

الإمام ابن العلاء
القشيري

مكتبة زكريا
ديوبند

١٤

المجلد الرابع عشر
الإقرار الصلح، الهبة
٢١٩٠٤-٢٠١٣

مكتبة زكريا
ديوبند

قَوْلَا تَعْمَرُونَ بَلْ أَفْتَقِرَ عَنْكُمْ ظُلُفًا وَلَيْسَ لَكُمْ قُوَّةٌ فِي الدِّينِ

القشيري التاتارخانية

التأليف

لشيخ الإمام فرید الدین عالم بن العلاء
الاندريسي الدهلوي الهندي المتوفي سنة ٧٨١هـ

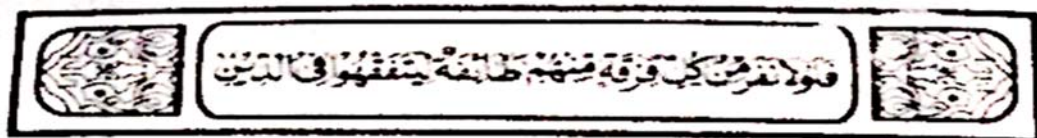
قام بترتيبه وجمعه وترقيمه وتعليقه
بنحو عشرة الاف من الاحاديث والآثار

شهاب الرحمن القاسمي

المفتي المحدث بالجامعة القاسمية الشهيرة
بمدرسنة شاهي مراد آباد، الهند

المجلد الرابع عشر
الإقرار الصلح، الهبة
٢١٩٠٤-٢٠١٣

مركز النشر والتوزيع
مكتبة زكريا، ديوبند، الهند



الفتاوى للسَّاتِ خَانِيَّة

التَّالِيفُ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ فَرْيَدُ الدِّينِ عَالِمِ بَنِ الْعَلَاءِ
الْإِنْدَرِيَّةِيِّ الدَّهْلَوِيِّ الْهَنْدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٨٦ هـ

قَامَ بِتَرْتِيبِهِ وَجَمْعِهِ وَتَرْقِيمِهِ وَتَعْلِيقِهِ
بِنَجْوَعَشْرَةِ أَلْفٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَشَارِ

شَيْخُ بَيْرُ أَحْمَدُ الْقَائِمِيُّ

الْمُفَتِّي الْمَحْدَّثُ بِالْجَامِعَةِ الْقَائِمِيَّةِ الشَّهِيرَةِ
بِمَدْرَسَةِ شَاهِي مُرَادِ أَبَادًا، الْهَنْدُ

الْمُجَلَّدُ الرَّابِعُ عَشَرَ

الْإِقْرَارُ، الصَّلَحُ، الْهَبَةُ

٢٠١٠٣ - ٢١٩٠٤

مَرْكَزُ النِّشْرِ وَالْتَّوْزِيعِ

مَكْتَبَةُ زَكْرِيَّا، بَدْيُوبَنْدُ، الْهَنْدُ

الفتاوى الثمانية خاتمة

أول طبعة، كاملة في العالم

سنة ١٤٣١ هـ سنة ٢٠١٠ م

شهابير أحمد القاسمي

mftshabbirahmed@gmail.com

www.shabbir-ahmed.blogspot.com

و أول تحويله كاملة إلى الإنترنت

سنة ١٤٣٥ هـ جريئة سنة ٢٠١٤ م

قام بتحويله وتحميله إلى الإنترنت
المفتي محمد أرباب الشمس القاسمي

رقم الجوال: ٩٨٩٧٦٨٢٠٠٠ +٩١

arbab@jamia-ahsanul-banat.org

www.jamia-ahsanul-banat.org

www.tohfa-e-khawateen.com

قام بالتعاون:

المفتي نسيم أحمد سلطان القاسمي

المفتي سيف الله العرشي القاسمي

و جميع الطلبة الملتحقين بقسم الإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلّدات العشرون كلّها في نظر واحد

رقم المسألة

المجلد الأول	١	١٤٨٧	المقدمة، الطهارة.
المجلد الثاني	١٤٨٨	٣٥٨٤	الصلاة.
المجلد الثالث	٣٥٨٥	٥٣٦٠	الجنائز، السجّلات، الزكاة، العشر، الخراج، الصوم، الحج.
المجلد الرابع	٥٣٦١	٧٠٧٠	النكاح، الطلاق.
المجلد الخامس	٧٠٧١	٨٧١٩	بقية من الطلاق، النفقات، العناق.
المجلد السادس	٨٧٢٠	٩٨٤٢	الأيمان، الحدود، السرقة.
المجلد السابع	٩٨٤٣	١١٠٥٨	السير، الخراج والجزية، أحكام المرتدين، اللقيط، اللقطه، الإباق، المفقود، الشركة.
المجلد الثامن	١١٠٥٩	١٢٥٦١	الوقف، البيوع.
المجلد التاسع	١٢٥٦٢	١٣٨٧٤	بقية من البيوع.

الفهرس الإجمالي	٢	من الفتاوى التاتارخانية
المجلد العاشر	١٣٨٧٥	١٥٣٢٠ الصرف، الكفالة والضمان الحوالة، الحيل.
المجلد الحادى عشر	١٥٣٢١	١٦٦٦٦ أدب القاضي، الشهادة.
المجلد الثانى عشر	١٦٦٦٧	١٨٢٩٢ بقية من الشهادة، الرجوع عن الشهادة، الوكالة.
المجلد الثالث عشر	١٨٢٩٣	٢٠١٠٢ الدعوى.
المجلد الرابع عشر	٢٠١٠٣	٢١٩٠٤ الاقرار، الصلح، الهبة.
المجلد الخامس عشر	٢١٩٠٥	٢٣٩٦٦ الاجارة، المضاربة.
المجلد السادس عشر	٢٣٩٦٧	٢٦١٩٢ الوديعة، العارية، المكاتب، الولاء، الإكراه، الحجر، المأذون، الغصب.
المجلد السابع عشر	٢٦١٩٣	٢٧٨٤٧ الشفعة، القسمة، المزارعة والمعاملة، الذبائح، الأضحية.
المجلد الثامن عشر	٢٧٨٤٨	٣٠٣٢١ العقيلة والاستحسان والكراهية، التحرى، الشرب، الأشرية، الصيد، الرهن.
المجلد التاسع عشر	٣٠٣٢٢	٣٢٢٦٧ الجنایات، الوصايا
المجلد العشرون	٣٢٢٦٨	٣٣٧٧٨ بقية من الوصايا، الخشى، الفرائض.

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٧- كتاب الإقرار

٢٠١٠٣:- وفي المنافع الإقرار بالشئ تقريره، وضده انكاره، وهو في عرف اهل الشرع عبارة عن خبر يوجب شيئاً على المخبر، وهو من اقوى ادلة الصدق؛ لان العاقل لا يميل الى الكذب الا ما يتعلق به النفع، فإذا تعلق به الضرر لا يأتي به، وفي الكافي: الإقرار عبارة عن ثبوت حق الغير على نفسه، وليس باثبات الحق، وفي التحفة: الإقرار حجة؛ لانه خبر صدق، أو راجح صدقه؛ لان المال محبوب المرء طبعاً فلا يقربه كاذباً.

٢٠١٠٤:- وفي السغناقي: واما سببه فارادة اسقاط الواجب عن ذمته باخباره، واعلامه كيلا يبقى في تبعة الواجب.

٢٠١٠٥:- واما شرطه، فالعقل، والبلوغ بلاخلاف؛ واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض، وكذا الرضا، والطوع شرط، حتى لا يصح إقرار المكره.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: واذا اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون انفسكم من دياركم ثم اقررتم وانتم تشهدون- سورة البقرة رقم الآية: ٨٤

واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً- سورة التوبة رقم الآية: ١٠٢
وأخرج البخارى في صحيحه عن أبي هريرة، وزيد بن خالد حديثاً طويلاً وطرفه هذا: وامر أنيساً الا سلمى ان يأتى امرأة الآخر، فان اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها- صحيح البخارى، الأيمان، والنذور باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم ٩٨١/٢ برقم ٦٣٧٩ ف: ٦٦٣٣
٢٠١٠٥:- أخرج أبوداؤد في سننه عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة عن النائم، حتى يستيقظ، وعن الصبي، حتى يحتلم، وعن المجنون، حتى يعقل- سنن أبي داؤد حدود باب في المجنون يسرق، أو يصيب حدّاً- ٦٠٥/٢ برقم ٤٤٠٣- سنن الترمذى حدود ٢٦٣/١ برقم ١٤٤٣

٢٠١٠٦:- واما ركنه فالألفاظ المذكورة فيما يجب به موجب الإقرار على المقر-
٢٠١٠٧:- واما حكمه فلزوم ما اقربه على المقر؛ واما عمله فإظهار
المخبر به لغيره لا التملك به ابتداء.

٢٠١٠٨:- وهو في الأصل على نوعين: أحدهما: حقوق الله تعالى-
والثاني: حقوق العباد، ثم حقوق الله تعالى على نوعين: أحدهما: ان يكون خالصا
كحد الشرب، والزنا، والسرقه، والاداء به صحيح من الحر، والعبد، ولو رجع المقر
عن ذلك قبل الاستيفاء بطل الحق [والثاني أن يكون فيه حق الله غالياً كحد القذف].
٢٠١٠٩:- واما حقوق العباد، فأنواع منها القصاص، والدية، ومنها الاموال،
ومنها الطلاق، والعناق، وحق الشفعة، وفي الذخيرة: إذا اقر البالغ العاقل بشئ،

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه. سنن ابن ماجه طلاق باب طلاق
المكره، والناسي ١٤٧/١ برقم ٢٠٤٣

٢٠١٠٨:- أخرج الترمذی في سننه عن أبي هريرة قال: جاء ما عن الاسلمي الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: انه قد زني فاعرض عنه، ثم جاء من الشق الآخر فقال: انه
قد زني فاعرض عنه ثم جاء من الشق الآخر فقال يا رسول الله انه قد زني فامر به في الرابعة، فخرج
الى الحرة فرجم بالحجارة فلما وجد مس الحجارة فريشتد، حتى مرّ برجل معه لحى جمل فضربه
به، وضربه الناس، حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انه فرحين وجد
مس الحجارة، ومس الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هلا تركتموه. سنن الترمذی
حدود باب ماجاء في دوء الحد عن المعترف، إذا رجع ٢٦٤/١ برقم ١٤٥٠

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عامر قال: إذا اقر عند القاضي بشئ ثم كافر أخذ باقراره الا الحد. مصنف
ابن أبي شيبة. بيوع، في الرجل يقر عند القاضي ٦٨٦/١١ برقم ٢٣٧٢٥ انظر مقدمة المصنف الفصل السابع
٢٠١٠٩:- أخرج البيهقي في سننه عن ابراهيم النخعي أنّ رجلاً أقر عند شريح، ثم
ذهب ينكر فقال: له شريح: شهد عليك ابن اخت خالتك. السنن الكبرى اقرار باب من يجوز
اقراره ٨/٤٧٠ برقم ١١٦٤٢، اعلاء السنن اقرار باب صحة الإقرار، وعدم صحة الرجوع عنه
في غير الحدود ٥٢٠/١٥ برقم ٥١٨٢

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عامر قال: إذا اقر عند القاضي بشئ، ثم كافر أخذ باقراره الا
الحد. مصنف ابن أبي شيبة بيوع في الرجل يقر عند القاضي ٦٨٦/١١ برقم ٢٣٧٢٥

ثم رجع لا يصح رجوعه فيما هو من حقوق العباد، وفي الكافي: وحكمه ظهور المقربه لاثبوت ابتداء ألترى؛ انه لا يصح الإقرار بالطلاق، والعناق مع الاكراه، والانشاء يصح مع الاكراه، والملك يثبت للمقرله بالتصديق وقبول، ولكن يبطل برده، والمقرله، إذا صدقه، ثم رده لا يصح رده؛ وانه يلزم على المقر ما اقربه

٢٠١١٠:- وفي السغناقي: وما وجب حقا الله تعالى مجرداً عن حقوق العباد كالزنا والسرقه، وشرب الخمر يصح رجوعه قبل الإستيفاء، وفي المضمرات: وأعلم بأن الإقرار يتعلق بالمقرله والمقرله وجهالة القرية لاتمنع صحة الإقرار وجهالة المقرله تمنع صحة الإقرار إذا كان فاحشاً بان قال هذا العبد لو احد من الناس اما إذا لم يكن فاحشاً فلا يمنع نحو ان يقول لاحد هذين الرجلين فانهما إذا اتفقا على أخذه لهما حق الأخذ لذا في المبسوط لأبي اليسر، م: هذا الكتاب يشتمل على خمس وعشرين فصلاً

الفصل الأول في بيان شرط جواز الإقرار

٢٠١١١:- فنقول شرط جواز الإقرار على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقرله؛ اما تسليم عينه كما لو اقر بعين في يده، أو تسليم مثله كما لو اقر بدين في الذمة، فاما إذا كان المقربه بحيث لا يجب تسليمه الى المقرله، فان الإقرار به لا يجوز كما لو اقرانه باع من فلان شيئاً، وفي الذخيرة: أو استأجر منه شيئاً، أو اشترى منه عينا بشئ، أو غصب منه كفا من تراب، أو حبة من حنطة كان باطلا، حتى لا يجب عليه البيان، وكذا لا يصح الإقرار بالطلاق، والعناق مع الاكراه، والانشاء يصح مع الاكراه، ولهذا قلنا من اقر لغيره بمال، والمقرله يعلم انه كاذب في اقراره، فانه لا يحل بينه وبين الله تعالى الا ان يسلم بطيب نفسه فيكون تملكاً مبتدأً منه على سبيل الهبة فامالا يحل له إذا أخذ على كره منه فيما بينه وبين الله تعالى، إذا علم انه كاذب في اقراره، ولكن انما يعتبر الإقرار به اظهارة في حق ملك المقربه، حتى يحكم بتملك المقربه للمقرله بنفس الإقرار، ولا يتوقف على تصديق المقر؛ اما في حق الرد يعتبر تملكاً

مبتدأ كالهبة، حتى لا يطل برد المقر له بعد ما وجد التصديق من المقر له.

٢٠١١٢: - ثم الإقرار؛ انما يطل برد المقر له، إذا كان المقر له يطل حق نفسه خاصة؛ فاما إذا كان يطل حقا على غيره لا يعمل رده، بيان الأول، إذا اقر الرجل ان لفلان على الف درهم، أو هذا العين لفلان، وما اشبه ذلك فرد المقر له اقراره، بيان الثانى: إذا اقر الرجل انى بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره، وقال ما اشتريت منك شيئا، ثم قال: بعد ذلك اشتريت فقال البائع: ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمى، وفى الذخيرة: وإن صدقه المقر له فى بعض ما قر به، وسكت عن الباقي، ثم صدقه فى الباقي يعمل تصديقه، حتى ان من قال: لغيره لك على الف درهم فقال المقر له لى عليك خمسمائة، ثم قال: بل لى عليك الف درهم عمل تصديقه فى الخمسمائة الأخرى.

٢٠١١٣: - م- ثم فى كل موضع بطل الإقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الإقرار وصدق المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره، وهذا استحسان، والقياس ان لا يكون له ذلك، وفى الذخيرة: وصدق المقر له، بان قال: لك على الف درهم فقال المقر له اجل هى لى عليك، ولو اقر رجل بالبيع، وجحد المشتري، ووافقه المقر فى الجحود ايضا، ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء، وإن اقام المشتري بينة على ذلك، ولو صدقه البائع على الشراء ثبت الشراء.

الفصل الثانى

فى بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون

٢٠١١٤:- وفى الذخيرة: الاصل فيه ان الكلام ، إذا خرج على وجه الكناية عن المال الذى ادعاه المدعى يكون اقراراً ، م: هذا الفصل يشتمل على انواع.

٢٠١١٥:- الأول: قال محمد: إذا قال رجل لفلان على الف درهم فهذا اقرار بالدين ، وكذلك: إذا قال: قبلى ، وفى السغناقى: إذا قال: لفلان قبلى الف درهم فهذا اقرار بالدين ، وفى القدورى: انه اقرار بالوديعة ، ويستعمل فى الامانات أيضا يقال لفلان قبلى امانة، وفى المسبوط: وهو الاصح.

٢٠١١٦:- وفى فتاوى النسفى: إذا قال: مرا بفلان ده درهم دادنى است، قال: لا يلزم شئ مالم يقل: هو على ، أو فى رقبتى ، أو فى ذمتى ، أو هو دين لازم ، أو حق واجب ، ولو قال: له فى مالى الف درهم ، أو قال فى دراهمى ذكر شمس الائمة الحلوانى: ان هذا اقرار بالدين ، وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده: ان هذا اقرار بالشركة.

٢٠١١٧:- وفى تجريد القدورى: إذا قال: لفلان فى مالى الف درهم فهذا اقرار بذلك ، وعن أبى بكر الرازى: ان هذا اقرار بالشركة ، وقال بعض اصحابنا: ان كان ماله محصوراً فهذا اقرار بالشركة ، وإن لم يكن ماله محصور ، فهذا اقرار بالجوب فى الذمة ، وإن قال: فى دراهمى فهذا اقرار بالشركة ، ثم إذا جعلنا هذا اقراراً بالشركة لَوَعَيْنَ المقر الفاً من مال المقر له ، وقال: فى تلك الالف هذه هل يكون هذا رداً لإقراره بالشركة اختلف المشائخ فيه منهم من قال: يكون رداً لإقراره ، ومنهم من قال: لا يبطل اقراره بالشركة ، فان عين المقر الفاً من ماله ، وادعى ان هذه الالف تلك الالف بعينها ، وجحد المقر له كان القول قوله.

٢٠١١٨:- ولو قال: له من مالى الف درهم فهذه هبة صحيحة ، حتى لا يجبر

على دفعها اليه، وليس باقرار، ولو قال: له من مالى الف درهم لاحق لى فيها فهذا اقرار هكذا ذكر: ولم يذكر: انه اقر بما إذا بالشركة فى مالى بقدر الف درهم، أو بهبة مسلمة ليس فيها حق الرجوع، وقد اختلف المشائخ فيه منهم من قال: هذا اقرار بهبة مسلمة ليس فيها حق الرجوع عليه بسبب من الاسباب فعلى هذا إذا عين الف من ماله، وقال هذه هى الالف التى لك فالقول قوله: ومنهم من قال: هذا اقرار بالشركة فى ماله بقدر الف درهم فعلى هذا لو عين المقر له الف، وانكر المقر له فالقول قول المقر له.

٢٠١١٩:- ولو قال: له عندى الف درهم، فان اباحنيقة قال: هو اقرار بالوديعة، وإن ادعى المقر له، انها قرض لم يصدق، وفى الذخيرة: وكذا إذا قال: معى فهو اقرار بالوديعة، م: وكذا لو قال: له فى منزلى الف درهم، أو قال فى يدي الف درهم، أو فى كيسى، أو قال: فى صندوقى كان اقراراً بالعين.

٢٠١٢٠:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: له على الف، وله مما لى على فلان مائة من هذه الالف، وقد وكلته بقبضها منه جاز، ولو قال: منزلى فى دار الوليد لم يكن اقراراً ان كانت نسبته معروفة، وإن كان لا يعرف لزم، وكذا إذا استحق داراً فسأله رجل عن دار فلان يعنى المستحق عليه فقال المستحق هذه لم يكن اقراراً، وكذا لو باع داراً بعد، واقرارها للمشتري، وظهر العبد حراً لم يكن اقراراً، وكذا لو اقر بهبة الدار، ثم استحققت نصفها، حتى بطلت الهبة فى الباقي بطل اقراره.

٢٠١٢١:- وكذا: إذا اقر بدار له، ثم ادعى انه باعه، أو ادعى الشراء منه جاز، ولو كانت الدار فى يده فقال: هى لفلان بعثتها منه صدق، إذا وصل، وصدقه المقر له؛ انها له، ولو اقران له نصفها، ثم اشترى نصفها من غيره اعطاه الربع.

٢٠١٢٢:- ولو كان فى يد كل واحد دار فادعى كل واحد منهما دار صاحبه، فاصطلحا على ان يخرج هذا من هذه الدار، والآخر من الأخرى لم يكن

اقراراً وإنما الاقرار على وجه البيع، والمساومة دون الصلح، والخصومة، حتى لو صالحه على ان يسلم له هذه الدار على ان ابرأه ماله عليه لم يكن اقراراً، أو صالحه على ان يسلم له شراء الدار من فلان لا يكون اقراراً، ولو قال: سلم لى شراءها بألف كان اقراراً؛ لأنه لم يذكر على وجه الصلح بخلاف، ما إذا لم يذكر مالا، ولو قال: اشتريتها منك على ان يسلم لى فلان، أو يبرئ لم يكن اقراراً لفلان. ٢٠١٢٣:- ولو قال: هذا الثوب عارية يملكه فلان، أو بملكه، أو ميراثه، أو حقه فهو اقرار بخلاف قوله: بحقه الا رواية.

٢٠١٢٤:- ولو قال: هذه الدراهم عارية من قبل فلان فهو اقرار بالقرض، ولو قال: عارية على يديه لم يكن اقراراً، وروى: انه يرد عليه.

٢٠١٢٥:- ولو قالت: انا أملك فباعها قبلت بينها على العتق، ولو قال: انا عبدك لم تسمع الدعوى عند أبى حنيفة: على قول بعضهم: وكذا لو باعه، وسلمه، وهم به المشتري، وهو يعقل، وسكت فهو اقرار بالرق، وكذا إذا رهنه، أو دفعه بجنائية، وهو يسكت بخلاف، ما إذا آجره، أو عرضه على البيع، أو زوجه، أو ساومه، فالسكوت فيه لا يكون اقراراً.

٢٠١٢٦:- ولو قال كاتبنى، أو اعتقنى، أو بعنى من نفسى، أو منى، أو ارهنى، أو تزوج فلانة على رقبتى، أو هل اعتقنى، أو قال: لامرأته اختلعى على رقبتى، أو قبل العتق بمال، أو الكتابة فكله اقرار بالرق، وكذا عن أبى يوسف فى قولها: انا فتاتك.

٢٠١٢٧:- ولو قال: هذا لفلان ميراث من اخيه فقال: فلان لابل لهذا ميراث من اخيه فهو للثانى ان كان موصولاً، ولو غاب المقر لم تقبل بينته الثالث على الغائب، والحاضر.

٢٠١٢٨:- ولو قال: كل عبد لى فهو لفلان جاز، وكذا كل مال لى

فهو له، وروى: انه لاتسمع بينته على انه اقرار له بهذا الوجه، وإنه كان له، حتى يشهدوا له ببيع، أو بهبة.

٢٠١٢٩:- وروى: إذا قال: هذه الدار ليست لى، وهى له صح، وكذا: إذا قال المقر له هذه الدار لم تكن للمقر، وافر بها، لى، واقام البينة قضى له عليه، ولو اقام بينة ان اباه اقر له بهذه الدار، ثم قال: كان اصلها لأمى بطلت بينته، وهى ميراث الا ان يقيم بينة انها وصلت اليه ببيع، أو هبة، والظاهر جواز البينة على الاقرار من غير ذلك المقر بخلاف البيع، والهبة، ولو قال: دارى لفلان، أو عبدى لم يجز؛ لأنه هبة بخلاف هذه الدار، وهذا العبد جاز، وكذا دراهمى.

٢٠١٣٠:- وفى الحاوى: عن محمد جميع مالى من ارض، أو دار، أو غيره لفلان لم يكن اقراراً، حتى لو ادعى انه له صح، ولو قال: جميع مالى فى موضع كذا، وفى يد فلان فهو لفلان فهو اقرار لم تسمع دعواه.

٢٠١٣١:- وفى جامع الفتاوى: ولو قال: امى امة لهذا ولدت فى ملكه لم تزل امة له، ولكنى حر لم يكن اقراراً ايضاً ولعله ولد المغرورة.

٢٠١٣٢:- وفى السراجية: إذا اقر بعد الدخول انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر ونصف.

٢٠١٣١:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن الحارث فى الرجل يقول: كنت مملوكاً لفلان، أو كان أبى مملوكاً لفلان، أو كانت امى مملوكاً لفلان فقال: فلان انتم عبيدى اليوم قال: إذا كانوا قد جروا فى العتق، وعرف انهم موالى لا يكونون بهذا مملوكين للذين يدعون إلا ان يحجى بشهود عدول يشهدون انهم مملوكوه إلى اليوم. مصنف ابن أبى شيبه ببيع، باب الحر يقر على نفسه بالعبودية ١١ / ٥٦٦ برقم ٢٣٢٩١

٢٠١٣٣:- وفى الخانية: رجل قال: لغيره فعلت كذا: إذا كان لك علىّ مائة درهم كان ذلك اقراراً، وليس هذا بتعليق، وهذا فى العربية؛ اما فى الفارسية چون يكون التعليق.

٢٠١٣٤:- وفى الحاوى: قال أبو يوسف فى نوادره: فيمن اراد ان يخرج امرأته إلى بلدة فاقرت لابيها أو لامها بدين جاز اقرارهما ، وليس لهم ان يحبسوها-
٢٠١٣٥:- وفى الصغرى: وفى الينايع عين فى يدى رجل اقدم رجل على الشراء منه يكون اقراراً بملك العين للبائع على رواية الجامع، وعلى رواية الزيادات لا، وهو الاصح.

٢٠١٣٦:- وفى الينايع: ولو قال: لك علىّ الف، وانت حر، عتق، ولا يلزمه شئ وصل ام فصل.

٢٠١٣٧:- وفى الكافى: قال: لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا أبقه، أو هذه السارقة فعلت كذا، وباع فوجد المشتري بها هذه العيوب لايردها بإقراره؛ لأنه اعلام المنادى، واحضاره لاتحقيق الوصف الذى ناداه به، ولهذا لو قال: لامرأته يا كافرة لايفرق بينهما بخلاف قوله: هذه السارقة أو هذه سارقة أو هذه الزانية أو هذه زانية، أو أبقه، أو مجنونة.

٢٠١٣٨:- ولو قال: له على الف درهم، أو على هذا الجدار فعليه الف عند أبى حنيفة خلافاً لهما: وهو كقوله: عبدى، أو حمارى حر، ولو قال: له علىّ الف درهم، واللك لايلزمه شئ للأول، وللثانى عند أبى حنيفة، وعند محمد الالف للأول، ولاشئ للثانى.

٢٠١٣٩:- وفى الظهيرية: إذا ادعى على آخر انك قبضت منى كذا بغير حق لا يكون اقراراً بالقبض.

٢٠١٤٠:- وفى التجريد: ولو قال: له عندى الف درهم، وديعة قرضاً، أو

مضاربة قرضاً، أو بضاعة قرضاً، أو ذكر ديناً مكان قوله: قرضاً فهو اقرار، وفي التجنيس: ولو جمع بين نفسه، وبين عبده فقال: على احدنا الف درهم يصح، إذا كان العبد مأذوناً، أو مديوناً، وإن كان مكاتباً فلا يصح.

٢٠١٤١:- وفي النسفية: وسئل عن اقرار الاب لابنه الصغير بعين من اعيان ماله أيحمل على التملك، أو على الاظهار فقال: ان اضاف ذلك إلى نفسه في الاقرار فهو تملك، وإن اطلق فهو اظهار.

٢٠١٤٢:- وسئل عن ورثة اصطلحوا على شيء، وفيهم مراهق فافر عند الصلح انه بالغ، ثم قال: بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً، ولم يصح هذا الصلح فالقول قوله: بالبلوغ إذا بينه، وفي فتاوى آهو: ادعى قدراً معلوماً فقال: يكبار دادم چند باردهم قال: اگر مدعی چنین گفته باشد که دام من بده یادین من یکون اقراراً، و اگر گفته باشد که سیمهائی من بده فلا.

٢٠١٤٣:- وسئل أيضاً ادعى ستين ابلاً فقال المدعى عليه اشترکه دعوى کرد چهار دردست من است قال: بمجرد این لفظ اقرار نبود بجهت ضمان، ومدعى چیزی نتواند طلب کردن، ولو قال: از مال تو چیزی دردست من است چهار شتر فاقرار.

٢٠١٤٤:- وفي اليتيمة: سئل على بن احمد عن رجل اكره على ان يبيع عقاره فقال: خوفاً عن المكره ليس هذا بملك لى، ثم أخذ يتصرف فيها تصرف الملاك هل للقاضي ان يمنعه من التصرف فى العقار بسبب ماسبق منه من الكلام

٢٠١٤٥:- أخرج الطبراني فى الأوسط عن أنس قال: لما كان صبيحة احتلمت دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته انى قد احتلمت فقال: لاتدخل على النساء فما اتى على يوم كان أشد منه وطأة- المعجم الأوسط ٢/ ١٨٧ برقم ٢٩٦٨ ←

ليس هذا بملك لى من غيران ينازعه فيها احد قال: لا، وسئل عنها يوسف بن محمد فاجابه كذلك وسئل الحسين بن على عن المدعى عليه، إذا قال: للشاهد عليه هو عدل فيما شهد على هل يكون اقراراً بالمدعى قال: لا، وسئل الحسين بن على عن ادعى على آخر قيمة فرس معلوم فقال: ابرأتنى عن الفرس هل يكون هذا اقراراً قال لا يكون اقراراً بقيمة الفرس عليه.

٢٠١٤٥:- لو قال: مولاهما احتالى فى اسقاط هذا الحمل فانى فى حجالة، وحياء لذلك هل هو اقرار منه بان الحمل منه، فقال نعم، ف قيل له لو قيل: لمولاهما قد كثر عيالك عن جواريك، وعن حرمك فقال: واسمع ايضاً ان المملوكة فلانة، وسمها حامل، واقول لها احتالى فى اسقاط ذلك الحمل فلا تفعل هل يكون ذلك اقراراً قال: نعم.

٢٠١٤٦:- وسئل والدى عن امرأة سألت من زوجها الطلاق بشرط براءتها أيام، ثم ادعت انه كان أوقع عليها ثلاثاً فلها عليه المهر هل يكون ذلك اقراراً منها بان الثلاث لم يكن قبلها فقال: نعم هو اقرار قيل: له لو اقامت بينة ان الثلاث كانت واقعة قبل ذلك هل تسمع منها هذه البينة فقال: لا تسمع قيل له قال: معناه لا يسمع فى نسخ البراءة ما يسمع فى حق وقوع الثلاث؛ لأنها تحتاج إلى الدعوى، لو قالت ما علمت بوقوع الطلاق فهل تصدق فقال: لا، وفى جامع الفتاوى: إذا قال: لفلان على ألف درهم ان مت فعليه المال ان مات ، أو عاش.

← ٢٠١٤٤:- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وضع عن امتى الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه. السنن الكبرى اقرار، باب من لا يجوز اقراره، ٤٧١/٨ برقم ١١٦٤٥

سنن ابن ماجه طلاق، باب طلاق المكره، والناسى ١/١٤٧ برقم ٢٠٤٣

٢٠١٤٧: - ولو قال المؤذن صلاة كردم فقال: واحد زن راطلاق كردى وذن المؤذن ، انه يقول: صلاة كردى فقال: مجيباً له كردم لا يكون اقراراً بالطلاق فالقول قول المؤذن ولا يكون هذا الكلام من القائل كفراً.

٢٠١٤٨: - وفي الفتاوى العتائية: ذكر فى كتاب الاقرار، ولو قال: لامرأة هى طالق ثلاثاً، ثم تزوجها، وقال: لم اكن تزوجتها حين طلقته صدق، و جاز النكاح، ولو قال لم اتزوجك امس فهو اقرار، ولو قالت: طلقنى، أو اخلعنى فهو اقرار بالنكاح، ولو قال: والله لا اقربك، أو انت على حرام، أو كظهرامى لم يكن اقراراً، ولو قالت: طلقنى فقال: انت على حرام كان اقراراً، وكذا لو قالت تزوجنى فقال: انت طالق، أو فانت طالق فاقرار بالنكاح، وكذا لو قال: لامرأة إن كان بك حبل فأنت امرأتى فهى امرأته كان بها حبل، أو لم يكن، ولو قال: لها، ولم يدع النكاح انت طالق لم يكن اقراراً الا ان تقول: هى طلقنى، وكذا: لو قال: انا منك مول، أو مظاهر، أو اخلعنى، أو قال: هل طلقتك امس، أو لم اطلقك امس يكون اقراراً بالنكاح، ولو قالت: طلقنى ثلاثاً فقال: قد راجعتك، فليس بشئ، ولو قال: لولا انى قتلت عبدك امس لفعلت كذا فهو اقرار بالقتل، وكذا: لولا ان لك على كذا ما قلت هذا فاقرار، ولو قال: امرأتى طالق ولها على الف، وله امرأة معروفة فقال: عنيت اخرى لم يصدق فى الطلاق والمال، حتى لو قال: ولامرأتى على الف درهم، ثم قال: لى امرأة أخرى صدق فى المال دون الطلاق، وكذا: لو قال: لابنى على كذا، ثم قال لى ابن آخر عنيته صدق.

٢٠١٤٩: - وفي السراجية: إذا قال: لرجلين لاحد كما على كذا، أو قال: رجلان لرجل لك على احدنا شئ لم يصح، رجلان قالوا: لرجل لك على احدنا

٢٠١٤٧: - أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عامروالحكم فى رجل اراد أن يتكلم بشئ فغلط فطلق فقال الشعبى: ليس بشئ - طلاق، ما قالوا فى الرجل يريد ان يتكلم بشئ فيغلط - ٩ / ٦١٠
برقم ١٨٥٤٢

مائة دينار، ولآخر الف درهم لم يوخذ بشئ، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم، أو لفلان على دينار لم يصح، إذا قال أنا فتى فلان المختار أنه لا يكون اقراراً بالرق في زماننا المدعى عليه، إذا قال: لى مخرج من هذه الدعوى لا يكون اقراراً.

٢٠١٥٠:- وفي اليتيمة: قيل: لو أقر بنكاحها، ومهرها فقالت: هي لم أعلم أنه تزوجني، ثم بعد موته تدعى أنه تزوجها فهل تصدق في ثبوت ارثها، ومهرها فقال: نعم.

٢٠١٥١:- وكتب إلى الحسين بن علي: رجل ادعى نكاحاً على امرأة فانكرت المرأة، ثم قالت: في أثناء الخصومة أعطني المهر بالتمام هل هو اقرار بالنكاح منها فقال: نعم.

٢٠١٥٢:- وسئل الخجندی- عن رجل ادعى على آخر ما لا معلوماً فقال له المدعى عليه استهزئ لامرك أفكر اليوم أيكون ذلك اقراراً منه فقال: نعم قال رضى الله عنه: وفيه نظر؛ لأن الكلام إذا أخرجه مخرج الاستهزاء يكون اقراراً في الإنكار.

٢٠١٥٣:- وفي الخزانة: سبعة مواضع سكوت الرجل يكون اقراراً بالرق فيها. (١) إذا باعه. (٢) أو آجره. (٣) أو رهنه. (٤) أو خلعه عليه. (٥) أو تزوج عليه. (٦) أو وهبه لرجل. (٧) أو تصدق عليه فسكت وقت الإيجاب، والقبول، ثم ادعى الحرية بعد ذلك لا تسمع دعواه إلا بالبينة،

٢٠١٥٤: - وفي الخانية: فصل في كل لفظ يكون اقراراً بالملك للمخاطب وما لا يكون ذكر في الكتاب ستة الفاظ تكون اقراراً بالملك . (١) سلم لي هذه الدار. (٢) واعطيها. (٣) وابراً منها. (٤) واطرکها. (٥) ودعها. (٦) واخرج منها.

٢٠١٥٥: - رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال: الذي في يديه للمدعى سلم إلى هذه الدار، أو قال: اعطنيها، أو ذكر غيرها من الالفاظ الستة فهو على وجهين: اما ان ذكرها مقرونة بالبدل، أو غير مقرونة بالبدل، وكل ذلك على وجهين: (١) اما ان تقدمها ذكر الصلح. (٢) أو لم يتقدم، فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح؛ فانه يكون اقراراً من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد القائل، أو في يد المخاطب حتى لو قال الآخر لا اسلم كان له ان يأخذ الدار من القائل.

٢٠١٥٦: - واما إذا تقدمها ذكر الصلح بان قال: اصطلحنا على ان اسلم هذه الدار على ان تسلم لي الف درهم، أو هذا العبد وأبى الآخر لا يكون ذلك اقراراً في الالفاظ الستة.

٢٠١٥٧: - ولو قال: بعد ذكر الصلح سلم لي خصوصتك، أو دعواك في هذه الدار بالف لا يكون اقراراً بالملك، وان لم يكن شيئ من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل، وقد تقدم ذكر الصلح، أو لم يتقدم، فان كانت الدار في يد المخاطب لافى يد القابض في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقراراً بالملك للمخاطب، ولو قال: ادفع إلى لا يكون اقراراً، وكذا لو قال: ابرأني منها، أو اخرج منها، أو دعها لي؛ فاما إذا كانت الدار في يد القائل، و ذكر الالفاظ غير مقرونة بالبدل لا يكون اقراراً بالملك للمخاطب الاقوله: سلم هذه الدار، وقوله اعطني هذه الدار؛ فانه يكون اقراراً.

٢٠١٥٨: - ولو ان رجلاً قال: لغيره سلم لي شراء هذه الدار يكون مساومة، ولو اشترى رجل داراً بالف، ثم قال: لغير البائع سلم لي مالك بكذا، ولم يذكر المال

لا يكون اقراراً له بالملك؛ وانما يراد بهذا سلم لى مالك فيها من المانع لنفاذ البيع من رهن، أو اجارة.

٢٠١٥٩:- وفى المنتقى: إذا قال: ارضى هذه، وذكر حدودها لفلان، أو قال: الارض التى حدودها كذا لولدى فلان، وهو صغير كان جائزاً، ويكون تمليكا، وذكر فى المنتقى: رجل قال: لفلان نصف غلة هذا البستان، أو نصف غلته لهذا العبد جاز اقراره بالغلة، ولو قال: نصف دارى هذه، أو نصف عبدى هذا، أو نصف بستانى هذا لا يجوز، ولا يلزمه بهذا الاقرار شئى قالوا: إذا اضاف المال إلى نفسه أولا بان قال: عبدى هذا لفلان يكون هبة على كل حال، ولو لم يضيف إلى نفسه بان قال: هذا المال لفلان؛ فانه يكون اقراراً.

٢٠١٦٠:- رجل اقر بعين لرجل، ثم انكر اختلف المشائخ فيه، قال أبو نصر الدبوسى: يحلف بالله ما اقررت له بكذا، وقال أبو القاسم الصفار: لا يحلف على الاقرار الا ان فى الدين يحلف بالله ما عليك كذا، وفى العين يحلف على العين.

٢٠١٦١:- عين فى يد رجل اقر أنه لرجل، ولم يكن بينهما بيع، ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل: صح اقراره حكماً، ولا يحل للمقرله، وان اراد المقر بهذا الاقرار تمليكا مبتدأ قال: لا يملكه؛ لأن الاقرار اخبار، وليس بتمليك.

٢٠١٥٩:- أخرج البيهقى فى سننه عن القاسم بن عبد الرحمن الانصارى انه انطلق هو وابن عمر حتى اتوا رجلاً من الأنصار فساوموه بأرض له فاشتراها منه فاتاه رجل فقال: انى رأيت انك اشتريت ارضاً، وتصدقت بها قال ابن عمر: فان هذه الارض لابنى واقدي فانه مسكين نحله اياها دون ولده.

وأخرج أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم أنّ اباہ كان يقطع ولده دون بعض السنن الكبرى هبات، باب ما يستدل به على أنّ امره بالتسوية بينهم فى العطية ٩/ ١٧٥، ١٧٦ برقم ١٢٢٣٦-١٢٢٣٧

٢٠١٦٢:- وفي اليتيمة: ذكر في اختلاف أبي حنيفة، وابن أبي ليلى: وإذا قال: الخصم للقاضي لا اقر، ولا انكر، فان ابا حنيفة قال: لا يجبره القاضي على ذلك، ولكن يدعوا المدعى شهوده، وقال ابن أبي ليلى: لا ادعه حتى يقر، أو ينكر فالحاصل انهما اتفقا انه لا يكون اقرارا، ولكن أبو حنيفة: جعله انكارا، وابن أبي ليلى جعله بمنزلة السكوت.

٢٠١٦٣:- وسئل أبو الفضل: عن امرأة قالت: لزوجها زنيته بامى فانكر الزوج ذلك، حتى تخاصما في ذلك فقال: في حالة الغضب فعلت ذلك هل يكون اقرارا بالحرمة فقال: نعم.

٢٠١٦٤:- وسئل على بن احمد: عن رجل اقر ان عليه لفلان حنطة من سلم عقده بينهما، ثم انه بعد ذلك قال: سألت الفقهاء فقالوا: هو فاسد، ولا يجب على شئ، والمقر معروف بالجهل هل يواخذ باقراره فقال: لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل.

٢٠١٦٥:- وسئل ايضا عن فتاة خطبت، وعقد لها النكاح، ثم ماتت قبل الزفاف فطلب الزوج الميراث عن تركتها، وأبوها يزعم انه لم يكن لها شئ مملوك، وقد كان أبوها اقر في حال حياتها عند الناس ان لابنته جهاز كذا كذا دينار فشهد هؤلاء الشهود الذين اقر عندهم بذلك هل تقبل هذه الشهادة، وهل يستحق الزوج الميراث من ذلك القدر فقال: اقول متوكلا على الله ربى ينبغي ان يصلحوا فيما سوى المهر الواجب لها على الزوج، فان ذلك تركتها بلا شك.

٢٠١٦٦:- واما قول الاب لابنتى جهاز كذا كذا، ولم يقل لها عندى مال، ولم يقل فى منزلى، أو على بل اطلق، ومثل هذا الكلام لا يكون اقرارا على نفسه كيف، واقوال الاصهار فى مثل هذا لا يكون صدقا حقيقة، وتجوزوا فى مثل هذا، وربما يقول: المهر فى مثل هذا الكلام على وجه الوعداى ادفع ذلك لها وقت الزفاف فيعد كثيرا، ثم

لايفعل، والمواعيد الكاذبة في المصاهرات جارية فلا يعتمد على هذه المواعيد فلاحسن أن يتصالحوا، وسئل عنها أبو حامد فقال: هذا اقرار صحيح.

٢٠١٦٧:- وكتب إلى الحسين بن علي: إذا ادعى علي آخر سدساً فقال المدعى عليه لا أدري أسدس أم ربع هل يكون اقراراً فقال: يكون اقراراً باقلهما.
٢٠١٦٨:- وكتب إليه أيضاً المريض مرض الموت، إذا اقران هذه البقرة صدق امرأتى هل يصح هذا الاقرار في حق تعيين البقرة، حتى يجعل كأن العقد ورد عليها بابتداء فقال: لا.

٢٠١٦٩:- وفي جامع الفتاوى: ولو قال: عند القاضي مسيل ماء دار هذا في داري فمره، حتى يحوله عن داري فهذا اقرار، ولو قال ميزاب هذا يسيل في داري فمره، حتى يحوله عن داري فليس باقرار هذا بمنزلة قوله: يمر في داري، ولو قال: لفلان في داري مسيل يصح، ويجبر على البيان انه في اى موضع ذلك، وكذلك لو شهدوا على اقراره، ولو شهدوا ان له مسيل ماء لا بدله من بيان الموضع، وإذا لم يبينوا لا يصح، -وفي السغناقي: ولو قال: لفلان عندى الف درهم عارية فهو قرض.

٢٠١٧٠:- وفي جامع الفتاوى: ابن سماعة عن محمد في دار في يد رجل اقر بانه كان يدفع غلتها إلى فلان ليس ذلك باقرار منه ان الدار له هشام عن محمد: يكون اقراراً، م: وفي هبة فتاوى أبي الليث: إذا قال: ان چیزی فلان راست، أو قال: تراست يكون اقرار، ولو قال: آں چیزی فلان را، أو قال: ترا فهذه هبة، وفي الفتاوى أيضاً اين چیزی ان فلانست فهذا اقرار.

٢٠١٧١:- وفي الذخيرة: سئل أبو القاسم عن رجل قال: لغيره ايس گاؤں من ترافقال: هذه هبة قال: ولو قال: تراست فهذا اقرار قالوا: والصحيح انه هبة في صورتين جميعاً، وعن الفقيه أبي جعفر: ان من قال: لغيره ايس بنده تراست فهذا اقرار، وعن الفقيه أبي نصير: سئل عن امرأة قالت: لابنها نصف هذه الدار لك، أو قال:

بالفارسية نيمة سرأى ترا است قال: هذه اللفظة صالحة للاقرار والهبة فيرجع إلى ماجرى بينهما قال: والظاهر فى ترا است انه اقرار، إذا قال: ليس له قبلى اليوم شئ قال الفقيه هذا ليس باقرار قال ليس قول بعض الحكام: بشئ انهم يجعلون هذا القول بمنزلة اقرار بدين مؤجل، ويوجبان المال.

١٧٢ ٢٠ :- وفى الخانية: رجل قال: لابنه الصغير اين مال ترا كردم يا بنام تو كردم، أو ان تو كردم يكون تمليكا. وفى النسفية: وقبض الاب كاف، وعليه قيمته، ويفتى به قال الشيخ الامام ظهير الدين بنام تو كردم لا يكون تمليكا، ولا اقرارا.

١٧٣ ٢٠ :- وفى الحاوى، وفى فتاوى النسفية: سئل عن قال: اين زمين بنام فلان فرزند نارسيدة خود كردم فاجاب بانه لا يصير لابنه بهذا القدر، اذ ليس فيه ما يدل على التمليك، حتى رأى، فى الزيادات: مسألة انه لو كان لرجل ابن صغير، أو كبير معتوه، وللابن مال ورثه من امه، أو جعله له أبوه فقال: قول محمد جعله لو أبوه يدل على ان هذا اللفظ للتمليك على الابن.

م: نوع آخر

فى الجواب الذى يكون اقرارا، والذى لا يكون

٢٠١٧٤: - إذا قال: لغيره اقض الالف الدراهم الذى لى عليك، وفى الفتاوى الخلاصة: إذا قال: اعطيتكها، م: فقال: نعم، أو قال غدا اعطيتكها، أو قال: سأعطيتكها، أو قال: سوف اعطيتكها فهذا كله اقرار هكذا ذكر فى الاصل.

٢٠١٧٥: - وكذا لو قال: اقعد، واتزنه، وقال: انتقدها، أو قال: اقبضها كان اقرارا، وكذلك: إذا قال: غدا كأنه قال: انتقد واتزن، واقضى غدا يكون اقرارا، وفى الذخيرة: أو قال: خذها، وفى الفتاوى الخلاصة: الا إذا تصادقا أنه قال: على وجه السخرية، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: لا اعطيتكها، أو قال: لك على الف فقال: ما ابعذك عن هذا لا يكون بخلاف ما ابعذك عن الشراء، وفى الفتاوى الخلاصة: ولو طرح الهاء فقال: لا اعطيتك ليس باقرار فى عامة النسخ.

٢٠١٧٦: - م: وفى نوادر هشام قال: سمعت محمدا يقول: فى رجل قال: لاخر اعطنى الف درهم فقال: اتزنها قال: لا يلزمه بذلك شئ، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: اعطنى الفاء، ولم يقل الفى فقوله: اتزنها لم يكن اقرارا.

٢٠١٧٧: - م، وفى المنتقى: إذا قال: لغيره اعطنى الالف الذى لى عليك فقال: اصبر لم يكن اقرارا، وكذلك لو قال: سوف تأخذها، وفى الخانية: ولو قال: لغيره لى عليك الف درهم فقال المدعى عليه خذ غدا، أو قال: لا تعجل؛ فانا ادفع اليك، أو قال: حتى افتح صندوقى كان اقرارا، ولو قال: تعال غدا، أو سوف تأخذها لا يكون اقرارا، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: اقضيتنى الالف التى لى عليك قال: نعم، أو قال: بل تسعمائة كان اقرارا.

٢٠١٧٨: - وكذا: لو قال اجلس فاترنها، أو اخذتها، أو لم يحل الاجل، أو قال: غدا، أو كم وزنها، أو اجلها، أو تأخر بها، أو أخذتها مني، أو برئت اليك منها، أو خذها، أو ارسل غدا من يترنها، أو يقبضها، أو اعطيتها اياه، أو ليست عندى اليوم، أو اجلسني فيها، أو دعني حتى انقدها فكله اقرار، وكذا: لو قال الطالب اقض، فان غرمائي لا يدعونني فقال: احل بها على بعضهم، أو من شئت منهم، أو اتئني برجل منهم اضمنها، أو احتال على بها فاقرار.

٢٠١٧٩: - م: و لو قال: اترنها ان شاء الله تعالى فهذا اقرار، وفي النوازل: إذا قال المدعى عليه كيسه بدوز قبض كن لا يكون اقرارا، وكذا: قوله بغير لا يكون اقرارا، وكذا: إذا قال: قبض كنش بكسر النون كيسه بدوزش بكسر الزاء لا يكون اقرارا ولو قال كيسه بدوزش بفتح الزاء قبض كنش بفتح النون بغيرش بفتح الراء فقد اختلف المشائخ: والاصح انه اقرار، وفي الابانة: وعن عبد الله القلانسي: كيسش بدوزش يكون اقرارا، وفي السراجية: ولو قال: ببخش قيل: يكون اقرارا الا إذا كان على وجه الاستهزاء، وفي الخانية: كيسه بدوز، أو كيسه اش بدوز، أو قال: تراز وبيار تاير كرشى لا يكون اقرارا، وفي الظهيرية: ولو قال: ترازو بيار وبربخش يكون اقرارا، وكذلك لو قال الرجل يازانى فقال: الآخر راست گفتى يجب الحد على الأول دون الثاني، ولو قال: راست گفتش يجب الحد عليهما، وفي واقعات الناطفى: إذا قال: لى عليك الف درهم فقال: ذلك الغير ابرأتني عنها. ٢٠١٨٠: - وفي الفتاوى الخلاصة: أولا اقضيكيها، أو والله لا اقضيكيها أولا اعطيكيها، م: فهذا اقرار وفي دعوى الدار إذا قال ابرأتني عن هذه الدار، وفي الفتاوى الخلاصة: أو قال: صالحنى من هذه الدعوى، م: لا يكون اقرارا بالابراء، وفي الخانية: لو قال: ليست عندى اليوم، أو قال ليس بمعيار اليوم يعنى الميزان، أو قال: ليس بميسر اليوم، أو قال: لاتأخذها منى اليوم، أو قال: لاتعجل به، أو

قال: قد غممتنى بها، أو قال: آذيتنى فيها، أو قال: صالحنى على شئ، أو قال: اضمنها لك، أو قال: مالم تضمن لى لم تجد ذلك فقال: نعم فهذا اقرار - وفى الذخيرة- لو قال ابرأتنى على كذا فهذا اقرار ادعى ارضا فى يدى رجل فقال المدعى عليه للمدعى كه ازيں زمين حرام مى برى وحرام مى خورى فقال المدعى حلال مى برم، وملك خویش ميخورم فقال المدعى عليه هنيئا لك فهذا القول من المدعى عليه لا يكون اقرارا، بملك المدعى، ادعى على آخر عشرة دراهم، ثم ان المدعى قال: پنج درم ازيں ده درم محسوب كردم، فهذا اقرار منه بالاستيفاء بحكم العرف-

٢٠١٨١:- ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه دفعتها إلى أخيك بأمرك فهذا اقرار من المدعى عليه بالعشرة، وعليه اثبات الدفع إلى أخيه بأمره.

٢٠١٨٢:- اقر المدعى عليه بالمال، ثم قال للمدعى انما اقررت بالمال لانك گفته بودى مرا ميازار تا من درحق تو چنين وچنين كنم فانه لا يلتفت إلى هذه المقالة، واقراره السابق يلزم.

٢٠١٨٣:- رجل ادعى على رجل مالا من صك والمدعى عليه يجحد دعواه، ثم ان المدعى عليه قال: للمدعى لك على دينار غير ما كتب فى هذا الصك فهذا من المدعى عليه اقرار للمدعى فى الصك، ادعى على آخر مالا مقدارا فقال: المدعى عليه دوباره وسه باره بستانم فهذا لا يكون اقرارا من المدعى بالاستيفاء، ولا من المدعى عليه بالمال.

٢٠١٨٤:- ادعى على آخر انى دفعت اليك كذا درهما فقال المدعى عليه بأى سبب دفعت فهذا اقرار بالدفع صريحا، م: إذا قال الرجل لغيره لى عليك الف درهم فقال: ذلك لى عليك مثلها ان هذا لا يكون اقرارا عند أبى يوسف: وروى ابن سماعة عن محمد: انه اقرار، ولو قال ذلك الرجل لى عليك ألف درهم بدون

حرف الواو فهذا ليس باقرار بلاخلاف، ولو قال: لى عليك الف مثلها فهو على الخلاف، وفي الذخيرة: وعن أبي يوسف: فى هذا كله لا يكون اقراراً -م- ولو قال: لى عليك مثلها ايضا فالظاهر انه ايضا على الخلاف، ولو قال: لى عليك ايضا مثلها فكذلك على الخلاف.

٢٠١٨٥:- إذا قال الرجل لغيره اعتقت غلامك فقال ذلك الغير وانت اعتقت ايضا غلامك يكون اقراراً من ذلك الغير باعتاق عبده، ولو قال: ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بلاخلاف، وفي جامع الاصول، وفي نوادر بن سماعة: قال محمد: هذا كله اقرار، وفي العتائية: نقل عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ: انه هكذا افتى، وسئل الحسين بن على: المدعى عليه، إذا قال الشاهد عدل فيما شهد على هل يكون اقراراً بالمدعى قال: لا.

٢٠١٨٦:- وعلى هذا الخلاف، إذا قال الرجل لغيره انت قتلت فلانا فقال ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا، ولو قال: ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون بلاخلاف، وفي الفتاوى الخلاصة: رجل قال: قتلت ابن فلان، ثم قال: قتلت بن فلان يكون هذا اقراراً بقتل ابن واحد.

٢٠١٨٧:- وفي جامع الفتاوى: وعن عبد الله الزعفرانى، فيمن اقر لرجل بدين، ومات وادعى الورثة انه اقرب له تلجئة يحلف المقر له لقد اقر لك بهذا المال اقراراً صريحاً صحيحاً، وإذا قال: بالفارسية مرا از تو چندى مى بايد، وسمى مالا معلوماً فقال المخاطب مرا نیز از تو چندى مى بايد كان هذا من الثانى اقراراً بما ادعاه الأول هكذا قال بعض مشائخنا: وينبغى ان يكون هذا قول محمد، وعلى قول أبي يوسف: لا يكون اقراراً كما فى قوله ايضا بالعربية، ولو قال: مرابارى، أو تو چندى مى بايد فقال المخاطب مرابارى از تو چندى مى بايد لا يكون اقراراً من الثانى بما ادعاه الأول عليه.

٢٠١٨٨: - وفي الخانية: رجل ادعى على رجل الفاً خمسمائة منها مؤجلة، وخمسمائة منها معجلة، وقال المدعى عليه مرابتو چيزين دادنى نيست قال الشيخ الامام الاجل استاذ ظهير الدين: هذا جواب فى المعجل دون المؤجل.

٢٠١٨٩: - وفي جامع الاصغر: إذا قيل: لرجل لم قتلت فلانا فقال: كذا كان مكتوباً فى اللوح المحفوظ، أو قال: قتلت عدوى فهذان اللفظان اقرار بالقتل وتلزم الدية فى ماله ان لم يقر بالعمد، وفي الفتاوى الخلاصة: ولو قال: المقدور كائن لا يكون اقراراً.

٢٠١٩٠: - وفي الخانية: ولو قيل: له هل عليك لفلان كذا فأومى براسه بنعم لا يكون اقراراً، م: ولو قال: لغيره اقض الكر الذى لى عليك فقال ذلك الغير ارسل غدا من يكتاله فهذا اقرار، وكذا: لو قال: هذه المقالة فى شئ موزون فقال: ارسل غدا من يتزنه، أو قال: ارسل وكيلا اعطيه اياه، وفي الخلاصة: أولازنها لك اليوم، م: أو قال: ارسل من يقبضه منى، أو قال: من يأخذه منى فهذا كله اقرار، ولو قال: اعطنى الالف التى لى عليك فقال ذلك الرجل ليست عندى اليوم فهذا اقرار، وكذا: لو قال: اجلنى فيها شهراً، أو أخرنى شهراً فهذا اقرار.

٢٠١٩١: - وفي المنتقى: إذا قال: لغيره لى عليك الف درهم فقال: اخر عنى دعواك شهراً، أو قال: الذى ادعيت فهذا ليس باقرار، وكذلك لو قال: اخر عنى حتى تقدم مالى فاعطيكها فهذا ليس باقرار، ولو قال: اعطيكها بغير الفاء فهذا اقرار، وفي هذا الموضع، إذا قال: اخر عنى هذه الالف فهذا اقرار، وإذا زاد فى اخر كلامه التى ادعيت لم يبطل الاقرار.

٢٠١٩٢: - وفي الفتاوى العتائية: ولو ادعى عليه فقال: اخر عنى هذه الالف التى ادعيت، أو ما ادعيت، أو دعواك أو اعطيك الذى ادعيت، ولم يقل هذه الالف التى ادعيت لم يكن اقراراً، ولكن مع هذا لو دفع إلى المقر له لم يرجع عليه.

٢٠١٩٣: - وفي شرح اقرار الاصل - إذا قال: لغيره اعطني الالف التي لى عليك فقال: حتى يدخل على مالى، أو قال: حتى يأتينى غلامى كان هذا اقراراً، وفيه ايضا لو قال: اقضيها اليوم فهذا اقرار، وفي جامع الفتاوى: ولو قال: لآخر اعطني الالف التي لى عليك فقال: وكدامى فهو اقرار.

٢٠١٩٤: - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال: لغيره لى عليك متأ درهم فقال: ذلك الغير قد قضيت مائة بعد مائة، ولاحق لك على فهذا ليس باقرار، وكذا: لو ادعى عليه مائة درهم فقال: قد قضيتك خمسين فهذا ليس باقرار، وفي الخانية: ولو قال: قضيتكها كان اقراراً، وعليه اثبات القضاء، وفي الفتاوى العتابية: ولو ادعى الف فقال: قد قضيتك خمسمائة فهو اقرار بالالف وكذا أجبت ما ادعيته بخلاف قوله اجيبها، م: ولو قال: لآخر لى عليك الف درهم فقال الآخر له قضيتكها، أو قال: احلتك بها، أو قال: ابرأتنى منها، أو اجلتنى بها، أو وهبتها لى فهذا كله اقرار حكاها الناطفى فى واقعاته، وفي السراجية: وكذلك: إذا قال: ما اكثر ماتتقا ضانيه، أو قال: لم اعطكه، م: وكذلك: إذا قال المدعى عليه للمدعى فى هذه الصورة سوگند خوركه اين مال بتونرسانيده ام، أو قال: سوگند خوركه اين بتو نرسيده است فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال، ويؤمر بالا يفاء، م: هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا، وإذا ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه اخذت منك شيئاً، أو قال: قد تبرئت اليك منها، أو قال: قد أديتها اليك، أو قال: كم وزنها فهذا كله اقرار.

٢٠١٩٥: - وفي الفتاوى الخلاصة: لو قال رجل غرماءك على، أو بعضهم، أو من شئت منهم، أو اضمنها له، أو يحتال بها على، أو قال: قد قضى فلان عنى فهذا اقرار.

وفي الخانية: وكذا لو قال: تصدقت بها على كان اقراراً، م: وإذا قال: لغيره من چندىس مال بتودادم فقال ذلك الغير بچه سبب دادى كان هذا من

المدعى عليه اقرار بالدفع، وإذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه در دست چیزی ازاں ترکه نیست فهذا لا يكون اقراراً بالتركة، إذا ادعى رجل ارضا فى یدى رجل فقال المدعى عليه للمدعى تراجز ازين زمينى دیگر هست فهذا اقرار من المدعى عليه.

٢٠١٩٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: دار فى یدى رجل ادعاها رجل فافر الذى فى يديه أنه اشتراها من المدعى القياس ان تنزع الدار من يده، وتدفع إلى المدعى حتى يقرانه اشتراها منه، وفى الاستحسان تترك فى يده ثلاثة ايام، ويؤخذ منه كفيل، حتى يقيم البينة على الشراء قال والشيخ الاستاذ: يفتى بالقياس، وقال: وكذا دعوى الدين: إذا ادعى المدعى عليه بالايفاء يؤمر بالاداء اليه قياساً، المدعى عليه، إذا قال: ان المدعى به ليس ملكى يكون اقراراً للمدعى.

٢٠١٩٧:- رجل ادعى على آخرانه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقراراً، ولو قال: دفعته إلى اخيك بامرك يكون اقراراً، وعليه اثبات الامر ادعى على آخر مالا فقال: قبضت ملكى أمر بالرد اليه، وفى الاصل: رجل قال: لآخر قبض الالف التى لى عليك، أو عليه، أو عندى فقال: نعم فهو اقرار، إذا ادعى على آخر انك قبضت منى كذا من مالى بغير حق فقال المدعى عليه قبضت بحق لا يكون اقراراً بالقبض بغير حق.

٢٠١٩٨:- ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه ازين جمله مرا پنج درم دادنى است فهذا اقرار بالعشرة، وفى الذخيرة: ولو قال: مرا پنج درم دادنى است، أو أن چه دعوى ميکنى فهذا لا يكون اقراراً بالعشرة، م: وكذلك إذا قال جملة پنج درم باقى است فهذا اقرار بالعشرة ولو قال پنج درم باقى مانده است لا يكون اقراراً بالعشرة، وفى الذخيرة: ولو قال مرا پنج درم دادنى است أو آنچه دعوى ميکنى باقى است، ولم يزد عليه لا يكون اقراراً.

٢٠١٩٩: - وفي المنتقى: إذا قال: لغيره لى عليك الف درهم فقال: اما خمسمائة منها فلا، أو قال: اما خمسمائة منها فلا اعرفها فقد اقر بخمسمائة، ولو قال: اما خمسمائة فلا، ولم يقل منها فهذا اقرار، وفي الجامع: ليس باقرار.

٢٠٢٠٠: - وفي المنتقى: إذا قال الرجل لغيره لى عليك الف درهم فقال المدعى عليه الحق، أو الصدق، أو اليقين فهذا كله اقرار، وكذلك لو قال: الحق الحق، أو اليقين اليقين، أو الصدق الصدق فهذا كله اقرار، وإذا قال الحق حق، أو اليقين اليقين، أو الصدق صدق فهذا ليس باقرار، وفي الفتاوى العتابية: بخلاف قوله؛ الحق، أو الصلاح، أو البر، م: ولو قال البر، أو قال البر، أو قال برا، أو قال برا برا لم يكن شئ من ذلك اقراراً، وفي الكافي: ولفظ الصلاح مفرداً، أو مقروناً بالبر، وبالحق، أو بالصدق لا يكون اقراراً.

٢٠٢٠١: - وفي الخانية: رجل قال: لامرأته بين يدي الناس غفر الله لك حيث وهبت لى مهر ك فقال: آرى بخشيدم فقال الناس هل نشهد على هبتك فقالت هزاريس گواه بائست قالوا: هذا الكلام يحتمل الرد، ويحتمل الصدق؛ فانه يكون اقراراً بقريئة ان قالت المرأة آرى بثقل الرء لا يكون اقراراً، ولو قال: لغيره لى عليك مائة درهم فقال: مع مائة دينار فهذا لا يكون اقراراً قال الفقيه أبو الليث: وعندي ان المدعى إذا ادعى الدنانير مع الالف فله ان يأخذها جميعاً، ولو لم يدع الدنانير فله ان يأخذ الدراهم.

٢٠٢٠٢: - وفي جامع الفتاوى: لو قال لك على درهم دقيق يلزمه درهم، ولو قال: لك على بدرهم دقيق فعليه دقيق يساوى درهما ذكر في اقرار الاصل: إذا قال: الرجل لغيره اقرضتك الف فقال: له ذلك الغير ما استقرضت من رجل سواك، أو قال: بعدك، أو قال: معك فهذا ليس باقرار بخلاف ما لو قال: ما استقرضت منك الفاً حيث يكون اقراراً، وهكذا ذكر الزندويسى، وهكذا ذكر الشيخ الامام ظهير الدين فى شرح

الاقضية، وذكر شمس الائمة السرخسى: فى تحليل قوله: مجيباً ما استقرضت من احد سواك فقال: معنى ما استقرضت من احد سواك استقرضت منك، ولم استقرض من غيرك، ولو صرح، وقال: استقرضت لا يكون اقراراً، وكذلك إذا اتى بما يدل عليه بخلاف قوله: اقرضنى حيث يكون اقراراً قال شمس الائمة هذا من اعجب المسائل ان الاقرار بفعل الغير بهذا اللفظ يوجب المال عليه، واقراره بفعل نفسه لا، وهو موافق لما ذكر القدورى: ان من حلف لا يستقرض فسأل القرض، ولم يقرضه حنث، ولو حلف لا يقرض فلانا فاقرض فلانا شيئاً فلم يقبله لا يحنث؛ لان القرض ليس بقرض بدون القبض، والاستقراض يكون بدون الاقراض، وفى الذخيرة: إذا قال: استقرضت منك فلم تقرضنى فالقول: له إذا وصل؛ اما إذا فصل فلا.

٢٠٢٠٣: - وفى المنتقى: قال أبو يوسف: إذا قال: اقرضتنى الف فلم اقبل، أو أودعتنى، أو اعطيتنى فلم اقبل فالقول له وسيأتى هذا باجناسه فى مسائل دعوى الزيادة، وفى الخانية: وفى بعض الروايات: إذا قال الرجل لغيره استقرضت منك الف يكون اقراراً، م: وفى الاصل: إذا قال: لغيره اقرضتك مائة درهم فقال: لا اعود لها أو لا اعود بعد ذلك يكون اقراراً بخلاف ما إذا قال: لا اعود حيث لا يكون اقراراً، ولو قال: لغيره غصبت منى الف درهم فقال: لم اغصبك الا هذه المائة كان اقراراً، وكذلك لو قال: لا اغصب احدا بعدك، أو لم اغصب احدا بعدك.

وفى الذخيرة: أو قبلك، أو معك فهذا كله اقرار، وفيها أيضاً إذا قال: الست اقرضتنى الف درهم فقال الطالب بلى، ثم جحد المقر يلزمه المال، وإذا قال المدعى عليه مالك الا مائة درهم كان اقراراً بالمائة، وكذلك: إذا قال: سوى مائة درهم، أو اكثر من مائة درهم كان اقراراً بالمائة، وكذلك لو قال: مالك على أكثر من مائة درهم، ولا اقل فهذا ليس باقرار، وكان ينبغى ان يكون اقراراً، وفى العتائية: ولو قال: خذ ثمن هذا العبد فهو اقرار.

نوع اخر من هذا الفصل

٢٠٢٠٤:- قال محمد رحمه الله في الاصل - إذا اقر الرجل فقال: لفلان على الف درهم فيما اعلم، أو قال: في علمي، أو قال: فيما علمت قال أبو حنيفة: لا يصح هذا الاقرار، وقال: أبو يوسف يصح هذا الاقرار، وفي الخانية: لو قال: علمت، أو قد علمت ان لفلان على الف درهم كان اقراراً بالالف في قولهم واجمعوا على انه لو قال: اشهد ان لفلان على الف درهم فيما اعلم، أو قال: في علمي كان باطلاً قال أبو يوسف: هذا يقيّن في الاقرار شك في الشهادة.

٢٠٢٠٥:- وفي جامع الفتاوى: ولو قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله، واشهد ان محمداً رسول الله في علمي فليس بمسلم، وفي الذخيرة: واجمعوا على انه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم، وقد علمت ذلك كان ذلك اقراراً صحيحاً، وكذلك: إذا قال الشاهد اشهد ان لفلان على فلان الف درهم، وقد علمت ذلك كانت الشهادة صحيحة، م: ولو قال: فيما اظن فيما احسب كان الاقرار باطلاً.

وفي الخانية: في قولهم، م: وكذلك: لو قال: فيما رأيت، أو قال: فيما ارى، ولو قال: لفلان على الف درهم في شهادة فلان كان هذا اقراراً باطلاً وكأنه قال: ان شهد بها فلان، ولو قال بشهادة فلان كان ذلك جائزاً، ولو قال: لفلان على الف درهم في علم فلان كان باطلاً، ولو قال: بعلم فلان كان اقراراً.

وفي الذخيرة: ولو قال: لفلان على الف درهم في قول فلان، أو قال بقول فلان كان باطلاً.

وفي الظهيرية: ولو قال: له على الف درهم في شهادة فلان لم يلزمه شيء، م: ولو قال: له على الف درهم في حسابي، أو حساب فلان كان باطلاً كذا ذكر في الاصل: وكذلك: إذا قال بحسابه كان باطلاً.

٢٠٢٠٦:- وفي المنتقى: قال هشام سمعت محمداً يقول: إذا قال: لفلان

على الف درهم فى حسابى انه جائز، وانه يخالف ما ذكر فى الاصل، وفى الاصل: إذا قال: لفلان على الف درهم فى كتابى، أو فى كتاب فلان، أو بكتاب فلان كان هذا باطلاً، وفى الذخيرة: قال المدعى عليه كل مال يوجد فى تذكرة المدعى؛ فانا الزمه فهذا ليس باقرار، ولا يلزمه شئ.

٢٠٢٠٧:- وكذلك: إذا كان بين رجلين أخذ واعطاء فقال: احدهما لصاحبه ما كان فى جريدتك فهو كذلك، أو قال: بالفارسية آنچه تو گوئی چنان بود، آنچه در جریده تو بود چنان بود فهذا كله ليس باقرار حتى لو وجد فى جريدته شئ لا يلزمه، وكذا لو قال: لى عليك كذا لا يلزمه شئ بلا كلام سابق بخلاف ما إذا قال: احدهما لصاحبه عليك كذا فقال الآخر راست گفتى، أو قال: همچنین است كه تو گفتى حيث يلزمه، ويكون اقراراً على نفسه بما قاله: الآخر .

٢٠٢٠٨:- ادعى على آخر دينا مؤجلاً فحلف المدعى عليه بهذا اللفظ ماله اليوم قبلى شئ، أو قال: بالفارسية مرا امروز این مال دادنى نیست لا يكون اقراراً بالمال، ودعوى التأجيل.

٢٠٢٠٩:- سئل عمن ضمن مال الاجرة هل يكون هذا اقراراً منه ملكاً للأجر فقد قيل: ان ضمن للمستاجر مال الاجارة، إذا انفسخت الاجارة لا يكون اقراراً يكون المستاجر ملكاً للأجر، وان ضمن للآخر ما يجب على المستاجر كان اقراراً.

٢٠٢١٠:- ادعى على آخر مالا فقال المدعى عليه ان فلانا قضاك هذا المال عنى، أو قال: اعطاك فهذا كله اقرار بالمال من المدعى عليه، ادعى على آخر انى، أودعت عندك كذا، وبين الشرائط وجد المدعى عليه دعواه فسئل المدعى من قيمة المدعى به فقال دينار فقال: المدعى عليه لا تكون قيمته ديناراً فقد قيل: هذا من المدعى عليه لا يكون اقراراً بالوديعة.

٢٠٢١١:- ادعى على غيره أن له فى يده كذا عرضاً، وجاء بشهود على ان

المدعى عليه قال: ان دفع المدعى دينارى الذى لى عليه؛ فانا اخرج من عهدة هذا القرض كان اقرارا للمدعى، ادعى على ميت ديناً بحضرة وارثه فقال الوارث للمدعى ليس فى يدى شئ من التركة فهذا لا يكون اقرارا منه بالدين.

٢٠٢١٢:- ادعى على آخر اثنى عشر سهماً من خمسة وعشرين سهماً من الدار التى فى يديه فقال المدعى عليه سهران من خمسة اسهم من هذه الدار ملكى فهذا ليس بتعريض لثلاثة الاخماس فيؤمر برد اثنى عشر سهماً من خمسة وعشرين سهماً هكذا قاله بعض مشائخنا، وبعضهم قالوا: لا يؤمر برد شئ، وعلى هذا ادعى المدعى كل الدار فقال المدعى عليه نصفها ملكى هل يؤمر المدعى عليه بتسليم النصف إلى المدعى قال بعض مشائخنا يؤمر.

٢٠٢١٣:- ادعى دارا فى يدى رجل فقال المدعى عليه ملك توغير، أو قال: غير ملك تو است فهذا اقرار بملك الدار للمدعى بخلاف قوله: ملك توباد فهذا ليس باقرار، وكذا: لو قال: خداوند زمين آمده است، ويدعى الارض التى فى يدى، وإذا قال المدعى عليه من دست ازين مدعى برداشتم، وبيزار گشتم لا يكون اقرارا بالملك للمدعى، ولكن للمدعى ان يأخذه، ولا يصح دعوى المدعى عليه بعد ذلك فالابراء عن الاعيان لا يصح بمعنى ان ذلك العين لا يصير ملكا للمشتري فلا يصح دعوى المشتري بعد ذلك لنفسه.

٢٠٢١٤:- وفى السراجية: الاقدام على الاستيلاء لا يكون اقرارا بالملك للمدعى، ولكن للمدعى ان يأخذه، ولا يصح دعوى المدعى عليه بعد ذلك كالابراء عن الاعيان لا يصح بمعنى ان ذلك العين لا يصير ملكا للمشتري؛ اما لا يصح دعوى المشتري بعد ذلك العين لنفسه على رواية الزيادات: وعلى رواية الجامع يكون اقرارا والأول اصح.

٢٠٢١٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: فيما احسب، أو فيما حسبت، أو فيما ارى، أو رأيت، أو فى شهادة فلان، أو فى علمه لم يجز، وفى الابانة: إذا قضى

الدين، واراد ان يأخذ صك الاقرار من المقر له لايجبر لكن الاحتياط ان يشهد على الإيفاء شهود الذين اثبتوا خطوطهم على اقراره، ويكتب على ذلك كتابا، ويأخذ خطوطهم.

٢٠٢١٦:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو قال: وجدت في كتابي ان لفلان مائة درهم أو بخطي، أو كتبت بيدي ان له على مائة درهم، فالكل باطل، وعلى هذا لو قال: للصكاك اكتب لفلان خط اقرار بالف درهم على يكون اقرارا، ويحل للصكاك ان يشهد بالمال .

٢٠٢١٧:- وكذا: لو قال: للصكاك اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا، وكتب الصكاك، أو لم يكتب فهو اقرار بالبيع، وكذا لو قال: اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطليقة واحدة، ولو قال: كتبت بخط يدي بشهادة فلان، أو صكا بالف درهم كان اقرارا.

وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: له على كذا ان حمل متاعى إلى منزلى فهي اجارة، وروى ان هذا إذا كان الاجر يصلح لذلك، فان كان كثير الم يجز.

م: ولو قال: لفلان على الف درهم فى صكه، وفى الذخيرة: أو بصكه كان جائزا، ولو قال: بصكه فلان كان اقرارا، وكذلك إذا قال: فى صكى، أو بصكى كان اقرارا، ولو قال: لفلان على الف درهم فى كتاب، أو بكتاب كان ذلك جائزا بخلاف ما ذا قال: بكتاب فلان، أو فى كتاب فلان، وكذلك لو قال: لفلان على الف درهم فى حساب، أو من حساب، أو بحساب كان اقرارا.

٢٠٢١٨:- وفى الخانية: وكذا: لو قال: بسجل، أو فى سجل، أو بكتاب، أو فى كتاب، أو من كتاب بينى وبينه، أو من حساب بينى وبينه كل ذلك اقرار، وكذلك لو قال: له على صك بالف درهم، أو كتاب، أو حساب بالف يلزمه المال.
م: إذا قال: من شركة بينى وبينه، أو قال من خلطة بينى وبينه -وفى الخانية- أو

تجارة بينى وبينه لزمه الالف، م: ولو قال: فى قضاء فلان، أو فتيا فلان كان باطلا، وكذلك لو قال: بفتيا فلان كان باطلا بخلاف ما لو قال: بقضاء فلان؛ فانه يكون اقرارا وهذا إذا كان فلان قاضيا، وكذلك: إذا كان غير قاض فقال: للطالب حاكمته اليه فقضى لى عليه، وانكر المطلوب فالقول قول المقرله، ويلزمه المال، وان قال: لفلان على الف درهم بذكره، أو قال: فى ذكره فهو باطل بمنزلة بقوله، أو فى قوله: ولو قال: له على كرحنطة من سلم، أو قال: بسلم أو فى سلم فهذا اقرار صحيح، وكذا لو قال: لفلان على الف درهم من ثمن مبيع، أو قال: ببيع، أو قال: من قبل اجارة، أو بكفالة، أو للكفالة فهذا كله سواء، وانه اقرار صحيح.

٢٠٢١٩: - وفى الفتاوى الخلاصة: ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه، ولم اقبضه لا يصدق وصل ام فصل، وعندهما ان وصل صدق، وعلى هذا الخلاف، ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن خمر، وكذا: لو اقر بالف درهم لرجل، ثم قال: هى لفلان لا يصدق، ولو قال: كنت مكرها فى الاقرار يسمع، ولو اقام البينة يندفع، ولو قال: الدين الذى لى على فلان، أو الوديعة التى لى عند فلان فهو لفلان فهو اقرار، وحق القبض للمقر، ولكن لو سلم للمقرله برئ، ولو قال: فلان ساكن هذا البيت فهو اقرار.

٢٠٢٢٠: - وفى الخانية: ولو ان رجلا قال لقسام اقسام هذه الدار ثلثا لفلان، وثلثالى وثلثا لفلان اخر لم يكن ذلك اقرارا للآخرين بثلثى الدار حتى يقول: لفلان ثلثها، ولفلان ثلثها، ولو قال: هذه الدار ليست لى، ثم اقام البينة انها له قبلت بينته.

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٠٢٢١:- إذا قال الرجل لفلان على الف درهم ان شاء الله قال أبو حنيفة:
الاقرار باطل، هذا استحسان، والقياس ان يصح الاقرار، ولا يصح الاستثناء، ولو اقر
فقال لفلان على الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا.

٢٠٢٢٢:- ولو اقر وقال: لفلان على الف درهم ان مت ان جاء الاضحى ان
افطر الناس كان الاقرار صحيحا.

وفي الخانية: ودعوى الاجل باطل الا ان يثبت الاجل بالبينة، أو باقرار الطالب،
وعلى قول الشافعى المال عليه إلى اجله. م: ولو قال: لفلان على الف درهم ان مطرت
السما، أو ان هبت الريح كان باطلا، ولو قال: لفلان على الف درهم ان حمل متاعى
هذا إلى منزلى بالبصرة، وفلان حاضر سمع كان جائزا.

٢٠٢٢٣:- وفي المنتقى: عن أبي يوسف: إذا قال: إذا قدم فلان، أو قال: ان
قدم فلان فله على الف درهم فهذا باطل، ولو قال: لك على الف درهم إذا قدم
فلان فهذا جائز، إذا كان الطالب يدعى ان له على القادم الف درهم، وانه كفلى لى بما
عليه، إذا قدم ولو قال: لفلان على الف درهم ان حلف، أو قال: على ان
يحلف، أو متى حلف، أو حين حلف، أو مع يمينه، أو بعد يمينه فحلف فلان على ذلك
وجحد المقر المال؛ فانه لا يواخذ بذلك.

٢٠٢٢١:- اخرج الترمذى فى سننه عن ابن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
من حلف على يمين فقال: ان شاء الله فلا حنث عليه. سنن الترمذى، النذور والايمان باب الاستثناء فى
اليمين ١/ ٢٨٠ برقم ١٥٧٠

وأخرج النسائى فى سننه عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من حلف فقال: ان
شاء الله فقد استثنى. سنن النسائى الايمان، والنذور باب الاستثناء ٢/ ١٢٩ برقم ٣٨٣٤

٢٠٢٢٤: - وفى الخانية: رجل قال: لفلان على الف درهم ان شاء فلان فقال: فلان شئت كان باطلاً، وكذلك كل اقرار علق بالشرط، والخطر نحو ان يقول: لفلان على الف درهم ان دخلت الدار ان هبت الريح، أو ان قضى الله تعالى، أو قال: ان يسر الله تعالى، أو قال: ان أصبت مالا أو قال: ان كان حقاً كان كله باطلاً، ولو ادعى الطالب عليه الف درهم، وقال: ان حلفت عليها فانت برئ، أو قال: إذا حلفت، أو متى حلفت فحلف على ذلك لا تثبت البراءة.

٢٠٢٢٥: - وفى الذخيرة: ولو قال: له على الف درهم ان حمل متاعى هذا إلى منزلى بالبصرة ففعل ذلك، وقد كان حاضراً لا يسمع هذه المقالة فهو جائز، والمال واجب وكذلك الجواب فيما، إذا قال: لك على الف درهم على ان تحمل هذا المتاع إلى بيتى فهو استيجار.

م: ولو قال: غصبتك هذا العبد الا نصفه كان الاستثناء صحيحاً، وكان اقراراً بغصب نصف العبد، ولو قال: غصبتك هذا العبد امس ان شاء الله فالأقرار باطل عند محمد، والاستثناء صحيح، وعند أبى يوسف الاستثناء باطل، والأقرار صحيح.

نوع آخر

٢٠٢٢٦: - إذا قال: لآخر اشترمني هذا العبد الذى فى يدك، أو قال: استاجرته منى، وفى الخانية: أو ادفع اللى غلة عبدى، وفى الفتاوى العتائية: أو اعترتك دابتنى هذه فقال نعم فهذا اقرار، وكذا لو قال: افتح باب دارى، أو حصص دارى واسرج دابتنى، اعطنى لحام بغلى فقال: نعم فهذا كله اقرار، ولو قال: لافى هذه المسائل لا يكون اقراراً. وفى السغناقى: ولو قال: لافى جميع ذلك كان اقراراً ايضاً فى بعض نسخ كتاب الاقرار، وفى بعضها: لم يكن اقراراً.

٢٠٢٢٧: - ولو قال: رجل لآخر اعطنى ثوب عبدى فقال: نعم فقد اقرله بالثوب والعبد، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال اعطنى هذا الثوب البسه، والدابة اركبها، أو الدار اسكنها، ولم يضيف إلى نفسه فقال: نعم لم يكن اقراراً بخلاف قوله: اسكنى، أو اعرنى، أو آجرها منى فهو اقرار، ويمنع الدعوى، وكذا الامة فى نقاب، وما يمكن ان يعلمه، ولو استعار ثوباً، ثم ادعاه لابنه الصغير جاز.

٢٠٢٢٨: - ولو كتب الشهادة بالشراء لم يكن اقراراً بانه ملك البائع، أو المشتري، والمساومة بالشجر لا يكون اقراراً بالارض، ولا يمنع الدعوى فيها ويؤمر صاحب الشجرة بقطعها، وروى ان المساومة بالثمرة تمنع دعوى الارض، والشجر الا ان يكون الثمر مجذوزاً، وتعتبر بالوصية، ولو اقرانها ميراث فلان الميت، أو تركته صح فيها دعوى الوصية دون الشراء، ونحوه.

٢٠٢٢٩: - م: ولو قال: لغيره احبر فلانا ان له على الف درهم كان اقراراً، وكذلك: إذا قال: اعلم فلانا ان له على الف درهم، أو قال: قل له ان له على الف درهم كان هذا اقراراً، وكذلك: لو قال: اشهد ان لفلان على الف

درهم كان اقراراً، وكذا: لو قال: لغيره اخبر فلانا ان له عليك الف درهم، أو قال: اعلم فلانا، أو قال: اشهد ان له عليك الف درهم، أو قال اقول له فقال: نعم فهذا كله اقرار، وفي الفتاوى الخلاصة: ولو قال: لاخر ابشر فلانا ان له على الف درهم، أو اعلمه، أو بشره فهو اقرار.

٢٠٢٣٠- م: ولو قال: لغيره لاتخبر فلانا ان له على الف درهم فهذا اقرار -وفي الخانية- ولو قال لاتخبر فلانا ان له على الف درهم بحقه، أو من حقه كان ذلك اقراراً، وفي الفتاوى الخلاصة: لو قال: ما لفلان على شيء فلا تخبره أن له على الف درهم لا يكون اقراراً أما إذا كان لم يتدأ بالنفي لكنه قال: لاتخبره فلانا ان له على الف درهم، ولاتعلمه يكون اقراراً، من اصحابنا: من قال الصحيح في الاخبار انه ليس باقرار.

٢٠٢٣١- وفي الخانية: ولو ان رجلاً قال: اشهدوا ان لفلان على الف درهم كان اقراراً، م: ولو قال: لاتشهدوا لفلان على الف درهم فهذا ليس باقرار هكذا ذكر محمد في أول باب ما يكون اقراراً بلزوم المال حكى عن الكرخي، وعامة مشائخ بلخ ان قوله: لاتخبر لا يكون اقراراً، وما ذكر غلط من الكاتب، الدليل على صحة دعوى الغلط أن محمداً قال: في آخر هذا الباب ان قوله: لاتشهد لفلان على الف درهم مخالف بقوله اشهد فكذا قوله: اخبر ولاتخبر فقد سوى بين الشهادة، وبين الخبر لما عطف الخبر على الشهادة، ومشائخ بخارى قالوا: ما ذكر محمد آخر الباب صحيح ان قوله لاتخبر اقراراً، وقوله لاتشهد ليس باقرار، وزعم شمس الأئمة السرخسي أن فيه روايتين وقيل ما ذكر في آخر الباب لا يخالف ما ذكره هنا باقرار.

٢٠٢٣٢- وفي المنتقى: إذا قال: لاتشهدوا أن عبدى حر لم اعتقه ولو قال

لاتشهدوا عليّ بعثق عبدى هذا كان حراً، ولو قال: اكنموها انى قد طلقته،
أو اكنموها طلاقاً لم يكن اقراراً بالطلاق.

وفى الفتاوى العتائية: ولو قال بعثك هذه البقرة بمائة فقال الآخر أجر تنيها بعشرة
إلى سنة، وشرب لبنها يحلف ما اشترى، وإذا حلف دفع إلى ربها العشرة لاقراره
بالاجارة، إلا إذا قال: رب الدابة بعد اقراره ما أجرتكها فحينئذٍ لاجرله ايضاً، ولو قال:
بعثك هذه الامة فقال: زوّجتنىها بعشرة، ودخل بها ضمن العقر، ويكون موقوفاً.

نوع آخر: فيما يدخل فى الإقرار العام، وما لا يدخل، وما يتصل به من الاحكام

٢٠٢٣٣:- ذكر محمد فى الباب الأول من شهادات الجامع: إذا قال: الرجل جميع ما فى يدي من قليل، وكثير من عبد، أو غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح، وفى العتائية: الاطعام والكسوة، ويدخل ما فى يده من الصكوك فى وقت الاقرار، ولو قال: لم يكن فى يدي وقت الاقرار صدق- م: فان حضر فلان ليأخذ ما فى يد المقر فاختلفا فى عبد فى يديه فقال: فلان كان فى يوم اقررت فهو لى وقال المقر: لم يكن هذا فى يدي يوم اقررت؛ وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر: الا ان يقيم المقر له بينة؛ انه كان فى يده يوم اقر فحينئذ يقضى للمقر له،

٢٠٢٣٤:- وذكر فى اقرار الاصل: إذا قال الرجل: فلان شريكى فى جميع ما فى هذا الحانوت، فان جميع ما فى هذا الحانوت يصير مشتركاً بينهما، فان تنازعا فى متاع فقال المقر: ادخلت هذا إلى الحانوت بعد الاقرار، وقال المقر له: لا، بل كان هذا فى الحانوت يوم الاقرار ذكر فى رواية أبى حفص ان القول قول المقر: ويكون له خاصة، وهذه الرواية توافق رواية الجامع قال مشائخنا: ليس فى المسئلة اختلاف الروايتين، ولكن ما ذكر فى رواية أبى سليمان محمول على ما إذا ادعى المقر ذلك عقيب الاقرار فى زمان

٢٠٢٣٣:- أخرج البخارى فى صحيحه فى قصة أصحاب الغار حديثاً طويلاً طرفه هذا: وقال: الثالث: اللهم استأجرت اجراء فاعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذى له، وذهب فتمرت أجره حتى كثرت منه الاموال فجاءنى بعد حين فقال: يا عبد الله! اذآلى أجرى فقلت له كل ماترى من اجرك من الابل، والبقر، والغنم، والرقيق فقال: يا عبد الله! لا استهزئ بى فقلت: انى لأستهزئ بك فاختذ كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً اللهم فان كنت فعلت ذلك ابتغاء، وجهك فاخرج عنا مانحن فيه فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون. صحيح البخارى اجارات باب من استاجر اجيراً فترك أجره ٣٠٣/١ برقم ٢٢١٧ ف: ٢٢٧٢

لا يمكنه ادخال الشئ فى الحانوت فى ذلك الزمان حتى يتيقن بكون ذلك الشئ فى الحانوت يوم الاقرار، لو كان الامر فى مسألة الجامع على هذا الوجه بان ادعى المقر العبد فى زمان لا يمكنه تملكه فى ذلك الزمان حتى يتيقن بكونه فى يده يوم الاقرار كان القول قول المقر له وما ذكر فى الجامع محمول على ما إذا ادعى المقر العبد فى زمان يمكنه تملكه وحدث يده عليه فيه، حتى لم يتيقن بكونه فى يده وقت الاقرار، ولو كان الامر على هذا الوجه فى مسألة اقرار الاصل بان لم يتيقن بكون المتنازع فيه فى الحانوت وقت بان كان بين الاقرار، وبين الدعوى وقت يمكن ادخال ذلك الشئ فى الحانوت كان القول قول المقر: على الروايات كلها واتفقت روايات اقرار الاصل ان من قال: فلان شريكى فيما فى يدى من مال التجارة، ثم ادعى المقر له بعض ما فى يده، انه لم يكن فى يده وقت الاقرار؛ انما اصابه بعد الاقرار ان القول قول المقر: ولو قال: فلان شريكى فى هذا الحانوت فى عمل كذا ذكر شيخ الاسلام فى شرحه ان جميع ما فى الحانوت يكون بينهما، وذكر شمس الائمة السرخسى: ان جميع ما فى الحانوت من متاع ذلك العمل يكون بينهما.

٢٠٢٣٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: فلان شريكى فى الطحن فهذا لا يتناول امتعة الطحانين الا ان يقول هو شريكى فى الحانوت فى الطحن، وكذا سائر الاعمال، ولو قال: هو شريكى فى كل ثوب التجارة، ثم ادعى ان هذا اشترى من خاصته صدق، ولو قال هذا الثياب للتجارة، ثم قال لبعضها ليس من التجارة لم يصدق، ولو قال: هو شريكى فيما قدم امس من موضع كذا ثم قال ليس هو منها هذا بضاعة لفلان ضمن نصفه للمقر له، ولو كان فى ايديهما عبد فافر احدهما انه من شركتهما، ثم قال: أو دعنا فلان صدق فى نصفه - م: ولو قال: فلان شريكى فى هذا الحانوت يكون بينهما ذكر شمس الائمة السرخسى ان جميع ما فى الحانوت من متاع ذلك العمل يكون بينهما.

٢٠٢٣٦: - وفى النوازل: فيمن اقر لابنه فى صحته بجميع ما فى منزله من الفرش، والاوانى وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله فى الرساتيق دواب، وغلمان، وهو ساكن فى البلدة، فان اقراره يقع على ما هو فى منزله الذى هو ساكن فيه، وما كان من الدواب يبعثها أبى الباقورة بالنهار، ويرجع إلى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار، وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار فى حوائجه، ويرجعون فى الليل إلى منزله يدخلون تحت الاقرار، وما سوى ذلك لا يدخل تحت الاقرار وسئل هو ايضا عمن اقر فقال: جميع ما ينسب إلى، أو يعرف لى فهو لفلان فهو اقرار، ولو قال: جميع مالى، أو جميع ما املكه فهو لفلان فهذا هبة.

وفى الفتاوى العتائية: فهو له هبة فلا يصح بدون التسليم، وكذا نصف مالى، أو نصف عبدى هبة، ولو قال: نصف هذا العبد، اقرار.

٢٠٢٣٧: - وفى جامع الفتاوى: ولو قال: جميع ما فى بيتى بعت من فلان جاز البيع، ولو قال: جميع ما املك بعت من فلان فالبيع فاسد.

وفى الخانية: رجل قال: جميع ما فى يدى لفلان قال شمس الائمة السرخسى: يرجع فى البيان اليه، ولا يعمل قبل البيان رجل قال: فى صحته جميع ما هو داخل منزلى لامرأتى هذه، ثم مات صح اقراره قضاء، فان اعلمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع، أو هبة كان لها ذلك، والا بنفس الاقرار لا تملك.

٢٠٢٣٨: - م: وسئل الفقيه أبو القاسم عن رجل اقر فى صحة عقله وبدنه ان جميع ما هو داخل منزله فهو لامرأته غير ما عليه من الثياب، ثم مات المقر وله ابن فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال: فى المسئلة حكم، وفتوى، اما الفتوى فى كل شئ اعلمت المرأة صار لها بتمليك الزوج اياها بيع صحيح أو هبة صحيحة فهى فى سعة من منعه، ومالا يكون ملكا له لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينها، وبين الله تعالى، وهو من تركه المتوفى؛ فاما الحكم فان الشهود، إذا شهدوا بذلك الاقرار عند القاضى فالقاضى يقضى لها بما كان فى الدار يوم الاقرار.

٢٠٢٣٩:- وفى النوازل: إذا قال الرجل: هذا البيت، وما اغلق عليه بابه لامرأتى، وفى البيت متاع فلها البيت، والمتاع الذى فى البيت بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع فى البيع، ويصير كأنه باع البيت بحقوقه، ولو اتلف مال والدته، وقال: لها جميع ما فى فى يدى من المال فهو لك، ثم مات، والمال الذى اقربه قائم بعينه فهو لها، وإن كان الابن استهلكه، وهو مما لا يكال، ولا يوزن، وقد ترك دراهم، ودنانير فهو فى سعة ان يتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما فى يدى من المال فهو لك.

٢٠٢٤٠:- وفى الخانية: رجل قال لغيره انت فى حل من مالى من حيث، وجبت فخذ منه ماشئت كان ذلك على الدراهم، والدنانير، وقيل: هو على العموم.

نوع آخر

٢٠٢٤١:- وإذا اقر بحائط لرجل، ثم قال: عنيت به البناء دون الارض لم يصدق، ويقضى عليه بالحائط، وما تحته من الارض حتى ان من اقر فقال: بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الارض، وذكر الحاكم فى المختصر: فى الاقرار بالبناء يدخل ما تحته من الارض، وكذلك: إذا قال: بناء هذا القصر لفلان فبناءه لفلان دون موضعه من الارض.

٢٠٢٤٢:- قال فى المنتقى: ولا يشبه ذلك البناء فى هذه الشجرة يريد به، إذا اقر بشجرة لانسان، أو نخل لانسان كان مقرا بما تحته من الارض، وعبرة المنتقى: فى موضع اخر، إذا اقر الانسان بنخلة فهو على النخيل بأصلها، ولا يؤمر بقطع عروقها، ولو قال الثمرة التى فى هذه النخلة لفلان لا يصير مقراله بالنخلة.

٢٠٢٤٣:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف: رجل اقر لرجل بنخل فى ارض، فان كانت النخيل بحيث تمنع الارض من الزرع فله النخيل مع الارض، وإن

كانت بحيث لاتمنع الارض من الزرع فله النخيل بغير الارض الا ان له مواضع النخيل من الارض فيكون له كل نخلة مع الارض بقدر غلظها.

٢٠٢٤٤:- وذكر محمد فى الاصل: إذا اقر بنخلة، أو شجرة فى بستانه، أو ارضه دخلت النخلة، والشجرة باصلها من الارض، ولم يذكر فى الكتاب مقدار ما يدخل فى الارض، وأشار فى موضع آخر إلى انه يدخل ماورء ساقها، حتى لو قلعت الشجرة، ونبتت فى موضع قلعتها اخرى فهى المقر له، وهذا فصل يختلف المشائخ فيه قال بعضهم: يدخل موضع عروقه الكبرى التى هى شبه الجذع؛ اما موضع ما ينشعب من العروق الكبرى لا يدخل، وبعضهم قالوا: يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التى لاتبقى تلك النخلة بدونها، والزيادة على ذلك لاتدخل، وبعضهم قالوا: يدخل فى مقدار ما حد ظل النخلة من الارض، إذا قامت الشمس فى كبد السماء، والباقى لا يدخل، وقال بعضهم يدخل مقدار غلظ النخلة وقت الاقرار، والله تعالى اعلم.

٢٠٢٤٥:- ولو قال: الزرع الذى فى هذه الارض لفلان، فان له الزرع دون الارض هكذا ذكر فى المنتقى: قال: ثمة وليس الزرع كالشجرة مما يبقى فى الارض.

٢٠٢٤٦:- وذكر ابراهيم عن محمد مسألة تناقض هذا التعليل، وصورتها، إذا قال الرجل هذه النخلة لفلان هذا الكرم لفلان فله ذلك بثمرة والثمرة ليست مما تبقى فى النخل والكرم، ولو قال: هذا الكرم لفلان فله الكرم بارضه، وجميع ما فيه من الاشجار، والرياحين؛ لان الكرم اسم لذلك كله، ولو قال: هذه الارض لفلان، ونخلها لى، أو قال: هذه الارض لفلان الا نخلها، فان الارض مع النخيل لفلان، وكذلك إذا قال هذه النخيل بأصولها لفلان وثمرتها لى، فان النخيل مع الثمرة لفلان.

٢٠٢٤٧:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال: هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه، قال: وكذلك الارض، والشجر، والزرع يريد به، إذا قال: هذه الارض

لفلان، وفيها شجر، أوزرع دخل تحت الاقرار الشجر، والزرع، قال: وكذلك فى قوله: ارض هذه الدار لفلان دخل البناء تحت الارض، وكذلك لو قال: هذه الدار لفلان الاثلثا الاربعها، وكذلك لو قال: هذه الدار لفلان الاتسعة اعشارها، وعلى ماروى عن أبى يوسف: وهو قول مالك لا يصح الإستثناء فى الفصل الاخير.

٢٠٢٤٨:- ولو قال: هذه الدار لفلان، وهذا البيت لى فالدار مع البيت لفلان، ولو قال: هذه الدار، وهذا البيت لفلان الآخر كان كما قال: كما لو استثنى فقال: الا هذا البيت؛ فانه لفلان الآخر، ولو قال: هذه الدار لفلان، ولكن هذا البيت لى كان الجواب كالجواب فيما إذا قال: هذا البيت لى.

٢٠٢٤٩:- ولو قال: هذه الدار لفلان الابناء ها؛ فانه لى فان هذا الاستثناء لا يصح، وتكون الدار مع بناء ها لفلان، أو قال: هذه الدار لفلان الا هذا البناء فالدار مع البناء لفلان.

٢٠٢٥٠:- م: قال: وكذلك: لو قال: هذه البستان لفلان الا النخلة بغير اصولها؛ فانها لى؛ فانه لا يصح الاستثناء بخلاف، مالو قال: الانخيلها باصولها، وكذلك لو قال: هذه الجبة لفلان الا بطانتها؛ لان البطانة تدخل تحت الاقرار بالجبة كما تدخل البطانة فى باب البيع تبعا وكان البطانة كالبناء.

٢٠٢٥١:- وذكر فى السير الكبير الامام إذا نفل فقال: من اصاب جبة فهى له فاصاب رجل منهم جبة خز كان له الظهارة دون البطانة فلم يجعل البطانة تبعا للظهارة فى النفل وجعلها تبعا للظهارة فى الاقرار والبيع حتى لم يصح استثناءها، وليس فى المسئلتين اختلاف الروايتين لكن ما ذكر فى السير الكبير: محمول على جبة بطانتها فى النفاسة مثل الظهارة، وفى مثل هذه الصورة لا تكون البطانة تابعة للظهارة بل تكون كل واحدة اصلا، وتكونان بمنزلة جبتين، ويصح استثناء كل واحدة منهما عن الاخرى فى فصل الاقرار ايضا، وما ذكر فى الاقرار محمول على جبة بطانتها فى النفاسة دون

الظهار، وفتكون البطانة فى هذه الصورة تابعة للظاهرة، ولا تكونان بمنزلة جبتين فلا يصح استثناءها فى الاقرار، ويدخل فى النفل ايضا تبعا.

٢٠٢٥٢:- وكذلك: لو قال: هذا السيف لفلان الاحلية؛ فانها الى لا يصح الاستثناء.

٢٠٢٥٣:- ولو كان فى يدى رجل جارية، وولدها فقال: هذه الجارية لفلان وولدها الى كان كما قال: ولو قال: هذه الجارية لفلان، ولم يذكر ولدها، فان الولد لا يكون للمقرله.

٢٠٢٥٤:- ولو كان فى يدى رجل خاتم، واقران هذا الخاتم لفلان، وفصه الى كان الخاتم والفص كله للمقرله، ولو قال: الخاتم لفلان الافصه؛ فانه الى لا يصح الاستثناء.

م:- ولو كان فى يديه صندوق، وفيه متاع فقال: هذا الصندوق لفلان، والمتاع الى كان كما قال: ولو كان فى يديه دار هو فيها ساكن، وفيها متاعه، ودوابه فقال: الدار لفلان، وما فيها الى كان كما قال.

٢٠٢٥٥:- ولو اقر فقال: بناء هذا الدار الى، وارضها لفلان كانت الارض والبناء للمقرله، واعلم بان هنا خمس مسائل: (١) احداها ما قلنا. (٢) والثانية: ان يقول: ارض هذه الدار الى وبناءها لفلان. (٣) والثالثة: ان يقول: ارض هذه الدار لفلان، وبناءها الى. (٤) والرابعة: ان يقول: ارضها لفلان وبناءها لفلان آخر. (٥) والخامسة: ان يقول: بناءها لفلان، وارضها لفلان آخر.

٢٠٢٥٦:- وهذا المسائل تبتنى على اصلين: (١) احدهما: ان الدعوى الذى قبل الاقرار لا يفسخ صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح. (٢) والثانى: ان اقرار الانسان على نفسه جائز، وعلى غيره لا يجوز.

٢٠٢٥٧: - وفى المنتقى: إذا قال: لغيره هذا الخاتم لى الافصه؛ فانه لك، أو قال: هذه المنطقة لى الا حلقها؛ فانها لك، أو قال: هذا السيف لى الا حليته، أو قال: الاحمائله، فان ذلك لك، أو قال: هذه الجبة لى الا بطانتها؛ فانها لك، والمقرله يقول: هذه الجبة لى فالقول على ما اقربه المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن فى نزع المقر به ضرر للمقر يومر المقر بنزعه، والدفع إلى المقرله، وإن كان فى النزع ضرر واحب المقران يعطيه قيمة ما اقربه فله ذلك، وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف.

٢٠٢٥٨: - وفى الذخيرة: ابن سماعة عن محمد: إذا اقر الرجل ان هذه الدار لفلان، أو اقران هذه الارض لفلان، وفيها اشجار، ونخيل، أو اقران هذا الخاتم لفلان، وفيه فص، ثم أن المقر اقام بينة بعد ذلك ان البناء، والنخيل، والاشجار، والفص له لم يصدق، ولم يقبل منه بينة.

٢٠٢٥٩: - ولو قال: هذه الأرض لفلان، وفيها زرع، ثم اقام المقر بينة بعد ذلك ان الزرع له قبلت بينته، وقضى له بالزرع.

٢٠٢٦٠: - وفى المنتقى: إذا قال: لفلان نصف غلة هذا البستان، نصف غلة هذا العبد فهذا منه اقرار جائز فى الغلة فى البستان دون الرقبة، ولو قال: نصف غلة بستانى هذا، نصف غلة عبدى هذا، نصف غلة شاتى هذه لم يجز، ولم يلزمه بهذا الاقرار شئ.

نوع آخر

٢٠٢٦١:- إذا قال: هذا الكيس فهو لفلان بما فيه من الدراهم، وإن قال: أردت به الجراب دون الدراهم لم يصدق، وكذلك: إذا قال: هذه القوصرة لفلان فهي للمقر له بما فيها من الثمرة، وكذلك: إذا قال: هذا الدن لفلان، وفيه خل، ولو قال: هذا الجراب لفلان، وفيه ثوب هروى، أو قال: هذا الجراب لفلان، وفيه دقيق، أو قال: هذا الجراب لفلان، وفيه حنطة، وقال: عمدت نفس الجراب، ونفس الجوالق صدق قال: وإنما يقع هذا على ما يصنعه الناس ويتعاملون به، ولو نظر إلى زق سمن، وقال: هذا الزق لفلان فهو على الظرف بعينه، ولو قال: هذه الحنطة لفلان، والتبن لفلان، أو قال: حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة، والسنبل مع الحنطة بمنزلة البناء للدار، ولو قال: ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان، ولو قال: بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة.

٢٠٢٦٢:- وفي الحاوى: قال: هذه الأرض لفلان، وفيها زرع كان لفلان زرعها، ولو أقام المقر البيئة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل، وفي الأرض التي فيها شجر، إذا أقر بالأرض فالشجرة للمقر له، ولا يصدق فيه إلا إذا أقام البيئة فحينئذٍ تقبل.

م، وفي المنتقى: إبراهيم عن محمد - إذا قال: هذه الرواية لفلان، وفيها ماء كان الماء للمقر له، ولم يكن له الرواية.

٢٠٢٦٣:- وفي الهداية: ومن أقر لغيره بخاتم لزمه الحلقة، والفص، ومن أقر بسيف فله النصل بالجفن، والحمائل، ومن أقر بحجلة فله العيدان، والكسوة.

نوع اخر

٢٠٢٦٤:- عن أبى يوسف: إذا قال: لحنطة فى يديه هذه الحنطة من زرع فلان فهذا اقرار له بالحنطة، ولو قال: هذا من زرعى فى ارضى زرعها اكأرى فلان لم يكن هذا اقرارا، ولو قال: هذا الدقيق من طحن فلان فهذا ليس باقرار، ولو قال: هذا الثمر من نخل فلان فهذا اقرار وكذا لو قال: هذا الطعام من ارض فلان، وفى الخانية: وكذا: لو قال: هذا الزبيب من كرم فلان.

٢٠٢٦٥:- وروى بشرعن أبى يوسف: إذا قال: هذا الصوف الذى فى يدي من غنم فلان، او قال: هذا اللبن الذى فى يدي من غنم فلان، او قال: ذلك السمن، او الجبن فهذا اقرار، وكذا اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق، والقياس ان يكون الكل على السواء لكننا نستحسن فى الرقيق قال: ألا ترى انه لو قال: امتى هذه حرة، ثم قال: اعتقتها بعد ما ولدت فانى لا اعتق ابنتها، وكذلك لو قال: امتى هذه مملوكة لفلان فانى لا بيعها، وولدها استحسانا.

٢٠٢٦٦:- وفى الخانية: رجل فى يديه جارية، وولدها اقران الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد، ولو اقام البينة على جارية انها له يستحق اولادها، وكذا: لو قال: هذا العبد ابن امتك، او هذا الجدى من شاتك لا يكون ذلك اقرارا بالعبد، وكذلك: بالجدى فى رواية.

٢٠٢٦٧:- وروى هشام عن محمد: إذا قال: هذه الثمر من نخل فلان، او هذا اللبن من غنم فلان فهو مثل ما قال ابو يوسف: ولو قال: هذا الجبن من شاة فلان، او هذا الثوب من قطن فلان ليس للمقرله من ذلك شئ الا ان يقول: انما امرته ان يتخذ جبنا انما امرته ان يغزله وينسجه، وفى الذخيرة: وعن محمد برواية ابن سماعة: إذا قال: لغيره هذا الجبن من شاتك فليس باقرار.

م: نوع اخر

٢٠٢٦٨:- إذا اقرانه غصب من فلان عشرة مخاتيم حنطة على حمار؛ فانه يكون مقرا بغصب الحنطة دون الحمار، وكذلك: إذا قال: غصب سرجا على حمار، او غصب لجاما على دابة كان مقرا بغصب السرج، واللجام دون الدابة

وفى الفتاوى العتائية: بخلاف قوله: حمار عليه سرج، او لجام لزمه وكذلك: إذا قال: دابة سرجة، أو دابة بسرج كان مقرا بغصب السرج والدابة جميعا.

٢٠٢٦٩:- ولو قال: غصب ثوبا من عيبة كان مقرا بغصب الثوب دون العيبة ولو قال غصبتك هذا الثوب مع ثواب آخر كان مقرا بغصب ثوبين، ولزمه رد الثوبين، والقول فيما بعين قوله: ولو قال: غصبتك ثوبا فى منديل يكون مقرا بغصب الثوب، والمنديل، ويرجع فى البيان فيهما اليه، ولو قال: غصبتك عشرة اثواب فى عيبة كان مقرا بغصب الاثواب، والعيبة جميعا، ويرجع فى البيان اليه.

٢٠٢٧٠:- وفى الكافى: ومن اقر بتمر فى قوصرة لزمه التمر، والقوصرة، وكذلك الطعام فى البيت، والحنطة فى الجوالق بخلاف، ما إذا قال: غصبت من قوصرة؛ لان من لا ابتداء الغاية فيكون اقرارا بان مبدأ الغصب من القوصرة، ولو قال: غصبتك درهما فى درهم لزمه درهم واحد، وكذا لو قال: غصبتك درهما فى طعام لزمه درهم لاغير.

٢٠٢٧١:- والاصل فى جنس هذه المسائل ان كلمة فى إذا دخلت على ما يصلح ظرفا للمذكور، ولا يجعل له ظرفا عادة اقتضى ذلك غصب المذكور، وإذا دخلت على مالا يصلح ظرفا، ويجعل ظرفا له عادة اقتضى ذلك غصبهما فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل.

نوع آخر فى الاقرار بالكتابة

٢٠٢٧٢: - وأنه على وجهين: (١) الوجه الأول: ان يكون على وجه لا يكون متبينا بان كتب على الهواء، أو على الماء، أو الجمد، وانه باطل لا يجب به شئ، وإن اشهد عليه، ومعنى قوله اشهد عليه ان يقول: لجماعة اشهدوا على بهذا، ولم يقرأ عليهم ذلك؛ اما إذا قرأ عليهم ذلك لزمه وحل لمن سمعه ان يشهد عليه بذلك.

٢٠٢٧٣: - (٢) الوجه الثانى: ان يكتب على وجه يكون مستبينا، وهو انواع: (١) احدها: كتاب الرسالة: وهو ان يكتب على بياض ويصدره، ويبدأ بالتسمية، وبالثناء، ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على الف درهم من قبل كذا جاز ذلك عليه ويكون اقرارا استحسانا، ويحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف انه الشاهد بما كتب اشهد عليه، أو لم يشهد.

٢٠٢٧٤: - (٢) والثانى: كتاب الصك: وهو ان يكتب على بياض هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان لفلان عليه كذا، وإنه لا يكون اقرارا، ولا يحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه الا بعد ان يشهد على ذلك، وإذا شهد عليه ان علم الشاهد بما فيه حل له ان يشهد بما فيه، وإن لم يعلم لا يحل له، وإذا اقر بذلك بين يدى الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك عليه، وإن لم يقل اشهدوا على بما فيه، وإذا اقر ذلك على الكاتب بين يدى الشهود ان قال الكاتب لهم اشهدوا على بما فيه حل لهم ان يشهدوا.

٢٠٢٧٥: - (٣) والثالث: ان يكتب على بياض لا على وجه الرسالة ان لفلان على كذا، أو يكتب على الارض، والجواب فيه كالجواب فى الصك.

٢٠٢٧٦: - (٤) الرابع: كتاب حساب: وهو مايكتبه التجار في صحائفهم، ودفاتر حسابهم فنقول: إذا كتب في صحيفة حسابه، ان لفلان على كذا لا يحل لمن عاين ذلك ان يشهد عليه من غير اشهاد، ومن المتأخرين من قال: إذا كان في روزنامه ان لفلان على كذا، وكذا فانه يعد مرسومه، ولا يكون الاشهاد عليه شرطاً، وذكر في باب ما يكون اقراراً.

٢٠٢٧٧: - إذا قال الرجل: وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم، أو وجدت في حسابي، أو في ذكرى، أو بخطي، أو قال: كتبت بيدي ان لفلان على كذا فهذا كله باطل.

٢٠٢٧٨: - وفي الخانية: ولو كتب في صحيفة حسابه لفلان على الف درهم، ثم أقر أنه كتب، وانكر المال، أو اشهد الشهود عليه أنه كتب، وهو ينكر المال ذكر في الكتاب أنه لا يلزمه شيء ولو قال: لفلان على الف درهم في حسابي، أو في كتابي، أو قال اردت بذلك الخبر الباطل يلزمه المال في القضاء.

٢٠٢٧٩: - رجل قرأ على رجل صكاً بمال فقال: له أشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال: نعم كان ذلك اقراراً حل له ان يشهد عليه، رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم، وقال: اختموا عليه، ولم يقل: اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقراراً لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال، وكذا لو قال الشهود: أنشهد عليك بهذا فقال: اختموا عليه، ولو قالوا: انختم على هذا الصك فقال: اشهدوا عليه كان اقراراً حل لهم ان يشهدوا عليه.

٢٠٢٧٩: - أخرج البخاري في صحيحه في ترجمة الباب تعليقاً واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون: أشهدنا فلان. صحيح البخاري علم باب القراءة، والعرض على المحدث ١/١٤ برقم الباب: ٦

٢٠٢٨٠- وكذا الاشارة المعهودة من الآخرس يكون اقراراً وكذا لو كتب الآخرس، ولو كان قادراً على الكتابة فاشار جازت اشارته، والمريض الذى اعتقد لسانه لاتعتبر اشارته.

٢٠٢٨١- م: وذكر شمس الائمة السرخسى: ان جماعة من ائمة بلخ قالوا: فى يادگار الباعة ان ما يوجد مكتوباً فيها بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا، لو قال البياع وجدت فى يادرگارى بخطى ان لفلان على كذا فهو اقرار ملزم، ولو قال: كتبت لفلان على صكا بالف درهم كان هذا اقراراً، وكذلك لو قال: كتبت بخط يدى بشهادة فلان، وفلان ان لفلان على الف درهم كان اقراراً، ولو كتب على لفلان الف درهم صكا، والقوم ينظرون اليه، ويعلمون ما كتب فيه، وقال للقوم اشهدوا كان ذلك اقراراً، ولو قرأ عليهم الصك، وقال لهم: اشهدوا، حتى علموا بما فى الصك كان اقراراً.

٢٠٢٨٢- وفى الذخيرة- قرأ رجل على رجل صكا، وقال: اشهد عليك الكتاب فقال نعم فسمع ذلك وسعه ان يشهد عليه بذلك، كتب رسالة، وعنده رجلان عاينا كتابته، وفهما ذلك، ثم محى الكتاب كان لهما ان يشهدا بذلك.

٢٠٢٨٣- وفى الفتاوى العتائية: ولو كتب إلى رجل على رسم الرسائل بان لك على كذا جاز، ويكون اقراراً استحساناً بخلاف ما كتبه على الارض،

٢٠٢٨٠- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقاً: وقال ابراهيم الآخرس: إذا كتب الطلاق بيده لزمه، قال حماد: الآخرس، والأصم ان قال برأسه جاز- صحيح البخارى- طلاق تحت باب اللعان رقم الباب ٢٥-٢/٧٩٩

٢٠٢٨٢- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابراهيم قال: شهادة السمع جائزة. وأخرج أيضاً عن فرات قال: كان لى على رجل خمسون درهماً فذهبت اتقاضاه، ورجل يسمع فقممت به إلى شريح فجددنى فقال شريح يئنتك؟ فقلت: رجل كان يسمع وهو مقرلى فقال: ادع به فدعوت به فشهد فقال قم فاعطه حقه. مصنف ابن أبى شيبه ييوع فى شهادة السمع أنه أن يشهد بها ٢٥٣/١١ برقم ٢٢١٩٤-٢٢١٩٦

أو فى صحيفة، أو على خرقة لم يكن اقراراً الا ان يكون بحضرتهم، ويشهدهم عليه، ولو لم يظهر اثر الكتابة فى التراب لم يجز، وإن شهد، وكذا لو كتب فى حسابه بحضرتهم، أو على صحيفة، واشهدهم جاز، ولو كتب بحضرتهم كما يكتب الصك فقال: اشهدوا بما فيه، أو قال: احتموا لم يجز ان يشهدوا الا عند أبى يوسف.

٢٠٢٨٤:- ولو كتب على وجه الرسالة بحضرتهم، ثم محاه لزمه، ولو كانوا اميين فامسكوا عندهم، وشهدوا به لم يجز الا عند أبى يوسف.

٢٠٢٨٥:- وفى الخانية: رجل كتب على نفسه ذكر حق بحضرة قوم، أو املاه على انسان ليكتب، ثم قال: اشهدوا على بهذا لفلان كان اقراراً ويحل لهم ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه، وإن لم يقرأ الصك على الشهود، وإن كتب الصك بنفسه بين قوم لم يقرأ عليهم، ولم يقل: اشهدوا على ذكر فى الكتاب لا يكون اقراراً، حتى لا يحل لهم ان يشهدوا.

٢٠٢٨٦:- وقال القاضى الامام أبو على النسفى: ان كان الكتاب مصدراً مرسوماً نحو ما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم، وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد بالمال المكتوب، وإن لم يعلم الشاهد بما فيه لم يسعه، ولو انه كتب، واقر عند الشهود حل لهم ان يشهدوا بملك المال، وإن لم يقل: اشهدوا، ولو ان غير الكاتب قرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان ذلك اقراراً، وإن لم يقل: اشهدوا لا يكون اقراراً.

٢٠٢٨٧:- ولو كتب بين يدي قوم اميين كتاباً، وقال: للشهود اشهدوا على بما فيه ان علموا ما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه، والا فلا سواء كان المكتوب مختوماً، أو لم يكن.

٢٠٢٨٨:- وإن كتب على وجه الرسالة بان كتب هذا من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان؛ اما بعد، فان لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقراراً، وحل لهم ان

يشهدوا عليه بذلك المال، إذا علموا ما فيه، وإن لم يقرأ عليهم، ولم يشهدهم .

٢٠٢٨٩:- وإن كتب على وجه الرسالة في ثوب، أو خرقة، أو نحوها لم يكن ذلك اقراراً، ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول: لهم اشهدوا على بهذا المال، وكل ما عرف في الاقرار فهو في الطلاق، والعناق كذلك لا في الحدود، والقصاص.

٢٠٢٩٠:- وقال مشائخنا: ما كان مكتوباً بخط البائع في ياد گاره لزمه واما خط الصراف، والبائع، والسمسار فهو حجة، وإن لم يكن مصدراً معنونا يعرف ظاهراً بين الناس، وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لمكان العرف،

٢٠٢٩١:- وفي الخزانة: باب الرجوع عن الاقرار قال: هذه اختى من الرضاعة، أو ابنتى، أو امى، ثم اراد ان يتزوجها، أو قال: غررت، أو أخطأت، أو نسيت، وصدقته المرأة فى ذلك جاز له ان يتزوجها، ولو ثبت على القول الأول، ثم تزوجها فرق بينهما، وكذلك المرأة إذا اقرت انه اخوها من الرضاعة، أو ابنها، أو أبوها، ثم قال: أو همت، أو أخطأت، أو نسيت، ولو ثبتت على قولها الأول، ثم تزوجته فرق بينهما، إذا صدقها الزوج، وإن اقره الرجل فشهد شاهدان على صدق مقالته لا يجوز نكاحهما، وفرق بينهما، ولو اقرا، ثم رجعا يجوز النكاح، ولو اقر الزوج بعد ما تزوج بها انها اخته من الرضاعة، أو أمه، أو ابنته، ثم قال: بعد ذلك، أو همت لا يبطل النكاح استحساناً، والفتوى على ذلك.

٢٠٢٩٢:- رجل قال: لعبده هذا ابنى، أو هذا أبى، أو قال: لجاريته هذه بنتى، أو امى، ثم قال: أو همت، أو أخطأت لا يصح رجوعه، ويعتق رجل، قال: لزوجته هذه امى، أو ابنتى، أو اختى من النسب، ثم قال: أو همت ولها نسب معروف لا يبطل نكاحه، ولو ثبت عليه الزوج، وهى معروفة النسب لا يفرق بينهما، وإن كانت مجهولة

النسب مثلها يولد لمثله فرق بينهما، وإن صدقته المرأة يرث كل واحد منهما من الآخر، ولو انه اقر لاجنبى بمال فى مرضه، ثم قال: هو ابنى ثبت نسبه، وبطل الاقرار. ٢٠٢٩٣:- ومن اقر لرجل بمال فجحدته المقر له، ثم رجع إلى تصديقه بطل اقراره بتصديقه، ولا يستحق برجوعه شيئاً الا فى خصلة واحدة، وهو ان يقر لرجل بانه مملوك فلان، وهو مجهول النسب، وكذبه فلان، ثم رجع المقر له إلى تصديقه يصدق، ويكون عبده، ولو صدقه المقر على انكاره، ثم رجع المقر له إلى تصديقه لا يستحق برجوعه شيئاً.

٢٠٢٩٤:- رجل وهب شيئاً وسأومه للبيع، ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له: قد بعته من فلان الغائب لا يصدق، ويقضى له بفسخ الهبة، وإن جاء الغائب المشتري، وصدقه فى اقراره كان له ان يأخذ العبد من الواهب، ولا شئ له على الموهوب له.

٢٠٢٩٢:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن عمر قال: إذا أقر بولده مرة واحدة فليس له أن ينفيه. مصنف ابن أبى شيبة. نكاح فى الرجل يقر بولده من قال: ليس له ان ينفيه ٩/ ٤٥٣ برقم ١٧٨٥٤

مصنف عبد الرزاق القذف، والنفى باب الرجل ينفى من ولده ٧/ ١٠٠ برقم ١٢٣٧٤
شبير أحمد قاسمى بالجامعة القاسمية الشهيرية بمدرسة شاهى مراد آباد الهند

م: الفصل الثالث

فى بيان ما يصح به الإقرار، وما لا يصح

٢٠٢٩٥:- فنقول: كما يصح الإقرار بالمعلوم يصح بالمجهول ألا ترى ما ذكر فى الاصل: إذا أقرانه غصب من فلان شيئا، ولم يبين؛ فإنه يصح إقراره، وفى الذخيرة: ويجب عليه البيان حقا للمقر له.

٢٠٢٩٦:- م: وقد أقر بغصب مجهول، والحاصل ان كل تصرف لا يشترط لصحته، وتحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف فالإقرار به مع الجهالة صحيح، وذلك كالغصب، والوديعة، واشباههما، فان الجهالة لا تمنع صحة الغصب، والوديعة، وتحققهما، فان من غصب من رجل مالا مجهولا فى كيس، أو أودعه مالا مجهولا فى كيس؛ فإنه تصح الوديعة، والغصب، ويثبت حكمهما.

٢٠٢٩٧:- وكل تصرف ليشترط لصحته، وتحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف فالإقرار مع الجهالة لا يصح، وذلك كالبيع، والشراء، والإجارة، فان من أقرانه باع من فلان شيئا، أو أجر من فلان شيئا، أو اشترى من فلان كذا، وكذا لا يصح اقراره، ولا يجبر المقر على تسليم شئ.

٢٠٢٩٨:- وإذا صح الاقرار بالغصب مع الجهالة يؤمر المقر بالبيان حقا للمقر له، وفى الينايع: يجبر على بيان ماله قيمة سواء كان قليلا مثل الجوز، والفلس، والحبة من الحنطة، والشعير، أو كثيرا كالدراهم، والدنانير، والاكرار، وغيرها.

٢٠٢٩٩:- فإذا بين شيئا فهو على وجهين: احدهما: ان يبين ما هو مال متقوم نحو الدراهم، والدنانير، وما شبههما، وانه على وجوه ان صدقه المقر له

فيما بين، ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير، وإن صدقه فيما بين لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين لوجود الاقرار، أو التصديق فيه، وتوخذ الزيادة في باب الدعوى، والانكار، ويكون القول قول المنكر للزيادة، وهو المقر مع يمينه، وإن كذبه فيما بين، وادعى شيئاً آخر بطل الإقرار بالتكذيب، وكان القول قول المقر: فيما ادعى عليه.

٢٠٣٠٠:- وفي السغناقي: اعلم ان الجهالة التي تتعلق بالاقرار لا تخلو عن ثلاثة أوجه: (١) اما ان تكون الجهالة في المقر له- (٢) أو في المقر (٣) أو في المقربه فا لا ولان يمتنع صحة الاقرار بخلاف الثالثة؛ اما جهالة المقر له كما إذا قال: لرجل على الف درهم، أو يقول لزيد على الف درهم لم يصح الاقرار؛ لان زيدا في الدنيا كثير الا ان يعين.

٢٠٣٠١:- وكذلك: جهالة المقر تمنع صحة الاقرار نحو ان يقول الرجل لك على احدنا الف درهم، وجهالة المقربه لا تمنع صحة الاقرار نحو ان يقول الرجل لك على شيء، والبيان اليه- وذكر في الذخيرة: وما ذكر في واقعات الناطفي- يدل على ان جهالة المقر له؛ انما تمنع صحة الاقرار، إذا كانت متفاحشة؛ اما إذا لم تكن متفاحشة لا تمنع، صورته، ما إذا قال: هذا العبد لاحد هذين الرجلين جاز، ويحتاج إلى ان يحلف لكل واحد منهما؛ اما لو قال: هذا العبد لواحد من الناس لا يجوز فيما ادعى.

٢٠٣٠٢:- م: الوجه الثاني: ان يبين ماليس بمال، وإنه على وجهين الأول: ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته، أو ولده الصغير، أو مالا يقصد بان قال غصبت منه كفا من تراب، أو حبة سمسم، أو حنطة، وإن كذبه، وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر ان بين مالا يقصد بالغصب لا يصدق بلا خلاف بين المشائخ: وإن بين ما يقصد بالغصب، وفي الذخيرة: الا انه ليس بمال، م: اختلف المشائخ فيه حكى عن

نصر الدبوسى، وأبى القاسم الصفار: انه يصدق، وعامة المشائخ على انه لا يصدق، وفى تجريد القدورى: على قول مشائخ العراق: يصدق، وعلى قول مشائخ ما وراء النهر لا يصدق.

٢٠٣٠٣:- وفى الفتاوى العتابية: الاقرار بالمجهول يصح، ويؤمر بالبيان، والاقرار للمجهول لا يصح، ولو أقر بغصب بشئ لا يصدق فى اقل من درهم، وقيل: يصدق بماله قيمة، ويصدق بالعقار دون السكنى، ولو قال: اردت به الصبى، أو الخمر، أو جلد الميتة ففيه الكلام.

٢٠٣٠٤:- وفى جامع الفتاوى: ولو قال: غصبت من فلان، أو اقرضنى فلان شيئا، ثم قال: مبينا انه اراد به خمرا أو دما، أو تمرة، أو حبة بر، أو سمسة لا يجوز، وكذلك: لو جاء بثوب منخرق لقيمة له لا يترك حتى يقر بشئ له قيمة، ولو قال: غصبت به براء، أو سمسما لا يصدق حتى يقر بشئ له قيمة، م: ولو قال هكذا، ثم فسر بما ليس بمال كان ذلك رجوعا عن اقراره، ولا يكون بيانا، وإذا اقرانه غصب من فلان عبدا يصح اقراره ويجبر على البيان، فان بين، وقال العبد: الذى غصبت به هذا كان مصدقا فيما بين سواء كان بين وسطا، أو أدنى، ثم ينظر ان صدقه المقر له فيما عين أخذ العبد، ولا يمين عليه، وإن كذبه فيما بين، وادعى عبد آخر فالقول قول المقر مع يمينه.

٢٠٣٠٥:- وفى الذخيرة: فيما ادعاه المقر له، ويبتل اقرار المقر فيما اقر ويرد المقر له، م: وإن كان العبد مستهلكا فقال المقر: قيمته الف درهم فالقول قول المقر: فبعد ذلك ينظر ان صدقه المقر له فيما بين من مقدار القيمة أخذها، ولا يمين على المقر، وإن كذبه، وادعى زيادة فى القيمة أخذ المقر له ما اقر به، والقول فى الزيادة قول المقر مع يمينه، وفى الفتاوى العتابية: ولو ادعى الهلاك حبس شهرين، ثم ضمن.

٢٠٣٠٦:- م: وكذلك: إذا اقرانه غصب شاة، أو بعيرا، أو ثوبا صح

اقراره، ويرجع فى البيان اليه، وكذلك: لو اقرانه غصب داراً وقال هى هذه صح بيانه، وبعد ذلك ينظران صدقه المقر له فيما عين أخذ ولا يمين على المقر وإن كذبه فيما عين، وادعى داراً أخرى فالقول قول المقر فى ذلك مع اليمين، وكذلك لو قال: غصبت داراً، ثم قال: هى بالبصرة صح بيانه، وإن صدقه المقر له فى ذلك أخذها ولا يمين على المقر وإن كذبه، وادعى داراً أخرى فالقول قوله فى ذلك مع اليمين، وإن قال: هى هذه الدار التى فى يد هذا الرجل، والرجل الذى فى يديه الدار ينكر، وفى الذخيرة: ويقول: الدار دارى؛ فانه لا يصدق على صاحب اليد، ولا يضمن المقر للمقر له قيمة الدار عند أبى حنيفة، وأبى يوسف فى قوله الآخر، وعلى قول أبى يوسف: الأول: وهو قول محمد: يضمن قيمة الدار للمقر له.

٢٠٣٠٧:- وفى الخانية: ولو اقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة اى الدواب شاء، فان جاء بدابة، وقال: هى هذه كان القول قوله: وإن جاء بفرس برزون، أو حمار، أو بغير لا يقبل قوله فى ذلك، ولو قال: على ثوب هروى لفلان فجاء بثوب هروى قبل ذلك منه عند الكل، ولو قال: على ثوب، ولم يسم فإى ثوب جاء به قبل ذلك منه غسلاً كان أو جديداً.

٢٠٣٠٨:- رجل قال: لفلان فى طعامى هذا كرحنطة، ولم يبلغ طعامه كرا كان الكل له، م: وإذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا، أو من هذا، وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسداً، حتى لا يجبر على البيان بل يؤمر بالتذكر قال: ولهما ان يصطلحا فإخذ العبد من المقر، وإن لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا، وللهذا، ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما جملة يميناً واحدة بالله ما غصبت من هذا، ولا من هذا، ولا يستحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة، وقد اختلف المشائخ بعضهم قالوا: يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة، ويبدأ القاضى يمين ايهما شاء، وإن شاء اقرع بينهما.

٢٠٣٠٩:- وإذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلاثة أوجه-
(١) أحدها: ان يحلف لأحدهما، وينكل للآخر، وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذى نكل له، ولا يقضى للذى حلف له بشئ. (٢) وإن نكل لهما يقضى بالعبد، أو بقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفهما القاضى لهما يميناً واحداً، أو نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما على حدة. (٣) فاما إذا حلف لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما، فان اراد ان يصطلحا، واخذ العبد منه؛ فانه يكون لهما ذلك فى قول أبى يوسف الأول: وهو قول محمد: كما قبل الحلف، ثم رجع أبو يوسف: عن هذا، وقال: لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا لارواية عن أبى حنيفة فى هذا الفصل.

٢٠٣١٠:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اصطلحا قبل اليمين ان يأخذه جاز، وإن نكل لهما أخذه، وقيمته بينهما، وقيل: ان نكل للأول قضى به، ثم ان نكل للثانى يقضى له بالقيمة، ولو قال: غصبته من فلان لا، بل من فلان فهو للأول، وضمنانه للثانى، ولو اقر كل واحد منهما بالرق لصاحبه معا وهما مجهولان لم يجز، وإن تعاقبا فالآخر رقيق للأول، ولو اقرله بالرق فكذبه، ثم صدقه جاز بخلاف قوله: هو عبدك فكذبه، ثم صدقه فقال المقر هو عبدى، وهو عبدى فهو عبده.

٢٠٣١١:- رجل قال: لغيره لك على، أو على هذا الرجل اى الحر الف درهم لا يلزمه شئ، ولو قال: لك على، أو على عبدى هذا الف درهم، فان لم يكن على العبد دين صح اقراره، ويخير بين ان يوجب على نفسه، أو على عبده، ولو قال: لك على، أو على فلان الف درهم، ثم مات فلان، والمقر وارثه، وترك مالا كان الاقرار لازماً ان شاء كان عليه، وإن شاء كان فى مال الميت.

٢٠٣١٢:- م: وإذا اقران لفلان عنده، ودیعة، ولم يبين ما هى فالقول فى البيان

قوله: فان بين شيئا لاقيمة له يجب ان يكون على الاختلاف الذى ذكرنا فى الغصب.

٢٠٣١٣:- وفى الذخيرة: ابن سماعة عن محمد: إذا قال: لهذا على مثل ما لهذا على، ولم يكن اقر للآخر بشئ فى مجلسه ذلك، ولا تقدم من الكلام شئ يدل للآخر عليه؛ فانه مقر لكل واحد منهما، فان اقام الآخر بينة ان له عليه الف درهم لم يستحق هذا الف درهم، وكان للمقر ان يقوله بما شاء.

٢٠٣١٤:- وعنه ايضا: إذا قال: لهذا على الف درهم، وسكت، ثم قال: ولهذا على مثل هذا، فان لكل واحد منهما عليه الف درهم، إذا كان كذلك فى مجلس واحد بكلام واحد.

٢٠٣١٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: نصف درهم، ودينار، وثوب بالخفض فنصف الكل، وكذا النصف كرحنطة، أو كر شعير، وكر تمر، وكذا نصف ثلاثة دراهم، وثلاثة دنانير، وكذا غصبت نصف هذا العبد، وهذه الامة؛ فاما إذا قال: غصبت نصف هذا الكر، وكر شعير فالثانى تام، وكذلك: نصف عبد، وهذا العبد، ونصف درهم، وهذا الدرهم فالثانى تام، ولو قال: خمسين رطلا من البيض فعلى اقل مايكون وزنا؛ فاما عشر بيضات يكون وزنها خمسون رطلا فهو كما قال: ولو لم يوجد فالقيمة، ولو قال: مائة رطل حنطة فعلى اقل ما يكون وزنا، لان بعضها اقل، ولو قال: على عشرة مثاقيل فضة، ثم قال: هى سود صدق، وكذا الذهب، ولو قال: من صرف كذا من غير نقد البلد لم يصدق.

٢٠٣١٦:- وفى الحاوى: سئل عمن اقر لأبنيه وهما بالغان بعد موت امهما بالف دينار حمر نيسابورية ميراثا لهما من مهر امهما، ثم ان المقر تزوج امرأة اخرى وجاء له منها ابن آخر فاقر لهذا الابن بالف دينار حمر نيسابورية ابطلا لحق الأولين، ان كان الاقرار الثانى فى حالة الصحة بسبب صحيح صح كالأول يقتسمون التركة

بالحصص، وإن كان فى مرضه، وهو اخبار لم يصح فى حق الأوليين، وإن كان تملكها فلا بد من القبض، وإن اضاف إلى ما بعد الموت فهو وصية، ولا وصية لو ارث.
٢٠٣١٧:- وسئل عمن له ولد صغير اقرله بعين قال: ان اضاف ذلك إلى نفسه بان قال: سدس دارى هذه لفلان كان هذا وصية، وإن قال: ثلث هذه الدار لفلان فهو اقرار فى حق الأول يكون كذلك.

٢٠٣١٦:- أخرج الترمذى عن أبى امامة الباهلى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فى خطبته عام حجة الوداع: ان الله تبارك وتعالى قد اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لو ارث، الولد للفراش، وللعاقر الحجر، وحسابهم على الله تعالى، ومن ادعى إلى غير ابيه، أو انتهى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة الخ- سنن الترمذى - الوصايا- باب ما جاء لا وصية لو ارث ٣٢/٢ برقم: ٢٢٠٣

سنن ابن ماجه- الوصايا- باب لا وصية لو ارث/ ١٩٤ برقم ٢٧١٣-
وأخرج الدارقطنى عن جعفر بن محمد، عن ابيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا وصية لو ارث، ولا اقرار بدين- سنن الدارقطنى - الوصايا ٤/ ٨٧ برقم ٤٢٥٤، السنن الكبرى للبيهقى - الاقرار - باب ما جاء فى اقرار المريض لو ارثه ٨/ ٤٧٣ برقم ١١٦٥٢، جامع الاحاديث الكبير للسيوطى ٨/ ٣١٤ برقم ٢٦٢٩٨
شبير أحمد القاسمى بالمدرسة شاهى من مديرية مرادآباد الهند.

الفصل الرابع

فى بيان من يصح له الاقرار، ومن لا يصح

٢٠٣١٨:- وإذا اقر لما فى البطن فهو على ثلاثة أوجه: (١) الأول: ان يفسر ويبين لاقاره سببا يستقيم وجوب المال به للجنين بان يقول: لما فى بطن فلانة على الف درهم من جهة وصية، اوصى بهاله فلان، أو ميراثا ورثها من ابيه، أو من غيرهما فاستهلكتها عليه، وصار ذلك دينا للجنين على، أو قال: كان دينا على لابي، أو قريب له آخر وتركه ميراثا له كان الاقرار جائزا ويلزمه المال.

٢٠٣١٩:- (٢) الوجه الثانى: إذا بين سببا لا يستقيم وجوب المال به للجنين بان قال: لما فى بطن فلانة على الف درهم بالبيع أو بالا جارة، أو بالا قراض كان هذا الاقرار باطلا لا يلزمه شئ، وان صدر هذا الاقرار من اهله؛ (٣) الوجه الثالث: إذا اقر لما فى البطن مطلقا، ولم يفسر اقراره اختلفوا فيه قال ابو يوسف: لا يصح اقراره، ولا يلزمه شئ بهذا الاقرار، وقال محمد: يصح اقراره.

٢٠٣٢٠:- وفى الينايع: ثم إذا بين من جهة الوصية؛ انما يستحق الوصاية إذا جاء الولد لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصى، وذكر الطحاوى ان المدة تتعين من وقت الوصية، وتعتبر فى حمل الدابة ستة اشهر كما فى الجارية.

وفى الكافى: وان وضعته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ إذا ولدت لاقل من سنتين، حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوده فى البطن، حتى مات المورث، والموصى، فان ولدته ميتا فالولد مردود على ورثة الموصى، والمورث.

٢٠٣٢١:- وفى السغناقى: فان جاء ت بولدين جنينين، فالمال بينهما لكن إذا كانا ذكرين، أو اثنيين كان المال بينهما نصفين وإن كان احدهما ذكرا والآخر

انثى ففي الوصية يقسم بينهما، وفي الميراث: يكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين.

٢٠٣٢٢: - م: وإذا اقر الرجل لصبي صغير بدين مائة درهم فالأقرار جائز، ويلزمه المائة بخلاف ما لو اقر لما في بطن فلانة على مائة درهم، واطلق الاقرار؛ فانه لا يصح على قول ابي يوسف: ولا يلزمه المال.

٢٠٣٢٣: - ولو اقر فقال: اقرضني هذا الصبي مائة درهم، والصبي صبي لا يتكلم، ولا يعقل كان هذا الاقرار جائزا ويلزمه المال بخلاف، ما لو اقر فقال: اقرضني ما في بطن فلانة مائة درهم كان هذا الاقرار باطلا عندهم جميعا.

٢٠٣٢٤: - وكذلك: لو اقر رجل ان هذا الصبي استودع هذه المائة درهم، أو هذا العبد، أو قال: اعارني هذا العبد، أو أجرني، أو رهنه لي، أو باعه مني، والصبي لا يتكلم ولا يعقل فإقراره بالعبد جائز، وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد هذا في الكتاب: قال مشائخنا: ويجب ان لا يكون مضمونا عليه في كل موضع لو اقربه البائع لا يضمن، وفي كل موضع لو اقربه البائع يضمن كان مضمونا عليه، وكذا إذا اقربه الصبي هكذا قالوا: .

٢٠٣٢٥: - ولو اقرانه كفله لهذا الصبي عن فلان بالف درهم، والصبي لا يعقل، ولا يتكلم فالكفالة باطلة الا ان يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند ابي حنيفة، ومحمد، وعلى قول ابي يوسف: يجوز، وان لم يقبل عنه وليه، فان خاطبه من ولي التصرف في النفس لا في المال كالاخ، والعم، فان الكفالة باطلة؛ وانما يريد بقوله: انها باطلة؛ انها غير نافذة؛ وانها منعقدة موقوفة على الاجازة، فان ادرك الصبي، ورضى بها جازت، وان رجع الكفيل عنها صح رجوعه.

٢٠٣٢٦: - ولو ان رجلا اقرانه كفله عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم، وهذا الصبي لا يتكلم، ولا يعقل، فان هذا جائز، وان كان لا يتكلم.

الفصل الخامس

فى بيان من يصح الاقرار، ومن لا يصح

٢٠٣٢٧:- وفى الهداية: إذا اقر الحر العاقل البالغ بحق لزمه اقراره مجهولا ما اقربه، أو معلوما، ولا بد من البلوغ، والعقل لان اقرار الصبى، والمجنون غير لازم.

٢٠٣٢٨:- قال محمد: وإذا اقر الصبى التاجر بدين لرجل، فان كان ولى الصبى اذن له فى التجارة جاز اقراره، وفى الكافى: إذا كان الصبى ماذونا فى التجارة، فان اقراره جائز بدين لرجل، أو ودیعة، أو عارية، أو مضاربة، أو غصب، ولا يصح اقراره بالمهر، والجناية، والكفالة.

٢٠٣٢٩:- م: وإن لم يكن اذن له فى التجارة، ولىه لا يصح اقراره، وكل تجارة حالة يريدونها منهم يدخل تحت الاذن فى التجارة، ولا يصح منه الاقرار بما ليس من دين التجارة؛ فاما ماله بُدّ من الاقرار بما ليس من دين التجارة لا يكون داخلا تحت الاذن، ولكن مطلق الاقرار بالدين، أو العين محمول على التجارة حملا لأمره على الصلاح.

٢٠٣٣٠:- وكذلك: اقراره بالوديعة، والعارية، والمضاربة، والغصب، وكذلك: اقراره بعبء بسلعة باعها صحيح، وكذلك: اقراره بعبء فى يديه لرجل يصح سواء كان العبد من تجارته، أو لم يكن من تجارته، ولكن ورثه من ابيه، وروى الحسن عن أبى حنيفة: ان اقراره بما ورثه عن ابيه: لا يصح، والصحيح ما ذكر فى ظاهر الرواية: ولا يجوز اقراره بالمهر، ولا بالجناية، ولا بالكفالة.

٢٠٣٣١:- وفى الذخيرة: قال هشام فى نوادره: سالت محمداً، عن جارية

٢٠٣٣١:- أخرج الطبرانى عن انس قال: لما كان صبيحة احتلمت، دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم: فاخبرته انى قد احتلمت، فقال: لاتدخل على النساء، فما اتى على يوم كان اشد منه وطاة - المعجم الأوسط للطبرانى ١٨٧/٢ برقم ٢٩٦٨

هى ابنة اقل من خمسة عشر وهى فى خلق تام طلقها زوجها فقالت: انا احيض، أو غلام ابن اقل من خمسة عشر، وهو على خلق تام، وقد اخضر شاربه، ونبتت عانته قال: قد احتملت قال: لا اصدقهما فيه، وفى العيون: يقبل قولهما فيه - وفى المنتقى - رواية مجهولة: انه تصدق الجارية دون الغلام، وفى الجامع الاصغر: ان الشهادة على الاحتلام مقبولة.

٢٠٣٣٢:- وفى قسمة فتاوى الفضلى: صبى اقرانه بالغ، وقاسم الوصى، فان كان مراهما جازت القسمة، ولم يقبل قوله: ان كان غير بالغ، وإن لم يكن مراهما، ويعلم ان مثله لا يحتلم لم تجز قسمته، ولم يقبل قوله: انه بالغ قال الصدر الشهيد فى واقعاته: وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثنى عشر يشترط شرط آخر لصحة اقرار بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتلم مثله.

٢٠٣٣٣:- م: ولا يجوز اقراره بالكتابة، والعق على مال، ولو اقر الصبى التاجر على ابيه بدين بعد موته، أو أقر بوديعة بعينها جاز.

٢٠٣٣٤:- وإذا اقر الصبى المحجور عليه بدين، أو غصب، أو عارية، أو وديعة، أو جراحة، أو حد، أو نكاح، أو طلاق، أو عتاق، أو مكاتبة، أو حد فى قذف، أو سرقة، أو شرب خمر؛ فانه لا يجوز، وكذلك المغمى عليه، والنائم.

٢٠٣٣٤:- أخرج ابن أبى شيبة عن ابراهيم قال: لا يجوز اعتراف الصبى، فان قامت عليه البينة بقتل فهو على العاقلة - مصنف ابن أبى شيبة - الديات - فى اعتراف الصبى ١٧٦/١٤ برقم ٢٨٠١٢

وأخرج أيضاً عن الشعبى: انه كان لا يجيز اقرار الصبى، والعبد فى الجراحات - مصنف ابن أبى شيبة - الديات - فى اعتراف الصبى ١٧٦/٤١ برقم ٢٨٠١٣

واخرج البيهقى عن الشعبى، والحسن، وابراهيم انهم قالوا: لا يجوز طلاق الصبى، ولاعتقه، حتى يحتلم - السنن الكبرى للبيهقى - الخلع، والطلاق - باب لا يجوز طلاق الصبى الخ ٢٦٧/١١ برقم ١٥٤٨٩

٢٠٣٣٥:- فاما السكران فاقراره جائز من الحقوق كلها الا بالحدود الخالصة لله تعالى، وفي الاقرار بالردة قياس، استحسان على ما عرف في موضعه -وفي السراجية- اقرار السكران صحيح، واقرار المكره لا.

٢٠٣٣٦:- وفي الحاوي: حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان مرأها اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له، أو عليه فقال القاضي: بما بلغت فسكت فقال: لا بد من البيان فقال: بالاحتلام فقال القاضي: وماذا رأيت بعد ما استيقظت فقال: الماء، فقال: اى ماء، فان الماء مختلف فقال: المنى فقال: وما المنى فقال: آب مردان كه ازوى فرزند بود قال على من احتملت على ابن، أو ابنة، أو على اتان فقال على ابن واستحى الغلام فقال القاضي لا بد من الاستيقاظ قال شيخ الاسلام، وهذا من باب الاحتياط؛ وانما يقبل قوله: مع التفسير، وكذا الجارية، إذا اقرت بالحيض.

٢٠٣٣٧:- م: فاما الاقرار من الآخرس، إذا كان يكتب، ويعقل جائز في القصاص، وحقوق الناس كلها ما خلا الحدود وهذا استحسان، والقياس ان لا يستوفى القصاص من الآخرس بالكتابة؛ واما حد القذف هل يستوفى بكتابة الآخرس ام لا قالوا: ليس عن علمائنا: في هذا رواية معصومة، وقد اختلف المشائخ: فيه بعضهم قالوا: يستوفى، ومنهم من قال: لا يستوفى.

٢٠٣٣٥:- أخرج ابن أبي شيبه عن ابراهيم قال: ماتكلم به السكران من شئ اقيم عليه. مصنف ابن أبي شيبه -الحدود- باب في السكران يسرق يقطع ام لا؟ ١٤ / ٤١ برقم ٢٩٠٢٧ وأخرج عبد الرزاق عن أبي عباس قال: ما اصاب السكران في سكره اقيم عليه. مصنف عبد الرزاق -باب طلاق السكران ٨٣/٧ برقم: ١٢٣٠٥

٢٠٣٣٧:- أخرج البخارى تعليقا: وقال ابراهيم: الآخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه، وقال حماد: الآخرس، والاصم ان قال: براسه جاز. صحيح البخارى - الطلاق - باب اللعان ٢ / ٧٩٩ رقم الباب ٢٥

٢٠٣٣٨:- العبد التاجر، إذا اقر بدين لرجل فاقراره جائز سواء كان عليه دين يحيط برقبته، وبما فى يديه، أو لم يكن، وكذلك: لو اقر بوديعة، أو عارية، وإن اقر بغصب مال، فكذلك يصح اقراره، وفى الذخيرة: وكذلك: اقراره بالاجارة صحيح.

٢٠٣٣٩:- م: وإن اقر لمولاً بشئ فى يده هل للمولى ان يأخذ المقر به من يديه فهذا على وجهين: اما ان يكون على العبد دين، أو لم يكن على العبد دين، فان لم يكن على العبد دين كان للمولى ان يأخذ منه؛ فاما إذا كان على العبد دين؛ فانه ليس له ان يأخذ ما اقر به العبد، وكذلك: لو اقر بدين للمولى فالجواب على التفصيل الذى قلنا فيما إذا اقر بشئ مما فى يده للمولى.

٢٠٣٤٠:- ولو اقر العبد المأذون له بالجناية ان اقر بجناية موجبة للمال بان اقراره قتل انساناً خطأ، أو قطع يد انسان عمداً، أو خطأ؛ فانه لا يصح اقراره؛ فاما إذا اقر بقتل العمد صح اقراره، إذا كان العبد المأذون بالغاً، وفى الذخيرة: وإن اقر بجناية موجبة للقصاص صح اقراره، إذا كان العبد بالغاً.

٢٠٣٣٨:- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبي قال: لا يجوز اقرار مملوك بدين إلا ان يكون ماذوناً له فى التجارة. مصنف ابن أبى شيبة - البيوع والاقضية - فى العبد يفلس فيقر بالدين ١١/٥٩٢ برقم ٢٣٤٠
٢٠٣٤٠:- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبي: انه كان لا يجوز اقرار الصبى، والعبد فى الجراحات. مصنف ابن أبى شيبة - الديات - فى اعتراف الصبى ١٤/١٧٦ برقم ٢٨٠١٣
٢٠٣٤١:- أخرج ابن أبى شيبة عن يوسف بن ماهك: ان عبداً لبعض اهل مكة سرق رداء لصفوان بن امية، فاتى به النبى صلى الله عليه وسلم، فامر بقطعه، فقال: يا رسول الله! تقطعه من اجل ثوبى؟ قال: فهلاً قبل ان تاتينى به. مصنف ابن أبى شيبة - الحدود ما قالوا: إذا اخذ على سرقة قطع أو لا؟ ١٤/٣٨٦ برقم ٢٨٧٦٨

وأخرج البيهقي عن عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت: خرجت عائشة رضى الله عنها إلى مكة، ومعها مولاتان، ومعها غلام لبنى عبد الله بن أبى بكر الصديق، فبعث مع المولاتين ببرد مرجل قد خيط عليه خرقة حضراء، قالت: فاخذ الغلام البرد ففتق عنه، واستخرجه، وجعل مكانه لبداءً، أو فروة، وخاط عليه، فلما قد متا المولاتان المدينه دفعتا ذلك إلى اهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد، ولم يجدوا البرد، فكلما المولاتين، فكلمتا عائشة، أو كتبنا اليها، واتهمتا العبد، فسئل العبد عن ذلك. فاعترف، فامر له عائشة فقطعت يده، وقالت عائشة رضى الله عنها: القطع فى ربع دينار فصاعداً. السنن الكبرى للبيهقى - السرقة - باب قطع المملوك باقراره ١٣/٤٣ برقم ١٧٧٧١

٢٠٣٤١:- م: ولا يجوز اقرار العبد التاجر بمهر امرأته إذا اقر بسرقة صح اقراره سواء كانت موجهة للقطع، أو لم تكن فهذا اقرار بالمال، أو بالحد، واقراره بالمال بعد الاذن، واقراره بالحد جائز قبل الاذن فبعد الاذن أولى.

٢٠٣٤٢:- ولا يجوز اقراره بالكفالة بنفس، أو مال عندهما، وعلى قول أبي حنيفة: الكفالة تجارة تبرع فكان ناقصاً في معنى التجارة فلا يدخل تحت مطلق الاذن في التجارة.

٢٠٣٤٣:- ولا يجوز اقرار العبد بعق في عبد له، ولا بكتابة في عبده، ولا بتدبير، ولو اقر بنكاح كان للمولى ان يفرق بينهما

٢٠٣٤٤:- واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز، وإذا اقر المحجور عليه بدين، أو سلعة فعلى قول أبي حنيفة اقراره صحيح، وعلى قولهما لا يصح اقراره

٢٠٣٤٢:- أخرج ابن أبي شيبة عن شريح، وعن جابر عن عامر قالاً: لا كفالة للعبد-

مصنف ابن أبي شيبة البيوع، والاقضية- في العبد يكفل ١١ / ٥٧٥ برقم ٢٣٣٤٠

٢٠٣٤٤:- أخرج البيهقي عن سليمان بن يسار: ان نفيماً مكاتباً لام سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم، أو عبداً كانت تحته امرأة حرة، فطلقها اثنتين، ثم اراد ان يراجعها، فامرّه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان ياتي عثمان بن عفان رضى الله عنه يسأله عن ذلك، فذهب اليه، فلقيه عند الدرج أخذاً بيد زيد بن ثابت، فابتدراه جميعاً فقالا: حرمت عليك، حرمت عليك- السنن الكبرى

للبيهقي - الخلع، والطلاق- باب الطلاق العبد بغير اذن سيده ١١ / ٢٦٩ برقم ١٥٥٠١

الفصل السادس

فى الاقرار على نفسه بالحيوان، وغير ذلك

٢٠٣٤٥:- وإذا أقران لفلان عليه عبد، أو ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف: فانه يلزمه عبد وسط القيمة، أو قيمة عبد وسط، وقال محمد: كان القول قوله: فى العبد، وفى قيمته.

٢٠٣٤٦:- وكذلك: على هذا الاختلاف إذا قال: لفلان على شاة، أو بقرة، أو بعير، وفى الفتاوى العتائية: وكذا لو قال: له على دابة وجاء بفرس، أو حمار، أو بغل قبل منه ولو قال اقرضنى شاة فهو كالغصب.

وفى الحاوى: قال: لفلان على دار، أو شاة قال أبو حنيفة: لا يصح اقراره، وقال أبو يوسف لزمه الضمان، وقال بشر: ينبغي ان عند أبى يوسف لزمه الشاة دون الدار؛ لانها لاتصلح ديناً لزمه فى الصداق، والشاة تصلح قال بشر: وبقول أبى حنيفة: نأخذ.

٢٠٣٤٧:- ولو قال: لفلان على ثوب هروى فالقول قوله: فى الثوب الهروى، ولا يلزمه ثوب هروى وسط، وإن كان مطلق الثوب الهروى فى مبادلة مال بمال ليس ينصرف الى الوسط.

٢٠٣٤٨:- ولو قال: له على عبد قرض فعليه قيمة عبد، والقول فيها قوله: مع يمينه، وإن أقر بشاة، أو بعير، أو بقرة مطلقاً غير مقيد بسبب فالمسئلة على الاختلاف، وإن قال: من قرض يحمل عليه، ويكون الجواب فيه كالجواب فى العبد.

٢٠٣٤٩:- وفى الحاوى، وفى الواقعات: لفلان على الف، وعبد قال: يقر فى الالف بما شاء، وقال أبو يوسف فى قوله: لفلان على الف وشاة، أو الف، وبغير،

أو الف، وثوب وجب عليه الالف من ذلك الشئ الذى قرن به بخلاف الآدمى، وفى اقرار الاصل الجواب فى هذه الاشياء كالجواب فى العبد على ما بينا.

٢٠٣٥٠:م. وإذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا، أو ارضا، أو نخلا، أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر بالرد ان كان فى يده، ولو عجز عن رده فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف الآخر لا يضمن القيمة، وعلى قول أبى يوسف الأول: وهو قول محمد يضمن.

الفصل السابع

فى الاقرار باخذ الشئ من مكان

٢٠٣٥١:- ولو ان رجلا اقرانه أخذ ثوبا من دار بينه، وبين آخر فقال: الشريك الثوب لى، أو نصفه، وقال الآخر بل هو لى فالقول قول الآخر مع يمينه، وإن اقر بأخذ الثوب من مكان مملوك بينه وبين غيره فالأقرار بالقبض من ملك غيره كالأقرار بالقبض من يده.

٢٠٣٥٢:- وإذا اقر الرجل انه قبض من بيت فلان مائة درهم، فقال: فلان هى لى، أو لفلان كان القول قول صاحب البيت كما لو اقر بالأخذ من يده، وكذلك: لو قال: قبضت من صندوقه مائة درهم، أو قال: من كيسه، أو قال: من سفطه ثوبا هرويا، أو قال: من قربته كرحنطة، أو من نخيله كرتمر، أو من زرعه كرحنطة ضمن له فى كله على مامر.

٢٠٣٥٣:- ولو قال: قبضت من ارض فلان عدل زُطى، وقال: إنما مررت فيها مرارا نزلتها، ومعى احمال من قطن؛ فانه يقضى بالزطى لصاحب الارض كما لو اقر بالاخذ من يده قال: الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها، وكذلك: إذا كان فيه طريق معروفة للعامة كما فى القرية.

٢٠٣٥٤:- ولو اقرانه أخذ سرجا كان على دابة فلان، أو لجاما كان عليها، وادعى ذلك رب الدابة يقضى به لرب الدابة كما لو اقر بالاخذ من بيت الغير، وكذلك: لو اقرانه أخذ جلا كان على دابة فلان، أو حملا كان عليها، أو طعاما كان فى جوالقه، أو أخذ بطانة جبتة، أو ستر بابة فهذا كله اقرار بالملك لاخذ من ملكه، وليس له حق الوضع فيه، ولو اقر بالقبض من داره، ثم قال: كنت ساكنا فيها باجارة لم يصدق.

٢٠٣٥٥:- وفى الخانية: ولو قال: اخذت من دار فلان مائة درهم، ثم قال:

كنت فيها ساكناً، أو قال: كانت الدار فى يدى باجارة لا يصدق، م: فان اقام البيئة على الاجارة فقد برئ، ولو اقرانه احتفرارض فلان فاستخرج منها الف درهم فادعاها صاحب الارض، وقال المستخرج: هى لى فالقول قول صاحب الارض.

٢٠٣٥٦:- وكذلك: لو شهد شاهدان على رجل انه أتى ارض فلان، واحتفر فيها، واستخرج منها الف درهم، وإن سبقه، وادعاها ربُّ الارض، وجحد المشهود عليه الفعل، أو اقر بالفعل، وادعاها لنفسه فهى لرب الارض.

٢٠٣٥٧:- وكذلك: لو شهدا أنه أخذ كرامن داره، أو منزله، أو حانوته، أو دهنًا من قارورته، أو سمنًا من زقه فهو ضامن لذلك كله.

٢٠٣٥٨:- ولو اقرانه ركب دابة فلان، وأخذها فلان فهو ضامن لها، حتى يردّها، وتاويله عندى انه إذا اقر بالركوب، والفعل، فان مجرد ركوب دابة للغير ليس بسبب للضمان مالم يتلفها، وكذلك: لو قال: لبست ثوب فلان، أو قال: استخدمت خادمه، ولو قال: حملنى فلان على دابته فلاضمان، وكذلك السفينة، ولو اقرانه حمل دابة فلان فجاء فلان، واخذها فلاضمان ان كانت الرواية حمل باسم مالم يسم فاعله فلا اشكال؛ لانه لم يقر بفعل نفسه لما لم يذكر الفاعل فيحتمل ان يكون الفاعل مالك الدابة، أو غاصب آخر حمل عليه كرها، ويحتمل ان يكون الفاعل هو فلا يثبت فعله بالشك، وإن كانت الرواية حمل على دابة فلان فلاضمان ايضاً، وكذا ان اقر باحداث فعله فى دابة الغير، وهو حملة عليها؛ لانه ما اقر باحداث فعل موجب الضمان؛ لان مجرد الحمل على الدابة من غير فعل الدابة لا يوجب الضمان، وصار الحمل على الدابة بدون الفعل.

٢٠٣٥٩:- ولو اقرانه أخذ ثيابا من حمام فلان فلاضمان، وكذلك:

المسجد الجامع، والكعبة، والخان، والارض التى ينزل فيه الناس يضعون فيها الامتعة،

ولو اقرانه أخذ ثوباً من طريق فلان، أو من فناء فلان فلا شيء عليه، ولو قال: اخذت ثوبا من أجير فلان فهو للاجير دون الاستاذ.

٢٠٣٦٠:- ولو اقرانه أخذ من مسجد فلان فلا ضمان عليه ان كان مسجد جماعة للعامة، ولو قال: أخذت هذا الثوب من البيعة، أو الكنيسة، أو بيت المال، أو القنطرة، أو الجسر، أو كل موضع هو للعامة فلا ضمان عليه فيه. والله اعلم.

٢٠٣٥٩:- أخرج ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء: انه سئل عن سارق الحمام؟ فقال: لا قطع عليه. مصنف ابن أبي شيبة - الحدود- في الرجل يدخل الحمام فيسرق ثياباً ١٤ / ٦٠٨ برقم ٢٩٦٣٧

وأخرج ايضاً عن ابن أبي ليلى: في رجل سرق من الكعبة، قال: ليس عليه قطع. مصنف ابن أبي شيبة - الحدود- في الرجل يسرق من الكعبة ١٤ / ٦٠٣ برقم ٢٩٦١٨

٢٠٣٦٠:- أخرج البيهقي عن ابن عباس: ان عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقطعه، وقال: مال الله سرق بعضه بعضاً. السنن الكبرى للبيهقي - السرقة- باب من سرق من بيت المال شيئاً ١٣ / ٥٣ برقم ١٧٧٩٩

وأخرج ايضاً عن علي رضي الله عنه انه كان يقول: ليس على من سرق من بيت المال قطع. السنن الكبرى للبيهقي - السرقة- باب من سرق من بيت المال شيئاً ١٣ / ٥٢ برقم ١٧٧٩٦

وأخرج ابن أبي شيبة عن القاسم: ان رجلاً سرق من بيت المال، فكتب فيه سعد إلى عمر، فكتب عمر إلى سعد: ليس عليه قطع، له فيه نصيب. مصنف ابن أبي شيبة - الحدود- في الرجل يسرق من بيت المال ما عليه؟ ١٤ / ٤٧٢ برقم ٢٩١٥٦. شبير أحمد القاسمي

الفصل الثامن

فى الاختلاف الواقع بين المقر والمقرله

هذا الفصل يشتمل على انواع

النوع الأول

٢٠٣٦١:- قال محمد فى الجامع: رجل قال: لغيره اخذت منك الف درهم، وديعة، والف درهم غصبا فضاعت، وهذه الالف، وديعة فالقول قول رب المال فيأخذ هذه الالف، ويغرم للمقرله الفا اخرى ايضاً.

٢٠٣٦٢:- ولو كان المقر قال: أودعتنى الف درهم، واخذت منك الف درهم غصبا فضاعت الوديعة، وهذه الالف بعينها هى الغصب، وقال رب المال: لا، بل ضاع الغصب، وهذه الالف بعينها هى الوديعة فالقول قول المقر.

٢٠٣٦٣:- وفى الجامع الصغير الحسامى: رجل قال: لآخر اخذت منك الفا وديعة، وقال صاحب المال أخذتها غصبا فهو ضامن، ولو قال: اعطيتها فهلك، وقال صاحب المال غصبتها لم يضمن.

٢٠٣٦٤:- م: رجل يكارى دابتين احدهما إلى الحيرة بدرهم، والاخرى إلى القادسية بدرهمين، والقادسية ابعده من الحيرة فحمل عليها إلى القادسية، فنفقت احدهما فقال رب الدابتين: نفقت التى اكريت إلى الحيرة فانت ضامن، وقال المستأجر نفقت التى اكريت إلى القادسية فلا ضمان علىّ فالقول قول رب الدابتين.

٢٠٣٦٥:- وفى جامع الفتاوى: قال محمد: فيمن اقر فى مرضه انه باع من فلان عبده هذا وقبض جميع الثمن، وليس عليه دين، فقال الوارث باعه بمائة درهم، وقيمته الف درهم مضروبة، وقال المشتري: لا، بل باعه منى بالف درهم، وقبض جميع الثمن فالقول قول الوارث.

م: نوع آخر

٢٠٣٦٦:- رجل اقرانه قبض من فلان الف درهم كانت لى عليه فقال: فلان قد قبضت منى هذه الالف، ولم يكن لك على شىء فالمقر ضامن، ويلزمه رد الالف على المقرله، ولكن بعد ان يحلف المقرله ما كان له عليه شىء.

٢٠٣٦٧:- وكذلك: لو اقرانه قبض من فلان كانت عنده وديعة له، وقال المقرله الماخوذ مالى قبضته منى؛ فانه يؤمر المقر برد المال على المقرله.

وفى السغناقى: إذا قال: أخذتها منك وديعة وقال الآخر لا، بل غصبا يكون القول قول المقرله، وكذلك: لو قال: قبضت منك الف درهم قد وهبتها لى، وقال المقرله: ما وهبتها لك فالقول قول المقرله فيؤمر المقر برد ما قبض على المقرله، وكذلك: لو قال: قبضتها بوكالة فلان، وقد كانت لفلان عليك، أو قال: وهبتها لفلان فأمرنى بقبضها له، ودفعتها اليه فالمقر ضامن فى المسائل كلها.

٢٠٣٦٨:- ولو قال: اسكنت فلانا بيتى هذا، ثم اخرجته منه، أو قال اجرت فلانا هذه الدار، وسلمتها اليه، ثم اخذتها منه، وقال: فلان كانت الدار دارى، وقد اخذتها منى ظلما فالقياس ان يكون القول قول المقرله: ويؤمر المقر برد الدار على المقرله، وهو قول أبى يوسف، ومحمد: وفى الاستحسان القول قول المقر، ولا يؤمر برد الدار على المقرله، وهو قول أبى حنيفة: وعلى هذا القياس، والاستحسان إذا قال: له أو دعتك هذه الالف، ثم اخذتها منك، وقال المقرله المال مالى، وعلى هذا القياس، والاستحسان إذا قال دفعته هذا الثوب إلى فلان الخياط ليخيطه بدرهم، ثم اخذته منه، وقال الخياط الثوب ثوبى.

٢٠٣٦٩:- وفى الذخيرة: إذا اقر رجل ان فلانا الخياط خاط قميصه هذا بنصف درهم، وقبض منه القميص، وقال الخياط بل هو قميصى اعرتك فالمسئلة على الاختلاف؛ فاما إذا قال: خاطه، ولم يقل قبضه منه؛ فانه فى قولهم جميعا

لا يجب على المقر ردّ هذا الثوب على الخياط، ثم انما يؤمر المقر برد الثوب على المقرله فيما تقدم من الفصول التي فيها خلاف عندهما، إذا كان الثوب مجهولا لا يعرف انه للمقر، أو للمقرله؛ فاما إذا كان معروفا انه للمقر؛ فانه لا يلزمه الرد على المقرله عندهما.

٢٠٣٧٠: م- وعلى هذا القياس، والاستحسان إذا قال: اعرت فلانا ثوبى، ثم اخذته منه، أو قال: وضعت ثوبى فى دار فلان، ثم اخذته، وقال المقرله: الثوب ثوبى، وإذا قال: اقرضت فلانا الف درهم، ثم اخذتها، وانكر المقرله، ان يكون اقرضه فالقول قول المقرله.

٢٠٣٧١: - وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: بعثك هذا بالف فقبضته، ولم تنقد الثمن، ثم دفعته إلى لاييعة، واخذ الثمن ففعلت، وانكر صاحبه، وصدقه ذواليد تقاصا الثمنين لكل واحد على صاحبه.

٢٠٣٧٢: - ولو قال: استقرضت منى كرا ودفعته، وأمرتني بدفعه إلى فلان ففعلت، وانكر وصدقه المدفوع اليه اخذه المدعى بخلاف قوله استقرضته، وقبضته، ثم أمرتني بدفعه إلى فلان هبة، أو قرضا ففعلت، وجحد لا يكون له ان يأخذ من المدفوع اليه.

٢٠٣٧٣: - وكذا الخلاف إذا قال: اخذت مالك، وانت حربى أوفى دار الحرب، وقال: بعد الاسلام، ولو قال: اجنبى للعبد اخذت مالك قبل ان يعتقك المولى ضمن للعبد، ولو كان عبدا لآخر وقت الاقرار ضمن للثانى، ولو قال العبد: للمولى اخذت

٢٠٣٧٣: - قول المصنف: ولو قال العبد: قتلت فلانا قبل ان اعتق - يؤيده ما اخرج ابن أبى شيبة عن حماد: سئل عن العبد يصيب الجناية؟ قال: سيده بالخيار: ان شاء دفعه، وإن شاء اسلمه، فان اعتقه فعليه ثمن العبد، وليس على العبد شئ إذا اعتق - مصنف ابن أبى شيبة - الديات - العبد يجنى الجناية فيعتقه مولاه ١٤ / ١٢٩ برقم ٢٧٧٥٦

مالك، وكنت عبدك لم يضمن وكذا لو قال الحربى للمسلم بعد ما اسلم اخذت مالك، وكنت حربيا، ولو قال العبد: قتل فلانا قبل ان اعتق لم يضمن.

٢٠٣٧٤: م- ولو قال رب الثوب خاط لى فلان بدرهم، ولم يقل قبضته منه فلا ضمان على المقر بلا خلاف، وكذا الصباغ، والصانع، ولو كان الثوب معروفا للمقر، أو الدار فقال: اعترته فلانا، وقبضته منه فالقول قول المقر بلا خلاف.

٢٠٣٧٥: - وفى المنتقى: عن محمد رجل فى يديه دار، أو دابة، أو ثوب فقال: هذه الدار، أو هذا الدابة، أو هذا الثوب كانت وديعة لى، أو قال عارية، أو اجارة، أو قال سكنى فى يدى فلان فقبضتها منه، وقال فلان هى لى فالقول قول الذى فى يديه، وهو قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، ومحمد: ثم قال أبو حنيفة: إذا قال: قبضت من فلان الف درهم كانت وديعة عنده وقال: فلان كذب فانى أمره بردها.

٢٠٣٧٦: - وفى السغناقى: جنس هذه المسائل على ثلاثة انواع: (١) فى نوع منها كان القول قول المقر له بالاجماع وهو مسألة الوديعة، والاقرار، والاقتضاء. (٢) وفى نوع منها كان القول قول المقر بالاجماع وهو مسألة بيع العبد، ومسألة زرع الارض أو بناء هذه الدار، ومسألة خياطة الثوب بدون ذكر القبض منه. (٣) وفى نوع منها اختلفوا فيه فعند أبى حنيفة القول قول المقر كما فى النوع الثانى، وعندهما القول قول المقر له كما فى النوع الأول وهو مسألة الاجارة، والاسكان، والاعارة، وخياطة الثوب مع ذكر القبض.

٢٠٣٧٧: - وفى الخانية: ولو قال: فلان زرع هذه الارض، أو بنى هذه الدار، أو غرس هذا البستان وهو لى، والكل فى يدى المقر، وقال: الآخر بل هو لى كان القول للمقر مع يمينه.

٢٠٣٧٨: - وفى الفتاوى العتابية: ولو قال: لفلان على الف درهم من مال فلان، أو ميراث فلان، وقال المقر له هو مالى فهو له، ولا شئ على المقر لغيره.

٢٠٣٧٩:- وفى شرح الطحاوى: ولو قال: له على عشرة دراهم إلى شهر، وقال المقر له: بل هى حالة كان القول قول المقر له مع يمينه، ولو قال: كفلت له بعشرة إلى شهر، وادعى المقر له انه كفل بها حالة القياس ان يكون القول قول المقر له مع يمينه، وبه أخذ أبو يوسف: وفى الاستحسان القول قول المقر: وهو قول أبى حنيفة: لانه ادعى موضوع الكفالة لان الكفالة غالبا انما تكون مؤجلة.

نوع آخر من هذا الفصل

٢٠٣٨٠:- قال محمد فى الجامع الصغير: رجل قال: لآخر أخذت منك الف درهم وديعة فهلك فقال: صاحب المال، ولكنك أخذتها غصبا فلا ضمان على المقر وفيه ايضاً رجل قال: هذه الالف كانت وديعة لى عند فلان فأخذتها منه فقال: فلان كذبت، وهى لى قال: يأخذها فلان منه روى ذلك عن أبى حنيفة: وفرق على قول أبى حنيفة بين هذا، وبينما إذا قال: دابتى هذه اعرتها فلانا فركبها ثم ردها على، أو قال ثوبى هذا اعترته فلبسه، ثم رده على، وفى الجامع الصغير الحسامى: وقال فلان كذبت وهما لى، م: القول قول المقر له، وسوى أبو يوسف، ومحمد بين المسئلتين، وقالوا: القول قول المقر فيؤمر المقر بالرد عليه، وفى الفتاوى العتابية: لو قال: اعترنى هذا فقال: لا، بل آجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته يضمن ان كان استعمله.

٢٠٣٧٩:- اخرج ابن أبى شيبة عن الحارث العكلى واصحابه، وعن عبيدة عن ابراهيم قالوا: القرض حال، وإن كان إلى اجل- مصنف ابن أبى شيبة -الببوع، والأقضية- من قال القرض حال ٢٠٣/١١ برقم ٢١٩٩٠ مصنف ابن أبى شيبة ١٠/٦٢٥ برقم: ٢٠٩٦٨

٢٠٣٨١: م- قال محمد فى الاصل: إذا قال الرجل لغيره أعرتنى هذه الدابة التى فى يدى، وقال: صاحب الدابة ما اعرتك ولكنك غصبتها، فان لم يكن المستعير ركبها، فالقول قوله، ولا ضمان، وإن كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك إذا قال دفعتهالى عارية، أو اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال: أبو حنيفة ان قال: اخذتها عارية منك وجحد الآخر فهو لها ضامن، وإذا قال الرجل: لغيره اخذت منك هذا الثوب عارية، وقال: ذلك الغير أخذته منى بيعا فالقول قول المقر، والضمان عليه ما لم يلبسه الا ان صاحب الثوب بعد هذا يدعى عليه ثمنا وهو ينكر فيكون القول قوله كما قال: أخذت هذه الدراهم منك وديعة، وقال الآخر لا، بل أخذته منك قرضا لا ضمان على الآخذ ما لم يعمل فكذلك: هذا فان لبس كان ضامنا، وإن اقر الرجل ان فلانا اعارنى هذه الالف درهم، وقال فلان بل غصبتها فهو ضامن للدراهم، وهكذا الجواب فى عارية غير الدراهم من المكيل، والموزون لانه يكون قرضا بخلاف العروض.

٢٠٣٨٢: - وفى شرح الطحاوى: ولو قال: اعرتنى ثوبك فهلك عندى، أو قال: اعرتنى دابتك فهلكت عندى، وقال المقر له لا، بل غصبتها منى؛ فانه ينظر ان هلك قبل اللبس، أو قبل الركوب فلا ضمان عليه، وإن وجد منه الركوب، واللبس ضمن، وكذلك: إذا قال دفعت إلى الف درهم مضاربة فهلكت عندى، وقال المقر له: لا، بل غصبتها منى؛ فانه ينظر ان هلك قبل التصرف فلا ضمان عليه، وإن هلك بعد التصرف يضمن، ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن هذا العبد؛ فانه ينظر ان كان العبد فى يد المقر له، أو فى يد المقر وصدقه المقر له فى السبب؛ فانه يسلم العبد إلى المقر ويؤخذ منه الف درهم، وإذا كان العبد فى يد

٢٠٣٨٢: - اخرج الدارقطنى عن عمرو بن شعيب، عن ابيه، عن جده، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ليس على المستعير غير المغلّ ضمان، ولا على المستودع غير المغلّ ضمان- سنن الدارقطنى - البيوع ٣/ ٣٦ برقم ٢٩٣٩

المقر، وكذبه فى السبب فقال العبد: لى، ولم ابع منه ولكن لى عليه الف درهم بسب آخر، فان العبد للمقرله، ولا يأخذ من المقر شيئاً من الثمن، ولو كان العبد فى يد غيرهما، فان امتنع صاحب اليد عن تسليمه إلى المقر فلا يجب على المقر شئ من الثمن، وإن وصل العبد إلى المقر لزمه ما اقربه.

٢٠٣٨٣:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل قال: لآخر غصبتك الف درهم، وربحت فيها عشرة آلاف درهم، وقال المقرله: قد أمرتك به فالقول قول المغصوب منه، ولو قال: لا، بل غصبتنى عشرة آلاف درهم كلها فالقول قول الغاصب.

٢٠٣٨٤:- ولو عمد إلى رجل يطوف فى السوق فاستهلك لحمه، ثم قال هى ميتة لا يصدق، وللشهود ان يشهدوا كونه ذكية ولو قتل رجلاً، وقال: انه ارتد لا يسمع هذا فى الاستحسان، وفى جامع الفتاوى: ولو قال: غصبتك ثوباً فقطعته، وخطته بغير امرك فقال بل غصبتنى القميص فالقول قول المالك.

م: نوع آخر من هذا الفصل

٢٠٣٨٥:- قال محمد: فى اقرار الجامع رجل قال لغيره هذه الالف درهم التى فى يدي، وديعة لك عندى وقال المقرله ليست لى عندك وديعة ولكن لى عليك الف درهم قرض وانكر المقر القرض فلا شئ للمقرله.

وفى الهداية: فان قال: هذه الالف كانت وديعة لى عند فلان فاخذتها فقال فلان هى لى فإنه يأخذها، م: ولو اراد المقرله ان يأخذ هذه الالف بدينه ليس له ذلك.

٢٠٣٨٦:- ولو قال المقر لك على الف درهم قرض فقال المقرله ليس لى عليك قرض، ولكن لى عليك الف درهم من ثمن بيع قبضته، وأنكر المقر ذلك؛ فانه يقضى له بالالف، وفى الخانية: كان للمقرله ان يأخذ الألف عوضاً عما يدعى.

٢٠٣٨٧:- م- ولو قال: هذه الالف التى فى يدي غصبتها منك فقال المقرله ما غصبتها، ولكن لى عليك الف درهم من ثمن بيع، وانكر المقر ذلك يقضى عليه بالالف، وفى الخانية: ولو قال: هذه الالف اخذتها منك غصباً، وقال المقرله: لم تأخذها منى، ولكن لى عليك الف من ثمن بيع وجحد المقر الدين، وليس للمقرله على الألف الغصب سبيل، وله ان يأخذ من المقر الف لانهما اتفقا على وجوب الألف.

وفى الهداية: ومن قال: لآخر اخذت منك الف درهم وديعة فهلكت فقال: لا، بل اخذتها غصبا فهو ضامن، وإن قال: اعطيتها وديعة، وقال الآخر غصبتها لم يضمن.

٢٠٣٨٨- م: فان اراد المقر له ان يأخذ الدراهم بأعيانها، و اراد المقر ان يدفع دراهم آخر فذاك إلى المقر، ولو قال: هذه الالف وديعة لك عندي، وقال: المقر له مالى عندك وديعة، ولكن اقرضتكها، وانكر المقر القرض فللمقر له ان يأخذ تلك الألف بعينها، **وفى الخانية:** الا أن يصدق المقر فى القرض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها.

٢٠٣٨٩- م، وفى دعوى الجامع: إذا قال: لفلان على الف درهم من ثمن متاع فقال: فلان ما كان لى عليه قط الف من ثمن متاع، وسكت، ثم ادعى الالف أنها قرض لا يصدق.

٢٠٣٩٠- وفى الفتاوى الخلاصة: الوصى إذا قال: قبضت كل مال لفلان الميت على الناس فجاء غريم، وقال: للوصى انى دفعت اليك كذا درهما، وقال الوصى ما قبضت منك شيئا، ولا علمت انه كان لفلان عندى شئ فالقول قول الوصى مع يمينه، وكذا الوكيل بقبض الدين، والمضاربة.

وفى جامع الفتاوى: ولو قامت بينة على اصل الدين لم يلزم الوصى منه شئ.

٢٠٣٩١- وفى الخانية- رجل له امة أقر أنه وطئها فاشتراها أبوه، أو ابنه لم يحل له وطئها، ولو اقر بعد ما اشتراها أبوه، أو الابن لم يصدق قياسا، ويصدق استحسانا، **وفى جامع الفتاوى:** ولو قال لامة: لا يملكها قد وطئها، ثم اشتراها أبوه، وهو مكذب له فى الوطى له ان يقربها.

٢٠٣٩١- اخرج مالك فى الموطا: أنه بلغه: ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية، فقال: لائمسها؛ فانى قد كشفتها- الموطا لمالك - النكاح - باب النهى عن ان يصيب الرجل امة كانت لاييه ٣٤٨/ برقم ٣٦

واخرج ايضا من طريق نهشل بن الاسود: قال للقاسم بن محمد: انى رأيت جارية لى منكشفا عنها وهى فى المقر، فجلست منها مجلس الرجل من امرأته، فقالت: انى حائض، فقممت، فلم اقربها بعد فأهبتها لابنى يطؤها؟ فنهاه القاسم عن ذلك- الموطا للإمام مالك- النكاح -باب النهى عن ان يصيب الرجل امة كانت لأبيه (دار الكتب العلمية) ٣٤٨/ برقم ٣٧

م: نوع آخر من هذا الفصل

٢٠٣٩٢:- قال محمد: إذا قال الرجل لفلان على الف درهم من ثمن متاع باعنيه الا انى لم اقبضه؛ فانه لا يصدق فى قول أبى حنيفة، وصل ام فصل صدقه المقر له فى الجهة ام كذبه، وقال أبو يوسف، ومحمد: انه يصدق، إذا وصل صدقة المقر له فى الجهة، أو كذبه، وفى شرح الطحاوى: وكان أبو يوسف يقول أولا ان وصل صدق، وإن فصل لم يصدق، ثم رجع، وقال: يسئل المقر له فى السبب؛ فانه ان صدقه فى السبب انه من ثمن جارية، ولكن ادعى عليه القبض فالقول قول المقر وصل ام فصل، وإن كذبه فى السبب، وادعى عليه الف اخرى ان وصل صدق، وإن فصل لم يصدق، وهو قول محمد: فإذا فصل ان كذبه المقر له فى الجهة؛ بان قال لى عليك الف درهم من قرض، أو غصب؛ فانه لا يصدق المقر فى قوله لم اقبض، ويلزمه المال عندهما.

٢٠٣٩٣:- واما إذا صدقة فى الجهة؛ بان قال: لى عليك الف درهم من ثمن متاع بعته، وقبضته منى، والمقر له يقول: لم اقبض مفصولا عن اقراره كان أبو يوسف يقول: أولا؛ بانه لا يصدق كما لو كذبه فى الجهة، ثم رجع، وقال يصدق وصل ام فصل وبه قال محمد: هذا إذا صدقه فى الجهة؛ فاما إذا كذبه فى الجهة ان فصل لم يصدق، ويلزمه المال.

٢٠٣٩٤:- ونظير هذا إذا اقر الرجل فقال: لما فى بطن فلانة على مائة درهم من قرض، أو ثمن بيع، وقال أبو الجنين: كذبت انما لى عليك الف درهم اوصى له بها أبوك فاستهلكها؛ فانه لا يقضى عليه بشئ عند محمد: وإن لم يثبت الجهة.

٢٠٣٩٥:- وفى جامع الفتاوى: ولو اعتق امة له، ولها ولد وقالت: اعتقنى قبل الولادة، وقال المولى انها ولدت قبل العتق، فان كان الولد فى يدها فالقول قولها وقال أبو يوسف فى الأمالى لو كان الولد فى يديهما فالقول قولها ايضا، ولو قامت لها بينة فالبينة بينة الأمة، ولو كان هذا فى الكتابة، والتدبير فالقول قول المولى.

٢٠٣٩٦:- وفي السراجية: إذا قال: لآخر لك على كذا فقال الآخر ليس لي عليك شيء، ثم قال: في مكانه بل لي عليك ما تقول فليس له عليه شيء، وإذا أقرب شيء، وصدقه المقر له، ثم رد إقراره لم يصح الرد.

٢٠٣٩٧:- م: ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن هذا العبد فهذه المسئلة على وجهين: (١) الأول: ان يكون العبد في يد المقر في هذا الوجه ان صدقة المقر له فيما اقر لزومه الف درهم، وإن قال المقر له هذا العبد عبدى؛ وإنما بعثك عبدا غيره فأخذ العبد منه؛ فإنه لا يلزمه شيء، وفي الابانة: في قولهم جميعا، م: ولو قال العبد: عبدك وإنما بعثك عبداً غيره وقبضته ولى عليك الف درهم ثمنه؛ فإنه يلزمه الف درهم.

(٢) الوجه الثانى: ان يكون العبد في يد المقر وفي هذا الوجه ان صدقة المقر له فيما أقربه، فان المقر يسلم الثمن، ويأخذ العبد، ولو قال: لم أبعك هذا العبد، والعبد عبدى؛ وإنما بعثك عبداً آخر وقبضته منى لا يلزمه الا الف ولو قال العبد عبدك، ولى عليك الف درهم من ثمن عبد آخر قبضته منى، فإنه يلزمه الف درهم.

٢٠٣٩٨:- وفي الهداية: ولو قال: له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه، ولم اقبض، فان ذكر عبدا بعينه قيل: للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ الألف، والا فلا شيء لك.

٢٠٣٩٩:- قال رضى الله عنه: هذ على وجوه: (١) احدها: هذا وهو ان يصدقه، ويسلم العبد، وجوابه ما ذكر.

(٢) والثانى: ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعثك؛ وإنما بعثك عبداً غير هذا، وفيه المال لازم على المقر.

(٣) والثالث: ان يقول العبد: عبدى ما بعثك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء، ولو قال: مع ذلك؛ انما بعثك غيره يتحالفان، وإن قال: من ثمن عبد، ولم يعينه لزومه الألف، ولا يصدق في قوله، وما قبضته عند أبى حنيفة: وصل ام فصل وقالوا:

ان وصل صدق، ولم يلزمه شئ، وإن فصل لم يصدق، إذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد، وإن اقرانه باع متاعا فالقول قول المقر، ولو قال: كنت ابتعت منه بيعا الا انى لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع، ولو اقران فلا نازع هذه الحنطة، أو بنى هذه الدار، أو غرس هذا الكرم، وذلك كله فى يد المقر فادعاهما فلان، وقال المقر: بل ذلك كله لى استعنت بك ففعلت، أو فعلته بأجر فالقول للمقر.

٢٠٤٠٠:- وفى الابانة: دار فى يد رجل اقران هذه الدار التى فى يده انا بعتهما منه بالف، ووصل الكلام، وإنكر ذو اليد الشراء فاقام المقر البينة ان الدار داره تقبل بينته، ولو سكت بعد الاقرار ان الدار لذى اليد، ثم ادعى البيع منه، واقام على ذلك بينة لم تقبل بينته ان الدار له، ولو اقام البينة على البيع منه فى المسئلتين جميعا تقبل بينته قال لآخر هذا الدار التى فى يدي وديعة لك فقال: ليست بوديعة لكن لى عليك الف درهم قرض، أو ثمن مبيع فجدد المقر ذلك فلا شئ للمقر له.

٢٠٤٠١:- وفى الاجناس: لو قال: ابتعت من فلان عبدا بالف درهم، وقطع الحديث، ثم قال: لم اقبضه فالقول له، ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن خمر، أو خنزير، أو من ثمن خمر، أو ميتة، أو دم ان صدقه الطالب فى ذلك؛ فانه لا يلزمه شئ من ذلك فى قولهم جميعا؛ فاما إذا كذبه فى ذلك، وقال: لى عليك الف من ثمن متاع قبضته، وقال المقر: لا، بل من ثمن خمر، فان على قول أبى حنيفة: لا يصدق وصل ام فصل، ويلزمه الف درهم.

وفى الخانية: وكذا لو قال: على الف درهم من القمار، م: وعندهما يصدق إذا وصل، ولا يصدق، إذا كان مفصولا إذا كذبه الطالب فى الجهة كما لو قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع باعنيها الا انى لم اقبضها، وكذبه الطالب فى الجهة ان وصل يصدق، وإن فصل لم يصدق، وكذلك: هذا.

٢٠٤٠٢:- وفى الابانة: ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن خمر،

أوخنزير وهما مسلمان، وقال المقرله: بل هي من ثمن برفالمال لازم للمقرله في قول أبي حنيفة: مع يمينه.

٢٠٤٠٣:- وفي الخانية: وإن قال: لك على الف درهم ثمن العبد الذي يدك، فان صدقة الطالب في ذلك سلم اليه العبد، وأخذ منه الالف، وإن قال الطالب العبد الذي في يدك عبدى لم ابعكه؛ وإنما بعثك غيره لاتجب الالف على المقر، وذكر هذه المسئلة في موضع آخران على قول أبي حنيفة: يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، وهو قول صاحبيه: وهو الصحيح، وإذا حلفا لزم المال على المقر.

٢٠٤٠٤:- رجل أقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال: فلان ما اشتريته منك بشئ، ثم قال: بلى قد ابتعته منك بالف درهم، وقال البائع: ما بعثك كان القول قول المشتري، وله ان يأخذ العبد بالف؛ لان البائع اقر بالبيع أو لا وجد المشتري بعد اقرار البائع فلم يبطل ذلك البيع بدليل ان البائع لو اقام البينة على ما ادعى بعد جحد المشتري تقبل بينته، ويقضى له بالثمن، ولم لم يكن له بينة، واراد استخلاف المشتري كان له ذلك، وإذا لم يبطل البيع بجحد المشتري، فإذا عاد المشتري إلى التصديق عاد والبيع قائم فتم البيع، ولو كان البائع بعد ما جحد المشتري قال المشتري: صدقت لم تشتري منى، ثم قال: المشتري قد اشتريت لا يقبل قول المشتري.

٢٠٤٠٥:- رجل اقرانه باع عبده من فلان، ولم يذكر الثمن، ثم جحد صح حجوده، وإذا اقر الرجل بالبيع، وقبض الثمن، ثم انكر قبض الثمن، وأراد استخلاف المشتري في القياس لا يستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي الاستحسان يستحلف وهو قول أبي يوسف.

٢٠٤٠٦:- وفي المنتقى: هشام عن محمد: إذا قال: لفلان على الف درهم حرام، أو قال: ربوا فهي لازمة له، قال: لاني لأدرى لعل الحرام عنده حلال جائز، ولعل الربوا عنده ليس بربوا.

٢٠٤٠٧:- وفى الفتاوى العتائية: ولو كتب له الف درهم صكاً ثمن بر، ثم قال: هى ثمن خمر لم يصدق، ولكن له ان يحلف الطالب، ولا تسمع بينته ذكره أبويوسف: ولو ادعى عليه الفاً من ثمن برفقال: ثمن خمر لا شئ عليه.

٢٠٤٠٨:- م: ولو قال: لفلان على الف درهم تلجئة فصدقه فلان فلا شئ عليه، وإن قال المقر له: بل هى لى عليك حق فالقول قوله: وعلى هذا لو قال: له على الف درهم زوراً وباطلاً ان صدقه فلان فلا شئ عليه، وإن كذبه لزمه المال.

نوع آخر

٢٠٤٠٩:- وإذا أقر الرجل فقال لفلان على الف درهم من ثمن بيع، أو قرض، ثم قال: الا انها زيوف، أو بنهرجة؛ فانه لا يصدق عند أبى حنيفة: وصل ام فصل يلزمه الف درهم جياذ نقد البلد.

وفى السغناقى: وعن أبى حنيفة فى غير رواية الاصول انه يصدق فى الزيوف إذا وصل يعنى فى القرض، وقيل: يصدق بالاجماع، إذا وصل، وفى الخانية: الا ان فى البيع يتحالفان حال قيام السلعة، م: وقال أبويوسف، ومحمد: ان وصل صدق، ولزمه ما اقربه، وإن فصل لا يصدق ويلزمه الف جياذ نقد البلد كما لو قال: لفلان على الف درهم من ثمن بيع، أو قرض الا انها وزن خمسة، أو ستة، ونقد بلدهم على وزن سبعة صدق ان كان موصولاً، ولم يصدق ان كان مفصولاً هذا، إذا قال: لفلان على الف درهم من ثمن بيع، أو قرض الا انها زيوف، أو بنهرجة؛ فاما إذا لم يصل، ولم يبين الجهة، ثم قال: هى زيوف، ووصل قال الفقيه أبو جعفر: لم يذكر هذا فى الاصول فمن مشائخنا من قال: هو على الاختلاف وهو الكرخى، ومنهم من قال: ههنا يصدق اجماعاً.

٢٠٤١٠:- وفى جامع الفتاوى: رجل قبض من رجل الف درهم فافر بذلك القبض، ثم جاء وقال: هى ستوقه صدق، وإن مات فقال وارثه بعد موته هى ستوقه

لا يصدق، وفى المضاربة، والوديعة، والغصب، إذا مات لا يصدق الورثة انها كانت ستوقه -م- ولو قال: لفلان على الف درهم الا انها ستوقه، أو رصاص فعند محمد: وهو رواية عن أبى يوسف: هذا نظير قوله: الا أنها زيوف، وفى رواية اخرى عن أبى يوسف: انه يصدق.

وفى واقعات الناطفى: إذا اقر بقبض الف درهم، ثم قال هى زيوف يصدق، ولو قال: ستوقه لم يصدق، ولو قال: لفلان عندى الف وديعة، ثم قال: هى ستوقه لا يصدق، وفى الهداية: ثم قال: هى زيوف، أو بنهرجة صدق وصل ام فصل، وعن أبى يوسف: انه لا يصدق فيه مفصولا، م: ولو مات فقال: ورثته هى ستوقه لا يصدق، وفى المضاربة، والغصب، إذا مات المقر، وقال وارثه: هى ستوقه لا يصدق، وفى الاستحسان يصدق.

٢٠٤١١:- رجل له على رجل الف درهم فيقول الطالب قضيتنى الف درهم، ثم قال: بعد ذلك هى زيوف، أو بنهرجة فالقول قوله.

٢٠٤١٢:- وفى الجامع الصغير: إذا اقر بوديعة الف درهم، أو بغصب الف درهم، ثم قال: انها زيوف صدق، وإن فصل، وعن أبى يوسف: ان القرض كالغصب، ولو قال: فى الغصب، والوديعة الا انها ستوقه، أو رصاص صدق، إذا وصل -وفى الهداية - وإن فصل لم يصدق.

٢٠٤١٣:- وفى الفتاوى العتائية وعن أبى يوسف لك على الف من ثمن دار بعثها بأمرك وقبضتها فقال: بل لى عليك الف قرض، ولم أمرك ببيعها لم يصح اقراره.

٢٠٤١٤:- م، وفى المنتقى: إذا قال: غصبتك الف درهم، وسكت، ثم قال: هى زيوف لم يصدق فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، ويصدق فى الوديعة، ومن قال: هى ستوقه لم يصدق الا إذا وصل، ولو فصل فى هذه المسائل ضرورة انقطاع الكلام عنه فعن أبى يوسف: أنه يصح الاستثناء وبه يفتى.

٢٠٤١٥:- ولو اقر بعشرة افلس من قرض، أو من ثمن بيع، ثم قال: هى

من الكاسدة لم يصدق، وإن فصل، وقال: لا يصدق فى القرض، إذا وصل؛ وأما فى البيع فلا يصدق فى قول أبى يوسف: الأول وقال محمد: يصدق، وعليه قيمة المبيع، وكذا الخلاف فى قوله: على عشرة دراهم ستوقه من قرض، أو من ثمن مبيع.

٢٠٤١٦:- وفى شرح الطحاوى: ولو قال: له على كرحنطة من ثمن مبيع، أو قرض الا أنه من الحنطة الفاسدة فالقول قول المقر: وصل ام فصل.

وفى الخانية: وكذا: فى كل مايكال، ويوزن سوى الدراهم، والدنانير، ولو قال: غصبته عشرة افلس، أو قال:، أودعنى عشرة افلس، ثم قال: هى من الكاسدة يصدق.

٢٠٤١٧:- وفى كتاب البيوع لشيخ الاسلام ان المسلم اليه، إذا اقر بقبض رأس مال السلم، ثم ادعى الزيادة، وجعله ستة أوجه، ان اقر بقبض الجياد، أو بقبض حقه، أو بقبض رأس مال السلم، أو باستيفاء الدراهم لاتسمع دعوى الزيادة، وإن كان اقر بقبض الدراهم فالقول قول رب السلم، والبينة على المسلم اليه قياساً، وفى الاستحسان القول قول المسلم إليه مع يمينه وعلى رب السلم البينة انها زيوف ولو قال قبضت الدراهم ولم يزد فالقول للمسلم اليه ايضا فى قبضت الدراهم بل أولى.

٢٠٤١٨:- وفى الخزانة: عبد مأذون لحقه دين فجاء الغرماء لبيعه فى الدين فقال مولاه قد كنت بعته من فلان لم يصدق، ويبيع فى دينهم فان جاء المشتري لاسبيل له على العبد.

٢٠٤١٩:- م: ولو قال: لفلان على عشرة مثاقيل فضة، ثم قال: هى سوداء، أو قال: لفلان على الف درهم، ثم قال: هى من ضرب كذا النوع من الدراهم، أو قال: هى من نقد بلد كذا: ان كان قال: من غصب؛ فانه يصدق عندهم جميعاً فصل ام وصل كما لو قال: الا انها ستوقه، فان قال: من قرض، أو ثمن بيع ان كان ماسمى نقد

٢٠٤١٨:- اخرج ابن أبى شيبه عن شريح: فى العبد يباع، وعليه دين، قال: دينه على من باعه، واكل ثمنه- مصنف ابن أبى شيبه - البيوع، والاقضية- الرجل يبيع العبد، وعليه دين ١١/٤٨٨
برقم ٢٣٠٠١

البلد؛ فانه يكون مصدقا عندهم جميعاً، وإذا لم يكن نقد البلدان ان فصل لا يصدق عندهم جميعاً كما لو قال: الا انها زيوف مفصولاً، وإن وصل ذكر انه يصدق، ولم يحك فيه خلافاً من المشائخ من قال: ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف، ومحمد: فاما على قول أبي حنيفة: لا يصدق كما إذا قال: الا انها زيوف، أو بنهر جهة، ومنهم من قال: ما ذكر في الكتاب قولهم جميعاً فعلى قول هذا القائل يحتاج أبو حنيفة إلى الفرق. ٢٠٤٢٠- وفي الفتاوى العتائية: إذا قال: من ضرب كذا غير نقد البلد لم يصدق إذا فصل في البيع، والقرض، وعن أبي يوسف: إذا قال: بيض زيوف، أو وضح زيوف صدق بخلاف جياذ زيوف، أو نقد بيت المال زيوف؛ لانه لا يكون الاجياداً، ولو قال: له على الف درهم، وقد أخرنى شهراً فصدقه المقر له في الاصل لكنه قال: هي قرض، وقال المقر ثمن فالقول له.

٢٠٤٢١- وإذا قال: لغيره اسلمت إلى عشرة دراهم في كرحنطة، ثم قال: بعد ما سكت الا اني لم اقبضه منك، وقال رب السلم لا، بل قبضته فالقول قول رب السلم مع يمينه استحساناً وفي القياس القول قول المسلم إليه وكذلك: لو قال: اسلفتنى عشرة دراهم في كرحنطة الا اني لم اقبضها، أو قال: اقرضتنى عشرة دراهم الا كرحنطة فهو على القياس، والاستحسان الذى ذكرنا.

٢٠٤٢٢- وفي الظهيرية: إذا اقر بقبض رأس مال السلم، ثم ادعى انه زيوف ان كان اقر بقبض الجياذ، أو اقر بقبض حقه، أو اقر باستيفاء رأس المال لا يقبل قوله: الا أن يقول: كانت زيوفاً، وإن كان اقر بقبض الدراهم فقوله: مقبول في دعوى الزيادة استحساناً.

٢٠٤٢٣- وفي الفتاوى العتائية: ولو اقر الطالب بقبض الدين، وكذبه المطلوب، وقال: ما قبضتها منى، ثم قال: نعم قبضتها من وكيلى لم تسمع بينته، ولو اقام البينة على قضاء المستودع يقبل ان قال ما قبضها منى فاما لو قال ما قبضت لم تقبل بينته.

٢٠٤٢٤- م، وفي المختلفات: إذا قال لغيره اقرضتنى الف درهم، ولم

تدفعها إلى، فان قال ذلك مفصولا لا يصدق، وهو ضامن، وإن كان كلامه موصولا فالقول قوله، وكذلك: إذا قال: اعطيتني، أو اسلفتني لكن لم تدفع إلى، ووصل كلامه، ولو قال: دفعت إلى الفاء، أو نقدتني الفاء فلم اقبلها قال أبو يوسف: لا يصدق، وهو ضامن، وقال محمد: القول قوله، ولا ضمان عليه.

٢٠٤٢٥:- وفي الظهيرية: ولو قال: بعتنى دارك بالف، أو آجرتنيها، أو تصدقت بها على، أو وهبتها لي ولم اقبض يصدق وصل ام فصل، ولو قال: قبضت منك الفاء واخذت منك الفاء لكن لم تدعني، حتى اذهب به لا يصدق، وهو ضامن وستأتي مسألة العوض في فصل المتفرقات بخلاف ما ذكره هنا.

٢٠٤٢٦:- وفي الذخيرة، وفي المنتقى: وعن أبي يوسف: إذا قال: لغيره اقرضتني الف درهم فلم اقبل، أو قال: أودعنتي، أو قال: اعطيتني فالقول قول المقر: ولو قال: ضمننت لك عن فلان الف درهم فلم تقبل، أو قال: قبلت فهذا مخالف للأول.

٢٠٤٢٧:- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال: له على الف درهم قرضاً لم اقبضه فوصل فالمال لازم، والاقرار بالقرض اقرار بالقبض، وإذا قال: لفلان على الف درهم غصباً لم آخذها، أو قال: له عندي وديعة لم اقبضها لم يقبل قوله في انه لم يقبض.

نوع اخر

٢٠٤٢٨:- قال محمد فى الجامع الصغير: إذا اقر لفلان عليه الف درهم من ثمن متاع، أو قال: اقرضنى، أو قال: أودعنى فلان الف درهم، أو قال: غصبته الف درهم، ثم هى تنقص كذا وكذا فى ذلك كله، فان فصل لا يصدق فى ذلك كله، وإن وصل يصدق فى ذلك كله.

٢٠٤٢٩:- وفى الحاوى: ادعى على آخر دارا فى يده، و المدعى عليه انكر اليد فاقام المدعى ان هذه الدار فى يد المدعى عليه، أو انه ملكه قال محمد يقال: للمدعى أتصدق الشاهدين بما قالوا: ان قال: نعم كان اقرارا منه بالدار للمدعى عليه، وإن قال: فى اليد نعم وفى الملك لا ناصر المدعى عليه خصما له.

٢٠٤٣٠:- م: وإذا اقر الرجل ان لفلان على مائة درهم عددا الا انها وزن خمسة، أو ضرب ستة، ومعناه ان كل عشرة وزن خمسة مثاقيل: أو ستة مثاقيل فهذا على وجهين: (١) الوجه الأول: ان يذكر قوله: الا انها وزن خمسة، أو وزن ستة موصولا باقراره، وفى هذا الوجه يصح بيانه سواء كان نقد البلد الذى اقر فيه على وزن ما قال: أو على وزن سبعة.

(٢) الوجه الثانى: ان يذكر مفصولا عن اقراره، وإنه على وجهين ايضا، ان كان نقد البلد الذى اقر فيه وزن سبعة، وتفسيره ان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل لا يصدق فيما قال: هذا إذا كان نقد البلد الذى اقر فيه وزن سبعة؛ فاما إذا كان وزن خمسة كما فى خوارزم، فان دراهمه وزن خمسة كل عشرة دراهم بوزن خمسة مثاقيل، وكانت الدراهم فى الابتداء على وزن خمسة، ثم زيد عليه مثقال آخر فصار كل عشرة بوزن ستة مثاقيل ثم زيد عليها مثقال آخر فى زمن عمر فصار كل عشرة منها سبعة مثاقيل فيستقر الأمر على هذا الا بخوارزم فانهم مازادوا على خمسة مثاقيل فبقى

درهم بدراهم على ما كان فى الابتداء فان بين وزن خمسة، ونقد بلدهم كذلك: كان هذا بيان تقدير باعتبار الاسم، والعرف فيصح، وإن كان مفصولا، ثم إذا ذكر ذلك مفصولا، وكان وزن الدراهم سبعة، حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد، حتى إذا كان وزن سبعة بوزن سبعة، ولكنه عددا خمسون يخرج عن العهدة، وكذا: إذا كان هي مما يدخل فى المائة نقصان خمسة اى وزن كل مائة درهم خمسة وستون مثقالا لاسبعين مثقالا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا قال: الا انها وزن خمسة ان ذكره مفصولا لا يصدق، إذا كان نقد بلدهم وزن كل مائة خمسة وستين مثقالا كان مصدقا، فان كان مفصولا، وقد يكون كذلك: فان الوزن يختلف باختلاف البلدان، فان وزن سمرقند اكبر من وزن بخارى، وسنجات اهل سمرقند ارجح من سنجات اهل بخارى هذا إذا ذكر قوله: هي مما يدخل فى المائة نقصان خمسة مفصولا عن اقراره؛ اما إذا كان موصولا باقراره؛ فانه يصح بيانه على كل حال، وإذا كان فى بلد نقدهم مختلف فاقراره لفلان عليه مائة درهم عددا فهو على اقل النقود وزنا، وإذا ادعى الطالب الزيادة كان القول قول المقر: مع يمينه؛ وإنما لزم الاقل فكان بمنزلة مالو خالع امرأته على مائة درهم، وفى البلد نقود مختلفة، والكل فى الرواج على السواء، فان الخلع ينصرف إلى الاقل وزنا، وطريقه ما قلنا، والاقرار، والخلع فى هذا يخالفان البيع، فان من باع من آخر شيئا بمائة درهم، وفى البلد نقود مختلفة، وكلها فى الرواج على السواء فالبيع لا ينصرف إلى اقل النقود وزنا، حتى لا يجوز البيع، والنكاح نظير البيع، فان من تزوج امرأة بمائة درهم، وفى البلد نقود مختلفة، والكل فى الرواج على السواء لا ينصرف النكاح إلى اقل النقود، حتى كانت التسمية فاسدة.

٢٠٤٣١:- ولو ان رجلا بالكوفة اقران لفلان عليه مائة درهم ينص عددا، ثم

قال: هي تنقص دانقا مفصولا لا يصح، وإن كان موصولا يصح.

٢٠٤٣٢:- وفى الابانة: باع عبدا، ثم اقرانه كان حرا لا يصدق على المشتري، ولا يبرئ المشتري عن الثمن.

٢٠٤٣٣:- وفى الكافى: قالت: امة لغير ذى اليد هو دبرنى، أو استولدنى، أو كاتبنى، وصدقها، وقال: ذواليد بل انت امتى فهى لذى اليد عند أبى حنيفة، ومحمد: ولو كان لها ابن فقال: انا ابن فلان، وامى ام ولده، وقال فلان هو ابنى، وقال: ذواليد انت عبدى، وامك امتى فالقول لذى اليد عند أبى حنيفة .

٢٠٤٣٤:- وفى التجريد: ولو قال: بعتنى دارك أو آجرتنى، ثم قال: لم اقبض صدق وصل ام فصل.

الفصل التاسع: فى الاقرار بشئ مبهم

هذا الفصل يشتمل على انواع

النوع الأول

٢٠٤٣٥:- إذا قال: لفلان على دراهم فعليه ثلاثة دراهم، وفى الزاد: وعند الشافعى يلزمه درهمان الا ان يبين اكثر، وفى الينابيع: فان قال: له على شئ من الدراهم قال أبو يوسف: يلزمه ثلاثة من الدراهم، ولو قال: له على دراهم كثيرة فعليه عشرة دراهم فى قياس قول أبى حنيفة: وقالوا: يلزمه مائة درهم .

وفى الفتاوى العتائية: وكذا: اكثر الدراهم، وعنهما درهم من الدراهم ثلاثة، وقوله: كل الدرهم فواحد واما كل درهم من الدراهم ثلاثة.

٢٠٤٣٦:- وفى جامع الفتاوى: ولو قال: على غير الف درهم فعليه الفان، ولو قال: غير الفين فعليه أربعة آلاف، ولو قال: غير درهم فهو درهمان، ولو قال: غير درهمين فهو أربعة دراهم، م: والدنانير الكثيرة عند أبى حنيفة: عشرة، وعندهما عشرون، وفى الجامع الاصغر: إذا قال: لفلان على كذا درهما فعليه درهمان، فى الكافى: ولو قال: كذا درهما فهو درهم؛ لانه تفسير للمبهم، وذكر فى اليتيمة، وفى فتاوى القاضى خان: لو قال: كذا: ديناراً عليه ديناران؛ لان كذا: كناية عن العدد، واقل العدد اثنان، م: ولو قال: كذا كذا درهما لزمه احد عشر، ولو قال كذا وكذا درهما لزمه احد وعشرون، وفى السراجية: لم يصدق فى اقل من ذلك.

٢٠٤٣٧:- وفى الابانة: ولو قال: كذا وكذا درهما لزمه احد وعشرون، وعلى هذا الدنانير، والكيل، والوزن، حتى إذا قال: كذا كذا مختوماً من حنطة كان عليه احد عشر مختوماً فلو قال: كذا وكذا مختوماً لزمه احد وعشرون مختوماً.

٢٠٤٣٨:- وفي نوادر هشام قال: سألت محمدا يقول: إذا قال: لفلان على كذا كذا درهما، أو قال: كذا وكذا درهما فهما عندي سواء ويلزمه احدى وعشرون درهما، وفي الهداية: ولو ثلث كذا بغير وأوفاحد عشر؛ لانه لانظير له سواء، ولو ثلث بالو أو فمائة وأحد وعشرون، وإن ربّع يزاد عليها الالف.

٢٠٤٣٩:- ولو قال: له على كذا وكذا درهما وكذا وكذا دينارا لزمه من كل واحد منهما احدى عشر، ولو قال: كذا كذا دينارا ودرهما لزمه احدى عشر منهما من كل واحد النصف كأنه قال: احدى عشر درهما، ودينارا، ولو قال: احدى عشر درهما، أو احدى عشر دينارا لزمه احدى عشر دينارا لزمه احدى عشر من كل منهما، وفي الينايع، وفي الهاروني: عن أبي حنيفة، وزفر - إذا قال: لفلان على مال لزمه عشرة دراهم، ولا يصدق في اقل منها وقال أبو سف لزمه ثلاثة دراهم ولا يصدق في اقل منها، وفي الهداية: ولو قال: لفلان على مال فالمرجع اليه في بيانه فيقبل قوله: في القليل، والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم؛ لانه لا يعد مالا عرفا، ولو قال: له على مال عظيم من الدراهم فعليه مائة درهم في قولهما: ولم يذكر قول أبي حنيفة في الاصل: قيل: هو كقولهما: وقيل يلزمه عشرة دراهم، وفيها ايضا، وهذا إذا قال: من الدراهم؛ اما إذا قال: من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين، وفي الابل بخمس وعشرين، وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب، وذكر شمس الائمة السرخسي: الاصح ان قوله: بيتني على حال المقر في الفقر، والعنى فان الفقير يستعظم القليل، والغنى لا يستعظم.

٢٠٤٤٠:- وحكى الناطفي في واقعاته عن نوادر ابن سماعة - عن أبي يوسف: إذا قال لفلان على اموال عظام فعليه ستمائة درهم، وفي الهدية: ولو قال اموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من جنس ماسماه اعتبارا لادنى الجمع، م: وإذا قال: مال كثير فمأتان، وفي الابانة، والدنانير الكثيرة عشرة، وعندهما عشرون، وفي الفتاوى العتابية: والمال العظيم من الدراهم مأتان، ومن الدنانير عشرون، وعن أبي حنيفة عشرة، وقيل يجب ان يرجع إلى حاله اى مقدار يكون عظيما عنده، وفي جامع الفتاوى: ولو قال: على مال

كثير فهو مأتا درهم عند محمد وسئل أبو يوسف: عمن قال: لفلان على الف درهم فالف دينار قال: الفاء هنا بمنزلة الواو.

وفى الخانية: ولو قال: على مال كثير ذكر الناطقى: انه يلزمه مائتا درهم فى قول أبى حنيفة الا ان يقر باكثر من ذلك وباقل من مأتى درهم لا يقبل قوله: وقال أبو يوسف: لا يصدق فى اقل من عشرة، وقال محمد: يلزمه مائتان.

٢٠٤٤١- م: ولو قال: مال نفيس، أو كريم، أو خطير، أو جليل قال الناطقى: لم اجده منصوصا قال: وكان الجرجانى يقول: يلزمه مائتان، ولو قال: ألوف دراهم فعليه ثلاثة آلاف، ولو قال: ألوف كثيرة فعشرة آلاف، وكذا فى الفلوس، والدنانير.

٢٠٤٤٢- وفى نوادر هشام عن محمد: إذا قال: لفلان على مال لا قليل، ولا كثير يلزمه مائة درهم، ولو قال: لفلان على مال قليل لزمه درهم، وفى الفتاوى العتابية: ولو قال: درهم صغير فعلى وزن البلد وكذا الف دينار، أو مائة دينار عددا فعلى وزن البلد، وإن كان فى البلد وزن ناقص يتناع به صدق انه اراده، ولو كانت النقود مختلفة، وقال: مائة درهم عددا فهو على الاقل من ذلك وزنا، ولو قال: اصبتها منه عددا، ثم قال: عنيت هذه الصغار لم يصدق بالاستوقفة، وكان وزن سبعة فى اصفهان، ولو قال: درهم وزنه نصف درهم فكما قال: ولو قال: دينار شامى فعلى الوزن هناك، وليس له ان يعطى دينارين وزنهما، دينار، ولو قال: مائة درهم من النقود الكبار فهو وزن سبعة، ولو ادعى الطالب مائة مثقال لم يحلفه على الزيادة، ولو قال: درهم صغير فوزن سبعة.

٢٠٤٤٣- ولو قال: فليس، أو دُنير، أو رُطيل فهو على التام، وكذا درهم كبير، أو عريض، أو طويل فهو وزن سبعة، ولو قال: لفلان على مال فله ان يقر بدرهم، ولو قال: له على زهاء الف درهم، أو اجل الف درهم، أو اعظم الف درهم،

أو قريب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسائة، وزيادة شئ، وفي التجريد: والقول في الزيادة قوله، م: وكذلك: هذا في الغصب، والوديعة، وكذلك: هذا في الكيلى، والوزنى، والثياب.

٢٠٤٤٤:- وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب الاقرار، إذا قال: لفلان على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم، ولو قال: مضاعفة اضعافا، أو قال: اضعافا مضاعفة فهى ثمانية عشر، وفي السراجية: لو قال: له دراهم اضعافا مضاعفة لزمته اربعة وعشرون؛ لان بقوله؛ دراهم لزمه ثلاثة، وبقوله: اضعافا تسعة، وبقوله: مضاعفة اثنا عشر فجملته ما قلنا.

٢٠٤٤٥:- م: ولو قال: لفلان على شياه كثيرة لزمته اربعون شاة، ولو قال: ابل كثيرة لزمته خمسة وعشرون، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم، واضعافها مضاعفة فهى ثمانون، وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: عشرة ونيف فالزيادة على العشرة، وإن قال: عشرة، وبضع فثلاثة عشر، وفي السراجية: ولو قال: شرك، أو شركة فى هذه الدار فهذا اقرار بالنصف.

٢٠٤٤٦:- وفي العتائية: قال: ومطلق الشركة النصف عند أبى يوسف، وعند محمد: ما يفسره المقر، ولو قال: لى الثلثان موصولا صدق، وكذا قوله: بينى، وبينه، أولى وله.

وفي الخانية: ولو قال: عشرة دراهم ونيف كان القول قوله: فى النيف، حتى لو قال: عنيت به درهما قبل قوله: وإن قال عنيت اقل من ذلك، أو اكثر كان القول قوله.

٢٠٤٤٧:- ولو قال: حنطة كثيرة فعندهما على خمسة أوسق، وقيل: على قول أبى حنيفة: يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الها شمى، وهو الصاع، وذكر فى بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقفزة.

٢٠٤٤٨:- ولو قال: على اقفزة حنطة يلزمه ثلاثة اقفزة، ولو قال: اقفزة

كثيرة فعشرة، وفي التجريد: ولو قال: على دينار شامى، أو كوفى فعليه ان يعطيه دينارا واحدا، فان اعطاه دينارين لم يحجز.

٢٠٤٤٩:- وفى الابانة- اقر بجذع فى دار الانسان لزمته القيمة، والاقرار بكل ما لا يمكن تسليمه اقرار بالقيمة.

نوع آخر

٢٠٤٥٠:- إذا قال: لفلان على حق، ثم قال: انما عنيت به حق الاسلام ان قال: ذلك مفصولا لا يصح، وإن قال: موصولا يصح، وإن قال: لفلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبده، حتى إذا ادعى المقر له شركة فى العبد، وانكر المقر كان القول قول المقر: مع يمينه بخلاف ما لو قال: لفلان حق فى عبدى كان اقرارا ببعض العبد له، حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق .

٢٠٤٥١:- وإذا اقر الرجل ان لفلان حقا فى عبدى هذا، أو امتى هذه وادعى الطالب حقا فى الامة، فان المقر يحلف على ذلك، فان حلف على ذلك برئ عن اقراره بالعبد، وكذلك: إذا ادعى الطالب احدهما فقال: احدهما لى؛ لأن ادعاء احدهما تصديق له فيما اقره، والاقرار يتأكد بالتصديق.

٢٠٤٥٢:- إذا اقر الرجل بحق فى يده للآخرة يجبر على ان يسمى شيئا ماشاء، فان امتنع فالقاضى ماذا يصنع سيأتى ذلك فى فصل المتفرقات ان شاء الله تعالى.

٢٠٤٥٣:- وفى الذخيرة: وفى كتاب الاستحلاف قال: أبو حنيفة: فى رجل اقر لرجل بحق فى عبده بملك، أو غير ذلك، ثم جحد، وقال: لاحق له فى شئ من ذلك؛ فانه لا ينفعه الجحد بعد صحة الاقرار اجبره القاضى على البيان فان بين أو صدقة المقر له فى ذلك لم يبق له سبيل.

٢٠٤٥٤:- وإن ادعى الزيادة كان القول قول المقر فى الزيادة مع يمينه، وإن أبى ان يبين، ويسمى شيئا، فان الحاكم يوقفه ويسمى له الابهام فيقول: له الثلثان، فان

قال: لا، يقول: له الثلث، فان قال لا، يقول: له الربع، فان قال لا، يقول: له السدس، فان قال لا، يسمى له مادون ذلك إلى ان ينتهى إلى اقل جزء من الاجزاء التى يقصد بالتتمليك فى التجارات الانتفاع به، ولا يقصد بالتتمليك دون ذلك فى العرف والعادة فيلزمه، ذلك ويحلفه على الزيادة هذا إذا ذكر عبدا بعينه، وإن قال: من ثمن عبد، ولم يعينه لزمه الألف، ولا يصدق فى قوله: ما قبضت عند أبى حنيفة: وصل ام فصل.

٢٠٤٥٥:- وإن اقرانه باع متاعا فالقول قول المقر: ولو قال: ابتعت منه يبعأ الا اننى لم اقبض فالقول قوله بالاجماع ولو فسر الحق فقال: هذا الجذع، أو الباب المركب، أو هذا البناء من غير أرض لم يصدق، وله حق فى اصل الدار.

٢٠٤٥٦:- ولو قال: له حق فى اصل هذا البستان، ثم عين ثمرة هذه النخلة لم يصدق، وإن عين النخلة بغير الارض لم يصدق، وإن قال: اصلها صدق.

٢٠٤٥٧:- ولو قال: له فى هذه الارض حق، ثم قال: أجرناه اياها سنة يزرعها يصدق، ولو قال: له فى هذه الدار حق، ثم فسر بالسكنى.

وفى الخانية: أو بالاجارة لم يصدق، إذا قال: لغيره بالفارسية ترابر من بست درم است، ثم قال: عنيت به من صنجة الميزان يعنى لك حجر الميزان عشرين درهما لا يصدق.

٢٠٤٥٨:- عبد فى يد رجل قال: لفلان فيه شركة، أو قال: هو شريكى فيه بينهما نصفين، ولو قال: لرجلين فهو بينهما اثلاثا.

نوع آخر

فى تسمية بعض ما أقربه

٢٠٤٥٩:- قال: فى اقرار الاصل رجل قال: لفلان على مائة، ودرهم فالمائة من الدراهم عندنا، وقال الشافعى: القول فى المائة قوله، وكذلك: لو قال: مائة ودينار، أو قال: مائة وقفيز حنطة، أو ذكر شيئاً من المكيل، أو الموزون، أو العددي المتقارب، ولو قال: مائة، وعبد، أو مائة، وشاة، أو مائة، وثوب، أو مائة، وثوبان فالقول فى بيان المائة قوله، وفى جامع الفتاوى: وعليه الفتوى.

٢٠٤٦٠:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف إذا قال: لفلان على الف وعبد فانه يفسر الالف بما شاء ولو قال على الف وشاة فعليه الف شاة، وشاة، وفى السغناقى: وروى ابن سماعة عن أبى يوسف فى قوله: مائة، وثوب ان الكل من الثياب، وإذا قال مائة، وثوبان يرجع فى بيان المائة إلى المقر، وكذلك: إذا قال: على مائة، وبعير، وكذلك: إذا قال: على عشرة، وثوب فهو احد عشر ثوباً، وكذلك: لو قال: على عشرة، وفرس فهو احد عشر فرساً.

٢٠٤٦١:- وفى شرح الطحاوى: ولو قال: له على عشرة ودرهم كانت عليه عشرة دراهم وهذا جواب الاستحسان، وفى القياس يلزمه درهم، والبيان فى العشرة اليه، ولو قال: له على عشرة، وثلاثة دراهم لزمه ثلاثة عشر درهماً قياساً، واستحساناً، وكذلك: لو قال: لفلان على عشرة، ودينار، أو ديناراً فهو على هذا التفصيل، وكذلك: لو عطف على العشرة واحد أو اثنين من الكيلى، والوزنى، أو العددي المتقارب يكون بياناً، ويلزمه الكل من ذلك الجنس استحساناً، ولو عطف على العشرة ثلاثة منها يكون بياناً قياساً، واستحساناً.

٢٠٤٦٢:- وفى الخانية: ولو قال: لفلان على دينار أو درهم يلزمه الاقل،

فان كذبه المدعى، وادعى الدينار لا يلزمه شيء، ولو قال: لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان، وفي الفتاوى العتابية: وقوله مائة الادينارا فالباقى دنانير، ولو قال: أو دعنى ثلاثة اثواب زطى وهروى صدق فى الثالث، ولو قال على: وعلى فلان مائة فعليه النصف، ولو قال: لفلان على الف، ولفلان، فهو لهما وكذا لو قال: وهذا معه، ولو قال: لفلان وفلان على الف درهم لفلان ستمائة ولفلان اربعمائة صدق إذا وصل، ولو قال: اقرضنى وفلاتنا معى فعليه النصف، وكذا ان سمي مع نفسه، ولو قال: له علينا الف فكله عليه، وإن اشار بيده إلى نفسه، وإلى آخر معه؛ فاما على رجل منا فلا، ولو قال: لكم يافلان على الف فكله له بخلاف قوله: لكما يافلان على الف فعليه النصف للمقرله، ولو قال: غصبته مع فلان فعليه النصف، ولو قال: لوُلد فلان على كذا كان بينهم بالسوية بخلاف الورثة يكون لهم على قدر ميراثهم كذا عن أبى يوسف: ولا يدخل الحمل فى الولد ويدخل فى الورثة، م: ولو قال: لفلان على مائة، وثلاثة اثواب فالكل ثياب، وفي السغناقى: بالاتفاق.

٢٠٤٦٣: م: وذكر شيخ الاسلام فى شرح اصل التخرىج جنس هذه المسائل فقال: المذكور عقيب العدد فى عين المكيالات، والموزونات، والعديات المتقاربة، إذا كان بحرف الواو، لا يجعل تفسيراً لما قبله كقوله مائة، وثوب، فان الثوب لا يجعل تفسيراً للمائة لكونه مذكوراً بحرف الواو، وإذا كان مذكوراً بدون حرف الواو يجعل تفسيراً لما قبله كما فى قوله الثوب عقيب المائة.

٢٠٤٦٤: - وفى جامع الفتاوى: عن أبى يوسف إذا قال: على دار، أو شاة قال: أبو حنيفة لا يلزمه شيء؛ لانه لا يصلح دينا قال أبو يوسف: يلزمه الضمان، ويفسره بقيمة ماشاء فى ذلك قال بشر، وينبغى ان تجب الشاة، ولا تجب الدار.

نوع آخر

٢٠٤٦٥: - إذا قال: لفلان جزء من دارى فإليه البيان، وله ان يفسر بما شاء، وكذلك: الشقص، والنصيب، والطائفة، والقطعة؛ واما السهم فهو عند أبى حنيفة: والسدس، وعندهما يؤمر بالبيان.

نوع آخر

٢٠٤٦٦:- قال محمد فى الاصل: رجل قال: لغيره لك فى غنمى هذه شاة، ولم يعينها قيل للمقرله: ادع أيهما شئت، واقم البينة، أو استحلف فان ادعى شاة بعينها، وصدقه المقرله اخذها لتصادقهما، وإن كذبه فى ذلك، وعين غيرها يقال: للمقرله: اقم البينة عليها، فان اقام اخذها، وإن لم يقم حلفه، فان نكل فقد اقربها للمقرله فإخذها المقرله، وإن حلف فلا شئ للمقرله، وإن لم يدع المقرله شاة بعينها امر المقر بالبيان، فان كانت غنمه عشرة صار له عشر الغنم، فان مات قبل البيان قام ورثته مقامه فى البيان فان لم يبينوا وحلفوا على العلم فللمقرله عشر الغنم، فان ولدت شاة كان بينهما على الحساب تبعا للاصول، وكذا سائر الحيوانات، والرقيق، والعروض.

٢٠٤٦٧:- ولو قال: له فى دراهمى هذه عشرة دراهم، ودارهمه مائة فله عشر دراهم وزن سبعة، ولا يصدق المقر انها هى الناقصة منها.

٢٠٤٦٨:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: له عشرة دراهم فى دراهمى هذه بخيار العشرة، فان اختار صغارها لم يصدق، وإن هلك شئ منها فهو بينهما، وإن اقر فى الزئبق برطل بنفسج ضرب المقرله فيه برطل بنفسج، أو يعطيه ذلك، ولو قال: له هذه الشاة، أو هذه البقرة يعين أيهما شاء مع اليمين، وإن حلف ماله فيهما شئ لم يصدق، وللمدعى الاوكس، ان كان يدعيهما، ولو قال: له فى ثوبى قفيز من عصفر صبغه اعطاه مازاد فيه صبغ قفيزا عصفرا ويبيع فيقسم الثمن.

٢٠٤٦٩:- م: وإن كان فيها زيوف فقال: هى منها صدق، ولو قال: له فى طعامى هذا كرحنطة، فإذا طعامه لا يبلغ فهو له كله، ولا يضمن الزيادة، ولو كان الطعام كرا وافيا فهو له كله، فان كان يزيد على الكرفله منها كرا، ولو كان فى يد رجل عشر من الغنم فقال: لفلان فيها شركة شاة، ثم مات الغنم فى يد المقر فقال المقرله انت خلطت شاتى بغنمك لم يصدق على ذلك، ولم يضمن المقر شيئا.

٢٠٤٧٠:- وفي الاصل: إذا قال: لفلان على عشرة دراهم، ودانق، أو قال قيراط فالدانق، والقيراط من الفضة، ولو قال: لفلان على عشرة قراريط، ودوانق فقال: قيراط فالدانق، والقيراط من الذهب، وعن أبي يوسف: إذا قال: لفلان دينار، ودانق فالدانق من الفضة، ولو قال: له على قفيز حنطة فهو بكيل البلد، وكذا الأوقار، والأمناء، ولو قال: وهو ببغداد لفلان على الف درهم طبرية فعليه الف درهم، ولكن بوزن بغداد، وكذلك: إذا قال: وهو ببغداد لفلان على كر حنطة موصلية فعليه حنطة موصلية، ولكن بكيل بغداد، والحاصل في جنس هذه المسائل يجب وزن البلد الذي اقر فيه وكيله، ولكن على ما سمي من ذلك الجنس .

٢٠٤٧١:- وفي الخانية: رجل قال: عندى لفلان الف درهم عارية كان اقرارا بالقرض، وكذلك: كل مايكال ويوزن؛ لان اعارة مالا يمكن الانتفاع به الا بالاتلاف يكون قرضاً، والاقرار بكل شئ لا يمكن تسليمه يكون اقراراً بالقيمة.

نوع آخر

فى الاقرار بين كذا إلى كذا، أو من كذا إلى كذا

٢٠٤٧٢: - إذا قال: لفلان على بين درهم إلى مأتى درهم، أو قال: من درهم إلى مأتى درهم فعلى قول أبى حنيفة: دخلت الغاية الأولى تحت الاقرار، ولا تدخل الغاية الثانية فيلزمه مائة وتسعة وتسعون درهما، وعلى قول أبى يوسف تدخل الغائتان تحت الاقرار، ويلزمه مائتا درهم.

٢٠٤٧٣: - وفى شرح الطحاوى: فى قوله لفلان على من درهم إلى عشرة يلزمه ثمانية دراهم، ثم على قول أبى حنيفة: إذا وجب النقصان باعتبار الغاية؛ فانما تنقص الغاية الثانية ذكرا سواء كانت الغاية الثانية من أفضل المالين، أو من اخصهما فى رواية تنقص من أفضل المالين الغاية الأولى ذكرا.

٢٠٤٧٤: - بيانه: إذا قال: لفلان ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دنانير، أو ما بين كرحنطة إلى كرشعير ينقص من الدراهم، والشعير، وفى رواية ينقص عن الدنانير، ومن الحنطة باتفاق الروايات، وهذا اصح، ولو قال: ما بين كرشعير إلى كرحنطة، أو ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دنانير فهنا ينقص من الدنانير، ومن الحنطة باتفاق الروايات عن أبى حنيفة، وعندهما: يلزمه المالان.

٢٠٤٧٥: - وفى شرح الطحاوى: ولو قال: ما بين هذين الحائطين لفلان لا يدخلان فى الاقرار بالاجماع، ولو قال: على من درهم إلى عشرة دنانير، أو قال: من دينار إلى عشرة دراهم لا تدخل فى افضلها ويقول: عليه اربعة دراهم، وخمسة دنانير، وقال زفر: يلزمه من كل جنس اربعة، ولو وضع بين يديه عشرة دراهم عريضة فقال: لفلان على ما بين هذا الدرهم إلى هذا الدرهم، وأشار إلى الدرهم من الجانبين، فالمقربة ثمانية بالاجماع، ولو قال: له على من عشرة دراهم إلى عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم، وتسعة دنانير، وكذلك: لو قال: من عشرة دنانير إلى

عشرة دراهم، أو آخر فهمما سواء عند أبي حنيفة، وفي قوله يلزمه ذلك كله، وكذا الاختلاف في الوصية، والطلاق.

٢٠٤٧٦: - وفي التجريد: ولو قال: لفلان على مائة مثقال ذهب وفضة، أو كرا برو شعير فعليه من كل واحد منهما النصف، وكذلك: لو تزوج على ذلك، وكذلك: لو سمى اجناسا ثلاثة فعليه من كل واحد الثلث، ولو قال: استودعني ثلاثة اثواب زطى، أو يهودى فالقول قول المقر ان شاء جعل زطيين، أو يهوديين، ولو قال: استودعني عشرة اثواب هروية، ومروية كان من كل واحد النصف.

٢٠٤٧٧: - م، وفي المتقى: بشر عن أبي يوسف في الامالى - إذا قال الرجل: لفلان على ما بين شاة إلى بقرة، فان ابا حنيفة قال: ليس عليه شئ سواء كان بعينه، أو بغير عينه، وقال أبو يوسف ان كان بعينه فلا شئ عليه، وإن كان بغير عينه فهمما عليه، ولو قال: ما بين درهم إلى درهم فعليه في قول أبي حنيفة: درهم وقال أبو يوسف: يلزمه درهمان، وفي الفتاوى العتابية: ولو قال: هذا العبد بينى، وبين فلان، ثم قال لآخر كذلك، وللثالث كذلك فلا أول النصف، وللثاني الربع، وللثالث الثمن.

نوع آخر

فى الإقرار بدرهم فى درهم، أو مع درهم، أو قبل درهم، وما اشبه ذلك

٢٠٤٧٨:- قال فى الاصل: إذا قال: لفلان على عشرة دراهم فى عشرة دراهم، وجعله على وجوه ان قال المقر: عنيت بفى مع، أو قال: عنيت الواو فعليه عشرون درهما، وإن قال: عنيت به على لزمه عشرة، ولو قال: عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا: وكذلك: إذا نوى حقيقة كلمة فى، وهى الظرفية يلزمه عشرة؛ لانه الدرهم لا يكون ظرفا للدرهم، ولو قال: له خمسة فى خمسة يريد الضرب، والحساب لزمه خمسة، وقال زفر: لزمه عشرة، وقال الحسن بن زياد: عليه خمسة وعشرون.

٢٠٤٧٩:- وفى الإبانة: ولو قال: له درهم فى دينار، أو كرحنطة فى كرشعير لم يكن عليه الا المذكور أولا عندنا: الا ان يكون قال: نويت حرف الواو، أو بمعنى مع فيلزمه جميع ذلك حينئذ، ويحلفه القاضى بالله ما اردت الإقرار بذلك كله يعنى إذا ادعى جميع ذلك كذا ذكر شمس الائمة السرخسى.

٢٠٤٨٠:- ولو قال: لفلان على درهم فى قفيز حنطة لزمه درهم واحد، وعلى هذا القياس جنس هذه المسائل، حتى انه لو قال: لفلان على قفيز حنطة فى دراهم لزمه قفيز حنطة لاغير، وفى الفتاوى الغياثية: وكذا فرق من زبيب فى قفيز حنطة لم يلزمه الظرف.

٢٠٤٨١:- وفى الهداية: ولو قال: ثوب فى ثوب لزمه، وإن قال: ثوب فى عشرة اثواب لم يلزمه الاثوب واحد عند أبى يوسف، وقال محمد: لزمه احد عشر ثوبا، ولو قال: له على عشرة دراهم فى عشرة دنانير فهذا، ومالو قال: عشرة دراهم فى عشرة دراهم سواء، وفى الفتاوى العتائية: وكذلك: قيل: فى

غصبتك ثوبا فى ديباج لم يكن اقرارا بغصب الديباج، ولو قال: لك على عشرة دراهم فى ثوب هروى، ثم قال: هو سلم، وانكر الطالب السلم وحلف، وصدقه فى الدراهم اخذ الدراهم، ولو قال: ثوب هروى فى كذا درهما لزمه الثوب، فان قال: سلم، وصدقه عنيت الدراهم، ولو قال: غصب لزمته قيمته، وفى السراجية: ولو قال: غصبتك البيت بالطعام، ذكر فى شامل البيهقى: أنه يوخذ بذلك، وهذا قول محمد: اما عندهما: لا يضمن البيت، ولو قال: له على درهم مع درهم، أو معه درهم، أو قبله درهم، أو بعده درهم فعليه درهما، ولو قال: قبل درهم، أو بعد درهم ذكر فى الاصل: انه يلزمه درهما، ورأيت فى بعض الكتب: انه يلزمه درهم، ويكون معناه قبل درهم يجب على، ولم يجب بعده، ولو قال: درهم درهم درهم لزمه درهم واحد.

٢٠٤٨٢:- وفى الخانية: وكذا لو قال: درهم بدرهم يلزمه درهم واحد، ولو قال: على درهم يلزمه درهما، ولو نظر إلى عشرة دراهم بعينها، وقال: لفلان مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون، ولو نظر إلى عشرة بعينها، وقال: لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه احد عشر درهما، ولو قال: لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم فى قول أبى يوسف، ومحمد: وفى قياس قول أبى حنيفة: يلزمه عشرة.

٢٠٤٨٣:- وفى الفتاوى العتائية: وقوله درهم بجهة درهم، أو درهم دون درهم، أو قال: على درهم أو قال درهم، أو لا، بل درهم فدرهم واحد؛ اما درهم مع كل درهم فدرهما، الا ان يقول: من هذه الدراهم فيلزمه مثلها معه.

٢٠٤٨٤:- وفى الخانية: ولو قال: درهم فدرهم عندنا يلزمه درهما، ولو قال: درهما، ثم درهم لزمه ثلاثة، وكذلك: على العكس.

الفصل العاشر

فى الخيار، والاستثناء، والرجوع

٢٠٤٨٥:- وإذا قال الرجل: ان لفلان على الف درهم على انى بالخيار ثلاثة ايام، أو اقل، أو اكثر، فان المال يلزمه، والخيار باطل صدقه الطالب فى الخيار، أو كذبه هذا إذا شرط المقر الخيار لنفسه؛ فاما إذا شرط الخيار للمقر له لم يذكر محمد هذا الفصل فى الاصل قالوا: وينبغى ان لا يثبت له الخيار هذا إذا اقر بالمال مطلقا، ولم يبين السبب؛ فاما إذا بين السبب بان قال: لفلان على الف درهم من قرض، أو غضب بعينه، أو مستهلك، أو وديعة بعينها، أو مستهلكة على انى بالخيار فالخيار باطل، والمال لازم.

٢٠٤٨٦:- ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن مبيع على ان المقر بالخيار هل يثبت الخيار لم يذكر محمد هذا الفصل فى الاصل: من جانب المقر؛ انما ذكر فى جانب المقر له، ولا شك ان المقر له، إذا لم يصدق المقر فى الخيار لا يثبت له الخيار، وإن كذبه المقر له فى الخيار، فاراد هو ان يقيم بينة على الخيار لم يذكر محمد هذا الفصل فى الاصل قالوا: ويجب ان لا تسمع بينته.

٢٠٤٨٧:- وفى السغناقى: وإن اقر بالدين من كفالة على شرط الخيار مدة معلومة طويلة، أو قصيرة، فان صدقه المقر له فهو كما قال: والخيار ثابت له إلى آخر المدة.

٢٠٤٨٨:- وفى الظهيرية: رجل اشترى عبدا فى صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلاثة ايام، ثم مرض من فى يده الخيار، واجاز، أو سكت، حتى مضت المدة، ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث.

مسائل الاستثناء

- ٢٠٤٨٩- وفى الينايع: تكلموا فى حد الاستثناء قال بعضهم: إذا حصلت الحروف صح الاستثناء، والافلا، وقال بعضهم: إذا اسمع نفسه بالاستثناء صح، والا فلا الا ان يكون ثمة مانع من الاستماع كالصم، وغير ذلك.
- ٢٠٤٩٠- وفى جامع الفتاوى: الفاظ استثناء التحصيل الا، وغير، وسوى، والفاظ استثناء التعطيل ان شاء الله، وبمشية الله، وفى مشية الله، وإن اراد الله، وإن احب الله، وما شاء الله، ويشترط فى النوعين الوصل، فان كان مفصولا لا يعمل.
- ٢٠٤٩١- وفى الهداية: ومن اقر واستثنى متصلا باقراره صح الاستثناء، ولزمه الباقي؛ لان الاستثناء مع الجملة عبارة عن الباقي، ولكن لا بد من الاتصال، م:
-

٢٠٤٨٩- اخرج البيهقى فى سننه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فى الرجل يحلف على اليمين، ثم يستثنى فى نفسه قال: ليس ذلك بشئ، حتى يظهر الاستثناء كما يظهر اليمين.

وأخرج ايضا عن ابراهيم النخعى أنه قال: فى الذى يحلف ويستثنى فى نفسه قال: ليس بشئ الا ان يظهر ويتكلم به. السنن الكبرى للبيهقى. ايمان باب الحالف يستثنى فى نفسه ٤٩١/١ برقم ٢٠٤٩٩، ٢٠٥٠٠

٢٠٤٩٠- اخرج البيهقى فى سننه عن ابن عمر رضى الله عنه عنهما قال: كل استثناء موصول فلا حنث على صاحبه، وإن كان غير موصول فهو حانث. السنن الكبرى. ايمان باب صلة الاستثناء باليمين ٤٨٩/١ برقم ٢٠٤٩٣

مصنف عبد الزراق. طلاق باب الاستثناء فى الطلاق ٣٨٥/٦ برقم ١١٣٠٥

٢٠٤٩١- أخرج الترمذى فى سننه عن ابن عمر رضى الله عنه قال: ان شاء الله فلا حنث عليه. سنن الترمذى. الايمان، والنذور باب فى الاستثناء فى اليمين ٢٨٠/١ برقم ١٥٧٠

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا شهراً، ثم قال بعد ذلك: الا ان بيدولى قال: ان اتصل الكلام فله الاستثناء، وإن قطعه، وسكت، ثم استثنى بعد ذلك فلا استثناء له. مصنف عبد الرزاق. طلاق باب الاستثناء فى الطلاق ٣٨٥/٦ برقم ١١٣٠٥

استثناء الكل من الكل باطل، وفي شرح الطحاوى: ويلزمه الجميع، واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف، واستثناء الكثير من القليل صحيح فى ظاهر الرواية عن اصحابنا، وعن أبى يوسف: انه لا يصح،- وفي الفتاوى العتائية: وعن محمد يصح.

٢٠٤٩٢:- وفي جامع الفتاوى: فان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه لفظا يصح، وإن اتى على الكل فلو قال: نسائي طوالق الا هؤلاء، وليس له نسوة سوى هؤلاء يصح الاستثناء، وفي شرح الطحاوى: ولم تطلق واحدة منهن، وفي السراجية: ولو قال: عبيدى احرار الا هؤلاء، وليس له عبيد غيرهم لم يعتقوا، وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: نسائي طوالق الانسائي، أو قال عبيدى احرار الا عبيدى لا يصح الاستثناء، وفي شرح الطحاوى: طلقن كلهن وعتقوا كلهم، وكذلك: لو قال: اوصيت بثلاث مالى لفلان الا الف، ومات وثلاث ماله الف درهم صح الاستثناء وبطلت الوصية، ولو قال: اوصيت بثلاث مالى فلا يصح الاستثناء، وكان للموصى له ثلث ماله.

٢٠٤٩٣:- وفي السغناقى: استثناء الكل من الكل انما لا يصح إذا كان الاستثناء بعين ذلك اللفظ؛ اما إذا كان بغير ذلك اللفظ يصح كما، إذا قال: نسائي طوالق الاعمرة، وزينب وسعاد، حتى أتى على الكل، وكذا فى الوصية، والنفقة، فان الاستثناء تصرف لفظى فيبتنى على صحة اللفظ لاعلى صحة الحكم ألا ترى انه إذا قال: لامرأته انت طالق ست تطليقات الا اربعا يصح الاستثناء، حتى تقع تطليقتان، وإن كان الست لاصحة لها من حيث الحكم؛ لان الطلاق لا مزيد له على الثلاث، ومع هذا يجعل كانه قال: انت طالق ثلاثا الا اربعا.

٢٠٤٩٢:- اخرج الدار قطنى فى سننه عن معاذ بن جبل قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما احل الله شيئا ابغض اليه من الطلاق فمن طلق، واستثنى فله ثياه - سنن الدار قطنى- طلاق ٤/ ٢٣ برقم ٣٩٤١

٢٠٤٩٤:- واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياساً، وهو قول محمد:
والاستحسان، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف: ان كان بين المستثنى، والمستثنى
منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات، بان كان كل واحد منهما
يجب في عقود التجارات في الذمة حالا، ومؤجلاً يصح الاستثناء، حتى لو قال:
لفلان على الف درهم الدينار، أو قال: الاكر حنطة، أو الا عشرة افلس كان
الاستثناء جائزاً، وي طرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه، وإن لم يكن بينهما
موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في
الذمة في عقود التجارات حالا، ومؤجلاً، والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود
التجارات اصلاً، أو كان يجب مؤجلاً لا حالا يصح الاستثناء، حتى لو قال: لفلان
على الف درهم الا ثوب، أو قال: الاحيان، وما اشبه ذلك لا يصح الاستثناء اصلاً،
وفي شرح الطحاوى: ويلزمه جميع ما اقر به اجماعاً.

٢٠٤٩٥:- م: والاستثناء تكلم بما وراء المستثنى، وليس برجوع إذا الرجوع
عن الاقرار في حقوق العباد لا يصح، ويصير تقدير قول الرجل: لفلان على الف درهم
الا خمسين درهماً على تسعمائة وخمسين درهماً.

٢٠٤٩٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: لفلان عشرة دراهم الا خمسة
الدرهماً فعليهما ستة، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم الا عشرة درهماً فعليهما درهم،
ولو قال: لآخر على مائة درهم الا عشرة، وقد قبضها فهو اقرار.

٢٠٤٩٧:- ولو قال: لفلان على الف درهم الدينار، أو فلساً، أو قفيز حنطة،
أو عشر بيضات، أو رغيفاً في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف: إذا كان وزنياً، أو كيلياً،
أو عددياً مثل البيض، والجوز، والفلس مما يباع عدداً جاز الاستثناء وعند محمد،
وزفر: لا يجوز الاستثناء الا من صنفه.

٢٠٤٩٨:- ولو قال: لفلان على نصف درهم، ودينار، وثوب، فان له نصف
ذلك كله، وكذلك: لو قال: لفلان على نصف العبد، وهذه الامة فعليهما نصفهما، ولو

قال: لفلان على نصف كرهذه الحنطة، وكرشعير فعليه نصف كرحنطة، وكرشعير، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم الاثلاثة الادهما يلزمه ثمانية دراهم، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم الاتسعة الا ثمانية الاسبعة الستة الاخمسة الا اربعة الا ثلاثة الا درهمين الا درهما لزمه بهذا الاقرار خمسة دراهم.

٢٠٤٩٩:- وفي شرح الطحاوى: ولو قال: له على عشرة دراهم الاسبعة دراهم الاخمسة دراهم الا ثلاثة دراهم الا درهما؛ فانه ينظر إلى المستثنى الآخر، وهو درهم واحد مستثنى من الذى يليه هو ثلاثة دراهم فبقى منها درهمان، ثم يتثنى الباقي، وهو درهمان من الذى يليه، وهو خمسة دراهم فبقى منها ثلاثة دراهم، ثم يستثنى الباقي وهو ثلاثة دراهم من الذى يليه، وهو سبعة دراهم فبقى منها اربعة، ثم يستثنى الباقي، وهو اربعة مما اقر به فبقى ستة دراهم فيلزمه ذلك، وكذلك: إذا دخل الاستثناء فى الاستثناء، وإن طال على هذا القياس.

٢٠٥٠٠:- ولو قال: له على عشرة دراهم، وسكت، ثم قال: الا درهما كانت عليه عشرة دراهم.

٢٠٥٠١:- م: ومن اقر بمالين، واستثنى شيئاً، ولم يبين ان المستثنى من أى المالين فهو على وجهين ان كان المقر له فى المالين واحداً فى القياس يصرف الاستثناء إلى المال الثانى، وإن لم يكن المستثنى من جنس المال الثانى بيانه: إذا قال: لفلان على الف درهم، ومائة دينار الا درهم، وفى الاستحسان يصرف الاستثناء إلى المال الأول إذا كان المستثنى من جنس المال الأول: فان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصرف إلى المال الثانى، وإن لم يكن المستثنى من جنس المال الثانى بيانه فيما، إذا قال: لفلان على الف درهم، ولفلان آخر على الا درهما فالاستثناء يصرف إلى الدنانير، وهذا كله قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، وعلى قول محمد: ان كان المالان لرجل واحد فالاستثناء يصرف إلى جنسه، وإن كان المالان لرجلين لا يصح الاستثناء اصلاً.

٢٠٥٠٢:- وفى الذخيرة، وفى المنتقى: عن أبى يوسف: إذا قال: لفلان على درهم الا رطل من زيت، وكذلك: لو قال: على درهم الا قرية من ماء، ودرهم الا قيمة رطل من زيت.

٢٠٥٠٣:- وفيه ايضاً: إذا قال: لفلان على عشرة دراهم الا درهما زيفاً، فان فى قياس قول أبى حنيفة: للمقرله عشرة دراهم جياذ، وقال: أبو يوسف: عشرة جياذ، وعلى المقرله درهم زيف فيأخذ المقر درهما زيفاً، ويدفع عشرة جياذاً، ولو قال: له على عشرة دراهم الا درهم ستوق، فان للمقرله عشرة دراهم الا قيمة درهم ستوق، وهو قياس قول أبى حنيفة، وأبى يوسف.

٢٠٥٠٤:- ولو قال: لفلان على الف درهم، ولفلان آخر مائة دينار الا درهم من الالف فالاستثناء ينصرف إلى الدراهم؛ لانه صرح به.

٢٠٥٠٥:- وفى الفتاوى العتائية: إذا قال: لفلان على الف درهم، ولفلان على مائة دينار الا قيراطا فهو من الثانى: ولو قال: الا درهما فكذلك: الا ان يقول الا درهما من الدراهم فيكون من الأول.

٢٠٥٠٦:- م- ولو قال: لفلان على الف درهم الامائة، أو خمسين ذكر فى رواية أبى سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين، وفى رواية أبى حفص يلزمه تسعمائة قالوا: والأول: اصح، ولو قال: لفلان على الف درهم الامائة درهم، وعشرة دنانير الا قيراط كان المائة درهم، والعشرة الدنانير الا قيراط مستثنى كله من الالف.

٢٠٥٠٧:- ولو قال: لفلان على الف درهم، ومائة دينار الامائة درهم، وعشرة دنانير؛ فانما عليه تسع مائة درهم، وتسعون ديناراً، ولو قال: لفلان على الف درهم، ومائة دينار الا الف درهم كان الاستثناء باطلاً، وفى الفتاوى العتائية: وكذا الف درهم، ودينار وعندهما: صح استثناء الدينار.

٢٠٥٠٨:- ولو قال: لفلان على كرحنطة، وكر شعير الا كرحنطة، وقفيز

شعير فاستثناء كرا الحنطة باطل بلا خلاف، وفي شرح الطحاوى: ويطل استثناء القفيز من الشعير ايضاً فى قول أبى حنيفة، وعندهما: يصح.

٢٠٥٠٩:- وكذا: على هذا الاختلاف إذا قال: لعبدك انت حر، أو حر ان شاء الله تعالى عتق العبد ولغا الاستثناء فى قول أبى حنيفة، وعندهما: لا يعتق، ولو قال: لفلان على الف درهم استغفر الله الالمائة درهم لا يصح الاستثناء، وعن أبى يوسف: انه يصح الاستثناء، ولو قال: لفلان على مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة فلا استثناء باطل.

٢٠٥١٠:- وفي الظهيرية: ولو قال: لفلان على مائة درهم يا فلان الا عشرة كان الاستثناء جائزاً، ولو قال: لفلان على الف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه كانت عليه الالف كلها، ولو قال: الا عشرة دراهم، وقد قضيتها اياه فعليه الف الا عشرة، ولو قال: على الف درهم الا درهما قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحاً، وفي الفتاوى العتائية: وكذا ثم قضيتها اياه، ولو قال: درهم دانق، أو قيراط فهو فضة، ولو قال: له على درهم غير دانق من ثمن عبد قد قضيته اياه كان عليه درهم كذا: قال: فى رواية أبى سليمان، وقال فى رواية أبى حفص عليه درهم الا دانقا.

٢٠٥١١:- وفي الظهيرية: ولو قال: لفلان على درهم غير درهم يلزمه درهماً كأنه قال: درهم وغير مثله، ولو قال: لفلان على الف غير الف درهم يلزمه الفان، ولو قال: لفلان على درهم غير دانق بالنصب يلزمه خمسة دوانق، ولو قال

٢٠٥٠٩:- أخرج البيهقى فى سننه عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعاذ ابن جبل: إذا قال الرجل لامرأته: انت طالق ان شاء الله لم تطلق، وإذا قال لعبدك انت حر ان شاء الله فانه حرّ السنن الكبرى للبيهقى - أيمان باب الاستثناء فى اليمين ٤٨٩/١٤ برقم ٢٠٤٩٠، سنن الدارقطنى - طلاق ٢٣/٤ برقم ٣٩٣٩.

غير دانق بالرفع يلزمه درهم، ولو قال: له عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية، ولو قال: غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة، ولو قال: له على عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير اربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم، ولو قال: له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه ثمانية دراهم، ولو قال: لفلان على عشرة الادرهمين يلزمه ثمانية دراهم، ولو قال الادرهمان يلزمه عشرة، ولو قال ماله على عشرة غير درهمين بالنصب لم يجب شئ، ولو قال: غير درهمين بالرفع يلزمه درهمان، ولو قال: ماله على عشرة دراهم الا درهمين لم يلزمه شئ، ولو قال: الا درهمان يلزمه درهمان، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم، ودرهم ان شاء الله تعالى كان الاستثناء راجعا إلى الدرهم الواحد لا إلى المال كله، ولو قال: لفلان على احد عشر ان شاء الله تعالى لا يلزمه شئ.

٢٠٥١٢: م- ابن سماعة عن أبي يوسف: إذا قال: ما في هذا الكيس من الدراهم فهو لفلان الا الف درهم؛ فانها لى قال: ان كان فيه الف درهم، وزيادة فالزيادة للمقرله، والالف للمقرّلت الزيادة، أو كثرت، وإن كان فيه الف درهم، أو اقل من الالف فالدراهم كلها للمقرله.

٢٠٥١٣: م- ولو قال: لفلان على الف درهم الا ان بيدولى، أو الا ان أرى غير ذلك فالأقرار باطل.

٢٠٥١٤: م- وفي المنتقى: قال أبو حنيفة: إذا قال: لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه احد وخمسون درهما، وفي السغناقي: وكذلك: نظائره نحو قوله: الاشياء، وما اشبهه؛ لان استثناء الشئ استثناء الاقل عرفا، فإذا أوجبنا النصف، وزيادة درهم فقد استثنى الاقل، وعن أبي يوسف: إذا قال: لفلان على عشرة دراهم الا بعضها فهذا نظير قول القائل لفلان على عشرة دراهم الاشياء فعليه اكثر من النصف.

٢٠٥١٥:- م: رجل قال: لغيره لك على الف درهم الا خمسمائة وخمس مائة قال أبو يوسف: عليه جميع الالف، ولو قال: لك على خمس مائة وخمس مائة الا خمس مائة فلا استثناء جائز، وعليه خمس مائة، والاستثناء من الخمس مأتين جميعا.

٢٠٥١٦:- وفي المنتقى: قال أبو يوسف: إذا أقر بشئ بعينه، واستثنى عنه من صفة، أو من غير صفة فلا استثناء باطل، وفيه أيضا إبراهيم عن محمد: إذا قال: لفلان على الف درهم البعضها، أو قال: الاطائفة منها، أو قال: الا مالا قال: ما أقربه من شئ فهو جائز.

٢٠٥١٧:- وفي الفتاوى العتابية: ولو قال: له على الف درهم الاشياء لزمه الاكثر من خمس مائة، وعن محمد: في الشئ لا ينقص من درهم، وكذا قوله: الا قليلا، أو الا بعضها، وكذا كرحنطة الاشياء لزمه الاكثر من النصف، وروى في قوله: اقل من الالف كذلك: ولو قال: لفلان على هذا العبد، ولفلان على الف درهم رأس ماله وقيمته اقل من الالف فالعبد للأول: ولا شئ للثاني، وكذا ما في يدي من الدراهم الا ثلاثة، وكانت في يده ثلاثة، أو اقل لم يصح الاستثناء.

٢٠٥١٨:- وفي الظهيرية: ولو قال: لفلان على الف الا الفين عند الفقهاء يلزمه الالف، وعند النحاة: يلزمه ثلاثة آلاف، ويكون الا بمنزلة الواو، م: ولو قال: الاسهما ففي قياس قول أبي حنيفة يلزمه خمسة الاسداس، وعندهما يلزمه نصف المال.

٢٠٥١٩:- وفي نوادر هشام عن محمد: في رجل قال: لغيره لك على الف درهم، وضح الامائة دينار بنهرجة ففي قياس قول أبي يوسف ينظر كم يشتر البنهرجة بالدنانير، فان كان يشتري كل مائة منها باربعة دنانير ينظر كم يشتري الاربعة الدنانير الوضح، فان كان يشتري بمأتين فعليه تسعمائة وعشرون، وضحا، وقال محمد: فاما في قولي يلزمه الالف الوضح كلها.

٢٠٥٢٠:- وفي جامع الفتاوى: وفي قياس قول أبي حنيفة في قوله لفلان على عشرة جياذ الاخمسة زيوفا لا يجب الاخمسة، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم جياذ

الاحمسة ستوقه فعليه عشرة دراهم الاحمسة ستوقه بالاتفاق، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم الاحمسة ستوقه فعليه ستوقه، ويكون مابقى على ما استثنى، وفي العتائية: ولو قال: الف الا عشرة نقد بيت المال كان الباقي نقد بيت المال.

٢٠٥٢١:- م: ولو قال: له على الف درهم غلة المائة وضحا فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا.

٢٠٥٢٢:- وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف: إذا قال: مافى هذا الكيس من الدراهم فهى لفلان الا الف درهم فانها لى قال: ان كان فيه الف درهم، وزيادة، فالزيادة للمقرله، والالف للمقرقت: الزيادة أو كثر، وإن كان فيه الف درهم لا غير، أو كان فيه اقل من الالف فالدراهم كلها للمقر.

٢٠٥٢٣:- وفي المنتقى: إذا قال الرجل: هذه الدار لفلان الا نصيبا منها؛ فانه لفلان، فان وصل كلامه بان قال: لفلان تسعة اعشارها مثلا، ولهذا عشرها فهو جائز كما قال: وإن لم يصل فلست اجيز قوله بعد ذلك فيها، ويقال: للمقرله بالدار اقر لصاحب النصيب بما شئت وسم ما هو.

٢٠٥٢٤:- وفيه ايضا: إذا قال: لفلان على دينار الامائة درهم كان الاستثناء باطلا، وكذلك: لو قال: له على الف درهم الا رطلا من زيت اجزته، وكذلك: لو قال: له على الف درهم الا قربة ماء كان جائزا، ولو قال: له على عشرة ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا، وكذلك: لو قال: على عشرة ارطال ثمن الادرهما كان الاستثناء باطلا، وكذلك: لو قال على كرحنطة الاحمسة ارطال من زيت.

٢٠٥٢٥:- وفيه ايضا رجل قال: لفلان على عشرة دراهم الا درهما دانقا كان على قول أبي يوسف للمقرله عشرة دراهم جياذ والمقر على المقرله درهم دانق يأخذ منه، وفي قياس قول أبي حنيفة للمقرله عشرة دراهم، ولو قال: لفلان على عشرة دراهم الادرهما ستوقا، فان للمقرله عشرة دراهم الا قيمة درهم ستوق، وهذا قول أبي يوسف: وهو قياس قول أبي حنيفة: ايضا.

٢٠٥٢٦:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: غصبت فلانا هذا العبد، أو فلانا

هذه الامة الانصف العبد صح، ولو قال: الا العبد لم يصح .

٢٠٥٢٧:- ولو قال: مالى له الا الف درهم؛ فانها لى فللمقرله مازاد على

الالف، فان لم يزد على الالف بطل الاستثناء، ولو قال: كل مالى الا اربعة آلاف درهم فله مازاد على اربعة آلاف من الصامت، وروى ان قوله: كل مالى فهو له لم يصح، وفى الكافى: فان اقر بالمال غصبا، أو ودیعة، ثم قال: هو ستوق، أو بنهرجة صدق وصل ام فصل.

٢٠٥٢٨:- وفى الخزنة : خمسة اشياء إذا استثنى ما فى بطنها صح الشرط،

ودخل الاستثناء فى المستثنى منه، إذا اقر بجارية لرجل الا ما فى بطنها أو وهب جارية الا ما فى بطنها، أو جعل جارية مهر امرأة الا ما فى بطنها، أو صالح من دم العمد على جارية الا ولدها.

٢٠٥٢٩:- وفى الظهيرية: فلو كتب على نفسه ذكر حق لفلان عليه كذا

واجله كذا، ومن قام بذكر هذا الحق فهو ولى ما فيه ان شاء الله تعالى فهذا المال باطل، ولا يلزمه شئ مما فى الصك فى قول أبى حنيفة خلافا لهما: والمسئلة معروفة، فان قيل: لأى فائدة يكتب قوله: ومن قام بذكر هذا الحق فهو ولى ما فيه قيل له، انما يكتب يثبت به رضا المقر بتوكيل من يوكله المقرله بالخصومة معه فى احياء هذا المال، واثباته، فان التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند أبى حنيفة: فمتى كتب هذا امكنه التوكيل بغير رضا الخصم، فان قيل: بهذا لا يجوز ان يثبت الرضا بتوكيل من المقر؛ لانه رضى بتوكيل المجهول فيكون وجود هذا الرضا وعدمه بنمذلة قيل: انما يصح؛ لانه اسقاط حق فان للمقران لا يرضى بتوكيل المقرله لما يلحقه من الضرر، فإذا رضى المقر بذلك فقد اسقط حق نفسه، واسقاط الحق مع الجهالة جائز.

مسائل الرجوع

٢٠٥٣٠:- قال فى الاصل: إذا قال: على الف درهم لا، بل خمس مائة فعليه الف، ولو قال على الف درهم ابيض لا، بل اسود فعيله افضلهما، وكذا الجيد، والردى، والاصل: ان كلمة لا، بل إذا دخلت بين مقدارين، فان كان المقرله اثنين يلزمه المالان جميعا اتحد الجنس، أو اختلف، وإن كان المقرله واحدا ان كان الجنس مختلفا لزمه المالان جميعا ايضا، وفى تجنيس خواهرزاده: ولو قال: له على الف درهم لابل مائة دينار لزمه النوعان جميعا، م: وإن كان الجنس متحدا لزمه اكثر المالين، وافضلها بيانه فيما كان المقرله واحدا اتحد الجنس فيما ذكرنا: من مسألة الابيض، والاسود، والجيد، والردى، وفى الفتاوى العتائية: وكذا العبد الابيض، والاسود لزمه الابيض.

٢٠٥٣١:- وفى شرح الطحاوى: إذا ذكر بعد كلمة لا، بل من خلاف جنس الأول نحو ان يقول: له على كر حنطة لا، بل كر شعير، وما اشبه ذلك لزمه كلاهما، وإذا ذكر بعد كلمة لا، بل ما هو جنس الأول نحو ان يقول: لفلان على درهم لا، بل درهمان، والمدعى يدعى ثلاثة فالقياس ان يلزمه الكل كما لو كانا من جنسين مختلفين، وهو قول زفر: وفى الاستحسان يلزمه اكثرهما وحمل كلمة لا، بل على تدارك الغلط.

٢٠٥٣٢:- ولو قال: هذا العبد لزيد لا، بل لعمرى، أو قال: هذا العبد لزيد لا، بل غصبتة من عمرو، أو قال هذا لزيد لا، بل أو دعنيه عمرو، وادعى كل واحد منهما ان العبد له ففى هذه المسائل الثلاث يدفع إلى المقرله الأول: وهو زيد، ثم ينظر ان دفع العبد إلى الأول بقضاء القاضى لم يغرم شيئا لعمرى، وإن دفع اليه بغير قضاء غرم لعمرى قيمته.

٢٠٥٣٣:- هذا إذا كان اقراره لعمرى مرسلا، وإن كان اقراره لعمرى

بالغصب غرم قيمته لعمره سواء سلم العبد إلى الأول بقضاء، أو بغير قضاء، ولو كان اقراره لعمره بالوديعة، والدفع فقد اختلفوا قال أبو يوسف: هذا الفصل، واقاره لعمره مرسلا سواء، وقال محمد: هذا الفصل، واقاره لعمره بالغصب سواء.

٢٠٥٣٤:- وكذلك: إذا قال: لفلان على درهم لا، بل درهمان استحسانا بيانه فيما إذا كان المقر له واحدا، وقد اختلف الجنس إذا قال: لفلان على كر حنطة لا، بل كر شعير؛ فانه يلزمه كلاهما.

٢٠٥٣٥:- وكذلك: إذا قال: لفلان على درهم لا، بل دينار؛ فانه يلزمه كلاهما بيانه، فيما إذا كان المقر له اثنين، والجنس مختلف إذا قال: لفلان على الف درهم لا، بل لآخر مائة دينار، أو لفلان على لا، بل لفلان على كر شعير بيانه فيما إذا كان الجنس متحدا، إذا قال: لفلان على درهم لا، بل لفلان، ولو قال: لفلان على مختوم من دقيق ردئ لا، بل حوارى فهو حوارى، وعن الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف: إذا قال: لفلان دقيق حوارى لا، بل خشكارى لزمه حوارى كأنه جعله جنسا واحدا، ولو قال: كر حنطة لا، بل دقيق لزمه الكران.

٢٠٥٣٦:- وفيه ايضا لك على الف درهم ثمن العبد لا، بل ثمن الجارية لم يلزمه الا الف واحد، ولو قال: لفلان على رطل من بنفسج لا، بل من خيرى لزمه.

٢٠٥٣٧:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: لفلان على الف درهم، أو نصفها لفلان فلا شئ على الا ان يجمعا على النصف فيكون بينهما م: وكذلك: لو قال: رطل من سمن غنم لا، بل من سمن بقر لزمه، ولو قال: لفلان على الف درهم من ثمن الجارية باعنيها لا، بل فلان باعنيها بالف درهم فعليه لكل واحد منهما الف درهم، وفى الخانية: ولو قال: لك على الف درهم لا، بل على فلان كان المال على المقر.

٢٠٥٣٨:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: لفلان على مائة درهم، والف دينار، وكر حنطة لا، بل لفلان فالجميع لفلان، وعن أبى يوسف: له على الف الف لا، بل لفلان فلأول الفان، وللثانى الف، وكذا الدنانير؛ انما الآخر لآخر، ولو قال: لك

على الف درهم بل لعبدك، وليس عليه دين مستغرق فعليه الف واحدة، وإن كان عليه دين مستغرق فالفان، وقوله هذه الالف لفلان، ثم لفلان كقوله لا، بل لفلان فهو للأول، ويضمن للثانى الفين ان دفع إلى الأول بغير قضاء، وعندهما الالف بينهما كقوله لفلان.

٢٠٥٣٩:- ولو قال: هذه الدار لفلان لا، بل لفلان فهي للأول، وليس للآخر شئ، فان قال: نصفها لفلان، ونصفها الآخر لفلان جاز كما قال: ولو قال: هذا العبد لفلان، وهذا العبد الآخر لفلان آخر الانصف الأول فانه لفلان ونصف الآخر فانه لفلان جاز كما قال: ولو قال: هذه الدار دفعها إلى فلان فهي للدافع، وإن قال: هي لفلان دفعها إلى فلان فهو للأول، ويضمن للثانى عند محمد: ان كان بقضاء، وكذلك العارية، ويحلف الدافع، ولو قال: هي لفلان الغائب لا، بل لهذا الحاضر، أو دعتة ودفعه إلى الحاضر، فان جاء الأول، وصدقه أخذه وبطل كل تصرف للحاضر.

٢٠٥٤٠:- وإن كانت امة فاستولدها الحاضر، ثم جاء الأول وصدقه الوالد الحاضر يقضى عليه بالقيمة الا ان يقيم الأول بينة ان الجارية له فيأخذ الولد رقيقا، ولو قال: له الف درهم ثمن جارية باعنيها لا، بل فلان باعنيها بالف فلكل واحد عليه الف الا ان يقر الثانى انها للأول.

٢٠٥٤١:- م: ولو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين: قبضت منك درهما اسود لا، بل درهما ابيض، أو على العكس، وقال المديون قد قبضتهما منى لزمه اقتضاء درهم ابيض.

٢٠٥٤٢:- وفى التجريد: ولو قال: لفلان على الف درهم بيض لا، بل سود، فان بدأ بالجد أو لا لم يصح رجوعه، وإن بدأ بالردى كان استداركا للغلط فى الوصف.

٢٠٥٤٣:- م: ولو كان الدين عشرة دراهم، وعشرة دنانير فقال رب الدين: قبضت منك دينارا لا، بل درهما، وقال المديون: لا، بل قبضت درهما، ودينارا لزمه

اقتضاء هما، واعلم بان الاقرار بالاقتضاء اقرار بالدين على نفسه كما عرف من طريق اقتضاء الدين، وكل جواب عرفته فى الاقرار بالدين فهو الجواب فى الاقرار بالاقتضاء، وقد ذكر الجواب فى الاقرار بالدين فى أول هذه المسئلة.

٢٠٥٤٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: قبضت منك كذا من هذا الصك لا، بل من هذا الصك فالأقرار بالقبض على واحد الا ان يكون لكل صك كفيلا، أو كان كل صك على رجل كان اقرارا بالقبض من كل صك، ولو قال: للمطلوب دفعت إلى منها مائة بيدك لا، بل ارسلت إلى على يد غلامك فالأقرار على مائة واحدة، ولو قال: قبضتها منك لا، من كفيلك لك لزمه القبض من كل واحد منهما، ولا يمين له، ويصدق بعد ذلك انها زيوف، ولا يصدق؛ انها ستوقة.

٢٠٥٤٥:- م: ابراهيم عن محمد فى رجل فى يديه دراهم قال: هى لفلان لا، بل لفلان فهى للأول: وهو شاهد للآخر، ولو قال أو دعنيها فلان لا، بل فلان فهى للأول ويغرم للثانى مثلها.

٢٠٥٤٦:- وفيه ايضا ابن سماعة عن محمد- رجل فى يديه عبد قال: هذا العبد مضاربة لفلان عندى، ثم قال: كان دفع إلى خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد، وقال المقر له لا، بل دفعت اليك هذا العبد فالقول قول المقر، والعبد له، وكذلك العقار، والعروض وما يكال، ويوزن وغير ذلك.

٢٠٥٤٧:- وفيه ايضا ابن سماعة عن أبى يوسف- إذا قال: هذه الالف، أو دعنيها فلان لا، بل فلان، والأول غائب فأخذها الثانى، ثم حضر الأول، فان أخذ مثلها فالمقر لم يرجع بالمقر بها على المدفوع اليه، وإن أخذها من المدفوع اليه يرجع المدفوع اليه على المقر، وإذا كان على رجل صك فيه مائة درهم وصك آخر فيه مائة درهم ايضا، فقال رب الدين: قد قبضت منك عشرة من هذا الصك؛ فانه يلزمه عشرة واحدة وللقاضى، وهو المديون ان يجعل العشرة من اى الصكين شاء.

٢٠٥٤٨:- ولو كان لرجل على رجل مائة درهم، وعلى رجل آخر مائة

درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه، وكل مالى فى صك على حدة، أو كانا فى صك واحد فقال رب الدين: قبضت من هذا عشرة لا، بل من هذا لزم لكل واحد منهما عشرة وكذا لو كفلا عن رجل واحد لرجل فقال رب الدين: قبضت عشرة من هذا الكفيل لا، بل من هذا الكفيل لزماء.

٢٠٥٤٩:- ولو كان لرجل على رجل الف درهم فقال رب الدين: للمديون دفعت إلى منها مائة بيدك، ثم قال: لا، بل ارسلت بها مع غلامك إلى فهى مائة واحدة فلوا قرانه قبض منه مائة درهم فقال المديون: وعشرة دراهم ارسلت بها اليك مع فلان، وثوبا بعته منك بعشرة، فقال الطالب: صدقت، وقد دخلت فى هذه المائة صدق.

٢٠٥٥٠:- قال الفقيه أبو جعفر الهندوانى: هذا إذا اقر المديون عشرة ارسلت بها اليك مع غلامى بغير حرف الواو فى أوله؛ فاما إذا ذكر حرف الواو فى أوله، وعشرة دراهم ارسلت بها اليك مع غلامى عشرة دراهم بعته ثوبى بها، فقال رب الدين: صدقت فهذا اقرارهما بالمائة، والعشرين، وكان الشيخ الامام نجم الدين النسفى يقول: هذا وجه حسن، وكان يقول: حكى فى بعض روايات هذا الكتاب بغير حرف الواو.

٢٠٥٥١:- ولو كفل به كفيل فقال: قد قبضت منك مائة لا، بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة، فان اراد ان يحلف كل واحد منهما على ذلك له ذلك.

٢٠٥٥٢:- وفى المنتقى: رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري، ثم قال: بعد ذلك كان له على الف درهم فقا صصته بها لم يصدق، ولو كان قال: قد استوفيت منك الثمن، ثم قال: بعد ذلك قاصصتك به صدق، وكذلك: لو قال: قد برئت إلى منها، ولو قدم ذكر القصاص، فقال: قاصصتك بالدين الذى كان لك على ثمن ما اشتريته منى ثم قال: بعد ذلك قد قبضت منك صدق فى ذلك، وعلى هذا لو قال: قبضت منك الثمن لا، بل قاصصتك

به بالف درهم كانت لك على صدق، ولو قال: استوفيت منك الثمن لا، بل قاصصتك به من دين كان لك على صدق.

٢٠٥٥٣:- قال هشام في نوادره: سمعت ابايوسف يقول: في رجل قال: قبضت من فلان عشرة دراهم تنقص دانقين قال أبو حنيفة استحسّن إذا وصل الكلام، ان اجعلها كما قال: تنقص دانقين.

٢٠٥٥٤:- قال هشام- سمعت محمدا يقول: إذا قال: غصبت فلانا غلاما ابيض لا، بل اسود قال: يلزمه غلام واحد ابيض، وإن قال: غصبت قميصا لا، بل بُرْطُلا فهو ضامن لهما جميعا، وكذلك: لو قال: ثوب هروى لا، بل بغدادى، أو ثوب هروى لا، بل كرايسى قال محمد: إذا رجع عن الجنس فهما عليه، وإذا رجع عن النوع جعلته واحدا افضلهما. (والله اعلم)

الفصل الحادى عشر

فى الرجل أقر بمال دفع إليه

٢٠٥٥٥:- رجل لآخر فى يديه الف درهم قال: هذا الألف لفلان دفعها إلى فلان، فان اقر الدافع ان الالف لفلان، وهو كان ماموراً من جهته بالدفع إلى المقر، فان الألف تكون للأول لتصادقهما عليه، وإن انكر الدافع ذلك كله، وادعى الألف لنفسه دفع الالف للأول دون الثانى، وإذا دفع إلى الأول هل يضمن للثانى ان دفع بغير قضاء يضمن للثانى، ولكن بعد ان يحلف الثانى بالله ما كنت مامورا بالدفع من جهة الأول فحلف؛ فاما إذا نكل لا يضمن للثانى شيئاً؛ واما إذا دفع بقضاء على قول أبى يوسف: لا يضمن وعلى قول محمد يضمن قالوا: لم يذكر محمد الخلاف فى هذا الفصل فى كتاب الاقرار من الاصل: وإنما ذكر فى الجامع: ثم قال: فى اقرار الاصل: ان الوديعة، والعارية سواء قالوا: ما ذكر فى الاصل: مستقيم على قول أبى يوسف: فاما على قول محمد يضمن المقر للثانى فى الوديعة حصل الدفع إلى الأول بقضاء، أو بغير قضاء كما فى القرض فيستقيم هذه التسوية على قول محمد: وانما تستقيم التسوية على قول أبى يوسف بين الوديعة، والعارية، إذا كانت العارية حيواناً، أو شيئاً من العروض، فان فى هذه الصورة المقر لا يضمن للثانى، إذا حصل الدفع بقضاء عند أبى يوسف الوديعة، والعارية فى ذلك سواء.

٢٠٥٥٦:- هذا إذا بدأ المقر بالاقرار بالملك المطلق وبين بالاقرار بالدفع؛ فاما إذا بدأ بالاقرار بالدفع، وبين الاقرار بالملك المطلق بان قال: هذه الالف دفعها إلى فلان فهذا على وجهين: الأول: ان يقر الدافع بكونه مامورا بالدفع من جهة الثانى: وانه على وجهين ايضا ان صدقه الثانى فى كونه مامورا فى الدفع من جهة المقر فالمقر بالخيار ان شاء دفع الالف إلى الثانى لكونه ملكاله لتصادقهم وإن شاء دفع إلى الدافع،

ولا يضمن المقر للدافع شيئاً، فاما إذا انكر الدافع ان يكون مامورا بالدفع من جهة الثانى، وادعى الألف لنفسه؛ فانه يدفع الألف إلى الدافع، ولا يضمن للثانى سواء دفع إلى الأول بقضاء، أو بغير قضاء.

٢٠٥٥٧:- وإذا قال: هذه الالف لفلان اقر ضنيها فلان فادعاها كل واحد منهما؛ فانها للذى اقر له بها أولا - وفى التجريد- وللمقرض عليه الف .

٢٠٥٥٨:- عبد فى يدى رجل اقرانه لفلان باعنيه آخر بالف درهم باذن الأول، وصدقه الأول فى ذلك، فان اقر الثانى بذلك فالعبد للمقر، وعليه الثمن للأول، وحق القبض للثانى، وإن انكر الثانى الأمر بالبيع من جهة الأول، وادعى العبد لنفسه، والأول يدعى العبد لنفسه ايضا، وإنكر الأمر فالعبد يدفع إلى الأول، ولكن للمقران يحلفه بالله ما أمر الثانى بالبيع، فان حلف لا يثبت الامر بالبيع من جهته فلا يكون له على العبد سبيل، ثم إذا دفع العبد إلى الأول يضمن المقر الثمن للثانى دفع بقضاء أو بغير قضاء.

٢٠٥٥٩:- وإذا اقر الرجل ان هذا العبد الذى فى يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر؛ فانه يقضى به للمقر له الأول، ولا يقضى للمغصوب منه بشئ من العبد، ولا يضمن للمغصوب منه شيئاً سواء دفع إلى الأول بقضاء، أو بغير قضاء.

٢٠٥٦٠:- وإذا قال: هذه الالف لفلان ارسل بها إلى مع فلان، وديعة، وادعاها كل واحد منهما، وديعة؛ فانها للأول، فان قال الأول: ليست لى، وادعى الرسول فهى للرسول، وإن كان المقر له غائبا، واراد الرسول ان يأخذها، وادعاها لنفسه ليس له ذلك، وفى التجريد: هكذا روى عن أبى يوسف.

٢٠٥٦١:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف إذا قال الرجل: هذه الدابة لفلان ارسل بها إلى مع فلان؛ فانه يردها على الذى اقر بها له، أو يدفع قيمتها إلى الذى دفعها اليه ان ادعاها الدافع لنفسه، ودفعها المقر له إلى الأول بغير قضاء،

وإن دفعها بقضاء لا يضمن، وفي قياس قول أبي حنيفة لا يضمن للدافع شيئاً.

٢٠٥٦٢:- وفي الفتاوى العتابية: ولو اقر بعثق عبد غيره، ثم اقر برقبته لآخر، ثم ملكه، أو اقر برقبته، أو لا ثم اقر بعثقه فالأول أولى، ولو قال: ان اشتريته فهو حر، ثم اقر به لفلان، ثم ملكه، فالمقرله أولى، ولو قال: هو حر الاصل، ثم اشتراه آخر بأمر قبل الاقرار بالحرية فهو للآمر، ولو اقر لغيره، ثم اشتراه بغير امره فهو للآمر، وكذا: إذا لم يعرف الوكالة الا بقوله: ولا يدري ان الاقرار به لفلان أولاً؟ أو امر للآخر بشراءه؛ فاما إذا عرف ان الاقرار أول فهو للمقرله ذكره أبو يوسف.

٢٠٥٦٣:- وفي التجريد: ولو قال: هذه الالف لفلان اخذتها من فلان فهي للمقرله، ويضمن للذى اقر أنه اخذه منه الفاً مثله.

٢٠٥٦٤:- وفي المنتقى: إذا قال الرجل: لفلان على الف درهم جاء نى بها فلان أو أرسل بها إلى مع فلان؛ فانه يغرم لكل منهما الف درهم.

٢٠٥٦٥:- ولو ان رجلاً فى يديه صبي قال: هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى اب الصبي؛ انه ابنه، وادعى المغصوب منه؛ انه عبده قضى به للأب، وهو حر ثابت النسب، ولا يضمن للثانى، وكذلك: إذا قال: هذا الصبي ابن فلان أرسل به إلى مع فلان كان الابن للأول إذا ادعاه دون الرسول.

٢٠٥٦٦:- وإذا اقر الخياط ان هذا الثوب فى يده لفلان أرسله إلى مع فلان، وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للمقرله الأول: وإذا دفع الثوب إلى الأول ففي رواية أبى سليمان: انه لا يضمن للثانى شيئاً، وهذا الجواب مستقيم على قول أبى يوسف: إذا حصل الدفع إلى الأول بقضاء؛ اما لا يستقيم على قول محمد: وينبغى ان يضمن على قوله: وإن حصل الدفع بقضاء، وذكر: انه لا يضمن للثانى فى قول أبى يوسف: وعلى قول محمد: هو ضامن، وهذا الخلاف؛ انما يستقيم، إذا كان تأويل المسئلة ان الثانى سلم اليه وديعة لاليخيط، حتى يكون مقراً بايداع الثانى، فإذا دفع إلى الأول بقضاء قاض تكون المسئلة على الاختلاف؛ فاما إذا

اقران الثانى سلمه اليه ليخيط؛ فانه يجب ان يضمن الثانى بقضاء، أو بغير قضاء عندهما هكذا حكى عن الفقيه أبى جعفر، وذكر فى بعض روايات كتاب الاقرار: انه يضمن للأول فى قياس أبى حنيفة، وأبى يوسف: وهذا الجواب مستقيم على قول أبى حنيفة: كما فى مسألة الوديعة على قول أبى يوسف قالوا: وهذه المسئلة دليل على ان قول أبى حنيفة: فى مسألة الوديعة نظير قول أبى يوسف.

٢٠٥٦٧:- وإذا اقران هذا الثوب سلمه اليه فلان ليقطعه قميصا، وهو لفلان، وادعاه كل واحد منهما، فان الثوب للذى سلمه اليه، وهو المقر له الأول، فإذا دفع إلى الأول لا يضمن للثانى سواء دفع بقضاء، أو بغير قضاء، وهذا وما لو اقران هذا الثوب سلمه اليه فلان، وهو لفلان سواء، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال الخياط: هذا الثوب لفلان سلمه إلى على يد فلان يدفع إلى الرسول، وضمن للمقر له باقراره للرسول.

٢٠٥٦٨:- م: وإذا اقرانه استعار هذا الثوب من فلان بعته إلى مع فلان فهو للمقر له الأول، فان دفع إلى الأول بغير قضاء يضمن للثانى بالاجماع، وإن دفع بقضاء فالمسئلة على الاختلاف بين أبى يوسف، ومحمد، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: أتانى به عارية من قبل فلان فهو للرسول.

٢٠٥٦٩:- م: ولو اقران فلانا اتاه بهذا الثوب عارية من فلان، وادعاه كل واحد منهما فهو للذى أتى به، ولا يضمن للثانى بالدفع إلى الرسول دفعه اليه بقضاء، أو بغير قضاء.

٢٠٥٧٠:- وفى المنتقى: عيسى بن ابان عن محمد: فى رجل فى يديه مال قال: فلان دفعه إلى مضاربة بالنصف، وفلان غائب، ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شئ انما هو لفلان آخر دفعه إلى مضاربة بالنصف، والمقر له الآخر حاضر فقال: صدقت انا دفعته اليك فباع ما اشترى به، وربح عليه، ثم حضر الأول فالمال للأول على المضاربة، وما كان

من ربح فهو بين المقر، والمقر له الأول نصفين، ولا شيء للمقر له الثاني، ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال: والذي ذكرنا: في المضاربة كذلك: في الوديعة إذا قال: هذه الالف وديعة لفلان غائب، وفلان غائب، ثم قال: ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني، ولا يضمن للأول.

٢٠٥٧١:- وذكر في المنتقى: ايضا بعد هذه المسئلة رواية ابن سماعة عن أبى يوسف: فى رجل فى يديه عبد اقرانه لفلان بن فلان، ثم قال: وهمت انه لهذا الرجل، أودعني قضيته به للآخر، وكان له ان يبيعه، ويعتقه، ويجوز امره فيه، فان قدم الأول، وادعى الاقرار بطل ذلك كله وقضيت للأول، وضمنت الذى كان فى يده قيمة للآخر.

٢٠٥٧٢:- وذكر بعد هذه المسئلة رواية ابن سماعة عن محمد: رجل اقران هذا المال الذى فى يده وديعة عنده لفلان، ثم اكذب نفسه، واقربها لرجل آخر والمقر له الأول غائب، والمال قائم بعينه فخاصمه الثانى فيه، كان له ان يأخذه منه، ويكون ضامنا مثله للذى اقر أول مرة، وكذلك: فى المضاربة ما دام المال قائما بعينه، والأول غائب، وللثاني ان يخاصمه، ودفع اليه عند ذلك فان جاء الأول بعد ذلك وادعاه ضمننت له مثله.

٢٠٥٧٣:- وفى نواذر ابن سماعة عن محمد: رجل فى يديه الف درهم قال: هذه الالف لفلان، أودعنيها فلان فقال المقر له: هي لى غصبتها منى قال فانى ادفعتها إلى المقر له، فان جاء المودع بعد ذلك، وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر ايضا اخرى للمودع، ولا يرجع على المقر له بشئ.

٢٠٥٧٤:- وفى نواذر هشام عن محمد: إذا قال الرجل: لفلان على الف درهم من ميراث فلان، فان اقر المقر له بما اقر المقر اخذها ورثة فلان من المقر، وإن انكر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أخذه.

٢٠٥٧٥:- وفى المنتقى: إذا قال الرجل: أودعني فلان هذه الالف، وهي

لفلان، والمقرله بالوديعة غائب فللمقرله بالملك ان ياخذها، فان اخذها، ثم حضر المقرله، بالوديعة فهو بالخيار ان شاء اخذ من المقر، وإن شاء أخذ من المقرله بالملك المطلق، فان أخذ من المقر لا يرجع المقر على المقرله بالملك المطلق، وإن أخذ من المقرله فكذلك: لا يرجع المقرله على المقر.

٢٠٥٧٦:- وعن أبي يوسف: فى الاملاء إذا قال الرجل: العبد الذى فى يدي فلان حرا الاصل، ثم اقرانه لفلان، أو بدأ بالاقرار لفلان، ثم اقرانه حرا الاصل، ثم اشتراه فانه يبدأ بالأول من قوله.

٢٠٥٧٧:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: فى رجل فى يديه دار اقران زيدا دفع إلى هذه الدار، وقال: انها للمالك فجاء مالك يدعيها لا يجبر المقر على دفعها اليه، الا ان يقران زيدا أمره بدفعها إلى المالك، فان اقر بذلك الزمناه ما اقر به، ولم نصدقه على زيد ان قدم فجحد.

٢٠٥٧٨:- وفى نوادر هشام عن محمد: رجل فى يديه الف قال هذا: ابن فلان، وهذه إمراة فلان، وهذه الالف لفلان، وقدمات فلان، والابن جاحد للمرأة فالالف كلها للابن وعلى المرأة البينة.

الفصل الثانى عشر

فى إقرار الرجل بدين له على غيره، أو بوديعة له فى يد غيره لآخر

٢٠٥٧٩:- قال محمد فى الاصل: وإذا كان لرجل على رجل الف درهم دين فى صك باسمه فافر الطالب ان ما فى هذا الصك لفلان فهو جائز، ويكون حق القبض للوكيل عند محمد: كما ذكر فى الكتاب.

٢٠٥٨٠:- وذكر فى الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا: ما ذكر الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سبب الدين باذنه، وبوكيل منه؛ فاما اذا انكر انه لم يكن اذن له فى مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر فلا يحتاج الى توكيل المقر ههنا.

٢٠٥٨١:- قال: وإذا اقر الرجل ان الدين الذى له على فلان لفلان فكان للمقر على فلان مائة درهم فى صك، وعشرة دنانير فى صك، وقال المقر؛ انما عنيت الدارهم خاصة دون الدنانير، وقال المقر له لى ذلك كله، فان الدارهم، والدنانير للمقر له كله.

٢٠٥٨٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: مالى على فلان لفلان صح، ولو دفعه الى المقر له برئ وكذا: لو قال: الوديعة التى عند فلان لفلان صح، ولو ذكر الودائع، ثم قال: عنيت به بعضها لم يصدق، فان جحد المودع ضمن المقر للمقر له، إذا حلف، ولو قال المودع: دفعتها الى المقر برئاً، وعليهما اليمين، وكذا لو قال: دفعتها الى المقر له برئاً، إذا اقر المقر له بالاذن.

٢٠٥٨٣:- م، قال فى الاصل: وإذا كان لرجل الف درهم وديعة فى يد انسان فاقرب الوديعة ان الوديعة التى فى يد فلان لفلان فهو جائز قالوا: وهذا إذا اقر المقر له انه اذن له فى الإيداع؛ فاما إذا انكر الاذن بالايديع كان حق القبض للمقر له لالمقر.

الفصل الثالث عشر فى تكرار الإقرار

٢٠٥٨٤:- قال محمد فى الاصل: وإذا اقر الرجل بمائة درهم لرجل واشهد شاهدين، ثم اقر بمائة درهم لذلك الرجل بعينه، واشهد شاهدين، وهذه المسئلة على وجهين: اما ان يكون الاقرار مقيدا بسبب أو يكون الاقرار مطلقا غير مقيد بسبب، فان كان مقيدا بسبب فهو على وجهين: ايضا ان كان السبب متحدا بان كان اقرله بمائة من ثمن هذا العبد بعينه، واشهد عليه شاهدين، ثم اقر بمائة من ثمن هذا العبد بعينه، واشهد عليه شاهدين فالمال واحد على كل حال.

م، وفى الخانية: فى قولهم جميعا، م: وإن كان السبب مختلفا بان اقرله بمائة من ثمن هذه الجارية، واشهد عليه شاهدين، ثم اقرله بمائة بثمرن هذا العبد، واشهد عليه شاهدين، وفى هذا الوجه المال مختلف على كل حال، وفى الخانية: وفى هذا الوجه يلزمه المالان فى قولهم سواء اقر بذلك فى موطن واحد، أو فى موطنين.

٢٠٥٨٥:- م: واما إذا كان الاقرار مطلقا غير مقيد بسبب فهو على وجهين: ايضا إما ان كان به صك، أو لم يكن، فان كان عليه صك فهو على وجهين: فان كان الصك واحد افهذا مال واحد .

وفى الخانية: عند الكل، م: سواء كان الاقرار، والاشهاد فى موطن واحد، أو فى موطنين مختلفين، وإن كان الصك مثنى كانا مالين سواء كان الاقرار، والاشهاد فى موطن واحد، أو فى موطنين، وكذا إذا كان الاقرار بالصك، وافر بما فى صكين كان اقرارا بالمالين جميعا.

٢٠٥٨٦:- وإن لم يكن ثمة صك فافر بمائة، واشهد شاهدين، ثم اقر بمائة، واشهد شاهدين، فان كان الاقرار فى موطن واحد قال أبو حنيفة: هما مالان فلا يجعل الثانى تكرارا، واعادة للأولى، إذا ادعى الطالب المالين، وقال أبو يوسف، ومحمد:

بانه مال واحد الا إذا كان المقربه فى الكرة الثانية اكثر يلزمه الاكثر، وإن كان الاقرار فى موطن واحد عندهما؛ واما عند أبى حنيفة: فقد اختلف المشائخ فيه كان الفقيه أبوبكر الرازى يقول: بانهما مالان كما لو كان الاقرار فى موطنين، وقال الكرخى: بانه مال واحد كما هو قولهما.

وفى الخانية: فان كان اقراره الأول عند غير القاضى بحضرة شاهدين، واقاره الثانى عند القاضى يلزمه مال واحد، وكذا لو اقر أولا عند القاضى بالف، واثبت القاضى ذلك فى ديوانه، ثم اعاده إلى القاضى فى مجلس آخر فاقرب بالف فادعى الطالب المالىن، والمطلوب يدعى انه مال واحد كان القول قول المطلوب.

٢٠٥٨٧:- ولو اقر بمائة، واشهد عليه شاهد او احدا، ثم اقر بمائة ثانيا، واشهد عليه شاهدا آخر فهو مال واحد بالاتفاق سواء كان الموطن واحدا أو كانا موطنين، وكذلك: لو اقر بمائة، واشهد عليه شاهدين، ثم اقر عند القاضى بمائة، واشهد عليه فالمال واحد بالاتفاق .

وفى الخانية: وإن اشهد على اقراره الأول شاهد أو احدا و على الثانى شاهدين، أو اكثر فى مجلس آخر على قول أبى يوسف، ومحمد: يكون المال واحدا واختلف المشائخ فى قول أبى حنيفة: والظاهر ان عنده يكون المال واحدا ايضا؛ وانما يتعدد المال إذا تمت الحجة على الاقرار الأول بان كان الاقرار الأول عند القاضى، أو بشهادة شاهدين اما إذا لم يتم فلا.

٢٠٥٨٨:- **وفى الفتاوى العتائية:** ولو اقر فى صكين، وفى كل واحد شاهد واحد فقد يلزمه احدهما، ولو كان فى كل واحد شاهدين لزمه، ولو قال مرتين قتلت عبد فلان، أو ابن فلان صدق انه واحد الا ان يسمى إسمين.

٢٠٥٨٩:- م، وفى شرح ادب القاضى للخصاف: إذا لم يكن الاقرار مقيدا بسبب، فان كان الاقرار فى موطنين، واشهد على اقراره شاهدين، فإذا اشهد على اقرار الثانى شاهدين اللذين اشهدهما على الاقرار الأول فعلى قول أبى حنيفة: المال واحد

الا ان يقول المطلوب هما ما لان، وإن اشهد غيرهما فالمال مثنى، وفي موضع آخر عن إبي حنيفة: على عكس ما ذكرنا: فقد ذكر ثمة انه ان اشهد الذين اشهدهما كان المال مثنى عند إبي حنيفة: وإن اشهد غيرهما كان المال واحدا و عند إبي يوسف، ومحمد المال واحد على كل حال، فان كان الاقرار فى موطن واحد فعلى قول إبي يوسف، ومحمد: المال واحد؛ واما على قول إبي حنيفة: فقد اختلف المشائخ منهم من قال القياس على قوله: ان يكون المال مثنى، وفى الاستحسان يكون واحدا واليه ذهب شمس الائمة السرخسى: ومنهم من قال: يجب ان يكون على الخلاف بين الكرخی، والطحاوى: فعلى قول الكرخی: يكون المال مثنى، وعلى قول الطحاوى: واحد واليه ذهب شيخ الاسلام.

٢٠٥٩٠:- بشر عن إبي يوسف: رجل ادعى على رجل الف درهم عند القاضى فاقربها له، أو اثبتها عند القاضى، ثم اعاد عليه فى يوم آخر، وادعى عليه الف درهم فاقربله بها فهى الف واحد فى قول إبي حنيفة: وهو قول إبي يوسف: وإذا كان احد المالىن خمسمائة لزمه اكثرهما، وكذلك الشهادة فى غير موطن إذا كانا اشهدا على ذلك رجلين فصاعدا فى الموطنين فاشهد فى الموطن الثانى شاهدين غير الذين اشهد هما أولا فالأقرار عند الشاهدين كالأقرار عند القاضى، ولو اشهد على نفسه بالف درهم، ثم اشهد على نفسه بالف درهم لزمه المالىن جميعا سواء اشهد أولئك الشهود باعيانهم، أو اشهد غيرهم، وكذلك الاقرار بالصكين عند القاضى يلزمه المالىن جميعا، والصكان بمنزلة مالىن مختلفين كل مال منهما نسب إلى الصك غير مانسب إليه المال الآخر.

٢٠٥٩١:- قال: وإن لم يكن صكين، وكان شهادة فى موطنين فى كل موطن شهود بالف درهم بان كان الشهود على المال الآخريهم الشهود على المال الأول فهو واحد، وإن كان غيرهم فهما مالىن، وإن كان الشهود على الاقرار الآخريهم الشهود على الاقرار الأول ومعهم شاهدان من غيرهم قال: وإن جاء

بشاهدين آخرين على اقراره بالف درهم، ولا يعلم انهما فى موطن واحد، أو فى موطنين فهو مالان الا ان يعلم انهما فى موطن واحد، وفى الخانية: وقال أبو بكر الرازى: فى هذه الصورة يلزمه مال واحد.

٢٠٥٩٢:- ولو اقر بالف، ومائة دينار فى موطن، ثم اقر فى هذا الموطن فى هذا المجلس بالف درهم ذكر فى اختلاف زفر، ويعقوب: انه يلزمه الف درهم، ومائة دينار فى قول إبي حنيفة، وإبي يوسف.

٢٠٥٩٣:- ولو قدم رجل إلى القاضى، وادعى عليه الفاء، واقربها، ثم اعد إلى القاضى فى مجلس آخر، وادعى عليه خمسمائة فاقربها فقال الطالب: قد اقر لى بالف وخمسمائة، وقال المطلوب: انما له على الف درهم فالقول قول المطلوب: وكذا: لو ادعى فى المجلس الثانى الفين فاقربها فادعى الطالب ثلاثة آلاف فقال المطلوب: انما له على الفان كان القول قول الطالب: ويكون اقراره الثانى للخروج عن موجب اقراره الأول، وايجاب الزيادة فيجب عليه الزيادة، ويلزمه الفان.

٢٠٥٩٤:- م، وفى نوادر هشام عن محمد: إذا اشهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف درهم إلى شهر، واشهد آخرين على نفسه بالف درهم إلى شهرين فهما مالان لاختلاف الاجلين.

٢٠٥٩٥:- وفى نوادر هشام، ابن سماعة عن إبي يوسف - رجل ادعى على رجل الف درهم، ومائة درهم، وقد كانت الالف بصلك قد كتب عليه، وكتب فيه ان لا شئ عليه غيرها، وقد كانت المائة بصلك فيه لا شئ عليه غيرها، والوقت واحد، أو لاوقت فيهما فالمال كله لازم قال: ألا ترى انه لو قال: لى عليه الف درهم، ولا مال لى غير ذلك ولى عليه مائة دينار، ولا مال لى عليه غير ذلك قال هذه المقالة، وجاء بينة على المالين إننى الزمه المالين.

وفى الفتاوى العتائية: وجب المالان عند إبي يوسف، وقال محمد: يختار احدهما، وعنه انه لا شئ عليه.

٢٠٥٩٦: م- ذكر في البقالى : مسألة للاستشهاد، وقال: ان كان فى وقتين
فالثانى ينسخ الأول، وعن محمد فى مسألة الصك، وهى مسألة الصكين روايتان روى
المعلى: عنه انه يلزمه احد المالىين وروى هشام: عنه انه لا يلزم شئ.
٢٠٥٩٧: - وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: هذا العبد، أو دعنيه فلان، ثم قال:
أودعنيه فلان آخر ضمن للثانى، وكذلك العارية، ولو قال: أودعني فلان نصفه، ثم
لآخر مثله، ثم الثالث فهو للأولين، وضمن للثالث. والله اعلم

٢٠٥٩٧: - يؤيد المسألة ما أخرجه عبد الرزاق من طريق الثورى: فى رجل قال لرجل:
استودعتك هذا الثوب، قال: صدقت، ثم قال بعد: انما استودعنيه رجل آخر، قال: الثوب هو
للأول، ويغرم للآخر ثوباً. مصنف عبد الرزاق- البيوع- باب الوديعة ٨/ ١٨٣ برقم ١٤٨٠٥

الفصل الرابع عشر

فى الإقرار بمقدار مضافا إلى صنفين من المال، أو إلى أصناف من المال

٢٠٥٩٨:- قال محمد فى الاصل: وقال أبو حنيفة: إذا اقر الرجل ان لفلان عليه مأتى مثقال ذهب وفضة، فان عليه من كل واحد منهما النصف، والقول قول المقر مع ذلك فى الجيد، والردى.

٢٠٥٩٩:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال لفلان على نصف درهم، ودينار، وثوب فعليه نصف ذلك كله نصف درهم، ونصف دينار، ونصف ثوب، وكذلك: إذا قال: لفلان نصف كرحنطة، وكرشعير، ولو قال: على نصف هذا الكرحنطة، وكرشعير كان عليه من الشعير كركامل.

٢٠٦٠٠:- وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: لفلان على عشرة اثواب هروية، ومروية لزمه خمسة اثواب من كل واحد، ولو قال: اودعنيه خمسة اثواب زطى، ويهودى يلزمه زطى، ويهودى، والبيان فى الثالث اليه ان شاء جعله زطيا، وان شاء جعله يهوديا مع يمينه على ذلك.

الفصل الخامس عشر

فيما يكون إقراراً بالشركة، وما لا يكون

٢٠٦٠١:- ابن سماعة عن محمد- فى رجل قال: لهذا الرجل فى هذا العبد الف درهم، والعبد عبد المقر قال محمد: هذا عندى على ان ذلك دين فى رقبته الا ان يكون فيه كلام على انه شريك فى رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد، ولهذا فيه الف درهم، ولو قال: لفلان فى هذا الثوب الف درهم، ولم يكن هناك مايدل على الشركة فى الرقبة فهذا ليس بشئ؛ انما هى على ان له فيه الف درهم مضروبة.

٢٠٦٠٢:- ولو قال: له فى هذا البرذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة، وإذا قال: لفلان فى هذا الكيس الف درهم، ولى ألفان، وليس فيه الا الالف فهى بينهما اثلاثا، ولو قال: لفلان فيه الف وسكت، ثم قال: ولى فيه ألفان لم اصدقه، وكانت الألف للمقرله .

٢٠٦٠٣:- عن أبى يوسف: فى رجل قال: لفلان جريب فى هذا البستان فالقول قول المقران قال: هو شريك بجريب، وقال: هو هذا الجريب بعثنين، وإن مات فالقول قول ورثته.

٢٠٦٠٤:- رجل قال لرجل: لك فى هذا العبد الف درهم فهذا على الشركة، ان كان اشتراه كان شريكا فيه بالف درهم، وإن كان الثوب، والدابة هبة وهبت له، أو صدقة تصدق به عليه فالأقرار بهذا باطل، والعبد ان كان هبة، أو صدقة فالالف دين فى عنقه يباع فيه .

٢٠٦٠٥:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف: رجلان فى ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه اقر بهذا المدعى بنصف الدار، فان المدعى

يأخذ نصف الدار منهما ألا ترى انهما لو اجمعا ان نصف هذه الدار له دفعاه بينهما، وكذلك الشهادة.

٢٠٦٠٦:- وفي جامع الفتاوى ابن سماعة: دار فى يدى رجل اقران نصفها لرجل، ثم اقران نصفها لرجل آخر فخاصماه فالدار بينهما، ولو قضى للأول بنصف الدار، ثم اقر للثانى بنصفه فللمقرله نصف الدار.

٢٠٦٠٧:- وفي الفتاوى العتائية: ولو اقر بيت من دار مشتركة فاقسماها فوقع البيت فى نصيب الآخر ضرب المقرله فيما اصاب للمقر بذرعان البيت، والمقر بنصف ما بقى من الدار بعد البيت، وعند محمد: بنصف ذرعان البيت، ولو اقر فى الحمام المشترك يضمن للمقرله نصف قيمة ما اقر به، وكذا ما لا يقسم من الثياب، وكذا الطريق الخاص بين قوم معينين اقر احدهم لرجل فى هذا الطريق المشترك فهو كبيت فى الدار.

٢٠٦٠٨:- وفي البيوع: طريق بين اثنين بين دارين اقر احدهما لرجل ان له ثلثه ضمن له ربع قيمته، ومن كان له طريق فى ارض لرجل فالقول لرب الارض: ان موضع طريقه هذا، وروى ان كان الطريق قبالة باب داره مستقيماً لا يصدق رب الارض فى غيره.

٢٠٦٠٩:- ولو اقر بشرب فى نهر مشترك دخل المقرله فى نصيب المقران لم يضر بالشركاء فيقسم نصيب المقر فى حصته، وعلى ما اقر به، وإن اضر بالشركاء ضمن للمقرله، ولو كان بينهما سيف اقر احدهما بحليته لرجل ضمن للمقرله نصف قيمة الحلية من خلاف جنسها، وكذا: إذا اقر بالجذع فى السقف، والآجر فى الحائط، ولو قال: نصيبى من هذه الدار لفلان جاز، وكذلك: نصف نصيبى.

٢٠٦١٠:- ولو قال: ربع هذه الدار له ولى ربعها، ونصف الربع، ولصاحبى

كذلك: فللمقرله خمسا نصيبه، ولو اقر أحدهما بجميع الدار لرجل، ثم اقر الآخر بنصفها لذلك الرجل اخذ المقرله من الأول جميع ما فى يده فقط، وكذلك: لو اقر معا، ولو بدأ المقرله بالنصف اخذ جميع ما فى يد المقر بالجميع، ونصف ما فى يد المقر بالنصف.

٢٠٦١١:- ولو اقر احد الشريكين بالنصف لرجل اعطاه ثلثى ما فى يده، ولو قال: لى النصف، ولذلك النصف، ولا شئ لشريكي اعطاه نصف ما فى يده.

(والله اعلم)

الفصل السادس عشر

فى نفى المقرله ملك المقربه، وإقراره به لغيره، أو دعواه المقربه من وجه آخر

٢٠٦١٢: - قال محمد فى الجامع: دار فى يدى رجل اقر، وقال: هذه الدار لفلان لاحق لى فيها فقال المقرله ما كانت هذه الدار لى قط، ولكنها لفلان يريد به رجلا ثالثا، وصدقه الثالث فى ذلك، فان القاضى يقضى بالدار للثالث، وينبغى ان تكون الدار للمقرله، ولا يقضى بها للثالث، وهذا كله اذا قال المقرله الأول، ولكنها لفلان موصولا بقوله: ما كانت هذه الدار لى قط؛ فاما اذا قال: ما كانت لى هذه الدار قط، وسكت ساعة، ثم قال: ولكنها لفلان، وصدقه فلان فى ذلك؛ فانه لا يقضى بالدار للثالث، وتترك فى يد المقر كما كانت بخلاف ما اذا قال: ذلك موصولا.

٢٠٦١٣: - وفى نوادر هشام عن محمد: رجل فى يديه الف درهم قال رجل: هذه الألف لك ورثتها عن اخيك، وقال المقرله: هى لهذا الرجل الآخر، ورثها عن اخيه تدفع الألف الى المقرله الآخر، اذا كان الكلام موصولا.

٢٠٦١٤: - روى ابراهيم عن محمد - رجل اقام بينة ان اباه اقر ان هذه الدار له، ثم اقر الابن ان اصل الدار كانت لابييه قال: يرد الدار إلى ورثة ابيه، وتكلف البينة انها وصلت اليه من قبل ابيه.

٢٠٦١٥: - وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: فى رجل له على آخر الف درهم دين فقال رب الدين: الالف التى لى على فلان هى لفلان، وليست لى، وقال: فلان ما هى لى على فلان قال: لا يجب عليه المال.

٢٠٦١٦:- وفى المنتقى: رجل اقرانه قد استوفى من فلان دراهم كانت له عليه فقال: فلان قد كانت لك على الا انك وهبتها لى فقال الطالب قد كانت لى، ولم اهبها لك، ولم استوفها منك؛ فانا آخذها باقرارك الذى اقررت بعد مقالتي فليس له ذلك.

٢٠٦١٧:- وفيه ايضا- رجل قال: ما كان لى على فلان شئ قط، أو قال: مالى عليه شئ قط فقال فلان قد كان لك على الف درهم، وقد قبضها، وقال الآخر هى لى عليك، ولم اقبضها فللطالب ان يأخذ بالالف بعد ان يحلف على ما ادعى المطلوب فيها.

٢٠٦١٨:- بشر عن أبى يوسف- رجل قال: لغيره قد ابرأتك مالى عليك فقال: ذلك الغير مجيبا له كان لك على الف فقال الأول: قد صدقت؛ فانه يلزمه المال قياسا لكنى ادع القياس.

الفصل السابع عشر

فى اسناد الاقرار إلى حال ينافى صحته، وثبوت حكمه

٢٠٦١٩:- قال محمد فى الأصل: إذا اقر الرجل انه كان قد اقر، وهو صبي لفلان بالف درهم، وقال المقر له: لا، بل اقررت، وانت بالغ فالقول قول المقر مع يمينه، ولاشى عليه كما لو قال: تزوجتك، وانا صبي فقالت المرأة: لا، بل تزوجتني، وانت بالغ فالقول قول الزوج.

٢٠٦٢٠:- وهذا بخلاف ما لو قال الزوج: لامرأته تزوجتك، وانا مجوسى، أوفى عدة الغير، وقالت: تزوجتني، وانت مسلم، أو فارغة عن عدة الغير، أو قال: بغير شهود فقالت المرأة: لا، بل بشهود، فان القول قول المرأة.

٢٠٦٢١:- وكذلك: لو اقررت بهافى حال نومي، أو قبل ان احكم، وكذلك: إذا قال: اقررت لك بالف درهم، وانا ذاهب العقل، وقال المقر له: لا، بل اقررت، وانت عاقل، ان كان الجنون معهودا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اضاف الاقرار إلى حالة الصبياء، وإن كان غير معهود؛ فانه لا يصدق فى هذه الاضافة، ويلزمه المال.

٢٠٦٢٢:- وفى جامع الفتاوى عن الحسن بن زياد: إذا قال لامرأته: تزوجتك، وانا صبي قيل له بإذن الولي، فان قال لا، قيل له إذا تزوجت ارضى الولي، فان قال: لا، قيل له ارضيت بعد ما ادركت، فان قال: لا، قيل له ارضى الآن، فان قال لا فحينئذ يفرق بينهما.

٢٠٦٢٣:- م- ولو اقر فقال: اخذت منك الف درهم، وانا صبي، أو مجنون كان ضامنا بخلاف قوله: اقررت، وكنت صبيًا، أو مجنونًا.

٢٠٦٢٤:- قال: وإذا اقر الرجل الحراني اقررت لفلان بالف درهم على، وانا عبد، فان المال لازم عليه، وكذلك الحربى: إذا اسلم، واقرانه كان اقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان، فان المال يلزمه، وكذلك: لو قال: دخل فلان المسلم علينا فى دار الحرب، فاقررت له بكذا كان المال لازماً وكذلك إذا قال اقررت له بالف، وانا فى دار الحرب، وهو فى دار الاسلام، فان الالف يلزمه.

٢٠٦٢٥:- ولو ان رجلا قال لرجل: قد اقررت لك بالف درهم قبل ان اعتق، وقال: ذلك الرجل بل اقررت بعد ما اعتقت، فان المال لازم له.

٢٠٦٢٦:- ولو ان رجلا اعتق عبده فقال: له بعد ذلك قطعت يدك، وانت عبدى، وقال العبد: فعلت ما فعلت بعد العتق فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: القول قول العبد، والمولى ضامن، وعلى قول محمد القول قول المولى، ولا ضمان، وعلى هذا الاختلاف، إذا اسلم الحربى، أو صار ذمياً فقال: له رجل مسلم قطعت يدك، وانت حربى فى دار الحرب، أو أخذت من مالك كذا، وأنت حربى فى دار الحرب وقال الحربى: فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت، أو صرت ذمياً فى دار الاسلام فالقول قول الحربى: فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: والمسلم ضامن، وعند محمد القول قول المسلم: ولا ضمان، وعلى هذا الاختلاف، إذا اسلم الحربى فقال لرجل مسلم قطعت يدك، أو أخذت مالك، وانا حربى فى دار الحرب، وقال المسلم: فعلت ما فعلت، وانت مسلم فى دار الاسلام فالقول قول المسلم: والحربى ضامن فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: وعلى قول محمد القول قول الحربى: ولا ضمان، واجمعوا على ان المال، لو كان قائماً فى يد المقر فى هذه المسائل ان القول له فيؤمر المقر برده عليه.

٢٠٦٢٧:- واجمعوا على انه لو قال: لجارية بعد ما اعتقها، وطيتك قبل العتق فقالت: لا، بل بعد ما اعتقتنى ان القول قول المولى: ولا ضمان عليه، واجمعوا على انه، إذا قال لعبد بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر، وانت عبد، وقال العبد: لا، بل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى: ولا ضمان عليه.

٢٠٦٢٨:- واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد: لرجل قطعت يدك، وانا عبد، وقال: ذلك الرجل لا، بل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر: ولا ضمان عليه.

٢٠٦٢٩:- وفي التجريد: إذا اعتق عبده، ثم اقرانه اخذ منه هذا الشيء في حالة الرق، وهو قائم بعينه، وقال العبد: اخذته بعد العتق فالقول قول العبد: في قولهم، ولو قال اتلفت عليك مالا، وانت عبدى، وقال العبد: اتلفت، وانا حر فالقول قول المولى في قولهم: هكذا ذكر القدورى: وهو خلاف رواية الاصل: فانه ذكر محمد فى الاصل: انه إذا اقرانه أخذ مالا، واستهلكه، ثم تنازعا فى ذلك فالقول قول العبد: فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: وقال محمد: القول قول المولى.

٢٠٦٣٠:- م: رجل باع عبده من رجل فاقرانه قطع يد هذا العبد، أو أتلف من مال هذا العبد كذا قبل البيع، وصدقه البائع فى ذلك، وقال المشتري: لا، بل فعلت ذلك بعد البيع كان القول قول المشتري.

الفصل الثامن عشر

فى الجمع بين الشيئين المتناقضين فى الاقرار

٢٠٦٣١:- قال محمد- إذا اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم، وانه قضاه اياه موصولا باقراره، واقام البينة على ذلك فالقياس ان لاتقبل بينته لمكان التناقض، وكذلك إذا قال: هذا لفلان اشتريته منه امس موصولا باقراره، أو قال: موصولا باقراره، وهبها وقبضها منه القياس ان لاتقبل بينته لمكان التناقض.

٢٠٦٣٢:- وإذا اقر الرجل، وقال هذا العبد الذى فى يدى لفلان اشتريته منه بالف درهم، ونقدته الثمن، ثم قال: بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمس مائة، ونقدته الثمن، فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز، وكذلك: لو اقام البينة على الأول بذلك، ولم يقيم على الآخر، وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة، وان لم يكن له بينة، وانكر كل واحد منهما البيع؛ فانه يرد العبد على الأول، ويضمن قيمة العبد.

٢٠٦٣٣:- وفى جامع الفتاوى: سئل بعضهم: عمن اقر بعبد بعينه فى مرضه لامراته، ثم اعتقه بعد اقراره، ان صدقه الورثة فعتقه باطل، وان كذبوه جاز عتقه من الثلث، ولو اقر بعبد فى يدى رجل انه لفلان، ثم اقرانه حر، ثم اشتراه فهو للمقر له، وان بدأ فقال: هو حر، ثم قال: انه لفلان، ثم اشتراه فهو حر.

٢٠٦٣٤:- وفى الكافى: اقر ان هذا العبد كان لفلان، ثم برهن عليه يقبل، ولو قال هذا العبد لك اشتريته منك متصلا، وبرهن عليه يقبل، وقال زفر: لا يقبل، وكذا لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه امس بكذا، ووصل صح استحسانا، ولو قال: هو له لاحق لى فيه لا يصح دعوى الشراء الابتاريخ بعد اقراره.

٢٠٦٣٥:- ولو قال جميع ما فى يدى لفلان صح؛ لانه عام، وليس بمجهول، ولو قال: ان هذا العبد الذى فى يدى لفلان ملكته بعد الاقرار فالقول له

الفصل التاسع عشر: فى الاقرار بالنكاح

٢٠٦٣٦:- وإذا اقر رجل انه تزوج فلانة بالف درهم فى صحته، أو مرضه فصدقته المرأة بعد مامات عمل تصديقها، حتى كان لها المهر، والميراث، وهو نظير مالو اقرانه اشترى هذا العبد من فلان بالف درهم، ثم مات المشتري، ثم صدقه البائع؛ فانه يعمل تصديقه فبعد ذلك، ان كان اقرار الزوج فى مرض موته، وكان المهر الذى سمي لها مهر مثلها، أو كان لها جميع ذلك، فان كان الذى سمي لها اكثر من مهر مثلها بطل الفضل.

٢٠٦٣٧:- وذكر فى شهادات الجامع: بخلاف ما ذكره هنا، وصورة ما ذكرته امرأة قالت: لزوجها تزوجتني، وانا معتدة فلان، وقال الزوج تزوجتك بعد انقضاء العدة فالقول قول الزوج: ويقضى بالنكاح بينهما، وإذا قضى القاضى بالنكاح هل يسعها ان تقيم معه ينظر ان علمت انها كانت منقضية العدة وقت القضاء يسعها ذلك عند ابى حنيفة، وأبى يوسف فى قوله الأول: وان علمت انها كانت فى العدة وقت القضاء لا يسعها ذلك، وهل لها اخذ ميراثه فهو على هذا التفصيل ان علمت انها كانت فى العدة وقت القضاء لا يحل لها ذلك، فان عادت إلى تصديق الزوج، وقالت كنت منقضية العدة حال ما تزوجني ان عادت إلى تصديقه حال حياة الزوج حل لها ان تأخذ ميراثه، وان عادت اليه بعد موت الزوج لا يحل لها ان تأخذ ميراثه.

٢٠٦٣٨:- فاما إذا اقرت انها تزوجت فلانا، وصدقها الزوج بعد ماتت فعلى قول ابى حنيفة: لا يعمل تصديقه، حتى لا يرث منها، وقال صاحباه يعمل تصديقه، وكان له الميراث.

٢٠٦٣٦:- أخرج سعيد بن منصور فى سننه عن الحسن انه كان يقول: إذا اقر الرجل لامرأته بصداقها عند موته جاز لها صداق مثلها. سنن سعيد بن منصور فرائض باب الاقرار، والانكار ١٠٣/١ برقم ٣٢٣

مصنف ابن ابى شيبه- نكاح، ما قالوا فى الرجل يقر لامرأته بصداقها فى مرضه ٩/٤٤٣ برقم ١٧٨١١، ١٧٨١٢، ١٧٨١٣

م: الفصل العشرون

فى إقرار الرجل على نفسه، وعلى غيره،
وفى الاقرار بشئ لنفسه، والإقرار بشئ بينه،
وبين غيره، والإقرار على نفسه بشئ مشترك

٢٠٦٣٩:- إذا اقر وقال: لفلان على، وعلى فلان الف درهم كان مقرا على نفسه بنصف الألف ولو سمي معه اثنين كان مقرا على نفسه بثلاث الألف، وكذلك: لو سمي مع نفسه عبدا محجورا، أو صبياء، أو حربيا، أو ذميا، أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته بالنسبة إلى عددهم.

٢٠٦٤٠:- ولو قال: لفلان عليه الف درهم، ولم يسم معه احدا، ثم قال: عنيت معى فلانا، وادعى الطالب، فالمال كله عليه.

٢٠٦٤١:- وكذلك: لو قال: لفلان علينا، وأشار إلى نفسه، وآخرين معه لزمه المال كله، ولو قال: لفلان علينا جميعا الف درهم، أو قال: علينا كلنا، وأشار إلى نفسه، وإلى قوم قعود معه لزمته حصته من الف يقسم عليهم على عدد الرؤس.

٢٠٦٤٢:- ولو قال: لفلان على رجل منا الف درهم لم يلزمه شئ، وكذلك: لو قال: على رجلين منا، ولو قال: يا فلان لكم على الف درهم لزمه المال كله، وكذلك: لو قال: انتم يا فلان لكم على الف درهم، وكذلك: لو قال: يا فلان لكما على الف درهم، كان لفلان النصف.

٢٠٦٤٣:- ولو قال: اقرضنا فلان الف درهم، أو أودعنا، أو أعارنا، أو غصبنا منه لزمه جميع المال، ولم يصدق على انه اراد به غيره معه، ولو قال: غصبت، ومعى فلان ابن فلان مائة درهم لزمه النصف، ولو قال: ومعى فلان جالس لزمه المال كله.

٢٠٦٤٤:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل مات، وترك الفاق قال رجل: ترك عندى الف درهم، وانا ابنه، وهذا ابنه ايضاً، وقال المقرله: انا ابنه، ولست انت بابنه لا يصدق المقرله، والالف بينهما نصفين.

٢٠٦٤٥:- وفى نوادر هشام عن محمد: رجل فى يديه الف درهم قال الآخر: مات أبوك، وترك هذا المال ميراثاً، وانا أخوك فقال المقرله مات أبى وترك هذا المال ميراثاً ولست انت اخى فالقول قول المقرله: وليس للذى فى يديه منه شئ وإن قال الذى فى يديه مات أبى وترك هذا الالف ميراثاً، وانت اخى فالقول قوله: والمال بينهما نصفين.

٢٠٦٤٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل مات، وترك ابنين، وافر أحدهما بمال على أبيهما لرجل قال: القياس ما قال اصحابنا: ان يأخذ جميع ما اقر به، وقال الفقيه أبو الليث: وعندى ان يأخذ منه نصف ذلك يعنى بالحصصة، وعلى هذا لو ان رجلاً مات، وترك ابنين، والى درهم عينا، والى دينا على رجل فاخبر احد ابنيه ان الالب استوفى بما على الغريم فى حياته، وجحد الابن الآخر، وحلف له ان يتبع الغريم بنصيبه، ولا يرجع الغريم على المقر فى ميراثه بشئ، وفى الزيادات: انه رجع الغريم على المصدق بالخمسمائة التى أخذ المكذب منه.

٢٠٦٤٦:- أخرج سعيد بن منصور فى سننه عن الشعبي قال: إذا اقر الرجل الوارث بدين فعليه بحصته فى نصيبه، ثم قال: بعد ذلك يخرج من نصيبه كله. وأخرج ايضاً عن الحسن فى رجل ادعى على ميت الف درهم ترك الميت ابنين له، وترك الفى درهم فأقر أحدهما، وأبى الآخر قال: يعطى الذى أقر خمس مائة درهم. سنن سعيد بن منصور فرائض الاقرار، والانكار ١/١٠١، ١٠٢ برقم ٣١٥، ٣١٧ وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عامر فى رجل مات، وترك ابنين، وترك مائتى دينار فأقر احد الابنين ان على ابيه خمسين ديناراً قال: يؤخذ من نصيب هذا، ويسلم للآخر نصيبه. مصنف ابن أبى شيبه. وصايا فى بعض الورثة يقر بالدين على الميت ١٦ / ٢٠٤ برقم ٣١٦٥١

٢٠٦٤٧:- رجل مات، وترك اخوين فاقرا احدهما بأخ، وانكر الآخر يعطيه المقر نصف ما فى يده.

٢٠٦٤٨:- م: كتب ابن سماعة إلى محمد: فى رجل قال: لرجلين لكما على الف درهم من ثمن عبد بعثمانيه جميعا فصدقه احدهما، وقال الآخر: لى عليك خمس مائة درهم قرضا اقرضتكها قال محمد: لا يأخذ واحد منهما الا شاركه أخوه فيه.

٢٠٦٤٩:- رجل قال: لرجلين غصبت اباكما الف درهم، ولا وارث له غير كما فصدقه احدهما فى ذلك، وقال الآخر: لى عليك خمس مائة درهم قرضا اقرضتكها، ولم تغصب من أبى شيئا قال محمد: لا يأخذ واحد منهما شيئا الا شاركه أخوه فيه.

الفصل الحادى والعشرون: فى أقاير المريض، وأفعاله

٢٠٦٥٠:- وفى الكافى: تصرف المريض فيما ينقض كالهبة، ونحوها صح فى الحال، حتى يثبت الملك للموهوب له، ثم ينقض ان احتيج اليه، وفى غيره كالاعتاق يتوقف.

٢٠٦٥١:- وفى جامع الفتاوى: مريض اقر لوارثه، أو اوصى له لا يصح، ولو صح من مرضه فالأقرار يصح، والوصية لا تصح، وفى الخانية: لا يصح اقرار المريض الذى مات فيه بقبض الدين من وارثه، ولا من كفيل وارثه وإن كانت الكفالة فى الصحة سواء كان المقبوض قائما فى يد الوارث، أو لم يكن، وكذا لو اقر بالمقبض من اجنبى يتطوع عن وارثه بقضاء الدين.

٢٠٦٥٢:- وفى الفتاوى العتائية: وللمريض ان يحيل بعض غرماءه على من ليس له عليه شئ، ويختص به المحتال له، ولو باع المطلوب من الطالب بضمن إلى اجل مثل الدين الذى على المطلوب فحل الاجل على الطالب فى مرض المطلوب صار قصاصا، ان كان حلول الثمن على الطالب بعد دين الطالب على المطلوب شارك غرماء المطلوب فى الثمن الذى عليه، ولو كان دين الطالب على المطلوب بعد حلول الثمن على الطالب لم يشاركوا، م: هذا الفصل يشتمل على انواع.

٢٠٦٥٠:- اخرج الدارمى فى سننه عن عامر قال: يجوز بيع المريض، وشراءه ونكاحه، ولا يكون من الثلث. سنن الدارمى وصايا باب وصية المريض ٢٠٤٦/٤ برقم ٣٢٦٠
٢٠٦٥١:- اخرج الترمذى فى سننه عن أبى امامة الباهلى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فى خطبة عام حجة الوداع: ان الله تبارك وتعالى قد اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث. سنن الترمذى وصايا باب ماجاء لا وصية لوارث ٣٢/٢ برقم ٢٢٠٣
وأخرج الدارمى فى سننه عن شريح قال لا يجوز إقرار لوارث. سنن الدارمى، وصايا، باب الوصية للوارث ٢٠٦٢/٤ برقم: ٣٣٠٠

وأخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحكم وشريح وإبراهيم قالوا: إذا أقر فى مرض لوارث بدين لم يجز الابينة، وإذا أقر لغير وارث جاز. مصنف ابن أبى شيبة. بيع فى الرجل يقر لوارث، أو غير وارث بدين ١٠/٦٦٠، ٦٦١ برقم ٢١١٣٨، ٢١١٤٢. شبيب أحمد القاسمى

النوع الأول

فى إقرار المريض لوارثه، ولقاتله

٢٠٦٥٣:- يجب ان يعلم ان اقرار المريض لوارثه لايجوز الاباجازة ببقية الورثة
- وفى السغناقى - وهو باطلاقة يتناول العين، والدين، وقال الشافعى: يصح.
٢٠٦٥٤:- م- هذه المسئلة على اربعة أوجه: (١) اما ان كان المقر له وارث
المريض وقت الاقرار، وبقي كذلك وارثا إلى ان مات المريض، وفى هذا الوجه الاقرار
باطل، وفى الهداية: وقال الشافعى: فى احد قوليه يصح واما ان كان المقر له وارثا
وقت الاقرار، وخرج ان يكون وارثا بعد الاقرار، وبقي كذلك: حتى مات بان اقر
لاخيه، وليس له ابن، ثم حدث ابن وبقي هذا الابن حيا إلى ان مات المريض، وفى هذا
الوجه الاقرار جائز.

٢٠٦٥٥:- وفى الفتاوى العتابية: إذا اقر المريض لامرأته، ثم طلقها قبل
الدخول أو بعد الدخول وانقضت عدتها، ثم مات الزوج صح الاقرار، ولو تزوجها ثانيا،
ثم مات بطل الاقرار فى قول أبى يوسف خلافا لمحمد.

٢٠٦٥٦:- وفى اليتيمة: سئل والدى عمن اعتق امته، ثم اقران لها عليه
مهر قدره كذا: ولم يقر بنكاحها، وهى تدعى بعد وفاته انه تزوج بها، وإن اقراره
بالمهر لها بذلك هل ترثه فقال: لا يكون اقرارا بالنكاح قال رضى الله عنه: وإن اقر
بولد فى يد حرة انه ولده منها وصدقته بذلك فهو ابنهما، ويقضى بالنكاح الصحيح
بينهما فالأقرار بالولد اقرار بالنكاح، والأقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح.

٢٠٦٥٣:- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: لا تحوز الوصية لوراث إلا ان شاء الورثة. السنن الكبرى للبيهقى. وصايا باب نسخ
الوصية للوالدين، والاقرين ٩/ ٣٥٦ برقم ١٢٧٩٧

٢٠٦٥٧:- (٢) واما الوجه الثانى : ان لم يكن المقر له وارثا وقت الاقرار، ثم ورث بسبب جديد بعد الاقرار بان اقر لاجنبية ، ثم تزوجها، أو اقر لاجنبى، ثم عقد معه عقد الولاء، وفى هذا الوجه قال علمائنا الثلاثة: الاقرار صحيح، وقال زفر: لا يصح، وفى السغناقى: هذا الاطلاق من غير ذكر خلاف فيما إذا كان المقر صحيحاً؛ اما إذا اقر المريض لاجنبية، ثم تزوجها، ثم مات بقى اقراره صحيحا عندنا خلافا لزفر، م: وكذا المريض إذا وهب لاجنبية، ثم تزوجها، وهو مريض، ثم مات من مرضه بطلت الهبة.

٢٠٦٥٨:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو اقر لغير وارث، ثم صار وارثا عند الموت ان كان بسبب الوراثه لم يصح صورته اقر لابن كافر فاسلم عند موته، م: وإن لم يكن وارثا وقت الهبة فعلمائنا ذهبوا: فى ذلك إلى ان هذا اقرار لغير الوارث فيصح قياسا على ماله اقر المريض وارثا وقت الموت.

٢٠٦٥٩:- (٣) واما الوجه الثالث: ان لم يكن وارثا وقت الاقرار لكن سبب الارث كان قائما وقت الاقرار فورث بذلك السبب عند الموت، وذلك نحو المريض إذا اقر لاجنبية وله ابن فمات الابن، ثم مات المريض فورثه الاخ كان الاقرار باطلا.

٢٠٦٦٠:- (٤) واما الوجه الرابع: ان يكون وارثا وقت الاقرار، ثم خرج من ان يكون وارثا، ثم يصير وارثا، وذلك نحو ان اقر لا مرأته، ثم ابانها، وانقضت عدتها، ثم تزوجها، ثم مات أو كان والى رجلا فاقر له بعد مامرض، ثم فسحها الولاء، ثم عقدا ثانيا، ثم مات من مرضه، وفى هذا الوجه خلاف قال محمد الاقرار جائز، وقال أبو يوسف: الاقرار باطل قالوا: ما قاله محمد: قياس، وما قال أبو يوسف: استحسان، وكذا لو اقر المريض لابنه بدين أو عين، والابن عبد، ثم اعتق، ثم مات المريض، وهذا الابن وارثه.

٢٠٦٦١:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اقر لابنه، وهو عبد، ثم اعتق

قبل الموت، ولم يكن عليه دين صح، والوصية لاتصح بكل حال، ولو باع الوارث للمورث شيئا باذنه فقال: قبضت الثمن، ودفعته إلى المورث، أو إلى غريمه صدق، وكذا لو قال: قبضت دينه بامر، ودفعته اليه برئ الغريم، وإن كذبه المريض فى القبض.

٢٠٦٦٢:- ولو قال: بعت المتاع بأمره، وسلمت، واستوفيت الثمن، وضاع عندى صدق، ولا يصدق بعد موت المريض فى المتاع القائم انه باعه، وكذا لا يصدق فى حياته، إن كان عليه دين وإن صدقه المريض ولو قال بعد موته كان عندى، ودیعة له، أو بضاعة، أو مضاربة فدفعها اليه صدق ان لم يكن عمل فى مال المضاربة وإن عمل لم يصدق الا إذا كان اقر المريض بالمضاربة، أو البضاعة، وكذلك: لو ادعى انه دفع إلى الورثة انصاء هم بعد الموت يصدق الا فى نصيبه الذى فى يده؛ فانه بينه وبينهم، ولو ادعى المريض هلاك الوديعة، أو الرد فحلف فنكل فضمنه القاضى، ثم مات كان باطلا، ولم يضمن كما لو اقر باستهلاك مال له آخر يعنى للمورث، ولو مات قبل ان يقول شيئا صارت الوديعة ديناً، ولو كان عليه دين فوهبه رب الدين فرده فى مرضه لم يصح.

٢٠٦٦٣:- م: وإذا اقر الرجل فى مرضه لامرأته بدين، ثم ماتت امرأته قبله ولها ابنان احدهما منه والآخر عن غيره، فان على قول أبى يوسف الأول: الاقرار باطل، وعلى قوله الآخر يجوز، وتصير هذه المسئلة رواية فى مسئلة صارت واقعة الفتوى، وصورتها مريض ماتت امرأته، ولها من المريض ابن صغير، واقر المريض ان لامرأته الميئة فى ذمته كذا من صداقها، ثم مات وباقى الورثة ينكرون ذلك هل يعتبر اقراره إلى تمام مهر مثلها فقد قيل: لايعتبر، وقد قيل: يعتبر، وهو قول أبى يوسف الآخر: يشهد لهذا القول.

٢٠٦٦٤:- وإذا اقر المريض لامرأته بالدين، ثم ماتت قبله، ولها ورثة يجوزون ميراثها، وليسوا من ورثة الميت، فان اقراره جائز، وإذا اقر المريض لابنه بدين،

ثم مات الابن المقرله، وترك ابنا، وليس للمريض ابن، فان على قول أبى يوسف الأول: لايجوز هذا الاقرار، وعلى قوله الآخر يجوز.

٢٠٦٦٥:- ولو اقر بعبد فى يديه انه لفلان فقال فلان المقرله لم يكن لى، وانما هو لفلان بن فلان المقر المريض كان أبويوسف أولاً يقول: لايجوز هذا الاقرار، ولايصير هذا العبد لابن المريض، ثم رجع، وقال: يجوز هذا الاقرار، و يصير العبد لابن المريض، وقال أبو حنيفة: لايجوز اقرار المريض بدين بعد اخذ الورثة سواء كان عليه دين، أو لم يكن.

٢٠٦٦٦:- وفى فتاوى آمو: اقر فى مرض موته انه كان له على ابنته الميته عشرة دنانير قد استوفيتها، وله ابن ينكر ذلك قال يصح اقراره باستيفاء الدين لغير الوارث كمن اقر لا مراته فى مرض موته بدين، ثم ماتت، أو قتلت، وترك منها وارثا كان الاقرار جائزا كذا هنا، وهكذا اجاب القاضى جمال الدين، وقال القاضى بديع الدين: لا يصح.

٢٠٦٦٧:- ذكر الامام الاجل صدر الدين لو قالت: ماترك زوجى شيئا، ثم ادعت المهر لايقبل اقرت فى مرضها ان لاحق لها على زوجها، ولا مهر، ولا قليل، ولا كثير قال: هذا الاقرار جائز.

٢٠٦٦٨:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو اقر فى مرض موته بدين من مهرها لامرأة لا يصدق إلى تمام مهر مثلها، وتحاص غرماء الصحة، ولو اقر المريض مرض الموت بقدر مهر المثل، ولها من الزوج ولد لم يصدق الورثة لا يصح.

٢٠٦٦٩:- م: قال أبو حنيفة: ولايجوز اقرار المريض لقاتله قالوا هذا: إذا لم تشخنه الجراحة، وصار بحال يجىء، ويذهب؛ فاما إذا اثخنه وكان بحال لا يجىء، ولا يذهب صح الاقرار، وفى الفتاوى العتائية: ولايجوز اقرار المريض لميت غريمه وارثه، وكذا: لايجوز اقراره لكفيل الوارث بوديعة، أو غصب، وقيل فى المثلى ان هذا الجواب على قولهما.

٢٠٦٧٠:- وفى الخانية: مريض عليه دين محيط بماله فاقر المريض بقبض، وديعة، أو عارية، أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره.

٢٠٦٧١:- مريض عليه دين محيط بماله، وله على رجل دين الصحة فاقر المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه صح اقراره.

٢٠٦٧٢:- رجل اقر لوارثه بشئ ومات ثم اختلفا المقرله وبعض الورثة فقال المقرله: كان الاقرار فى الصحة، وقالت بقية الورثة لا، بل كان فى المرض كان القول قول من يدعى انه كان فى مرضه، فان اقاما جميعا البينة فبينة المقرله أولى، وإن لم يكن للمقرله بينة، واراد استحلاف الورثة كان له ذلك.

٢٠٦٧٣:- وفى الذخيرة: مريض أوصى لرجل، ومات فاتفقت الورثة، والموصى له انه اعتق العبد لكن اختلفوا فقال الورثة: اعتق فى المرض، وقال الموصى له فى الصحة فالقول للورثة للموصى له الا ان يفضل من الثلث شئ، أو يقوم له بينة، وتمامه فى هذا الباب من يمرض يومين، ويصح ثلاثة ايام، ويمرض يومين، ويصح يومين فاقر لامرأته بدين، فان فعل ذلك فى مرض صح بعده جاز، وما صنع فى مرض الزمه الفراش، واتصل لموته لم يجز.

٢٠٦٧٤:- وفى النوازل: اقر لامرأته فى مرضه بمهر الف درهم، وقد كان تزوجها بالف درهم، ثم قامت بينة بعد موت الزوج ان المرأة وهبت مهرها لزوجها فى حياة الزوج هبة صحيحة جاز اقراره لها بالمهر، ولا تقبل البينة على الهبة، وفى الخانية: ولا تقبل البينة على الهبة، إذا كان اقرار الزوج لها بالمهر فى مرضه، والمريضة مرض الموت

٢٠٦٧٤:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى رجل قالت له امرأة فى مرضها: لست اطلب زوجى صدائكم ماتت قال: قال الشعبى تصدق، وقال ابراهيم، والحكم لاتصدق. وأخرج ايضا: عن الشعبى قال: إذا برأت المرأة زوجها من صداقها، وهى مريضة لم يجز. مصنف عبد الرزاق. العدة، والنفقة باب تخلع من زوجها، وهو مريض، أو تقول: لاصداق لها. ٦٦/٧ برقم ١٢٢١٣، ١٢٢١٤

قالت: لامهرلى على زوجى لا يصح اقرارها، وكذا: إذا قالت: لم يكن لى على زوجى مهر لا يصح اقرارها، وقد قيل: بخلافه، والصحيح هو الأول.

٢٠٦٧٥:- وفى الخانية: مريضة اقرت باستيفاء مهرها، ثم ماتت، وهى منكوحته، أو معتدته لا يصح اقرارها، وإن لم تكن منكوحته، ولا معتدته يصح اقرارها. ٢٠٦٧٦:- ولو اقر الرجل فى صحته، أو مرضه الذى مات فيه، انه تزوج فلانة بالف درهم، ثم جحد، وصدقته المرأة فى النكاح فى حياته، أو بعد موته فهو جائز، ولها الميراث، والمهر بقدر مهر المثل، ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكار الورثة.

٢٠٦٧٧:- ولو اقرت امرأة فى صحة، أو مرض انها تزوجت فلانا بكذا، ثم جحدت، فان صدقها الزوج فى حياتها ثبت النكاح وجحودها بعد الاقرار باطل، وإن صدقها الزوج بعد موتها لا يثبت النكاح فى قول أبى حنيفة: ولا ميراث له منها، وقال أبو يوسف، ومحمد: يثبت النكاح كما فى الوجه الثالث.

م: نوع آخر

فى اقرار المريض لاجنبى

٢٠٦٧٨:- يجب ان يعلم بان اقرار المريض لاجنبى جائز، إذا لم يكن عليه دين الصحة، قال اصحابنا: والقياس ان لا يجوز الا بقدر الثلث، لكن استحسنا ذلك بحديث عبد الله بن عمر مقصورا عليه؛ اما إذا كان على المريض دين الصحة فاقرب بدين فى حالة المرض لا يصح اقراره فى حق غرماء الصحة، حتى لا يشارك المقرله فى المرض غرماء الصحة بل يقدم دين غرماء الصحة، ويبدأ بهم استيفاء، فان فضل شئ من ديون الصحة يفرق الفاضل إلى غرماء المريض، والمسئلة معروفة، وفى الينايع، فان فضل منها شئ يصرف إلى الدين الذى لزمه فى مرضه باقراره ان لم يكن ارباب الديون، ورثته، فان فضل منها شئ ايضا يصرف إلى الورثة.

٢٠٦٧٩:- وفى السغناقى: وحاجته الاصلية مقدمة على حق غرماء الصحة ألا ترى ان حاجته فى ثمن الأدوية، واجرة الطبيب، ومأكله، وملبسه، وما اشبهها مقدمة على حق غرماء الصحة.

٢٠٦٧٨:- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن شريح و ابراهيم قالوا: إذا أقر فى مرض لوارث بدين لم يجز الابينة، وإذا أقر لغير وارث جاز- مصنف ابن أبى شيبه- يروع فى الرجل يقر لوارث، أو غير وارث بدين ١٠ / ٦٦٠ برقم ٢١١٣٨، ٢١١٤٢
قول المصنف: بحديث عبد الله بن عمر مقصورا عليه: حديث ابن عمر نقله ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن ابن عمر هكذا عن ابن عمر قال: إذا أقر المريض فى مرضه بدين لرجل فانه جائز- المحلى لابن حزم اقرار ٧ / ١٠٦ تحت رقم المسئلة ١٣٨٠
ونقله التهانوى فى اعلاء السنن عن المحلى، ثم قال: وزاد فيه محمد لرجل غير وارث؛ فانه جائز، وإن احاط ذلك بماله، وإن أقر لوارث فهو باطل: كما فى المبسوط- اعلاء السنن اقرار باب اقرار المريض بالدين للوارث ١٥ / ٥٢٨ برقم ٥١٨٧

٢٠٦٨٠:- وفى التجريد: ولو اقر المريض بدين، ثم اقر بوديعة فهما دينان، ولا تقدم الوديعة، ولو اقر بالوديعة أولاً، ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى.

٢٠٦٨١:- م- فان لم يكن عليه ديون الصحة فافر فى مرضه بالدين لرجلين فانهما يتحصان، ولا يبدأ باحدهما سواء وقع الإقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على الف درهم، أو وقعا على التفريق بان قال المريض: لاحدهما لك على خمس مائة ومكث يوماً، أو اقل، أو اكثر، ثم قال لآخر: لك على خمس مائة، والقياس فيما إذا وقع الأقرار على التعاقب بان يبدأ بالمقر له الأول، ثم ما ذكرنا ان دين الصحة مقدم على دين المرض فذلك إذا ثبت دين المرض بمعينة الشهود، أو بالبينة، ودين المرض يساوى دين الصحة، بيانه فيما ذكر محمد فى الاصل.

٢٠٦٨٢:- وقال أبو حنيفة: رجل استقرض مالا فى مرضه وعين الشهود دفع المقرض المال إلى المستقرض أو اشترى شيئاً بالف درهم وعين الشهود قبض المبيع، أو استأجر شيئاً بمعينة الشهود وعين الشهود قبض المستأجر، أو تزوج امرأة بمهر مثلها، وعين الشهود النكاح، وعليه ديون الصحة، فان هذه الديون تساوى ديون الصحة مع ان ديون الصحة تتعلق بماله سابقاً على تعلق حق أصحاب هذه الديون فان قضى المريض ديون هؤلاء هل لغرماء الصحة ان يشاركوهم فيما قبضوا قال لا يشاركون المقرض، والبائع، ويشاركون المتزوجة، والآجر الاجر.

٢٠٦٨٣:- وفى السراجية: ولو اقر لاجنبى فى مرضه، ثم قال هو ابنى ثبت نسبه، وبطل اقراره.

٢٠٦٨٤:- وفى السغناقى: ذكر فى المبسوط: لو قضى بعض غرماء الصحة دينه، ثم مات لم يسلم المقبوض للقابض بل يكون ذلك بين الغرماء بالحصص عندنا، وقال الشافعى: المقبوض سالم للقابض.

٢٠٦٨٥: - م، قال محمد فى الاصل: وإذا اقر المريض لاجنبى بدين الف درهم، ثم بوديعة الف درهم بعينها لرجل، ثم بدين الف درهم لرجل، ثم مات، ولم يترك الا الف درهم؛ فانه يقسم الالف بينهم بالحصص، ولا يقدم المقر له بالوديعة على المقر له الثانى بالدين فصار بمنزلة مالو اقر لثلاثة نفر بالدين على التعاقب، وهناك يقسم الالف بينهم على السوية.

٢٠٦٨٦: - وفى الفتاوى العتائية: ولو اقر المريض بدينين على التعاقب فهما سواء، وكذا لو اقر بدين، ثم بوديعة فهما سواء ولو اقر بدين ثم بوديعة، ثم بدين فابراً المقر له المريض عن الدين الأول فالوديعة والدين الثانى سواء، ولو اقر بالدين فى صحته فمات أبوه فورثه الابن فى مرضه فهو كدين المريض.

٢٠٦٨٧: - م: فان قال المقر له الأول بالدين ابرأت الميت عن الدين فقال: لاحق له قبله، فان المقر له بالوديعة لا يتقدم على المقر له الثانى بالدين، ويقسمان الالف بينهما نصفين.

٢٠٦٨٨: - وفى الهداية: ولا يجوز للمريض ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض لان فى ايثاره البعض ابطال حق الباقيين فغرماء الصحة، والمرض فى ذلك سواء الا إذا قضى ما استقرض فى مرضه، أو نقد ثمن ما اشترى فى مرضه، وقد علم بالبينة، وفى السغناقى: لا يجوز قضاء دين بعض الغرماء الذى لم يدخل بدل ذلك الدين فى ملك المريض حال مرضه؛ اما إذا دخل يجوز.

٢٠٦٨٥: - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن حماد قال: سألت عن رجل مات، وعنده وديعة، وعليه دين فلم تعرف الوديعة من الدين قال: هم بالحصص يقول: يحاص فيها من يطالبه بشئ- مصنف عبد الرزاق- بيوع باب الوديعة ٨/ ١٨٣ برقم ١٤٨٠٤

٢٠٦٨٦: - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الشعبى قال: الدين، والمضاربة، والوديعة هم فيها شرعاً سواء- مصنف عبد الرزاق- بيوع باب الوديعة ٨/ ١٨٣ برقم ١٤٨٠٧

٢٠٦٨٩:- وفي الفتاوى الخلاصة: وإن اقر بدين، ثم بوديعة تحاصا، وعلى القلب المقرله بالوديعة أولى، ودين الصحة مقدم على الاقرار بالدين، والوديعة فى المرض عندنا، وفي الفتاوى العتائية: وعلى الاقرار بالعتق فى المرض.

٢٠٦٩٠:- وفي الخانية: ولو استقرض فى مرض موته، أو اشترى شيئا، وعاین الشهود، أو غصب فانه يحاص غرماء الصحة، ولو قضى دين احدهما ينظر ان كان دين الذى استقرض، أو اشترى فى المرض سلم له؛ اما إذا لم يؤد ومات ان كان عين ما اشترى وعین ما استقرض قائما، وليست التركة الا هذا، فانه بين غرماء الصحة، والمرض، والبائع؛ انما يكون احق بالمبيع إذا لم يسلم؛ اما إذا سلم فقد ابطال حقه فى الاختصاص كالمرتهن، إذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرماء.

٢٠٦٩١:- وفي التجريد: لو تزوج امرأة فى مرضه بالف، وذلك مهر مثلها فهو جائز وتحاص المرأة غرماء الصحة بمهرها، وإذا لم ينقدها المهر لم يسلم لها.

٢٠٦٩٢:- م: وإذا اقر المريض بدين الف درهم لرجل آخر بعينها، ثم اقر بوديعة الف درهم بغير عنيها لرجل آخر، ثم مات لم يترك الا الف درهم، والابن جاحد لذلك فمرض المقر، ثم مات الاب، والمقر وارثه فذلك الاقرار ينفذ عليه، فان كان على المقر دين وجب فى الصحة كان غريم المقر أولى من غريم الميت الجاحد وكان ينبغي ان يكون المال بينهما نصفين.

٢٠٦٩٣:- وفي الفتاوى الخلاصة: المريض إذا باع عبدا من اجنبى فباعه المشتري من وارث المريض، أو وهبه صح إذا كان بعد القبض، ان كان دين الصحة يحيط بمال المريض.

٢٠٦٩١:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى: فى رجل تزوّج، وهو مريض قال: نكاحه جائز على مهر مثلها. مصنف عبد الرزاق. نكاح باب الرجل يتزوج فى مرضه ٦/ ٢٤١ برقم ١٠٦٦٦

م: نوع آخر

فى الجمع بين الوارث، والاجنبى فى الاقرار

٢٠٦٩٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اقر لوارث، ولاجنبى لم يجز، وإن انكر الاجنبى الشركة خلافا لمحمد.

٢٠٦٩٥:- م، قال محمد فى الاصل: إذا اقر المريض بدين الف درهم لرجلين احدهما وارثه، ثم مات من ذلك المرض فهذه المسئلة لاتخلو من ثلاثة أوجه: (١) ان صدقا المقر فى الشركة بطل الاقرار عندهم جميعا فى نصيب الوارث هذا إذا صدقا المقر فى الشركة. (٢) فاما إذا كذبا فى الشركة، وقالوا هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل كان بضیعة وجب لى على حدة بسبب، أو كذبه الاجنبى فى الشركة، وقال: جميع الدين لى اقر لى عليه خمس مائة بسبب على حدة اختلفوا فى هذا الفصل قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: فانه لا يصح الاقرار كما لو صدقاه فى الشركة، وقال محمد: يصح اقراره بحصة الاجنبى كالمريض إذا اقر بالدين، ثم بالوديعة لآخر، ثم بالدين لثالث، ثم ان صاحب الدين الأول قال: لم يكن لى عليه دين، واقر لى كاذبا صح هذا النفى. (٣) فاما إذا كذب الوارث المقر فى الشركة، وصدقه الاجنبى لم يذكر محمد فى الكتاب: قول: نفسه فى هذه الصورة قالوا: ويجوز ان يكون على الخلاف فيجوز عند محمد: كما لو كذبه الاجنبى فى الشركة وصدقه الوارث، ويجوز ان يقال: لايجوز عند محمد: كما هو مذهبهما وهو الصحيح.

٢٠٦٩٤:- أخرج الدارمى فى مسنده عن قبيصة قال: سمعت سفيان يقول: إذا أقر لوارث ولغير وارث بمائة درهم قال: ارى أن أبطلهما جميعاً. مسند الدارمى، وصايا، باب الوصية للوارث ٤ / ٢٠٦١ برقم ٣٢٩٩

٢٠٦٩٦:- وإذا اقر المريض بدين لغير الوارث، ثم استد ان من وارثه ديننا بمعاينة الشهود، ثم مات، وترك الفا فالوارث أولى من الذى اقرله المريض.

نوع آخر

٢٠٦٩٧:- إذا قال المريض: لورثته فلان على حق فصدقوه بما قال: ثم مات المريض فالقياس ان لا يصح الاقرار بالتصديق، حتى لا يصدق المدعى بالدين الابالبينة، وفى الاستحسان يصدق بقدر الثلث قال: إذا اختار فلان شيئاً من تركتى هذه فسلموا اليه كان هذا الاقرار صحيحاً بقدر الثلث، ويكون وصية، فإذا ادعى ذلك الرجل اكثر من الثلث، فانه يحلف الورثة على علمهم، فان حلفوا لم يلزمهم الزيادة، وهذا معنى الوصية، ولو لم يقر بدين، واوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى؛ لانها معلومة، وهذا مجهول، ويقال: اقرؤا له فى الثلثين مما شئتم، ويقال: للموصى له بالثلث اقرله فى الثلث بما شئت فأى الفريقين اقر بشئ يؤخذ منه ويحلف على الباقي.

نوع آخر من هذا الفصل فى المريض يقر

لوارثه فيقر الوراثة بالمقر به لغيره، وما يتصل بذلك

٢٠٦٩٨:- يجب ان يعلم بان تصرفات المريض محكوم بصحتها، ونفاذها كتصرفات الصحيح بيانه، ماذكر محمد فى الجامع: إذا اقر المريض لبعض ورثته بعين من اعيان ماله فسلمه اليه، أو وهب منه عينا من اعيان ماله، وسلمه اليه، ثم مات المريض فلم ينقض، حتى باع الوراثة المقر به، والموهوب من رجل، أو وهبه منه، وسلمه اليه، أو اقر به لانسان صح، إذا عرفنا هذا جئنا إلى المسائل.

٢٠٦٩٩:- قال محمد فى الجامع: مريض اقر لا حدورثته بعبد له، ولا مال للمريض سوى هذا العبد فقال الوراثة المقر له ليس هذا العبد لى لكنه لفلان يعنى به رجلا اجنبيا، وصدقه الاجنبى فى ذلك، ثم مات المريض فالعبد يسلم إلى الاجنبى، وإذا صح اقرار الوراثة للاجنبى فى مسئلتنا ضمن الوراثة المقر له قيمة العبد للورثة، ولكن يدفع عنه حصته قال: ولو كان المقر له الثانى وارثا للمريض فهذا والأول سواء، ويسلم العبد للثانى، ويضمن الوراثة الأول قيمة العبد للورثة، وكذلك: لو كان على الميت للورثة دين كثير صح الاقراران جميعا، ويضمن المقر له قيمة العبد للغرماء لا يرفع عنه شئ من ذلك.

٢٠٧٠٠:- وفى الذخيرة: وعلى هذا إذا اقر المريض لاجنبى بعين من اعيان ماله فيقول الاجنبى ليس هذا العبد لى ولكنه لفلان وارث المقر، ثم مات المريض فالعبد يسلم للوارث المقر له، م: ولو كان المقر له الثانى وارثا للمريض فهذا والأول سواء، ويسلم العبد للثانى.

٢٠٧٠١:- مريض وهب عبد له لبعض ورثته، ولا مال له سوى هذا العبد، وقبضه الموهوب له، ثم ان الموهوب له، اقران المريض قد كان اقر قبل ان يهبه

منى ان العبد لهذا الوراثة الآخر، أو اقرانه كان وهبه قبل هذا من الوراثة الآخر، وصدقه الآخر فى ذلك فللثانى ان يأخذ العبد من الأول فلو أخذ الثانى العبد من الأول، ثم مات المريض من مرضه ذلك فهذا على وجهين: (١) اما ان كان العبد قائما فى يد الثانى - (٢) أو كان هالكا، فان كان قائما يؤخذ من الثانى، ويصير ميراثا لورثة الميت يقسم بينهم على فرائض الله تعالى بخلاف ما تقدم من المسائل، وكذلك: لو كان الثانى غير الوراثة، وعلى الميت دين يحيط بماله، فان للغرماء ان ياخذوا العبد من يده، ولو كان العبد قد مات فى يد الوراثة الثانى، فان الغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوا الوراثة الأول قيمة العبد وإن شاءوا ضمنوا الثانى، والثانى لا يرجع على الأول، وإن ضمنوا الأول فالأول لا يرجع على الثانى هكذا ذكر فى عامة روايات هذا الكتاب، وذكر فى بعض الروايات أنه يرجع قالوا هذا الخيار الذى ذكره فى الكتاب لبقية الورثة؛ انما يجىء إذا لم يوجد منهم تصديق، ولا تكذيب.

٢٠٧٠٢:- هذا الذى ذكرنا: إذا صدق المقر له الثانى المقر له الأول فيما اقر له من هبة المريض العبد منه، أو اقرار المريض بهبة العبد منه؛ فاما إذا كذبه، وقال العبد: عبدى، ولا اعرف ما يقول: فان العبد يسلم إلى الثانى هذا، إذا كان الأول قبض العبد من المريض، ثم اقر به للثانى، وكذلك: لو ان الأول لم يقبض العبد من المريض، حتى اقران المريض قد كان اقر به للثانى قبل هذا، فان صدقه الثانى، وقبض العبد من المريض، ثم مات المريض، وعليه ديون كثيرة، والعبد قائم فى يد الثانى اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء، فان لم يكن العبد قائما للغرماء اختيار التضمين ان شاءوا ضمنوا الأول، وإن شاءوا ضمنوا الثانى، وإن لم يكن على المريض دين فللورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين، ان كان العبد هالكا.

نوع آخر

فى اقرار المريض باستيفاء دين وجب

له فى حالة الصحة، أو فى حالة المرض

٢٠٧٠٣:- يجب ان يعلم بان الدين الواجب للمريض لا يخو من وجهين:
اما ان يكون واجبا بدلا عما هو مال، أو يكون واجبا بدلا عما ليس بمال، الأول
نحو القرض، والبيع، والثانى نحو الارش، والمهر، وبدل الخلع، وكل وجه من ذلك
على وجهين: اما ان يكون قد وجب فى حالة الصحة، أو فى حالة المرض؛ واما ان
يكون واجبا على الوراثة، أو على الاجنبى، فان وجب بدلا عما هو مال، والغريم
اجنبى ان كان الدين واجبا فى حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء، وإن كان الدين
واجبا فى حالة المرض لا يصح اقراره بالاستيفاء، إذا كان عليه ديون الصحة.

٢٠٧٠٤:- هذا الذى ذكر: فى الدين الواجب فى حالة الصحة، إذا علم
وجوبه فى حالة الصحة بقول المريض، وقول من دأين معه بان قال المريض: لرجل
بعينه قد كنت بعتك هذا العبد فى صحتى بكذا، وانت قبضت العبد، وانا استوفيت
الثلث وصدقه فى ذلك المشتري، ولا يعرف ذلك الا بقولهما، فان كان العبد قائما
فى يد المشتري، أو فى يد البائع وقت الاقرار، أو كان هالكا وقت الاقرار الا انه
عرف قيامه وحياته فى حالة المرض، أو كان هالكا وقت الاقرار، ولا يدري انه هلك
فى حالة المرض، أو حالة الصحة ففى هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض
بالاستيفاء، إذا كذبه فى ذلك غرماء الصحة .

٢٠٧٠٥:- هذا إذا كان دين المريض واجبا على اجنبى، فان كان واجبا
على وارثه، وافر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب فى حالة الصحة، أو فى حالة

المرض، وسواء كان عليه ديون الصحة، أو لم يكن هذا إذا وجب الدين بدلا عما هو مال، والغريم اجنبى؛ فاما إذا وجب بدلا عما ليس بمال، والغريم اجنبى فافر بالاستيفاء فى حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين فى حالة الصحة، أو فى حالة المرض، وسواء كان عليه ديون الصحة، أو لم يكن؛ فاما إذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال، والغريم وارث الميت لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء، وفى الذخيرة: وإن كان الوجوب فى حالة الصحة، وفى الفتاوى العتائية: ويصدق فى استيفاء دين الصحة ولا يصدق فى استيفاء ما أدى فى المرض لتعلق حق الغرماء، وفى حق الورثة يصدق من الثلث، وكذا لو قال: هذه الالف ودیعة الغريم هى مثل دين الصحة.

٢٠٧٠٦:- ولو وجب للمريض دين على غيره بدلا عن غير مال كالمهر لها، وبذل الخلع له، وبذل الصلح عن عمد، أو اقر انسان انه قطع يد المريض خطأ فى مرضه، أو يد عبده، أو قتل عبده خطأ فى مرضه، أو ثبت ذلك ببينة، وعليه دين الصحة صدق فى استيفاءه بالاجماع الا ان فى المهر إذا طلقها قبل الدخول بها، ثم ماتت من ذلك المرض صدقت فى حق براءة الزوج عن كل المهر لافى حق رجوع الزوج فى نصف ما فى يدها، ولم يضرب للزوج مع غرماء الصحة فى شئ.

٢٠٧٠٧:- وفى التجريد: ولو باع المريض عبده بمثل القيمة، وافر باستيفاء الثمن لم يصدق فى حق غريم الصحة وروى عن أبى يوسف رواية شاذة: انه يصح الاقرار ويبرأ الغريم وروى عن محمد: فى المريض إذا اقرانه يصح الاقرار، ويبرأ الغريم.

٢٠٧٠٨:- وروى عن محمد فى المريض: إذا اقرانه باع من فلان عبده، وقبض الثمن، وهو الف، وليس عليه دين الصحة فانكر فلان ذلك فله أن يقبض الالف التى اقر المريض بقبضها، ويباع العبد فى ذلك، فان صدقه العبد فالعبد عبده، ولا شئ عليه من الثمن.

٢٠٧٠٩:- وإذا اقر المريض بقبض قيمة ما استهلك عليه فى حالة المرض لم يصدق ، إذا كان عليه دين الصحة، ولو كان الاستهلاك فى حالة الصحة صح الاقرار، ولو اقر المريض؛ انه كان ابرأ فلانا من الدين الذى عليه فى صحته لم يجز، وفى التجريد: والعبد الماذون والحر سواء فى احكام الاقرار حالة الصحة، والمرض.

٢٠٧١٠:- ولو اقر العبد الماذون بدين فى حالة الصحة، ثم مرض فاقربدين، ثم اشترى عبدا، وقبضه فمات فى يده، ثم مات الماذون، وفى يده الف قسمت الالف بين غرماء الصحة، وبين البائع فى المرض، وكذلك الماذون إذا خص بعض الغرماء بقضاء الدين فى حالة المرض لم يصح الا إذا كان ثمن مبيع، أو بدل قرض، ولو كان ذلك الذى نقد اجر اجير استأجرها، أو مهر امرأة تزوجها لم يصح التخصيص، ولو تصرف العبد الماذون فى مرضه وحابى، فان محاباته من جميع المال، ولو كان على العبد دين، وفى يده وفاء بالدين اخذ الغرماء ديونهم، وجازت المحاباة فيما بقى من المال، وإن كان الدين محيطا بما فى يده قيل للمشتري: أذ جميع المحاباة، والافارد المبيع، وإذا مرض العبد فادعى رجلا الفا فاقرب باستيفاء، ثم اقر لانسان بالف بعد ذلك، ولا مال له فاقراره بالقرض جائز، ولو كان الدين الذى لحقه بعد الاقرار بالاستيفاء من شراء، أو بيع بمعاينة الشهود بطل الاقرار بالاستيفاء.

٢٠٧٠٩:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن شريح قال: يجوز اقرار العبد فيما استنجزه فيه اهله.

واخرج ايضا: عن ابراهيم: انه كان يجيز قول العبد فيما اذن له فيه اهله. مصنف ابن أبى شيبة. ييوع مايجوز فيه اقرار العبد ١١ / ٦٦٠ برقم ٢٣٦٢٤، ٢٣٦٢٥

٢٠٧١١: م، قال محمد فى الجامع: وإذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم فى صحته فلما مرض رب الدين اقر بالف فى يديه؛ انها ودیعة عنده لغريمه، أو لمكاتبه، وهى مثل الالف الواجب للمريض، ثم مات المريض، وعليه ديون الصحة، وغرماء المريض يجحدون ما اقر به المريض يصدق فيما اقر، ويكون الالف الودیعة قصاصا بالدين، ويعتق المكاتب.

٢٠٧١٢: - ولو اقر بالف درهم هى ودیعة هى اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار، فان قال المقر له: انا استرد الجياد، واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك.

٢٠٧١٣: - ولو اقر بالف زيوف انها ودیعة عنده له، والدين جياذ لم يصح اقراره، وقسمت هذه الدارهم بين الغرماء، ويؤخذ الغريم، والمكاتب بما عليهما. ٢٠٧١٤: - وكذلك: لو اقر بمائة دينار فى يده؛ انها ودیعة عنده لمكاتبه، أو لغريمه، أو اقر بجارية فى يديه، ثم مات، وذلك فى يده قائم بعينه، أو لا يدري ما فعل بالجارية، فان اقراره باطل.

٢٠٧١٥: - فان قال المريض: اخذت هذا الالف البنهرجة من غريمى، أو قال: من مكاتبى قضاء بحقى، أو قال: اخذت هذه الدنانير بحقى، أو هذه الجارية شراء بحقى فهذا على وجهين: ان كذبه المكاتب، والغريم، وقالوا: دينه علينا، وهذه الاموال اموالنا بطل اقرار المريض، وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالحصص، والدين على المكاتب، والغريم على حاله، وإن صدقه الغريم، أو المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية، والدنانير ينظر ان كانت قيمة الجارية، والدنانير مثل الدين الذى للمريض على المكاتب، أو الغريم، أو اكثر صح الاقرار، وإن كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمس مائة، ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال: للغريم، أو المكاتب ان المريض حابى بقدر خمس مائة، والمحابة لاتصح من المريض المديون، فان شئت امض البيع فاتمم بخمس مائة، وإن شئت

فانقض البيع ، وخذ الجارية، واّد ما عليك، وهو نظير المريض، إذا باع، وحابى، وعليه ديون فالمشتري بالخيار ان شاء نقص البيع، وإن شاء اتم القيمة كذا ههنا، وفى الدراهم البنهرجة لا يخير المكاتب، أو الغريم بين ان يأخذ البنهرجة، وبين ان يأخذ الجياد، وبين ان يترك الزيوف، ويضمن الجودة، ولكن يأخذ البنهرجة ويرد الجياد، ولم يذكر فى الكتاب ما إذا كانت الدنانير اقل من الدين هل يخير المكاتب ذكر الفقيه أبو بكر: يخير، وبعض مشائخنا قالوا: لا يخير، والأول اصح، فان اختار المكاتب، أو الغريم القبض وجب رد الجارية، والدنانير عليه.

٢٠٧١٦:- وقال: فيما إذا اقر المريض لمكاتبه، أو لغريمه بوديعة من خلاف جنس الدين، حتى لم يقع به الاستيفاء لا يرد الوديعة على المكاتب بل يقسم بين غرماء المريض على ما يأتى بعد هذا، وفى الكافى: فيمن كاتب عبده فى مرضه بالف وهو قيمته، ولا مال له غيره، ثم اقر بقبض كتابته صح من الثلث.

٢٠٧١٧:- مريض اقر بقبض جناية عليه، أو على عبده صح، ولو اقر بقبض قيمة عبد من غاصبه بعد اباقه، ان كان الغصب، والقضاء فى الصحة صدق، ولو كانا فى المرض لا يصدق، ولو اقر المريض بقبض ثمن عبد باعه فى مرضه بضعف قيمته بان باعه بالفين، وقيمه الف لم يصح اقراره، ويغرم المشتري بتسليم الالفين مرة اخرى، أو رد العبد عند أبى حنيفة، وأبى يوسف، وعند محمد: يصح فيما زاد على القيمة، ويخير فى القيمة، وإن اقر بقبض ثمن عبد باعه فى صحته صدق.

٢٠٧١٨:- وإن اقر المريض بشراء داره فى يده بالف من ابنه، ومن اجنبى وبنوه ثلاثة، ولم ينقد الثمن فصدقاه، وكذبه الابنان بطل الاقرار، والدار بين البنين على الميراث لكل ابن ثلث وأخذ الشفيع نصيب الابن المصدق بثلث الثمن، وكان ثلث الثمن بينه، وبين الاجنبى، ودفع الابن المصدق من ارثه ان ترك مالا آخر تمام حظ الاجنبى من الدين، وكذا ان بقى لاجنبى شركة الابن بطل اقراره عند أبى حنيفة، وأبى يوسف، وعند محمد: يصح فى حق الاجنبى، وإن صدق الابن المقرله، وكذب بان

قال: نعم الاجنبى باع نصف الدار، ولكنى ما بعت شيئاً فالأقرار باطل عندهما.

٢٠٧١٩:- مستقرض الف باع من مقرضه عبداً بالف مؤجل فحل الاجل فى مرض المستقرض تقع المقاصة لزوال المانع، وهو الاجل، فان مات المستقرض فالمقرض أسوة غرماءه فيما عليه من الثمن، ولو نقد من البيع فالمشتري احق بما عليه من الثمن.

٢٠٧٢٠:- أودع مورثه بحضرة الشهود فافر المورث فى مرضه باتلافه ضمن، ولو اقر بالاستهلاك، ثم قال: بعده ضاعت، أو رددت لا يقبل قوله للمناقضة،، ولو ادعى الهلاك، أو الرد أولاً، ثم ادعى الاستهلاك لا يضمن.

٢٠٧٢١:- مكاتب اقر لسيدة بالف، ولاجنبي بالف فمرض، وفى يده الف فقضى من كتابته، وهى الف، ومات، ولا مال له غيرها عتق، وثلاثا الالف للسيدة، وثلاثة للاجنبي، ولو قضى من دين سيده فالالف كله للاجنبي، وكذا لو كان وُلد ولد فى كتابته فالاجنبى احق بالالف.

٢٠٧٢٢:- ولو اقرضه اجنبى الفاء، ومرض فاقرضه سيده الفاء فقضى سيده دين القرض، ومات سلم لسيدة، ولو اقر بقبض دين الصحة، ومات عاجزا بطل، ولو اقر فى مرضه لسيدة بقرض الف، ولاجنبي بالف قرض، أو بدأ به، وترك الفين بدأ بدين الاجنبى، ثم بالكتابة، فان بقى شئ فلسيده ان لم يكن وارثا كان وراثا لم يستحق شيئاً من الدين.

٢٠٧٢٣:- وكذا لو اقر لسيدة بوديعة مائة دينار فى يده، واقر لاجنبى بالف ومات بدأ بدين الأجنبى ولو اقر مكاتبه الفائم مات وترك الفاء وولدا حراً بدئ بالكتابة، ولو اقر فى مرضه لسيدة بالف، ولو لده بالف، وله ولدان حران، وترك الفين فهما لسيدة الف من دينه، والالف من المكاتبه، ولو كان اقل من الفين بدئ بدين الابن.

٢٠٧٢٤:- قال محمد فى الجامع: ايضاً مريض عليه ديون الصحة قطع يده رجل عمداً فصالحه من ذلك على الف، واقر الجانى انه قطع يد المريض خطأ،

أو قتل عبده خطأ، وافر المريض باستيفاء ما وجب له، وما صالح عليه صح اقراره بالاستيفاء، وكذلك لو اقر الجاني بقطع يد عبد لمريض خطأ، أو قامت البينة على ذلك، ثم اقر المريض باستيفاء الارش كان تصديقا فيه، وإن كذبه غريم الصحة قاله محمد.

٢٠٧٢٥:- وذكر في كتاب الوكالة: فيمن قطع يد عبده قيمته ثلثون الف درهم ان على أبي قول يوسف: يضمن القاطع عشرة آلاف درهم الا احد عشر درهما بنقص عشرة دراهم، حتى لا يبلغ دية الحر، وبنقص الحادي عشر، حتى لا يبلغ بدل طرفه بدل نفسه، وعند محمد: يجب خمسة آلاف درهم الا عشرة، وكذلك: لو كان الجاني قتل هذا العبد عمدا فصالحه المريض على اقل من قيمته، وافر باستيفاء بدل الصلح صح.

٢٠٧٢٦:- ولو ان امرأة تزوجها رجل في صحتها فمرضت مرض الموت فاقرت باستيفاء مهرها من الزوج، وعليها دين الصحة، ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج لا يصح اقرارها، ويؤمر الزوج باعطاء المهر، ويقسم بين الغرماء بالحصص، فان كان الزوج طلقها قبل الدخول بها فاقرت باستيفاء مهرها، ثم ماتت من مرضها صح اقراره، فان بقي شئ من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر، فان قال الزوج: انا اضرب مع الغرماء بنصف المهر؛ لان حقها كان في نصف المهر، وقد اقرت باستيفاء جميع المهر لم يكن له ذلك.

٢٠٧٢٧:- ولو كان الزوج دخل بها، ثم طلقها بائنا، أو رجعي فمرضت، واقرت بالاستيفاء، ثم ماتت فهذا على وجهين: اما ان ماتت قبل انقضاء العدة، أو بعد انقضاء العدة، فان ماتت بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح، فان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح اقرارها قبل هذا الجواب على قول علمائنا الثلاثة، وقال زفر: يجب ان يكون اقرارها صحيحا في حق التقديم على الورثة في جميع ما اقرت له.

٢٠٧٢٨:- اصل المسئلة ما ذكر فى كتاب الطلاق: فى مريض طلق امرأته بسؤالها، ثم اقر لها بدين، أو اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك، ومن الميراث عند علمائنا الثلاثة، وعند زفر: لها جميع ما اقر لها.

٢٠٧٢٩:- مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدا فى مرضه فمات العبد فى يديه، أو أبق، وقضى القاضى للمريض على الغاصب بالقيمة فافر المريض باستيفاءها من الغاصب لا يصدق الا ببينة.

٢٠٧٣٠:- ولو كان الغصب فى حال صحة المغصوب منه، ثم مرض، والعبد قائم بعينه فى يد الغاصب، ثم أبق أو مات فقضى القاضى بالقيمة، ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا، أو لم يعد من الاباق كان مصدقا بمنزلة دين وجب له فى الصحة، وإن كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره.

٢٠٧٣١:- وفى الفتاوى العتائية: ولو غصب عبدا فهلك، أو أبق فى يد الغاصب، فان قضى عليه فى صحة المغصوب منه فهو دين الصحة، وإن كان الغصب فى الصحة، والقضاء بالقيمة فى المرض، فان مات العبد فى يد الغاصب، أو ابق، ولم يظهر يصدق، وإن ظهر لا يصدق.

٢٠٧٣٢:- م: مريض باع عبدا له بالفى درهم قيمته الف درهم لامل له غيره، وعليه ديون الصحة فافر فى مرضه باستيفاء الثمن، ثم مات من ذلك المرض لم يصدق فى ذلك فى قول أبى يوسف: وعلى قول محمد: يصدق فى استيفاء ما زاد على قدر قيمة العبد، ولا يصدق فى قدر قيمة العبد، وقد ذكر.

٢٠٧٣٣:- نظير هذه المسئلة فى المكاتب، وفى الجامع الصغير: والشفعة، وذكر قول أبى حنيفة: مع قول أبى يوسف: فانه قال فى كتاب الشفعة: إذا باع المريض داره قيمتها الف درهم بثلاثة آلاف درهم إلى سنة، ولا مال له غيرها، وعليه ديون الصحة، ثم مات البائع من مرضه ذلك ذكر ان على قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: لا يصح التاجيل اصلا، وعند محمد: يصح الاجل فيما زاد على قدر قيمة الدار.

٢٠٧٣٤:- وقال فى كتاب المكاتب: مريض كاتب عبداله قيمته الف درهم بثلاثة آلاف درهم إلى سنة، ولا مال له غير العبد، وعليه ديون الصحة فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: لا يصح التأجيل اصلا، وعلى قول محمد يصح التأجيل فيما زاد على قدر قيمة العبد.

٢٠٧٣٥:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل كاتب عبداله فى صحته على الف درهم، ثم مرض، ولا مال له غيره، وعليه دين كثير، أو كان له على رجل الف درهم، ثم مرض فافر بالاستيفاء فهو مصدق، وهذا بخلاف مالو باع عبدا من وارثه فى صحته، ثم اقر بالاستيفاء فى المرض فانه لا يصح.

٢٠٧٣٦:- رجل اقر فى صحته انه غصب رجلا جارية، ثم قال فى مرض موته هى مدبرة، ولا مال له غيرها، وعليه دين فهذا جائز.

٢٠٧٣٧:- م: رجل باع عبده فى صحته من رجل، وقبضه المشتري فمرض البائع، وعليه ديون الصحة، وافر باستيفاء ذلك، حتى صح اقراره فى حق غريم الصحة على ما بينا، ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا فرده بقضاء القاضى فليس للمشتري ان يشارك غرماء الميت فى سائر اموال الميت، ولكن له حبس العبد إلى ان يستوفى الثمن، ثم إذا بيع العبد صرف ثمنه إلى المشتري، فان فضل شئ، فالفضل لسائر الغرماء، فان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شئ له، حتى يستوفى غرماء الميت ديونهم من سائر اموال الميت، فان بقى شئ عن حقوقهم أخذته المشتري.

٢٠٧٣٨:- ولو ان المشتري لم يحبس العبد لحقه بل دفعه إلى المريض حال حياته، أو إلى وصيه بعد موته بقضاء القاضى يبطل تقدمه، ولكن لا يبطل حقه فى استيفاء الثمن، وهو نظير البائع قبل القبض؛ فانه اختص بالمبيع الا ان يستوفى ثمنه، وإذا سلم المبيع يبطل اختصاصه بالعبد، ولكن لا يبطل حقه فى استيفاء الثمن، وكذلك

المرتهن يكون اخص بالرهن حسا، وإذا رده يطل اختصاصه بالرهن، ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا هنا.

٢٠٧٣٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كان في يد المريض عين فاقرا نه باعه من فلان في صحته، وقبض الثمن لا يصدق في الاستيفاء، ويكون الثمن دين المرض فلا يصدق في قبضه في حق الغرماء، ويقال للمشتري ادفع الثمن مرة اخرى، أو انقض البيع ان كان العبد قائما في يد المشتري، أو في يد البائع الا إذا عرف موت العبد قبل مرض البائع، ولو عرف ان البيع، كان في صحته صدق في استيفاء الثمن سواء كان بالثمن رهن، أو لم يكن.

٢٠٧٤٠:- ولو رد المشتري المبيع بسبب عيب على المريض، أو على وصيه، والعبد في يده كان هو اخص بالعبد فيباع بثمنه، وليس له ان يشارك غرماء البائع في تركة البائع الا إذا فضل عن دينهم فيأخذه المشتري بثمنه فلو انه حين فسخ العقد سلم العبد إلى المريض، أو إلى القاضى بعد موته صارت الغرماء اسوة للمشتري في ثمن العبد إذا بيع.

٢٠٧٤١:- ولو قال المريض لرجل كان لى عبد بعته منك في صحتي، وقبضت الثمن وصدقه فلان صدق، وكذا: إذا قال: لرجل كان بينى وبينك خلطة في صحتي فوجب لى عليك الف فقبضتها صدق، ولو كان البيع في الصحة فاقر المريض انه كان اقر المشتري في صحته لم يصدق في الاستيفاء في حق غرماء الصحة، وفي حق الورثة يصدق من الثلث، وكذا لو قال: رهنتك هذا العبد في صحتي، أو كنت ابرأتك عن ضمان غصب في صحتي، أو كنت قبضت بيدك كتابة عندي في صحتي لا يصدق في الاستيفاء في ذلك كله في حق غرماء الصحة، وفي حق الورثة يصدق من الثلث، وكذا لو قال: وهبتك هذا العبد في صحتي لا يصدق الا إذا عرف ان السبب كان في الصحة.

٢٠٧٤٢:- ولو باع المريض عبدا قيمته الف بالفين فافر بالاستيفاء، وعليه دين الصحة، لم يصدق اصلا في قول أبي يوسف: لان دين المرض بدل مال، ولكن يخير المشتري ان شاء دفع الثمن مرة أخرى، وإن شاء نقض البيع دفعا للضرر عنه، وقال محمد: يصدق في الالف الزائدة على القيمة، ولا يصدق في الالف، فان شاء المشتري دفع الف مرة أخرى، وإن شاء نقض البيع-

٢٠٧٤٣:- ولو اشترى عبدا في الصحة باقل من قيمته فرده بعيب في المرض، وعليه دين مثل الثمن لم يجز الرد، ولو باع عبدا بالف إلى سنة فافر المشتري ان على الميت دينا الف درهم، فانه يعجل ثلثي الثمن للورثة، ولا شئ للمقرله.

نوع آخر

فى المريض يريد اىصال النفع إلى ورثته

٢٠٧٤٤:- قال محمد فى الجامع: مريض له على اجنبى الف درهم، ووارث المريض كفيل بها، وهذا كله فى صحته من رب المال يعنى، وجوب الدين والكفالة فلما حضره الموت اقر باستيفاء ذلك فالأقرار باطل سواء اقر باستيفاء من الورثة، أو من الاجنبى.

٢٠٧٤٥:- قال: ان كان مكان ذلك ابراء بغير قبض قال: ابراء الوارث، لا يجوز اصيلا كان الوارث أو كفيلًا، فان كان الاجنبى كفيلًا صح بعد ذلك ينظر ان كان للميت مال فيخرج ذلك من الثلث صح ذلك كله، وإن لم يكن له مال غيره صح الأبراء فى الثلث، وكان الخيار فى الثلثين ان شاؤا اخذوا من الاصيل، وإن شاؤا اخذوا من الكفيل؛ واما الثلث الثانى؛ فانما يؤخذ من الاصيل لا غير.

٢٠٧٤٦:- هذا إذا كان الاجنبى كفيلًا، وإن كان اصيلا لا يصح ابراءه اصلا، وإن تبرع على الاجنبى الا ان تبرعه تضمن اىصال النفع إلى الوارث.

٢٠٧٤٧:- قال: ولو لم يكن شئ من ذلك، ولكن احال الكفيل الوارث لا تصح الحوالة، وإن كان الكفيل الاجنبى تصح من الثلث قال: ولو لم يكن شئ من ذلك، ولكن اقر المريض ان هذه الالف الدارهم التى فى يديه، وديعة عنده لهذا الكفيل لم يصدق على ذلك، وكذلك إذا اقر بوديعة مائة دينار، أو عرض من العروض لا يصح.

٢٠٧٤٨:- وكذلك: لو اقر بجارية فى يديه انه غصبها من الكفيل، أو دعها اياه، ثم مات المريض، والجارية قائمة بعينها، أو لا يدري ما حالها كان الاقرار باطلا.

٢٠٧٤٩:- وفى الخانية: ولو ان المريض قبض المال من وارثه الذى عليه

دين، أو من الذى تبرع على الوراثة بمعاينة الشهود جاز قبضه، وكذلك: لو كان الاصيل اجنبيا، والكفيل هو الوراثة فاقر المريض بشئ مما ذكرنا: للاجنبى كان الاقرار باطلا.

٢٠٧٥٠:- رجل مريض كاتب عبده على الف درهم، وقيمة العبد الف درهم، ولا مال للمريض غير هذا العبد، ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة، وهو مريض كذلك: ومات من مرضه ذلك جاز اقراره من الثلث، حتى يعتق ثلث المكاتب مجانا، ويسعى فى ثلثي القيمة للورثة، ولو لم يقر باستيفاء بدل الكتابة، وهو مريض لكنه اقر بالالف فى يده، أو مائة دينار، أو جارية انها ودیعة لهذا المكاتب، أو دعيها بعد الكتابة، ثم مات؛ فانه يجوز بقدر الثلث، وكان للمكاتب أن يحلبس ما عليه بماله فتقطع ايدى الورثة عن بدل الكتابة، وإن كان المقربه قائما يعرف بعينه، وللمكاتب ان يأخذه فيؤدى بدل الكتابة.

٢٠٧٥١:- وفى الخانية: ولو ان رجلا، وكل بيع عبده فباعه الوكيل من وارث المؤكل فمرض المؤكل، واقر بقبض الثمن من وارثه، أو اقر ان الوكيل قبض الثمن، ودفع إلى المؤكل لا يصدق، وإن كان المريض هو الوكيل والمؤكل صحيح فاقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري، وجحد المؤكل صدق الوكيل، ولو كان المشتري وارثا للوكيل، والوكيل، والمؤكل مريضان فاقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق.

نوع آخر

فى ايثار المريض بعض غرماء ه، أو بعض ورثته

٢٠٧٥٢:- قال محمد فى الجامع: رجل له على رجل الف درهم قرض حالة باعه الغريم عبدا بالف درهم إلى سنة، وقبض العبد؛ فانه لاتقع المقاصة مالم يحل الثمن، فان مرض المستقرض مرض الموت، وعليه ديون تحيط بمال فحل دينه على المشتري صار الدينان قصاصا، فان مات المستقرض، فاراد غرماء ه ان يشاركوا المشتري فى الثمن الذى كان عليه كان لهم ذلك، فان قال المقرض: انما اقتبضت ديننا وجب لى فى حال الصحة؛ لان الدين وجب بالقرض فى حال الصحة، وكان بمنزلة، مالم قال: اقتبضت، وهو صحيح، والصحيح يملك ايثار بعض الغرماء على البعض يقال: له نعم دينك وجب فى حال الصحة الا ان القضاء لم يقع فى حال الصحة؛ لان القضاء بوقوع المقاصة والمقاصة؛ انما وقعت فى حالة المرض.

٢٠٧٥٣:- ولو كان بائع العبد باع العبد أولا بالف نسيئة ثم أن البائع استقرض من المشتري الفاء، ثم مرض المستقرض مرض الموت، ثم حل الثمن على المقرض، ووقعت المقاصة، لم يكن لغرماء المستقرض على المشتري سبيل إلى اخذ الدينين، وصار المشتري قاضيا ثمن المبيع، والمريض مقتبضا دينه، والمريض لا يمنع عن اقتضاء دينه، اذلا ايثار فيه.

٢٠٧٥٤:- استشهد محمد فى الكتاب فقال: ألا ترى ان رجلا لو كان له على رجل خمس مائة، ثم ان الذى عليه الخمسمائة شارك رجلا فاقرضا الذى كان له على احدهما خمس مائة الف فتلك الخمسمائة التى كانت لهذا المستقرض على احد المقرضين تكون قصاصا بنصيبه، ولم يكن لشريكه فى قرض الالف على ذلك سبيل، ولو كان الشريك اقرضا أولا الف درهم، ثم اشترى احدهما شيئا بخمس مائة من

المستقرض إلى سنة، ثم حل الاجل، ووقعت المقاصة غرم المشتري لشريكه نصف الخمسمائة.

٢٠٧٥٥:- قال محمد: رجل أودع اباه الف درهم في صحة الاب، أو مرضه بمعاينة الشهود فلما حضر الاب الموت قال استهلكتها، ثم مات، وانكر سائر الورثة، وقالوا اراد بهذا ان يؤخر حق الوراثة في ماله، ولا شيء له، وقال المودع: لا، بل استهلك مالى قال: اقرار المريض جائز، ويأخذ الألف من مال الاب، ويكون له خاصة، وكذلك: إذا اقر بالاستهلاك، ثم قال: رددتها لا يصدق، وكانت الوديعة ديناً في تركته، ولو قال: أو لا انها قد هلكت، أو قال دفعتها إلى صاحبها فاراد صاحبها استحلافه على ذلك فقال: استهلكتها، أو نكل عن اليمين فضمنه القاضى الوديعة، ثم مات من ذلك المرض، فان الوديعة لا تلزمه في ماله، ولا يلتفت إلى اقراره بالاستهلاك.

نوع آخر فى اقرار الأب بالشراء فى الدار من أحد الورثة، أو من غريب فى مرضه، ولها شفيع

٢٠٧٥٦:- هذا النوع يتنى على مسألة معروفة فى كتاب الاقرار، وقد تقدم ذكرها ان المريض إذا اقر بدين مشترك، وفى الذخيرة: أو عين مشترك، م: لوارثه، ولاجنبي فذلك: باطل فى حق الوراثة على كل حال بالاتفاق، وفى حق الاجنبى كذلك: عندأبى حنيفة، وأبى يوسف: سواء تصادقا على الشركة، أو تكاذبا، أو صدقا احدهما؛ اما الاجنبى أو الوارث أو تكاذبا أو كذب احدهما وعند محمد إن تصادقا أو صدق الاجنبى فلكذلك الجواب، وإن تكاذبا، أو كذب الاجنبى فالأقرار صحيح فى حق الاجنبى.

٢٠٧٥٧:- قال محمد: رجل له ثلاثة بنين وفى يده دار فحضره الموت فقال: اشترت هذه الدار من ابنى هذا، ومن هذا الاجنبى بالف درهم فقبضتها منهما، ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن، وصدقه على ما اقر من الشركة، ثم مات، وللدار شفيعان، والابنان الآخرون ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل، وإذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين اثلاثا لكل ابن الثلث، فان حضر الشفيع اخذ الثلث الذى فى يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له وبين الاجنبى نصفين، فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم إلى ما وصل من ثمن الدار من جهة الشفيع، ويكون الجملة بين الابن، وبين الاجنبى، حتى يصل إلى كل واحد منهما تمام الخمس مائة، فان كذبه الاجنبى فى الشركة، بان قال الاجنبى بعث نصف الدار منه بخمس مائة؛ فاما النصف الآخر فلا ادرى لمن كان، ولم يكن بينه وبين الابن شركة، وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: هذا والأول سواء، ويأخذ

الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن، ويكون الثمن بين الابن، وبين الاجنبى نصفين، وعلى قول محمد: يأخذ الشفيع ثلثى كل الدار.

٢٠٧٥٨:- ولو كذب الابن اباه، وصدق الغريب، وقال الامر: كما قلت لم يكن لى فى هذه الدار حق؛ وإنما قرلى الاب بالباطل، وقد اشترى منك ايها الغريب نصف هذه الدار فعلى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: اقرار المريض باطل غيران الشفيع يأخذ من الابن المقرله سدس الدار بسدس الثمن، وفى مسألة أول الباب قال: يأخذ منه ثلث الدار بثلث الثمن؛ اما على قول محمد: فى حق الاجنبى صحيح فيقضى ببيع الاجنبى نصف الدار من المريض يأخذ الشفيع ذلك بالشفعة، والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف، وهو سدس الكل، ولا يأخذ الشفيع من الابن المقرله شيئا.

نوع آخر

٢٠٧٥٩:- قال محمد فى الجامع: ايضا رجل له امرأتان، وأخ لأب، وأم فسألت احدهما فى مرضه ان يطلقها ثلاثا ففعل، ثم اقرلها بمائة درهم دين من غير مهرها، وقد استوفت المرأة مهرها، ثم مات، ولم يترك الاربعين درهما، فان مات الزوج عنها بعد انقضاء عدتها كان لها جميع الاربعين، وإن مات الزوج قبل انقضاء عدتها كان لها الاقل من ميراثها، ومن الدين، ولو كان الزوج ترك مكان الاربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما، ولم يترك مالا آخر، فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة ثمن هذا الثوب، وإن مات الزوج بعد انقضاء العدة يصرف الثوب كله اليها.

٢٠٧٦٠:- ولو ان رجلا له اخ، وامرأة فسألته المرأة فى مرض موته ان يطلقها ثلاثا فطلقها، ثم اقرلها بدين مائة درهم غير صداقها، وقد كانت وهبت صداقها، ثم أوصى لرجل بثلث ماله، ثم مات الزوج من مرضه، وترك ستين درهما لاغير، فان مات

الزوج بعد انقضاء عدتها أخذ الستين كلها، وإن كانت قبل انقضاء عدتها فالأقرار لا يصح لها لكونها وارثة وقت الموت بزعم باقى الورثة، والموصى له، فيأخذ الموصى له ثلث الستين، والباقي يقسم بين المرأة، وبين الزوج ارباعاً، ولو ترك مكان الستين ثوباً قيمته ستون درهما فهو على التفصيل الذى ذكرنا فى مسألة أول الباب، ثم ان محمدا قيد المسائل بما إذا اقر لها بدين آخر غير دين الصداق.

٢٠٧٦١:- ولو ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فى مرض موته بسوالها، ثم اقر لها بدين من غير صداقها، وقر لاجنبى بدين، وأوصى لرجل آخر بثلث ماله، وترك اخا وارثاً، فان مات الزوج بعد انقضاء عدتها فالمرأة كانت كالاجنبى بصحة الاقرار لها فيضرب كل واحد فى تركة الميت فى مقدار دينه يعطى ثلث ذلك للموصى له، والباقى للاخ، وإن مات الزوج قبل انقضاء عدتها فالأقرار لها فى هذه الحالة لم يصح، ويبدأ بدين الاجنبى، فان فضل يعطى ثلث مابقى للموصى له، ثم ينظر إلى ربع مابقى وإلى المقربه فيعطى لها الاقل فهذا الذى ذكرنا : كله قول أبى حنيفة، وأبى يوسف، ومحمد: واما على قول زفر: الاقرار لها صحيح على كل حال.

٢٠٧٦٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو طلق احدى امرأته بعينها ثلاثاً بامرها، ثم اقر لها بدين، أو اوصى لها فلها الاقل من الاقرار، والوصية، والميراث، وكذا: لو كانت واحدة، وطلقها ثلاثاً بامرها، ثم اقر لها بدين، وفى التركة وصية بالثلث لم يحز الاقرار على الموصى له، ولو كان مع الوصية دين، وله اخ بدئ بالدين، ثم بثلث مابقى للموصى له، ثم لها الاقل من ربع مابقى، ومما اقر لها.

٢٠٧٦٣:- وفى الخانية: رجل كاتب عبده فى مرضه، وليس له مال غيره، ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث، ويسعى المكاتب فى ثلثى قيمته، ولو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبى، ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله.

٢٠٧٦٤:- صبى اقر بالبلوغ، وقاسم الوصى ان كان مراهما صح اقراره، وتحوز قسمته، ولو قال: بعد ذلك لم اكن بالغاً لا يقبل قوله: وإن لم يكن مراهما بان

كان مثله لا يحتلم عادة لا يصح اقراره فقبل اثنتى عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة، وبعد اثنتى عشرة ايضا لا يصح اقراره لامحالة؛ وإنما لا يصح اقراره إذا كان بحال لا يحتلم مثله عادة.

٢٠٧٦٥: م- قال محمد فى الجامع: مكاتب اقر لمولاه بالف درهم فى صحته، وقد كان المولى كاتبه على الف درهم، وافر لاجنبى بالف درهم فى صحته ايضا، ثم مرض المكاتب، وفى يده الف درهم فقضاها المولى من المكاتب، ثم مات من ذلك المرض، وليس له مال غيرها فالالف تقسم بين المولى، وبين الاجنبى على ثلاثة اسهم سهمان للمولى، وسهم للاجنبى.

٢٠٧٦٦: - ولو ان المكاتب أدى الالف إلى المولى من الدين الذى اقر به للمولى فى صحته، ثم مات فالاجنبى احق بهذا الالف، وبطل دين المولى، ومكاتبته، وكذلك: لو لم يقبضها المولى، ومات، وتركها فهى للاجنبى لما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى.

٢٠٧٦٧: - ولو ترك المكاتب ابنا، ولد فى مكاتبته فالاجنبى احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة، والدين، ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المقربه قبل الموت، ثم مات وترك ابنا مولودا فى كتابته كان الاجنبى احق بالالف ايضا، ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين، والمكاتبه.

٢٠٧٦٨: - ولو ان رجلا كاتب عبده على الف درهم فى صحته، واقرضه رجل أجنبى الف فى صحته، ثم مرض المكاتب، واقرضه المولى الف بمعاينة الشهود فسرق من المكاتب، وفى يد المكاتب الف اخرى فقضاها المولى من الالف القرض، ثم مات المكاتب من مرضه ذلك، وليس له مال سوى الالف التى قضاها المولى فالمولى احق بها من الأجنبى.

٢٠٧٦٩: - مكاتب له على مولاه دين فى حالة الصحة فافر فى مرضه انه قد استوفى ماله على مولاه، وعليه دين الصحة، ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك.

٢٠٧٧٠:- رجل كاتب عبده على الف درهم فى صحته، ثم ان المكاتب اقر فى مرضه للاجنبى بالف درهم، ثم مات المكاتب، ولم يترك الا الالف فالاجنبى احق بالالف من المولى، وإن كان دين المولى دين الصحة لغير المولى حيث كان أولى بالقضاء من دين المرض، وكذلك الجواب فيما إذا مات المكاتب، وترك تسعمائة درهم بل هذا أولى.

٢٠٧٧١:- رجل كاتب عبده على الف درهم، ثم مرض المكاتب فافر لمولاه بقرض الف درهم، واقر لرجل اجنبى بقرض الف درهم بعد ذلك أو بدأ بالاقرار للاجنبى، ثم للمولى، ثم مات، وترك الفى درهم يبدأ بالدين الأجنبى، فان ترك المكاتب فضلا على الف درهم اخذ المولى الفضل على الفين من الالف التى اقر للمكاتب له بها، إذا لم يكن المولى وارثاله بان كان للمكاتب ابن، أو عصبه؛ اما إذا كان المولى وارثا من ورثته فلا شئ له مما اقر المكاتب له، ولكن فى الفضل الالف يكون ميراثا بين المولى، وبين ورثة المكاتب ان كان له ورثة، وإن لم يكن فالفضل كله للمولى بالعصوبة كما لو لم يقر للمولى، وكذلك: لو كان فى يد المكاتب حين مرض مائة دينار فافقر انها وديعة عنده للمولى، ثم اقر لاجنبى بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم فالمائة الدينار التى اقربها لمولاه؛ فانه يبدأ بدين الاجنبى فتصرف الالف اليه، والدنانير تباع فيقضى من ذلك أولا بدل الكتابة، فان فضل شئ كان الفاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا.

٢٠٧٧٢:- رجل كاتب عبده على الف درهم، واقرضه المولى الف درهم، وذلك فى صحة المكاتب، ثم مات المكاتب، وترك الف درهم، وله أولاد احرار من امرأة حرة، فان القاضى يقضى بالالف للمولى من المكاتب، وليس للمولى ان يجعلها من الدين، فان

كان له أولاد من امرأة هي معتقة غيره، والأب حر، فولاء الأولاد إلى مواليه، ولو ترك أكثر من الف درهم اخذ المولى الفضل، حتى يستوفى الالف التي اقرضه.

٢٠٧٧٣:- رجل كاتب عبده على الف درهم، وللمكاتب ابنان حران هما وارثاه فمرض المكاتب فاقر لاحد الابنين بدين الف درهم، ثم مات، وترك الفى درهم، واقر للمولى بدين الف درهم فالمولى أحق بالالفين يستوفى احدهما من مكاتبته، والأخرى من دينه، فان ترك اقل من الألفين يبدأ بدين الأبى أولاً، وما فضل يكون للمولى.

نوع آخر

٢٠٧٧٤:- وإذا أقر المريض في مرضه الذى مات فيه بالف درهم بعينها انها لقطة عندى، ثم مات، ولا مال له غير هذا الالف فهذا على وجهين: اما ان صدقه الورثة فيما قال: أو كذبه الورثة فيما قال: فان صدقه الورثة فيما قال: فانه لا يصير ميراثا بينهم، ويتصدقون بها؛ فاما إذا كذبه الورثة فيما قال، وقالوا: لم تكن هذه لقطة، فان على قول أبى يوسف: يصح اقراره بقدر الثلث، ولا يصير قدر الثلث من الالف ميراثا من ورثته، ويتصدق به، ولا يصح اقراره فى حق الثلثين فيكون ثلثا الالف ميراثا بين الورثة قال محمد: بانه لا يصح اقرار المريض اصلا، ويكون الكل ميراثا بينهم لا يتصدقون بشئ منها-

٢٠٧٧٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اقر المريض بدراهم انها لقطة يجب التصديق بها عند أبى يوسف، وقال محمد: لا يجب الا ان تصدقه الورثة، ولو التقط الفا فأكلها، ومات لم يحبس من ماله شئ بل يقسم، ولو قال: أودعنى رجل الفا فأكلتها، ولم يسمه، أو سماه، ولم يعرف، وذلك فى مرضه حبس، حتى يجيئ المقر له بخلاف اللقطة.

٢٠٧٧٦:- وعن أبى يوسف: إذا قال المريض: هذا العبد، أو هذه الدراهم وديعة عندى لرجل سماه، ولا يعرف الا باسمه وقف، ولو لم يسمه فهو ميراث، وكذا لو قال لرجل على الف وسماه فلو اقر بغصب عبد فى صحته، ثم بينه فى مرضه، أو اقر بعبد لرجل، ثم بينه فى مرضه، وهو جميع ماله يصدق على الغرماء، وكذا قوله: وديعة عندى، وبينه فى مرضه، ولو اقر بالوديعة بعينها فصدقه غريم الصحة دفعت إلى الغريم، ثم ياخذ المقر له.

٢٠٧٧٧:- وفى الخانية: رجل اعتق احد عبيده فى صحته، ثم بين العتق المبهم فى مرضه فى كثير القيمة كان العتق من جميع ماله.

٢٠٧٧٨:- رجل إشتري عبدا فى صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلاثة ايام، ثم مرض فاجاز البيع، أو سكت، حتى مضت المدة، ثم مات المريض كانت المحابة من الثلث.

٢٠٧٧٩:- وفى الفتاوى الخلاصة: المرأة إذا اقرت باستيفاء الصداق من زوجها فى مرض موتها ان طلقها بائنا، وانقضت عدتها صح، وإن لم تنقض ان كان الطلاق رجعيا ان طلقها قبل الدخول بها، وقد اقرت باستيفاء المهر من زوجها، وهى مريضة، فان ذلك بين غرماءها، ولاشئ على الزوج من المهر، ولا تضارب الغرماء بنصف المهر، ولو كان دخل بها، واقر بالاستيفاء، ثم طلقها، وانقضت عدتها قبل ان تموت صح الاقرار سواء كان الزوج فى حالة الصحة، أو فى حالة المرض، ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت، وقد طلقها بائنا، وقد اقرت باستيفاء المهر فاصحاب دين الصحة أولى حتى يستوفى حقهم، ثم ينظر إلى الباقي فحصل للزوج الاقل مما اقرت له بالاستيفاء، ومما قبضه من الميراث.

٢٠٧٨٠:- وفى العيون: ادعى على رجل مالا واثبته، وابرأه لايحوز برأئته، ان كان عليه دين، ولو ابرأ الوارث لايحوز سواء كان عليه دين، أولم يكن ولو انه قال: لم يكن لى على هذا المطلوب شئ، ثم مات جاز اقراره فى القضاء، ولا تقبل بيعة من ورثته، وعلى هذا لو قالت المرأة فى مرض موتها لم يكن لى على زوجى هذا شئ جاز اقرارها فى القضاء.

نوع آخر

٢٠٧٨١:- مريض اقر بعبد فى يديه انه باعه من ابنه هذا فى صحته، وقبض الثمن منه، وصرفه فى حاجته، وقبض الابن العبد، ثم أودعه منه، وصدق له الابن المقر له وأحد إخوته، وكذبه الثالث، ثم مات الاب، فان الابن المكذب له ان يفسخ العقد فى ثلث العبد، ويأخذه عند أبى حنيفة: فإذا انتقض البيع فى الثلث تمكن العيب بالباقي فيخير الابن المشتري ان شاء فسخ العقد فى الباقي، وإن شاء امضاه فى حصته من الباقي، فان اختار الامضاء، وقد ترك الميت الف درهم سوى العبد رجع فى نصيبه ونصيب الابن المصدق بثلث الثمن، وإن اختار نقض البيع صار العبد كله ميراثا بين البنين الثلاثة، ورجع الابن المشتري بجميع الثمن فى نصيبه، ونصيب الابن المصدق من العبد، والالف المتروكة؛ واما عند أبى يوسف، ومحمد: ليس للابن المكذب ان يفسخ العقد فى شئ من العبد، ولا يخير المشتري عندهما، وإن لزمه زيادة غرم هو فضل ثلث المال.

٢٠٧٨٢:- هذا إذا لم يكن فى البيع محاباة؛ فاما إذا كان محاباة، فان كان قيمة العبد الفين، وقد اقر المريض انه باع هذا العبد فى صحته من ابنه هذا بالالف درهم، وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول أبى حنيفة هذا والأول سواء، فان اختار الامضاء بلغ الثمن إلى تمام القيمة فى نصيب المكذب ردا للوصية فى حقه فيغرم المشتري ثلث الالفين للمكذب نصف ذلك حصته من ذلك المحاباة، ونصف ذلك حصته من الثمن، ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم، وذلك ثلث الالف فى نصيبه، ونصيب المصدق من الالف المتروكة، وإن فسخ العقد، ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا، ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن فى نصيبه، ونصيب الابن المصدق، فان قال المشتري: انا انتقض البيع فى حصة المكذب، وذلك الثلث خاصة كان له ذلك.

٢٠٧٨٣:- وفي الظهيرية: رجل اقر فى مرضه بارض فى يديه انها وقف فالمسئلة على ثلاثة أوجه: (١) ان اقر انها وقف من قبل نفسه يعتبر من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده. (٢) وإذا اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير، أو وارث ذلك الغير بعد موته جاز فى الكل. (٣) وإن اقر به مطلقا فهو من الثلث.

٢٠٧٨٤:- مريض اقر لاجنبى، ثم مات المقر له، ثم مات المريض، ووارث الاجنبى المقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الاقرار فى قول أبى يوسف الأول، وجاز فى قوله الآخر، وهو قول محمد: وهو كما لو اقر المريض بعبد فى يده انه لفلان الاجنبى، وقال الاجنبى: هو لفلان وارث المريض لم يكن لى فيه حق على قول أبى يوسف الأول، لم يصح اقرار المريض، وعلى قوله الآخر، اقراره صحيح.

٢٠٧٨٥:- وإذا اقر المريض لوارثه، ولاجنبى بدين فاقراره باطل تصادقا فى الشركة، أو تكاذبا فى الشركة، أو انكر الاجنبى الشركة، وذكر الشيخ المعروف بخواهرزاده: إذا كذب الوراث المقر فى الشركة، وصدقه الاجنبى لم يذكر محمد: هذا الفصل فيجوز ان يقال على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لايجوز على قول محمد: كما هو مذهبهما.

م: الفصل الثانى والعشرون فى إقرار الوارث بعدموت المورث

هذا الفصل يشتمل على انواع

النوع الأول

فى اقراره بالدين على الاب

٢٠٧٨٦:- قال محمد: اذا مات الرجل، وترك الف درهم ميراثا، وابنا فاقر الابن ان على ابيه لفلان دين الف درهم، ولفلان لرجل آخر الف درهم ان اقر للثانى موصولا بالأول صح الاقراران جميعا، وكان الالف بينهما نصفين، وإن كان الثانى مفصولا؛ فانه لا يصح الاقرار الثانى، ويكون الالف للأول، وفى الفتاوى العتائية: ولو دفع إلى الأول بغير قضاء ضمن نصفه للثانى، وجميعه فى قوله: لا، بل الرواية عن أبى يوسف.

٢٠٧٨٧:- ولو اقر بوديعة لفلان، وبالدين لأخر فالوديعة أولى، ولو قال الوارث لمدعى الوديعة، والدين صدقتما فهما متساويان، ولو قال لمدعى العتق والدين صدقتما فالدين أولى عنده وسعى العبد فى الدين، وعندهما العتق أولى، ولو اقر الوارث بوديعة فدفعها، ثم ظهر دين ضمن رب الدين ايهما شاء، وايهما ضمن لم يرجع، ولا يصدق الوارث على الوديعة اذا كان هناك دين، فان صدقه الغرماء يأخذونها، ثم يردونها على المقر له باقرارهم، ولا يمين على الوارث ان انكر، ولو كانت الوديعة الف درهم لا يصدق الوارث انه استوفى.

٢٠٧٨٨:- ولو ترك الميت الفا فاقر الوارث بدين الف على الميت فاقر باخ له فالدين أولى بالالف، وعن أبى يوسف: اذا اقر الوارث بالنكاح يوقف حتى يسمى مهرا، وإن سمي اقل من عشرة، ولو اقتسم الوارثان الفين، فادعى رجلان الفين على الميت فصدقهما احدهما، والآخر صدق احدهما بالالف التى صدقاه بقى فى يد

كل واحد خمس مائة فالذى صدق احدهما دفع ما فى يده إلى الذى صدقه، ولو اقرا احدهما بخمس مائة لرجل، وقضى له به، ثم اقر بالف قضى عليهما اثلاثا ثلثاه على المقر أولا، ولو كان اقرار الأول بالف فاخذت منه يأخذ الثانى من الآخر ما فى يده ولا يرجع ولو اقر بمائة فأخذت من احدهما رجع بنصفها على صاحبه، وإن اقر احدهما بمائة لآخر فهى على نصيبه.

٢٠٧٨٩:- ولو ترك الفاء، وابنا فافر بدين، أو نكل فقضى عليه فقضاه بغير قضاء، ثم اقر، أو نكل لآخر بمثله ضمن له النصف، وإن كان بقضاء لم يضمن، ولو اقر لاحدهما بالوضح، ولآخر بالغلة أدى الأول، وضحا، ويرجع على الآخر بنصف الغلة، ولو اقر الوارث بدين فللطالب اقامة البينة عليه، حتى يثبت الدين على جميع الورثة، ولو اقر احد الوارثين ان الميت كان قبض من الغريم خمس مائة من الالف فالباقى للآخر، وكذا: لو اقر احدهما ان الميت قبض جميع الالف، وكذبه الآخر اخذ الآخر نصيبه من الغريم، ورجع الغريم على الابن المقربما فى يده ان كان مما قبض الميت من الغريم كما لو اقر بدين على الميت، وقال: فى يدى الف قائمة هى التى كان قبضها.

٢٠٧٩٠:- م: قال أبو حنيفة: وإذا اقر الوارث بالف درهم وديعة بعينها لإنسان، ثم اقر الثانى بدين الف درهم على ابيه، فان الاقرار الثانى لا يصح، وإن ذكره موصولا بالأول، وفى باب الدين قال: ان كان الاقرار الثانى موصولا يصح.

٢٠٧٩١:- قال أبو حنيفة- لو قال: لفلان الف درهم دين على، ثم قال: لا، بل لفلان الف درهم كان الاقرار الثانى باطلا، وإن ذكره موصولا بالأول بخلاف مالمو قال: ولفلان آخر الف درهم؛ فانه يصح متى كان موصولا، فان دفع الالف إلى الأول هل يضمن للثانى فهذا على وجهين: ان دفع إلى الأول بغير قضاء قاض، فانه يضمن للثانى الف درهم بلا خلاف بين علمائنا: وإن دفع إلى الأول بقضاء قاض فعلى قول علمائنا الثلاثة: لا يضمن للثانى، وعلى قول زفر: يضمن، وفى جامع الفتاوى: ويغرم

الفتاوى التاتارخانية ٣٧- كتاب الاقرار ١٩٥ الفصل: ٢٢ اقرار الوارث بعد موت المورث ج: ١٤

لثاني في الاحوال كلها، وكذا: لو اقر انه اوصى بثلث ماله لهذا بل لهذا، ولو اقر بعين لانسان، ثم قال: لا، بل لفلان كان الجواب على ما ذكرنا فكذا هذا.

٢٠٧٩٢:- ولو قال: لرجل هذه الالف التي تركها الميت وديعة له، وقال الآخر: لى على ابيك الف درهم دين فقال الوارث: صدقما قال أبو حنيفة: يصح الاقراران جميعا، وتكون الالف بينهما نصفين كما لو اقر بدين الف درهم، ثم بالوديعة، وقال أبو يوسف، ومحمد: بان الالف كلها لصاحب الوديعة، ولا يصح الاقرار الثاني كما لو اقر بالوديعة، ثم بالدين.

٢٠٧٩٣:- وفى جامع الفتاوى: جارية ولدت بعد موت السيد فافر بعض الورثة أنه ابن الميت لم يشركه في الميراث، ولا يثبت النسب، وكذلك الاقرار لو كان من اثنين، أو ثلاثة مادام واحد جحد ذلك، ولو شهد اثنان ثبت نسبه، وجازت الشهادة، وعن زفران الوارث، اذا اقر ان اباه اوصى لفلان بالثلث، ثم اقر للآخر كذلك فالثلث للأول، والثاني يقاسمه في الثلثين، وكذا: لو اقام بينة على الوصية في الثلث، وهو يقول: اوصى بذلك للآخر، وعند أبي يوسف: الثلث للأول، وليس للآخر شئ، وعن زفر فيمن مات، وترك ابنا فقال: هذا اخي لا، بل هذا فالنصف للأول، والنصف للثاني، ولا شئ للمقر، ولو قال: هكذا للثالث فالنصف للأول، والنصف للثاني، وضمن للثالث النصف، وكذلك المرأة اذا ماتت فقال: اخوها، وهو وارثها هذا زوجها لا، بل هذا، أو قال: للثالث، وعند أبي يوسف في المسئلة الأولى للأول النصف، وللثاني الربع، وفي المسئلة الثانية للأول النصف وللثاني الربع وللثالث الثمن، وفي المسئلة الثالثة للأول النصف، ولا شئ للثاني، والثالث.

٢٠٧٩٤:- ولو اقر الابن لامرأتين فقال: هذه امراته لا، بل هذه لكل واحدة منهما ثمن، وعند أبي يوسف للأولى الثمن، وما بقى يقسم على ستة عشر سهما بين الابن، وبين المقر لها.

نوع آخر

٢٠٧٩٥:- قال محمد: رجل مات ، وترك ابنين ، ولا وارث له غيرهما ، وترك الف درهم على رجل فقال الغريم: قد قبض الميت منى خمس مائة فى حال حياته ، وصدقه احد الابنين فى ذلك ، وكذبه الآخر ، فان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمس مائة الباقية ، وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئا ، ولو ادعى الغريم ان الميت قبض منه جميع الالف ، وصدقه احد الابنين فى ذلك ، وكذبه الابن الآخر فللمكذب ان يأخذ من الغريم خمس مائة للمصدق ان يرجع على الغريم بشئ وللغريم ان يحلف المكذب بالله تعالى ماتعلم ان اباك قبض منى جميع الالف ، فان حلف الجاحد اخذ من الغريم خمس مائة ، وإن ترك الميت الف درهم اخرى سوى هذه ، واقتسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم ان يرجع على المصدق ، ويأخذ منه الخمسمائة التى ورثها ، وفى الكافى: بعد ان يحلف المكذب بالله ماتعلم ان الميت قبض الكل فان نكل برئ الغريم عن كل الدين .

٢٠٧٩٦:- وفى جامع الفتاوى: عن ابراهيم بن يوسف: فيمن مات ، وترك اخوين فاقر احدهما باخ ، وانكر الآخر فى قول أبى حنيفة: يعطيه نصف ما فى يده ، وفى قول ابن أبى ليلى ثلث ما فى يده .

٢٠٧٩٧:- وفى الكافى: وإن مات ، وترك ثلاثة بنين ، وله على احدهم الف درهم فاقر فى مرضه بقبضه ، وصدقه الابن الغريم ، واخ ، وكذبه الثالث برئ الغريم من ثلثه ، وثلث المصدق ، وغرم ثلث المنكر ، وإن ترك الميت الف آخر واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب ، وبقي الثلثان للمصدق ، والغريم فيأخذ الغريم ثلثا بحكم دينه بتصادقهما .

٢٠٧٩٦:- اخرج الدارمى من طريق أبى نعيم قال: قلت لشريك: كيف ذكرت فى الاخوين يدعى احدهما اخا؟ قال: يدخل عليه فى نصيبه ، قلت: من ذكره؟ قال: جابر ، عن عامر ، عن على - مسند الدارمى - الفرائض - باب فى الادعاء ، والانكار ٤ / ١٩٨١ برقم ٣١٠٦

٢٠٧٩٨:- ولو اقر فى مرضه انه باع عبده فى صحته من ابنه فلان، وقبض ثمنه فانفق فى حاجته، وسلم العبد اليه، ثم أودعه اليه، ثم مات، وصدقه الابن المقر له، واخ، وكذب الثالث بطل فى ثلث المكذب عند أبى حنيفة: وصح فى ثلثه، وخير فان امضى اخذ ثلثه، ورجع بثلث الثمن فى نصيب نفسه، ونصيب المصدق من التركة، وإن فسخ صار العبد بينهم اثلاثا، ورجع المقر بكل الثمن فى نصيبه، ونصيب المصدق من العبد، ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر، وعندهما لا ينقض البيع فى شئ من العبد، ولكن الثلث إلى المكذب، ولو اقر باخت، وانكره اخوه اعطى ثلث ما وجده وعنده خمس ما وجده، واذا اقر ابن، وبنت باخ، وكذبه ابن يقسم نصيب المقرين منهم احماسا، وعنده ارباعا، مات عن ثلاثة اعبد قيمة كل واحد ثلاث مائة لامال له غيرهم، وترك ابنا لا وارث له غيره فقال الابن اعتق أبى هذا، وهذا عتق ثلث كل واحد منهما، وسعى فى ثلثيه، ولو مات واحد سعى كل واحد من الباقيين فى ثلاثة ارباعه، فان مات اثنان سعى الباقي فى ستة اسباعه، ولو سكت بين كل اقرار عتق كل الأول، ونصف الثانى، وثلث الثالث، فان مات الأوسط عتق من الثالث ثمانية وسبعون درهما، واربعة اسباع درهم من قيمته، ويسعى فى الباقي، فان مات الآخر سعى الأوسط فى نصف قيمته.

٢٠٧٩٩:- رجل مات عن ثلاثة بنين، وثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد منهم الف فادعى رجل على ابيهم ثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فى الكل، والأوسط فى الالفين، والاصغر فى الالف اخذ من الاكبر الفه، ومن الأوسط خمسة اسداس الالف، ومن الاصغر ثلث الالف، وهذا عند أبى يوسف، وقال محمد: فى الاصغر كذلك: وفى الأوسط: يأخذ الالف.

٢٠٨٠٠:- وفى الينايع: ومن اقر باخ، أو خال، أو عم، أو أم وليس له وارث ثم رجع عن اقراره فقال: ليس بينى، وبينك قرابة صح رجوعه، ويكون ماله لبيت المال.

٢٠٨٠١:- وفى التجريد: ادعى على رجل على الميت الف درهم فصدقه

الوارث، ودفع اليه بقضاء، أو بغير قضاء، ثم ادعى رجل آخر على الميت ديناً ألف درهم، وكذبه الوارث، وصدقه الغريم الأول، وانكر الثانى دين الغريم الأول لم يلتفت إلى انكاره، ويقتسمان الألف نصفين، وكذلك: لو اقر الغريم الثانى لغريم ثالث، فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما فى يده، ولو اقر بولد فصدقه فى حياته، أو بعد موته فهو جائز، ولو اقر لامرأة بالزوجة، ثم مات فصدقته المرأة جاز تصديقها، ولو اقرت المرأة بذلك فصدقها بعد موتها لم يصح فى قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف، ومحمد: التصديق جائز.

٢٠٨٠٢:- وإذا كان لرجل مولى الموالاة فاقرب باخ، أو ابن، ثم مات فالمال للمولى، ولاشئ للمقربة، ولو أوصى بماله كله لرجل، واقر باخ، ثم مات فللموصى له بالمال الثلث، ومابقى فللاخ، ولو كان ثمة مولى الموالاة ايضاً فللموصى له بالمال الثلث، ومابقى للمولى، ولاشئ للاخ، وكذلك: لو كان مكان مولى الموالاة مولى العتاقة، ولو اقر فى مرضه بأخ، وصدقه المقر له، ثم انكر المريض بعد ذلك، وقال: ليس بينى وبينك قرابة، ثم اوصى بماله كله لانسان، ثم مات، ولاوارث له غيره فالمال كله للموصى له بجميع المال، ولاشئ للمقربة، ولو لم يكن اوصى كان ماله لبيت المال، وقد بطل الاقرار بالرجوع، ولو اقر بامرأة بانها زوجة ابيه اخذت ثمن ما فى يده، ولو اقر بجدة هى ام الميت اخذت سدس ما فى يده، وهذا اذا لم يكن ثمة ابن آخر، ولو اقر احد الابنين المعروفين بزوجة للميت اخذت بثمانى ما فى يده، وقال ابن أبى ليلى: يدفع اليها ثمن ما فى يده.

٢٠٨٠٣:- وفى جامع الفتاوى: واذا اسلم، ووالى رجلاً، ثم اقر باخ فالمال للمولى، ولو كان مع المقر له، والمولى عم، أو خال معروف فهو أولى بالميراث من المقر له، والمولى، ولو ترك اخاً معروفاً، وألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم، وصدقه الاخ، وسلم الألف اليه، ثم جاء رجل، وادعى انه ابن الميت فصدقه الاخ سلم المال لالاخذ، ولو بقى المال فى يده، واقر بالالف لايسقط دين المقر له.

٢٠٨٠٤: م-، وفى كتاب الاقرار من الامالى ان احد الابنين، اذا اقر ان ابانا كان قبض الالف من الغريم، وانكره الآخر لا يصدق المقر على الاخ، وليس له ان يقبض من الغريم خمس مائة، وليس للغريم ان يرجع على الابن المقر فيما فى يده من ميراث الاب، واستشهد فى الكتاب فقال: الاترى ان الغريم، لو قال: اقرضت الميت الف درهم مثل الالف التى كانت له على، أو قال: كانت له على الف درهم مؤجلة، ثم وجبت له على الف درهم، ثم حل الاجل، ووقعت المقاصة بينما كان له على، وبينما وجب لى عليه فصدقه احد الابنين دون الآخر، وترك الميت الف اخرى فالحاحد يأخذ من الغريم نصيبه خمس مائة، ويرجع الغريم على الابن المصدق بذلك فيما اصابه من ميراث ابيه، وكذا: فيما سبق، وقال ايضا: الاترى لو ترك الميت الف درهم فقال الغريم: هذه الالف بعينها قد قبضها اياه، وصدقه احد الابنين، وكذبه الابن الآخر، ورجع المكذب على الغريم بخمس مائة، واقتسما هذه الالف المتروكة بينهما، وكان سلم هذه الخمسمائة للمصدق، وقد اقران اباهما قبضها، ولم يسند الغريم البراءة بقدرها، ولم تقع المقاصة، لاشك ان هذا امر قبيح، ولكن الغريم يرجع على المصدق بتلك الخمسمائة، وكذا فيما سبق.

٢٠٨٠٥: - وقال ايضا: الاترى ان مريضه ثلاثة بنين، وله على احدهم الف درهم فقال: قد قبضت هذه الالف التى فى يدى من ابنى قضاء من مالى عليه، وصدقه بذلك الابن الغريم، ثم مات المريض فانهما لا يصدقان الابتصديق باقى الورثة، فان صدقهما احد الابنين الاخرين برئ الابن الغريم من نصيبه، ومن نصيب المصدق، وذلك ثلثا الالف، ويأخذ المكذب من الالف التى تركها الميت نصيبه، وذلك الثلث، وإن ترك الميت الف اخرى، واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب، وبقي ثلثان للمصدق والغريم ف يأخذ الابن الغريم من الثلثين الباقيين ثلثا بحكم دينه بقى ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين.

٢٠٨٠٦: - وفى التجريد: اذا مات، وترك ابنا فافر الابن باخ له من ابيه، وامه،

الفتاوى التاتارخانية ٣٧- كتاب الاقرار ٢٠٠ الفصل: ٢٢ اقرار الوارث بعد موت المورث ج: ١٤

واعطاه النصف بقضاء، ثم اقر باخ آخر، وكذبه المقربه الأول كان للمقربه الأول ربع المال، ويبقى فى يده الربع، ولو كان دفع النصف إلى الأول بغير قضاء دفع إلى الثانى ثلثا جميع المال ويبقى له السدس فان دفع إلى الثانى بغير قضاء، ثم اقر بابن ثالث، وكذبه الثالث فى الأولين، فان الثالث يأخذ من الابن المعروف ربع جميع المال.

٢٠٨٠٧:- ولو مات، وترك ابنا، والف درهم فاقربابن للميت، ثم رجع، وقال: لست باخ لى؛ وإنما اخى هذا الرجل الآخر، وصدقه الآخر بذلك، وكذبه فى الاقرار الأول، فان كان دفع إلى الأول النصف بقضاء؛ فانه يشاركه فيما فى يده فيقتسمان نصفين، وإن كان دفع بغير قضاء دفع جميع ما فى يده، وهو نصف المال إلى الآخر.

الفصل الثالث والعشرون فى الاقرار بالنسب

٢٠٨٠٨:- قال محمد فى دعوى الاصل: ويصح اقرار الرجل باربعة نفر بالولد، وشرطه ان يكون المقر له بحال يولد لمثله، وإن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره، وإن يصدق المقر له المقر فى اقراره، اذا كانت عبارته صحيحة، وبالوالد- وفى الهداية: وبالوالدين، اذا كان المقر يولد لمثله، وإن لا يكون المقر ثابت النسب، وإن يصدق المقر له، اذا كانت عبارته صحيحة، وبالمراة، اذا صدقته، اذا كانت خالية عن زوج، وعدة، وإن لا تكون تحت المقر اختها، ولا اربع سواها، وبالمولى بان اقران هذا معتقى، أو اقران هذا معتقى، اذا صدقه المقر له، وإن لا يكون للمعتق فى الصورة الأولى، وللمعتق فى الصورة الثانية، ولأب ثابت من المقر، وفى الهداية: ويصح التصديق فى النسب بعد موت المقر لان النسب يبقى بعد الموت، وكذا تصديق الزوج بعد موتها، وعند أبى حنيفة: لا يصح، ولا يصح اقراره بما عدا اهولاء نحو الاخ، والعم، والخال، ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا: اعتبارا لاقرار فيما يلزم القمى، والمقر له من الحقوق، وفيما يلزم غيرها، حتى انه اذا اقر بالابن مثلاً فالابن المقر له يورث مع سائر ورثة المقر، وإن جحد سائر الورثة نسبه، ويرث ايضا من أب المقر، وهو جد المقر له، وإن جحد الجد نسبه، وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا: عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر، والمقر له من الحقوق؛ اما فيما يلزمهما من الحقوق فاقراره صحيح معتبر، حتى ان اقر مثلاً بأخ، وله ورثة سواه يجحدون اخوته فمات المقر لا يرث الاخ مع سائر ورثته، وكذا: لا يرث من أب المقر، اذا كان الأب يجحد نسبه، وفى الخلاصة: ومعنى عدم الصحة فيما عد الاربعة ان يرث المقر له مع

الوارث المعروف، ويشاركه في الاربعة، وفيما وراء الاربعة الا ان الاقرار صحيح في نفسه، حتى لو لم يبق له وارث كان الميراث له، وهو أولى من بيت المال، واقرار المرأة يصح بالولد، والزوج، ولا يصح بالابن.

٢٠٨٠٩:- وذكر في كتاب الاقضية: اذا ادعت امرأة على رجل انه ابنها، أو على المرأة انها ابنتها، واقامت بينة على ذلك قبلت بينتها هكذا ذكر الخصاف: في ادب القاضى، وروى عن ابى يوسف: انه لا تقبل بينتها قيل: ماروى عن ابى يوسف: قياس، وما ذكر في الاقضية استحسان، ومن المشائخ: من قال: ان اقرار المرأة بالابن؛ انما لا يصح، اذا كان لها زوج معروف، ويقول: في فصل البينة؛ انما تقبل البينة، اذا لم يكن لها زوج معروف، حتى لا تصير حاملة النسب على غيرها، ومن المشائخ: من قال: البينة مسموعة منها على كل حال سواء كان لها زوج معروف، أو لم يكن قال: واقرار الرجل بابن الابن نظير اقراره بالاخ، والعم، وما اشبههما .

٢٠٨١٠:- قال في الاصل: إمراة تقربصبي انه ابنها، وشهد لها القابلة ثبت النسب منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا: وما ذكر من الجواب ان النسب يثبت بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثمة منازع؛ اما اذا كان ثمة منازع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل، وذلك الرجل ينكر لا يثبت النسب بشهادة القابلة في قولهم جميعا؛ وانما يثبت نسبه بشهادة رجلين، أو رجل، وامرأتين.

٢٠٨١١:- قال في دعوى الاصل: رجل ملك عبدا في صحته، واقر في مرضه انه ابنه، ومثله يولد لمثله، وليس له نسب معروف فهو ابنه، ويعتق، ويرثه، ولا يسعى في شيء، وإن لم يكن له مال غيره، وكان عليه دين بقيمته، وكذلك

إذا ملك معه امه، وقد ملكهما فى حال الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده، أو مع امه فى حالة الصحة؛ فاما اذا ملك العبد فى مرضه، وافر بنسبه يثبت نسبه ايضا، وعق، وهل يجب على الوالد السعاية فهذا على وجهين: اما الأول ان يكون للمريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه، وفى هذا الوجه تجب عليه السعاية، ثم فى اى شئ يسعى ذكر على قول ابى حنيفة يسعى فى ثلثى قيمته، وعندهما يسعى فى جميع قيمته الاقدر ما يخصه من الميراث هذا اذا لم لا يكن للمريض مال يخرج العبد من ثلث ذلك المال فعلى قولهما: يرث العبد، ويسعى فى قيمته الاقدر مايصيبه من الميراث؛ فاما على قول ابى حنيفة: يرث، ولا يسعى فى شئ من قيمته.

٢٠٨١٢:- وفى الكافى: قال احد سيدى طفل - لا يعبر عن نفسه هو ابنى، وابنك، ووصل، أو عكس، أو ابننا ثبت نسبه من المقر صدقه شريكه، أو كذبه، وكذا: لو فصل بالسكوت، وبدأ بنفسه، ولو بدأ بشريكه، وقال: شريكه ابنى، وابنك، أو ابننا ثبت من شريكه، وإن كذبه شريكه لا يثبت من احد عند ابى حنيفة، وعندهما يثبت من المقر.

٢٠٨١٣:- قال احد سيدى: امة هى ام ولدى، وقال الآخر: كنت اعتقتها قبل ان تدعى ضمن المستولد نصف قيمتها لشريكه، وإن قال: حررت انا وانت، أو انت، وانا، وأنت أو حررنا، أو قال: هى ام ولدى، وام ولدك، أو ام ولدك وام ولدى أو ام ولدنا، أو دبرتها انا، أو انت وانا أو دبرناها، فان صدقه شريكه فهى حرة، أو ام ولد، أو مدبرة لهما، وإن كذبه شريكه فهى كامة حررها، أو استولدها، أو دبرها احدهما.

٢٠٨١٤:- وفى الينايع: ولو كان الغلام فى يد الزوجين فقال الزوج: هو ابنى من امرأة اخرى، وقالت المرأة: هى ابنى من زوج آخر فهو ابنهما جميعا.

٢٠٨١٥:- وفى الفتاوى العتابة: ولو اقر المقتول باخ فليس له استيفاء القصاص، وذلك إلى الامام؛ فاما لو صالح بالدية فهى للاخ، وكذا لو اقر بعم، ولو والى رجلا، فللمولى القصاص، ولو اقر بامرأة فلها مع الامام القصاص،

ولو اقر فى صحة، أو مرض بالقتل انه عبد فلان فالقصاص للمقرله، وكذا: لو اقر بابن، أو اب، ولو ترك الميت اخا فافر الاخ بابنة للمقتول تسمع البينة بالقصاص بحضرتهما، ويستوفيان، وكذا الابن مكانها فى الظاهر، ولو ترك الميت اخا لاب، واخا لام فادعى رجل انه اخ لاب وام فصدقه الاخ لام انه لام، والاخ لاب انه لاب فللذى لام السدس، والباقي نصفان.

٢٠٨١٦:- ولو تركت زوجا، واخا لاب فادعى رجل انه اخوها لاب وام، وصدقه الزوج انه لام، والاخ انه لاب فللزوجة النصف، والباقي نصفان، ولو صدقه الزوج انه لاب، والاخ انه لام اخذ المقرله من الاخ ثلث النصف، وهو السدس يضمه إلى نصف الزوج فيقسم اثلاثا للزوج سهمان وله سهم.

٢٠٨١٧:- ولو اقر المريض انه اخوه، أو عمه صح رجوعه بخلاف الوراث يقر بذلك فى حياته، أو بعد وفاته، وذووالارحام، ومولى الموالاة أولى من المقرله على الغير، وكذلك الوصية بالثلث مقدم على المقرله.

٢٠٨١٨:- ولو اقرت المرأة بزوجة وبنت، واخت، وابن فللزوجة النصف والباقي على سبعة فان صدقها الزوج والأم يضم نصيبها مع نصيب الزوج فيقسم على خمسة له ثلاثة، ولهما سهمان، ولو اقر باخ فكذبه بعد موته صح التكذيب، وللموصى له المال لو كان، ولو اقر المولى بابن اعطاه المال كله، وكذا اذا اقر الاخ بابن للميت؛ لانه اقرار على نفسه، ولو اقرت للزوج بابن، والابن كذبها فى الزوجية، فالجميع للابن عند محمد: وهو قول ابى حنيفة، وعند ابى يوسف يشتركان، ولو قال: ورثت هذا من ابى، وانت ابنه معى فقال: هو ابى دونك فهو بينهما عند محمد: بخلاف احد الزوجين، اذا اقر بابن، وانكر هو زوجيته فالمال كله له، وكذا: روى فى رجل فى يده مال للميت فقال: رجل انا ابن الميت، وقالت امرأة انا امرأته فقال: صدقتما، ووجد الابن انها امرأته فالمال كله له، ويحلف، وكذا لو اقر ذو اليد بالمال، ونحوه اعطاه المال دون المرأة، ولو اقر لمولى الموالاة اعطاه ولأه العتاقة.

٢٠٨١٩:- وعن محمد- اذا قال ابن النصرانى: لمسلم انت وارث ابى

النصرانى، ولك كذا من تركته فقال: لست بوارث لكن لى عليه ذلك القدر من دين فلاشئ له، ولو قال الوارث: هذه زوجة ابى ولها الثمن فقالت: بل، لى عليه دين قدر الثمن لها ذلك، وكذا: لو اقر الوارث ابنه، وقال لك كذا قال ذلك وصية أو بجهة العمومة، ولو اقر الوارث بوارث يشاركه، وادعى المقر له الشركة فى الميراث بوجه آخر فيه روايتان، والظاهر انه يعطى له ذلك، ولو صدقه فى الاقرار، وفى الميراث قصاص لا رواية انه هل يشاركه قيل يسقط القصاص وفى رواية النوادر يشاركه وروى ان المقر لومات، وحلف قصاصا، فان المقر له لا يستوفيه.

٢٠٨٢٠:- وفى المنتقى: فى اخوين اقر احدهما بعبد ولد فى ملك ابيهما

شاركهما فى القصاص، وعن ابى حنيفة، وابى يوسف ثبوت النسب بقول الواحد.

٢٠٨٢١:- ولو مات ابن، واب فافر كل واحد لامرأة بانها زوجة ابيه، ولها

الثمن، وادعت هى الدين قدر الثمن على الميتين لم تأخذ شيئا، ولو اقر الابن باخ له فدفعت اليه النصف بغير قضاء، ثم اقر باخ آخر اعطاه ثلثى ما فى يده، وإن كان بقضاء فالنصف، ولو اقر الابن باخ، ثم رجع، وقال: انما اخى هذا الآخر، وصدقه الثانى فى الرجوع، والاقرار له، وذلك قبل الدفع إلى الأول، أو بعد القضاء اعطى الآخر نصف ما فى يده، ولو كان بغير قضاء اعطاه جميع ما فى يده.

٢٠٨٢٢:- ولو ترك ابنين، وامرأة فافر الابنان امرأة اخرى بزوجيته اخذت

منهما سهما من خمسة عشر، ولو اقر احدهما بامرأة، وليس هناك امرأة اخرى اعطاه تسعى ما فى يده، ولو اقتسم الابنان عبدين فافر احدهما باخ اعطاه ثلث عبده، وربع قيمة الآخر، ولو اقر باخوين اعطاهما النصف، وثلث قيمة الآخر، ولو اقر باخت اعطاها خمس ما فى يده، وسدس قيمة الآخر.

٢٠٨٢٣:- وفى جامع الفتاوى: رجل فى يده مال فافترقه ورث من امرأة له

سماها، ثم اقر لرجل انه اخوها فقال المقر له: انا اخوها لست بزوجها فالمال للاخ كله، ولاشئ للزوج فى قول زفر: الا ان يقيم البينة، وقال ابو يوسف: المال بينهما.

٢٠٨٢٤:- مجهول النسب فى يده الف درهم فقال: ورثتها من ابى وهو فلان، ثم اقر باخ لاب وام فقال الاخ انا ابن فلان، ولست انت بابنه ففى قول زفر: المال كله للمقرله، وقال ابو يوسف: بينهما نصفان، وفى قول محمد كذلك: فى الاخ، وكذلك المرأة، اذا اقرت بانها ورثت من الزوج، ثم اقرت باخ فانكر الاخ النكاح فالمال كله للاخ عند محمد، وزفر، وفى قول ابى يوسف: للمرأة الربع، والباقى للاخ.

٢٠٨٢٥:- قال زفر رحمه الله: فى رجل اقر بعبد لرجل انه ابنه، ومات يرثه اذا صدقه المولى قبل الموت، أو بعد الموت، وقال ابو يوسف: كذلك: ان صدقه قبل الموت، وإن كان بعد الموت لا يرثه.

٢٠٨٢٦:- وعن ابى يوسف عن ابى حنيفة: وهو قول ابى يوسف: فيمن فى يده مال فقال: أودعنى واخبرنى ان هذا ابنه أو اخوه يؤمر بالتسليم اليه، ولو قال أودعنى، وقال: انه كان عبدا لهذا أو انه اعتقه فهو وارثه لا يصدق، ويكون المال فى بيت المال، وعن زفر: انه يجوز، ويحمل ذلك على حق واجب له بعد البراءة وفى الاستحسان تقبل بينته.

م: الفصل الرابع والعشرون

فيما يكون إقرارا بالابراء، وما لا يكون، وفي الإبراء صريحا

٢٠٨٢٧:- وإذا اقر الرجل لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال، وما ليس بمال، وفي الذخيرة: كالكفالة بالنفس، والقصاص وحد القذف، وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن، والاجرة، او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر، وأرش الجنائية، وما هو غير مضمون كالغصب، او أمانة كالوديعة، والعارية، والاجارة؛ وانما دخل تحت البراءة عن الحقوق كلها ما هو مال، وما ليس بمال -م- وهذا بخلاف ما لو قال: لاحق لى على فلان؛ فانه يتناول المضمون، ولا يتناول الامانة بخلاف قوله قبل فلان، وبخلاف ما لو قال: لاحق لى عند فلان؛ فانه يتناول الامانة، ولا يتناول المضمون بخلاف قوله: قبل فلان.

٢٠٨٢٨:- وفي الفتاوى العتائية: ولو قال: لاحق لى قبله برئ من كل عين، ودين، وعلى هذا لو قال: فلان برئ مما لى قبله دخل تحت البراءة المضمون، والامانة، ولو قال هو برئ مما لى عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة، ولو قال: هو برئ عما لى عنده فهو برئ عن كل شئ اصله امانة، ولا يبرأ عن المضمون، وان ادعى الطالب حقابعد ذلك، واقام بينة، فان كان ارخ، وكان التاريخ قبل البراءة يعنى تاريخ وجوب الحق لاتسمع دعواه، ولاتقبل بينته، وان كان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه، وتقبل بينته، وان لم يؤرخ بل ابهم الدعوى ابهاما فالقياس ان تسمع دعواه، ويحمل ذلك على حق واجب له بعد البراءة، وفي استحسان لاتقبل بينته.

٢٠٨٢٩:- وفي الابانة: رجل اشهد على رجل انه برئ اليه من كل مال قبله فاشهد له الطالب بذلك؛ فانه يدخل فى هذا كل وديعة؛ وامانة، وقرض وغصب، ودين، وميراث، وكل شئ على وجه من الوجوه، وكل كفالة، ودم عمد، ولا يبرأ عن عيب،

ولا ضمان درك لم يلزمه بعده، ولو قال: برئت مما لك على فقال نعم يدخل فيه كل دين من قرض، او غصب، او ثمن بيع، او غيره، وهو قول أبى حنيفة، ولا يدخل فيه مضاربة، ولا امانة، ولو قال: برئت اليك ممالك عندى يدخل فى هذه كل ودیعة، ومضاربة، وعارية، وكل شىء اصله امانة، ولا يدخل فيه الدين.

٢٠٨٣٠: م- ولو اقر ان فلاناً برئ من حقه قبله، ولم يقل من جميع حقه، ثم قال: انما برئ من بعض الحقوق دون البعض يكون بريئاً من الحقوق كلها، ولو قال رب الدين: برئت من دينى على فلان كان هذا ابراء للمطلوب كما لو اضاف البراءة الى المطلوب بان قال: فلان برئ من دينى، وكذلك: هو فى حل مما لى عليه.

٢٠٨٣١: - وفى الفتاوى العنانية: ولو قال: لاحق لى فيما فى يده لم تسمع بينته على شىء الاعلى شىء شهدوا انه غصبه منه بتاريخ بعد الاقرار، ولو قال: كل من لى عليه دين فهو برئ لم يصح، وقوله: قضاء لى كل دين على الناس يصح، وكذا المتاع الذى كان معى امس لم اقضه احداً، او لم يقبضه احد منى صح، ولم تسمع دعواه على احد بخلاف قوله: ولم يقبض احد منى شيئاً لم يصح، ولو قال: ابرأتك ممالى عليك فقال: لك على الف فقال: الاول صدقت فهو برئ استحساناً، وكذا لو قال: استوفيت منه الف كان لى عليه، فقال: وهبتها لى فقال: لم اهبها، ولم استوفها فهو برئ؛ فاما لو قال: كان لى عليك شىء فقال: كان لك على الف فقبضتها فقال: لم اقبضها اخذه بعد ان يحلف، وكذا: لاحق لى فى هذه الدار التى فى يدك فقال كان لك سدس فاشتريتها منك، فقال: لم ابعه فله السدس، ولو قال خرجت من كل حق لى فى هذه الدار، او برئت منه اليك، او اقررت لك فقال الآخر اشتريتها منك فقال: لم اقبض الثمن فله الثمن.

٢٠٨٣٢: - ولو قالت: انت زوجى فقال: تزوجتنى، او زوجنى أبى فرددت، ثم قال: كنت امرت لم يصدق الا ان تصدقه المرأة، ولو قال: هو زوجك أبوك فانكرت، او قالت: رددت، ثم اكدبت نفسها جاز، ولو قال: خرجت من هذه الدار

بكذا فهو على البراءة، وكذا ان لم يقل بكذا ان لم يعرف انه كان فيها، وكذا العروض، والديون، فان كذبه الآخر رجع بما اقر بقبضه، والبراءة، والتحليل سواء.

٢٠٨٣٣: - م: ولو اقرانه ليس لى مع فلان شىء كان هذا ابراء عن الامانات لاعن الدين، ولو اقر الرجل انه لاحق لى على فلان فيما اعلم، ثم اقام بينة انه له عليه حق مسمى قبل هذا الاقرار، فانه تقبل بينته، وهذه البراءة ليست بشىء هكذا ذكر فى الكتاب، ولم يحك فيه خلاف من مشائخنا: من قال: ما ذكر محمد فى الكتاب: قول أبى حنيفة، ومحمد: فاما على قول أبى يوسف: لا يصح دعواه فلا يقبل منه البينة، ومنهم من قال: هذا عندهم جميعا، وكذا: إذا قال: فى قلبى، او فى رأي، او فيما اظن، او فيما احسب، او حسابى، او كتابى فهذا كله باب واحد.

٢٠٨٣٤: - ولو قال: قد علمت انه لاحق لى على فلان لم اقبل منه بينة، ولو قال برئ من السرقة التى ادعت قبله فلا ضمان، ولا قطع بخلاف حد القذف، ولو قال: انا برئ من هذه الدراهم، ثم ادعاها، واقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعى حقا حادثا بعد البراءة فتقبل بينته عليه فيها.

٢٠٨٣٥: - وفى الخانية: رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم، وجاء المطلوب بشاهدين على البراءة عن الف درهم فهذا على وجوه ثلاثة: (١) احدها ان يكون المال مؤرخا، والبراءة. (٢) اولا يكون احدهما مؤرخا. (٣) او كان احدهما مؤرخا، والاخر لا، ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة، وان لم يكن احدهما مؤرخا يعمل بالبراءة، وكذا: لو كان تاريخها سواء يعمل بالبراءة، وان كان صك المال مؤرخا، والبراءة غير مؤرخ، او بالعكس يعمل بالبراءة.

٢٠٨٣٦: - ولو كان لرجل على رجل صكان كل صك بالف، وتاريخ الصكين مختلف، وفى يد المطلوب براءة عن الف درهم فى صك، وبراءة عن خمس مائة فى صك فقال: له المطلوب كان لك على الف درهم، وقد اخذت منى الف،

الفتاوى التاتارخانية ٣٧- كتاب الاقرار ٢١٠ الفصل: ٢٤ مايكون اقرارا بالابراء ج: ١٤

وخمس مائة، وقال الطالب : كان لى عليك الفان، ولم اقبض منك شيئا، فان المطلوب يبرأ عن الف وخمس مائة، ويرجع الطالب عليه بالخمسمائة تمام الفين وحجج البراءة تكون على قياس حجج المال ففي كل موضع كان المال واحد اكانت البراءة واحدة، وفي كل موضع يقضى بالمالين يقضى بالبراءتين واختلاف صك المطلوب يوجب اختلاف البراءة.

٢٠٨٣٧:- وفي اليتيمة : سئل على بن احمد عن امرأة توفيت فطلب زوجها من ورثتها براءة من المهر فلم يبرؤه فاعطاهم المهر، ثم ظهرت بينة ان امرأته ابرأته في حالة الصحة، ولم يعلم الزوج بذلك هل له ان يرجع الى الورثة بما اعطى من المهر فقال: نعم يرجع عليهم فيما بينه، وبين ربه.

٢٠٨٣٨:- وفي السراجية: إذا باع عبدا، ثم اقران المبيع كان حرا لم يبرأ المشتري عن الثمن، وإذا كتب الى غائب اما بعد، فان لك على الف درهم، او نحوها كان اقرارا.

٢٠٨٣٩:- وفي الحاوى: اقر لآخر بالف فقال الآخر لا اقبل، اوليس لى عليك شئ بطل، ولو قال: ابرأتك من الديون فقال: لا اقبل بطل ايضا، ولو سكت، ولم يجب صح الابراء.

٢٠٨٤٠:- ولو قال: وهبت الدين الذى كان لى عليك فقال: لا اقبل فالدين على حاله، فان سكت سقط الدين -وفي الفتاوى العتائية- ولو قال برئت اليه من كل شئ لى قبله الا دراهم، او دنانير فله ان يدعيها، وكذا الا ما فى هذا الصك فله ان يدعيه، ولو قال: الالف التى لى على فلان لفلان لم يبرأ.

٢٠٨٤١:- م ولو قال: قد خرجت من هذه الدار لم يكن هذا اقرارا، فان قال: خرجت من هذه الدار على مائة درهم فهو اقرارانه لاحق لى فيها، فان قال: قد قبضت المائة، والذى فى يديه الدار يقول: الدار دارى، وقد اخذت منى المائة بغير

حق فالقول قوله مع يمينه، فان نكل فقد اقر، وان حلف اخذ المائة، وكان الآخر على خصومته.

٢٠٨٤٢:- وفي آخر دعوى المنتقى: ابن سماعة عن محمد: فى رجل خاصم رجلا فى دار يدعيها، ثم قال: أبرأتك من هذه الدار، او قال: أبرأتك من خصومتى فى هذه الدار، او قال: أبرأتك من دعوى فى هذه الدار فهذا باطل كله، وله أن يخاصم فيها، ويقيم البينة عليه، ويأخذها. وفي الفتاوى العتائية: قال: لاهبة لى من قبله، فادعى عليه الصدقة يصح، وكذا الصلح عن المبيع.

٢٠٨٤٣:- وفي الاصل: إذا قال الرجل لآخر لاحق لى عليك فاشهد لى عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لا حق لك على، ثم اشهد بالف درهم، والشهود يسمعون ذلك كله، فهذا باطل لا يلزم به شئ، ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه، ولو قال: أشهد لى عليك بالف درهم على أنها باطل، او على انك برئ ففعل لم يكن عليه منها شئ، ولو قال: أنا برئ من هذا العبد، ثم إدعاه، واقام بينة لم تقبل هكذا ذكر فى الاصل: وهذا وفصل الدار سواء.

٢٠٨٤٤:- وكذلك: إذا قال: خرجت من هذا العبد، او قال: خرج هذا العبد من ملكى، او عن يدى، ثم إدعاه، وأقام البينة لم تقبل قيل: هذا الجواب فى قوله: خرج عن يدى لا يكاد يصح لانه يمكنه أن يقول: خرج عن يدى بحكم غصب ذى اليد.

٢٠٨٤٥:- وفي الفتاوى الخلاصة: ولو جعلت زوجها فى حل برئ الزوج

٢٠٨٤٥:- وان طلقتموهن من قبل ان تمسهوهن، وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون، او يعفو الذى بيده عقده النكاح، وان تعفوا اقرب للتقوى. سورة البقرة. رقم الآية ٢٣٧

اخرج البيهقى عن عكرمة قال: امر الله سبحانه، وتعالى بالعفو، واذن فيه، ان عفت جاز عفوها، وان شحت وعفا وليها جاز عفوه. السنن الكبرى للبيهقى - الصداق - باب من قال الذى بيده عقدة النكاح الولى ١١/ ٤٣ برقم ١٤٨١٨

عن المهر كما لو أبرأت غريمها الا إذا كان هناك شاهد، والشيخ الامام الاجل: يفرق بين الزوج، والغريم لو قال: أبرأت جميع غرمائي لا يصح البراء قال الفقيه أبو الليث: عندى أنه صح البراء.

٢٠٨٤٦:- وفي الخانية: رجل قال: استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح إقراره، وكذا لو قال: أبرأت جميع مالي على غرمائي لا يصح الا ان يقول: قبيلة فلان وهم يحصون فحينئذ يصح إقراره، وأبراءه، وذكر الناطفي: إذا اقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس، ثم ادعى غريم الميت اني دفعت اليك كذا، وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا، وما علمت أنه كان للميت عليك شئ كان القول قول الوصى: مع يمينه، ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلزم الوصى شئ، وكذا لو قال: قبضت كل دين لفلان بالكوفة، إذا اضاف ذلك إلى مصر او سواد، وكذلك الوكيل بقض الدين، والوديعة، والمضاربة سواء.

٢٠٨٤٧:- وفي اليتيمة: سئل أبو حامد عن امرأة كان لها على زوجها صداق أقرت بان هذا الصداق الذى لى على زوجى ملك فلان بن فلان لاحق لى فى ذلك وصدقها المقرله، ثم بعد ذلك أبرأت زوجها عن ذلك الصداق هل يبرأ قال: لا يبرأ، وسئل عنها أبو الفضل فقال: يبرأ.

٢٠٨٤٨:- وسئل يوسف بن محمد العلاني: عن رجل له رهن فى يد صاحب الحق التجأ المديون الى الاقرباء فأخذوا صاحب الحق فشتموه، وهددوه بالضرب الشديد، وقالوا: إما أن تقر بدون حقلك؛ واما ان نضربك، وتيقن صاحب الحق انه ان لم يفعل ذلك لم يكن يخلص من ايديهم فأبرأ المديون عن بعض حقه خوفا من شرهم هل تصح هذه البراءة ذكره أبو الليث فى كتاب الغصب: من فتاواه عن محمد بن مقاتل: انه ان قال: حبستك شهرا، او ضربتك سوطا، او اطوفك فى الناس لا يكون اكرها فتصح البراءة، ولو قال: اقطع يدك، او اضربك خمسين يكون اكرها فلا تصح البراءة .

٢٠٨٤٩:- سئل الحسن بن على - عمن ادعى على آخر قيمة فرس المعلومة فقال: ابرأتني عن الفرس هل يكون هذا اقرارا فقال: لا يكون اقرارا بقيمة الفرس عليه، وسئل ايضا عمن اقر بعنقه عبده فكذبه هل يترد الاقرار فقال: لا.

٢٠٨٥٠:- وفي الفتاوى العتائية: قال: لو اقر الوصى باستيفاء دين الميت على الغريم صدق في الاقرار ويبرأ الغريم، وان اقر الغريم بالزيادة برئ ايضا الا إذا قامت البينة بالزيادة فيضمن الوصى الزيادة، وكذا ان اقر الغريم قبل اقرار الوصى، وكذا: ان قال الغريم: مالى الزيادة، ودفعتهالى الميت، ولو قال الوصى: قبضت منه ما كان عليه، وهو الف درهم، واقر الغريم بالف وخمس مائة ضمن الزيادة بخلاف اقرار الطالب حيث يبرأ.

٢٠٨٥١:- ولو باع الوصى شيئا، واقرانه استوفى ثمنه، وهو الف، وزعم المشتري اكثر برئ عن الكل، ولو قال الوصى قبضت منه الفاء، وهو جميع الثمن رجع بالزيادة، وكذلك المريض إذا اقر بالبيع، وقبض الثمن، ومات فقال الوارث: كان الثمن الفاء، وقال المشتري: اكثر وهو قيمة المبيع، ولا مال للميت غيره، ولادين عليه صدق الوارث، وبرئ المشتري، والجواب في الامانات ما ذكرنا: في الدين.

٢٠٨٥٢:- ولو اقر الوصى بقبض كل دين على الناس للميت فجاء غريم، وقال: انى دفعت الى الوصى الفاء فقال الوصى: ما قبضت، ولا علمت صدق، ويواخذ الغريم بما اقر، وكذا لو كان في الاقرار كل دين بموضع كذا، او قبيلة كذا، ولو اقر الوصى باستيفاء مال الميت على الناس فقامت بينة بدين الميت على رجل فقال الوصى: ما قبضت منه شيئا لم يصدق عليه، وضمن للميت.

٢٠٨٥٣:- ولو اقر الوارث بقبض جميع ما فى منزل الميت من متاعه، او ميراثه، او ضيعته، او نخيله، او اقرانه قبض زرع هذه الارض صدق فى المقدار، وان قامت البينة انه كان اكثر، ولو اقر الوصى ببعض التركة، واقر الوارث انه قبض من

الوصى جميع التركة، ولم يبق له فى يده شئ الا استوفاه، ثم ادعى دارا فى يده انها كانت من التركة، وانه لم يقبضها جاز، وكذا لو قال: استوفيت ماترك أبى من الديون على الناس، ثم ادعى على احد جاز.

٢٠٨٥٤:- وفى الخانية: وصى الميت إذا دفع ما كان فى يده من تركة الميت الى ولد الميت، واشهد الولد على نفسه؛ انه قبض التركة، ولم يبق من والده قليل، ولا كثير الا قد استوفاه، ثم ادعى فى يد الوصى شيئا، وقال: هذا من تركة والدى، واقام على ذلك بيينة قبلت بينته، وكذا لو اقر الوراثة انه قبض جميع ما على الناس من تركة والده، ثم ادعى على رجل دينا لوالده تسمع دعواه.

الفصل الخامس والعشرون فى المتفرقات

٢٠٨٥٥:- وإذا قال چندی می باید داد ترا از فلان فقال: بست درم بیش ازیس نستده بود، ثم جاء و طالب المديون بازید من عشرين لا تسمع فيه دعوى الزيادة الا بسبب جديد لمكان التناقض مرا از فلان چیزی خواستنی نیست كان هذا ابراء ولو قال مرا بافلان حسابی نیست لا يكون ابراء.

٢٠٨٥٦:- قضى دين انسان، واراد أن يأخذ الصك اى صك الاقرار، وأبى المقرله ان يدفع لاتجبر على الدفع، ولكن ينبغى للمديون ان يشهد شهودا على قضاء الدين، حتى إذا انكر الدائن الا ستيفاء يتمكن المديون من اثباته هكذا الشيخ الامام حسام الدين، وتاويله عندنا: إذا كان الكاغذ ملكا لرب الدين؛ اما إذا كان ملك المديون يجبر رب الدين على الدفع، إذا قال المدعى عليه لى مخرج من هذه الدعوى لا يكون اقرارا.

٢٠٨٥٧:- باع عبدا، ثم اقر البائع انه كان حرا وانكر المشتري لا يبرأ المشتري عن الثمن، ولم يجعل ذلك اقرارا من البائع ابراء له عن الثمن.

٢٠٨٥٨:- إذا اقر المقضى له بعد القضاء بالدار انها دار فلان لاحق له فيها، وصدقه بذلك دفعت الدار إلى فلان، ولا سبيل للمقضى عليه على الدار، ولا على المقضى له، ويستوى ان يكون هذا الاقرار بعد ما غاب عن مجلس القضاء، أو فى مجلس القضاء، ولو لم يكن القاضى قضى بالدار للمدعى بشهادة شهود، حتى اقر المدعى فقال: هذه الدار لفلان لاحق لى فيها، أو قال: ليست لى هذه الدار، ولكنها لفلان، وصدقه المقرله فى ذلك، أو كذبه فهو سواء، ولا يقضى القاضى بشهادة

الشهود هنا، وتامم هذه الفصول في الباب الثالث من دعوى الجامع، إذا قال: لفلان على درهم فلوس فعليه فلوس تساوى درهما، وفارسيته بر منست فلان را يكدرم، وكذا لو قال: لفلان على دينار دراهم فعليه دراهم تساوى دينارا، وفارسيته فلان را بر من است درمها باندازه يك دينار، ولو قال: لفلان على بدرهم فلوس؛ فانه بيع كأنه قال بعت: منه فلوسا بدرهم، ويكون بيان الفلوس اليه انها كم هذه الجملة.

٢٠٨٥٩: - ذكر في كتاب الاستحسان: إذا ادعى رجل ان فلانا غصبه ثوبا، وافر المدعى عليه بذلك، ثم اختلفا قال المغصوب: منه كان قيمته مائة، وقال الغاصب: ما ادرى ما كان قيمته، ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب: مع يمينه، ويجبر الغاصب على البيان؛ لانه اقر بقيمة مجهولة فيؤمر بالبيان، وإذا لم يجبر بشئ يحلف على ما ادعى المغصوب منه من الزيادة، فان حلف، ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة، ويأخذ من الغاصب مائة درهم، فإذا أخذ، ثم ظهر الثوب بعد ذلك كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب، وسلم القيمة للمغصوب منه، وإن شاء رد الثوب، وأخذ القيمة، وحكى عن الحاكم الامام أبى محمد الكفينى: انه كان يقول: ما ذكر من تحليف المغصوب منه، وأخذ المائة بضمنه من الغاصب هذا مالا يكاد يصح، وكان يقول الصحيح من الجواب في هذه المسئلة، إذا اجبر الغاصب على بيان القيمة فأبى ان يوقفه القاضى، ويذكر له كل ما يصلح ان يكون قيمة الثوب فيقول: له اكان قيمة الثوب مائة، فان قال لا، فيقول: اكان خمسون، فان قال لا، فيقول: له اكان خمسة وعشرون إلى ان ينتهى إلى مالا يجوز ان ينقص منه قيمة الثوب في العرف، والعادة، فإذا انتهى إلى ذلك لزمه ذلك، وجعل القول قوله: في الزيادة مع يمينه، وجعل الجواب فيه كالجواب في المسئلة المتقدمة.

٢٠٨٦٠: - وسئل نجم الدين عن امرأة قالت: لزوجها هرجه مرا

بايست از تو يافتم؛ ثم انه طلقها بعد ذلك بزمان فطالبته بمهرها فاحتج الزوج عليها بما كان منها قبل الطلاق، وقال: انك اقررت بقبضه منى، وشهد هؤلاء الذين سمعوا مقالتها عند القاضى: فالقاضى هل يقضى بقبضها مهرها فقال لا، فقال: لان قولها مى بايست ليس بعبارة عما كانت يجب لها عليه فلا يكون اقرارا بقبض ما يجب عليه.

٢٠٨٦١:- وإذا قال الرجل: لغيره لك يافلان لك على الف درهم يافلان كان الالف للأول، ولو قدم الالف فقال: على الف درهم لك يافلان كان الالف بينهما.

٢٠٨٦٢:- ابن سماعة عن أبى يوسف: إذا قال الرجل: لورثة فلان على الف درهم فهو بينهم على الميراث، ويدخل فيه الحمل، ولو قال: لولد فلان على الف درهم فهو بينهم بالسوية، ولا يدخل فيه الحمل.

٢٠٨٦٣:- وفى المنتقى ابراهيم عن محمد: رجل فى يديه عبد فقال: انا عبد فلان روى عن أبى حنيفة: انه يصدق فيه قال: لانه إذا قال: انا حر كان مصدقا فيه، وكذا: إذا قال: انا عبد فلان، وهذا الجواب بخلاف الجواب فى الكتب المعروفة فالمذكور فى الكتب المعروفة انه لا يصدق، إذا قال: انا عبد فلان آخر فالقول فيه قول صاحب اليد، وقال فى الكتب المعروفة: ايضا العبد إذا كان فى يدى رجلين قال: انا حر الاصل قبل قوله، ولو قال: انا عبد احدهما لم يصدق هو عندهما.

٢٠٨٦٤:- وفى المنتقى - بشر عن أبى يوسف : إذا قال: لاخى على درهم، ولم يسمه فهو باطل، ولو سماه، وله اخ على ذلك الا سم لزمه، ولو قال: لابنى، ولم يسم وله ابن معروف فقال: لى ابن آخر واياه عنيت فالقول قوله: وإن سماه لم يكن له ان يصرفه قال: وكل شئ من هذا اتفق عليه اسمان عمرو وعمرو وسالم وسالم فالقرار باطل بالدين، والطلاق والعناق يقعان وله ان يبين، وإذا اقر بجذع فى دار لانسان يلزمه

القيمة قال: فى آخر قسمة شرح الطحاوى الاقرار بشئ لا يمكن تسليمه اقرار بالقيمة.
٢٠٨٦٥: - رجل فى يديه دار اقران لرجل نصفها فلم يدفعها اليه، حتى أقر
لآخر بنصفها، ثم خاصمها قضيت عليه بان يدفع إلى كل واحد منهما نصفين رواه
ابن سماعة فى نوادره عن محمد قال: وهذه المسئلة تنصيص ان اقرار الانسان لغيره
يجوز من العين المشترك لا ينصرف إلى النصيبين؛ وانما ينصرف إلى نصيب المقر
خاصة لان الاشارة تقوم مقام العبارة، وإن قدر على البيان بالكتابة.

٢٠٨٦٦: - وفى آخر الجامع الصغير: وفى باب الملازمة من باب ادب
القاضى رجل ادعى على رجل مالا كثيرا، وودائع، أو ديونا فصالح المدعى عليه
المدعى على شئ يسير عن جميع الدعاوى سرا، وافر المدعى فى العلانية انه لم يكن
له على هذا المدعى عليه شئ، وكان ذلك فى مرض المدعى، ثم مات المدعى فلا
سبيل للورثة على المدعى عليه، ولو اقاموا بينة ان اباهم جمع امواله عند المدعى
عليه، وقد قصد حرماننا شهود الاقرار، ونحن نقيم البينة على ذلك لا تسمع بينتهم،
ولو كان المدعى وارث المدعى عليه، وباقي المسئلة بحالها من اقرار المدعى فى
مرضه انه لم يكن على المدعى عليه من ورثته المدعى ان ابانا جمع ماله عند المدعى
عليه، وقصد بهذا الاقرار حرماننا، ونحن نقيم البينة على ذلك تسمع بينتهم.

٢٠٨٦٧: - ذكر شمس الائمة الحلوانى فى شرح حيل الاصل: فى باب
الصلح للاب، والوصى إذا اقر بغصب مال الصبى لا يلزم بهذا الاقرار شئ، الوارث إذا
اقر بدين على مورثه لا يصح اقراره، إذا لم يترك الميت شيئا، فإذا ترك يصح اقراره، إذا
كان فارغا عن دين الميت، وإذا كان كله مشغولا بدين الميت لا يصح اقراره، وإذا
اقر الوارث على مورثه بدين فى حياة المورث، وكذبهم المورث فى ذلك فاققراره
باطل، فان مات المورث واخذ الوارث المقر تركته كان للمقر له ان يأخذ ذلك من
المقر ما اقربه من تركة مورثه.

٢٠٨٦٨:- وفى متفرقات الكافى: ولدت امة ثلاثة أولاد فى بطون متخلفة فادعى المولى نسب اكبرهم ثبت نسبه فقط، وعند زفر: يثبت نسب الكل منه، ولو قال: احدهم ولدى، ومات قبل البيان عتق ثلث كل عبد منهم عند أبى حنيفة، وعندهما: يعتق ثلث الاكبر، ونصف الأوسط، وكل الاصغر.

٢٠٨٦٩:- ولو كان له عبد وله ابن ولابنه ابنان ولدا فى بطنين وكلهم يصلح ولداله فقال: مولا هم احدهم ولدى، ومات بلابيان عتق من كل واحد ربه عند أبى حنيفة، وعندهما: يعتق ربع الأول، وثلث الثانى، وثلاثة ارباع كل واحد من الاصغرين، ولو كانوا خمسة بان كان له عبد وله ابنان، ولكل ابن يعتق من كل واحد خمسه عند أبى حنيفة، وعندهما: خمس الأول، وربع كل واحد من ابنيه، وثلثا كل اصغر، ولو كان لكل اصغر ابن بان كانوا سبعة بان كان له عبد وله ابنان، ولكل ابن ابنان فقال: احدهم ولدى، ثم مات يعتق من كل واحد سبعة كما لو صرح بالاعتاق، وعندهما يعتق سبع الأول، ويسعى فى ستة اسباع قيمته وسدس كل واحد من ابنيه وخمس كل واحد من ابنى ابنيه وخمسة اثمان كل اصغر.

٢٠٨٧٠:- دار بين زيد وسعد فاقر زيد انها بينهما، وبين عمرو وذّرّ ارباعا فعند أبى يوسف: وهو رواية عن أبى حنيفة لذّرّ ان ياخذ الربع من يد سعد، ويضم إلى ما فى يد زيد، ويكون ذلك بينهما نصفين، وعند محمد: وهو رواية عن أبى حنيفة يأخذ من سعد خمس ما فى يده، ويضم إلى ما فى يد زيد، ويكون بينهما نصفين.

٢٠٨٦٨:- يؤيد المسألة ما اخرج ابن أبى شيبه عن ابراهيم: فى امة ولدت ثلاثة أولاد، فادعى مولاها الأول، والأوسط، ونفى الآخر؟ قال: هو كما قال مصنف: أبى أبى شيبه- الفرائض- فى امة لرجل ولدت ثلاثة أولاد----- ٣٤٥/١٦ برقم ٣٢١٥٣

٢٠٨٧١:- كيس فى يد رجلين فيه الف درهم اقر احدهما لثالث بنصفه، وكذبه شريكه فللثالث ثلثا مافى يده، ولو قال: الكيس بينى وبينك نصفين فله نصف مافى يده وله نصفه، ولو قال: احدهما له نصفه، ولى نصفه، وقال الآخر: له ثلثه ولى ثلثاه، وصدق الأول اخذ من الثانى ثلث مافى يده، ويضم إلى الأول وقاسمه نصفين، ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما اقر به عند أبى يوسف، وعند محمد: يأخذ من المقر بالثلث خمس مافى يده، ومن الآخر خمس مافى يده.

٢٠٨٧٢:- كيس فى يد ثلاثة اقر احدهم بشريكه بثلاثة ارباعه، وله الربع، والآخر اقران للمقر له خمسة اسداس وله السدس، والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما اقر به كيس فى يد رجل فيه الف درهم اقران النصف لفلان، ودفع اليه بقضاء، ثم اقران النصف لغيره فالباقي بينهما، وقال زفر: يدفع اليه كل مافى يده، ولو كان مكانه اقرار بالوديعة فعند أبى يوسف: كذلك: وعند محمد: يضمن بكل حال، فان قال: بعد دفعه النصف بغير قضاء الكيس بينى، وبين الأول، وبين الثانى اثلاثا فللثانى ثلث مافى يده، وإن دفع بقضاء فله نصف مافى يده، ولو دفع النصف إلى الأول بلا قضاء، والثلث إلى الثالث بقضاء، ثم اقرانه شريكهم بالربع وتكاذبوا اى كذبه الأول، والثانى فى الثلث، وكذبه الثالث فى الأولين أدى مابقى فى يده، ويضمن ثلث السدس، وعند محمد يأخذ الثالث ثلث مافى يده، ويضمه إلى مافى يد الأول فيقتسمان نصيفن.

٢٠٨٧٣:- زيد قال: غصبنا من بكر الف درهم وكنا ثلاثة انفس وهو يدعى انه الغاصب للالف لزمه كله، وعند زفر: لزمه ثلثه.

٢٠٨٧٤:- وإذا تواضع رجلان فى السر بمحضر الشهود على ان يتبايعا تلجئة بشئ يخاف البائع ان يغضب منه، ثم قال البائع فى مجلس آخر بعثك بالف، وقال الآخر: قبلت صح البيع عند أبى حنيفة: الا ان يقر بالبناء على المواضة فحينئذ ينعقد العقد فاسدا غير موجب للملك، وهذه المسئلة على اربعة أوجه: (١) اما ان يتفقا على

الاعراض. (٢) أو على البناء. (٣) أو على أن لا يحضرهما شيء. (٤) أو يختلفا بان يدعى احدهما البناء، والآخر الاعراض فعند أبي حنيفة: يجوز في الكل الا ان يتفقا على البناء، وعندهما: يفسد في الكل الا ان يتفقا على الاعراض، وإذا تواضعا في السر على البيع بالف، وعقد اعلانية بالفين على ان الزيادة سمعة، وتصادقا على ذلك فالثمن الفان عنده وعندهما الف.

٢٠٨٧٥: - وفي مقطعات الظهيرية: ولو قال: على ربع حنطة فعليه ربع البلد الاكبر، وإن قال: عنيت به الربع الصغير، والمتعارف في المعاملات الاكبر فينصرف مطلق الاقرار اليه، والربع الاكبر مكيال يسع فيه عشرة امناء، أو اكثر، والربع الاصغر مكيال يسع فيه من، أو اكثر.

٢٠٨٧٦: - ولو اقر احد المتفاوضين بكفالة في صحته أو في مرضه فعلى قول أبي حنيفة يواخذ به شريكه، وعندهما: لا يواخذ بشيء من ذلك، ولو اقر الصحيح من المتفاوضين بدين من تجارتهما ووجد المريض اخذ الصحيح به في الحال ويؤخر في حق المريض عن غرماء الصحة، ولو اقر الصحيح من المتفاوضين بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض.

٢٠٨٧٧: - وفي الفتاوى العتائية: وفي خواص الحاوى قال: يسمع، اقرار الصبي ببلوغه، إذا كان ابن ثلاث عشرة سنة، ولو شهدوا انه اقر بخمسة من أولاده بكذا وسموهم بأسمائهم، وقالوا: لانعرفهم الا باسمائهم سمعنا ذلك من ابيهم تسمع شهادتهم ان لم يكن بهذه الاسماء الاخمسة منهم، ولو اقر في مرضه بمهر مسمى لامراته فمات فاقام وارثه بينة انها كانت وهبت مهرها منه لم تقبل،

٢٠٨٧٧: - أخرج الطبراني عن انس قال: لما كان صبيحة احتلمت دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم: فآخبرته اني قد احتلمت فقال: لاتدخل على النساء، فما اتى على يوم كان اشد منه وطأة المعجم الأوسط للطبراني ١٨٧/٢ برقم ٢٩٦٨

ولو أقر بعبد بعينه لامرأته في مرضه، ثم اعتقه في مرضه ان صدقه الورثة في اقراره، فاعتق باطل، والاصح من الثلث.

٢٠٨٧٨: - ولو عمّر دار امرأته باذنها فالعمارة لها وإن عمّر بغير اذنها لنفسه، فالعمارة تركة، ولو اقر في مرضه بوقفية ارضه صح من الثلث، وسئل أبو بكر فيمن قال: فلان چیز بنام فرزند کردم تكلموا فيه انه هل هو تملك فالظاهر انه ليس بتمليك؛ فاما قوله: اين زمين اُورا کردم، تملك. (والله اعلم)

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٨ - كتاب الصلح

٢٠٨٧٩:- وفى السغناقى: ثم يحتاج الى بيان الصلح لغة، وشرعا، وسببه، وركنه، وشرطه، وحكمه، وأنواعه، ودليل جوازه؛ اما اللغة فقد ذكرنا: انه اسم للمصالحة التى هى المسالمة؛ واما شرعا فعبارة عن عقد وضع لدفع المنازعة بالتراضى؛ اما سببه فما هو السبب فى سائر المعاملات، وهو بقاء المقدور بتعاطيه؛ اما ركنه فالإيجاب والقبول الموضوعان للصلح.

٢٠٨٨٠:- وفى المضمرة: ثم الركن فى الصلح أربعة المدعى، والمدعى عليه، والمصالح عنه، والمصالح عليه.

م: هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلا.

بسم الله الرحمن الرحيم

وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً، والصلح خير، واحضرت الانفس الشحّ - سورة النساء رقم الآية: ١٢٧
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلو التى تبغى حتى تنفى الى امر الله، فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل، واقسطوا ان الله يحب المقسطين، انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون - سورة الحجرات - رقم الآية: ٩، ١٠

الفصل الأول

فى بيان شرط جواز الصلح، و حكمه

٢٠٨٨١:- فنقول: شرط جواز الصلح ان يكون البدل، وهو المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه، وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما، او مجهولا، وسيأتى بيانه بعد هذا فى الفصل الثانى، وان يكون المبدل وهو المصالح عنه مما يجوز الاعتياض عنه مالا كان، او غير مال نحو القصاص مجهولا كان، أو معلوما، وان كان المبدل مما لا يجوز الاعتياض عنه نحو حق الشفعة، والكفالة بالنفس، وحد القذف لا يجوز الصلح.

٢٠٨٨٢:- وفى السغناقى: واما قبول الصلح هل هو شرط؟ ذكر انه اذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين، فقال المدعى عليه: للمدعى صلح كن ازين مدعى بامن بده درهم كه بتودهم فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يقل المدعى عليه قبلت، وكذلك: اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين نحو الدراهم، والدنانير، وطلب الصلح عن جنس آخر؛ اما إذا وقع الدعوى على الدراهم، والدنانير، وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت، ولا يحتاج فيه الى قبول المدعى عليه.

٢٠٨٨٣:- وفى السغناقى: واما شرطه على التفصيل فيما الحق هو بعقد من العقود كالببيعات والاجارة فما شرط المذكور فى ذلك العقد شرط فى ذلك الصلح الملحق به أيضا

٢٠٨٨٤:- م: و حكمه فى جانب البدل وهو المصالح عليه، وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المصالح عنه مقرا به، او مجحودا فى جانب المبدل، وان كان المصالح عنه مقرا به، وقوع الملك فيه للمدعى عليه، او كان يحتمل التملك كالمال،

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٢٥ الفصل: ١ بيان شرط جواز الصلح ج: ١٤

ووقوع البراءة للمدعى عليه، ان كان لا يحتمل التملك كالقصاص، وان كان المصالح عنه مجحودا، فحكمه في جانب المصالح عنه وقوع البراءة عن دعوى المدعى سواء كان المصالح عنه شيئا يحتمل التملك كالمال او لا يحتمل التملك كالقصاص.

٢٠٨٨٥:- وفي الكافي: وحكمه وقوع البراءة عن دعوى المدعى، وجوازه بقوله تعالى، والصلح خير عرفه بالالف واللام فيقتضى ان يكون كل صلح خير مشروع.

٢٠٨٨٦:- وقوله عليه الصلوة والسلام: الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا، واحل حراما، وعليه انعقد الاجماع، وفي مختصر خواهرزاده: عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه: انه قال: ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فان فصل القضاء يحدث بينهم الضغائن.

٢٠٨٨٥:- قوله تعالى:- والصلح خير. سورة النساء، رقم الآية: ٢٧

٢٠٨٨٦:- قوله عليه الصلاة والسلام: الصلح جائز بين المسلمين، الحديث أخرجه الترمذى فى سننه عن عمرو بن عوف المزنى - احكام - باب ما ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ١ / ٢٥١ برقم ١٣٦٤

وابوداؤد فى سننه عن أبى هريرة رضى الله عنه - قضاء - باب فى الصلح ٢ / ٥٠٥ برقم ٣٥٩٤
والحاكم فى مستدركه عن عمرو بن عوف رضى الله عنه - احكام ٧ / ٢٥٢٣ برقم ٧٠٥٩ قديم ٤ / ١٠١
قول المصنف: وفى مختصر خواهرزاده عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه:- حديث عمر أخرجه البيهقى فى سننه عن محارب بن دثار - صلح - باب ما جاء فى التحلل ٨ / ٤٢٨ برقم ١١٥٤٧
وعبد الرزاق فى مصنفه عن محارب بن دثار - قضاء - باب هل يرد القاضى الخصوم حتى يصطلحوا، ٨ / ٣٠٣ برقم: ١٥٣٠٤

وابن أبى شيبه فى مصنفه عنه - باب فى الصلح بين الخصوم ١١ / ٥٧٧ برقم ٢٣٣٤٩

م: الفصل الثانى فى بيان أنواع الصلح

٢٠٨٨٧:- بـجب ان يعلم ان الصلح على أربعة انواع، وفى السغناقى:
بحسب احوال المدعى عليه، والمصالح عنه. م: (١) اما ان يقع عن معلوم بان
يدعى المدعى حقا معلوما فى دار فى يد رجل فصالحه المدعى عليه من ذلك على
ملك معلوم؛ وانه جائز.

٢٠٨٨٨:- وفى الخانية رجل ادعى شيئا معلوما من الدار نصفاً، او ثلثاً، او ما
اشبه ذلك، او ادعى كل الدار فافر المدعى عليه بذلك، او انكر فصالحه من ذلك على مال
معلوم جاز ذلك. (٢) واما ان وقع عن مجهول على معلوم، وانه على وجهين ان كان
المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لايحوز كما لو ادعى حقا فى دار فى يد رجل،
ولم يسمه فاصطلحا على ان يعطيه مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ما ادعاه، وانه
لايحوز، وان كان المصالح عنه لايحتاج الى تسليمه بان كانا اصطلاحاً فى هذه الصورة
على ان يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليترك المدعى دعواه؛ وانه جائز.

٢٠٨٨٧:- اخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه قال: صولحت امرأة
عبد الرحمن من نصيبها ربع الثمن على ثمانين الفاً. السنن الكبرى للبيهقى - صلح، باب صلح
المعاوضة ٨/ ٤٢٧ برقم ١١٥٤١

٢٠٨٨٨:- أخرج البيهقى فى سننه عن ام سلمة قالت: كنت عند النبى صلى الله عليه
وسلم جالسة فجاءه رجلان من الأنصار يختصمان فى اشيء قد درست، وبادت فقال النبى صلى الله
عليه وسلم: انما اقضى بينكما فيما لم ينزل علىّ فيه شئ فمن قضيت له بشيئ وبحجة اراها فاقطع بها
من مال اخيه ظلماً فأنتى بها اسطاماً فى عنقه يوم القيامة فبكى الرجلان، وقال: كل واحد منهما: حقى
له يارسول الله! الذى اطلب قال: لا، ولكن اذهبا فاستهما، وتوختيا ثم ليحلل كل واحد منكما
صاحبه. السنن الكبرى للبيهقى - صلح - باب ماجاء فى التحلل ٨/ ٤٢٨ برقم ١١٥٤٦

(٣) واما ان وقع عن مجهول على مجهول؛ وانه على وجهين: ايضا ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم، والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار بيدي رجل، ولم يسمه، وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى، ولم يسمه، واصطلحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه.

وفي الخانية: ويرى صاحبه عن الخصومة جاز، وان كان يحتاج فيه الى التسليم، والتسلم بان اصطلحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا، ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه، او على ان يسلم اليه ما ادعاه لا يجوز. (٤) واما ان وقع عن معلوم على مجهول، وانه على وجهين: ايضا ان كان يحتاج فيه الى التسليم، والتسلم يجوز ففي كل موضع لا يحتاج فيه الى التسليم، والتسلم فالجهالة فيه تفضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح.

٢٠٨٨٩: - وفي الكافي: وهو ثلاثة اضرب صلح مع اقرار، و صلح مع سكوت، وهو أن لا يقر ولا ينكر، و صلح مع انكار، وكل ذلك جائز، وقال الشافعي: لا يجوز الثاني، والثالث.

٢٠٨٩٠: - وفي المضمرة: صورة الصلح على الانكار ماذكر في المبسوط انه اذا صالح عن انكار على ان يأخذ المدعى المال من المدعى عليه بطريق الصلح، ويترك المدعى في يد المدعى عليه؛ اما اذا صالح عن انكار مع المدعى على أن يسلم العين إلى المدعى بمال يأخذه منه جاز ذلك بالاتفاق.

٢٠٨٩١: - وفي النسفية: سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح فقال: لا ولا بد، وان تكون الدعوى صحيحة حتى يكون الصلح عن الانكار بعدها صحيحا.

٢٠٨٨٩: - أخرج البيهقي في سننه عن محارب بن دثار قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ردوا الخصوم لعلهم ان يصطلحوا؛ فانه ابرأ للصدق، واقل للحنات - السنن الكبرى صلح - باب ماجاء في التحلل ٨/ ٤٢٨ برقم ١١٥٤٨
وأخرج ابن ابى شيبه في مصنفه عن عامر قال: اتى علي في بعض الأمر، وقال: وكيع في شيء فقال: انه لجور، ولو لا انه صلح لرددته - مصنف ابن ابى شيبه - بيع - في الصلح بين الخصوم ١١/ ٥٧٦ برقم ٢٣٣٤٤

الفصل الثالث

فى بيان ما يصلح بدلا ومبدلا فى الصلح، وما لا يصلح

٢٠٨٩٢:- إذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن فى البيع، وإن وقع على عين فحكمه حكم المبيع فما يصلح ثمنا فى البيع، أو مبيعا يصلح ان يكون بدلا فى الصلح، وما لا فلا، وإن وقع الصلح على منفعة فحكمه حكم الاجارة، وكل منفعة يجوز استحقاقها بعقد الاجارة يجوز استحقاقها بعقد الصلح حتى انه لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز، وإن قال: ابدا أو حتى يموت فلا يجوز.

٢٠٨٩٣:- والاصل فى هذا ان ما صلح معاوضة ان كان عن اقرار فهو معاوضة المال بالمال من الجانبين، وإن كان عن انكار فهو معاوضة المال بالمال فى حق المدعى وبزعمه، هذا عبارة عامة المشائخ، وعبارة بعض المشائخ ان الصلح عن الإنكار اذا وقع الدعوى فى المال فهو معاوضة المال بالمال بزعم المدعى حقيقة، وكذلك: بزعم المدعى عليه حكما.

٢٠٨٩٤:- وفى شرح الطحاوى: ان من ادعى مالا فى يدى رجل نحو الدراهم، وغير ذلك فصالح منه على شئ، فان كان الذى وقع عليه الصلح دراهم، أو دنائير بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد، فان

٢٠٨٩٣:- اخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه قال: صولحت امرأة عبد الرحمن من نصيبها ربع الثمن على ثمانين ألفاً. السنن الكبرى للبيهقى. صلح - باب صلح المعاوضة ٨/ ٤٢٧ برقم ١١٥٤١

٢٠٨٩٤:- أخرج البيهقى فى سننه عن سعيد مولى الحسن بن على قال: كان لى على ابن عمر دراهم فاتيته اتقاضاه فقال: اذا خرج عطائي قضيتك قال: فخرج عطاءه مائة دينار قال: فاتيته فقال لغلामه: اذهب بهذه الدنانير الى السوق فاذا اقامت على ثمن فاعطها ايّاه بدراهمه، وإن أحبّ ان يبيعها بالدراهم فبيعها، واعطه دراهمه. السنن الكبرى. صلح، باب صلح المعاوضة ٨/ ٤٢٧ برقم ١١٥٤٤

كان فى البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها، وإن لم يكن لبعضها غلبة فلا يجوز الصلح ما لم يبين نقدا منها مع بيان القدر، ويجوز الصلح عليها حالة، ومؤجلة، وقبض ما وقع عليه الصلح فى المجلس قبل الافتراق، فى هذه الصورة ليس بشرط، وإن كانت الدنانير، أو الدراهم معينة؛ فانه يجوز الصلح، ولا يحتاج الى بيان القدر، والوصف، ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها، ويعطى المدعى مثلها كان له ذلك، ولو هلك فى يده قبل التسليم الى المدعى، أو استحققت لا يبطل العقد، وعليه تسليم مثلها.

٢٠٨٩٥:- وإن اختلفا فى قدرها، ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالفان، ويترادان الصلح، وإن كان الذى وقع الصلح عليه كيليا كالحنطة، والشعير، أو وزنيا كالحديد، والصفوان كان معينة، واضاف العقد اليه، وهو حاضر، أو غائب بعد ان كان ذلك فى ملك المدعى عليه صح الصلح، ويقع ذلك على مسمى من الكيل، والوزن، وإن اشار اليه، ولم يسم الكيل، والوزن جاز، ويتعين ذلك العقد، فان ضرب الاجل فى الحنطة اذا كانت بعينها كان ذلك باطلا، وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده فى الباب الثانى.

٢٠٨٩٦:- وإن كان موصوفا فى الذمة فالشرط فيه بيان القدر، والوصف، وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده: وإن بين الاجل جاز، ويثبت الاجل، فان كان الذى وقع عليه الصلح الثياب، فان كانت معينة يجوز، والشرط فيه الاشارة لاغير، وإن كانت غير معينة يشترط فيه جميع شرائط السلم من طوله، وعرضه، ورفعته، وإن يضرب لذلك اجلا، وإن لم يضرب لذلك اجلا لا يجوز، وإن كان الذى وقع عليه الصلح حيوانا، أو مالا يجوز السلم فيه لجهالته لا يجوز الصلح الا ان يكون معينة.

الفصل الرابع فى الصلح عن الغير

٢٠٨٩٧:- وفى الفتاوى الخلاصة : واجمعوا على ان صلح الفضولى جائز بان قال: اجنبى للمدعى ان المدعى عليه اقر معى سرا، وانت محق فى دعواك فصالحنى عن كذا، وضمن له ذلك فصالحه صح، وصورة ضمان الفضولى بان يقول الفضولى صالح فلانا من دعواك عليه على كذا على انى ضامن له، أو على كذا من مالى، أو على فلان، واضاف العقد ألى نفسه، ويرجع بما أدى على المدعى عليه ان كان الصلح بامرہ، والامر بالصلح، والخلع امر بالضمان.

٢٠٨٩٨:- قال محمد: وإذا ادعى رجل حقا قبل رجل فصالحه عنه غيره فهذا على وجهين: الأول: ان يكون الدعوى واقعا فى الدين، فانه ينقسم ألى قسمين الأول أن يكون المدعى عليه منكرا؛ وانه يشمل فصلين الأول ان يكون المصالح صالح عن المدعى عليه بغير امره وذلك لا يخلو؛ اما ان قال المصالح: للمدعى صالح فلانا على الف درهم؛ من دعواك على فلان.

وفى الخانية: فقال المدعى: صالحت، م: وفى هذا الوجه يقف الصلح على اجازة المدعى عليه، ولا ينفذ لا على المصالح، ولا على المدعى عليه، فان رد المدعى عليه بطل الصلح.

وفى الخانية: ويخرج الاجنبى من البين، وان اجاز ذلك جاز، وفى السغناقى: وكان المطالب بالمال هو المدعى عليه، م: وان كان قال المصالح: صالحنى على الف درهم، وفى هذا الوجه ينفذ الصلح على المصالح؛ واما ان قال المصالح: صالح فلانا على الف من مالى، وفى هذا الوجه ينفذ على المصالح ايضا؛ واما ان قال المصالح: صالح فلانا على انى ضامن، وفى هذا الوجه ينفذ على المصالح ايضا. وفى الذخيرة:

ويلزمه المال، ولا يرجع على المدعى عليه بالمال، ولا يصير المدعى به ملكا له -م- واما ان قال صالحتك: على الف درهم، ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه اختلف المشائخ بعضهم قالوا: هو نظير قوله صالحنى، وبعضهم قالوا: هو نظير قوله: صالح فلانا.

٢٠٨٩٩:- الفصل الثانى ان يكون المصالح صالح المدعى بامر المدعى عليه ففيما إذا قال المصالح: للمدعى صالح فلانا على الف درهم من دعواك نفذ الصلح على المدعى عليه، والبدل على المدعى عليه، وفيما إذا قال صالحنى: فكذلك: ينفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البدل ههنا على المصالح، وفيما إذا قال صالح فلانا على الف من مالى فكذلك الجواب، وفيما إذا قال صالح فلانا على الف على إنى ضامن فكذلك ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا غير ان فى هذا الفصل يعتبر العقد جاريا بين المدعى، والمدعى عليه، ويعتبر المصالح كفيلا عن المدعى عليه فيطالب المدعى المدعى عليه ان شاء بحكم العقد، وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هكذا ذكر شيخ الاسلام، وذكر شمس الائمة الحلوانى: هذه الصورة، وقال: ان هذا المال يجب على المصالح بحكم العقد لا بحكم الكفالة.

٢٠٩٠٠:- وفائدة وجوب المال عليه بحكم العقد انه إذا اراد الرجوع على المؤكل، وهو المدعى عليه يرجع قبل الاداء، أو بعده سواء امره بالضمان، أو لم يأمره كما فى الوكيل بالشراء، إذا ضمن المال، وفيما لو قال صالحتك: على الف درهم، ولم يزد على هذا ففيه اختلاف المشائخ على ما ذكرنا.

٢٠٩٠١:- وفى الينايع: ولو اضاف المال الى نفسه، أو ماله، ولم يقل انا ضامن مثل قوله صالح من دعواك مع فلان على الف درهم من مالى، أو على مأتى هذه، فان الصلح جائز سواء كان بامره، أو بغير امره، والمال لازم للوكيل، وليس للمدعى

على المدعى عليه سبيل فلو استحققت المائة فى قوله: مأتى هذه يجب عليه ضمانها، وكذلك: لو قال علىّ عبدى هذا فاستحق العبد يضمن قيمته لو كان الصلح فيما لا يحتمل النقص كالصلح عن دم العمد، والخلع؛ اما لو كان الصلح عن مال ينتقض الصلح باستحقاق العبد دون المال، وهذا هو الصحيح.

٢٠٩٠٢:- وفى الكافى: ولو قال: صالحتك على هذا العبد، أو على هذا الالف، ولم ينسبه ألى نفسه لم يعتبر، ولو استحق هذا العبد، أو وجدبه عيبا فرده، أو وجده حرا، أو مدبرا، أو مكاتبا فلا سبيل له على المصالح، ولكن يرجع فى دعواه، فان سلم ذلك العبد له، تم الصلح، وان استحق لم يرجع عليه شئ، ولو صالحه على دراهم مسماة، وضمنها له، ودفعها اليه فاستحققت، أو وجدها زيوفاء، أو ستوقه فله ان يرجع على الذى صالحه دون المطلوب.

٢٠٩٠٣:- القسم الثانى: إذا كان المدعى عليه مقرا بالمال؛ وانه يشتمل على فصلين ايضا. (١) الأول: ان يكون المصالح صالح المدعى بغير امر المدعى عليه ففيما إذا قال صالح فلانا على الف درهم يقف على اجازة المدعى عليه، وفيما إذا قال صالحنى ينفذ على المصالح.

وفى الخانية: يلزمه المال، ولا يرجع على المدعى عليه، م: وفيما إذا قال صالح فلانا على الف من مالى فكذلك: ينفذ الصلح على المصالح، ولا يصير دين المدعى ملكا للمصالح، وان كان المدعى عليه مقرا بالدين، وبالصلح صار المصالح مشترى له من المدعى الا ان شراء الدين من صاحبه لا يجوز بغير امر المديون، وفيما إذا قال صالح: فلانا على انى ضامن يقف الصلح على اجازة المدعى عليه فيحمل قوله: على انى ضامن على ضامن الكفالة، وفيما إذا قال صالحتك: اختلاف المشائخ على نحو ما بينا.

٢٠٩٠٤:- (٢) الفصل الثانى: من هذا القسم وإذا صالح المصالح المدعى بامر المدعى عليه ففيما إذا قال صالح: فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه، والمال عليه، وفيما إذا قال صالح فلانا على الف من مالى نفذ الصلح على المدعى عليه؛ لانه كان

بامره، ولكن يجب المال على المصالح، ثم يرجع هو على الأمر، وفيما إذا قال صالح فلانا على الف على انى ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه، ولكن فى هذه الصورة يعتبر العقد جاريا بين المدعى، والمدعى عليه، ويعتبر المصالح كفيلا على ماهو اختيار شيخ الاسلام عن المدعى عليه حتى لا يرجع المصالح على المدعى عليه قبل الاداء بخلاف قوله صالحنى، أو صالح فلانا على الف من مالى، وفيما إذا قال صالحتك: على الف من دعواك على فلان اختلاف المشائخ.

٢٠٩٠٥:- م: (١) الوجه الثانى من هذا الفصل: إذا كان الدعوى واقعا فى العين؛ فانه ينقسم ألى قسمين ايضا. (١) الأول: ان يكون المدعى عليه منكرا والجواب فى هذا القسم فيما إذا وقع الصلح بامر المدعى عليه، أو بغير امره نظير الجواب فى هذا القسم من الوجه الأول: وهو ما إذا وقع الدعوى فى الدين، وقد وقع الصلح بامر المدعى عليه، أو بغير امره.

٢٠٩٠٦:- (٢) القسم الثانى: ان يكون المدعى عليه مقرا فى الفصل الأول من هذا القسم، وهو ما إذا وقع الصلح بغير امر المدعى عليه الجواب فيه نظير الجواب فى هذا الفصل من الوجه الأول: وهو ما إذا وقع الصلح فى الدين الا فى خصلة واحدة ان هنا إذا نفذ الصلح على المصالح بان قال صالحنى، أو صالح فلانا على الف من مالى يصير العين المدعى به ملكا للمصالح، وفى الفصل الثانى: وهو ما إذا وقع الصلح بامر المدعى عليه فهذا، وما لو وقع الدعوى فى الدين فى هذا الفصل سواء، وان كان المصالح صالح المدعى عليه على دراهم، ثم قال: لاؤديها هل يجبر على الاداء ينظر ان كان اضاف العقد ألى نفسه، أو ألى ماله، أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه، وان لم يكن شئ من ذلك لم يجبر عليه.

٢٠٩٠٧:- وفى الفتاوى العتائية: و صلح الاجنبى يقف على الاجازة الا ان يضمن بدل الصلح، أو يضيفه ألى مالى نفسه، أو بغير البدل فيسلمه، فان استحق بدل

الصلح، أو رد عليه بعبء فلا شيء إلا في الدراهم، ولو ضمنها يرد مثلها، ولو صالح عن الف بالفين، وضمن صح منهما الف، ولو استحققت الدار رجع بما أعطى لذى اليد.

٢٠٩٠٨:- ولو أقر المدعى عليه يصدق المدعى عليه بعد صلح الاجنبي فالدار للمتبرع المصالح لكن لو أقام المتبرع بينة على إقرار ذى اليد تكون الدار للمدعى، وكذا لو صالح الاجنبي المدعى على أن تكون الدار له، ويقوم مقام المدعى في الدعوى جاز، فإن أثبتها، أخذ الدار، وإلا يرجع بما أعطى، أو بقيمتها إن هلك، وإن لم يلزمه بدل الصلح، وأدى لم يسترده إلا أن يتفق الخصمان على بطلان الدعوى، ولو صالح الاجنبي المدعى عليه على أن يسلم الدار إلى المدعى بكذا جاز، وكذا على أن تكون الدار له، ولو كان مأمورا بالصلح فضمن، وأدى فالصحيح أنه يرجع.

٢٠٩٠٩:- وفي الكافي: ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح صح، ولزم البذل المؤكل، ولا يلزم الوكيل، وهذا إذا كان الصلح عن دم العمد، أو على بعض ما يدينه من الدين إلا أن يضمن الوكيل بدل الصلح لأنه حينئذ موأخذ

٢٠٩٠٩:- أخرج البخاري في صحيحه عن أبي موسى قال: سمعت الحسن يقول: استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال فقال عمرو بن العاص: اني لارى كتائب لاتولى حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية، وكان والله خير الرجلين اى عمرو ان قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء من لى بأموال الناس من لى بنسائهم من لى بضيعتهم فبعث اليه رجلين من قريش من بنى عبد شمس عبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن عامر فقال: اذهبوا إلى هذا الرجل فاعرضوا عليه، وقولا له واطلبا اليه فأتياه فدخلا عليه فتكلما، وقالاه، وطلبا اليه فقال لهما: الحسن بن علي إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائها قالوا: فانه يعرض عليك كذا، وكذا ويطلب اليك، ويسألك قال: فمن لى بهذا قالوا: نحن لك به فما سألهما شيئا إلا قال: نحن لك به فصالحه- صحيح البخاري- صلح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي إبنى هذا سيد ١/ ٣٧٢ برقم ٢٦٢٦ ف: ٢٧٠٤

بالضمان لا بالصلح؛ اما إذا وكله بالصلح عن مال بمال فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب بالمال الوكيل دون المؤكل، وفي السغناقى: وهذا الذى ذكره من التأويل لا يكفى لتأويل المسئلة، فان فيه قيد آخر وهو انه لو كان الصلح عن الانكار فلا يجب بدل الصلح على الوكيل من شئ.

٢٠٩١٠: م- وفى نوادر بشر بن الوليد عن أبى يوسف: رجل ادعى على رجل الف درهم فصالحه رجل عنه على مائة درهم فالصلح جائز، وهو براءة للمطلوب جاحدا كان، أو مقرا، وهكذا قال أبو حنيفة: فان أبى المطلوب ان يقبل كان للمصالح ان يرجع بمائة على المطلوب، ويرد المطلوب التسعمائة على الطالب ان كان مقربا، وان كان جاحدا لها، وقال: لا قبل البراءة، والصلح، ولكن اخاصمه فيها، فانه لا خصومة بينهما، ولا ينقص من هذا الصلح شئ الا ان يقر المطلوب بالمال المطلوب، ويبقى الصلح والبراءة فحينئذ يكون الجواب فيه على نحو ما ذكرنا فى فصل الاقرار.

٢٠٩١١: م- وفى المنتقى: ابراهيم عن محمد: رجل صالح عن رجل بغير امره لم يجز له ان يشترط لنفسه من ذلك ما يجوز له شراءه.

٢٠٩١٢: م- وفى مختصر خواهرزاده: رجل ادعى دارا فى يدى رجل فجاء اجنبى فصالح المدعى على مال فهو جائز، فان اراد المدعى اخذ المال من المصالح عنه لم يكن له ذلك، ولا شئ عليه، وهو فى هذا طالب معروف، فان اجاز المدعى عليه ذلك الصلح جاز، وأخذ بالمال، وان لم يجز رجوع المدعى الى ما كان له قبل الصلح من دعوى الحق، وان كان الاجنبى صالح، وضمن المال أخذه، واجبر على ادائه.

٢٠٩١٣: م- رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعى عليه على مائة درهم فوجد المدعى الدراهم زيوفاء، أو كان الصلح على العرض فوجد المدعى به عيبا فرده لم يكن له على المصالح شئ، ولو صالحه على دراهم، وضمنها، ودفعها اليه، ثم استحققت، أو وجدها زيوفاء فله ان يرجع على الذى صالح ولو صالح عن دعوى الدار على دراهم، ثم استحققت الدار من يد المدعى عليه فللمصالح ان يرجع على المدعى بدراهمه.

٢٠٩١٤:- وفى نوادر بشر عن أبى يوسف: فى رجل ادعى فى دار فى يدي رجل حقا مجهولا، أو مسمى فجدد الذى فى يديه الدار، أو اقربه فصالح رجل متطوع الطالب على مال مسمى دفعه اليه على انه برئ من دعواه ويسلمها الذى فى يديه الدار، فان أبى ان يقبل ذلك، وهو جاحد للحق فليس بينه، وبين الطالب، والمصالح المتطوع خصومة، ولا لواحد منهما قبله فى الدار حق، وان كان الذى فى يديه الدار مقرا بالحق، وأبى ان يقبل ما سلم له فالصلح جائز بين الطالب، والمصالح المتطوع، ويقوم المصالح المتطوع مقام الطالب فى أخذ الحق، ويصير ذلك له، ولو كان صالحه، ولم يقل على ان يسلمها لفلان فالجواب فيه كما وصفنا من الاقرار، والجحود، ولو شرط المصالح فى الصلح ان تكون الدار للمصالح، فان كان الذى فى يديه الدار مقرا بالدار للمدعى فالدار للمصالح، وان كان جاحدا فللمصالح ان يخاصمه فيما اثبتته، والارجع بما اعطى، أو بضمانه، أو كان هلك.

٢٠٩١٥:- وفى نوادر هشام: قال سألت محمدا: عن رجل غصب من آخر جارية فجاء رجل، وصالح المغمصوب منه على كذا درهما على ان يبرئ من الجارية، ولم يقل على ان يسلمها لى قال الصلح جائز، قلت: فان جاء الذى نقد الدراهم ليأخذ الجارية، قال ان كان الغاصب مقرا فللذى نقد الدراهم ان يأخذ الجارية من الغاصب، وتصير له، وان كان جاحدا لم يكن للذى نقد الدراهم عليها سبيل قلت: فان قال: حين صالحه أصالحك على ان تسلم هذه الجارية لفلان الغاصب، وذلك بغير امره، ثم جاء الذى نقد الدراهم ألى الغاصب قال هذا: والأول سواء، فان كان الغاصب مقرا بالجارية دفعها اليه، وان كان جاحدا فلا سبيل له عليه، ولا تقبل بينته عليه قلت: وان كان صالحه على ان يسلمها لا للغاصب قال هذا: يصير بمنزلة المغمصوب منه فى الملك، والخصومة، والدعوى.

٢٠٩١٦:- وفى كتاب الشروط: إذا وقع الصلح من المدعى مع الفضولى على مال معلوم على ان يكون المدعى به للفضولى لا للمدعى عليه، والمدعى عليه

جاحد دعوى المدعى جاز الصلح سواء اضاف الصلح الفضولى الى ماله، أو لم يضيفه، وسواء ضمن ذلك، أو لم يضمن، وإذا جاز كان للمصالح ان يطالب المدعى بتسليم المدعى به، وكان للفضولى ان يطالب المدعى عليه بتسليم المدعى به، فان امكنه التسليم بان اقام بينة، أو اقر المدعى عليه للمدعى سلمه اليه، وان لم يمكنه كان للمصالح الفضولى ان يفسخ الصلح، ويرجع ببذل الصلح، فان اراد المدعى ان يخاصم مع المدعى عليه، ويقيم البينة على ان المدعى به ملك المصالح المشتري منه، أو اراد ان يحلفه لينكل، والمدعى عليه جاحد فتجب خصومته معه، وان اقر المدعى عليه، انه للمدعى يأخذه من يده، وان خاصمه المتبرع، فان كان المدعى عليه جاحدا صحت خصومته، وان اقر لاتسمع خصومته.

٢٠٩١٧: - وان وقع الصلح من المدعى مع الفضولى على ان يكون المدعى به للمدعى عليه على ان يبرئ المدعى فى العين المدعى به، و اضاف الفضولى الصلح إلى ماله، أو ضمن بذل الصلح جاز، وكان المدعى به للمدعى عليه سواء كان جاحدا، أو مقرا، وذكر محمد ان المدعى عليه، إذا كان جاحدا فالعين للمدعى عليه، وان كان مقرا فالعين للمتبرع، وسيأتى بعض مسائل الفضولى فى فصل الصلح عن الدماء، والجراحات.

الفصل الخامس

فى بيان مايجوز من الصلح، وما لايجوز

هذا الفصل يشتمل على انواع

٢٠٩١٨:- وفى الكافى: الصلح جائز عن دعوى المال؛ لانه فى معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه، والمنافع بان ادعى فى دار سكنى سنة، وصية من رب الدار فجحد، أو اقر فصالحه الوارث على شئ جاز، ولا يصح من دعوى حد، حتى لو أخذ زانيا، أو سارقا، أو شارب خمر فصالح على مال على ان لايرافعه إلى السلطان فهو باطل، ويرد ما اخذ، ويندرج تحته حد القذف، حتى لو قذف رجلا فصالحه على مال على ان يعفو عنه فهو باطل.

٢٠٩١٨:- أخرج البخارى فى صحيحه عن كعب بن مالك انه كان له على عبد الله ابن أبى حذرد الأسلمى مال قال: فلقية فلزمه حتى ارتفعت اصواتهما فمّر بهما النبى صلى الله عليه وسلم فقال: يا كعب فاشار بيده كأنه يقول النصف فاخذ نصف ما عليه، وترك نصفاً. صحيح البخارى- صلح -باب هل يشير الامام بالصلح ١/ ٣٧٣ برقم ٢٦٢٨ ف: ٢٧٠٦

قول المصنف: ولا يصح عن دعوى الحد:-

أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة ان قريشاً اهتمهم المرأة المخزومية التى سرقت قالوا: من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترئ عليه إلا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اتشفع فى حد من حدود الله، ثم قام فخطب فقال: يا أيها الناس: إنما ضل من قبلكم انهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم اقاموا عليه الحدود وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها. صحيح البخارى- حدود -باب اقامة الحدود على الشريف، والوضيع ٢/ ١٠٠٣ برقم ٦٥٣٠ ف: ٦٧٨٨

٢٠٩١٩:- وفى السغناقى: والصلح على تحريم الحلال، أو تحليل الحرام باطل، ولايجوز الصلح مع الشاهدين بمال على ان لا يشهدا عليه بكذا اى حق كان وفى التجريد: وكذلك لو صالح شاهدا يريد ان يشهد عليه على ان لا يشهد فذلك باطل، ويرد ما اخذه ولو علم الحاكم منه ابطال شهادته الا ان يحدث توبة.

٢٠٩٢٠:- وفى الخزنة: الصلح جائز عن دعوى المال، والمنافع، وجناية العمد، والخطأ، والصلح لايجوز فى سبعة اشياء فى الحدود، والقصاص، والشفعة، والخيار، ودعوى الطلاق، والرق، والولاء، بيانه رجل ادعى على رجل حداً فانكر فصالحه على مال ان يقر له به، أو ادعى رجل على رجل دم عمد، وانكر فصالحه على مال ليقر به، أو ادعى رجل على رجل شفعة أو خياراً فانكر فصالحه على مال ليقر به، أو امرأة ادعت ان زوجها طلقها ثلاثاً فانكر الزوج فصالحها على ان تكذب نفسها، أو عبد ادعى ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم يدفعها إلى العبد على ان يبرأ من الدعوى.

٢٠٩١٩:- أخرج الترمذى فى سننه عن عمرو بن عوف المزنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الصلح جائز بين المسلمين الاصلحاً حرم حلالاً، أو احل حراماً، والمسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً، أو احل حراماً. سنن الترمذى - احكام - باب ما ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ١/ ٢٥١ برقم ١٣٦٤ -

سنن أبى داؤد - قضاء - باب الصلح ٢/ ٥٠٥ برقم ٣٥٩٤ -

قول المصنف: ولايجوز الصلح مع الشاهدين بمال الخ:- قال الله تعالى: ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه - سورة البقرة رقم الآية: ٢٨٣ -

٢٠٩٢٠:- قوله المصنف: الصلح جائز عن دعوى ---- جناية العمد، والخطأ:- أخرج البخارى فى صحيحه عن حميد ان انساً حدثهم ان الربيع وهى بنت النضر كسرت ثنية جارية فطلبوا الأرش، وطلبوا العفو فأبوا فاتوا النبى صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فقال انس بن النضر: اتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ل، أو الذى بعثك بالحق لاتكسر ثنيتهما قال يا انس كتاب الله القصاص فرضى القوم وعفو، فقال النبى صلى الله عليه ان من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبره زاد الفزارى عن حميد عن انس فرضى القوم، وقبلوا الأرش - صحيح البخارى - صلح - باب الصلح فى الدية ١/ ٣٧٢ برقم ٢٦٢٥ ف: ٢٧٠٣ ←

٢٠٩٢١:- وكذلك: لو كان لرجل عطاء فى الديوان فنازعه آخر فيه وادعى انه له فصالحه المدعى على دراهم معلومة لم يجز، وكذا: لو ادعى على رجل الفانكر فصالحه على ان يحلف المدعى عليه، وهو برئ فحلف بالله، أو بالطلاق، ثم اقام المدعى البينة اخذه بها، والصلح باطل، ولو اصطلحا على ان يحلف المدعى بالله على دعواه على انه متى حلف فالمدعى عليه ضامن لها فحلف المدعى، ثم يستحق المال فالصلح باطل.

٢٠٩٢٢:- وفى الينابيع: ثم الصلح جائز، إذا كان البدل عينا قائما مملوكا له سواء كان مكيلا، أو موزونا، أو معدودا، أو غير ذلك من الحيوان، والعروض، وإن كان المكيل، والموزون دينا موصوفا فى الذمة معلوم القدر جاز كما فى البيع، وعلى هذا العددي المتقارب؛ اما العددي المتفاوت كالرمان، والبطيخ، وسائر الحيوان، إذا كان دينا لا يجوز الصلح بها لانها لا تثبت فى الذمة، وإن كان ثيابا موصوفة فى الذمة

← وأخرج أبوداؤد فى سننه عن عائشة ان النبى صلى الله عليه بعث أبا جهم ابن حذيفة مصدقا فلاجّه رجل فى صدقته فضربه أبو جهم فشجّه فاتوا النبى صلى الله عليه وسلم فقتلوا: القود يارسول الله! فقال النبى صلى الله عليه وسلم: لكم كذا، وكذا فلم يرضوا فقال: لكم كذا، وكذا فلم يرضوا فقال: لكم كذا، وكذا فلم يرضوا فقال: لكم كذا، وكذا فرضوا الحديث سنن أبي داؤد -ديات باب العامل يصاب على يديه خطأ ٦٢٣/٢ برقم ٤٥٣٤

سنن النسائى - قسامة - باب السلطان يصاب على يده ٢/٢١٢ برقم ٤٧٨٧
قول المصنف: والولاء:- أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة قالت: انتهت بريرة تسألها فى كتابتها فقالت: ان شئت اعطيت أهلك، ويكون الولاء لى وقال اهلها ان شئت اعطيتها مابقى، وقال سفيان: مرة ان شئت اعتقتها، ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله عليه وسلم ذكرته ذلك، فقال ابتاعها فاعتقها فانما الولاء لمن أعتق، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر، وقال سفيان: مرة فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال: ما بال اقوام يشترطون شروطا ليس فى كتاب الله، من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له، وإن اشترط مائة مرة - صحيح البخارى - صلوة - باب ذكر البيع، والشراء على المنبر ١/٦٥ برقم ٤٥١ ف: ٤٥٦ - مكاتب - باب المكاتب ونجومه ١/٣٤٧ برقم ٢٤٨٩ ف: ٢٥٦٠

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٤١ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

لايجوز الصلح عليها، حتى يجتمع فيها شرائط الصلح بخلاف المكيل، والموزون؛
فانه لايشترط الاجل فيهما

٢٠٩٢٣:- ولو كان المدعى به ذهباً، أو فضة، وبذل الصلح من جنسه
لايجوز الامثالا بمثل، ويشترط التقابض فى المجلس، وإن كان ذهباً فصالحه على
فضة، أو على العكس جاز التفاضل، ووجب التقابض فى المجلس، هذا إذا كان
الصلح عن اقرار، وإن كان عن انكار فكذلك: فى حق المدعى.

٢٠٩٢٤:- وإن وقع عن مال بمنافع يعتبر فيه الاجارات صورته ادعى رجل
على رجل شيئاً فاعترف فصالحه على سكنى داره سنة، أو على ركوب دابته شهراً مثلاً
مدة معلومة، أو على لبس ثوبه، أو خدمة عبده، أو زرع ارضه مدة معلومة، فان الصلح
جائز فى هذه المواضع، فان مات احدهما، أو هلكت العين التى وقع الصلح على
منفعتها قبل ان يستوفى المدعى شيئاً منها بطل الصلح، ويرجع المدعى على دعواه.

٢٠٩٢٥:- ولو كان الصلح عن الانكار، أو السكوت رجع على دعواه، ولو
كان قد استوفى شيئاً من المنفعة كالثلث، والرابع سلم للمدعى عليه من المتنازع فيه
حصة ماسلم للمدعى من المنفعة، وبطل الصلح فى الباقي، ويكون مشتركاً بينهما.

٢٠٩٢٣:- أخرج مسلم فى صحيحه عن أبي بكر قال: نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الفضة بالفضة، والذهب بالذهب الاسواء بسواء، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب
كيف شئنا، ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا قال: فسأله رجل فقال: يداً بيد فقال: هكذا
سمعت - صحيح مسلم- بيوع، ربا ٢/ ٢٥ برقم ١٥٩٠

وأخرج البيهقي فى سننه عن ابن عمر قال: كنت ابيع الابل فى البقيع فابيع بالدنانير، وأخذ
الدراهم، وابيع بالدراهم وأخذ الدنانير فوقع فى نفسى من ذلك فاتيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم: وهو فى بيت حفصة، أو قال: حين خرج من بيت حفصة فقلت يا رسول الله رويدك
أسالك انى ابيع الابل بالبقيع فابيع بالدنانير، وأخذ الدراهم، وابيع بالدراهم، وأخذ الدنانير فقال:
لابأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقاً، وبينكما شيء- السنن الكبرى- بيوع -باب افتضاء
الذهب من الورق ٨/ ١٣٣ برقم ١٠٦٥٠

٢٠٩٢٦:- ولو كان عن سكوت، أو عن انكار رجوع عن خصومة من الدعوى فبطل الصلح بهلاك هذه الاشياء كما تبطل الاجارة، وهذا عند محمد، وقال أبو يوسف: ان مات المدعى عليه لا يبطل الصلح، وللمدعى ان يستوفى جميع المنفعة من العين بعد موته كما لو كان حيا، وإن مات المدعى لا يبطل الصلح ايضا فى خدمة العبد، وسكنى الدار، وزراعة الارض، وتقوم ورثه المدعى مقامه فى استيفاء المنفعة، وبطل الصلح فى ركوب الدابة، ولبس الثوب.

٢٠٩٢٧:- ولو هلك بدل الصلح، أو استحق بطل الصلح بالاجماع، ولو استهلكه مستهلك ان كان المدعى عليه فلا ضمان عليه، ويبطل الصلح فى ركوب الدابة، ولبس الثوب، وإن كان المستهلك غيره لا يبطل، ويتخير المدعى بين ان يرجع على دعواه، وبين ان يأخذ قيمته منه، ويشتري بها مثله، ويستوفى المنفعة منه، ولو كان المستهلك المدعى لا يبطل الصلح أيضا فيجوز ان يقال: أنه يتخير كما فى المسئلة المتقدمة، ويجوز ان يقال لا يتخير، ويضمن قيمته للمدعى عليه، وينقض الصلح، وهذا كله على قول أبي يوسف: اما عند محمد: إذا استهلك العبد يبطل الصلح، وإن أخذ قيمته؛ لان من اصله انه يلحق بالاجارات.

م: نوع منه فى صلح بعض الورثة

٢٠٩٢٨:- وفى الكافى: وإذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا احدهم منها بمال اعطوه اياه، والتركة عقار، أو عروض صح قليلا كان ما اعطوه، أو كثيرا، وإن كانت التركة ذهبا فاعطوه فضة، أو كانت فضة فاعطوه ذهبا فهو كذلك ويعتبر التقابض فى المجلس، فان كان الذى فى يده بقية التركة جاحدا يكتفى بذلك القبض، وإن كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض، وهو ان يرجع إلى موضع فيه العين، ويمضى وقت يتمكن فيه من قبضه.

٢٠٩٢٩:- م: قال محمد فى الاصل: أيما امرأة صولحت عن ثمنها، ولم يكن لزوجها ديون على الناس، وكان ما اخذت اكثر من نصيبها من العين كان ذلك جائزا، وإن لم يبين لها ماترك زوجها، يجب ان يعلم بان هذه المسئلة على وجهين

٢٠٩٢٨:- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقا عن ابن عباس رضى الله عنهما وقال ابن عباس: يتخارج الشريكان، وأهل الميراث فيأخذ هذا عينا، وهذا ديناً فان توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه- صحيح البخارى- حواله، هل يرجع فى الحوالة ١/ ٣٠٥ رقم الباب: ١ صلح، باب الصلح بين الغرماء، وأصحاب الميراث، والمجازفة فى ذلك ١/ ٣٧٤ رقم الباب: ١٣ وأخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس انه كان لا يرى باساً بالمخارجة فى الميراث- السنن الكبرى للبيهقى- صلح - باب صلح المعاوضة ٨/ ٤٢٧ برقم ١١٥٤٠

٢٠٩٢٩:- أخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن أبى سلمة عن ابيه قال: صولحت امرأة عبد الرحمن من نصيبها ربع الثمن على ثمانين ألفا- السنن الكبرى للبيهقى- صلح - باب صلح المعاوضة ٨/ ٤٢٧ برقم ١١٥٤١

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن عمرو بن دينار أن امرأة عبد الرحمن ابن عوف أخرجها اهله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم- مصنف عبد الرزاق- بيع، باب المرأة تصالح على ثمنها ٨/ ٢٨٩ برقم ١٥٢٥٦

(١) الأول: ان لا يكون فى التركة دين، وقد ترك الزوج دراهم، وعروضا، وصالحت على دراهم، فان كان ما اخذت من الدراهم اكثر من نصيبها من الدراهم جاز، ويجعل المثل من الدراهم بالمثل، والباقى بازاء العروض غيران ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشترط قبض النقدين فى المجلس، إذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين لنصيبها، لان نصيبها من التركة؛ امانة فى هذه الحالة فى أيديهم، وقبض الامانة لاينوب عن قبض الضمان من التركة، وإن صار نصيبها مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة، أو مقرين الا أنهم مانعون نصيبها من التركة، الآن لا يحتاج إلى قبضها فى المجلس، وإن كان ما اخذت مثل نصيبها من الدراهم لايجوز، وكذلك: إذا كان ما اخذت اقل من نصيبها من الدراهم لايجوز.

٢٠٩٣٠:- قال الحاكم أبو الفضل- انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم، أو اقل من نصيبها من الدراهم حالة التصادق؛ اما حالة المناكرة، فالصلح جائز، وإلى هذا اشار محمد بعد هذا- وفى الكافى: وقيل انه باطل فى الوجهين: وإن لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم التى تركها الزوج لم يجز الصلح.

٢٠٩٣١:- وإن صولحت على عرض، أو دنانير جاز، وإن كانت تركة الزوج دنانير، أو عروضاً فصولحت على الدنانير فهو على التفاصيل التى قلنا فى الدراهم.

٢٠٩٣٢:- وإن صولحت على دراهم جاز على كل حال، وإن كان فى تركة الزوج دراهم، ودنانير، وعروض فصولحت على دراهم، أو على دنانير لايجوز الا إذا كان بدل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من ذلك النقد، والباقى بازاء العروض، والنقد الآخر.

٢٠٩٣٣:- وإن صولحت على دراهم، ودنانير جاز على كل حال، ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس الا ان ما يخص الدراهم من الدراهم، وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين فى المجلس، وما يخص العروض ليس بصرف

فلا يشترط فيه قبض البديلين فى المجلس، ثم فى الموضوع الذى لايجوز هذا الصلح لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصتها من جملة التركة.

٢٠٩٣٤:- وإن كانت التركة مجهولة لايدرى ما هى ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى فى شرح كتاب الشروط: انه لايجوز الصلح على المكيل، والموزون، وقال الفقيه أبو جعفر: يجوز هذا الصلح، وإن كانت التركة عقارا، أو أراضى، أو حيوانا، أو أمتعة، وكل ذلك فى يد المدعى عليهم الا ان المدعى لايدرى ماهو فصالحهم على مكيل، أو موزون جاز.

٢٠٩٣٥:- وفى الخانية: وإن صالحوها على حيوان بعينه، أو عرض بعينه جاز الصلح سواء كان فى التركة عرض من جنس ذلك العروض، أو لم يكن فهذا الذى ذكرنا إذا صالحوها، وليس على الميت دين، فان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شئ لايجوز هذا الصلح، فان طلبوا الجواز فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لايرجع فى التركة، أو يضمن اجنبى بشرط براءة الميت، أو يؤدوا دين الميت من مال آخر، ثم يصالحوها عن ثمنها، أو صداقها على نحو ما قلنا، وإن لم يضمن الوارث لغريم الميت، ولكن عزلوا عينا لدين الميت فيه وفاء بالدين، ثم تصالحوها فى الباقي على نحو ما قلنا، فان اجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك.

٢٠٩٣٦:- م: (٢) الوجه الثانى: إذا كان فى التركة دين، فان ادخلوا الدين فى الصلح بان صالحوها من الدين، والعين على مال، أو صالحوها على ان تأخذ الدين من الغريم، وتترك حقها فى سائر الاموال فكل ذلك باطل، وإن لم يدخلوا الدين فى الصلح صح الصلح على باقى التركة، وبقي الدين على الغريم على فرائض الله تعالى بينهم، وإن ارادوا ادخال الدين فى الصلح فالوجه فى ذلك ان تستقرض المرأة منهم مثل نصيبها من الدين، ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها، ويقبل الغريم ذلك، ثم تصالحوها من بقية المال فيصير جميع الدين، والعين ملكا لهم، أو يعجلوا

للمرأة نصيبها من الدين من اموالهم متطوعين عن الغريم، فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز، ثم تصالحوها على مابقى.

٢٠٩٣٧:- وإذا لم يكن الدين معلوما وقت الصلح، ووقع الصلح جائزا على بعض ما ذكرنا من الوجوه، ثم ظهر دين للميت، أو ظهر عين للميت فى يدى رجل هل يكون داخلا تحت الصلح لارواية لهذه المسئلة قال الفقيه أبوبكر الاعمش: ولقائل ان يقول: لا يدخل ولقائل ان يقول: يدخل، ثم على قول هؤلاء إذا دخل ما ظهر فى الصلح ان كان ماظهر عيننا لا يوجب فساد الصلح، وإن كان ماظهر ديننا ان كان الدين مستثنى من الصلح فالصلح جائز، والالم يجز.

٢٠٩٣٨:- وفى الذخيرة: وإن لم يكن مستثنى يفسد الصلح، إذا شرطوا فى هذا الصلح ان لو ظهر على الميت دين فلا شئ عليها لا يصح الصلح، وكذلك: لو شرطوا انه لو ظهر للميت دين فلا حصة له من ذلك الدين لا يصح الصلح.

٢٠٩٣٩:- وفى فتاوى شمس الائمة الاوزجندى: لو شرطوا فى هذا الصلح ان لو طمع السلطان شيئا من التركة فلا شئ عليك انه لا يصح الصلح، ولكن هذا ليس بصواب.

٢٠٩٤٠:- وفى الكافى: وإذا كان فى التركة دين على الناس فادخلوه فى الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه، ويكون الدين لهم فالصلح باطل، ثم قيل هذا: قوله، وعندهما يبقى العقد صحيحا فيما وراء الدين، وقيل: هو قول الكل، وإن شرطوا ان يبرأ الغرماء منه، ولا يرجع بدين المصالح صح الصلح؛ لانه تمليك الدين ممن عليه الدين، وهذه حيلة الجواز، واخرى ان يعجلوا قضاء نصيب المصالح من مالهم بطريق التبرع، ثم تصالحوا عما بقى من التركة؛ فانه يجوز، وفى الوجهين ضرر ببقية الورثة، والأولى ان يقرضوا المصالح قدر نصيبه من الدين، وتصلحوه عما وراء الدين عليه، ويحيلهم المصالح على استيفاء من الغرماء، ويقبلوا ذلك، ولو لم يكن فى التركة دين واعيانها غير معلومة، والصلح على المكيل، والموزون قيل: لا يصح، وقيل: يصح.

٢٠٩٤١:- ولو كانت التركة غير المكيل، والموزون، ولكنها اعيان غير معلومة قيل: لا يصح، والأصح انه يصح، ولو كان على الميت دين محيط لا يصح الصلح، ولا القسمة، وإن يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصلحوا ما لم يقضوا دينه، ولو فعلوا يجوز، وذكر الكرخي في القسمة: انها لا تجوز استحسانا، وتجوز قياسا.

٢٠٩٤٢:- وفي المنتقى قال هشام: سألت ابا يوسف عن امرأة ادعت على ورثة زوجها ميراثها فصالحوها، وهم جاحدون انها امرأة الميت على اقل من نصيبها من المهر، ومن الميراث على دراهم، والمهر ونصيبها من الميراث من الدراهم اكثر قال: الصلح جائز، ثم قال: ولا يطيب للورثة ان علموا، وإن اقامت المرأة بعد ذلك بينة انها امراته ابطلت الصلح، وإن صالحها الابن من ميراثها على دراهم، ودنانير، ولا وارث للميت غيرهما، وفي التركة دراهم وذهب في بيت الابن قال: لا يجوز الصلح الا ان يكون ماترك الميت من الذهب، والفضة حاضرا عند الصلح، أو يكون غصبا في ضمان الابن.

٢٠٩٤٣:- قال هشام - قلت لأبي يوسف ماتقول في رجل مات، وترك ابنين، وعلى الميت دين، وارضون فصالح احد الابنين الآخر على كذا درهما على ان الدارهم التي لاييهم بينهما على حاله، وعلى ان الدين الذي على أبي هو ضامن، وهو كذا درهما قال: الصلح جائز، وإن لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل.

٢٠٩٤٤:- وفي الخانية: رجل صالح مع امرأة ابیه من ميراثها على الف درهم، ودينار، وليس للميت، وارث سواهما، وفي التركة دراهم، وذهب في يد الابن قال أبو يوسف: لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون ماترك من الذهب، والفضة حاضرا عند الصلح، أو يكون غصبا مضمونا على الابن حتى لا يكون افتراقا من غير قبض.

٢٠٩٤٥:- رجل مات، وترك ابنا، وامراة، وترك عقارا، وأمتعة، ورقيقا فقبض الابن جميع ذلك، واستهلك، أو لم يستهلك، ثم صالحته المرأة على انكار، أو اقرار على دراهم حالة، أو مؤجلة جاز، وإن كان في الميراث نقد، أو دين على رجل

فصالحت المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جاز، ولو صالحت عن نصيبها من العروض، والعقار خاصة، أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز، ولو اقرت المرأة انها صالحت ابن زوجها، واستوفت نصيبها من كل مال، ومما كان للميت على فلان بن فلان جاز، وكذا لو اقرت انها ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذى كان عليه، أو تقول: ان ابن الميت قضانى حصتى من الدين من مال نفسه، واستوفيت منه كان جائزا.

٢٠٩٤٦:- رجل مات ووصلحت المرأة من ثمنها، وصادقها على دراهم معلومة، ولم يكن فى التركة دين ظاهر، ولانقد حتى جاز الصلح، ثم ظهر للميت دين، ولم يعلم به الورثة، أو ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون ذلك الدين، والعين داخلا فى الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم: لا يكون داخلا، ويكون ذلك الدين، والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم، وقال بعضهم: يكون داخلا فى الصلح فعلى هذا القول ان ظهر دين للميت فسد الصلح، ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح، وعلى قول من لايدخل ذلك فى الصلح يكون ذلك الدين، والعين بين الورثة، ولايبطل الصلح.

٢٠٩٤٧:- وفى الذخيرة: ولو كان على الميت دنانير، ومبلغ من الحنطة، والشعير فصالح غريمه مع ورثته على دنانير معدودة على قدر من الحنطة دون ما كان على الميت، وتفرقوا من غير قبض فقد بطل الصلح.

٢٠٩٤٨:- ادعى حقا فى دار فى يد الورثة فصالح احدهم من حقه على ان تكون له خاصة جاز ان ظفربه، وفى صلح الاصل ادعى رجل فيها حقا، وبعضهم: غائب فصالح الحاضر المدعى على شئ مسمى من جميع حقه فهو جائز، والدار للورثة على حالها، ولا يرجع هذا المصالح عليهم بشئ، ولو كان صالح على ان تكون له خاصة دون الورثة فهو جائز ايضا، ثم يقوم هذا المصالح مقام المدعى فيما بينه، وبين شركائه على حصة المدعى، فان اثبت له بالحجة ملك شئ معلوم ملكه فى ذلك

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٤٩ الفصل: ٥ بيان ما يجوز من الصلح ج: ١٤

بالشراء، وإن لم يكن له بينة فله ان يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم اليه، ويرجع بما يقابله من البدل.

٢٠٩٤٩:- ألترى ان رجلا لو ادعى دار فى يد آخر فصالح رجل منها على عبد على ان تكون الدار له، ثم خاصم الذى فى يديه فلم يظفر بشئ كان له ان يرجع على المدعى بالعبد ان كان قائما، أو بقيمته ان كان هالكا.

٢٠٩٥٠:- وفى فتاوى آهو: ان مات عن امرأة، وابن وترك مائتين، وعقارا، أو حيوانا، وديونا على آخر مائتين، ومهرها مأتان فقالت الورثة لها كابين خود بردوست وپنجاه دينار زرسرخ صلح كردى ازهرچه اسم مال بروى نشيند فقالت كردم وهى، والورثة يعلمون بديون الغرماء هل يصح هذا الصلح وقعت هذه المسئلة بسمرقند بعضهم قالوا: لا يصح، وبعضهم قالوا: يصح، وقال القاضى: بهاء الدين، والقاضى بديع الدين لا يصح.

٢٠٩٥١:- وفى الصغرى: إذا ماتت المرأة، وترك زوجا؛ وأما واخا لام، واخا لاب وام، فللزوج النصف، وللأم السدس، وللأخ لام السدس، وللأخ لاب وام السدس الباقي، فإذا صالحوا مع الزوج، وأخرجوه من التركة قسم الباقي على ثلاثة اسهم الذى كان لهم فى الاصل.

٢٠٩٥٢:- وفى الفتاوى الخلاصة: إذا مات الرجل وترك ابنا وامرأة وترك اموالا كثيرة، ثم صالح المرأة على دراهم حالة، أو مؤجلة جاز، وإن كان فى التركة عين، ودين فصالح الابن المرأة من ذلك كله ما خلا الدين الذى للميت على الناس جاز، وإن قال الابن: عجلت لك ميراثا من كل مال دينا على الناس من غير ان يشترط علمه على الابن جاز، ويبرأ الغرماء من حصتها، وإن جعل ذلك شرطا فى الصلح بطل، وإذا بطل الصلح بقدر الدين بطل فى الكل قيل هذا قول أبى حنيفة: والحاصل ان التخارج لا يصح إذا كان على الميت دين، أو للميت على رجل وقوله باطل أى يطله رب المال

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٥٠ الفصل: ٥ بيان ما يجوز من الصلح ج: ١٤

فى الموضوع الذى صح التخارج وارادت الورثة ان يدعوا عينا فى يد الورثة بعد التخارج يقولون نصيبها كذا، والافصار الكل لها.

٢٠٩٥٣:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف فى رجل مات، وترك ابنين فادعى رجل على ابيهما مائة فاقر احد الابنين بذلك، وقال اعطيك حصتى من ذلك، وذلك خمسون، وخذ الخمسين من اخى ورضى به الغريم، وأخذ منه خمسين على ان صالحه على ذلك، وعلى ان يأخذ ببقية الدين، فان اباحنيقة قال الصلح: باطل.

٢٠٩٥٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولا يجوز الصلح بين الورثة على ان يكون الدين لاحدهم لان القسمة فى الدين قبل القبض باطل، والحيلة ان يقول: عجلت لك حصتك من الدين بامر المديون فيرجع عليه.

٢٠٩٥٥:- ولو صالح الابن، والابنة الموصى له فالموصى به بينهما نصفين ان كان بمالههما، وإن كان من التركة فميراث، وذكر الخصاف: ان كان عن اقرار فنصفان، وإن كان عن انكار فعلى قدر الميراث بينهما.

نوع آخر من هذا الفصل فى الصلح عن المغصوب، والوديعة، والعارية، والمضاربة، والهبة، والإجارة

٢٠٩٥٦:- قال محمد رجل غصب من رجل ثوبا قيمته عشرة، واستهلكه فصالحه منه على مائة درهم جاز على قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف، ومحمد: لا يحل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه هكذا ذكر المسئلة فى الجامع الصغير، وذكر هذه المسئلة فى الاصل: ووضعها فى العبد، وقال: ان كان العبد قائما جاز الصلح سواء كان البدل حالا، أو مؤجلا، وسواء كان الصلح عن انكار، أو اقرار، وفى السغناقى: وسواء كان الصلح عن اضعاف قيمته، أو لم يكن.

٢٠٩٥٧:- م: وإن كان العبد مستهلكا فصالحه على دراهم مثل قيمة العبد، أو اقل جاز حالا كان، أو مؤجلا؛ واما إذا صالح على أكثر من قيمة العبد دراهم، أو دنائير ان كان حالا فهو على الخلاف الذى ذكرنا.

٢٠٩٥٨:- وفى الذخيرة: وقد ذكر محمد فى بيع الجامع عن أبي يوسف: مسئلة تدل على رجوعه إلى قول أبي حنيفة: ان حق المغصوب منه قبل قضاء القاضى بالقيمة فى العين، وذكر فى شركة الجامع ايضا مسئلة تدل على رجوعه إلى قول أبي حنيفة ايضا. م: فان كان صالحه على الف فاقام الغاصب بينة ان قيمته كانت خمسين فعلى قول أبي حنيفة: لا منفعة له فى قبول هذه البينة فلا تقبل، وعلى قولهما فى قبول هذه البينة فائدة فتقبل.

٢٠٩٥٩:- وفى المنتقى: عن أبي حنيفة: ان من غصب من آخر شاة، وذبحها فأكلها فضمن رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة لان الشاة لاتجب على الغاصب انما عليه قيمتها.

٢٠٩٦٠:- وكذلك: لو اقترض رجل رجلا شاة واستهلكها المستقرض بعد ما قبضها فضمنها رجل لم يلزمه شاة فهذا تنصيص على ان عند أبي حنيفة: حق المالك بعد استهلاك العين فى القيمة لافى العين فصار عن أبي حنيفة روايتان، ثم ان شمس الائمة الحلوانى ذكر فى شرح الاصل ان فصل الابق على الخلاف كفصل الهلاك، وذكر شمس الائمة شيخ الامام هذا الخلاف فى فصل الهلاك، وذكر فى فصل الابق ان الجواب هكذا عند أبي حنيفة: وعلى قولهما اختلف المشائخ، وذكر شمس الائمة السرخسى: ان الخلاف بين أبي حنيفة، وصاحبيه فى الابق؛ اما لو كان مستهلكا حقيقة فلا خلاف ان الصلح على الاكثر من قيمته لايجوز حتى لو تصادقا ان ما وقع عليه الصلح اكثر من القيمة لايجوز ولكن إذا اختلفا فى القيمة فعلى قول أبي حنيفة: لا تقبل بينة الغاصب على ان قيمته دون بدل الصلح وهما يقولان: هذا

← ٢٠٩٥٩:- أخرج أبو داؤد فى سننه عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهو على القبر يوصى الحافر أوسع من قبل رجله، اوسع من قبل رأسه فلما رجع استقبله داعى امرأة فجاء وجئ بالطعام فوضع يده، ثم وضع القوم فاكلوا فنظر آباؤنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة فى فمه، ثم قال: اجد لحم شاة احذت بغير اذن أهلها فارسلت المرأة قالت: يا رسول الله انى ارسلت إلى البقيع يشتري لى شاة فلم أجد فأرسلت إلى جار لى قد اشترى شاة ان ارسل إلى بها بضمنها فلم يوجد فارسلت إلى امرأته فأرسلت إلى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعميه الاسارى - سنن أبي داؤد- بيوع، باب فى اجتناب الشبهات ٤٧٣/٢ برقم ٣٣٣٢ - مسند احمد قديم ٢٩٤/٥ جديد برقم ٢٢٨٧٦

وأخرج البيهقى هذا الحديث نحوه ثم قال: وقال الشيخ: وهذا لأنه كان يخشى عليه الفساد وصاحبها كان غائباً فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى، والله اعلم ثم يضمن لصاحبها - السنن الكبرى - غصب، باب لا يملك احد بالجنابة شيئاً جنى عليه الا أن يشاء هو والمالك ٨/ ٤٩٩ برقم ١١٧٢٣

ماض فيما طريقه طريق الخفاء لان الانسان قد لايعرف قيمة شئ ثم يعرفه بعد ذلك.
٢٠٩٦١:- هذا إذا وقع الصلح على اكثر من قيمة العبد حالا؛ واما إذا وقع الصلح على اكثر من قيمته مؤجلا ذكر في بعض المواضع انه على هذا الخلاف على قول أبي حنيفة: يجوز، وحكى عن الفقيه أبي اسحاق الحافظ: انه لايجوز هذا الصلح عند أبي حنيفة: وعلى هذا الخلاف، إذا وقع الصلح على دراهم حالة، واقترا من غير قبض بدل الصلح يبطل الصلح على قول أبي حنيفة: وهكذا ذكر في الجامع الكبير وصورة ما ذكر ثمة رجل اشترى من آخر جارية فقطع رجل يدها قبل قبض المشتري، واختار المشتري اتباع الجاني فلم يقض على الجاني بالدراهم أو بالدنا نير حتى صالحه الجاني من ذلك على كرحنطة وسط، فان دفع الجاني كرحنطة قبل الافتراق فالصلح ماض على الصحة، وإن افترقا قبل دفع كرحنطة يبطل الصلح هذا هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة.

٢٠٩٦٢:- وعلى هذا إذا وقع الصلح في مسألة العبد على دراهم مثل قيمة العبد حالا، واقترا من غير قبض بدل الصلح بطل الصلح عند أبي حنيفة: وإن صالحه من العبد على طعام في الذمة ان كان العبد قائما جاز الصلح على كل حال، وإن كان العبد مستهلكا ان سلم في المجلس يجوز، وإن لم يسلم لايجوز، وإن صالحه على طعام، ودفع إليه قبل ان يتفرقا جاز، إذا كان بلفظ الصلح، وإن كان بلفظ البيع لايجوز قالوا: ويكون تأويل المسئلة انه باع بطعام، والطعام ليس في ملكه، ثم اشتراه وسلمه في المجلس.

٢٠٩٦٣:- قال محمد: إذا أبق المغصوب فصالحه مولاه على دراهم حالة، أو إلى اجل جاز، ولو صالحه عن العبد الآبق على مكيل، أو موزون ان كان بعينه، أو بغير عينه، ولكن قبضه في المجلس جاز، وإن كان بغير عينه، ولم يقبضه في المجلس لايجوز كما كان مستهلكا حقيقة، ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شئ مما ذكرنا بعينه، أو بغير عينه حالا كان، أو مؤجلا جاز، وكان كالبيع فلو

اختلف الغاصب والعصوب منه فقال احدهما هي آبهة، وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب، فان قال هي في يدى جاز الصلح عن جميع ما ذكرنا: حالا كان، أو مؤجلا، وإن قال هي: آبهة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت، أو مؤجلة، م: أو على المكيل، والموزون جاز حالا ولا يجوز مؤجلا.

٢٠٩٦٤:- ولو غصب كرحنطة، ثم صالحه على دراهم مسماة حالة، أو مؤجلة، والكرقائم بعينه جاز الصلح، وكذلك: لو كان صالحه على ذهب مسمى حالا، أو مؤجلا، وكذلك الصلح فى الوزنيات، ولو صالحه على كيلى مؤجلا لا يجوز سواء صالحه على حنطة، أو على غيرها، وإن كان الكرمستهلكا فصالحه على دراهم، أو دنانير، ان كان إلى اجل لا يجوز، وإن كان حالا وقبضه فالصلح جائز، وإن افترقا قبل القبض بطل الصلح، وإن صالحه على مكيل ان كان حالا، وقبضه جاز، وإن كان إلى اجل ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز، وإن كان المصالح عليه الحنطة جاز، وإن صالحه على كرونصف كركان باطلا سواء كان الكرقائم، أو مستهلكا، وإن غصب كرحنطة، وكرشعير، واستهلكهما فصالحه على حنطة، أو على كرشعير حالا كان، أو مؤجلا على انه ابرأه عن الآخر جاز ان كان حالا.

٢٠٩٦٥:- ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير، واستهلكها، وصالحه من ذلك على كرحنطة بعينها، ثم استحق ذلك، أو وجد به عيبا فرده رجع بالدراهم، والدنانير، ولو صالحه على خمسين درهما مؤجله، أو حالة حتى جاز الصلح، ثم استحققت الخمسون بعد ما قبضها، أو وجدها زيوفاء، أو بنهرجة، أو ستوقه فردها رجع بمثلها، ولا ينتقض الصلح كما استوفى الخمسين وابرأه عن الباقي، ثم استحققت الخمسون، وكذلك: لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة جاز الصلح، فان استحققت الفضة بعد ما قبضها رجع بمثلها، ولا ينتقض الصلح كما لو استوفى خمسين فضة تبرا، وابرأه عن الباقي فاستحققت الفضة.

٢٠٩٦٦:- وإذا غصبه كرحنطة، ثم صالحه على نصف كرحنطة فهذا على

وجهين: اما لو صالحه على نصف كرم من الحنطة المغصوبة، أو صالحه على نصف كرحنطة اخرى وكل وجه من ذلك على وجهين: اما ان كان الكر المغصوب معينا، أو لم يكن معينا بل كان حاضرا بحيث يراه المغصوب منه، وكل ذلك لا يخلو اما ان كان الغاصب مقرا بالغصب، أو كان منكرا، فان كان الكر المغصوب معينا فصالحه على نصف ذلك الكر لايجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب، أو كان جاحدا، وإن صالحه على نصف كراخر جاز الصلح مقرا كان، أو جاحدا الا انه لا يطيب له الفضل فيما بينه، وبين الله تعالى في الحكم ان كان الكر قائما في يده حقيقة، ويلزم الكر على المغصوب منه الا إذا كان قائما في يده حقيقة يلزمه الكر الباقي فيما بينه، وبين الله تعالى، واما إذا كان الكر المغصوب حاضرا، ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف المغصوب، أو على نصف كراخر يجوز الصلح في الحكم، ولكن يؤمر فيما بينه، وبين الله تعالى ببدل النصف الباقي على المغصوب منه، فان كان مقرا بالغصب لايجوز الصلح على نصف الكر استحسانا.

٢٠٩٦٧:- ولو كان صالحه على ثوب، ودفع اليه جاز حاضرا، كان الكر المغصوب، أو غائبا مقرا كان الغاصب، أو جاحدا، والذي ذكرنا: من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر الميكالات وكل مايحتمل القسمة نحو الموزونات، والمعدودات المتقاربة، وإن كان المغصوب شيئا لايحتمل القسمة بان كان عينا، أو دابة، أو امة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه ان كان معينا لاشك انه لايجوز الصلح، وإن كان حاضرا، فان كان الغاصب مقرا بالغصب لايجوز الصلح ايضا، وإن كان جاحدا ذكر انه لايجوز الصلح.

٢٠٩٦٨:- وإذا غصب الرجل عبدا، أو ثوبا، أو ما شبهه من رجلين، واستهلكه، ثم صالحه احدهما عن نصيبه على دراهم، أو دنانير وقبضها فهو جائز، ويشركه فيما قبض، ولا يكون للمصالح الخيار بين ان يعطيه ما قبض، وبين ان يعطيه غيره فرق بين هذا، وبينما إذا وقع الصلح على عرض، واختار

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٥٦ الفصل: ٥ بيان ما يجوز من الصلح ج: ١٤

الآخر تضمنين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض، وإن شاء اعطى نصف الدين.

٢٠٩٦٩:- وإن كان العرض قائما فصالح احدهما الغاصب عن نصيبه فهذا على وجوه.

(١) الأول: ان يكون العرض فى يد الغاصب ظاهرا بحيث يراه المالك، والغاصب مقر بالغصب، وفى هذا الوجه لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح فى المقبوض.

(٢) وإن كان العرض غائبا لا يعرفه المالك ولا الغاصب وباقي المسئلة بحالها فلا شك أن يشارك المصالح فى المقبوض.

(٣) وإن كان العرض قائما فى يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحد للغصب ذكر فى الاصل قول محمد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف : ان للساكت حق المشاركة مع المصالح فى المقبوض قال شيخ الاسلام: يجب ان يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه.

٢٠٩٧٠:- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل غصب من رجل اناء مصوغا من فضة فوضعه فى بيته، ثم لقيه فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة، أو على ذهب، ثم فارقه قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح؛ لانه ليس هو الاقيمة اناء، ومثل فضته ألا ترى انه لو خاصمه، وقضى القاضى عليه بقيمة لم يبطل القضاء بالفرق، ولا يشبه الصلح البيع ألا ترى ان العبد المغصوب، إذا أبق من يد الغاصب، ثم اشترى من مولاه لم يجز، ولو صالحه منه على شئ جاز.

٢٠٩٧١:- وفيه أيضا: رجل غصب من رجل طوقا فيه مائة دينار وضاع من الغاصب فصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا جاز، وإن وجد الغاصب كان رب الطوق شريكا فيه له نصفه، ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا: والطوق عنده لم يجز الصلح.

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٥٧ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

٢٠٩٧٢:- وفيه أيضا: عن أبي يوسف رجل غصب من آخر قلب فضة، وصالحه بعد ما غصبه على أكثر من قيمته لايجوز، وإن استهلكه الغاصب، ورضى المغصوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبرأ، وابرأه عن الحمل جاز.

٢٠٩٧٣:- وفي المنتقى: رجل غصب من رجل عروضاً وحنطة، وشعيراً فصالحه المغصوب منه على الف درهم إلى سنة، فان حصة الحنطة، والشعير من الالف باطل، ان كان ذلك مستهلكاً؛ لانه دين بدين فيجوز الصلح فى حصة العروض، فان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة، وقال المغصوب منه: كانت مستهلكة فالقول قول المغصوب منه.

٢٠٩٧٤:- وفي الفتاوى العتائية: ولو صالح الغاصب الأول بمادون قيمة المغصوب رجع الأول على الثانى بقيمته يوم غصبه، ويتصدق بالفضل، وإن لم يصالح الأول، ولكنه صالح الثانى على اقل من قيمته، ولو صالح المالك جاز، ويكون براءة للأول، ولا يتصدق الآخر بشئ، وإن توى الثانى ما عليه لم يرجع على الأول، ولو أبق من يد الغاصب جاز الصلح عنه على الدراهم، والدنانير مؤجلة، ولا يجوز على غيرهما فى الذمة الا ان يقبض فى المجلس، ولو كان العبد فى يد الغاصب بعينه جاز الصلح بجميع ذلك، والاعتبار فى هذا لقول الغاصب أنه فى يده أو أبق، ولو كان الغاصب مقراً، والمغصوب حاضراً يمكن اخذه لم يجوز الصلح استحساناً الا ان يكون الغاصب منكراً فيجوز، ولو صالحه عن الطعام على بعضه جاز، وإن لم يكن بحضرتهم، ويكره للغاصب، وكذا الدراهم إذا غيبتها، وادعى الهلاك فصالحه على مادونها، منها أو من غيرها قال: اجبت ان يرد الفضل على المالك، وتقبل بينة المغصوب منه لأخذ الباقي.

٢٠٩٧٥:- م: وإذا وقع الصلح فى الوديعة فهو على اربعة وجوه:

(١) الأول: إذا ادعى صاحب المال الايداع، وجحد المودع، وقال:

ماودعتنى شيئاً، ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم جاز الصلح، وهذا

بلاخلاف- (٢) الوجه الثانى: ان يدعى صاحب المال الايداع، والاستهلاك
والمودع اقر بالوديعة الا انه لم يدع الرد، ولا الاهلاك بل سكت، ثم صالحه صاحب
صاحب المال على مال معلوم فهذا جائز بلاخلاف ايضا.

(٣) الوجه الثالث: إذا ادعى صاحب المال الايداع، والاستهلاك، وادعى
المودع الرد، أو الهلاك، ثم صالحه فهذا الصلح باطل عند أبي حنيفة، وأبي يوسف:
أولا وصحيح عند محمد، وأبي يوسف: آخرأ واجمعوا على ان المودع لو حلف على
ما ادعى انه رده، أو هلك، ثم صالحه ان الصلح لا يصح.

وفى الخانية: انما الخلاف إذا كان الصلح قبل يمين الوديعة، وفى السراجية: ولو
قال: رددتها عليك، ثم صالح لم يصح، وقالوا: يصح وبه افتى القاضى الامام أبو اليسر
رحمه الله .

وفى الخانية: (٣) الوجه الثالث: إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك،
والمودع يدعى الرد، أو الهلاك فصالحه على شئ فالصلح جائز فى قول محمد، وأبي
يوسف الآخر واختلفوا فى قول أبي حنيفة: والصحيح انه لايجوز الصلح فى قوله وهو
قول أبي يوسف: الأول وعليه الفتوى، وفى التجريد: والعارية، والمضاربة، كالوديعة،
ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بينما إذا قال المالك: أولا استهلكتها، وقال المودع: بعد
ذلك ضاعت، أو قال: رددت وبينما إذا قال المودع أولا ضاعت أو قال رددت فقال
المالك: بعد ذلك استهلكتها، وذكروا الخلاف على نحو ما بينا فى الصورتين جميعا فى
شروحههم، وكان القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى يقول: إذا قال المالك: أولا
استهلكتها، وقال المودع: بعد ذلك ضاعت أو رددتها يجوز الصلح

هذا الوجه الثالث هو غير من الوجوه الاربعة التى تذكر فى مسئلة الوديعة التى ههنا بل هو
موجود فى الفتاوى الخانية- والثالث مضى قبل هذا والرابع سيأتى فى مسئلة برقم ٢٠٩٧٧

بلاخلاف ، وهكذا كان يقول الامام ظهير الدين المرغيناني قالوا: وقد ذكر هذه الصورة فى المنتفى على الخلاف ايضا.

٢٠٩٧٦:- قال فى الاصل: لو جحد المالك ان يكون المودع قال: هذه المقالة قبل الصلح، والمودع يقول: لابل قلتها يريد به ان فى الوجه الثالث بعد ما وقع الصلح لو قال المالك: ان المودع لم يقل قبل الصلح ضاعت الوديعة، أو رددت، والمودع يقول: لابل قلت: فالقول قول المالك: وهذا التفريع انما يتأتى على قول محمد: لان على قوله لو وقع الصلح بعد هذه المقالة من المودع كان الصلح باطلا، والمودع بما قال يدعى فساد العقد، والمالك يدعى الجواز، وهو الوجه الثانى فيكون القول لمدعى الجواز؛ اما لا يجرى على قول محمد، وأبي يوسف: الآخر لان على قولهما الصلح صحيح قال المستودع: هذه المقالة قبل الصلح، أو لم يقل، فان اقام المستودع بينة على ذلك قبلت بينته.

٢٠٩٧٧:- (٤) الوجه الرابع: إذا قال المودع: هلك، أو رددت، والمالك لم يقل شيئا بل سكت لم يذكر محمد هذا الفصل فى الاصل ذكر الكرخى: ان على قول أبي يوسف: أولا وأخرا لا يجوز الصلح، وعلى قول محمد يجوز.

٢٠٩٧٨:- وفى الخانية: ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك، والمودع لم يصدقه فى ذلك فصالحه على شئ ذكر انه يجوز هذا الصلح فى قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع: كنت قلت: قبل الصلح انها هلكت، أو رددتها فلم يصح الصلح فى قول أبي حنيفة، وقال صاحب المال: ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال، ولا يبطل الصلح، وفى التجريد: ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستودع: كان الصلح بعد ما ادعت البراءة، وقال الطالب: كان قبل ذلك فالقول قول الطالب الا ان يقيم المطلوب بينة، وهذا تفريع على قول أبي يوسف.

٢٠٩٧٩:- م: وإذا كانت الوديعة قائمة بعينها، وهى مأتا درهم فصالح المودع المالك على مائة درهم، فان كان المودع جاحدا الوديعة جاز الصلح فى

الحكم، ولكن لا يحل للمودع الفضل فيما بينه، وبين ربه فلو كان المودع مقرا بالوديعة فالصلح باطل، ولو صالحه على عرض جاز الصلح كيف ما كان العرض، وإن صالحه على عشرة دنانير، فإن صالحه، وهو جاحد الوديعة فالصلح صحيح إذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح، أو كانت غائبة عن مجلس الصلح؛ فاما إذا كان المودع مقرا بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح فالصلح صحيح، إذا جدد المودع القبض، وقبض المالك الدنانير في مجلس الصلح، وإن لم يجدد المودع القبض فالصلح صحيح، وإن كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل.

٢٠٩٨٠:- امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها، ثم قبضتها منه، ثم استودعتها آخر وقبضتها منه ايضا ففقدت منها متاعا فقالت: ذهب بينكما ولا أدري من اضاعه، وقالوا: لاندري ما كان في وعائك غير انك دفعت الينا فلم نفتشه، ورددناها عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع، والصلح بينها، وبينهما جائز.

٢٠٩٨١:- ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين: (١) اما ان كان بعد ماضنها المالك قيمة المتاع، وفي هذا الوجه يجوز الصلح على اى بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع، أو اقل منها. (٢) واما ان كان قبل ان يضمها المالك قيمة المتاع، وفي هذا الوجه ان صالحت ببديل مثل قيمة المتاع، أو اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز، وبرئاً عن ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بعد ذلك بينة على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل، وإن صالح ببديل هو اقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح، وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة المتاع، وإن شاء ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع، فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعا اليها، وإن ضمن المرأة نفذ الصلح عليها والجواب في الصلح نظير الجواب في الوديعة ان انكر المستعير العارية اصلاً ثم صالح

صح الصلح، وإن أقر بالعارية، ولم يدع الرد، ولا الهلاك، والمالك يدعى الاستهلاك
صح الصلح، وإن ادعى الهلاك، والمالك يدعى الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف،
وكذلك الجواب فى المضاربة وكل مال أصله أمانة .

٢٠٩٨٢:- وإن كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير، ثم انكر رب الدابة
الاعارة، وصالح المستعير على مال جاز، فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية،
وقال انها نفقت يبطل الصلح، وإن اراد استحلافه على ذلك فله ذلك.

٢٠٩٨٣:- قال شمس الاثمة الحلوانى: وتصير هذه المسئلة رواية فى
فصل ان من ادعى ديناً فادعى المديون انه قضاه، وانكر الطالب، وحلف، ثم
صالحه منه على شئ، ثم أقام البينة أنه كان قضاه الدين فقد اختلف المشائخ فى
ذلك فتصير هذه المسئلة رواية فى تلك المسئلة، فإذا ادعى رجل أنه وهب هذا
العبد له، وقبضه، والعبد فى يد الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطلحا على ان
يكون نصف العبد للمدعى، ونصفه للمدعى عليه جاز هذا الصلح، وفى الخانية:
وفيما لا يقسم.

٢٠٩٨٤:- م: فإن أقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة، والقبض لا تقبل منه،
حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذى بقى فى يده، وهذا بخلاف ما لو ادعى
عبداً فى يد انسان انه غصبه منه، وجحد المدعى عليه فاصطلحا على ان يكون العبد
بينهما نصفين، ثم أقام المدعى بينة ان هذا العبد ملكه، وقد غصبه منه ف يأخذ النصف
الذى بقى فى يد المدعى عليه فان شرط احدهما على الآخر دراهم فهو جائز شرط
الدراهم على الواهب، أو على الموهوب له، وإن اصطلحا ان يكون جميع العبد
لاحدهما، ويعطى صاحبه دراهم كان جائزاً ايضاً، وانه يخرج على ما ذكرنا: وإن
ادعى الموهوب له الهبة، وأقرانه لم يقبضه، وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون
العبد بينهما نصفين فالصلح باطل، وإن شرطاً مع هذا لاحدهما دراهم ان شرطاً
الدراهم على الواهب لا يجوز، وإن شرطاً الدراهم على الموهوب له يجوز، وإن

اصطلحا، ان يكون العبد سالما لاحدهما، ويدفع لاحدهما كذا درهما ان شرطا ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا، وإن شرطا الدراهم على الموهوب له يجوز.

٢٠٩٨٥:- وفى الصغرى: ولو ادعى على اخر مائة درهم امانة فى يده، واصطلحا على عشرة دنانير، وقبض المدعى بدل الصلح، ولم يدع عليه الغصب فى الدراهم، فان كان المدعى عليه مقرا بما ادعاه المدعى فالصلح باطل.

٢٠٩٨٦:- وفى الفتاوى العتائية: ويجوز الصلح عن الامانات قبل ان يدعى الامين الهلاك، أو الرد ولايجوز بعده قال محمد: يجوز إذا ادعى الطالب الاستهلاك، وهو قول أبى حنيفة: كما لو سكت المودع، ولو قال: ما امرت عبدى بالاستقراض منك، وما جاء نى بشئ، وادعى الطالب الوصول اليه جاز الصلح، ولو قال: ذهبت وديعتى بينكما، ولادرى ايكما اصابها فقالا: ما اخذنا منها شيئا فصالحهما جاز، ولو قال: اخذته بغير اذنى فقال: اعرتنيه، وقد هلك فى يده وصالحه، ثم اقام المستعير بينة على العارية، وإنه اقرانها هلكت قبل الصلح، أو نكل المستعير بطل الصلح، ولو قال ذواليد ان هذا رهن عندى بكذا، وانكر صاحب الرهن، واقر بالقرض فاصطلحا على ان يزيده فى القرض، ويبقى العين رهنا جاز بخلاف الهبة مكان الزيادة ليكون الرهن بالدين الأول لم يجز، ولو اصطلحا على ان يبرئه الطالب عن بعض الدين، ويكون الرهن بالباقي جاز، وكذا لو اصطلحا ان يقر بانه رهن ويحط عنه كذا، ولو قال: ذواليد هو ملكى، وليس برهن وادعى الطالب الرهن فاصطلحا على ان ابرأه من الدين وسلم له ما ادعى جاز، وإن اقر بعد ذلك انه رهن.

٢٠٩٨٧:- م: وإذا ماتت المرأة، وتركت زوجها واخاها فصالح الأخ الزوج من ميراثها اجمع على دراهم مسماة، ومتاع من متاع المرأة، وسمى ذلك كله، ثم اختلفا فى ذلك فهذا على وجوه.

(١) الأول: ان يختلفا فى اصل الصلح انه كان أولم يكن، وفى هذا الوجه يحلف المنكر للصلح كما فى البيع إذا ادعى احدهما البيع، وانكر الآخر.

(٢) وإن اتفقا على الصلح، والمعقود عليه، وادعى المصالح انه غصب منه، وأوقع عليه الصلح بعد ما قبضه، وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه، ولا يتحالفان.

(٣) وإن اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول قول المنكر، ولا يتحالفان، وإن كان في الذمة يتحالفان، ويتراد ان الصلح كما في السلم، وكما في بيع العين، إذا كان الثمن ديناً في ذمته، وإن قامت لاحدهما بينة قبلت بينته، وإن اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة كما في البيع، ولو قال الزوج: للاخ صالحتك على هذا المتاع الا انك غيرته، أو قطعتة، وقال الأخ: لم افعل ذلك فالقول قول الأخ مع يمينه.

٢٠٩٨٨: - وإذا استأجر الرجل من آخر داراً، واختلفا في المدة فقال الآخر: أجرتك شهرين بعشرة دراهم، وقال المستأجر: لا، ابل أجرتني ثلاثة اشهر بعشرة فاصطلحا على ان يسكنها شهرين، ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز، ولو اصطلحا على ان يسكنها ثلاثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزاً ايضاً، ولو اصطلحا على سكنى ثلاثة اشهر على ان زاده قفيزاً بعينه، أو بغير عينه بعد ان يكون موصوفاً في الذمة كان جائزاً، ولو اصطلحا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزاً ايضاً.

٢٠٩٨٩: - والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لايجوز سواء كانت الزيادة من جهة الآخر، أو من جهة المستأجر حتى لو اصطلحا على سكنى الثلاثة الاشهر على ان زاده المستأجر ركوب دابة مجهولة، أو اصطلحا على سكنى شهرين على ان زاد الآخر سكنى بيت مجهول لايجوز، وإن كانت الزيادة معلومة ان كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما آجر، أو من خلاف جنس ما آجر، وإن كانت من جانب المستأجر ان كانت من

جنس ما إستاجر لايجوز، وإن كانت من خلاف جنسه جاز، وقد ذكرنا بعض هذه المسائل فى كتاب الاجارات .

٢٠٩٩٠:- ولو إصطلحا على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا معينة جاز استحسانا، ومن عليه الاجر إذا تبرع باعطاء الرهن يجوز، وكذا لو شرط مكان اعطاء الرهن اعطاء الكفيل، والكفيل حاضر فقبل جاز إستحسانا. ٢٠٩٩١:- ولو استاجر دابة فى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك، وادعى المستأجر موصعا ابعد من ذلك فاصطلحا على الموضع الذى عين رب الدابة بالاجر الذى ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز، ولو جحد المستأجر الاجارة اصلا، وادعاه رب الدابة فاصطلحا على ان يركبها المستأجر إلى ذلك الموضع بأقل مما ادعى رب الدابة فهو جائز وكذلك لو جحد رب الدابة الإجارة اصلا، وادعاه المستأجر فاصطلحا على ان يركبها المستأجر إلى ذلك الموضع، وزاده على الاجر درهما فهو جائز.

٢٠٩٩٢:- ولو ادعى رجل انه استكرى هذه الدابة بأكاف ليحمل عليها ثقله إلى بغداد بخمسة فجحد ذلك رب الدابة فاصطلحا على ان يركبها هو بنفسه إلى بغداد بسرجه فهذا جائز.

نوع آخر

فى صلح العامل عمّا تلف بيده

٢٠٩٩٣:- وإذا دفع الرجل إلى قصار ثوبا ليقصره فخرقة القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة فهذا على وجهين:

(١) الأول: ان يصلحه ليكون الثوب للقصار، وفى هذا الوجه الصلح جائز حالة كانت الدراهم، أو مؤجلة.

(٢) والثانى: ان يصلحه على دراهم ليأخذ رب الثوب ثوبه، وفى هذا الوجه الصلح جائز ايضا حالة كانت الدراهم، أو مؤجلة، وكذلك: ان يصلحه على دنائير.

٢٠٩٩٤:- وإن وقع الصلح على مكيل، أو موزون، فان كان المكيل، أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وإن كان الصلح على المكيل والموزون فى الذمة إن وقع الصلح على ان يكون الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب، وباطل فيما يخص قيمة الخرق، وإن وقع الصلح على ان يكون الثوب لرب الثوب لايحوز.

٢٠٩٩٥:- وفى الخانية: وإن كان الصلح بينهما على ان يأخذ من القصار حنطة مسماة إلى أجل، أو يحط عنه قيمة الخرق كان ذلك جائز فى حصة الثوب، ولايحوز فى حصة الخرق، وفى الفتاوى العتائية: ولو صالح القصار على الثوب الذى تخرق بدقه على طعام مؤجل بطل حصة الخرق، وروى هشام: انه يجوز إذا كان الثوب قائما، ولو ادعى القصار رد الثوب، وانكر فصالحه على بعض الأجر جاز.

٢٠٩٩٣:- أخرج ابن أبي شيبة فى مصنفه عن مسروق، وشريح انهما قالافى قصار خرق ثوبا يضمن قيمته، ويأخذ ثوبه إليه - مصنف ابن أبي شيبة - بيع، فى القصار والصباغ وغيره ٨٤/١١ برقم ٢١٤٥٣

٢٠٩٩٦:- ولو دفع غزلا إلى حائك ينسجه سبعا في أربع فعمل أكثر من ذلك، أو اصغر حتى يثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ الثوب، ويعطيه اجر مثله، وبين أن يترك الثوب على النساج، وضمنه غزلا مثل غزله، ثم صالحه بعد ذلك على دراهم إلى أجل فيكون الصلح فاسدا قالوا: تاويله إذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك، وضمنه غزلا مثل غزله، ثم صالحه بعد ذلك على دراهم إلى أجل فأما إذا اختار صاحب الغزل الثوب، ثم صالحه على أن يترك الثوب عليه بدراهم مسماة إلى أجل يجوز الصلح.

٢٠٩٩٧:- وفي الخانية: ولو انهما تصالحا على أن يأخذ صاحب الغزل الثوب، ويعطى الحائك بعض الأجر، ويحط عنه البعض كان جائزا.

٢٠٩٩٨:- م: وإذا دفع إلى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفر بدرهمين فصبغه بقفيزين بدرهم حتى يثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ الثوب على قفيز حنطة بعينها جاز سواء صالحه عن الأجر، وعما زاد القفيز الثاني في ثوبه، أو صالحه عما زاده القفيز الثاني في ثوبه، وإن صالحه على قفيز حنطة إلى أجل لم يذكر محمد هذا في الكتاب، وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ عراق: يجوز، وقال مشائخ بلخ: لا يجوز، ولو صالحه على قفيز عصفر إن كان بعينه يجوز وإن كان بغير عينه لا يجوز، ولو صالح على دراهم إلى أجل يجوز.

٢٠٩٩٩:- ولوان ثوبا هلك عند قصار فقال القصار: قد هلك الثوب، ثم صالحه بعد ذلك على دراهم فهو جائز على قول من يضمن الاجير المشترك، وهو قول أبي يوسف، ومحمد، وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز، ولو قال القصار: قد دفعت إليك الثوب وحدد رب الثوب ذلك فصالحه على مال لم يجز الصلح، ولا يجب للقصار الأجر، وفي الفتاوى العتائية: وقد ذكر في القصار إذا ادعى الهلاك، أو الرد فصالحه لم يجز عند أبي حنيفة، وعند محمد: يجوز، وذكر أبو الليث: إذا كذبه المالك في دعوى الهلاك والرد جاز، وإن صدقه لم يجز.

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٦٧ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

٢١٠٠٠:- وفى الخانية: ولو ان القصار ردّ الثوب على صاحبه فطلب الاجر،
وادعى صاحب الثوب انه، أو فاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب، فان اصطلاحا على ان
صاحب الثوب يأخذ من القصار نصف الاجر، وهو دراهم على ان يقصر له القصار هذا
الثوب الآخر جاز ذلك.

٢١٠٠١:- وإن قال الراعى المشترك قد ماتت شاة من الغنم، وكذبه رب
الغنم، ثم صالحه من قيمتها على شئ لم يجز فى قياس قول أبي حنيفة، وعلى قول
محمد وأبي يوسف: الآخر يجوز الصلح فى الوجهين جميعا، وكذلك: إذا قال: أكلها
سبع، أو سرقت.

٢١٠٠٢:- وفى الخانية: الراعى الخاص، أو المشترك، إذا قال: ماتت شاة
من الغنم، أو أكلها سبع، أو سرقت فصالحه رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز فى
قول أبي حنيفة: وعلى قول محمد: الصلح مع الراعى يجوز خاصا كان الراعى، أو
مشتركا، وقال أبو يوسف: ان كان الراعى مشتركا يجوز الصلح، وإن كان خاصا
لا يجوز، والاجير الخاص بمنزلة المودع، وعنده الصلح مع المودع لا يجوز، وكذلك:
مع الاجير الخاص.

٢١٠٠٣:- م: وإذا ادعى القصار أنه دفع إلى رب الثوب ثوبه فطلب الاجر،
وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز، ولو ان رب الثوب اقر بقبض
الثوب، وادعى انه قد أو فاه الاجر فجحد القصار ذلك فاصطلاحا على ان اعطاه رب
الثوب نصف الاجر، وهو دراهم كان جائزا.

٢١٠٠٢:- أخرج ابن أبي شيبة فى مصنفه عن ابراهيم قال: يضمن الراعى إذا كان
يرعى لهذا، ولهذا فإذا كان يرعى لك وحدك فليس عليه ضمان- مصنف ابن أبي شيبة- يوع،
الراعى عليه ضمان ١١/ ٦٩٨ برقم ٢٣٧٨٨

نوع آخر

فى الصلح فى المهر، والنكاح، والطلاق

٢١٠٠٤:- قال رجل تزوج إمراة على خادم، ثم صالحه على شاة بعينها جاز، وإن كان نسيئة لايجوز، وإن صالحها على شىء من المكيل، أو الموزون ان كان بعينه يجوز، وإن كان بغير عينه ان كان مؤجلا لايجوز، وإن كان حالا ان نقد فى المجلس جاز، وإن لم ينقد فى المجلس لم يجز، وإن صالحها من الخادم على دراهم نسيئة جاز، ولو صالحها على خادم بعينه، وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا، فان صالحها على عرض بعينه ودفعه إليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم، وإن شاءت ردت اليه نصف العرض الذى اخذت بخلاف مالو اشترى العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار وبخلاف، ماإذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه نصف ما قبضت، وكذلك: لو كان اعطاها خادم وسطا، ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار.

٢١٠٠٥:- وفى الفتاوى العتائية: واما فى النكاح جاز الصلح على اكثر من مهر المثل، وفى ضمان العتق لايجوز الفضل على القيمة، ولو تزوجها على بيت، وخادم فى الذمة جاز الصلح عن البيت، والخادم بالدراهم، والدنانير إلى اجل، ولايجوز بأكثر من قيمة البيت، والخادم ويجوز على طعام موصوف إذا قبض فى المجلس، ولو ادعى عليها نكاحا فصالحها بدراهم على ان تقر بحضرة الشهود جاز، وكذلك لو قال: أعطيتك مائة على ان تكونى امرأتى جاز بحضرة الشهود، وكذا لو ادعى أنه تزوجها أمس بكذا فانكرت فقال: ان لك فى المهر كذا على ان تقرى بالنكاح، وكذا الصلح من جهتها على ان تبرئ الزوج من نكاحها جاز، ولو ادعت طلاقا فصالحها على ان اكذبت نفسها لم يجز.

٢١٠٠٦:- ولو ادعت النكاح بالف ، وإن هذا الصبى ابنه منها فصالحها من جميع هذه الدعوى على مائة درهم جاز الصلح من المهر على مائة، ولو اقامت البينة على النكاح فالنكاح جائز، والنسب ثابت، ولها من المهر مائة، ولو صالحته من دعوى النسب، أو من دعوى النكاح ابتداء لم يجز، ولو صالحها على ان ابرأته من دعواها النكاح بكذا من المال، أو على ان ابرأها من دعواها، فان ادعت مهرا، أو نفقة، وشرط عليها ان لاتطالبه بنفقة عدة فهو خلع، والايطل المال، وتطالبه بالنفقة، والمهر إذا ثبت النكاح ببينة، أو اقرار.

٢١٠٠٧:- ولو ادعت الفرض فى المهر فجحد فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها جاز، ولم تقبل بينتها بعد ذلك على الفرض ولو صالحته من نفقة النكاح على دراهم كل شهر كذا، وكان لايكفيها لغلاء سعر النفقة فلها ان تطالبه بالكفالة، وللزوج ان ينقض ايضا إذا رخص السعر.

٢١٠٠٨:- وفى الكافى: ويصح الصلح عن دعوى نكاح، وكان خلعا، وهذا على وجهين: احدهما: ان يدعى رجل على امرأة نكاحا، وهى تجحد فصالحته على مال حتى ترك الدعوى جاز، وكان فى معنى الخلع قالوا: لايحل له اخذ المال فيما بينه، وبين ربه إذا كان مبطلا فى دعواه.

٢١٠٠٩:- وفى مختصر خواهرزاده: وإذا ادعت المرأة على رجل النكاح فجحد فصالحته على مال فالصلح باطل، وإذا تزوج امرأة على مائة درهم، ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز، وإن كان بغير عينه، ان كان مؤجلا لايجوز، وإن كان حالا ذكرانه لايجوز ايضا، ولم يفصل بينما إذا دفع قبل ان يتفرقا وبينما، إذا لم يدفع، وظاهر ما اطلق يدل على عدم الجواز فى الحالين.

٢١٠١٠:- وقد ذكر محمد فى باب جناية المكاتب من هذا الكتاب ان المكاتب، إذا قتل رجلا عمدا وله، وليان فعفى احدهما فعلى المكاتب ان يسعى فى نصف قيمته لآخر فلو صالحه الآخر عن نصف القيمة على مكيل بغير عينه

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٧٠ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

يطل الصلح، إذا تفرقا قبل القبض، قيّد البطالان بالتفرق قبل القبض فهذا يدل على انهما إذا تفرقا، بعد القبض لا يبطل الصلح، وفي رواية يبطل، وإن تفرقا بعد القبض، وإذا تزوجها على كرحنطة، ثم صالحها من ذلك على كرشعير بعينه فهو جائز، وإن كان الشعير بغير عينه فهو على التفصيل الذى ذكرنا: فى المسائل المتقدمة، إذا كان الشعير مؤجلا لايجوز، وإن كان حالا ان نقد فى المجلس فالصلح صحيح، وإن تفرقا قبل القبض بطل الصلح.

٢١٠١١:- وإذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها، ثم اختلفا فى المهر فقال الزوج: مهرها خمس مائة، وقالت المرأة: مهرى الف درهم فاصطلحا على ثلث مائة من نصف المهر فهو جائز، وإن قال الزوج: لم افرض لك المهر، وانما لك المتعة فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأتها من دعواها فهو جائز، فان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها، كان ألفا لا تقبل بينتها، ولو كان الزوج قد اعطاها المهر، ثم طلقها قبل الدخول بها فطالبها برد النصف عليه، واختلفا فى النصف فقال الزوج النصف ثلاث مائة وقالت المرأة النصف مأتان فاصطلحا على مأتين، وخمسين فهو جائز.

٢١٠١٢:- ولو ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فجحدت ذلك فصالحا على مائة درهم على ان تقر له بذلك فاقرت فذلك جائز، والمال لازم كما لو قال: لغيره اقر لى بهذا العبد حتى اعطيك مائة فاقر كان بيعا حتى لو قال: إلى الحصاد، والدياس لايجوز كما لو باع، وكذلك: ان قال: لغيره اقر لى بالف درهم، حتى اعطيك مائة فاقر لايجوز.

٢١٠١٣:- وفى الخانية: ولو ادعى على رجل ألفا فقال له المدعى: اقر لى بالف، حتى اعطيك مائة فاقر لايلزمه المائة، ولو قال له المدعى: اقر لى بها على ان احط عنك مائة فاقر جاز الحط، وإذا ثبت ان هذا الاقرار بمنزلة نكاح مبتدأ، فان كان بمحضر من الشهود يسعها المقام معه، وإن لم يكن بمحضر من الشهود لايسعها

المقام معه فيما بينه وبين الله إذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح.

٢١٠١٤:- قال محمد: عقيب هذه المسئلة ألا ترى ان رجلا، لو ادعى عبدا في يدى رجل، وصاحب اليد يجحد فصالحه على مائة درهم على ان يقرله بالعبد فاقران ذلك جائز عليه هذه الجملة ذكرها شيخ الاسلام.

٢١٠١٥:- وذكر الشيخ الامام المنتسب: إلى اسبيحان ان المرأة إذا اقرت بالنكاح فى هذه الصورة صارت المرأة امرأته بمهر مائة فى حكم الظاهر؛ فاما فى الحقيقة لا يثبت بينهما نكاح، إذا لم يكن ثمة نكاح، حتى ان الزوج إذا علم انه لم يكن تزوجها لا يحل له الاستمتاع بها، ولو ادعى على امرأة انه قد تزوجها امس بالف درهم، وهى تجحد فاصطلحا على ان يزيد الزوج لها مائة درهم على ان تقرله بالنكاح فاقرت فالنكاح جائز، ولها الف درهم، ومائة.

٢١٠١٦:- وفى جامع الفتاوى: إمراة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة فتوسطوا بينهما فقالت المرأة: لا اصلح حتى يعطينى خمسين درهما يحل لها ذلك.

٢١٠١٧:- وفى القدورى: إذا ادعت المرأة النكاح على رجل فصالحها على مائة درهم على ان تترك دعواها فالصلح باطل.

٢١٠١٨:- ولو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثلاثا، وهو يجحد فصالحها على مائة درهم على ان كذبت نفسها وتبرأ من الدعوى فالصلح باطل، وفى الخانية: وللزوج ان يرجع عليه بما اعطاها من البدل، وتكون المرأة على دعواها، وكذا: لو ادعت تطليقة، أو تطليقتين، أو خلعا، م: وكذلك: لو ادعت قبله خلعا، و باقى المسئلة بحالها فالصلح باطل.

٢١٠١٩:- ولو كانت الدعوى من المرأة فى طلاق بائن فصالحته فى ذلك على ان يطلقها تطليقة بائنة فهذا الصلح جائز، وكذلك: لو صالحت على مائة على ان يقرلها بهذا الطلاق الذى ادعته كان جائزا.

٢١٠٢٠:- ولو ادعى رجل على امرأة انه تزوجها، وهى منكرة فصالحته

على مائة درهم على ان يبرأ من تزوجها الذى ادعى جاز، إذا قبل ذلك لان فى زعم الزوج انه ياخذ مالا ليطلقها لان البراءة عن النكاح طلاق، حتى قلنا: إذا قال الرجل: لامرأته أبرأت عن نكاحك، ونوى به الطلاق كان طلاقاً فهذا طلاق بمال فيجوز، وإن اقام المدعى بعد ذلك بينة على النكاح لا تقبل بينته، وكذلك: لو قال: اعطيك مائة درهم على المباراة كان جائزاً، وكذلك: لو قالت: اعطيتك مائة درهم على انك برئ من دعواك، ولو قالت: اعطيك مائة درهم على ان لانكاح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام: هذه المسئلة فى شرحه على الخلاف فقال: على قول أبي حنيفة الصلح صحيح، لان هذا طلاق بزعم احد الزوجين، وهو الزوج عند أبي حنيفة بناء على أن من قال لامرأته: لانكاح بيني وبينك، ونوى الطلاق؛ فانه يكون طلاقاً على قول أبي حنيفة: وعلى قولهما: لا يصح الصلح، ولو قالت: اعطيك مائة درهم على أن تقول لم اتزوجك فهذا باطل بخلاف.

٢١٠٢١:- وفى الخانية: فان صالحت المبانة زوجها من سكنها على دراهم لايجوز لان السكنى حق الشرع، وهى لا تقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان، أو بغير عوض.

٢١٠٢٢:- م، وفى المنتقى: بشر بن الوليد عن أبي يوسف: امرأة ادعت على رجل انها امرأته، وإن لها عليه الف درهم من مهرها وإن هذا الصبى ابنه منها وجحد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم فدفعتها اليها على ان ابرأته عن جميع هذه الدعاوى، ولم يبرأها الزوج عن شئ، ثم قالت البينة لها على جميع ما ادعت، فان النكاح ثابت، والنسب ثابت، والصلح عن المهر جائز، والمائة الدراهم سالمة عن الالف التى ادعتها، وهذا استحسان، والقياس ان يرجع إلى الزوج من تلك المائة حصة النكاح، وحصة النسب، ولو ادعت نكاحاً بغير نسب ولد، ولم تدع مهرًا فصالحها على مائة لم يجز الصلح، ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته من دعوى النكاح، وعلى ان باراها الرجل من ذلك، وليست هى تدعى قبله مهرًا، ولا نفقة لم يجز الصلح،

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٧٣ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

وترجع بالمائة التى اعطاها، ولاسييل للزوج على المرأة فى النكاح، ولو ادعت عليه نفقة، ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز، والمائة الدراهم بالنفقة، ولايرجع الزوج عليها بشئ، ولا نكاح بينهما.

٢١٠٢٣:- وفى فتاوى آهو، وفى الخانية: رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان يزيد عليها حتى تنقضى عدتها، وعدتها بالاشهر جاز ذلك، وإن كان عدتها بالحيض لم يجز، ولو صالحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم، ثم قال الزوج: لا اطيع ذلك فهو لازم، ولايلتفت اليه الا إذا تغير سعر الطعام، ويعلم ان مادون ذلك يكفيها.

٢١٠٢٤:- وفى الفتاوى العتائية: ويجوز الصلح على النفقة على عبد فى الذمة، ثم عنه على طعام بعد ذلك، وكذا الصلح على دراهم، ثم عنها على طعام قبل ان يمضى شئ من الشهور، ولو صالحها من الكسوة على درع يهودى، وملحفة زطية، ولم يسم الطول، والعرض جاز، ولامة ان تصالح الزوج عن نفقتها ان بؤأها المولى، ولو وقع الصلح عن النفقة على عين فاستحقت وجب قيمتها، ولو كان بعد فرض رجعت، وكذا الكسوة، ولو صالحها عن سكنى العدة على دراهم لم يجز، وكذا لو صالح عن نفقة العدة لم يجز إذا كانت بالحيض، وإن كانت بالاشهر جاز، وكذا للمرأة ان تصالح عن ولدها الصغير، وكذا للمختلعة ان تصالح عن اجرة الرضاع، ولو صالح عن نفقة المحارم، ثم ادعى الاعسار صدق، وبطل الصلح.

٢١٠٢٥:- ولو صالح عن نفقة المرأة والولد الصغير باكثر مما لا يتغابن فيه لم يجز، وفى فتاوى آهو: ولو صالحت كل شهر على ثلاثة، وهو لا يكفيها لها ان تطلب الزيادة.

٢١٠٢٦:- م، وفى نوادر هشام عن محمد: رجل تزوج امرأة على المهر المسمى، ودخل بها، وجب لها مهر المثل، وهو الف درهم مثلاً فصالحها على الفين فهو جائز، ولو طلق المرأة قبل الدخول، ثم صالحها على الفين، أو صالح، ورثتها، وقد ماتت هى لم يجز الالف قدر المهر.

نوع آخر فى الصلح فى الخلع

٢٧٠ ٢١:- بعض هذه المسائل قد ذكرناها فى كتاب الطلاق، ومما لم نذكر ثمة، ما إذا صالح الرجل امرأته ان يطلقها على ان ترضع ولده سنتين، حتى تطفمه على ان زادها ثوبا بعينه مع ذلك فقبضت المرأة الثوب، واستهلكته، وارضعت الصبى سنة، ثم مات الصبى، فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب، وبربع قيمة الرضاع إذا كانت قيمة الثوب، والمهر سواء يريد بربع القيمة اجر رضاع نصف سنة.

٢٨٠ ٢١:- ولو كانت المرأة زادته مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع، والمسئلة بحالها رجع الزوج عليها بربع قيمة الثوب، وبربع قيمة الرضاع.

نوع آخر فى الصلح عن دعوى الرق، والحرية

٢٩٠ ٢١:- وإذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه عبده فانكر المدعى عليه، ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم يدفعها اليه، حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز، وإن اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته فى اثبات الرق، وتقبل فى حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء.

٣٠٠ ٢١:- ولو أخذ المدعى منه كفيلا بالمال صحت الكفالة، وفى الينابيع: ذكر فى الاصل وهو الصحيح، وفى الكافى: ولو صالح على حيوان فى الذمة جاز، وفى التحريد: ولا تصح الكفالة بها.

٣١٠ ٢١:- م: وإن ادعى رجل على امة فقال: انت امتى، وقالت: هى انا حرة فصالحته من ذلك على مائة جاز، وإن اقامت بعد ذلك بينة على انها حرة الاصل، أو انها كانت امة لهذا المدعى اعتقها عام أول ارادت الرجوع على المولى قبلت بينتها،

ويبطل الصلح، وإن اقامت بينة أنها كانت لفلان البينة عام أول فإن الصلح لا يبطل، وإذا اقامت البينة انه اعتقها المصالح عام أول وهو يملكها لاتسمع دعواها، وإن كان مكان الامة عبد فاقام بينة على انه حر الاصل، أو انه اعتقه، وهو يملكه عام أول، فإن كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت بينة العبد، ورجع بالمال على المولى عندهم جميعا، وإن كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى، ثم اقام البينة، واراد ان يرجع على المولى بما اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف، ومحمد، وعند أبي حنيفة: يجب ان لا تقبل.

٢١٠٣٢:- ولو ادعى العبد ان مولاه اعتقه فصالحه المولى على مائة يدفعها إلى العبد على ان يبرئه من هذه الدعوى كان الصلح باطلا، قال محمد: بعد هذا، وكذلك الامة فى هذا، وام الولد، والمديرة ان ارادوا بفصل ام الولد، والمديرة ان تدعيا العتق على مولاها، وصالحهما المولى على مال يعطيه لهما لتكفا عن الدعوى فهذا الصلح باطل.

٢١٠٣٣:- قال: وإذا ادعى المكاتب على مولاه انه اعتقه، وكان ذلك قبل ان يؤدي شيئا فصالحه مولاه على ان يحط عنه النصف من بدل الكتابة، وأدى النصف فالصلح جائز، وفي الفتاوى العتائية: ولو اقام البينة بعد ذلك رجع بما أدى.

٢١٠٣٤:- م: وإذا ادعى العبد عتقا على مولاه، والمولى يجحد فصالحه العبد على مال يعطيه ليمضى عتقه فهو جائز، وفي الخانية: واجمعوا فى العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه، وهو موسر فاختر الساكت تضمينه فصالحه على اكثر من نصف القيمة لايجوز، ولو كان المعتق معسرا فصالح الساكت العبد على الاستسعاء فى اكثر من نصف القيمة لايجوز.

م: نوع آخر فى صلح دعوى العقار

٢١٠٣٥:- قال: وإذا ادعى دارا فى يدى رجل فاصطلحا على بيت معلوم فى الدار فهذا على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى فهو جائز، وإن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التى، وقع فيها الدعوى فكذلك الصلح جائز، وإذا جاز هذا الصلح هل تسمع دعوى المدعى بعد ذلك، وهل تقبل بيئته على باقى الدار ففيما إذا وقع الصلح على بيت من دار أخرى لاتسمع دعواه باتفاق الروايات، وفيما إذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفى فى شرح الكافى: انه تسمع، وهكذا يفتى الشيخ الامام ظهير الدين، وذكر الشيخ الامام فى شرحه: انه لاتسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد: انه تسمع قالوا: هكذا فى بعض روايات كتاب الصلح، واتفقت الروايات ان المدعى عليه، لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم الدار اليه.

٢١٠٣٦:- وفى السراجية: صالح عن دعوى دار على سكنى بيت منها ابدا لم يجز.

٢١٠٣٧:- وفى الكافى: ولو ادعى دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح الصلح، وهى على دعواه فى الباقي، وفى الخانية: هذا الذى ذكره جواب غير ظاهر الرواية؛ اما فى ظاهر الرواية؛ فانه يصح.

٢١٠٣٨:- وفى الكافى: والحيلة فى جوازه ان يزيد على بدل الصلح درهما ليكون مستوفيا بعض حقه اخذ العوض عن البعض، أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لأن الابراء عن دعوى العين جائز.

٢١٠٣٩:- ولو ادعى رجل حقا فى دار فى يد رجل، ولم يسم فصالحه

على بيت معلوم من هذه الدار، أو من دارله اخرى جاز، وإن صالحه على بيت معلوم من الدار التى ادعى فيها الحق، ثم اقام المدعى بعد ذلك بينة ان جميع الدارله ليأخذ الباقي، فى ظاهر الرواية لاتقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد: انها تقبل، ويقضى له بجميع الدار، ولو ان المدعى لم يقم البينة ولكن المدعى عليه اقر أن الدار للمدعى صح اقراره، ويؤمر بتسليم الدار للمدعى.

٢١٠٤٠:- وفى المنتقى: ابراهيم ابن رستم عن محمد- رجل ادعى دارا فى يدى رجل فصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال: برئت من دعواى فى النصف الباقي، أو قال: برئت من النصف الباقي، أو قال: لاحق لى فى النصف الباقي، ثم اقام البينة على جميع الدار لاتقبل بينته، ولو قال صالحتك: على نصفها على ان ابرأتك من دعواى فى النصف الباقي، ثم اقام بينة كان له ان يأخذ الدار كلها.

٢١٠٤١:- وفى الخانية: رجل صالح رجلا على نصف دار على أن يبرأ من النصف الباقي، أو قال: له اصلحك على نصف هذه الدار على ان لاحق لى فى النصف الباقي فصالحه على ذلك، ثم اقام المدعى بينة على ان كل الدار له، قال محمد: يقضى له بجميع الدار الا ان يكون المدعى قال: بعد الصلح على وجه الاقرار لاحق لى فى النصف الباقي فحينئذ لا يقضى للمدعى بجميع الدار.

٢١٠٤٢:- وفى الفتاوى العتائية: ادعى دارا فى يدى رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة، ولم يدفعها إلى صاحب اليد جاز.

٢١٠٤٣:- وإذا ادعى على رجل دينا واطلحا على دارعلى أن يسكنها الذى عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعى لايجوز، م: قال أصحابنا إذا قال لعبده أنت منى برئ وانا منك برئ كان له أن يدعى فى العبد.

٢١٠٤٤:- وإذا ادعى دارا فى يدى رجل، وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ليقر المدعى عليه فاراد المدعى ان ينقض صلحه، وقال: انا

صالحتك لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح، وقال بعض الناس له: ان ينقض الصلح.

٢١٠٤٥:- ادعى دارا فصالحه من ذلك على ان يضع على حائط منها جذعاً ان لم يبين لذلك وقتا لايجوز؛ واما إذا وقت لذلك لم يذكره محمد فى الكتاب، وكان الكرخى يقول: انه يجوز؛ فانه قال إذا استاجر حائطاً ليضع عليه جرة، أو طريقاً ليمر فيها مدة معلومة جاز ذلك، وكان الفقيه أبو جعفر الهندوانى يقول: بانه لايجوز؛ واما إذا صالح على طريق يمر فيها ان اراد بالطريق رقبة الطريق لاشك انه يجوز الصلح، وإذا اراد الممر ففيه روايتان قياساً على بيع الممر، فان فى بيع الممر روايتين على الرواية التى جوزه ينصرف إلى مقدار مرور رجل واحد.

٢١٠٤٦:- ادعى حقاً فى دار فى يدى رجل فصالحه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة فهو جائز، وفى مختصر خواهرزاده: ولو اصطالحا فى طريق خاص على ان يتركه لصاحبه جاز بخلاف الطريق النافذ، ويجوز على بعضه فى الوجهين.

٢١٠٤٧:- ولو ادعى داراً، ولم يعينها فصالحه عنها، ثم لو خاصمه فى دار بعينها، وقال: ليست هذه تلك الدار فالقول قوله ويتحالفان، وكذا لو اصطالحا فى دار بينهما على ان يأخذ هذا بعضها، وهذا بعضها، ثم جحد المدعى ان يكون الصلح عن هذا صدق مع يمينه.

٢١٠٤٨:- م: قال شمس الاثمة الحلوانى، وذكر فى بعض نسخ كتاب الاجارات: إذا استأجر علوا لبيت عليه لايجوز عند أبى حنيفة: فمن المشائخ من وقف فقال: ما ذكر تاويله، إذا كان العلو مسقفاً، وان لم يكن مسقفاً يكون محجراً بان دور عليه الحائط، وما ذكر فى بعض نسخ كتاب الاجارات تاويله، إذا لم يكن مسقفاً، ولا محجراً، واجمعوا على انه، إذا استأجر موضعاً من الارض لينى عليه يجوز، وذكر بعد هذا فيمن ادعى داراً فى يدى رجل فاصطالحا على ان يكون البيت لاحدهما، والسطح

للاخر لايجوز، ومن المشائخ من قال: فى المسئلة روايتان على رواية كتاب الاجارات لم تجز اجارة السطح للبيتوتة، وعلى رواية هذا الكتاب تجوز اجارة السطح وعلى رواية الكتاب قال الفقيه أبو بكر الاعمش: ما وجدت هذه الرواية فى كتاب الاجارة؛ وانما وجدت الرواية فيما إذا استاجر سطحاً لىنى عليه، وفى بعض الروايات استأجر سطحاً لىمر عليه لايجوز عندأبي حنيفة: وتأويله إذا استأجر طريقاً منه لىمر، ولم يعين فىكون بمعنى اجارة المشاع، وانه لايجوز عندأبي حنيفة، وعندهما: يجوز استئجار السطح للمرور، والبناء عليه، وينصرف إلى المعتاد من البناء على السطح .

٢١٠٤٩:- ادعى داراً فصالح المدعى عليه على خدمة عبده سنة جاز وله ان يخرج بالعبد إلى اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلوانى: لم يرد بقوله إلى اهله ان يسافر به؛ وانما اراد ان يخرج به إلى اهله فى القرى، وافنية البلدة كما قلنا فى باب الاجارة.

٢١٠٥٠:- من استاجر عبد لىخدمه لىس له ان يسافره وله ان يخرج إلى اهله إلى القرى، وافنية البلدة، وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى يقول: لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد بخلاف المستاجر، وكان يفرق بينهما، وحكى عن الفقيه أبى اسحاق الحافظ انه كان يقول الرواية عن محمد: فى فصل الاجارات، ولقائل ان يقول: للمستأجر اخراج العبد من المصر كما فى الصلح، ولقائل ان يفرق بينهما ولصاحب الخدمة ان يواجر هذا العبد للخدمة كما للمستاجر بخلاف الموصى له بخدمة العبد؛ فانه لىس له أن يواجر العبد للخدمة.

٢١٠٥١:- وإذا ادعى رجل فصالحه من ذلك على خدمة عبد بعينه شهراً فهو جائز، وفى الفتاوى العتائية: فان صالح من الدار على خدمة عبد سنة، أو سكنى ارض، أو زراعة مدة معلومة، وبين مازرع فيها فهو جائز، وما صالح عليه من السكنى، والخدمة بمنزلة الاجارة.

٢١٠٥٢:- م: وكذلك: لو صالحه على ان يرمب دابته إلى بغداد فهو جائز،

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٨٠ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

فان مات احدهما اى المدعى، أو المدعى عليه قبل مضى المدة قبل استيفاء شئ من المنفعة، أو بعد استيفاء شئ من المنفعة ان وقع الصلح على خدمة العبد، أو على سكنى الدار، أو على شئ لا يتفاوت الناس فى استيفائه فعلى قول أبي يوسف: لا يبطل الصلح، وعلى قول محمد ينتقض الصلح، ويرجع المدعى فى جميع دعواه ان مات احدهما قبل استيفاء شئ من الخدمة، والسكنى، وإن مات احدهما بعد استيفاء شئ من الخدمة، والسكنى بان استوفى خدمته نصف الشهر مثلا جاز الصلح فى النصف، وانتقض فى النصف، ويرجع المدعى إلى نصف الدعوى.

٢١٠٥٣:- وعلى هذا الخلاف، إذا ادعى دارا فى يدى انسان وصالحه على سكنى بيت منها مدة معلومة على الانكار، ثم مات المدعى، أو المدعى عليه قبل مضى المدة فالمسئلة على هذا الخلاف نص على الخلاف فى هذا الفصل فى الاصل، وعلى هذا الخلاف، إذا ادعى سكنى دار فصالحه على سكنى دار اخرى مدة معلومة، حتى جاز الصلح، ثم مات احدهما هل ينتقض الصلح ام لا ينتقض اجمعوا على ان الصلح إذا وقع على ما يتفاوت الناس فى استيفائه كركوب الدابة، ولبس الثوب مدة معلومة، ثم مات المدعى انه ينتقض الصلح، وإذا مات المدعى عليه قبل مضى المدة فالمسئلة على هذا الخلاف.

٢١٠٥٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولو ادعى دارا فصالحه احدهما عن انكار لم يشاركه الآخر عند محمد خلافا لأبي يوسف: ولو صالحه احدهما عن دعواهما، وضمن تسليم صاحبه، فان اجاز احدهما نصف البدل، والارجع ذواليد بنصف ما أدى، ولو صالحه على خدمة عبد، أو على سكنى دار فقتل العبد، أو هدمت الدار بطل الصلح عند محمد، وقال أبو يوسف: يشتري بقيمته عبد يخدمه، ويبنى الدار، ولو انه هدمت فقال: ذواليد ابنها جاز عند أبي يوسف، وعند محمد: يبطل الصلح، ولصالح الخدمة ان يخرج العبد إلى المصر الذى فيه اهله وله ان يسافر به، ويواجهه، ويطيب له الفضل.

٢١٠٥٥:- ولو مات المصالح قبل السكنى، وقبل الخدمة بطل الصلح عند

محمد: وكذا: لو صالحه على ركوب دابة، أو لبس ثوب مدة معلومة، جاز، فان مات المصالح قبل اللبس، أو هلك الثوب بطل الصلح، ولو ادعى دارا، ولم يعينها فصالحه عنها جاز، ثم لو خاصمه فى دار بعينها، وقال: لم تكن هذه تلك فالقول له ويتحالفان، وكذا: لو اطلقا على دار بينهما على ان ياخذ هذا بعضها، وهذا بعضها، ثم جحد المدعى ان يكون الصلح عن هذه صدق مع يمينه .

٢١٠٥٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: دار فى يد رجل ادعى رجل فيها حقا، وبعضهم غائب فصالح الشاهد منهم المدعى على شئ مسمى من جميع حقه جاز، وهو متبرع فى حق الورثة، وانه جائز، والدار للورثة على حالها، ولو صالح على ان يكون حقه له خاصة دون الورثة جاز، ثم يقوم هذا المصالح مقام المدعى فيما بينه، وبين شركائه على حجة المدعى، فان اثبت له ملك شئ معلوم بالحجة ثبت ملكه فى ذلك بالشراء، فالمدعى يرجع على المدعى بحصة شركائه.

٢١٠٥٧:- وفى الاصل: إذا صالح عن دعواه حقا فى دار على عبد إلى اجل لم يجز، وإن كان عبدا موصوفا فى الذمة لايحوز، وإذا بطل الصلح، فان كان صالحه من حقه بعد ما اقر بالحق ليرجع عليه فالقول قول المدعى عليه فى المقدار، وإن صالح من دعواه لم يكن اقرارا.

٢١٠٥٨:- وفى السراجية: ادعى دارا فصالحه على عبد إلى اجل فالصلح باطل، م: وإذا صالح على خدمة عبد، ثم قتل العبد المصالح عليه خطأ، حتى وجبت القيمة فعلى قول أبي يوسف: لا ينتقض الصلح، ولكن المدعى بالخيار ان شاء رد الصلح، ورجع فى دعواه، وإن شاء مضى على الصلح، واشترى بقيمة المقتول عبدا آخر يخدمه، حتى يستكمل مدته، وإن كان القاتل عبدا آخر، ودفع مكان المقتول فللمدعى الخيار، واجمعوا على انه لو مات العبد المصالح عليه قبل مضى المدة أو نفقة الدابة المصالح عليها ينتقض الصلح، فإذا مات العبد المصالح عليه، أو نفقت الدابة قبل مضى المدة ان مات قبل استيفاء شئ من المنفعة يبطل الصلح فى الكل، ورجع

المدعى فى جميع دعواه، وإن مات العبد، ونفقت الدابة بعد ما استوفى النصف جاز الصلح فى النصف، وبطل فى النصف، ورجع المدعى فى نصف المدعى، وهذا عندهم جميعا، وكذلك: إذا وقع الصلح على المنفعة، ومات قبل القبض انتقض الصلح.

٢١٠٥٩:- وإذا ادعى رجل فى دار حقا فصالحه الذى الدار فى يديه على عبد إلى اجل، أو على شئ من الحيوان إلى اجل، فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار، أو عن انكار، وإذا فسد الصلح، بعد هذا ينظران قال المدعى عليه: وقت الصلح صالحتك عن حقل، أو عن نصيبك كان هذا اقرارا منه، فإذا فسد الصلح يقال: له بين ما اقررت للمدعى يريد ان مقدار المقر به مجهول فيقال له بين حتى لم يفسد الصلح، وإن قال كان صالحتك عن دعواك لا يكون اقرارا.

٢١٠٦٠:- وإذا ادعى دارا فى يد رجل واصطلحا على ان يسكنها المدعى سنة، ثم يدفعها إلى صاحب اليد جاز، وفى الخانية: وكذا: لو ادعى ارضا فى يد رجل انها له فاصطلحا على ان يزرعها الذى فى يده خمس سنين على ان تكون رقبة الارض للمدعى جاز ذلك.

٢١٠٦١:- رجل ادعى ارضا، أو شيئا فاصطلحا على عبد معين للمدعى عليه فدفعه إلى المدعى، ثم اقام العبد البينة انه حر، أو مدبر فقبلت بينة العبد بطل الصلح، ويعود المدعى على دعواه.

٢١٠٦٢:- م: ولو ادعى دينا على رجل واصطلحا على دار ان يسكنها المدعى لايحوز، وكذلك: إذا ادعى دينا على رجل واصطلحا على دار ان يسكنها الذى عليه الدين سنة، ثم يسلمها إلى المدعى لايحوز، وكذلك: إذا ادعى دينا على رجل، ثم صالحه منه على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسدا.

٢١٠٦٣:- وإذا ادعى دارا فى يد رجل فصالحه المدعى عليه على كذا ذراعا مسمى من هذه الدار المدعى لايحوز عند أبي حنيفة، وذكر فى كتاب الحيل ان

هذا الصلح جائز عند الكل بخلاف ما إذا صالحه على عشرة أذرع من دار أخرى حيث لا يجوز عند أبي حنيفة.

٢١٠٦٤:- وفي الخانية: ولو ادعى في دار حقاً، أو ادعى كل الدار فصالحه على كذا كذا ذراعاً مسماً من الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة، وعلى قول صاحبيه جاز البيع فيجوز الصلح، ولو ادعى أذرعاً مسماً من دار لرجل فصالحه المدعى عليه على دراهم مسماً جاز البيع فيجوز الصلح عند الكل، ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقرر بذلك أن كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعاً؛ لأنه لو اشترى نصيباً من دار، والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز، وإن كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع، والبائع يعلم، أو البائع، والمشتري لا يعلمان لا يجوز في قول أبي حنيفة: فكذلك الصلح، وعند أبي يوسف يجوز البيع فكذلك الصلح، وقول محمد مضطرب، وإن صالح المدعى عليه نصيب من دار أخرى هي للمدعى عليه فهذا، وما لو اشترى من آخر نصيباً له من دار سواء.

٢١٠٦٥:- ولو أن رجلاً اشترى داراً فاتخذها مسجداً، ثم ادعى رجل فيها دعوى وصالحه الذي بنى المسجد، أو الذين المسجد بين أظهرهم، فإن الصلح جائز. ٢١٠٦٦:- وقال: إذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل لنفسه؛ فإنه يقضى لكل واحد منهم بما في يده والساحة بينهم أثلاثاً، فإن اصطالحوا على غير ذلك قبل أن يقضى بينهم قضاء ترك اصطالحوا على أن لفلان نصف الساحة، ولفلان ربعها كان ذلك جائزاً قال: وإن شرط أحدهم لنفسه المنزل الذي في يده، ونصف المنزل الذي في يد صاحبه فهو جائز سواء شرط الذي له نصف الساحة، أو شرط الذي شرط له ربع الدار.

٢١٠٦٧:- قال: وإذا كانت الدار في يدي رجلين فاختصما فيها وكل واحد

منهما يدعيها؛ فانه يقضى بينهما نصفين قضاء ترك، فان اصطلحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين، وللآخر الثلث كان ذلك جائزا.

٢١٠٦٨:- قال: وإذا اختصم الرجلان في حائط فاصطلحا على ان يهدماه، وكان مخوفاً، وعلى ان يبيناه على ان لاحدهما ثلثه، وللآخر ثلثيه، وعلى ان النفقة عليهما على قدر ذلك، وعلى ان يحملا عليه قدر ذلك من الجذوع فهو جائز، والمراد بالنفقة نفقة الهدم، والبناء؛ وانما تصير نفقة الهدم اثلاثاً، إذا صار الحائط قبل الهدم اثلاثاً بينهما قال: وانما يصطلحان على هذا، وإن كان الحائط بينهما نصفين باتفاقهما؛ لان نفقة احدهما قد لا تتسع النصف؛ وانها تتسع الثلث فيصطلحان على هذا لتكون النفقة عليهما اثلاثاً.

٢١٠٦٩:- قال: وإذا كان بيت في يدى رجل له سطح فادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما، والسطح للآخر كان الصلح باطلاً، ولو كان عليه بيت، أو حجرة فاصطلحا على ان يكون لاحدهما علوه، وللآخر سفله كان جائزاً.

٢١٠٧٠:- قال: إذا ادعى رجل بناء دار له في يدى رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة، فان الصلح جائز بخلاف ما لو ادعى يد شاة، أو عينا في يد عبد، وصالح عليه؛ فانه لا يجوز، وكذلك: لو ادعى نصف البناء.

٢١٠٧١:- قال: ولو ادعى البناء، أو زيادة عن ابنتيهما فصالحه احدهما من نصيبه، وهو منكر فانه يجوز.

٢١٠٧٢:- وإذا ادعى رجل داراً في يدى رجل فصالحه المدعى عليه، على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز الصلح على ما بينا، ثم ان المدعى صالح من المدعى عليه من سكنى البيت الذى وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز هكذا ذكر في كتاب الاصل من غير ذكر خلاف.

٢١٠٧٣:- قال: ولو ان رجلين في يد كل واحد منهما دار فادعى كل واحد

منهما فى دار صاحبه حقا فاصطلحا من ذلك على ان يسكنا كل واحد منهما فى دار صاحبه سنة جاز.

٢١٠٧٤:- قال: وإذا ادعى الرجل دارا فى يدى رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الآخر كرحنطة قالوا: هذه المسئلة على وجهين: (١) اما ان يقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه. (٢) أو وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه، وكل وجه من ذلك على ثلاثة أوجه اما ان تكون الدراهم، والكر من عند احدهما، أو كان الكر من عند المدعى عليه، والدراهم من عند المدعى، فان وقع الصلح على ان يترك المدعى عليه، وكانت الدراهم، والكر من عند المدعى عليه، ان كان الكربعينه لاشك ان الصلح جائز، وإن لم يكن بعينه، وكان فى الذمة ان كان الكر موصوفا انه جيد، أو ردئ كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكر حالا أو مؤجلا هذا الذى ذكرنا كله، إذا كان الكر، والدراهم من عند المدعى عليه، فان كان الكر من عند المدعى، والدراهم من عند المدعى عليه، إذا كان الكر بعينه كان الصلح جائزا فى الكل، وإن كان بغير عينه فى الذمة بان كان موصوفا، ووجد فى ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان موصوف الكر مؤجلا، وبين مكان الايفاء، وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح فى حصة الكل، إذا عين الدارهم فى مجلس الصلح، أو ما يخص الكر، وإن تفرقا قبل الدراهم بطل الصلح فى حصة الكر، وإن لم يوجد فى الكل جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء، ولم يبين حصة الكر من الدارهم فعلى قول أبي حنيفة: يفسد الصلح فى الكل عجل الدارهم، أو لم يعجل، وعندهما ان عجل رأس المال جاز العقد فى الكل، فانه يفسد حصة الكر من الدراهم عندهم جميعا، وهل يفسد العقد فيما يخص الدراهم فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز ان كان الكر موصوفا، وإن كان الكر من عند المدعى

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٢٨٦ الفصل: ٥ بيان مايجوز من الصلح ج: ١٤

عليه، والدراهم من عند المدعى ان كان الكربعينه جاز الصلح فى الكل، وإن كان موصوفا فى الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا فيما إذا كان الكر من عند المدعى، والدراهم من عند المدعى عليه.

٢١٠٧٥:- هذا كله إذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دعواه فى الدار فاما إذا وقع الصلح على ان ياخذ المدعى الدراهم من المدعى عليه، والمسئلة بحالها فلا يخلو من ثلاثة أوجه على نحو ما ذكرنا الكر والدراهم من عند المدعى عليه، أو كان الكر من عند المدعى عليه، والدراهم من عند المدعى، والجواب فى الوجوه الثلاثة من هذا الفصل كالجواب فى الفصل الأول.

٢١٠٧٦:- ثم هذا الذى ذكرنا إذا كان الاجل مضروبا فى جميع الكر؛ فاما إذا كان مضروبا فى البعض ان كان المؤجل من الكر قدر السلم جاز الصلح فى الكل، ويصرف الاجل من الكر إلى الدراهم، والحال إلى ما يخص الدراهم احتيالا لجواز العقد كما لو باع كر حنطة، وكر شعير بثلاثة اكرار حنطة، أو ثلاثة اكرار شعير، ثم عطف محمد على مسئلة الكر الحيوان يريد به انه إذا صالح المدعى عليه من الدراهم على حيوان بعينه على ان يزيده المدعى كر حنطة جيدة فى الذمة، ولم يكن مؤجلا قال: لايجوز الصلح، وجعل الجواب فيه كالجواب فيما إذا صالحه المدعى عليه على ان يزيد المدعى كر حنطة جيدة قال: لايجوز الصلح.

٢١٠٧٧:- وفى الناصرى: إذا ادعى ارضا، ثم تصالحا على ان يعطى المدعى دراهم معلومة، ويأخذ الارض جاز.

٢١٠٧٨:- وفى الخانية: ولو ادعى فى علو رجل حقا فصالحه على بيت معين فى علو آخر فهو جائز؛ لانه صالح من مجهول على معلوم.

٢١٠٧٩:- ولو ادعى فى ارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهرا لايجوز، ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز.

٢١٠٨٠:- وفى الظهيرية: رجل له بأب، أو كوة فخاصمه جاره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها إلى الجار كان باطلا، وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة كان باطلا.

٢١٠٨١:- وكذا: لو كان لرجل بأب غرفة، أو كوة فادعاه جاره، وخاصمه فافتدى خصومته بدراهم صالحه عليها، فان الصلح باطل سواء كانت الكوة فى جداره، أو جدار المدعى عليه.

نوع آخر

فى الصلح عن الدين

٢١٠٨٢: - وإذا ادعى رجل على رجل الف درهم سود فصالحه من ذلك، وفى الخانية: بعد الإنكار، م: على الف درهم نجبية، والنجبية اسم لما هو اجود من السود فاعلم بان هذه المسئلة على أربعة أوجه.

(١) الأول: أن يكون عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم نجبية إلى اجل وانه لايجوز بخلاف ما إذا لم يكن للنجبية صرف على السود؛ فإنه يجوز هذا الصلح ألا ترى انه لو صالحه من الف درهم سود على الف درهم سود إلى اجل يجوز.

(٢) الوجه الثانى: إذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم نجبية حالة جاز إذا نقد النجبية فى المجلس.

(٣) الوجه الثالث: إذا كان عليه الف درهم نجبية حالة فصالح على الف سود إلى اجل؛ فانه، وكذلك: لو صالحه على دراهم حالة سود جاز، وكذا لو صالحه على اقل من الف درهم سود حالا، أو مؤجلا فهو جائز.

(٤) الوجه الرابع: إذا كان عليه الف نجبية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة، وانه لايجوز، وفى الذخيرة: وكذلك: إذا كان له على رجل الف درهم مؤجل، أو مائة درهم مؤجل صالحه على خمسمائة حالة، أو على خمسين حالا لايجوز.

٢١٠٨٢: - قول المصنف الوجه الثانى: أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن سعيد بن الميسب، والحسن: انهما كان لا يريان بأسا بقضاء الدراهم البيض من الدراهم السود مالم يكن شرطاً. مصنف ابن أبى شيبه - بيوع، فى الرجل يقرض الدراهم السود، ويأخذ بيضاً. ٣٨٩ / ١١ برقم ٢٢٦٥٤

٢١٠٨٣:- وفى السغناقى: إذا صالح بالف حالة على الف مؤجلة جاز، ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لايجوز، ولو صالحه على دنانير إلى شهر لم يجز سواء كان مقرا، أو جاحدا وكذا: إذا صالحه منها على طعام فى الذمة مؤجلا، أو غير مؤجل، وتفرقا قبل القبض فهو باطل.

٢١٠٨٤:- وفى الينايع: وعلى هذا إذا كان له على رجل كرحنطة جيدة فصالح على نصف كرحنطة جيدة، أو ردية؛ فانه يجوز، ويحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه، وكذلك: لو صالح على كرحنطة ردية فيجعل مستوفيا قدر حقه ومسقطا للجودة، ولو صالحه على كرحنطة أجود من حنطته جاز.

٢١٠٨٥:- وفى الخانية: ولو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمس مائة درهم تبر سود إلى اجل جاز، وإن صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة إلى أجل لايجوز.

٢١٠٨٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو باع عبدا بالف درهم سود، ثم صالحه على الف، ومائة بنهرجة لم يجز، وكذلك: لو صالحه على كيلى، أو وزنى موصوف لم يجز.

٢١٠٨٧:- وإذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على عشرة دنانير إلى اجل لم يجز مقرا كان، أو جاحدا، وكذلك: إذا صالحه منها على طعام فى الذمة مؤجلا، أو غير مؤجل، وتفرقا قبل القبض فهو باطل، وإذا كان له

٢١٠٨٤:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن شهاب اخبرنى عبد الله بن كعب ان كعب بن مالك اخبره انه تقاضى ابن أبى حذَرٍ ديناً كان له عليه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فارتفعت أصواتهما، حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهو فى بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما، حتى كشف سحف حجرته فنادى كعب بن مالك فقال: يا كعب فقال: لبيك يا رسول الله قال: فإشار بيده ان ضع الشطر فقال كعب قد فعلت يا رسول الله فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه- صحيح البخارى، صلح، باب الصلح بالدين، والعين ١/ ٣٧٤ برقم ٢٦٣٢ ف: ٢٧١٠

على آخر الف درهم، ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهماً، وعشرة دنانير إلى شهر فهو جائز، وفي الخانية: وكذا: لو صالحه من ذلك على خمسين درهماً حالة، أو إلى أجل جاز، م: ولو كان صالحه على خمسين درهماً فضة بيضاء تبراً - وفي الخانية - حالة، أو إلى أجل، م: جاز قال الشيخ الامام: وتأويل المسئلة إذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة، أو دونه اما إذا كان التبر أجود مما عليه لم يجز.

٢١٠٨٨:- ولو كان عليه مائة درهم، وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم إلى أجل لا يجوز، وإن كان صالحه عليها حالة ودفعها اليه فهو جائز، وإن قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا، وبقيت المائة فهو جائز.

وفي التجريد: وإن كان الدين مؤجلاً فصالح على بعضه عاجلاً فالصلح باطل، وفي السغناقي: إذا صالح عن الالف البيض على خمسمائة سود فانه يجوز بخلاف ما إذا صالح على اقل من قدر الدين وهو أجود اى بدل الصلح أجود من الدين، فانه لا يجوز، وانه معاوضة.

٢١٠٨٩:- وذكر في شرح الطحاوي: ولو صالح عن حقه على ازيد من جهة الوصف يجوز الصلح، والقبض قبل الافتراق شرط نحو ان يكون حقه الف درهم بنهرجة فصالحه منها على الف درهم نجية نقد بيت المال جاز الصلح، ولكن القبض قبل الافتراق شرط، وإذا كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه المطلوب من ذلك على ثوب، أو حنطة فهو جائز؛ فاما إذا صالحه على دراهم معلومة فالقياس ان لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز.

٢١٠٩٠:- وفي الذخيرة: لو كان لرجل على رجل الف درهم فقضاه

٢١٠٩٠:- أخرج البخاري في صحيحه حديثاً طويلاً فيه ذكر وفاة اب جابر وبقاء دين عليه لرجل من اليهود، وطرفه الأول يوافق بهذه المسئلة

عن جابر بن عبد الله انه اخبره ان اباہ توقى، وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود فاستنظره جابر فأبى ان ينظره فكلّم جابر ابن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلّم اليهودى ليأخذ ثمر نخله بالتى له الحديث - صحيح البخارى - إستقراض، باب إذا قاصّ أو جازفه فى الدين ١/ ٣٢٢ برقم ٢٣٣٤ ف: ٢٣٩٦، ٢/ ٥٨٠ برقم: ٣٩٠٧.

دراهم مجهولة الوزن لا يجوز، ولو اعطاه على وجه الصلح يكون جائزاً، وإن كان مجهولاً، ويحمل ان المقبوض اكثر، وإذا وقع الصلح من الدراهم التى فى الذمة على كرحنطة بعينها، وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز، ولو وقع الصلح من كرحنطة فى الذمة على عشرة دراهم، فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز، وإن تفرقا قبل قبض العشرة بطل.

٢١٠٩١:- وفى الخانية: وإذا كان بين رجلين اخذ واعطاء وبيع، وقرض، وشركة، ومضى على ذلك زمان، ولا يعرفان ما للطالب على آخر فصالحه على مائة درهم إلى اجل جاز استحساناً.

٢١٠٩٢:- وفى الفتاوى العتائية: ولو ادعى البراءة عن الدين فهو اقرار، وتسمع بينة المطلوب على ان الصلح كان بعد دعواه البراءة ويستحلف الطالب عند عدمها.

٢١٠٩٣:- م: وإذا كان عليه كرحنطة فصالحه، وفى الخانية: عن اقرار أو إنكار، م:- على نصف كرحنطة، ونصف كرشعير بغير عينه إلى اجل لم يجز، والحنطة عليه حالة، ولو لم يضرب لذلك اجلاً، وكان الشعير قائماً بعينه، والحنطة بغير عينها كان جائزاً، وكذلك: لو كان الشعير بغير عينه، وقد قبض فى المجلس جاز، وكذلك: لو كانت الحنطة إلى اجل، ونصف كرشعير حالة بغير عينها، فان تفرقا ودفع اليه الحنطة، ولم يدفع اليه الشعير فالصلح باطل على حصة الشعير، ثم قال: وعليه نصف كرحنطة حالة حصة الشعير، وعليه نصف كرحنطة إلى اجل، ولو ان الكرجاز كان عليه مؤجل، وقد صالحه على نصف كرحنطة، ونصف كرشعير بغير عينه حال، ولم يدفع الثمن، حتى تفرقا، ولم يدفع اليه الحنطة ففى هذه الصورة عليه نصف كرحنطة مؤجلة.

٢١٠٩٤:- وإذا كان لرجل على رجل الف درهم إلى اجل فصالحه من ذلك قبل حل الاجل على خمسمائة حالة لا يجوز؛ لان هذا اعتياض عن الأجل.

٢١٠٩٥:- وإذا ادعى رجل على رجل الف درهم فاجر بها، أو انكر فصالحه

من ذلك على مائة درهم إلى شهر، فان لم يعطها إلى شهر مائة درهم فعليه الالف، فان هذا لا يجوز، وإن كان هذا الصلح خطأ.

٢١٠٩٦:- وفي الذخيرة: احد شريكى الدين إذا صالح على الدين المشترك عن نصيبه على ثوب فالشريك الساكت بالخيار ان شاء اختار اتباع الغريم، وإن شاء اختار اتباع شريكه رجع عليه بربع دينه الا انه يشاء شريكه ان يرد عليه نصف ذلك فقبل ان يقيم المدعى البينة توسط المتوسطون على ان يدفع المدعى خمسة دراهم، أو ما اشبه ذلك وياخذ العبد فاصطلحا على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح.

٢١٠٩٧:- وفي الكافي: الدين المشترك ان يكون واجبا بسبب واحد كئتمن مبيع، إذا كان صفقة واحدة، وئمن المال المشترك، أو الموروث بينهما، ولو استوفى نصيبه، أو نصف نصيبه من الدين المشترك لشريكه ان يشاركه فيما قبض، ثم يرجعان على الغريم بالباقي وللشريك ان يتبع الغريم فى جميع ما ذكرنا الا ان له حق المشاركة فله ان لا يشاركه فلو سلم له ما قبض، ثم توى الدين الذى على الغريم له ان يرجع على الشريك، ويشاركه.

٢١٠٩٨:- ولو كان للمطلوب على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه، وصار قصاصاً ضماناً على الذى سقط عنه الدين لشريكه، ولو ابرأه عن نصيبه لم يضمن لشريكه شيئاً، ولو ابرأه عن البعض كان قسمة الباقي على مابقى من السهام، ولو غصب احدهما عيناً منه، أو اشتراه شراء فاسد، أو هلك فى يده فهو قبض، واستيجار احد الشريكين لنصيبه قبض حتى يرجع عليه شريكه عندهم، والاحراق ليس بقبض عند أبى حنيفة خلافاً لمحمد حتى لو احرق احدهما متاع المطلوب فليس للشريك ان يرجع عليه بنصفه عند أبى يوسف، وعند محمد يرجع عليه، وتزوج احدهما على حصته من الدين، إذا كان الدين لهما على امرأة اتلاف فى ظاهر الرواية، حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبى يوسف: يرجع عليه بنصف حقه، وكذا الصلح عن جناية العمد اتلاف فلا يكون

لآخر ان يرجع عليه بشئ، ويبطل تاخير احدهما نصيبه عند أبى حنيفة: وصح ذلك عندهما وقسمة الدين قبل القبض لاتجوز.

٢١٠٩٩:- وفي الفتاوى العتابية: ولو ادعى دينا فصالحه على عبد غيره، فان اجاز فله العبد والا فقيمته وإن تصادقا ان لادين عليه رد العبد على صاحبه، ولو ادعى فضة مستهلكة فصالحه بدنانير جاز قلت: قيمته، أو كثرت ويجب قبضه فى المجلس، وعندهما لايجوز باكثر من قيمته، وتقبل بينته ان القيمة اقل، وكذا: لو صالحه عن ثوب مستهلك على اكثر من قيمته قبل قضاء القاضى بقيمته جاز عند أبى حنيفة: ولو كان لاحدهما عليه الف درهم، وآخر مائة دينار فصالحهما على مائة قسمت المائة على قيمة الدنانير، وعلى الالف، ولو كان لواحد كانت المائة عن الدارهم، وبرئ عن الدنانير، وكذا عن أبى يوسف.

٢١١٠٠:- ولو ادعى الفا فصالحه على خمسمائة إلى اجل يجوز، ولو كان عليه مائة درهم، وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم، وعشرة دراهم إلى اجل لم يجز، وإن كان حالا وقبضت العشرة الدارهم فى المجلس جاز، ولو شرط ان ينقد خمسين درهما، والستين إلى اجل جاز عند أبى يوسف: ولو صالحه عن التبر على المضروب إلى أجل بخلاف ما لو صالح عن المضروب إلى التبر إلى اجل جاز؛ لانه حط عن الجودة واسقط البعض، ولو صالح عن الزيوف على الجياد لم يجز الارواية عن أبى يوسف: ولو صالحه عن المؤجل على البعض حالا لم يجز.

٢١١٠١:- وفي الخانية: ولو ادعى على رجل الفا فانكر المدعى عليه، فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعى: صالحتك على مائة درهم من الالف التى لى عليك، وابرأتك عن البقية جاز، ويبرأ المدعى عليه عن الباقي قضاء وديانة وإن قال صالحتك من الالف على مائة ولم يقل ابرأتك عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاء ولايبرأ ديانة، ولو ان المطلوب قضاها الالف فانكر الطالب قضاء الالف فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاء، ولايحل للطالب ان يأخذ منه المائة، إذا كان يعلم بالقضاء.

٢١١٠٢:- وفي السراجية: صالحه عن دراهم على دنانير إلى أجل لم يجز، ولو صالحه منها على كيلى فى الذمة وتفرقا قبل القبض بطل، صالح عن مائة دينار على خمسة دنانير، فان كانت الدنانير قائمة فى يد المدعى عليه، وهو مقر لم يصح، وإن كانت هالكة وكان المدعى عليه منكر يصح.

٢١١٠٣:- ولو ادعى رجل على رجلين الف درهم دين فصالحا على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن اقرار، أو عن انكار، وكذلك: لو صالحا على طعام فى الذمة إلى أجل، أو إلى غير أجل؛ فإنه لا يجوز.

٢١١٠٤:- وفي الفتاوى الخلاصة، وفى النوازل: عن أبى يوسف: رجل ادعى على رجل الف درهم فانكر فصالحه على مائة منها جاز، وبرئ من الباقي قال: ابرأتك عن الباقي، أو لم يقل لكن هذا فى الحكم؛ اما فيما بينه، وبين الله تعالى لا يبرأ وعلى هذا لو ادعى المديون القضاء فانكر الطالب فدفع المدعى عليه اليه خمس مائة بجهة الصلح، ثم اراد ان يسترد له ذلك، ولو ادعى عرضا لا يسترد.

٢١١٠٥:- رجل ادعى على آخر عينا، أو دينا فاصطلحا على ذلك، وكتب الصك، وفى آخره ذكر انه لم يبق لهذا المدعى على فلان دعوى، ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا لا تسمع منه عليه دعوى اصلا.

الفصل السادس

فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح فى المجلس،
وفيما لا يشترط، وفى الصلح الذى ييطل بعد صحته

٢١١٠٦:- وإذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم، وافترقا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح، وإذا وقع الصلح من الدراهم التى فى الذمة على الدنانير، أو من الدنانير التى فى الذمة على دراهم فهذا صرف، حتى يشترط قبض بدل الصلح فى المجلس، وإذا وقع الصلح من الدراهم التى فى الذمة على دراهم هى أقل منها، أو وقع الصلح من الدنانير هى فى الذمة على دنانير أقل منها فهذا ليس بصرف حتى لا يشترط قبض البديل فى المجلس، وإذا صالح عن المائة الدراهم التى فى الذمة على عشرة إلى أجل جاز، وهذا ابراء عن بعض الحق وتأجيل للباقي.

٢١١٠٧:- وفى السراجية: إذا صالح عن دعوى كرم، أو دار على دراهم، أو صالح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الافتراق لا يكون شرطاً.

٢١١٠٨:- وفى التجريد: ولو صالح على أكثر من الدين، وهو مثل الدين فى الصفة، أو أجود، أو دونه، أو صالح على قدر الدين، وهو أجود جاز، إذا قبض قبل ان يتفرقا.

٢١١٠٦:- أخرج البيهقي فى سننه عن ابن عمر قال: كنت ابيع الابل فى البقيع فابيع بالدنانير، وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم، وأخذ الدنانير فوقع فى نفسى من ذلك فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهو فى بيت حفصة، أو قال: حين خرج من بيت حفصة فقلت: يا رسول الله رويدك اسألك انى أبيع الابل بالبقيع فابيع بالدنانير، وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا، وبينكما شيء- السنن الكبرى بيوع، باب اقتضاء الذهب من الورق ٨/ ١٣٣ برقم ١٠٦٥٠

٢١١٠٩:- وفى الذخيرة: وإذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم، واختلفا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح، وكذلك: ان وقع عن انكار بزعم المدعى، وفى زعم المدعى عليه ان هذا الصلح، وقع لاسقاط اليمين عن نفسه، وقبض البديل فى المجلس فى معاوضة ينعقد على الاسقاط ليس بشرط كما فى الخلع، والقبض على مال.

٢١١١٠:- وإذا كان لرجل على رجل الف درهم من قرض، أو غصب، وهى من غلة الكوفة فصالحه منها على خمسة مائة درهم نجية كان أبو يوسف أولا يقول: ان نقد النجية فى المجلس؛ فانه يجوز الصلح، وان لم ينقد فالصلح باطل، وتكون البراءة خمسمائة صحيحة، حتى يكون لصالح الدين على المديون خمس مائة درهم غلة لا غير، ثم رجع عن هذا وقال لا يجوز الصلح نقد أولم ينقد ويكون. لصاحب الدين على المديون الف درهم، وهو قول محمد.

٢١١١١:- وإذا كان لرجل على رجل كرحنطة فصالحه من ذلك على عشرة دراهم، فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز، وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل، وان قبض خمسمائة درهم، وبقيت خمسمائة فتفرقا قيل: صح الصلح، وبطل النصف كما فى الشراء، وكذا لو صالحه من كرحنطة على دنانير، أو على مائتى فلس، أو على كرشعير وسط بغير عينه إذا سلم فى المجلس.

٢١١١٢:- وإذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعير، ودفعه اليه فوجد المدعى بالشعير عيبا فرده بعد ماتفرقا ان لم يستبدل فى مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا، وان استبدل أخرى فى مجلس الرد فكذلك: عند أبى حنيفة، وعندهما الصلح على حاله، وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالإفراق من غير قبض، ثم تفرقا، ثم وجد بالمقبوض عيبا، ورده كالصرف، والسلم.

٢١١١٣:- وفى التجريد: ولو كان المالان عليه لرجلين لاحدهما دراهم، ولآخر دنانير فصالحا على مائة درهم، وتقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدنانير، والدراهم فما اصاب الدنانير فهو صرف ويشترط القبض فى المجلس، وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض، واسقاط للباقي .

٢١١١٤:- رجل غصب اثناء فضة واستهلكه، وقضى القاضى عليه بالقيمة، ثم تفرقا قبل قبض القيمة فالقضاء ماض، وكذلك: إذا اصطالحا على القيمة - وفى الخانية - من غير قضاء، م: ثم تفرقا قبل القبض فالصلح ماض .

٢١١١٥:- وسئل بعض مشائخنا عن كان له على آخر مائة دينار نيسابورية فصالحه على مائة بخارية، وتفرقا قبل القبض قال: يبطل الصلح، والصحيح انه لا يشترط القبض، ولا يبطل الصلح، وفى الذخيرة: ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بلا خلاف.

٢١١١٦:- وفى الصغرى: ادعى على آخر الف درهم فانكر فاصطلحا على عشرة دنانير فافترقا من غير قبض لم يصح، وفى الفتاوى الخلاصة: ثم الصلح ان كان عن دعوى فى محدود فصالحوا على دراهم، أو دنانير، أو كيلى كالحنطة، والشعير، أو وزننى كالحديد، والصفر لا يشترط قبض بدل الصلح فى المجلس، ثم فى المكيل، والموزون ان كانا معينين، واذاف العقد اليهما، أو غائبين لكنهما فى ملك المدعى عليه صح الصلح، ويقع على ماسمى من الكيلى، أو الوزنى، ولو اشار اليهما، ولم يسم الكيل، والوزن جاز، وتعين ذلك الذى فى العقد، وان كان موصوفا فى الذمة فالشرط بيان الوصف، والقدر، وبيان الاصل ليس بشرط.

٢١١١٧:- سئل نجم الدين النسفى - عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التى لافضة فيها، وصالحه على مائة درهم غطريفية، وتفرقا قبل القبض قال:

يبطل الصلح، وهذا الجواب يستقيم فيما إذا وقع الدعوى فى الدراهم فى الذمة؛ فاما إذا وقع فى دراهم معينة يجوز؛ لأنه افتراق عن عين بدين.

٢١١٨:- ذكر محمد فى كتاب الصرف- إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم، وعشرة دنانير فصالحه المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله نقدا، أو نسيئة فهو جائز.

٢١١٩:- وإذا ادعى رجل دارا فى يدى رجل فصالحه المدعى عليه على عبد، وقبضه فاقام العبد البينة أنه حر، وقضى القاضى بحريته بطل الصلح، وكذا لو اقام بينة انه مدبر، أو مكاتب، أو كانت امة فاقامت بينة انها أم ولد، أو انها مكاتبة، أو مدبرة، وقبل القاضى ببينتها بطل الصلح.

الفصل السابع

فى الصلح، والإبراء عن الشرط

٢١١٢٠:- وإذا كان لرجل على رجل الف درهم دين من ثمن بيع إلى اجل فصالحه الطالب على ان اعطاه كفيلا، وأخر عنه سنة بعد الاجل فهو جائز، وهذا جواب الاستحسان، وكان يجب فى القياس ان لايجوز كما لو قال: زد فى المال، حتى ازيدك فى الاجل، وقياسا على ما حط بعض الدين المؤجل ليعجل الباقي، ولو كان معه كفيل فصالحه على ان يبرئ هذا الكفيل، أو على ان يدخل معه رجلا آخر فى الكفالة، أو على ان آخر عنه بعد الاجل اشهرًا مسماة فهو جائز كرجل له دين مؤجل على آخر ليس به كفيل زاد له الطالب فى الاجل على ان يعطيه كفيلا، ولو كان كذلك: كان جائزا فكذلك ههنا، ولو صالحه على ان يعجل له نصف المال على ان يؤخر عنه مابقى له منه بعد الاجل كان فاسدا، ولو أخر عنه الطالب سنة بعد الاجل من غير صالح كان ذلك جائزا.

٢١١٢١:- وفى الذخيرة: وكذلك: لو كان لرجل على آخر الف درهم من ثمن متاع إلى اجل، ومائة دينار من ثمن امة إلى اجل فعجل المائة الدينار كلها على ان اخر عنه الدراهم كلها سنة بعد حلها كان فاسدا.

٢١١٢٠:- اخرج البيهقي عن بريدة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من انظر معسرا، فان له بكل يوم مثله صدقة، قال: قلت: يا رسول الله! بكل يوم صدقة، ثم قلت: له بكل يوم مثله صدقة، فقال: له بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين، فإذا حل الدين، فان انظره بعد الحلّ فله بكل يوم مثله صدقة - السنن الكبرى للبيهقي - البيوع، باب ما جاء فى انظار المعسر، والتجوز عن الموسر ٨/ ٢٩٢ برقم ١١١٣٧

واخرج احمد فى مسنده عن سليمان بن بريدة، عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من انظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة، قال: ثم سمعته يقول: من انظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة قلت: سمعتك يا رسول الله تقول: من انظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة، ثم سمعتك تقول: من انظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة، قال: له بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين، فإذا حل الدين فانظره، فله بكل يوم مثليه صدقة - مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٣٦٠ برقم ٢٣٤٣٤

٢١١٢٢: م- قال، وفي الجامع الصغير في رجل له على رجل الف درهم فقال: ادفع إليّ منها غدا خمسمائة على انك برئ من الخمسمائة، فان لم يدفع اليه الخمسمائة غدا عادت الالف عند أبي حنيفة، ومحمد، وعند أبي يوسف لا تعود وهنا ثلاثة فصول احدهما هذا والثاني، إذا قال صالحتك عن الالف على خمسمائة تدفعها اللى غدا على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فقد صح البراء، فإذا نقد خمسمائة غدا بقي البراء ماضيا، وإن لم ينقد بطل البراء، وفي الكافي: بالاجماع م- والثالث: إذا قال: ابرأتك عن خمسمائة من الالف على ان تعطيني الخمسمائة غدا وههنا البراء وقع إذا قبل اعطى الخمسمائة غدا، أو لم يعط.

٢١١٢٣: - وذكر هذه المسئلة في الاصل، ووضعها في الحط، وجعلها على ثلاثة أوجه ان قال حطت عنك خمسمائة على أن تنقد إلى خمسمائة، ولم يوقت لذلك وقتا، إذا قبل الغريم ذلك صح الحط وجد الاعطاء، أو لم يوجد عندهم، وإن قال حطت: عنك خمسمائة على ان تنقد لي اليوم خمسمائة، فان لم تنقد اليوم فالمال عليك على حاله فقبل صح الحط، فإذا نقد خمسمائة في اليوم بقي الحط ماضيا، وفي الخانية: وبرئ عن الباقي، م: وإذا لم ينقد اليوم حتى مضى اليوم بطل الحط كما شرطا، وفي الخانية: لا يبرأ في قولهم، م: وإن قال حطت: عنك خمسمائة على ان تنقد لي خمسمائة اليوم ولم يقل ان لم تنقد لي خمسمائة فالمال عليك على حاله فلم ينقد اليوم الخمسمائة قال أبو حنيفة، ومحمد: يبطل الحط، والمال كله على حاله، وقال أبو يوسف: الحط جائز وجد النقد، أو لم يوجد.

٢١١٢٣: - أخرج عبد الرزاق عن ابن طاؤس، عن ابيه، عن ابن عباس: سئل عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى اجل، فيقول: عجل لي واضع عنك، فقال: لا بأس بذلك - مصنف عبد الرزاق - البيوع، باب الرجل يضح من حقه، ويتعجل ٧٢/٨ برقم ١٤٣٦٠

وفى الخانية: والثالثة ان يقول حططت عنك خمسمائة على ان تنقد الباقي اليوم، ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة، ومحمد: هذا بمنزلة الوجه الثانى ان نقد فى اليوم برئ، وإن ينقد لا يبرأ، وقال أبو يوسف: أنه بمنزلة الوجه الأول انه يبرأ عن الباقي نقد الباقي، أولم ينقد، ولو قال حططت: عنك خمسمائة ان نقدت لى خمسمائة لا يصح الحط فى قولهم: نقد، أولم ينقد.

٢١١٢٤:- وكذا: لو قال الغريم: أو الكفيل إذا أدت لى منها خمسمائة فانت برئ عن الباقي، أو قال: متى أدت إلى منها خمسمائة، أو قال: ان دفعت لى منها خمس مائة فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي، وإن أدى اليه خمسمائة ذكر لفظة الصلح، أولم يذكر فهو سواء، ولو قال للكفيل: بألف حططت عنك خمس مائة على ان تعطينى بالخمس مائة كفيلا اليوم، أو قال: على ان تعطينى بالخمس مائة رهنا فقبل، ولم يعط بطل الحط، ولو كان على رجل الف درهم بخمس مائة منها كفيل فقال الكفيل: ان لم توفي رأس الشهر فعليك الالف كلها فقبل الكفيل جاز، وهو كما شرط.

وفى التجريد: وكذلك: لو جعل المال نجوما بكفيل، أو بغير كفيل، وشرط انه ان لم يوفه كل نجم عند محله فالمال كله حال عليه فهو جائز على ما شرط.

٢١١٢٥:- **وفى شرح الطحارى:** ولو كان له على رجل الف درهم فصالح معه على خمسمائة على ان يعطينى اياه، ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز، وكذلك لو قال حططت عنك خمسمائة على ان تعطينى الخمس مائة فالحط جائز، ولو قال صالحتك: على خمسمائة على ان تعطينى الخمسمائة اليوم، فان لم تعطنى فالالف عليك على حاله، فان اعطاه، فالصلح جائز، وإن لم يعطه،

٢١١٢٥:- أخرج البخارى عن كعب بن مالك: انه كان له على عبد الله بن أبى حذرر الاسلامى مال، قال: فلقية، فلزمه حتى ارتفعت اصواتهما، فمرّ بهما النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: يا كعب! فاشار بيده، كانه يقول: النصف، فاخذ نصف ماعليه، وترك نصفاً. صحيح البخارى. الصلح، باب هل يشير الامام بالصلح ١/ ٣٧٣- برقم: ٢٦٢٨ ف: ٢٧٠٦

حتى مضت المدة فالالف عليه، وفصل ثالث اختلفوا فيه، وهو ان يقول صالحتك: من الالف على خمسمائة على ان تعطينى اليوم، أو حططت عنك، ولم يقل، فان لم تعطينى اليوم فالالف عليك، فان اعطاه الخمسمائة أليوم كما شرط برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع، وإن لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف فى قول أبى حنيفة، ومحمد: كما إذا ذكر اليوم، وقال أبو يوسف: لا يعود كما إذا لم يوقت للاداء وقتا، وكذلك: هذا الاختلاف لو قال: أدلى من الالف الخمسمائة على أنك برئ من الباقي فهو على هذا الاختلاف، ولو قال: له ان أدت إلى خمسمائة فانت برئ من الباقي أو قال متى أدت إلى خمسمائة فانت برئ من الباقي فأدى خمسمائة، فانه لا يبرأ عن الخمسمائة فى قولهم جميعا.

٢١١٢٦:- وفى الجامع الصغير للعتابى: ولو قال ابرأتك عن الخمسمائة على ان تؤدى إلى الخمسمائة، ولم يوقت وقتا فهو برئ من الخمسمائة سواء أدى اليه خمسمائة، أو لم يؤد بالاجماع.

٢١١٢٧:- وفى الحاوى: قال أبو حنيفة لو صالحه من الف على سبعمائة على ان يعطيها اياه قبل الليل فلم يعطه تم الصلح، ولا يكون له عليه الاسبعمأة.

٢١١٢٨:- وفى الفتاوى العتابية: ولو كان عليه دين مؤجل فصالحه على ان يعطيه كفيلا، ورهنا ويزيد فى اجله جاز بخلاف تعجيل بعض المؤجل على ان يزيد فى اجل الباقي لم يجوز وكذا لو صالحه على ان يعجل هذا ويؤجله دينا آخر لم يجوز، ولو صالحه على ان يبرأ هذا الكفيل على ان يعطيه كفيلا آخر، ويؤخر عنه جاز، وكذا: لو كان الدين عليهما، وكل واحد كفيل عن صاحبه فصالحه احدهما على ان يعطيه رهنا، أو يزيد فى الرهن على ان اخر عنهما جاز، ولو غاب المطلوب فقال: لا احضر حتى يحط عنى كذا فحطه جاز، وعن أبى يوسف: له ان يرجع قال الطحاوى: وبه نأخذ، ولو كان عليه الحنطة حالة، والشعير مؤجلا فصالحه على قضاء الحنطة على ان زاد فى اجل الشعير جاز بخلاف العكس، ولو كانت الحنطة مؤجلة فحطه عن ثمنها على ان يزيد فى اجل الحنطة لم يجوز، ولو حل الاجل فرد عليه بعض الثمن على ان آخره شهرا فيه كلام، والصحيح انه لا يجوز.

٢١١٢٩:- ولو صالح عن القرض على بعضه إلى أجل جاز الحط دون الاجل
الافى الانكار.

٢١١٣٠:- م، وفى المنتقى: رجل له على رجل الف درهم حالة فقال: له رب
الدين إذا دفعت إلى غدا خمسمائة فإلخمسمائة الأخرى مؤخرة عنك سنة، وإن لم
تدفع إلى غدا خمسمائة فالالف عليك على حالها فهذا جائز.

٢١١٣١:- وفى نوادر بشر عن أبى يوسف: رجل له على رجل الف درهم
فقال للمديون عجل لى مائة وأنت برئ من الباقي فقال ان اعطاه المائة قبل ان يتفرقا
فهو برئ من الباقي، وإن تفرقا قبل ان يقبض بطل، وفى الذخيرة: قيل لصاحب الدين
ازين مبلغ چندين بمان فقال: ما ندم فهذا منه اسقاط لذلك المقدار عرفا للناس تعارضوا
الاسقاط بهذا اللفظ.

٢١١٣٢:- الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رجل له على رجل الف درهم
وضح حالة وصالحه منها على تسعمائة درهم على ان يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطها
اياه، حتى جاء الليل قال الصلح: ماض وليس عليه الاتسعمائة درهم وروى ابن مالك
عن أبى يوسف عن أبى حنيفة: انه إذا لم يعطه فى الوقت رجع المال بحاله، وبطل
الصلح وروى أبو يوسف عن أبى حنيفة: لا يبطل الصلح الا ان يكون شرط انه إن لم
يعطه فى هذا الوقت فالمال عليه على حاله فيكون كما شرط.

٢١١٣٣:- وفى السراجية: رجل قال لخصم انت برئ من دعوى على ان
يحلف لى مالى عليك شئ فقبل، وحلف لم يبرأ وله ان يحلفه ثانيا.

٢١١٣٤:- وإذا ادعى دارا وعبدا، ثم قال ابرأتك: عن هذه الدار، أو عن
خصوصمتى فى هذا الدار، أو عن دعوى فى هذه الدار فهو باطل كذا ذكر الناطفى قال
أبرأتك جميع غرمائى لم يكن براءة؛ لانه ينض على قوم معينين إذا قال: لاحق لى قبل
فلان تبطل خصوصته التى كانت له معه.

الفصل الثامن

فى صلح الأب، والوصى، ومن أشبههما

٢١١٣٥:- وإذا كان للصبي دار، أو عبد فادعى رجل دعوى فصالحه اب الصبي على مال الصبي، فان كان للمدعى بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة، أو باكثر مقدار مايتغابن الناس فيه، وإن كان اكثر من قيمة المشتري بحيث لايتغابن الناس فى مثله لايجوز، وكذا: فى الصلح، وإن لم يكن للمدعى بينة اصلا، أو كان له بينة الا انها غير عادلة لايجوز صلح الاب سواء كان بدل الصلح مثل قيمته، أو أكثر، وفى السراجية: الا ان يصالح على مال نفسه، وفى مختصر خواهرزاده: ومن يجوز بيعه على الصبي يجوز صلحه على هذا الشرط.

٢١١٣٦:- م: وإن كان الشهود المدعى مستورين لم يذكر محمد هذا الفصل فى الكتاب، وقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم: لا يجوز الصلح، وقال بعضهم: يجوز الصلح على قول أبى حنيفة بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة، وبعضهم قالوا: إذا كان شهود المدعى مستورين فينبغى للاب ان يصالح المدعى على الشرط هذا إذا صالح من مال الصغير؛ فاما إذا صالح الاب مع المدعى من مال نفسه؛ فانه يجوز سواء كان للمدعى بينة، أو لم يكن، وفى الفتاوى العتائية: قليلا كان، أو كثيرا.

٢١١٣٧:- م: وهذا إذا وقع الدعوى على الصغير، وإن وقع الدعوى للصغير فى شئ مما ذكرنا: ثم صالح الاب من حقه على دراهم يأخذها للصبي من المدعى عليه، فان كان للصبي بينة على ما ادعى ان كان ما اخذ الاب من المدعى عليه مثل قيمة ما ادعى الصغير، أو اقل من قيمة ما ادعى الصغير بحيث لايتغابن الناس فى مثله؛ فانه لايجوز، والجواب فى بيع الاب مال الصغير على نحو ما ذكرنا: وإن لم يكن للصبي بينة

عادلة جاز صلحه، والجد عند عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب فلا يجوز صلح الام، والاخ، والعم على الصغير .

٢١١٣٨:- وفي التجريد: وانما يجوز الصلح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله، ولو حط الاب من دين وجب للصغير، أو ابرأه، ولم يكن الاب ولى ذلك لم يجوز، وإن كان ولى العقد جاز فى قول أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يجوز، م: وانما تثبت، ولاية الصلح على الصغير لمن كان له ولاية البيع، والشراء على الصغير.

٢١١٣٩:- وإذا كان الاب حيا، أو ميتا، وقد أوصى إلى غيره فليست للجد، ولاية البيع، والشراء على حافده فلا يكون له، ولاية الصلح، والاب، إذا كان عبدا، أو مكاتبا، والصبى حر لا يجوز صلحه عليه، وكذلك الاب الكافر إذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه، والكبير المعتوه، والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا، ثم جن أو بلغ مجنونا عنده.

٢١١٤٠:- وإذا كان للصبى دين على رجل فصالحه أبوه على البعض، وحط عنه البعض ان وجب الدين للصغير لا بمبايعة الاب بان ورث ديناً، أو أتلف انسان ماله، حتى ضمن قيمته؛ فانه لا يجوز حطه وإن وجب الدين بمبايعة تكون المسئلة على الاختلاف كما فى الوكيل بالبيع، وفى السراجية: إذا كان للصبى دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل، ولا بينة له، والآخر منكر للدين جاز، وإن كان الدين ظاهرا ببينة، أو اقر ارفصالحه على ما يتغابن الناس فى مثله جاز، وإن حط مقدار ما لا يتغابن الناس فى مثله جاز، فان كان الدين وجب بمبايعة الاب على نفسه ضمن قيمة قدر الدين، وإن لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجوز.

٢١١٤١:- صلح وصى الاب بمنزلة صلح الاب، و صلح وصى الاخ، والعم،

٢١١٤١:- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن الشيبانى، عن الشعبى قال: الوصى بمنزلة الاب - مصنف ابن أبى شيبة - الوصايا، من قال امر الوصى جائز، وهو بمنزلة الوالد ١٩٥/١٦ برقم ٣١٦١٤-٣١٦١٧

والام لا يجوز الا فى العروض، والحيوان، وصى الاب لو صالح عن القصاص فى النفس ذكر فى كتاب الصلح انه لا يجوز، وذكر فى الجامع الصغير انه يجوز.

٢١١٤٢: - م: هذا الذى ذكرنا فى صلح الاب جئنا إلى صلح الوصى فنقول: ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلح الوصى كصلح الاب، وقع الدعوى لهم، أو عليهم، كانت الدعوى فى العقار، أو فى المنقول؛ فاما إذا كان الورثة كبارا كلهم، وهم حضور فصالح عليهم؛ فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح فى الدعوى عليهم، أو فى الدعوى لهم وقع الدعوى فى العقار أو فى المنقول: كان على ذلك بينة عادلة، أو لم يكن، وإن كانوا غُيبا كلهم ان وقع الصلح فى الدعوى عليهم؛ فانه لا يجوز سواء كان للمدعى بينة، أو لم يكن كان الدعوى فى العقار، أو فى المنقول.

٢١١٤٣: - وإن وقع الصلح فى الدعوى لهم ان وقع الصلح فى العقار؛ فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال، وإن وقع الدعوى فى المنقول ان كان لهم ذلك بينة؛ فانه يجوز صلحه عليهم، إذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة، ما ادعى لهم، أو اقل بحيث يتغابن الناس فى مثله، وإن كان بحيث لا يتغابن الناس فى مثله؛ فانه لا يجوز، وإن لم يكن لهم بينة يجوز كيف ما كان .

٢١١٤٤: - فاما إذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا، وقد وقع الصلح فى الدعوى عليهم؛ فانه لا يجوز من ذلك حصة الكبار عندهم جميعا، وقع الدعوى فى العقار، أو فى المنقول كانت للمدعى بينة على ذلك، أو لم يكن، وتجوز بحصة الصغار، إذا لم يكن عليهم ضرر فى ذلك، وإن وقع الصلح فى الدعوى لهم ان وقع الدعوى فى المنقول؛ فانه يجوز صلحه على الصغار، والكبار، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر؛ ولا يجوز، إذا كان عليهم فى ذلك ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك، أو لم يكن عند أبى حنيفة، وعندهما تجوز حصة الصغار، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر؛ فاما حصة الكبار؛ فانه لا يجوز سواء كان عليهم فى ذلك ضرر، أو لم يكن .

٢١١٤٥:- ومن مذهب أبى حنيفة: انه متى ثبت للوصى بيع بعض التركة كان له بيع الكل عقارا كان ، أو منقولا ، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر، وإن كان عليهم ضرر؛ فانه لا يجوز؛ وكذا الصلح وعلى قولهما يجوز البيع فى حصة الصغار منقولا كان ، أو عقارا، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر ولا يجوز بيع نصيب الكبار، إذا كانوا حضوراً منقولا كان ، أو عقاراً من غير اجازتهم سواء كان عليهم فى ذلك ضرر، أو لم يكن، وكذا الصلح، وإن كان الكبار غيباً ان وقع الصلح فى الدعوى عليهم؛ فانه يجوز بحصة الصغار، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر، ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم فى ذلك ضرر، أو لم يكن سواء كان للمدعى بينة، أو لم يكن وقع الدعوى فى العقار، أو فى المنقول.

٢١١٤٦:- وإن وقع الصلح فى الدعوى لهم ان وقع فى المنقول؛ فانه يجوز صلحه على الصغار، والكبار جميعاً، وكذا الصلح ان وقع الدعوى فى العقار؛ فانه يجوز صلحه على الكبار، والصغار فى قول أبى حنيفة: إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر، وإن كان عليهم فى ذلك ضرر؛ فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة، أو لم يكن وعلى قولهما يجوز بحصة الصغار، إذا لم يكن عليهم فى ذلك ضرر، ولا يجوز فى حصة الكبار كان عليهم فى ذلك ضرر، أو لم يكن.

٢١١٤٧:- و صلح وصى الام، ووصى العم، ووصى الاخ مثل وصى الاب، إذا حصل فى المتروك من جهة الام، والعم، والاخ.

٢١١٤٨:- وفى الذخيرة: ان وقع الدعوى للصغير فيما خلا العقار، وإن وقع الدعوى لهم، وبيع وصى هؤلاء فيما كان موروث هؤلاء جائز فيما خلا العقار؛ واما ما كان ملكاً للصغير من جهة غير هؤلاء؛ فانه لا يجوز صلح الوصى فيه.

٢١١٤٥:- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن ابراهيم قال: بيع الوصى جائز- مصنف ابن أبى شيبه ، الوصايا، من قال: امر الوصى جائز ١٦ / ١٩٥ برقم ٣١٦١٣ وأخرج ايضاً عن أبى وهب قال: امر الوصى جائز الآ فى الرباع، وإن باع بيعاً لم يقل- مصنف ابن أبى شيبه- من قال: امر الوصى جائز ١٦ / ١٩٥ برقم ٣١٦١٥

٢١١٤٩:- وفى كتاب الشروط، إذا ادعى رجل دعوى فى داريتيم فقبل ان يقيم البينة ليس للوصى ان يصالح، وبعد ماجاء بالبينة العادلة، وعرف الوصى عدالتهم له ان يصالح.

٢١١٥٠:- قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى: حاكيا عن استاذه شمس الائمة الحلوانى: إذا علم الوصى ان للمدعى شهودا عدولا يشهدون له بذلك؛ فانما لا يصالحه الوصى قبل اقامة البينة، إذا علم انه لو اقام المدعى البينة يرغب فى الصلح بعد اقامة البينة لأبأس بصلحه قبل اقامة البينة .

٢١١٥١:- وذكر القاضى الامام المنتسب إلى الاسبيجى فى شرح كتاب الصلح: ان محمدا ذكر فى صلح الوصى انه، إذا كان للمدعى على دعواه على الصغير بينة، ولم يذكر ان البينة قامت عند القاضى، وعند الوصى، ولا شك انها قامت عند القاضى فللوصى ان يصالح ولو قامت عند الوصى خاصة فقد تكلم المشائخ فيه روى عن شداد بن حكيم ان له ان يصالح وروى عن خلف بن ايوب انه ليس له ان يصالح.

٢١١٥٢:- (قالوا) وفى كتاب الاستحسان: مايدل على قول خلف، وانه ذكر ثمة، إذا اقر رجل انى اخذت من ابيك شيئا، وقد كان غصب منى ذلك الشئ فللابن ان يأخذ ذلك منه، ولو شهد عنده شهود ان هذا اخذ من ابيك كذا لا يجوز للابن ان يأخذ ذلك منه مالم يقبض القاضى كذا هنا.

٢١١٥٣:- وإذا ادعى رجل على الميت ديننا فصالحه الوصى من مال الميت على شئ؛ فانه لا يجوز، إذا لم يكن للمدعى بينة، وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال اليتيم لم يحز، وكانت الورثة بالخيار ان شاؤا ضمنوا الوصى، وإن شاؤا ضمنوا المقضى له، فان ضمنوا المقضى له لا يرجع بما ضمن على احد، وإن ضمنوا الوصى فالوصى يرجع على المقضى له سواء كان ماقبض المقضى قائما فى يده، أو هالكا، وقد عرف الجواب فى رسول المودع بقبض الوديعة، إذا صدقه المودع انه رسول،

وسلم الوديعه اليه، ثم حضر المودع، وانكر كان له ان يضمن ايهما شاء، فان ضمن المودع فالمودع يرجع على الرسول، ان كان مادفع قائما في يد الرسول، وإن كان هالكا لا يرجع.

٢١١٥٤:- ثم اختلف المشائخ في حيلة الوصى أن لا يضمن للورثة، إذا علم بالدين للمدعى بان اقر الميت بين يديه، ولم يكن على الاقرار بينة، منهم من قال: الحيلة في ذلك ان يقدر قدر الدين، ويؤدى، ثم يقول: للورثة ماترك الميت الا هذا القدر فيكون القول قوله: ولكن هذا لا يصلح، وللورثة ان يستحلفوا الوصى ان الميت ماترك الا هذا القدر، وانه لم يدفع شيئا من تركته، ولا يمكنه ان يحلف هكذا، ومنهم من قال الحيلة في ذلك ان يقدر قدر الدين فلا يدفع بنفسه إلى الغريم لكن يضعه في موضع فيجئ الغريم فيأخذه من غير ان يناوله الوصى فمتى استحلف ان الميت ماترك الا هذا القدر يمكنه ان يحلف، ويعنى ماترك ما جرى فيه الارث الا هذا القدر وانه لم يدفع إلى احد شيئا قالوا: وهكذا الحيلة في ان لا يضمن لغريم آخر ان ظهر، وكذا الحيلة في القسم ان يقسم ان ظهر وارث آخر.

٢١١٥٥:- وفي فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين عن ادعى على وصى الصغير دارا انها ملكه، واقام بينة على ذلك فقبل عدالة الشهود صالح الوصى لجهة الصغير قال: لو ظهر عدالتهم، وتوجه الحكم يصح، وما لم يشهد لا يصح الصلح، وهو اختيار خلف بن ايوب، ولو اوصى له بالجنين فصالحوه عنه أو اجنبى عنهما أو الوصى عن الصغير جاز، وفيه لو كانت الوصية بما في البطن للصغير جاز صلح الاب بقليل، أو كثير.

الفصل التاسع

فى صلح الوارث، وفى إقرار الوصى لبعض الورثة بشئ من المال ميراثا عن الميت

٢١١٥٦:- وإذا ادعى الوارثان قبل وصيهما عينا ميراثا فصالح الوصى أحدهما من غير اقرار فاراد الآخران يرجع على الوصى بحصته لم يكن له ذلك، وليس للذى لم يصلح ان يقول: لما صالحت اخى فصالح معى.

٢١١٥٧:- وإن اراد الأخ الذى لم يصلح مع الوصى ان يشارك اخاه فيما أخذ من الوصى هل له ذلك فهذا على وجهين: اما ان يكون ما ادعى قائما فى يد الوصى، أو مستهلكا، فان كان قائما فى يد الوصى لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصى، وإن كان ما ادعى مستهلكا حتى وجب ذلك ديناً على الوصى، وصار مشتركاً بينهما فاراد الآخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه، ان كان بدل الصلح عرضاً، فان المصالح يتخير، وإن كان بدل الصلح دراهم، وكان الدين مثلاً مائة درهم، وكان قد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح، ولكن يعطيه ربع الدين، وذلك خمسة وعشرون.

٢١١٥٨:- فان كانت الورثة صغاراً، أو كباراً فصالح الوصى الكبار عن دعواهم، ودعوى الصغار جميعاً على دراهم مسمأة، وقبضها الكبار، وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك؛ فانه لا يجوز على الصغار، ثم قال: وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصى، ولم يقل يرجعون عليهم بحصتهم من دعواهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح، والجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا ان بلغوا، واجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصى بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤا، وإن ردوا الصلح رجعوا فى الدعوى، وإذا رجعوا فى الدعوى كان للوصى ان يرجع على الكبار بما دفع

اليهم من حصتهم، ثم قال: لا يرجع الكبار على الصغار، وإن انفقوا ذلك عليهم.

٢١١٥٩:- وإذا كانت الدار بين ورثة، وهى فى ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا، وبعضهم حاضر، وبعضهم غائب فصالح الحاضر المدعى فهذا على وجهين: (١) الأول: ان يكون الصلح عن انكار، وانه لا يخلو ان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى ما فى يد هذا المصالح، وما فى يد اصحابه فهذا الصلح جائز، ويبرأ هو، واصحابه عن دعوى المدعى، ولا يرجع المصالح على أصحابه بشئ، وإن صالحه عما فى يده لا غير صح الصلح ايضا، وكان المدعى على دعواه فى يد اصحابه. (٢) الوجه الثانى: ان يكون الصلح عن اقرار بان صدق الحاضر المدعى فى جميع ما ادعاه، ثم صالحه؛ وانه لا يخلو؛ اما ان وقع الصلح عما فى يده، ويد اصحابه، وفى هذا الوجه يجوز الصلح، ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما فى يده، ويد اصحابه بزعمها، فان امكنه اخذ ما اشترى مما فى يد اصحابه، فان صدقه اصحابه فى اقراره للمدعى لاختيار للمصالح، وإن انكر اصحابه حق المدعى، فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح، ورجع عليه بجميع البدل، وإن شاء تربص إلى ان يتمكن من الأخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده، وذكر شمس الائمة السرخسى: فى هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التى لم يسلم، ولا يرجع بحصة نفسه.

٢١١٦٠:- وكذلك: لو صالح الحاضر المدعى ان يصير حقه له، وإن صالحه

الحاضر عما فى يده لا غير سلم له ما فى يده لا غير، ولا خيار له.

٢١١٦١:- وفى الخانية: ولو ان دارا فى يد ورثة ادعى رجل فيها حقا،

وبعض الورثة حاضر، وبعضهم غائب فصالح المدعى الحاضر منهم على شئ مسمى من جميع حقه جاز ذلك، ويكون متبرعا فى هذا الصلح فى حصة شركائه، و صلح الاجنبى على ماله جائز، فهذا أولى، ولا يرجع على شركائه بشئ، وإن كان

صالح على ان يكون حق المدعى للوارث الحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا لأن هذا الوراثة يتملك حق المدعى بهذا العقد، ثم هو يقوم مقام المدعى فى اثبات حقه ان اثبت سلم له، وإن لم يقدر على اثباته بطل الصلح فى حصة الشركاء، ويرجع على المدعى بحصة ذلك من البدل.

٢١١٦٢:- وفى جامع الفتاوى: إذا ادعى حقا فى دار فى يد الوراثة فصالح احدهم من نصيبه على ان يكون له خاصة جاز ان ظفربه.

٢١١٦٣:- ولو ان رجلين ادعيا دارا فى يد رجل، أو ارضا، وقالوا: هى ميراث، ورثاها عن ابينا، وجحدهما الرجل، ثم صالحه احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه فى هذه المائة لم يكن له ذلك، وروى ابن رستم عن أبى يوسف: ان الشريك انما يشارك المصالح فى بدل الصلح، ولم يكن ايضا لشريك المصالح ان يأخذ من الذى فى يده الدار شيئا من الدار مالم يقيم البيئة، ولو كان صالح احدهما من جميع دعواه على مائة درهم، وضمن المدعى عليه ان لم يسلم صاحبه، فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك، وأخذ نصف المائة، وإن شاء لم يسلم، فان سلم جاز الصلح فى الكل، وكان بدل الصلح بينهما، وإن لم يسلم بطل الصلح فى نصيب الذى لم يسلم، وكان المدعى على دعواه فى نصيبه، وسلم للمصالح نصف المائة، ولم يذكر فى الكتاب ان الصلح، إذا بطل فى نصيب المصالح هل للمدعى عليه الخيار بين ان يمضى الصلح فى نصيب المصالح، وبين ان يفسخ.

٢١١٦٤:- وذكر فى الزيادات: مسألة تشبه هذه المسألة، وذكر فيه خلافا فقال: لو ان عبدا بين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل، وضمن للمشتري تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه المبيع فى نصيبه قال المشتري: يتخير فى نصيب البائع على قول أبى يوسف: ان شاء اجاز، وإن شاء فسخ، وعلى قول محمد لا خيار له.

٢١١٦٥:- وإذا اقر الوصى ان لاحد الورثة عنده من ميراثه كذا، وكذا درهما
فاراد ببقية الورثة ان يرجعوا على الوصى بحصتهم كما اقر بهذا، وقال الوصى: لم يكن
عندى غير هذا؛ فانه لا يضمن لهم شيئاً هكذا ذكر فى كتاب الصلح.

٢١١٦٦:- وذكر فى كتاب الوصايا الوصى إذا اقر لاحد الورثة، وهو كبير
بالف درهم من ميراثه عنده، وفى الورثة صغير، ثم جحد الوصى، وقال: لم يكن غير هذا
يضمن للصغير مثل ذلك من مشائخنا من قال ليس فى المسئلة اختلاف الروايتين؛ وانما
اختلفت الجواب لاختلاف الموضع والصحيح أن يكون فى المسئلة اختلاف الروايتين
على رواية كتاب الصلح لا يصير مقرا للآخر بمثل ذلك عنده للحال، وعلى رواية كتاب
الوصايا يصير مقرا للآخر بمثل ذلك عنده للحال، فإذا جحد، وقال: لم يكن غير هذا
فيصير ضامنا بالحدود.

٢١١٦٧:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف فى رجل أوصى لرجل
بعبد، أو دار، وترك الميت ابناً، وابنة فصالح الابن، والابنة الموصى له بالعبد على مائة
درهم، فان كانت المائة من مالهما من غير الميراث فالعبد بينهما نصفين، وإن كانت
المائة موروثاً فالعبد بينهما اثلاثاً.

٢١١٦٨:- وفى الخانية: وذكر الخصاص فى الحيل ان الصلح ان كان عن
اقرار فالعبد الموصى به بينهما نصفين، وإن كان عن انكار فعلى قدر الميراث، وعلى هذا
بعض المشائخ، وكذلك فى الصلح عن الميراث.

٢١١٦٩:- وفى اليتيمة: سئل على بن احمد عن الوارث، إذا ادعى على
الوصى ديناً فصالح الوصى الوارث بدار من التركة هل يصح صلحه فقال: إذا كانت
الدار من التركة لا يجوز.

٢١١٧٠:- وفى جامع الفتاوى: ولا يجوز الصلح إلى مدة، ولو أوصى له
بالجنين فصالحوا عنه، أو اجنبى عنهم، أو الوصى عن الصغار جاز، فان ولدت ميتاً،

او تبين انها حائل رد ماقبض، ولو ضرب بطنها انسان، وغرم ارشها فالارش لهم، وكذا ان اعتقوا الام، وصالحوا عن الجنين بقليل، أو كثير جاز، فان ولدت ميتا بطل، وإن كان الصلح مع الموصى له عما فى بطن الغنم، أو فى بطن الامة فذبخوا الغنم، أو قتلوا الامة لم يضمنوا، ولو قتلها غيرهم فالقيمة لهم، والصلح عما فى ضروع الغنم بخلاف جنسه جائز.

٢١١٧١:- ولو كانت الوصية بما فى البطن للصغير جاز صلح الاب بقليل، أو كثير، ولو اوصى بما فى البطن لم يجز الصلح عليه، فان كان رقيقا فاعتق المولى الام فكذلك: وتجوز الوصية له ان كان حيا، وهو حر ويعتبر اقل مدة الحمل يعنى ان جاءت به لاقل من ستة اشهر صحت الوصية له، والا فلا الا إذا اقر الموصى بوجوده.

م: نوع آخر مما يتصل بهذا الفصل

٢١١٧٢:- إذا كانت فى التركة وصية بالثلث، والورثة صغار، وكبار فصالح بعض الكبار الموصى له على دراهم مسماة على ان يسلم له ذلك خاصة دون بقية الورثة، أو على ان يسلم الموصى له جميع وصيته فيكون بين سائر الورثة على سهام الله تعالى، واعلم ان الجواب فى هذا المسئلة كالجواب فيما، إذا صالح احد الوارثين الآخر على هذا الوجه.

٢١١٧٣:- ثم إذا صح الصلح ينظر ان كان الصلح على ان يكون نصيب الموصى له للمصالح فنصيب الموصى له يكون للمصالح خاصة، وإن وقع الصلح على ان يسلم الموصى له وصيته، ويكون نصيبه بين جميع الورثة فنصيب الموصى له يكون بين جميع الورثة، وكذلك الجواب فيما وقع الصلح بين الوارثين.

٢١١٧٤:- ولو كان الميراث بين اربعة نفر وارثين صغيرين، وورثين كبيرين، وله وصى، وموصى له فاجتمعوا، واصطلحوا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم، ثم قسموا لاحد الوارثين الكبيرين حُلًى بعينه، وثياب، وللوارث الكبير الآخر حُلًى بعينه، ومتاع، ورقيق، وللوارثين الصغيرين، وللموصى له مثل ذلك فهو جائز، الا ان مايخص الحلى من الحلى صرف، وما يخص المتاع، والعروض يكون مبايعة، فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى، ولم يبطل فيما يخص المتاع، والصلح فى حصة الحلى لا يوجب فسادالصلح فى حصة المتاع.

الفصل العاشر

فى الصلح على ان المدعى عليه يحلف، وهو برئ من المال، أو يحلف المدعى، والمدعى عليه ضامن للمال

٢١١٧٥:- وإذا اصطلحا ان يحلف المدعى عليه، وهو برئ من المال فحلف ماله قبله قليل، ولا كثير فالصلح باطل حتى لا يبرأ المدعى عليه من المال، والمدعى على دعواه، وان اقام بينة اخذه بها، ويقضى له، وان لم يكن له بينة، واراد ان يستحلف المدعى عليه عند القاضى بعدما ملك اليمين فله ذلك.

٢١١٧٦:- وفى الخانية: وان اصطلحا على ان يحلف المدعى على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه يكون ضامنا لما يدعى فهذا الصلح باطل، ولو حلف المدعى لا يجب المال على المدعى عليه، وكذا لو قال المدعى عليه: ان حلف فلان غير الطالب فالمال علىّ كان باطلا، وكذا لو قال: ان شهد به فلان علىّ فهو علىّ فشهد به فلان لا يلزمه.

٢١١٧٧:- وفى الذخيرة: وان كان القاضى هو الذى استحلفه لم يكن له ان يستحلفه ثانيا، والحاصل ان المدعى عليه لا يبرأ عن المال بحلفه سواء كان حلف فى مجلس القضاء، أو فى غير مجلس القضاء الا انه، إذا حلف عند القاضى يبرأ عن التحليف ثانيا.

٢١١٧٨:- م: وان اصطلحا على انه ان حلف فهو برئ من الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ عن الخصومة اختلف المشائخ فى هذا الفصل منهم من قال: يبرأ عن الخصومة الى ان يجد البينة حتى لو اراد استحلافه عند القاضى مرة أخرى لم يكن له ذلك.

٢١١٧٩:- وفى الخانية: ولو قال الطالب: للمطلوب انت برئ من دعواى

هذه على ان تحلف مالى قبلك شئ فحلف لا يبرأ؛ لانه علق البراءة بالخطر، وانه باطل، م: وما ذكر محمد فى الكتاب ان له استحلافه مرة أخرى عند القاضى محمول على ما إذا اصطالحا على أنه برئ من المال متى حلف، ومنهم من قال: لا يبرأ عن الخصومة، وهو الاصح حتى كان له استحلافه مرة اخرى، ثم قال محمد: فان اقام الطالب بينة على حقه يؤخذ بذلك المطلوب، وإذا اصطالحا على ان يحلف على دعواه على أنه، إذا حلف فالمدعى عليه ضامن للمال فحلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه ان يعطيه المال كان له ذلك، وفى السراجية: الصلح بعد الحلف لا يجوز.

٢١١٨٠: - وفى المنتقى: ابراهيم عن محمد: رجل قال: لآخر لى عليك الف درهم فقال: له المدعى عليه ان حلفت انها لك أديتها اليك فحلف، وأداها اليه هل له ان يأخذها منه، فان كان دفعها اليه على الشرط الذى اشترط فله ان يستردها منه، وفى الظهيرية: وهو باطل وللدافع ان يستردها منه.

٢١١٨١: - م: ولو اصطالحا على ان يحلف الطالب على دعواه، ويحلف المطلوب انه لم يكن له قبله شئ، ثم يكون عليه نصف المدعى به، وهو كذا، وكذا فحلفا جميعا، كان هذا باطلا، وإذا اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى، فان مضى اليوم قبل ان يحلف الطالب فلا حق له كان باطلا، وإذا اصطالحا على ان يحلف الطالب بعق، أو طلاق، أو بحج، أو بايمان مؤكدة، فان حلف على ذلك، فالمال على المطلوب؛ فانه لا يلزم المطلوب بذلك شئ، ولا يلزم الطالب طلاق، أو عتاق الا ان يقوم للمطلوب بينة، أنه أو فاه هذا المال، أو ابرأه منه حينئذ يعتق عبده، وتطلق امرأته.

٢١١٨٢: - وكذلك: ان اصطالحا على ان يحلف المطلوب بها على انه برئ من هذا، إذا حلف فحلف، فانه لا يبرأ، ولا يقع طلاق، ولا عتاق الا ان يقيم المدعى البينة، فحينئذ يقع الطلاق، والعتاق.

الفصل الحادى عشر

فى الصلح على الخدمة، والسكنى، والغلة

٢١١٨٣:- وإذا أوصى الرجل لرجل بخدمة عبده سنة، وهو يخرج من ثلث ماله فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم جاز، وفى الفتاوى العتائية: على دراهم اقل من الغلة جاز، وفى السراجية: الموصى له بالغلة ابدا لو صالحه بمثلها، أو باقل، أو باكثر جاز.

٢١١٨٤:- م: وكذلك: لو صالحه على خدمة عبد آخر يجوز، وكذلك: لو صالحه على ركوب دابة شهر أو لبس ثوب شهرا فهو جائز، ولو كان الوارث صغيرا فصالحه وصيه على ذلك جاز، فان مات العبد الموصى له بالخدمة بعد ما قبض الموصى له ما صالحوه عليه لا يطل الصلح بخلاف ما لو مات العبد المستأجر قبل مضى المدة؛ فانه تنفسخ الاجارة، ولو صالحه على ثوب، ووجد بالثوب عيبا كان له ان يرده بالعيب اليسير، والفاحش فى ذلك سواء.

٢١١٨٥:- وإذا اراد الموصى له بيع الثوب قبل القبض لا يجوز بخلاف ما لو وقع الصلح عن القصاص على ثوب فبيع الثوب قبل القبض يجوز وان كان صالحهم على دراهم كان له ان يشتري بها منهم شيئا قبل أن يقبضها، ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز، ولو قال الوارث للموصى له اعطيك هذه الدارهم مكان خدمتك، أو قال: عوضا عن خدمتك، أو قال: بدلا عن خدمتك فهذا يحتمل الصلح، ويحتمل الشراء فيحمل على الصلح تصحيحا بخلاف لفظ الشراء، اذ ليس فيه معنى الصلح، حتى يحمل عليه تصحيحا ألا ترى ان الغاصب، إذا قال المغصوب منه: بعد هلاك العبد المغصوب اعطيك هذه الدراهم بدلا عن عبدك، أو قال: عوضا عن عبدك، أو قال: مكان عبدك جاز، ويحمل على الصلح، ولو قال: اشترى بهذا عبدك لم يجز،

ولم يحمل على الصلح، وكذلك: إذا قال الوارث للموصى له اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لى خدمته كان جائزا، إذا قبض الدراهم، ولو كان الوارث اثنين فصالح احدهما على عشرة دراهم على ان يجعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجوز، وهذا بخلاف الموصى له بالعين، إذا صالح مع بعض الورثة على ان تكون وصية له خاصة حيث يجوز.

٢١١٨٦:- وفي الفتاوى العتائية: ولو صالحه عن الخدمة على خدمة عبد آخر جاز، ولو صالحه احد الوارثين على ان تكون الخدمة له لم يجوز، ولو كان مكان الصلح شراء لم يجوز، ولو رد الموصى له بدل الصلح بعب عادهقه، ولو قتل العبد الموصى بخدمته؛ فانه يشتري عبد آخر بقيمته ليعلمه مكانه، فان صالحته الورثة عن ذلك جاز.

٢١١٨٧:- وان أوصى لرجل بسكنى داره، ومات الموصى فصالح الوراثة الموصى له على دراهم مسماة جاز، وكذا لو صالحه على سكنى داره دار اخرى سنين معلومة أو صالحه على خدمة عبده سنين معلومة، ولو صالحه على سكنى دار اخرى مدة حياته، أو صالحه على خدمة عبده سنين معلومة، أو صالحه على سكنى داره سنين معلومة، إذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح، ويعود حق الموصى له فى سكنى الدار التى أوصى له بسكنها وكذلك الجواب فيما إذا أوصى له بخدمة عبده لرجل فصالحه الوارث على خدمة عبد آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصى له فى الخدمة.

٢١١٨٨:- ثم فى مسألة الوصية بسكنى الدار، إذا عاد حق الموصى له فى سكنى الدار ان كان وصية بالسكنى إلى ان يموت فله ان يسكنها، حتى يموت قالوا: وهذا الجواب محمول على ما إذا مات العبد المصالح عليه قبل استيفاء شئ من

خدمته، أو انهدمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شئ من منفعتها؛ فاما إذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شئ من خدمته؛ فانما يعود حق الموصى له فى السكنى بحساب ما بقى، وبيان ذلك، إذا صالحه على خدمته سنة فاستخدم العبد ستة اشهر، ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى فى سكنى الدار نصف العام، وان كان وصية الموصى له بالسكنى الوصية بالسكنى سنة، ومات العبد المصالح عليه بعد ستة اشهر، فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى بها نصف السنة.

٢١١٨٩:- وإذا أوصى الرجل بغلة عبده لرجل، ومات الموصى، ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز، وان كان غلته اكثر من ذلك، ولو كان اوصى له بغلة العبد ابدًا فصالحه الوارث على مثل غلة شهر واحد، وسمى ذلك يجوز، وان لم يسم ذلك لا يجوز، ولو صالحه احد الورثة على ان يكون ذلك له خاصة لا يجوز، ولو استأجر احد الورثة هذا العبد من الموصى له جاز.

٢١١٩٠:- وإذا أوصى بغلة نخيله ابدًا، ثم أن الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة، وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز، وان كان قد خرجت ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت، وبلغت من الغلة الخارجة، ومن كل غلة تخرج فى المستقبل من هذه النخلة ابدًا فهو جائز، وإذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجود، وعلى ما يحدث لم يذكر محمد هذا الفصل فى الكتاب، وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميدانى يقول: ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال، وعلى ما يخرج فى المستقبل نصفين نصفه بإزاء الثمرة الموجودة للحال، ونصفه بإزاء ما يخرج فى المستقبل.

٢١١٩١:- وكان الفقيه أبو جعفر الهندوانى يقول: ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة فى الحال، وعلى ما يخرج فى المستقبل على قدر قيمتهما، فان كانت قيمة الموجودة التى تخرج على السواء ينقسم البدل عليهما نصفين، وإذا كانت اثلاثا كان البدل اثلاثا.

٢١١٩٢:- وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما، إذا صالحه على عبد مثلا، ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبى بكر محمد بن ابراهيم: يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة، وبنصف ما يخرج فى المستقبل، وعلى قول الفقيه أبى جعفر: ان كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب، وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك.

٢١١٩٣:- ولو صالحه من ذلك على حنطة بعينها، وقبضها جاز، وان كانت نسيئة لايجوز، وإذا كانت الحنطة نسيئة، حتى فسد الصلح بحصة الموجودة يفسد بحصة التى تخرج ايضا عند الكل عند أبى حنيفة: بغلتين وعندهما بغلة واحدة وانه يصير مشترىا الموجودة بالحصة ابداء، ولو صالحه من ذلك على شئ من الوزنيات يجوز كان الوزنى عينا، أو نسيئة.

٢١١٩٤:- ولو صالحه على ثمر مجذوذ، فان كان الثمر الذى هو بدل الصلح مثل الثمرة الخارجة للحال، أو اقل منها لايجوز، ولو صالحه، من ذلك على غلة نخل آخر ابداء لايجوز.

ومما يتصل بهذا الفصل الصلح فى الوصية بما فى البطن

٢١١٩٥:- وإذا أوصى الرجل لغيره بما فى بطن أمته، وهى حامل، ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة، ودفعها اليه فهو جائز، ولو صالحه أحد الورثة على أن يكون ذلك له خاصة لم يجز، ولو صالح عن الورثة غيرهم بأمرهم، أو بغير أمرهم يجوز، وهذا صلح الفضولى: إذا كان الصلح بغير أمرهم، ولو صالحه الوصى على دراهم مسماة، ثم ولدت الجارية غلاماً ميتاً بطل الصلح، وإذا ضرب إنسان بطنها فألقت جنيناً ميتاً فالصلح جائز.

٢١١٩٦:- وإذا أوصى رجل لما فى بطن فلانة بالف درهم فصالح رب الحبل من الوصية على صلح لا يجوز، وكذلك: لو صالحت أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز.

الفصل الثانى عشر

فى الصلح عن الدماء، والجراحات

بعض هذه المسائل يأتى فى الجنائيات إن شاء الله تعالى.

٢١١٩٧:- إذا جرح الرجل عبدا فيها قصاص فصالحه من ذلك على مال فهنا سبّ مسائل. (١) اما ان يصلحه من الجراحة. (٢) أو من الضربة. (٣) أو من الشج. (٤) أو من القطع. (٥) أو من اليد. (٦) أو من الجنابة وكل وجه من ذلك على وجهين: اما ان قال: وما يحدث منها، وفى هذا الوجه الصلح جائز مات من ذلك، أو برئ، أو لم يقل ينتقض شئ منه، وكان يجب أن ينتقض بعض الصلح متى برئ، والدليل على صحة ماقلنا ما ذكر محمد فى آخر كتاب الوكالة.

٢١١٩٨:- رجل شج رجلا موضحة، ثم ان المشجوج، وكل رجلا يصلح مع الشاج عن الشجة، وما يحدث منها إلى النفس على الف درهم ففعل الوكيل ذلك، ثم برئ من الشج قال: ينتقض الصلح بقدر تسعة الاغشار، ويبقى بقدر العشر حكي عن الفقيه أبى بكر محمد بن ابراهيم: أنه قال: تأويل ما قال محمد فى كتاب الصلح: ان الصلح جائز، إذا برئ مما يحدث منها، وبقي بها اثر، وهذا إذا برئ وقد بقي اثر الجراحة، فإذا برئ، ولم يبق بها اثر، فان الصلح يبطل.

٢١١٩٩:- هذا الذى ذكرنا إذا وقع الصلح عن القائم، وما يحدث؛ اما إذا وقع الصلح عن القائم، ولم يتعرضا فى الصلح لما يحدث منها ان برئ، ولم

٢١١٩٩:- أخرج ابن أبى شيبه عن ابن عباس: فى رجل قطع يده، فصالح عليها، ثم انتقضت يده فمات، قال: الصلح مردود، ويؤخذ بالدية. مصنف ابن أبى شيبه. الديات، الرجل يصيب الرجل فيصلح عليه، ثم يموت ١٤ / ٣١٨ برقم ٢٨٥٤١

يحدث منها شئ فالجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا: ان برئ، ولم يبق للجراحة اثر فالصلح ماض، وإن مات من ذلك قال أبو حنيفة: الصلح باطل، وقال أبو يوسف ومحمد: الصلح صحيح، ولو وقع العفو بغير بدل فى هذه الفصول، ولم يقل، وما يحدث منها فمات منها بطل العفو عند أبى حنيفة: وسيأتى ذلك فى كتاب الجنایات.

٢١٢٠٠:- وإذا بطل الصلح فى الجراحة عمدا لا يجب القصاص عند أبى حنيفة: استحسانا، وتجب الدية فى مال الجراح، وإن كانت الجراحة خطأ تجب الدية على عاقلة الجراح، هذا إذا وقع الصلح عن الضربة، أو عن الجراحة، أو عن الشج، وأشباه ذلك.

٢١٢٠١:- وأما إذا وقع الصلح عن الجنایة، وذكر وما يحدث منها، أو لم يذكر فهذا، وما لو وقع الصلح عن الجراحة، أو عن الضربة، وما يحدث منها سواء، وإذا كانت الجنایة عمدا فصالح المجروح الجراح على بدل يسير وقت الصلح، وهو مريض مرض الموت فالصلح جائز، وإن كانت الجراحة خطأ فصالح، وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحُط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث، ثم هذه الوصية للعاقلة للقاتل، وإن كانت الدية تجب على القاتل أولا، والعاقلة تتحمل عنه.

٢١٢٠٠:- أخرج البيهقى عن عبد الله بن عباس أنه قال: لاتحمل العاقلة عمداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً، ولا ماجنى المملوك، قال: وقال ذلك الليث: إلا ان تشاء. السنن الكبرى للبيهقى. الديات، باب من قال: لاتحمل العاقلة عمداً ١٨١/١٢ برقم ١٦٨٢٥
أخرج ابن أبى شيبة عن هشام بن عروة، عن ابيه انه كان يقول: لاتعقل العاقلة فى العمد إلا ان تشاء، وإنما تعقل العشيرة لخطأ. مصنف ابن أبى شيبة. الديات، العمد، والصلح، والاعتراف ١٤/١٧٤ برقم ٢٨٠٠١.

شبير أحمد القاسمى بالجامعة القاسمية الشهيرة بالمدرسة شاهی
بمدرية مرادآباد الهند

٢١٢٠٢:- ولهذا قلنا لو اقر الرجل على نفسه بالقتل، وكذبه العاقلة تجب الدية في مال القاتل، ولو كان الوجوب على العاقلة ابتداء لكان لا يلزم القاتل شيء، فان من أقر على غيره بمال، وكذبه المقر عليه لا يلزم المقر شيء ولكن الوجه في ذلك ان الدية على القاتل ابتداء، ثم يتحول إلى العاقلة، إذا ثبت القتل معاينة، أو بالبينة، وإذا كانت الدية تتحول إلى العاقلة من ساعته كان الصلح واقعا بعد ماتحولت الدية إلى العاقلة فيمكن تجويز هذا الصلح وصية للقاتل.

٢١٢٠٣:- وفي الهداية: قال: الصلح عن جناية العمد، والخطأ، وفي الكافي: والنفس، وما دونها، وبدل الصلح في دم العمد جار مجرى المهر، وكل جهالة تحملت في المهر تتحمل هنا، وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح لنشأ كلهما من حيث ان المال يجب فيهما ابتداء لا في مقابلة مال، وعند فساد التسمية يسقط القود، ويجب بدل النفس، وهو الدية نحو أن يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح أنهما يفترقان من وجه، وهو انه، إذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل، ولو صالحه من دم العمد على خمر لم يجب شيء.

٢١٢٠٤:- فاما الخطأ، فان صالح وليه على مائة بغير، أو مأتى بقرة، أو الفى شاة، أو مأتى حلة، أو الف دينار، أو عشرة آلاف درهم صح، وصار استيفاء لعين الحق، وإن صالح على أكثر من قدر الدية لا يصح بخلاف الصلح عن القصاص، فانه يجوز، وإن زاد بدل الصلح على قدر الدية، وبخلاف ما إذا صالح على اقل من ذلك.

٢١٢٠٢:- أخرج البيهقي عن عامر، عن عمر رضى الله عنه قال: العمد، والعبد، والصلح، والاعتراف لا تعقله العاقلة- السنن الكبرى للبيهقي- الديات، باب من قال: لا تحمل العاقلة عمداً ١٢ / ١٨٠ برقم ١٦٨٢٣ وأخرج ابن أبي شيبة عن ابراهيم قال: لا تعقل العاقلة صلحاً، ولا عمداً، ولا اعتراًفاً، ولا عبداً- مصنف ابن أبي شيبة- الديات، العمد، والصلح، والاعتراف ١٤ / ١٧٤ برقم ٢٧٩٩٩

٢١٢٠٥:- وهذا إذا صالح على أحد مقادير الدية، فإن صالح على غيرها صح إلا أنه يشترط القبض في المجلس، ولو قضى القاضى بمائة من الإبل فصالحه على أكثر من مأتى بقرة صح.

٢١٢٠٦:- وفي السغناقى: أما لو صالح على شئ من المكيل، أو الموزون سوى الدراهم، والدنانير إلى أجل فهو باطل، ولو قضى القاضى بأحد المقادير زيادة على مقدار الدية لا يجوز، ثم أعلم أن الصلح بالزيادة على قدر الدية في جناية الخطأ إنما لا يجوز، إذا كان ذلك الصلح منفرداً.

٢١٢٠٧:- وأما إذا كان الصلح عن دم العمد منضمماً بالصلح عن الخطأ يجوز وإن زاد بدل الصلح على قدر الدية صورته رجل قتل رجلاً عمداً، وقتل آخر خطأ، ثم صالح أولياءهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطأ الدية وما بقى فلصاحب العمد فصار هذا كرجل عليه مائة دينار لرجل وألف درهم لآخر فصالحهما على ثلاثة آلاف درهم يجوز، ولصاحب ألف الف، والباقي لصاحب الدنانير.

٢١٢٠٨:- أما إذا صالح على غير ذلك جاز بأن يصالح على مكيل، أو موزون كيلا يكون افتراقاً عن دين بدين، وفي التجريد: ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على الفى دينار جاز أن قبض في المجلس، ولو لم يقبض القاضى بشئ فصالحه على مأتى بغير بغير أعيانها فالواجب مائة على الأسنان الواجبة في الدية، وإن كانت بأعيانها فالواجب مائة منها، والخيار إلى الطالب، وإن كان في أسنان الإبل نقصان من الأسنان الواجبة في الدية فللطالب أن يرد الصلح.

٢١٢٠٩:- وفي مختصر خواهرزاده: إذا ادعى على رجل قصاصاً في النفس، أو فيما دونه فصالح من ذلك على مال قليل، أو كثير فهو جائز، وقد سقط الدم فالمال حال في مال الجاني، ولا يكون على العاقلة، وحكم المال المصالح عليه حكم المهر يجوز التصرف فيه قبل القبض، ولو صالح منه على خمر، أو خنزير فهذا عفو بغير شئ، ولا شئ على القاتل، والجراح.

٢١٢١٠:- وفى السغناقى: ولو صالحه عن دم عمد سكنى دار، أو خدمة عبد سنة جاز، وإن كان صالحه على ما فى بطن امته، أو على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يجز، وهذا بخلاف الخلع فانها لو اختلعت نفسها على ما فى بطن امتهأ صحت التسمية، وحكم المال المصالح عن عمد حكم المهر يجوز التصرف فيه قبل القبض، وبعده.

٢١٢١١:- ولو صولح من حد القذف على مال لم يجز، ولم يكن عفوا، والمدعى على حجته الوصى لو صالح من دم الصبى جاز، وهو كالأب، ولكن الأب يستوفى قصاص النفس، والوصى لا.

٢١٢١٢:- وفى الخانية: رجل ادعى على رجل دما، أو جراحة فهو على وجهين: اما ان يدعى ذلك عمدا، أو خطأ، فان كان ادعى عمدا، وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على ان يأخذ المدعى عليه مائة، ويقر بذلك كان الصلح باطلا، والاقرار باطل لا يواخذ بهذا الاقرار.

٢١٢١٣:- وفى الذخيرة: وإن ادعى دم خطأ، أو جراحة خطأ فصالحه على الدية على مال يأخذه المدعى عليه لا يجوز، وفى السراجية: قال لولى الدم صالحتك من دم على الف درهم فقال: قبلت الصلح فى نصفه بخمسائة جاز الصلح بخمسائة.

٢١٢١٤:- م: وإذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا، أو خطأ فصالحه منها على الف درهم، ثم شلت اصبع اخرى بجانب تلك الاصبع فعن أبى حنيفة: فى هذا الفصل روايتان قال: فى رواية لا ينتقض الصلح، وعلى القاطع أرش إصبعين.

٢١٢١٥:- وإذا قتل الرجل عمداً، وله ابنان فصالح احدهما عن حصته على مائة جاز الصلح، وينقلب نصيب الآخر مالا، فإذا أخذ المصالح بدل الصلح فليس للساكت ان يشاركه فى ذلك، وإذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز.

٢١٢١٦:- والاصل فى جنس هذه المسائل ان ما صلح مهرا فى باب النكاح صلح بدلا فى الصلح عن دم العمد فنقول الوصيف يصلح مهرا فى النكاح، وينصرف مطلقه إلى الوسط، وكذا الصلح يصح بدلا فى الوصيف عن دم العمد،

ومطلقه ينصرف إلى الوسط، وكذا لو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد حراً كان على القاتل الدية هكذا ذكر في الكتاب مطلقاً، ويجب أن يكون هذا على قول أبي حنيفة ومحمد: أما على قول أبي يوسف: يجب عليه قيمة الحر، لو كان عبداً.

٢١٢١٧:- وفي الكافي: صالح عن دم عمد على عبيدين فظهر أن أحدهما حر فالعبد كل الحق عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: له العبد وقيمة الحر، لو كان عبداً، وعند محمد العبد، وتماثل الأرض من الدراهم.

٢١٢١٨:- م- ولو وقع الاختلاف بين القاتل، وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد، وقال ولي القاتل لا، بل على هذا العبد الآخر، فإن الصلح جائز، والقول قول القاتل مع يمينه، ولو صالحه على عبد، ومتاع فلولى القاتل أن يبيع ذلك قبل القبض، ولو صالحه عن دم العمد على ما في بطون غنمه، أو على ما في ضرعها، أو على ما تحمل نخيله عشر سنين لم يجز يريد بقوله لم يجز أن التسمية لم يجز؛ فاما العفو فجائز، وتجب الدية على القاتل.

٢١٢١٩:- ولو صالحه ولي القاتل على أن عفاه عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز، وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل، ثم إن عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولى القاتل عليه بشئ، وإن لم يعف فهو على وجهين أن كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي أبيه، أو ابنه، أو من أشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وإن كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي أن يرجع على القاتل بشئ.

٢١٢٢٠:- وفي الفتاوى العتائية: ولو كان لكل واحد على صاحبه قصاص فاصطلحا على عفو كل واحد عماله قبل الآخر من القصاص جاز، ولو صالح عن دم عمد على عمر، أو قطع يد، أو رجل كان عفواً فلا يجب شئ، وكذا على الكل.

٢١٢٢١:- وأما في الخطأ تبقى الدية واجبة، ولو فرض القاضي في الخطأ

بالدية فصالحه باكثر لم يجز، وكذا لو فرض بالنصف الذى فى يده، ويجوز لغير مافرضت فيه إذا وجد القبض فى المجلس بخلاف ما إذا لم يقبض فى المجلس لأنها لا تثبت ديناً، ولا سلماً.

٢١٢٢٢:- ولو صالح عن الإبل بالدرهم، أو الدنانير بقدر قيمتها جاز، ولو فرض القاضى الدية بالايمن لم يجز الصلح بالطعام للاغنياء، ولو صالح من قطع اليد، والرجل سقط القصاص، ووجب الأرش وعن أبى يوسف إذا قطع الرجل فلا شئ لهما، ولو صالح عن القطع على خمر يجب الأرش، وعلى الميتة لا يجب شئ، إذا علم انها ميتة، ولو صالح عن اليمين على اليسار، والرجل فقطعهما ضمن الرجل دون اليسار.

٢١٢٢٣:- ولو صالحه على قتل عبده، وقيمة العبد أقل من أرش اليد فهو عفو بقدر قيمته، رجع بالباقي، وإن كان قيمته أكثر من الأرش لزمه الكل، ولو اختصما وجب الأرش، وبطل الصلح، وقيل: لا يجب شئ، ولو صالحه عن قطع يده على قطع يد أجنبي فقطع ضمناً أرش ما قطع.

٢١٢٢٤:- وإن صالح عن دم العمد على داران كانت قيمتها مثل الف، والا اتمها سقط القصاص ووجبت الدية، ويجوز الصلح من العمد على طعام مؤجل، ولو قال: صالحه من الدم على أقل من الدية فما حططت من ذلك فهو على جاز.

٢١٢٢٥:- ولو حبس الوالى رجلاً لأجل تهمة فى سرقة فصالحه آخرفى السجن على ان يقر فلما خرج أنكر، وقال: خفت لم يجز بخلاف حبس القاضى؛ لانه لا يحبس الابحق.

٢١٢٢٦:- م: ولو كان القتل خطأ، وباقي المسئلة بحالها فللمقطوع يده أن يرجع على القاطع بالدية، ولو صالحه على أن يقطع رجله، فإن الصلح باطل، ولا يرجع عليه بشئ، وقد وقع العفو مجاناً هكذا ذكر فى عامة روايات هذا الكتاب، وذكر فى بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالأرش من مشائخنا: من لم يصح هذه الرواية، وقال: قياساً، واستحساناً يقع العفو مجاناً، والحاكم الشهيد لم يثبت هذه الرواية فى

المختصر: ولكن الفقيه ابا جعفر الهندواني: كان يصحح ما ذكر من القياس، والإستحسان فى بعض الروايات، وكان يقول: ما ذكر فى عامة الروايات جواب القياس لأجواب الإستحسان، قال: ولو كان القتل خطأ حكم بدية اليد على الروايات كلها قال: وكذلك لو صالحه من دم عمد على كذا مثقال ذهب، وفضة فهو جائز، وعليه من كل واحد منهما النصف .

٢١٢٢٧:- قال ولو صالح رجل عنه على عبده، وضمن له خلاصه كان جائزاً؛ وإنما يريد بقوله ضمن له خلاصه ضمن له قيمة العبد متى استحق العبد يوماً من الدهر فاستحق العبد رجوع الولي على المصالح بقيمة العبد، ولو صالحه على ألف درهم، وضمنها له فاستحققت الألف رجوع ولي القتل بمثلها على المصالح.

٢١٢٢٨:- وهذا بخلاف مالم يضاف الفضولي الصلح إلى عبد، وأضاف العبد إلى نفسه، ثم استحق العبد حيث لا يرجع ولي القتل على الفضولي بشئ، ثم الفضولي: إذا ضمن بدل الصلح، وأدى لا يرجع بذلك على القاتل، وإن كان القاتل أمره بالصلح، ولم يأمره بالضمان فضمن، وأدى كان له أن يرجع بما ضمن على الوكيل.

٢١٢٢٩:- وإذا قتل العبد، والرجل الحر رجلاً عمداً فأمر الحر القاتل، ومولى العبد رجلاً أن يصالح عنهما ولي القتل على الألف ففعل المأمور ذلك، فإن نصف الألف على الحر القاتل، والنصف على العبد، ثم ذكر فى بعض الروايات قتل الرجل عمداً، أو خطأ، وجعل الجواب فى العمد نظير الجواب فى الخطأ.

٢١٢٣٠:- وإذا قتل عبد رجلاً عمداً، وله وليان فصالح مولى العبد أحدهما من نفسه من الدم على العبد القاتل، فإن الصلح جائز؛ لأن بعد وجوب القصاص لو باع العبد، أو وهب يجوز هبته، وبيعه؛ لأن المستحق بالقصاص دم العمد لا ماليته، والهبة، والبيع يصرف فى المالية، والمالية لاتصير مستحقة لولى القصاص، وكذا يجوز الصلح عليه، وإذا جاز الصلح على العبد ذكر انه يقال للذى صار العبد له ادفع نصفها إلى

شريكك، أو افده بنصف الدية.

٢١٢٣١:- قال: ولو كان صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن له فى العبد الآخر حق، ولو كان صالحه على نصف العبد القاتل، فإن الصلح جائز، ويكون العبد بين المولى، وبين الولي نصفين، وإذا صار العبد بينهما يقال لهما: إما ان تغديا النصف بالجناية، أو تغديا بنصف الدية.

٢١٢٣٢:- وفى السغناقى: المكاتب، إذا قتل رجلا عمدا، ثم صالح لنفسه على شئ من كسبه جاز الصلح، وإذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجوز له ان يصالح عن نفسه أى سواء كان عليه دين، أو لم يكن، وإن قتل عبد له أى لهذا العبد المأذون عبد فذلك العبد قتل رجلا عمدا فصالح العبد المأذون عن عبده جاز.

٢١٢٣٣:- وفى الكافى: ولو قتل عبد عبده المأذون رجلا عمدا فصالح العبد المأذون على عبده جاز، ولو قتل العبد المأذون رجلا عمدا فصالح على نفسه لا يجوز.

٢١٢٣٤:- م: وإذا قتلت الأمة رجلا خطأ له وليان فولدت الأمة إنا فصالح المولى أحد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحصته من الدم فهو جائز هكذا ذكر المسئلة فى كتاب الصلح.

٢١٢٣٥:- وفى الجامع: ذكر هذه المسئلة فى كتاب الدور فى موضعين أنه لا يصير مختارا للفداء فى حق الآخر بل يكون على إختياره فالحاصل ان اختيار الفداء فى حق احد الوليين على عامة الروايات، وعلى احدى رواية الدور لا يكون اختيار الفداء فى حق الآخر، واتفقت الروايات ان ولي الجناية، إذا كان واحدا بان قطع عبد يد حر، واختار المولى الفداء عن نصف العبد أنه يصير مختارا للفداء فى الكل، وكذلك: إذا دفع النصف يصير مختارا لدفع الكل، وستأتى هذه المسئلة فى كتاب الجنایات إن شاء الله تعالى.

٢١٢٣٦:- وإذا قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولاه بالف درهم، وهى

قيمته فذلك جائز، فان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا آخر ذكر ان على مولاه قيمة أخرى، وإذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأعين آخر، فان على مولاه قيمته بينهما لولى الدم الثلثان، ولصاحب العين الثلث، وإن قتل المدبر رجلا خطأ وفقأعين آخر فصالحهما المولى على عبد، ودفعه اليهما فهو جائز، وإن اختلفا فقال: كل واحد منهما أنا صاحب الدم، ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين، فان قال مولى المدبر لأحدهما انت ولى القتل، وقال الآخر: انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه.

٢١٢٣٧:- وإذا قطعت المرأة يد رجل فصالحها من الجراحة على أن يتزوجها فهذه المسئلة تأتي فى كتاب الجنایات، وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلعت منه على الجراحة لاغير، فإن البراءة من الجراحة، والخلع جائز، والتسمية جائزة، ويكون أرشها بدل الخلع، ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع، أو بصريح اللفظ، وهكذا كله، إذا برئت من الجراحة، وبقي بها أثرأما إذا برئت، ولم يبق بها اثر يقع الطلاق مجانا، حتى لايجب عليها رد المهر على الزوج هذا إذا برئت؛ فاما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز، والتسمية باطلة عند أبى حنيفة: وإذا بطلت التسمية فالقياس ان يجب القصاص، وفى الاستحسان تجب الدية فى مال الزوج.

٢١٢٣٨:- ثم ينظر ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا، وإن وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا، وليست فائدة قولنا: وقع رجعيا أم بائنا بعد ما ماتت المرأة اثبات الرجعة؛ لأن الرجعة بعد ما ماتت لا تتصور؛ وإنما فائدته احكام آخر سوى الرجعة من الميراث، وغيره لأنه متى وقع رجعيا، فان الزوج لا يرث منها، إذا ماتت؛ لأن الزوج قاتل لها، وهى ترث من الزوج، إذا مات الزوج قبلها، إذا كان الواقع رجعيا، وهى فى العدة؛ لأن المرأة ليست بقاتلة.

٢١٢٣٩:- وإن كان الواقع بائنا فانها لا ترث من زوجها فتظهر فائدة قولنا:

رجعى فى حق الميراث من هذا الوجه ، وتظهر فى حق الوطى ، فان الزوج ، إذا وطئها بعد هذه المصالحة ، ثم ماتت إن كان الواقع رجعيا لا يلزمه مهر جديد ، وإن كان بائنا يلزمه ؛ فاما على قول أبى يوسف ، ومحمد : فان الخلع يقع مجّانا حتى لا يجب على الزوج شئ ؛ لان الخلع على الجراحة عندهما خلع عليها ، وعلى ما يحدث منها ، فإذا زالت الجراحة نفسها ، وكانت عمد اظهر أنه خالعه على قصاص وجب بها على الزوج ، والقصاص ليس بمال ، ومن خالع امرأته بما ليس بمال ؛ فإنه يقع الخلع مجّانا كما لو خالعه على خمر ، أو خنزير ؛ فانه يقع الطلاق ، ولا يلزمها رد المهر فكذلك هذا ويكون عفوا ؛ لأنه خالعه على القصاص عندهما فيكون عفوا ، ثم ينظر إلى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا ، وإن وقع بالصريح ذكر فى رواية أبى سليمان يكون رجعيا ، وذكر فى رواية أبى حفص : أنه يكون بائنا هذا الذى ذكرنا : إذا خالعه على الجراحة لا غير ؛ فأما إذا خالعه على الجراحة ، وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما إذا خالعه على الجراحة لا غير عندهما هذا الذى ذكرنا إذا كانت الجراحة عمداً ، وإن كانت الجراحة خطأ إن خالعه على الجراحة لا غير ، وقد برأت من ذلك ، وبقي بها ، اثر فالخلع جائز ، والتسمية جائزة ، ويكون الواقع بائنا ، وإن برأت ، ولم يبق بها أثر وقع الطلاق مجّانا ، ولا يلزمه المهر ، وإن ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبى حنيفة : كالجواب فيما إذا برأت من الجراحة ، ولم يبق بها أثر ، وأما على قول أبى يوسف ، ومحمد : فالخلع جائز ، والتسمية جائزة ، ولو خالعه على الجراحة ، وما يحدث منها ، وكانت الجراحة خطأ ، إذا ماتت من ذلك كانت التسمية صحيحة فصار جميع الدية بدل الخلع ، ويكون الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع ، أو بلفظ الصريح ، ويرفع عن العاقلة ، ويعتبر ذلك من ثلث المال اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ ، أو اختلعت ، والغالب من تلك الجراحة الموت ، فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجازت ، وإن كان لا يخرج جميع

بدل الصلح من ثلث مالها فبقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة، ويؤدون الباقي إلى ورثتها، ويعتبر من جميع المال إن اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ، أولم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ.

٢١٢٤٠:- وكل جواب عرفته فيما، إذا خالعتها عن الجراحة فهو الجواب فيما إذا خالعتها عن الضربة، أو عن الشجة، أو عن القطع، أو عن اليد، وإن خالعتها عن الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما، إذا خالعتها عن الجراحة، وما يحدث منها.

٢١٢٤١:- وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها زوجها على أن يطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعتها عن الجراحة، وما يحدث منها، وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً، فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز.

٢١٢٤٢:- ثم مسألة الكتاب على أربعة أوجه: (١) أما أن يعتق المكاتب قبل أداء بدل الصلح. (٢) أو بعد أداء بدل الصلح. (٣) أو يعجز قبل أداء بدل الصلح. (٤) أو يعجز بعد أداء بدل الصلح، فإن عتق بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض، والأداء ماض، وإن عتق قبل أداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته، وإن عجز بعد أداء بدل الكتابة فالصلح، والأداء ماض، وإن عجز قبل الأداء؛ فإنه لا يطالب حتى يعتق، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف، ومحمد: يطالب المولى فيقال له؛ أما إن تدفع القيمة، أو تفديه.

٢١٢٤٣:- وإن وقع الصلح على دراهم، أو على طعام بعينه، أو بغير عينه، واختلفا من غير قبض فالصلح على حاله، فإن كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح، وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة، وكذلك: لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبداً، أو ثوباً بعينه، وكفل به كفيل لولى القتل صح، وإن مات العبد قبل أن يدفعه فللمولى أن يضم الكفيل قيمته، وإن شاء ضمن المكاتب.

٢١٢٤٤:- ولو ان مكاتباً قتل رجلاً عمداً، فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دم العمد على مال إلى أجل كان جائزاً، فان كفل به كفيل جازت الكفالة، وإن عجز، ورد رقيقاً لم يكن للطالب أن يأخذ المكاتب بشئ عند أبي حنيفة: ولكن يأخذ الكفيل، وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً، فعفا أحد ولييه عن الدم بغير صلح؛ فإنه يقضى للآخر على المكاتب أن يسعى في نصف قيمته له، ولم يخيره بين أن يدفع نصف الدية، وبين أن يؤدى نصف قيمته.

٢١٢٤٥:- وإن صالحه من ذلك على شئ من المكيل، أو الموزون بغير عينه، وتفرقا من غير قبض بطل الصلح، وإن قبض في المجلس جاز الصلح.

الفصل الثالث عشر

فى العوارض التى تحدث فى بدل الصلح،

وفى تصرف المدعى فى بدل الصلح

٢١٢٤٦:- قال محمد فى الأصل: وإن ادعى رجل دارا فى يدى رجل، وصالحه المدعى عليه عن دعواه على خدمة عبد سنة، ثم ان مولى العبد اعتق العبد فعتقه نافذ، واذا اعتق العبد كان له الخيار ان شاء يخدم المدعى، وإن شاء لم يخدم، وهو نظير ما أجره للخدمة، ثم ان صاحب العبد أعتق العبد، وهناك العبد يتخير فكذا هنا، فان خدم المدعى تمام السنة فالصلح ماض على الصحة، وإن أبى ينتقض الصلح، ورجع المدعى فى دعوته فيما بقى فلا يضمن المعتق شيئا للمدعى، وإن لم يعتقه مولى العبد، ولكن اعتقه المدعى، وهو صاحب الخدمة لا ينفذ اعتاقه؛ لانه ليس بمالك رقبته، ولو لم يكن شئ من ذلك، ولكن قتله صاحب العبد فلا ضمان عليه، ولكن ينتقض الصلح فيما لم يستوف من المنفعة، وإن قتله واحد من عرض الناس قبل مضى المدة فعلى قول محمد: ينتقض الصلح فيما لم يستوف من المنفعة، وعلى قول أبى يوسف: لا ينتقض الا أنه يتخير تغير المعقود عليه؛ وأما اذا قتله المدعى؛ فانه يضمن قيمته، وينتقض الصلح عند محمد كما لو قتله أجنبى آخر، وعلى قول أبى يوسف: لا ينتقض الصلح الا ان القاتل، اذا كان هو المدعى لا يتخير عند أبى يوسف.

٢١٢٤٧:- ولو صالحه على سكنى دار فهدمها رجل من عرض الناس فالمسئلة على الاختلاف، ولو كان رب العبد باع هذا العبد من رجل لم يجز بيعه، ولو باع المدعى العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه.

٢١٢٤٨:- واذا ادعى رجل دارا فى يدى رجل فصالحه المدعى عليه على عبد بعينه فاراد المدعى أن يبيع العبد قبل أن يقبضه فليس له ذلك هكذا ذكر محمد فى

الاصل: قال محمد: عقيب ذكر هذه المسئلة، وهذا بمنزلة الشراء.

٢١٢٤٩:- واذا ادعى دارا في يدى رجل، وصالحه المدعى عليه على سكنى بيت من هذه الدار معلوم عشر سنين جاز، وللمدعى أن يواجر البيت من غيره، ولو آجره من المدعى عليه لا يجوز عند محمد، ويجوز عند أبى يوسف.

٢١٢٥٠:- واذا ادعى دارا في يدى رجل، وصالحه المدعى عليه على ثياب، أو حيوان بعينه، أو مكيل، أو موزون بعينه، واراد المدعى ان يبيع ذلك قبل القبض لايجوز، وإن كان المكيل، والموزون فى الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه، اذا وقع الاستبدال عن المكيل، أو الموزون على شئ بعينه، وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح، وإن كان بغير عينه بطل الصلح.

٢١٢٥١:- ذكر محمد فى الاصل: وقال أبويوسف: كل شئ، اذا صالحت عليه فاستحق، ورجعت بقيمته جاز يبعه قبل القبض من الذى عنده، أو من غيره، وذلك كالصلح عن القصاص، اذا وقع على عبد، أو ثوب، وباع المدعى ذلك من الذى عنده، أو من غيره قبل القبض؛ فانه يجوز.

٢١٢٥٢:- وكل شئ صالحت عليه، ثم استحق لاترجع بقيمته وانما ترجع فى الدعوى إن وقع الصلح عن انكار، أو فى المصالح عنه ان وقع الصلح عن اقرار لايجوز بيعه قبل القبض كما لو ادعى مالا، ثم صالح عنه على عرض، وباع العرض قبل القبض لايجوز.

٢١٢٥٣:- واذا ادعى داراً فى يد رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على دار أخرى فلم يقبضها المدعى، حتى باعها المدعى، فان يبعه جائز فى قول أبى يوسف، وعلى قول محمد: لايجوز، وقد مرّ شئ من هذا الفصل فى نوع الصلح عن دعوى العقار.

الفصل الرابع عشر

فى شرط الخيار فى الصلح، وفى الخيار من غير شرط

٢١٢٥٤:- قال محمد: اذا ادعى رجل مائة درهم فصالحه منها على عبد، وشرط الخيار للمدعى، أو لنفسه ثلاثة ايام فالصلح جائز، والخيار جائز، ثم قال: ويستوى ان يكون المدعى عليه مقرا، أو منكرا قال: وإن صالحه على عبد على ان اداه المدعى عشرة دنانير الى شهر، واشترط الخيار للمدعى ثلاثة ايام فهو جائز، واذا جاز الصلح برئ المطلوب من المائة، وصارت الدنانير على الطالب الى شهر من يوم إجازة الصلح، وفى السراجية: صالحه على شئ لم يره فله الخيار، اذا رآه.

٢١٢٥٥:- م: قال: واذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب، واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة ايام، ودفع الى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن بقيمته، ودنانيره على صاحبها، وإن كان الخيار مشروطا للطالب، وهلك فى مدة الخيار؛ فانه هلك مضمونا عليه بالثمن، ولو لم يهلك الثوب، ولكن هلك الذى له الخيار تم الصلح كما فى البيع.

٢١٢٥٦:- وإن كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد بشرط الخيار لهما ثم احدهما رضى بالعقد، واراد الآخر فسخ العقد عند أبى حنيفة: ليس له الفسخ، وعندهما له ذلك بمنزلة ما لو باع عبدا، من رجل على أنهما بالخيار.

٢١٢٥٧:- وإن كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبد، وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام، فان كان الخيار مشروطاً للطالب فأجاز الصلح فى حق احدهما وفسخ فى حق الآخر لاشك ان على قولهما: يجوز، وعن أبى حنيفة روايتان فى رواية يجوز الفسخ فى حق الآخر، وفى رواية لايجوز.

٢١٢٥٨:- واذا ادعى رجل حقا فى أرض فى يدى رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت كان المدعى بالخيار ان شاء نقض الصلح، ورجع براس ماله ان كان الصلح عن اقرار رجوع فى أرضه، وإن كان عن انكار رجوع فى دعواه فى الأرض، وإن شاء تربص الى أن ينضب عنها الماء، وإن اختار التربص حتى ينضب الماء عنها فنضب الماء عنها؛ فإنه ينظر ان احدث الغرق نقصانا بالأرض يخير وقع الصلح عن انكار، أو اقرار قالوا: وهذه المسئلة تدل على أن ما يحدث من النقصان فى العقار قبل القبض يكون محسوبا على البائع خلافا لقول بعض مشائخنا: أنه يجب على المشتري؛ لانه بمنزلة المقبوض، حتى جاز بيعه قبل القبض عندهما، وكان الجواب فيه كالجواب فيما اذا عاد العبد من الإباق، وقد تمكن فيه نقصان، وهناك يخير المشتري، فكذلك هنا، وإن لم يحدث بالغرق نقصان لاخيار له.

٢١٢٥٩:- هذا الذى ذكرنا: اذا غرقت الأرض التى وقع الصلح عليها؛ فاما اذا غرقت الأرض التى وقع الصلح عنها ينظر إن وقع الصلح عن اقرار، وقد أحدث الغرق نقصانا فى الأرض إن حصل الغرق بعد ماذهب المصالح الى الأرض، وتمكن من قبضها؛ فانه لاخيار له، وإن أحدث قبل أن يذهب الى الأرض، ويتمكن من قبضه يخير. ٢١٢٦٠:- هذا اذا وقع الصلح عن إقرار؛ فاما اذا وقع الصلح عن انكار لاخيار له سواء تمكن من قبضه، أو لم يتمكن، وهذا عندهم جميعا، وكان بمنزلة ماله إشتري عبدا مغصوبا فحدث به عيب بعد الشراء؛ فانه لاخيار له تمكن من قبضه، أو لم يتمكن عندهم جميعا.

٢١٢٦١:- واذا ادعى الرجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره، ثم أن المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر، ولم يره فلآخر أن يرده على الثانى، ولم يكن للثانى

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٤٠ الفصل: ١٤ شرط الخيار في الصلح ج: ١٤

أن يردده على الأول سواء قبله الثاني بقضاء، أو بغير قضاء، ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب، ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يردده على الأول سواء قبله الثاني بقضاء، أو بغير قضاء، وفي الفتاوى العتائية: وفي الصلح على سكنى الدار خيار الروية.

٢١٢٦٢:- وفي الذخيرة: بشر عن أبي يوسف: اذا وقع الصلح عن ألف

درهم دين على عبد، ثم تصادقا أنه لادين فالمدفوع اليه العبد بالخيار ان شاء ردّ العبد على صاحبه، وإن شاء أمسك العبد، ورد عليه ألف درهم.

الفصل الخامس عشر

فى بينة يقيمها المدعى عليه بعد الصلح يريد إبطال الصلح

٢١٢٦٣:- فى نوادر هشام: قال سمعت محمدا: فى رجل إدعى على رجل مالا، ووجد المدعى عليه، وأعطاه إياه، أو صالحه من دعواه، ثم أقام المدعى عليه بينة أن المدعى، قال: قبل القضاء، أو قبل الصلح ليس لى قبل فلان شئ فالقضاء، والصلح ماضيان، وإن أقام بينة أنه اقر بذلك بعد الصلح، والقضاء أبطلت الصلح، والقضاء، ولو كان القاضى قد قضى عليه بالمال بينته، ثم اقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقر قبل ان يقضى القاضى إنه ليس له عليه شئ ابطلت المال.

٢١٢٦٤:- رجل ادعى داراً فى يدى رجل فصالحه المدعى عليه على ألف درهم على أن يسلمها ثم أن المدعى عليه أراد أن يقيم بينة أنهاله ليرجع بالالف ليس له ذلك، وكذلك: إن اقام بينة أنها كانت لفلان اشتراها، أو انها كانت لابنه فلان مات أبوه، وتركها ميراثا له هكذا روى ابن سماعة عن أبى يوسف.

٢١٢٦٥:- قال: ولو أقام بينة انه كان إشتراها من المدعى قبل الصلح قبلت بينته، وبطل الصلح، ولو لم يقيم بينة على الشراء؛ وإنما اقام بينة على صلح صالحه، وعلى دار قبل هذا أمضيت الصلح الأول، وأبطلت، فان كل صلح وقع بعد صلح فالأول صحيح، والثانى باطل، وكذلك صلح وقع بعد الشراء فهو باطل، وإن كان شراء بعد شراء فالشراء الثانى احق، وإن كان صلحا، ثم اشترى بعد ذلك أجزنا الشراء وأبطلنا الصلح.

٢١٢٦٦:- وفى الذخيرة: ذكر فى بعض الكتب، اذا صالح على مال، ثم أعاد الصلح على مال آخر، ان كان البذل الثانى مثل الأول فالصلح هو الأول دون

الثانى، وإن كان الثانى اكثر من الأول، أو دونه فالصلح هو الثانى، وهو نظير مالى باع، ثم باع ثانيا.

٢١٢٦٧:- ادعى على وارث ميت دينا فى تركته وأثبتته بالبينة ثم أن وارثا آخر غير الذى اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما إدعاه فلما طلب منه بدل الصلح قال المصالح: انا اقيم البينة ان مورثى، أوفاك هذا المال لاتقبل بينته، ولو أقام وارث آخر بينة على ذلك تقبل .

٢١٢٦٨:- م: فان ادعى دارا فى يد رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك، ولم يقم على ذلك بينة، وقضى القاضى بالدار للمدعى، وباعها المدعى من رجل، ثم ان المدعى عليه الدار أراد ان يحلف المدعى بالله تعالى ماصالحتنى عن دعواك فى هذه الدار، وفى الذخيرة: قبل هذه الدعوى، م: فله ذلك، فاذا حلفه، ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء أجاز البيع، وأخذ الثمن، وإن شاء ضمنه.

٢١٢٦٩:- واذا إدعى دارا فى يدى رجل إرثا عن أبيه، ثم اصطلحا على شىء، ثم ان المدعى عليه اقام بينة أنه كان اشترى الدار من اب هذا المدعى حال حياته، أو أقام بينة انه كان اشترها من فلان، وفلان كان اشترها من اب هذا المدعى لاتقبل بينته على هذا فتوى بعض مشائخ زماننا.

٢١٢٧٠:- وفى الذخيرة: وقد كتبنا قبل هذا عن أبى يوسف: فيما وقع الدعوى مطلقا، ثم اقام المدعى عليه بينة على انه كان اشترها من هذا المدعى قبل الصلح قبلت بينته، ويبطل الصلح، وإن وقع الصلح عن دعوى الدين ثم ان المدعى عليه ادعى الايفاء قبل الصلح، واقام على ذلك بينة لاتقبل بينته.

٢١٢٧١:- ولو ادعى الابرأ قبل الصلح ان كان الصلح عن انكار لاتسمع دعواه، ولاتقبل بينته، وإن كان الصلح عن إقرار تسمع، ولا يبطل الصلح، وفى الفتاوى العتابية: ولم تسمع بينته ذى اليد على أن المدعى اقر قبل الصلح انه مبطل فى الدعوى بخلاف

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٤٣ الفصل: ١٥ بينة يقيمها المدعى عليه... ج: ١٤

علم القاضي؛ فانه كالاقرار الا فى دعوى الإؤث، ولو قال المدعى عليه: اعطيتك ما ادعيت فجحد فصالحه على خمس مائة لم تسمع بينته أنه اعطاه امس؛ لانه افتدى من يمينه الا ان يقول: فى الابتداء كانت لك على قضيتها.

٢١٢٧٢:- ولو ادعى دارا فصالحه على بعض الدار سمعت بينة المدعى لأخذ الباقي، وكذا: لو ادعى بيتين فصالحه على أحدهما سمعت بينة المدعى على أخذ الثانى، ولو اقام ذواليد بينة بعد الصلح أنه كان اشتراها من فلان، أو ورثها لم تقبل الا ان يدعى الشراء من المدعى قبل الصلح، أو يدعى صلحا آخر قبل هذا الصلح جاز.

٢١٢٧٣:- ولو إدعى على رجل الف درهم، ودارا فصالحه على مائة درهم، ثم قال المدعى: ما كان لى الدار، والألف فلا رجوع ببدل الدار، وكذا اذا اقام بينة على الالف، أو على الدار، ولو اقام البينة عليهما بطلت الالف، وثبتت الدار، ولو كان الصلح عن الالف، والدار بدنانيير فاستحقت الدار فلا رجوع، ولو اقام المدعى بينة على الصلح عن الدار، وذواليد على البراءة فالأول أولى، وعن أبى يوسف: لو اقام المدعى البينة على الصلح عن الالف على المائة، وهذا الثوب، وذواليد على البراءة فالأول أولى، وفى رواية تقبل بينة المدعى على الثوب، وبينة ذى اليد على البراءة.

٢١٢٧٤:- ولو استحق الثوب، أو رد بعيب رجع بتسعمائة، وكذا بينة أحدهما على الصلح بأر بعمائة أولى من بينة الآخر بخمسمائة، وقتا، أولم يوقتا، وروى ان بينة الطالب بمائة دينار على الالف أولى من بينة المطلوب بخمسين دينارا، ويطل بالافتراق لاعن قبض.

الفصل السادس عشر

فى دين على شئ يقع به الاقرار

٢١٢٧٥:- واذا ادعى رجل الف درهم فانكر، ثم صالحه من ذلك على ان باعه بالالف التى ادعى عليه عبدا فهو جائز، ويصير مقرا بالدين، حتى لو استحق العبد، أو وجد بالعبد عيبا فردّه؛ فإنه يرجع عليه بالألف؛ اما لاشك أن البيع جائز.

٢١٢٧٦:- وفى الفتاوى العتائية: ولو ادعى نصفها، واقر بالنصف لذى اليد، ثم استحق النصف رجوع بنصف ما اعطى، ولو استحق نصف البدل رجوع بنصف الدعوى، وان شاء رد على مابقى من البدل، ورجع بجميع الدعوى.

٢١٢٧٧:- وفى الكافى: فان كان الصلح عن اقرار، واستحق بعض المصالح عنه رجوع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض، ولو استحق بعض المصالح عنه باقرار رجوع بكل المصالح عنه، ولو استحق بعضه رجوع بحصته.

الفصل السابع عشر فى الاستحقاق فى الصلح

٢١٢٧٨:- ولو ان رجلا فى يديه دار ادعى رجل فيها حقا مجهولا فصالحه الذى فى يديه الدار على دراهم مسماة، ثم ان الدار استحققت من يدى المدعى عليه، كان له أن يرجع بدراهمه على المدعى وان استحق طائفة من الدار نصفها، أو ثلثها، أو ربعها لم يرجع على المدعى بشئ، وكذا لو استحق منها بيت معلوم بخلاف مالهو استحق كله؛ لان هناك ماتناوله قد استحق بيقين، وكان للمدعى عليه أن يرجع بما أدى.

٢١٢٧٩:- وإذا ادعى نصف دار فى يد انسان شائعا، وصالحه الذى فى يديه الدار على دراهم مسماة، ودفعها اليه، ثم استحق نصف الدار هل يرجع على المدعى بشئ من الدراهم فهو على وجوه؛ اما ان قال المدعى: فى دعواه نصفها للمدعى عليه، وفى هذا الوجه يرجع على المدعى بنصف الدراهم.

٢١٢٨٠:- وفى نوادر هشام عن محمد: رجل فى يديه دار ادعى رجل نصفها، وأقر ان النصف الذى فى يديه كان له، وصالحه المدعى عليه على دراهم مسماة مع انكار دعواه، ثم استحق من الدار شئ قال: هو بالخيار إن شاء رجع بحصة ذلك على المدعى، وان شاء رجع بجميع ما دفعه اليه، وكان المدعى على دعواه فهذا بمنزلة البيع، إذا اقر المدعى ان نصفها له، ونصفها للذى فى يديه؛ واما أن يقول فى دعواه نصفها لى شائعا، والنصف الآخر لا ادرى لمن هو، أو سكت عن بيان النصف الآخر، وفى هذا الوجه لا يرجع على المدعى بشئ، وان زعم المدعى ان هذه الدار مشتركة بينه، وبين غيره، وإذا قال المدعى: فى دعواه نصفها لى شائعا، ونصفها لرجل آخر بعينه، وفى هذا الوجه لا يرجع عليه بشئ، وان كان المستحق هنا للنصف غير

الشريك الذى اقرله المدعى بيقين.

٢١٢٨١:- وفى المنتقى: رواية ابن سماعة عن محمد رجل ادعى نصف دار فى يدى رجل ولم يقل فى النصف الآخر شيئاً فافر الذى الدار فى يديه له، وصالحه منها على مائة درهم، ثم جاء رجل، واستحق نصف الدار لا يرجع المقضى عليه على المصالح بشئ، وكذلك: لو كان ادعى رجل آخر نصفها، ولم يقل فى النصف الآخر شيئاً فافر المدعى عليه له بذلك أيضاً، ثم صالح المدعى عليه مع الثانى ايضا على دراهم مسماة، ودفعها اليه، ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضى على المقضى لهما بشئ، وان استحق ثلاثة أرباع الدار رجعا عليهما بنصف ما اخذ.

٢١٢٨٢:- قال: وكذلك لو لم يقر المدعى عليه للمدعى الثانى بشئ، حتى اقام المدعى الثانى بينة على ما ادعى، وقضى القاضى بنصف الدار، ثم صالحه المقضى له من ذلك على دراهم معلومة، وكان ذلك قبل ان يقبض المقضى له، ثم استحق نصف الدار، وقضى القاضى للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الأول، ولا على المدعى الثانى بشئ مما صالحهما عليه، ولو أن المقضى له بالنصف قبض ما قضى له، ثم اشترى المقضى له به، ثم استحق نصف الدار رجعا المقضى عليه على المصالح الأول، وعلى المستحق الأول بنصف ما اعطاهما.

٢١٢٨٣:- وفى الفتاوى العتائية: ولو صالحه على شيأين فاستحق أحدهما رجعا فى الدعوى بقدر قيمته، وكذا ان هلك احدهما قبل القبض، وان شاء رد الآخر، ورجع فى جميع الدعوى.

٢١٢٨٤:- وفى نوادر بشر عن أبى يوسف: رجل إدعى عشرة من دار فلان نسبها إلى الذى فى يديه فصالحه على مائة درهم بعد اقرار، ثم استحق من الدار العشر، فإن للذى أعطاه المائة أن يرجع بعشر المائة، وان شاء رجعا بالمائة كلها، وكان الآخر على حجته، ولو لم يكن أقر بذلك، وأدى العشر فصالحه، ثم استحق منها نصفها لم يرجع عليه بشئ.

٢١٢٨٥:- وإذا اختصم رجلان فى دار، وهى فى يد احدهما فاصطلحا على ان أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها مسلماً جاز، فإن استحق الثلث الذى وقع عليه الصلح كان للمدعى عليه ان يرجع فى دعواه فى بقية الدار.

٢١٢٨٦:- وان كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم، وتقابضا، ثم استحققت المائة من يد الطالب؛ فإنه يرجع على المطلوب بمثلها، وان استحققت بعد الاقرار، وفى الخانية: ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الإقرار، أو بعد الانكار.

٢١٢٨٧:- م: وكذلك: لو وجد ستوقه، أو زيوفاً، أو بنهرجة بعد ماتفرقا؛ فإنه يردّها عليه، ويرجع بمائة جياذ، ولا يعود إلى اصل الدعوى، ولو صالحه من دنانير على دراهم، أو من دراهم على دنانير، وتفرقا، ثم استحققت ينتقض الصلح ويعود إلى اصل الدعوى، وهذا إذا استحققت المائة بعد ماتفرقا؛ فاما إذا استحققت قبل ان يتفرقا؛ فإنه يرجع عليه، ولا ينتقض الصلح، ولو صالحه من دراهم له عليه على فلوس مسماة، وقبضها، وتفرقا، ثم استحققت الفلوس من يديه، فإن الصلح يبطل ههنا.

٢١٢٨٨:- ولو كان عليه كرحنطة، وصالح من ذلك على كرشعير، ودفعه اليه، وتفرقا، ثم استحق ذلك الشعير انتقض الصلح، وإذا بطل الصلح رجع باصل حقه، وهو الحنطة، وهذا إذا ورد الاستحقاق بعد ماتفرقا، فإن ورد الاستحقاق، وهما فى المجلس بعد فإنه يرجع عليه بشعير مثله، ويكون الصلح ماضيا كما لو لم يكن قبض الشعير اصلا، وهناك الصلح يكون ماضيا كذا هنا.

٢١٢٨٩:- وفى الكافى: ولو وقع الصلح عن انكار، أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعى بدل الصلح على المدعى عليه وخاصم المدعى مع المستحق وإذا استحق بعضه رد حصته، ورجع المدعى بالخصومة فى ذلك القدر، وان كان الصلح عن إنكار، واستحق البدل رجع إلى الدعوى فى كله، أو بقدر المستحق، إذا

استحق بعض البدل، ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم فالجواب فيه كالجواب فى الاستحقاق فى فصلى الاقرار، والانكار.

٢١٢٩٠:- وفى المنتقى: رجل ادعى على رجل الف درهم، ودارا فصالحه المدعى عليه على مائة دينار، ثم استحققت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشئ، أما إذا ادعى رجل نصف دار فى يد رجل شائعاً وصالحه المدعى عليه على دراهم معلومة، ثم استحققت نصف الدار من يد المدعى عليه، ولم يذكر ثمة، ما إذا وقع الدعوى فى نصف معين من الدار، وصالحه المدعى عليه على دراهم معلوم، ثم استحق شئ من الدار، والحكم فى هذه الصورة انه ان استحق النصف الذى وقع الصلح عنه رجع المدعى عليه على المدعى بجميع البدل، وان استحق النصف الآخر لا يرجع عليه بشئ، وان استحق النصف شائعاً رجع عليه بنصف البدل.

٢١٢٩١:- وفى شرح الطحاوى: قال: وإذا ادعى رجل داراً فى يد رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعى على دعواه هذا، إذا لم يجز المستحق الصلح؛ أما إذا جاز المستحق الصلح جاز الصلح، وسلم العبد للمدعى، ويرجع المستحق بقيمة عبده على المدعى عليه، ولو لم يجز، وأخذه بطل الصلح، ويرجع المدعى على دعواه، فإن كان الصلح عن اقرار رجع المدعى بما ادعى، وان كان عن انكار، أو سكوت يرجع على دعواه، ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي، وعاد فى نصف الدعوى، وان شاء رد الباقي من العبد، ورجع على جميع دعواه.

٢١٢٩٢:- هذا إذا كان ما وقع الصلح عليه عينا؛ فاما إذا كان ما وقع الصلح عليه دينا كالدراهم، والدنانير، والكيلى، والوزنى بغير اعيانهما، أو ثياب موصوفة مؤجلة فالصلح لا يبطل بالاستحقاق، ولكنه يرجع عليه بمثله.

٢١٢٩٣:- قال: وإذا ادعى رجل على رجل مالا فصالحه منه على جارية بعينها، وقبضها، واستولدها، ثم جاء مستحق فاستحقها فإن المستحق يأخذها

ويأخذ عقرها، وقيمة ولدها وقت الخصومة، فإن كان الولد قد مات قبل ان يقضى عليه بقيمته فلا يقضى عليه بقيمته بالدارهم، والدنانير، ثم ينظر ان كان الصلح عن اقرار رجوع بما ادعى، وما ضمن من قيمة الولد، وان كان الصلح عن انكار، أو سكوت؛ فإنه يرجع على دعواه لاغير؛ فإن اقام البينة على دعواه، أو حلفه فنكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد، ولا يرجع بالعقر فى الفصولى كلها، ولو لم يكن ما ادعى مالا، ولكنه ادعى قصاصا فى نفس، أو فيما دونها فصالح معه على جارية فاستولدها، ثم استحققت الجارية، فإن كان الصلح عن اقرار فلا يبطل الصلح بالإلاستحقاق، ولكن يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية، وبما ضمن من قيمة الولد، وان حلفه فحلف لا يرجع بشئ.

٢١٢٩٤: م: قال: ولو ان رجلا ادعى فى دار فى يدى رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد، وعلى مائة درهم كان جائزا، فإن استحق العبد بكم يرجع المدعى فى دعواه؟ فإنه ينظر إلى قيمة العبد ان كانت قيمته مأتى درهم انتقض الصلح فى النصف، ورجع فى نصف الدعوى، وان كانت قيمة العبد مائة انقسم الدعوى على العبد، والمائة نصفين فإن استحق العبد فإنما استحق نصف ما وقع عليه الصلح، ويرجع فى نصف الدعوى.

٢١٢٩٥: م: قال: ولو ان المدعى اعطى ثوبا للذى فى يديه الدار، والمسئلة بحالها، ثم استحق العبد، وقيمة العبد مائة؛ فإنه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد، وبنصف الدعوى، فإن وقع الاختلاف بين المدعى، والمدعى عليه فى قدر الحق الذى ادعاء المدعى فى الدار فقال المدعى: كان حقى فى الدار نصفها، وقيمة الدار مثلا مأتا درهم فحقى من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حقى فى الدار، والثوب على العبد، والمائة نصفين، فإذا استحق الثوب كان ذلك الرجوع على نصف ما اعطيتنى من العبد، والمائة، وقال المدعى عليه: لا، بل حقك فى الدار عشرها، وقيمتها عشرون درهما، وقيمة الثوب مائة، وقد انقسم ذلك

الثوب، والعبد، والمائة اسداسا فصار بإزاء العبد، والمائة خمسة اسداس، وسدس الثوب بإزاء حقل فى الدار، فإذا استحق الثوب كان الرجوع بخمسة اسداس ما أعطيتك من العبد، والمائة، فإذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع يمينه، ويرجع على المدعى بخمسة اسداس العبد، والمائة.

٢١٢٩٦:- وفى الكافى: وان صالح عن دين مجحود على أمة فاستولدها فاستحقها رجل بالبينة يأخذها وعقرها، وقيمة ولدها، ورجع المدعى إلى دعواه، فإن أثبت الدين بالبينة، أو بنكول المدعى عليه عن اليمين رجع عليه بحقه، وهو المدعى، وبقيمة الولد، وكذا: لو صالح عن دم عمد على أمة، واستولدها إلا أنه إذا ثبت الحق هنا بالبينة، أو بالنكول رجع عليه بقيمة الأمة.

٢١٢٩٧:- ولو صالح عن أمة على أمة، واستولد كل واحد الأمة التى فى يده فاستحقت التى أخذها المدعى رجع فى دعواه، فإذا ثبت بالبينة، أو بالنكول يرجع بقيمة المدعاة، وبقيمة الولد، وان استحقت المدعاة رجع المدعى عليه على المدعى بقيمة الأمة التى دفعها إلى المدعى فقط، ولا يرجع على المدعى بما ضمن من قيمة الولد.

٢١٢٩٨:- ولو وقع الصلح على أن يسلم المدعى عليه الأمة إلى المدعى، ويأخذ منه أمته، واستولد كل واحد أمته فكل واحد مغرور.

٢١٢٩٩:- ولو كان المدعى دارا فصالح على دار، وبنى كل واحد منهما بناء فالدار كالأمة، والبناء كالولد فى التزام إسلامه، والحكم فى رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستحقاق كما فى الولد.

٢١٣٠٠:- حر إشتري أمة، وزوجها من رجل ولم يخبره أنها حرة، أو أمة فاستولدها فاستحقت، وغرم العقر، وقيمة الولد لم يرجع الاب على المولى بما ضمن، فإن أولده المشتري بنفسه قبل العتق، ثم أعتقها، وتزوجها فولدت، ثم استحقت غرم للمستحق عقرا واحدا، أو قيمة الولدين لغروره فيهما، ويرجع على البائع بقيمة الولد

الأول دون الثانى، واختلفا فى ساحة يدعى كل واحد أنهما، وفى يده لم يقض لاحدهما بملك، ولا يد الابينة، فإن سلمها احدهما لصاحبه بعد، وقبضه فبنى الآخر وسكن فاستحق العبد، أو وجد حرا بطل الصلح، ويعود كل واحد منهما على دعواه، وليس لاحدهما أن ينقض بناء صاحبه، ولا أن يمنعه من السكنى، حتى يثبت بالبينة، ولو اشترى منه بعد فبنى، وسكن، ثم استحق العبد يجبر على نقض البناء.

٢١٣٠١:- وفى السغناقى: وإذا ادعى رجل داراً وانكر المدعى عليه ودفع المدعى شيئاً إلى ذى اليد بطريق الصلح، واخذ الدار منه، ثم استحققت الدار، فإن المدعى لا يرجع بما دفع على المدعى عليه.

٢١٣٠٢:- وفى السراجية: إذا كان له على آخر عشرة دراهم، وعشرة أقفزة حنطة فصالحه على احد عشر درهماً، ثم فارقه قبل القبض إنتقض الصلح بقدر درهم واحد، لو استحق بدل الصلح، وهو غير عين رجع المدعى على دعواه ان كان الصلح عن انكار، وان كان عن إقرار عاد بالمدعى به.

الفصل الثامن عشر

فى المسائل المتعلقة بالأجل، والبراءة

٢١٣٠٣:- وإذا كان لرجل على رجل دين مؤجل فقضى المديون المال قبل حلول الأجل، وقبضه رب الدين، ثم استحق المقبوض من يد رب الدين عاد الأجل، وكذلك: إذا وجد المقبوض زيوفاً، أو بنهرجة، أو ستوقه، وردها فالأجل على حاله، وكذا لو صالح منه على عبد، ودفعه إليه فاستحق العبد، أو رد عليه بعيب بقضاء قاض، فإن المال يكون على حاله إلى أجله.

٢١٣٠٤:- وفى الخانية: وكذا: لو باع عبداً، أو صالح على عبد، وقبض العبد فاستحق، أو ظهر حراً، وإن طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح، أو رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً، وإن لم يسم الأجل فى الإقالة، والرد بالعيب بغير قضاء، فالمال حال، م: فاما إذا اقاله الصلح ان اقاله على ما كان من الأجل، فإن الدين يكون عليه مؤجلاً؛ فاما إذا اقاله مطلقاً من غير الأجل هل يعود الاجل لم يذكر هذا فى الكتاب.

٢١٣٠٥:- وذكر فى الوكالة، وقال: لا يعود الاجل، وهذا بخلاف ما لو كان بالدين كفيل، ثم تقايلا الصلح؛ فانه لا يعود كفيلاً.

٢١٣٠٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو صالحه على عبد فوجد به عيبا فرده ان عاد إليه بالفسخ يعود الأجل، وإن عاد إليه بطريق الإقالة فالمال مؤجل، وعلى هذا لو كان بالمال كفيل، ولو كان فى المال رهن، والرهن فى يد المرتهن فالرهن بحاله كيف يرد.

٢١٣٠٧:- م: وإذا قال المطلوب أبطلت الاجل الذى فى هذا الدين، فإن

الأجل يبطل، وفي الذخيرة: صار المال حالا، وكذلك: لو قال: جعلت المال حالا صار المال حالا؛ فما اذا قال: تركت الاجل اختلف الروايات في هذا الفصل قال: في بعض الروايات؛ فإنه يبطل الأجل، وجعل الجواب فيه كالجواب فيما اذا قال أبطلت الأجل، وفي بعض الروايات قال: لا يبطل الاجل، وجعل الجواب فيه كالجواب فيما، اذا قال: لا حاجة لي في الأجل.

٢١٣٠٨:- ولو قال المطلوب: برئت من الأجل فهنا مسئلتان احدهما أن يضيف البرائة إلى الطالب فيقول للطالب: برئت من الأجل بنصب التاء، والجواب فيه أنه يسقط الأجل.

٢١٣٠٩:- والمسئلة الثانية، اذا قال المطلوب: برئت من الأجل الذى لى فى هذا الدين برفع التاء، وقد اختلف الرواية فى هذا الفصل ذكر فى رواية أبى سليمان، وقال: هذا ليس بشئ فلا يبطل به الأجل، وذكر فى رواية أبى حفص، وقال: يبطل به الأجل حكى عن الحاكم الامام عبد الرحمن: الكاتب أنه يوفق بين الروايتين، ولا يجعل فى المسئلة روايتين، وكان القول، ما ذكر فى رواية أبى سليمان محمول على ما اذا قال: برفع التاء، وفى مسئلة رواية أبى حفص على ما اذا كان بنصب التاء، وكان لا يجعل فى المسئلة اختلاف الرواية، وغير من مشائخنا: يجعل فى المسئلة، متى ذكر برفع التاء روايتين فى رواية أبى سليمان لا يبطل الأجل، وفى رواية أبى حفص يبطل الاجل ، وفى الذخيرة: واذا قال الطالب: للمطلوب برئت عن الدين بنصب التاء يبرأ عن الدين بالإتفاق، واذا قال: برئت من الدين برفع التاء بعض مشائخنا قالوا: يبرأ.

٢١٣١٠:- م- واذا كان له على آخر مال حال فصالحه على أنه جعله نجوما على انه، اذا أخر نجما عن محله فالمال عليه حال فهو جائز، وكذلك: لو أخذ منه كفيلا على انه إن أخر نجما عن محله فالمال عليه، أو على الكفيل كان جائزا،

وكذلك: لو رهن به رهنا، وشرط عليه ان استحق الرهن كان المال حالا فهو جائز كما لو باع عيننا بألف، ونقد الثمن على أنه استحق الثمن إلى ثلاثة ايام فلا بيع بيننا، وهناك البيع جائز كذا هنا.

٢١٣١١:- وفي الخانية: ولو كفّل رجل بالمال، ثم صالح الكفيل المكفول له على أنه إن جعل المال مؤجلا على أنه ان اخر نجما عن محله فالمال عليه حال جاز، ويكون على ما شرط؛ لان مثل هذا الصلح لو جرى بين صاحب المال، والاصيل جاز فكذلك مع الكفيل.

الفصل التاسع عشر

فى الصلح عن الحقوق التى ليست بمال

٢١٣١٢:- وإذا وقع الصلح بين الشفيع، وبين المشتري فهذا على وجوه؛ اما ان يصالح على أن يأخذ نصف المشتري، أو ثلثه، أو رבעه على أن يسلم الشفيع فى الباقي، أو يصالحه على بيت منها بما يخصه من الثمن ان لم يقسم الثمن عليه، وعلى الباقي على أن يسلم الشفعة فى الباقي، أو يصالحه على أن يأخذ الدار كلها على أن يزيده الشفيع دارهم مسماة، أو يصالحه على أن يسلم الشفيع دارهم مسماة ياخذها من المشتري، فان صالح على أن يأخذ نصف المشتري، أو ثلثه، أو رבעه على أن يسلم الشفعة فى الباقي كان جائزا.

٢١٣١٣:- هذا إذا اصطلحا على النصف، أو الثلث؛ فاما إذا اصطلحا على أن يأخذ بيتا منها بعينه بما يخصه من الثمن، وسلم الشفعة فى الباقي كان الصلح باطلا، ولو صالحه على أن يأخذ الدار كلها على أن يزيده الشفيع دراهم مسماة كان جائزا.

٢١٣١٤:- وفى الذخيرة: فاما إذا صالحه على أن يسلم الشفعة بدراهم مسماة يعطيه المشتري كان الصلح باطلا، ويصير مسلما للشفعة، فرق بين هذا، وبينما إذا وقع الصلح بينهما على أن يأخذ بيتا بما يخصه من الثمن على أن يسلم الشفعة فى الباقي ذكر انه على شفيعته فى جميع الدار مالم يسلم له ما شرط بازاء التسليم، وقال: هنا بأن التسليم جائز.

٢١٣١٥:- وفى الخانية: رجل له شفعة فى دار فصالح المشتري فهو على وجوه ثلاثة: (١) ان جرى الصلح بينهما على أن يأخذ الشفيع نصفها. (٢) أو ثلثها. (٣) أو ربعها بحصته من الثمن جاز ذلك قالوا: ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعد تأكيد حق الشفيع بطلب الموائبة، وطلب الاشهاد، فان الشفيع يكون آخذها أخذ

الشفعة لا بالشراء المبتدأ، ويصير مسلماً للشفعة فيما بقى، حتى لو كان الشفيع شريكاً في الدار المشتراة أو في الطريق كان للجاران يأخذ النصف الذي سَلَّم فيه الشفعة.

٢١٣١٦:- وإن كان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعة يكون المصالح أخذ النصف الذي أخذ بالشراء المبتدأ فيصير مسلماً للشفعة في الكل، ويكون للجاران يأخذ الكل بالشفعة إن كان المصالح جارا للدار، ولو كان الشفيع المصالح في هذا الوجه شريكاً في المبيع، أو في الطريق يتجدد له الشفعة بهذا الأخذ كأنه اشترى النصف الذي اخذ لان الاصطلاح على اخذ العوض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب الباقي فان كان ذلك قبل تاكد حقه بالطلب بطلت شفעתه، وإن كان ذلك بعد التأكد لا يبطل.

٢١٣١٧:- م: ولو ان رجلاً ادعى في دار في يدي رجل حقا، أو أودعها كلها فصالحه على دراهم مسماة فاراد الشفيع أخذها بالشفعة من الذي في يده الدار لم يكن له ذلك، وهذا بخلاف مالو وقع الصلح على أن يعطى المدعى الدارهم ليأخذ الدار من المدعى عليه فأخذ، واراد الشفيع ان يأخذها بالشفعة فقال المدعى: كان هذا ملكي في الاصل؛ وإنما بدلت ما بدلت لاستخلاص نفسي، أو ملكي، والشفيع يقول: لا، بل ملكت هذه الدار من جهة المدعى عليه كان القول قول الشفيع وله ان يأخذ الدار بالشفعة.

٢١٣١٨:- وإذا وقع الصلح عن الكفالة بالنفس على دراهم، ولم يجز الصلح عنها هل تبطل الكفالة بالنفس، فيه روايتان في رواية كتاب الشفعة، والحوالة، والكفالة، وفي الصلح في رواية أبي حفص يبطل وبه يفتى، وفي الصلح من رواية أبي سليمان لا يبطل فعلى رواية أبي سليمان تقع الحاجة الى الفرق بين الكفالة بالنفس، وبين الشفعة؛ فإنه إذا وقع الصلح عن الشفعة على دراهم مسماة، حتى لم يجز الصلح تبطل الشفعة باتفاق الروايات.

٢١٣١٩:- وفي الكافي: والكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة، حتى إذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالمال باطل، واختلفت الرواية في بطلان الكفالة

ففى رواية تبطل، وفى السغناقى: وبه يفتى، وفى رواية لا تبطل.

٢١٣٢٠:- وفى الخانية: قال رجل: اشترى دارا لها شفيح فصالح الشفيح على أن يعطى الشفيح دراهم مسماة يسلم الشفيح الشفعة بطلت شفעתه، ولا يجب المال، وإن كان أخذ المال رده على المشتري.

٢١٣٢١:- ولو جرى الصلح بين الشفيح، والمشتري على أن يأخذ الشفيح بناء معينا من الدار بحصته من الثمن على أن يسلم الشفعة فى الباقي لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما إذا جرى الصلح بينهما على أن يأخذ النصف بنصف الثمن؛ لأن حصة البيت من الثمن غير معلومة لا يعرف إلا بالتقويم، فيبطل الصلح، وإذا لم يجر الصلح بقيت شفעתه فى جميع الدار بخلاف، ما إذا صالح من الشفعة على أن يعطى المشتري الشفيح دراهم معلومة على أن يسلم الشفعة، فإن ثمَّ إذا لم يجر الصلح، ولم يجب المال تبطل شفעתه وههنا، إذا لم يجر الصلح لا يبطل شفة.

٢١٣٢٢:- ولو اصطلحا على أن يأخذ الشفيح بالشفعة الدار باكثر من الثمن الذى اشتراه المشتري جاز، ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ، ويلزمه جميع ما قبل.

٢١٣٢٣:- ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شقصا من الدار أنه له فطلب الشفعة فى الباقي فصالحه المشتري على أن يأخذ المدعى نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرئه عن الباقي جاز.

٢١٣٢٤:- م: رجل اشترى ارضا فسلم الشفيح الشفعة، ثم ان الشفيح جحد التسليم فصالحه المشتري على أن اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز، ويكون بيعا مبتدأ، وكذلك: لو مات الشفيح بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيح على نصف الدار بنصف الثمن جاز، ويكون بيعا مبتدأ.

٢١٣٢٥:- ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيح على أن يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز، ويكون آخذا بالشفعة لاييىعا مبتدأ؛ لأن الشفعة تبطل بموت الشفيح لا بموت المشتري.

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٥٨ الفصل: ١٩ الصلح عن الحقوق غير المال ج: ١٤

٢١٣٢٦:- ولو ادعى رجل شفעתه فى دار فصالحه المشتري على أن يعطى المشتري الشفيع دارا له اخرى بدراهم مسماة على أن يسلم الشفيع الشفعة فى هذه الدار كان فاسدا.

٢١٣٢٧:- ولو ادعى رجل حقا فى يدى رجل، أو ادعى كل الدار فصالحه المدعى عليه على دراهم مسماة على أن يترك الخصومة، ورجل شفيع للدار التى ادعاها المدعى، فارادان يأخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك، ولو جرى الصلح بين المدعى، والمدعى عليه على أن يعطى المدعى للمدعى عليه دراهم مسماة، ويأخذ الدار كان للشفيع فيه الشفعة.

٢١٣٢٨:- وفى الظهيرية: ولو جرى الصلح بين الشفيع، والمشتري على أن يأخذ الشفيع بيتا معيناً من الدار بحصته من الثمن على أن يسلم الشفعة فى الباقي لا يجوز الصلح، وإذا لم يجز هذا الصلح بقيت شفעתه فى جميع الدار بخلاف، ما إذا صالح عن الشفعة على أن يعطى المشتري الشفيع دارهم معلومة، ويسلم الشفعة، ولو اصطلاحا على أن يأخذ الشفيع الدار باكثر من الثمن الذى اشتراه المشتري جاز، ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ فيلزمه جميع ما قبل.

٢١٣٢٩:- وفى الكافى: والكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة، حتى إذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالمال باطل، واختلفت الرواية فى بطلان الكفالة ففى رواية تبطل، وفى السغناقى: به يفتى.

٢١٣٣٠:- وفى التجريد: عن أبى يوسف فى امرأة طلقها زوجها فادعت صبيا فى يديه أنه ابنه أنه منها، وحشد الرجل فصالحها على مائة درهم فالصلح باطل.

٢١٣٣١:- وفى النوازل: قال شداد فى درب بين خمسة نفر باع احدهم نصيبه من الطريق قال: البيع جائز، وليس للمشتري أن يمر فى هذا الطريق الا أن يشتري دار البائع الذى كان له الطريق.

٢١٣٣٢:- وسئل أبو القاسم عن رجل اشترى حجرة في سكة غير نافذة فأراد أن يجعلها طريقاً لحاجته، وتصير السكة نافذة هل لهم يمنعوا قال: يرفع الى الحاكم حتى يوجه رجلين عدلين يصوران له الامر على كاغذة، فان كان ذلك ضرراً فاحشاً يحال بينه، وبين ذلك، وإن لم يكن في ذلك ضرر فاحش واستوثق من ذلك الباب ما يدفع الضرر، ويقوم مقام الحائط ما يمنع من ذلك.

٢١٣٣٣:- وروى عن محمد بن الحسن: رجل له مجرى نهر في دار رجل فاراد حفره، ولا يمكن السقى ان لم يحفر في بطن أرضه، أو في بستانه فاراد صلاحه، ومنعه صاحب الدار قال يقال: لصاحب الدار، اما أن تدعه، حتى يصلحه؛ واما ان تصلحه من ماله قال الفقيه: وبه نأخذ، وهذا الجواب في الحائط.

الفصل العشرون

فى الشهادة فى الصلح، وفى الصلح عن الشهود، وفى الإختلاف الواقع فى الصلح

٢١٣٣٤:- وإذا ادعى رجل فى دار رجل دعوى فاقام الذى فى يديه الدار شاهدين ان المدعى صالحه على شئ رضى به منه، ودفعه اليه فهو جائز قال: وان سمى احدهما دارهم، ولم يسم الآخر وشهدا على إستيفاء بدل الصلح؛ فانه تقبل هذه الشهادة.

٢١٣٣٥:- هذا الذى ذكرنا: إذا سكتنا عن التسمية، أو سمى أحدهما، ولم يسم الآخر؛ فاما إذا سميا، واختلفا فى مقدار المسمى شهد احدهما انه صالحه على مائة، وشهد الآخر على مائة، وخمسين فهذا على وجهين ان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة، إذا كان المدعى يدعى اكثر المالين، وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لاتقبل هذه الشهادة سواء شهدا بالقبض على المدعى، أو لم يشهدا فقد اجاب فى هذه المسئلة على عكس ما اجاب فى المسئلة الأولى فانه قال فى المسئلة الأولى ان كان المدعى للصلح هو المدعى عليه الدار قبلت، وان كان المدعى للدار لم تقبل قال: وإذا شهد شاهد على معاينة الصلح والآخر على اقراره قبلت.

٢١٣٣٦:- قال: وإذا صالح الرجل الشاهد عليه على مال على أن يشهد

٢١٣٣٦:- قال الله تعالى: ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه والله بما

تعملون عليم- سورة البقرة: رقم الآية: ٢٨٣

وأخرج البيهقى فى سننه عن مجاهد فى قوله: وان تلوا أو تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيراً، تلوا يقول: تبدلوا الشهادة أو تعرضوا يقول: تكتموها- السنن الكبرى للبيهقى

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٦١ الفصل: ٢٠ الشهادة والاختلاف فى الصلح ج: ١٤

بكذا، أو يكتم الشهادة كان الصلح باطلا، وكان بمنزلة مالو أخذ مالا من انسان ليزنى، أو ليشرب الخمر، فان أقر الشهود عند القاضى لم تجز شهادتهم.

٢١٣٣٧:- وان ادعى المشهود عليه ذلك، وحشد الشاهد، وقال: ما اخذت مالا منك لا كتم الشهادة، فان القاضى يقبل شهادته، فان أقام المشهود عليه البينة انه اخذ مالا منى كيلا يشهد يقبل القاضى بينة المشهود عليه، وتبطل شهادته فهذا على وجهين: (١) اما ان اقام البينة قبل رد المال اليه، أو بعد رد المال اليه. (٢) فان اقام البينة بعد رد المال لا تقبل بنيته، وتقبل شهادة الشاهد- وفى الفتاوى العتائية- ولم تسمع بينة ذى اليد على ان المدعى اقر قبل الصلح أنه مبطل فى الدعوى بخلاف علم القاضى؛ فانه كالاقرار الا فى دعوى الإرث.

٢١٣٣٨:- ولو قال المدعى عليه: اعطيتك ما ادعيت، وحشد فصالحه على خمسمائة لم تسمع بنيته أنه اعطاه امس؛ لانه افتدى من يمينه الا ان يقول: فى الإبتداء كانت لك على فقبضتها.

٢١٣٣٩:- ولو ادعى دارا فصالحه على بعض الدار سمعت بينة المدعى لأخذ الباقي، وكذا لو ادعى شيئين فصالحه على احدهما سمعت بينة المدعى عليه لأخذ الباقي، ولو اقام ذواليد بينة بعد الصلح أنه كان اشتراها من فلان، أو ورثها لم تقبل الا ان يدعى الشراء من المدعى قبل الصلح، أو يدعى صلحا آخر قبل هذا الصلح فهو جائز.

٢١٣٤٠:- ولو ادعى الف درهم، ودارا فصالحه على مائة درهم، ثم قال المدعى: ما كان الدار، والألف لى فلا رجوع ببدل الصلح، وكذا إذا اقام بينة على الألف، أو على الدار، ولو اقام البينة عليهما بطلت الألف، وثبتت الدار، ولو كان الصلح عن الألف، والدار بدنانير فاستحقت الدار فلا رجوع لأنها تجعل عن الألف.

٢١٣٤١:- ولو اقام المدعى البينة على الصلح عن الدار، وذواليد على البراءة فالأول أولى، وعن أبى يوسف: لو اقام المدعى البينة على الصلح عن الألف على المائة، وهذا الثوب، وذواليد على البراءة فالأول أولى قال: لأنى اجيزه على الثوب، وكذا على المائة تبعاً، وفى رواية تقبل بينة المدعى على الثوب، وبينه ذى اليد على البراءة، ولو استحق الثوب، أو رد بعب رجعت بمائة، وكذا بينة أحدهما على الصلح بربع مائة أولى من بينة الآخر بخمس مائة وقتاً، أو لم يوقتاً، وروى أن بينة الطالب بمائة دينار عن الألف أولى من بينة المطلوب بخمسين ديناراً، وتبطل بالافتراق لا عن قبض.

٢١٣٤٢:- وفى نوادر ابراهيم بن رستم عن محمد: رجل فى يديه دار ادعاهما رجل فصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال: هو يعنى المدعى برئت من النصف الباقي، أو قال برئت من دعوى فى النصف الباقي أو قال: لاحق لى فى النصف، ثم اقام البينة على جميع الدار لم تقبل بينته، ولو قال صالحتك: على نصفها على أن أبرأتك عن دعوى فى النصف الباقي، ثم اقام بينة أخذ الدار كلها، وقال أصحابنا: إذا قال: أنا منك برئ، وانت منى برئ كان له أن يدعى فى العبد، ولا يبرأ منه، وهو قول محمد.

٢١٣٤٣:- وقال: بعد هذا متصلاً لهذه المسئلة رجل صالح رجلاً على نصف دار على أن يبرأ عن النصف الباقي، أو قال صالحتك على أن لاحق لى فى النصف الباقي فصالحه، ثم اقام البينة على الدار كلها يقضى له بجميع الدار إلا أن يكون قال: بعد الصلح لاحق لى فى النصف الباقي على وجه الاقرار.

٢١٣٤٤:- وفى نوادر ابن سماعة: عن محمد، عن أبى يوسف: رجل له على رجل ألف درهم فاقام رب الدين بينة على أنه صالحه منها على مائة درهم، وهذا الثوب، واقام المطلوب بينة أنه أبرأه منها على مائة فالبينة بينة الصلح، ولو أقام

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٦٣ الفصل: ٢٠ الشهادة والاختلاف فى الصلح ج: ١٤

الطالب بينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت البراءة أولى قال أبو الفضلى: ذكر مسألة الثوب فى موضع آخر، وقال: تقبل بينة الطالب على الثوب خاصة، وبينة المطلوب على البراءة.

٢١٣٤٥:- وفى المنتقى: رجل له على رجل ألف درهم، وهو مقربها، فقال الطالب: صالحتك على خمس مائة تؤديها الى على ان أبرأتك من المال، وقال المطلوب: صالحتنى على أربع مائة، واقام البينة، ووقتا وقتا واحدا، أو وقتين، أو لم يوقتا فالبينة بينة المطلوب فى جميع ذلك.

الفصل الحادى والعشرون

فى الصلح فى السلم

٢١٣٤٦:- قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يصالح الرجل فى السلم على أن يأخذ نصف رأس المال، وعلى أن يأخذ منه نصف سلمه، ثم إن محمداً جاوز الإقالة بلفظ الصلح، إذا كان الصلح على رأس المال، ولم يجوز الإقالة بلفظ البيع، وإن كان مضافاً إلى رأس المال، فإن قال رب السلم: بعثك برأس المال؛ فإنه لا يجوز، ولا يجعل إقالة، وإذا قال صالحتك عن السلم على رأس المال كان إقالة.

٢١٣٤٧:- قال: وإذا كان لرجل على رجل ثوب هروى قد أسلم فصالحه على نصف رأس ماله على أن يعطيه نصف السلم، حتى جاز الصلح فجاء المسلم إليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على أخذه، فإن شاء قبل ذلك معه، وإن شاء لا يقبل، حتى يأتيه بثوب صحيح.

٢١٣٤٨:- قال: وإذا كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس ماله، ويناقض نصف السلم فيه، ويعجل لى نصف السلم قبل الأجل، فإن التأجيل باطل، والإقالة جائزة، وإن شرط فيها شرطاً فاسداً لا يقتضيه الإقالة، ولأحد المتعاقدين فيه منفعة؛ لأن الإقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة.

٢١٣٤٦:- أخرج البيهقي فى سننه عن ابن عباس: إذا أسلمت فى شئ فلا بأس أن تأخذ بعض سلمك، وبعض رأس مالك فذلك المعروف. السنن الكبرى للبيهقي- بيوع ٣٤٨/٨ برقم ١١٣٠٨

مصنف عبد الرزاق- بيوع، باب السلف فى شئ فيأخذ بعضه ١٢/٨ برقم ١٤١٠١
٢١٣٤٨:- أخرج البيهقي فى سننه عن عمرو بن دينار أنّ ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يقول: اعجل لك وتضع عني- السنن الكبرى- بيوع، باب من عجل له ادنى من حقه قبل محله فقبله ٣٤٩/٨ برقم ١١٣١١

٢١٣٤٩:- ولو كان السلم كرحنطة حالة، وكشعير الى أجل، وصورته، إذا اسلم الى رجل فى كرحنطة، وجعل أجله الى شهر، واسلم الى ذلك الرجل أيضا فى كشعير، وجعل أجله الى شهرين فمضى شهر من وقت العقد فصالحه على أن يأخذ الحنطة، ويزيده فى أجل الشعير كان جائزا، ولو صالحه على أن يأخذ الحنطة، ويعجل الشعير لا يجوز.

٢١٣٥٠:- ولو كان السلم كرحنطة الى أجل معلوم فصالحه على أن زاده فى الاجل مدة معلومة على أن حطه عنه درهما من رأس المال، وردة عليه كان باطلا، ولو كان السلم حالا فصالحه على أن يرد المسلم إليه درهما من رأس المال على رب السلم على أن الكرعليه كما كان له يعنى يكون الكرعليه على حاله حالا كما كان، أو على أن أخرب السلم شهرا فهو جائز هكذا ذكر فى الكتاب فقد جمع محمد بين المسئلتين احدهما، إذا صالحه على أن يردده عليه درهما من رأس ماله على أن أخره رب السلم شهرا، واجاب بالجواز، وهذا الجواب يصلح جوابا للمسئلة الاولى، ولا يصلح جوابا للمسئلة الثانية.

٢١٣٥١:- وإذا صالح رب السلم مع المسلم اليه من الطعام المسلم فيه على دار، أو أرض، أو شئ من الحيوان، وقبضه لا يجوز، وإن كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على أن أبرأه عما بقى فهو جائز.

٢١٣٥٢:- وكذلك: لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة ردية جاز، ولو كان السلم كرحنطة ردية على كرحنطة جيدة الى شهر لا يجوز، ولو كان السلم كرحنطة ردية فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز فى قول أبى يوسف: الآخر، وهو قول محمد.

٢١٣٥١:- أخرج أبو داود فى سننه عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلف فى شئ فلا يصرفه الى غيره. سنن أبى داود. اجارة، باب السلف لا يحول ٢/ ٤٩١ برقم ٣٤٦٨

السنن الكبرى- يروع، باب من أسلف فى شئ فلا يصرفه الى غيره ٨/ ٣٥٥ برقم ١١٣٣٠

مصنف عبد الرزاق- يروع، باب الرجل يسلف فى الشئ هل يأخذ غيره ٨/ ١٤ برقم ١٤١٠٦

٢١٣٥٣:- ولا تصح الإقالة بلفظ الصلح متى كان الصلح مضافا الى رأس المال، وصورته بان يقول صالحتك عن السلم على رأس المال، ولفظ البيع لا تجوز قال رب السلم: بعثك السلم برأس المال؛ فإنه لا يجوز، ولا تكون إقالة، وإذا كان رأس المال عرضا فصالح رب السلم على رأس ماله فهلك العرض قبل القبض لم تبطل الاقالة.

٢١٣٥٤:- وفى الكافى: رجلان أسلما الى رجل فى طعام، ثم صالح احدهما من نصيبه على رأس المال لم يجز عند أبى حنيفة، ومحمد، وعند أبى يوسف: جاز، والحاصل أنه يتوقف الصلح عندهما على إجازة صاحبه، فان اجازه نفذ عليهما كأنهما صالحاه، وكان ماقبض بينهما، وما بقى من السلم بينهما، وإن رده يبطل اصلا، وبقي الطعام كله بينهما عند أبى حنيفة، ومحمد، وعند أبى يوسف: الصلح جائز عن المصالح اجاز صاحبه، أو لم يجز، وصاحبه بالخيار ان شاء شاركه فيما قبض ثم يتبعان المطلوب فيقبضان منه مابقى، وإن شاء اتبع المطلوب بحقه قالوا: هذا الخلاف فيما، إذا خلطا رأس المال، فان لم يخلطاه فعلى المسئلة الأولى هو على الخلاف أيضا، وعلى المسئلة الثانية على الاتفاق اى قولهما كجواب أبى يوسف: والصحيح أن الخلاف فى الفصلين ثابت الا ان عدم جواز الصلح، ثم بعلتين، وهنا بعلة واحدة، وهو زيادة فى السلم أى، إذا اسلم فى كرين، ثم اصطلحا على أن يزيده المسلم اليه نصف كبرالى ذلك الأجل لم تصح الزيادة اجماعا، وإذا لم يجز هذا فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم، وعليه كرتام، وهذا عند أبى حنيفة، وعندهما: لا يرد شيئا من رأس المال-

٢١٣٥٥:- وفى المضمرة: وتأويل مسئلة السلم أن يكونا شريكين شركة خاصة فى السلم؛ أما إذا كان بين شريكين شركة مفاوضة فى السلم جاز

عندهم جميعا، ذكر فى المسبوط أن عندهما: يتوقف هذا الصلح على اجازة صاحبه، فان أجاز جاز، وكان ما قبض بينهما، وما بقى من المسلم فيه بينهما، وقال أبو يوسف: ان صلحه جائز أجاز صاحبه، أو لم يجز، وكان الساكت بالخيار ان شاء اتبع القابض، وشاركه فيما قبض، وإن شاء اتبع المطلوب فيما بقى، إذا كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز.

٢١٣٥٦:- وفى الغيائية: إذا أسلم دراهم معدودة فى كرحنطة الى أجل، ثم اصطلحا بعد زمان على ان يزيده المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الأجل لم يجز بالاجماع.

٢١٣٥٧:- م: وإذا كان السلم حنطة، ورأس المال مائة درهم فصالحه على ان يزيده عليه مأتى درهم، أو مائة درهم، أو خمسين درهما كان باطلا؛ وأما إذا كان قال صالحتك: من السلم على مائة درهم من رأس المال كان جائزا، وكذلك: إذا كان قال: على خمسين درهما من رأس مالك كان جائزا بعد هذا اختلف المشايخ فى قولك صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك على أنه يصير إقالة فى جميع السلم أم فى بعضه، وإن قال صالحتك: عن السلم على مائة درهم من رأس المال لايجوز عندهم جميعا الا أنه لايجوز الزيادة، وتقع الاقالة بقدر رأس المال كما فى بيع المنقول، إذا تقايلا على اكثر من الثمن الاول قبل القبض فالإقالة فى هذا الوجه تصح عندهم بمثل الثمن، ولا تثبت الزيادة، وكذا هنا هكذا ذكر شيخ الاسلام: وأشار شمس الائمة السرخسى: الى أنه تبطل الاقالة فى هذا الوجه.

٢١٣٥٨:- رجل أسلم ثوبا فى كرحنطة، ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب إلى آخر، ثم أن المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال فهنا فصلان:

(١) الاول: ان يكون هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثانى الى المسلم اليه الاول، وأنه على ثلاثة اوجه:

(١) الاول: ان يعود اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بنختيار رؤية، أو عيب بقضاء، أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال فى السلم الثانى، وفى هذا الوجه كان على المسلم اليه الاول ردعين الثوب الى رب السلم الاول، وليس رد القيمة، ويجعل كأن هذا الثوب لم يزل عن ملك المسلم اليه الاول، وكذلك: إذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع فى الهبة فهو فسخ سواء كان الرجوع بقضاء، أو بغير قضاء.

٢١٣٥٩: - (٢) الوجه الثانى: أن يعود اليه بسبب هو تمليك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء، والهبة، والميراث، وفى هذا الوجه حق رب السلم الاول فى قيمة الثوب لافى عينه فان اصطلاحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقبض القاضى عليه بقيمة الثوب لاشك أنه لا يجوز قياسا، وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ.

٢١٣٦٠: - الوجه الثالث: أن يعود اليه بسبب يشبه الفسخ، والتمليك نحو الاقالة، والرد بالعيب بغير قضاء، وفى هذا الوجه حق رب السلم الاول فى قيمة الثوب لافى عينه، فان اصطلاحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضى عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا، واستحسانا، وإن كان بعد ذلك لا يجوز قياسا، واستحسانا بلا خلاف بين المشائخ.

٢١٣٦١: - الفصل الثانى: أن يكون هذا الصلح من المسلم اليه الثانى، ثم عاد اليه الثوب، فان عاد بعد ما قضى القاضى على المسلم اليه الأول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهم على أخذ العين بأى سبب عاد اليه الثوب الى ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضى؛ فإنه يرد الثوب على رب السلم الأول، ويأخذ منه قيمته، وإن عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضى عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب يشبه

التمليك، والفسخ، فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول، فان اصطلحا على أخذ العين ففيه اختلاف المشائخ على ما بينا فى الفصل الاول.

٢١٣٦٢:- قال: إذا كان لرجل على رجل كرحنطة سلم، وبه كفيل فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبى حنيفة، ومحمد: الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان أجاز جاز، وصار حق رب السلم فى رأس المال، وإن أبطل بطل، وبقي حق رب السلم فى الطعام، وعلى قول أبى يوسف: الصلح جائز على كل حال، وصار حق الطالب قبل الكفيل فى رأس المال وحق الكفيل قبل المسلم إليه فى السلم وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على الخلاف، وكذلك الاجنبى، إذا صالح على رأس المال فضمن المال فهو على هذا الخلاف.

٢١٣٦٣:- وإن صالح الكفيل رب السلم على طعام وسط، أو ردئ كان الصلح جائزا، ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل أن يرجع بذلك على المكفول عنه، ولو صالح الكفيل المسلم اليه على شئ آخر سوى السلم كان جائزا، ثم الكفيل بالسلم، إذا صالح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل، ولا يبرأ عن دين الطالب بعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئا جميعا، وإن رجع الطالب على المطلوب، وأخذ منه الطعام كان له أن يرجع على الكفيل، وكان الكفيل بالخيار ان شاء، أو فاه طعام السلم، وإن شاء رد عين ماأخذ.

٢١٣٦٤:- وفى الظهيرية: إدعى على رجل مائة، وكرحنطة سلما فصالحه من ذلك على عشرين دينارا لم يجز ذلك، إذا كان رأس المال دراهم، وهذا عند أبى حنيفة ظاهر، وعندهما جاز الصلح كذلك ذكر شمس الأئمة السرخسى.

٢١٣٦٥:- وفى الخانية: ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس مال السلم الا أنه دون السلم فى الجودة جاز، ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد، وإن

صالح الطالب الكفيل على غير جنس السلم لا يصح، ولو صالح الكفيل من جهة الاصيل جاز.

٢١٣٦٦: م- وإن صالح الكفيل رب السلم على أن يزيده درهما فى رأس المال، وقبضه لم يجز، وإذا صالح الكفيل على أن زاد المسلم اليه مختوم حنطة لم يجز إذا جاء الكفيل بانقص مما كفل به فى المكيلات، والذرعيات الى رب السلم، فقال: خذ هذا، وارد عليك درهما، فان هذا لا يجوز من المسلم اليه عندهما: وكذا من الكفيل، وإن أتى بأجود مما كفل به، وقال: خذ هذا، وزدنى درهما؛ فانه لا يجوز فى الزرعيات، ولا فى المكيلات، فان كان فى الزرعيات يجوز من المسلم اليه، ولو أوفاه الكفيل السلم فى غير الموضع الذى شرطه فقبله كان له أن يرجع به على الاصيل فى موضع الشرط.

٢١٣٦٧: - ولو كان الكفيل صالح الطالب على أن يعطيه الطعام فى غير موضع الشرط، ويعطيه اجر الحمل الى الموضع المشروط لم يجز، ويرد الطالب الطعام، والاجر حتى يوفيه الطعام فى موضع الشرط، ولو كان المشروط ايفاء الطعام فى السواد فصالح الطالب الكفيل على أن يوفيه اياه بالكوفة على أن يعطيه الطالب بذلك كذا، وكذا درهما لم يجز، فان كان الكفيل، أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط رجع على الاصيل بالطعام فى السواد لا بالكوفة.

٢١٣٦٨: - قال: وإذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم، وكر حنطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا فهذا على وجهين: اما أن يكون رأس مال السلم دراهم، أو دنانير، فان كان رأس مال السلم دراهم فهذا على وجهين: اما ان يتفرقا بعد النقد، أو قبل النقد، فان تفرقا قبل النقد بطل الصلح فيما يخص المائة، والسلم جميعا، وإن نقد الدنانير فالصلح فاسد فيما يخص السلم؛ واما ما يخص المائة فهو فاسد عندهم جميعا.

٢١٣٦٩:- هذا إذا كان رأس المال دراهم؛ فاما إذا كان رأس المال دنانير ان كان رأس مال السلم خمسة دنانير، وقد شرطاً فى السلم ان يكون بإزاء السلم خمسة دنانير، ونقد عشرين ديناراً، ونقد حصة المائة كان الصلح جائزاً فى الكل؛ فاما إذا لم يجعلاً خمسة دنانير بإزاء السلم هل يجوز الصلح فى الكل، إذا نقد العشرين لم يذكر محمد هذا الفصل فى الكتاب، وقد اختلف فيه المشائخ كان الفقيه أبو جعفر الهندوانى يقول: بأنه لايجوز، والفقيه أبو بكر البلخى استاد أبى جعفر يقول: بأنه يجوز.

٢١٣٧٠:- وفى الخانية: ولو وقع الصلح على كرشعير بغير عينه، وقبض فى المجلس صح، ولو كان عن غير قبض بطل.

م: الفصل الثانى والعشرون

فى الصلح عن العيوب

٢١٣٧١:- وفى الينايع- ولو وجد بالمبيع عيبا فصالحه على أن يحط شيئا من الثمن، فان كان قادرا على رد المبيع، والمطالبة بالنقصان فالصلح جائز، وإن لم يكن قادرا على رد المبيع، فان باعه من آخر، وأخرجه من ملكه فهو باطل، ولو ان العيب وجد بعد الصلح فعليه رد مأخذ، م: هذا الفصل يشتمل على أنواع.

النوع الأول

٢١٣٧٢:- قال محمد فى الاصل: إذا اشترى الرجل من رجل عبدا بالف درهم، وقبضه، ونقد الثمن، ثم وجد به عيبا فانكر البائع أن يكون باعه، وبه ذلك العيب، ثم صالحه البائع على أن يرد على المشتري دراهم مسماة حالة، أو الى أجل فهو جائز هذا إذا كان الصلح عن إنكار، وإن كان عن إقرار يجوز أيضا.

٢١٣٧٣:- وإن صالحه من العيب على مائة دينار، فان نقده قبل ان يتفرقا فهو جائز، وإن تفرقا قبل ان نقده بطل الصلح، وإن صالحه من العيب على عبد بعينه فهو جائز، وإن صالحه على حنطة بعينها جاز وإن تفرقا قبل القبض وإن كان بغير عينه، ان كان مؤجلا؛ فانه لايجوز، وإن كان حالا، ان كان قبل قبض الحنطة قبل أن يتفرقا جاز، وإن لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح.

٢١٣٧٤:- ولو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع ان يرده، أو مات

٢١٣٧١:- أخرج ابن أبى شيبة عن محمد فى الرجل يشتري الجارية، وبها داء فيقع عليها قبل أن يطلع على ذلك قال: احبّ الىّ ان يوضع عنه بقدر ذلك ويجوز عليه- مصنف ابن أبى شيبة- بيوع، فى الرجل يشتري الأمة فيطؤها، ثم يجدها عيباً ١١/٤٢/برقم: ٢١٢٨٣

عند المشتري، أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب، ثم علم بالعيب، ووقع الصلح عن العيب لايحوز الصلح، ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب، ثم صالح عن العيب لايحوز، وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم العيب، ثم صالحه عن العيب لايحوز.

٢١٣٧٥:- وفي شرح الطحاوى: ولو صالحه من دعواه على عرض بعينه، ثم وجد به عيبا كان له أن يردّه، ويتنقض الصلح بالرد، وعاد على دعواه، وكذلك له أن يرد بخيار الرؤية فرق الطحاوى بين الصلح عن اقرار، وبين الصلح عن انكار، وقال: إذا كان الصلح عن اقرار فيكون بمنزلة البيع والشراء، وله أن يردّه بالعيب اليسير، والفاحش كما فى الشراء، وإذا كان الصلح عن انكار فليس له أن يردّه بالعيب اليسير، وله أن يردّه بالعيب الفاحش، وجعله كالمهر، وبدل الخلع، وبدل الصلح عن القصاص الا ان محمدا: لم يفصل فى كتاب الصلح بين الصلح عن اقرار، وإنكار.

٢١٣٧٦:- ولو وجد بما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك، أو لاجل الزيادة، أو النقصان فى يد المدعى، فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب، فان كان الصلح عن اقرار رجع بحصة العيب فيما ادعى، وإن كان الصلح عن انكار رجع بحصة العيب على المدعى عليه فى دعواه، فان اقام البينة، أو حلفه فنكل استحق حصة العيب منه، وإن حلف فلا شئ له عليه.

٢١٣٧٧:- وإذا اشترى الرجل عبداً بالف درهم، وقبضه، ثم باعه من غيره، ثم اطلع على عيب يعنى المشتري الأول فصالح البائع الأول على دراهم؛ فانه لايحوز، فان كان العبد قد مات فى يد المشتري، ورجع على بائعه بنقصان العيب، ثم أن البائع الثانى صالح البائع الأول على شئ فعلى قول أبى حنيفة الصلح باطل، وعلى قولهما الصلح جائز.

٢١٣٧٨:- وهذه المسئلة فرع لمسئلة أخرى، وهو ان المشتري الثانى، إذا رجع على بائعه هل يرجع بائعه على البائع الأول أم لا، على قول أبى حنيفة لا يرجع، وعلى قول أبى يوسف، ومحمد: يرجع، فإذا لم يكن للبائع الثانى الرجوع على بائعه

عند أبى حنيفة، فإذا صالح معه على شئ فقد صالح عما ليس بحق له، وعلى قولهما: لما كان للبائع الثانى الرجوع على البائع الأول، فإذا صالح عما هو حق له جاز الصلح.

٢١٣٧٩:- وذكر فى المأذون: إذا حدث به عيب عند المشتري الآخر، ورجع على بائعه بالنقصان ليس لبائعه أن يرجع على البائع الأول، ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال: هو قول أبى حنيفة: ومنهم من فرق لأبى يوسف، ومحمد: بين المسئلتين.

٢١٣٨٠:- وفى الينايع: ولو اشترى عبدا بالف درهم فوجد به عيبا ينقصه مائة درهم فصالح على أكثر من مائة درهم جاز الصلح عند أبى حنيفة، وقالوا لا يجوز الا بمثل قيمته، أو زيادة يتغابن الناس فيها.

٢١٣٨١:- ولو ان رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا، وخاطه، ثم باعه بعد ذلك، أو لم يبعه حتى اطلع على عيب، أو كان البيع بعد ظهور العيب، ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا، وكذلك: إذا صبغه احمر، ثم باعه، أو لم يبعه، حتى صالحه من العيب، ولو قطعه، ولم يخطه، حتى باعه، ثم صالحه من العيب لم يصح، وسواء بمنزلة القطع المفرد عند أبى حنيفة، وعندهما: بمنزلة القطع مع الخياطة.

٢١٣٨٢:- وإن كان الثمن مكيلا، أو موزونا بغير عينه، وبين الكيل، والوزن وتقابضا، ثم وجد به عيبا فصالح، فان وقع الصلح على بعض الثمن من جنس فهو استيفاء لاستبدال، ويجوز حالا، ومؤجلا سواء كان الثمن قائما فى يد المشتري، أو كان مستهلكا.

٢١٣٨٣:- وإن وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة ففى كل موضع حصل الافتراق فيه عن عين بدين يجوز، وفى كل موضع حصل الافتراق فيه عن دين بدين لا يجوز، وإن كان الثمن مكيلا، أو موزونا بعينه فهو جائز ان كان الذى اخذه عوضا مستهلكا، وإن كان الذى هو ثمن قائما بعينه لم

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٧٥ الفصل: ٢٢ الصلح عن العيوب ج: ١٤

يجز الصلح عن بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا، و جاز حالا، إذا أوفاه إياه قبل ان يتفرقا، أو كان بعينه.

٢١٣٨٤:- وإذا صالحه من العيب ركوب دابة في حوائجه شهرا فهو جائز هكذا ذكر محمد في الكتاب قالوا: تاويله، إذا شرط ركوبه في المصر؛ اما إذا كان شرط ركوبه خارج المصر، أو اطلق لايجوز قالوا: وقد نص على هذا التفصيل في إقرار الأصل.

٢١٣٨٥:- وإن صالحها عن عيب الغلام على ان زوجت نفسها منه صح النكاح، وكان هذا اقرارا بالعيب، ومعنى المسئلة أنها زوجت نفسها منه على حصة العيب فبعد ذلك ينظر ان كان حصة العيب عشرة فهي مهرها لاشئ لها غير ذلك، وإن كان أقل من عشرة اكمل لها عشرة.

٢١٣٨٦:- وإذا طعن المشتري بعيب في عين الجارية المشتراة، ثم صالحه البائع عن عينها على شئ جاز، وإن لم يسم العيب، وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب.

٢١٣٨٧:- وفي الظهيرية: وإذا اشترى رجل من رجل عبدا، ثم صالحه من كل عيب على دراهم فهو جائز، وهو برئ من كل عيب؛ لأن شرط البراءة من كل عيب موقوف بإبتداء العقد جاز، فكذلك الإبراء سواء كان وجد العيب، أو لم يوجد.

٢١٣٨٨:- ولو صالحه من صنف من العيوب على ان حط عنه درهما جاز، وله أن يخاصمه فيما وجده من غير ذلك الصنف، وكذا لو صالحه من الخمسة والعشرين، والخمسة المحدثات على دراهم مسماة كان جائزا، وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة : فان ابن أبى ليلى كان يقول: لايجوز الإبراء بدون تسمية العيب فنظر النحاسون، وجمعوا العيوب التي تكون في الدواب فبلغ ذلك خمسة وعشرين،

ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة اخرى فسموها الخمس المحدثات، وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحرزا عن قول ابن أبى ليلى: فإنه كان قاضيا فهذا مراد محمد بما ذكر.

٢١٣٨٩:- وفى التجريد: إذا طعن المشتري بعيب فصالحه على شئ من ثمنه شيئا، فإن كان يقدر على رد المبيع، أو المطالبة بأرش العيب، فالصلح جائز، وإن لم يقدر فالصلح باطل نحو أن يكون المشتري باع العبد، ولو صالح من العيب، ثم زال العيب بان كان بياضا فانجلي؛ فانه يبطل الصلح.

٢١٣٩٠:- ولو صالحه على أن أبرأه من ذلك العيب، ومن كل عيب فهو جائز، وكذلك: لو لم يطعن بعيب فصالح من كل عيب على شئ فهو جائز، ولو خاصمه فى ضرب من العيوب نحو الشجاع، والفروج فصالح عن ذلك، ثم تظاهر عيب غيره كان له أن يخاصم فيه.

٢١٣٩١:- ولو اشترى شيئا من امرأة فظهر على عيب فصالحته على ان تزوجته فهو جائز، وهذا اقرار منها بالعيب، فان كان أرش العيب مبلغ عشرة دراهم فهو مهرها، وإن كان أقل من ذلك اكمل لها عشرة دراهم، وكذلك: لو اشترى شيئا بأرش عيب كان اقرارا بالعيب، وليس هذا كالصلح.

٢١٣٩٢:- ولو اشترى ثوبين كل واحد بعشرة فقبضهما، ثم وجد بأحدهما عيبا فصالحه على أن يرده على أن يزيده فى ثمن الآخر درهما فالرد جائز، وزيادة الدراهم باطلة فى قول أبى حنيفة، ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يجوز شئ من ذلك، والصلح عن العيب بمنزلة الصلح فى الاموال، والحقوق.

نوع آخر

٢١٣٩٣:- اذا صالحه عن كل عيب على دراهم معلومة جاز سواء طعن المشتري بعيب، أو لم يطعن، وإذا اشترى العيوب منه بدراهم معلومة لايجوز، ومن كل له على آخر دراهم مجهولة لايعرفان قدر ذلك، إذا اشتراها بدراهم معلومة لايجوز، ولو صالحه منها على دراهم معلومة يجوز استحسانا، وإن كان بدل الصلح مثل المصالح عنه، أو أقل من المصالح عنه يجوز، ويكون استيفاء للبعض، وإبراء عن البعض، وإن كان بدل الصلح أكثر من المصالح عنه لايجوز.

٢١٣٩٤:- ولو طعن المشتري بعيب فصالح البائع على أن أبرأه عن ذلك العيب، وعن كل عيب فهو جائز، وكان أبو حنيفة يحتاط في ذلك، ويقول: يكتب في الصك الصلح برئت من كل عيب سميته وعرفته أو يكتب في الصك أنه قد باع العبد، وخرج عن ملكه، ثم عاد إلى ملكه بصدقة، أو ما أشبه ذلك، ولو خاصمه في عيب، وصالحه عنه، ثم وجد به عيبا آخر فله أن يخاصمه.

نوع آخر

٢١٣٩٥:- رجل اشترى من رجل أمة بخمسين دينارا، وقبضها، ونقد الثمن، ثم طعن المشتري بعيب، ثم اصطالحا على أن يقبل الجارية، ويرد على المشتري تسعة وأربعين دينارا فالرد جائز، وهل يطيب للبائع ما استفصل من الدينار، أو يلزمه الرد على المشتري فهو على وجهين أن كان البائع مقرا بكون هذا العيب عنده فعلى قول أبي حنيفة، ومحمد: يلزمه الرد، وعلى قول أبي يوسف: لا يلزمه الرد، وذكر القاضي المنتسب إلى أسبيجاب أن على قول أبي يوسف: لا يطيب له أيضا مع أن الإقالة بأكثر من الثمن الأول، أو بأقل جائز عنده.

٢١٣٩٦:- وإن كان البائع جاحدا كون العيب عنده فهو على وجهين أيضا أن كان عيبا لا يحدث مثله في هذه المدة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا

كان البائع مقرا بكون هذا العيب عنده، وإن كان عيبا يحدث مثله، فإن ما استفضل البائع من الدنانير يكون طيبا له، ولم يذكر محمد فى الاصل: ما إذا لم يقر البائع، ولم ينكر، والعيب مما لم يحدث مثله، وذكر القاضى المنتسب الى اسبيحاج أنه يطيب له ما استفضل.

٢١٣٩٧:- ولو كان اخذ من المشتري ثوبا، وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا، وهل يطيب للبائع الثوب الذى أخذه من المشتري فهو على التفصيل الذى ذكرنا: فيما إذا حبس البائع شيئا من الثمن فى المسئلة الأولى، ولو كان مكان الثوب دراهم، فإن كانت الدراهم الى اجل لا يجوز على كل حال، وإن قبضت فى ذلك المجلس فالجواب على التفصيل الذى ذكرنا.

٢١٣٩٨:- وإذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه قميصا، ولم يخطه، ثم وجد به عيبا اقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب، وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا، ويجعل ما احتبس عند البائع بمقابلة ما انتقض بفعل المشتري.

٢١٣٩٩:- وفى الذخيرة: ولو اصطلحا على ان قبل البائع السلعة، ورد على المشتري أقل مما أخذ منه بدرهم، أو بدرهمين جاز، وإن اصطلحا على ان يحط كل واحد منهما يعنى البائع، والمشتري درهما، ويأخذه الاجنبى بما وراء المحطوط، ورضى له الاجنبى فالبيع من الأجنبى جائز، والحط أيضا، وحط البائع باطل.

نوع آخر

٢١٤٠٠:- طعن المشتري بعيب جحده البائع فاصطلحا على أن يحط كل واحد منهما عشرة، ويأخذ هذا الاجنبى بما وراء المحطوط، ورضى به الاجنبى فالبيع من الاجنبى جائز، وفي الفتاوى العتابية: وحط المشتري أيضا، وحط البائع لا يجوز، ثم الاجنبى المشتري بالخيار ان شاء أخذ الجارية بتسعمائة، وتسعين درهما، وإن شاء ترك، وهذه المسئلة تدل على ان المشتري، إذا ظهر معيوباً على وجه لا يتغابن في مثله انه لا يثبت له الخيار، ورواية الكتب متعارضة فيه ظاهر الجواب أنه لا خيار له.

٢١٤٠١:- وعن محمد: فيمن اشترى صبرة حنطة فوجد في اسفله دكاناً فله الخيار، وإذا اشترى طعاماً في صبرة، ثم علم مقدارها فله الخيار، وهو خيار الكيف، وخيار الكمية قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني: كان القاضي الامام الفقيه عبد الله: كان يفتى بثبوت الخيار للمشتري، إذا صار مغبوناً، وكان يقول: فكان في المسئلة روايتان فاخترت هذه الرواية رفقا بالناس.

٢١٤٠٢:- ولو ان رجلاً اشترى من رجل ثوباً بعشرة دراهم، وتقابضا فطعن المشتري بعيب، وحده البائع فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب

٢١٤٠١:- أخرج الترمذى فى سننه عن أبى هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة من طعام فادخل يده فيها فنالت اصابعه بللاً فقال: يا صاحب الطعام! ما هذا قال: اصابة السماء يا رسول الله قال: أفلا جعلته فوق الطعام، حتى يراه الناس، ثم قال: من غشّ فليس منّا. سنن الترمذى بيوع، باب ماجاء فى كراهية الغشّ فى البيوع ١/ ٢٤٥ برقم ١٣٢٩ وأخرج أبوداؤد فى سننه عن عائشة أنّ رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ماشاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه الى النبى صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل: يا رسول الله قد استغلّ غلامى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الخراج بالضمان. سنن أبى داؤد. بيوع، باب فى من اشترى عبداً فاستعمله، ثم وجد به عيباً ٢/ ٤٩٥ برقم ٣٥١٠

بثمانية ، وعلى ان حط البائع الأول من البائع الثانى درهما من الثمن، فان هذا جائز، ويكون الثمن للمشتري بيعا بثمانية، فان وجد الرجل بالثوب عيبا رده على المشتري الأول، وأراد به عيبا آخر سوى العيب الذى حط البائع عن المشتري درهما لأجله.

٢١٤٠٣:- وإذا رده على المشتري الأول هل للمشتري الأول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين إن قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه، وإن قبله بقضاء كان له أن يخاصم بائعه، وأراد به عيبا آخر غير العيب الذى حط عنه درهما.

٢١٤٠٤:- وإذا اشترى الرجل ثوبا بعشرة ، وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار ليقصره فجاء به متخرقا، فقال المشتري : لا ادري أعند القصار تخرق، أو كان متخرقا عند البائع فاختصموا فى ذلك، واصطلحوا على ان يقبل المشتري الثوب، ويرد عليه القصار درهما، ويحط عن البائع درهما، وعلى أن يأخذ القصار اجرة من المشتري، فذلك جائز، وعلى المشتري أجرة القصار.

٢١٤٠٥:- وكذلك: إذا وقع الصلح على ان يقبل البائع الثوب قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلوانى: وهذا اشارة الى أنه، إذا صالحه على ان يقبله البائع، ويغرم له القصار درهما فترك له المشتري درهما انه يجوز قال مشائخنا: وهو غلط؛ لأن اشتراط ترك الدراهم على المشتري، وإن كان صحيحا لأن البائع جاحد للعيب فاشتراط الدراهم على القصار للبائع باطل؛ لأنه ما كان بينه، وبين القصار سبب استوجب الضمان به عليه، وفى زعمه انه يملك الثوب ابتداء من جهة المشتري بعد ما تخرق فى يد القصار فاشتراط اخذ الدراهم منه هدر الا أن يكون تاويله أن يضمن القصار الدراهم، أولا للمشتري، ثم المشتري يدفع ذلك الى البائع ليقبل المبيع منه فحينئذيجوز؛ لأنه يزعم انه يملك المبيع ابتداء، وهذه الزيادة بدل ماتلف عند القصار، وكان له أن يأخذ إذا رد جميع الثمن.

٢١٤٠٦:- قال شيخ الاسلام: تأويل المسئلة أن يقع الصلح على أن يقبل البائع الثوب من المشتري على أن يحط المشتري من البائع درهما، ويأخذ المشتري

من القصار درهماً ويعطى القصار أجره، ولم يرد ان يتصلح المشتري مع البائع على أن يقبل البائع الثوب، ويحط عنه درهماً، ثم البائع يصلح مع القصار، فيأخذ من القصار درهماً، ويعطيه أجره؛ لأنه لا خصومة بين البائع، والقصار، وليس بين البائع، والقصار أجارة، حتى يعطيه أجره؛ فاما المشتري فله حق الخصومة مع البائع، والقصار فيجوز صلحه معهما، ثم صلحه مع البائع على أن يقبل البائع الثوب، ويمسك درهماً من الثمن جائز؛ لأنه يجوز من وجوه، ولا يجوز من وجه واحد ان كان الخرق كله عند القصار، أو بعضه عند القصار، وبعضه عند البائع، أو بعضه عند المشتري يجوز الصلح، ولا يجوز له ان يمسك شيئاً من الثمن فكان الرجحان لجانب الجواز.

٢١٤٠٧:- وكذلك: صلح المشتري مع القصار صحيح؛ لأنه يجوز من وجهين: ولا يجوز من وجه ان كان الخرق كله عند القصار، أو بعضه يجوز الصلح، وإن لم يكن الخرق كله عند القصار لا يجوز، فكان الرجحان لجانب الجواز، وتكون أجرة القصار على المشتري.

نوع آخر

٢١٤٠٨:- رجل أمر رجلا ان يشتري له جارية بثمن مسمى فاشترى المأمور جارية، وقبضها فظهر بها عيب فصالح البائع الأمر من العيب على مبلغ فالقياس ان يكون الصلح باطلا، وفي الاستحسان يكون جائزا.

٢١٤٠٩:- وإذا اشترى الرجل عبدا، بثمن مسمى فتقابضا، ثم طعن بعيب، وزعم ان البائع دله له فصالحه على ان حط عنه طائفة من الثمن عن إبراءه عن كل عيب، وأقام رجل آخريئة انه كان أمره ان يشتري هذا العبد له، وقال: لا ارضى بصلحه، فان الصلح يلزم المشتري، ولا يلزم الأمر.

٢١٤١٠:- وفي اليتيمة: سئل على السغدى عن رجل اشترى جارية فقبضها فلم تحض عنده فأراد ان يردها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالح مع البائع بشئ، ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال: نعم يسترد ذلك.

٢١٤١١:- وفي الذخيرة: ان طعن بحبلها فصالحه البائع على ان يحطه عنه درهما، ثم ظهر أنه لم يكن بها حبل أنه يرد الدرهم، وكذا إذا اشترى امة فوجدها منكوحه، فاراد أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم، ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري ان يرد الدراهم.

٢١٤١٢:- كذلك: إذا ادعى المشتري العيب، وأنكر البائع فاصطلحا على ان يرد البائع شيئا من الثمن، ثم تبين أنه لم يكن بالمبيع عيب كان للبائع ان يسترد ما أدى، وعلى هذا إذا ادعى على إنسان مالا، وحقق في شئ فصالحه على مال، ثم تبين أنه لم يكن ذلك المال عليه، وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال.

الفصل الثالث والعشرون فى صلح المكاتب، والعبد التاجر

٢١٤١٣:- قال محمد: وإذا صالح المولى مكاتبه من مكاتبته على الف درهم على ان عجل له بعض المكاتبه قبل حلها، أو حلت المكاتبه فرد المكاتب مال المولى، حتى يزيد له فى الأجل؛ فانه يجوز فى قول علمائنا، وقال الشافعى: أنه لا يجوز، واجمعوا انه لو باع من مكاتبه درهما بدرهمين؛ فانه لا يجوز، ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على ان آخر بعضا، وعجل له بعضا كان جائزا.

٢١٤١٤:- قال: ولو صالحه من المكاتبه، وهى دراهم على دنائير الى اجل لم يحجز، ولو كانت المكاتبه دراهم فاصطلحا على ان ابطالا الدراهم، وجعلا الكتابة على كذا كذا دينار، كان جائزا فرق بين هذا، وبين ما إذا صالحه من الدراهم على دنائير الى اجل ذكر أنه لا يجوز.

٢١٤١٥:- قال: ولو صالحه على ان ابطالا الكتابة بالدراهم، جعل المكاتبه على وصيف الى اجل فحل الأجل فصالح من ذلك على أربعمائه الى سنة كان ذلك جائزا، قال: ولو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب أنه قد أداها، وجدد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدى خمس مائة، ويبرئه من الفضل كان جائزا.

٢١٤١٦:- قال: وإذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجحد الرجل فصالحه المكاتب على ان حط عنه النصف، وأخذ النصف هل يجوز هذا الصلح فهذا على وجهين: اما ان يكون للمكاتب على ذلك بينة، أو لم تكن فان

٢١٤١٣:- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن أبى عباس فى رجل يقول: لمكاتبه: عجل وأضع عنك لا بأس به. السنن الكبرى للبيهقى، مكاتب، باب الوضع بشرط التعجيل ٥٥٣/١٥ برقم ٢٢٣٣٦

كان للمكاتب على ذلك بينة، فان الحط لا يجوز، ويأخذ منه الباقي؛ واما إذا لم يكن له على ذلك بينة فليس للمكاتب امكان الأخذ انما له مجرد الدعوى، والخصومة، والمال، وان قل فهو انفع من مجرد الدعوى، والخصومة بمنزلة الاب، أو الوصى، إذا ادعى دينا على رجل للصغير، ثم صالحه من ذلك على النصف، ان كان على الدين بينة عادلة للصبي، فالصلح باطل الا أنه يتبرع، وان لم يكن على الدين بينة جاز الصلح.

٢١٤١٧:- هذا إذا حط المكاتب؛ واما إذا أحرق قال: يجوز تأخير، إذا كان الدين من غير قرض؛ فاما إذا وجب بالقرض؛ فانه لا يصح تأجيله.

٢١٤١٨:- وفي مختصر خواهرزاده: ولا يجوز حط المأذون، إذا كان المدعى عليه مقرا، فان كان جاحدا، ولا بينة له جاز، والصبي المأذون لا يحط من غير عيب أيضا.

٢١٤١٩:- قال: وإذا باع المكاتب جارية، وطعن المشتري فيها بعيب، وصالحه على ان حط عنه شيئا من الثمن؛ فانه يجوز استحسانا، والقياس ان لا يجوز، ثم إذا حط عنه شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب بحيث يتغابن الناس في مثله، أو أقل؛ فانه يجوز عندهم جميعا؛ فاما إذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة: ولا يجوز عندهما كما لو اشترى المكاتب، أو باع بغبن لا يتغابن الناس في مثله؛ فانه لا يجوز عندهما، ويجوز عند أبي حنيفة: فهذا على ذلك.

٢١٤٢٠:- قال: ولو ادعى رجل على المكاتب دينا فجحده المكاتب، ثم صالحه على ان أدى اليه بعضه، وحط عنه بعضا، فان هذا جائز.

٢١٤٢١:- قال: وإذا عجز المكاتب، وادعى رجل قبله دينا فاصطلحا على ان أخذ بعضا، وآخر بعضا هل يجوز فهذا على وجهين: (١) اما ان بقى في يد المكاتب شيء مما اكتسبه حالة الكتابة (٢) أو لم يبق في يده شيء من الكسب فإن لم يبق في يده

شئ من الكسب لا يجوز الصلح اى لا يجوز فى حق المولى، حتى لا يؤخذ العبد به للتحال فاما فى حق العبد يكون جائزا، يتبع به بعد الاعتاق، إذا كان بالغاً مخاطباً عاقلاً إلا أن تقوم بينة بذلك قبل العجز؛ فانه حينئذ يجوز صلحه، وان كان بقى فى يده شئ مما اكتسبه فى حالة الكتابة جاز الصلح عند أبى حنيفة: وان لم يكن للمدعى على ذلك بينة لا يجوز اقراره عند أبى حنيفة، وعندهما: لا يجوز اقراره بعد العجز، وان بقى فى يده من الكسب، وكذا لا يجوز صلحه.

٢١٤٢٢:- قال: وإذا ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على أن حط عنه بعضاً، وأخذ بعضاً فهذا جائز، وان ادعى المكاتب على مولاه مالا، وجحد المولى فصالحه على أن حط بعضه، وأخذ بعضه فالجواب فيه كالجواب فيما لو ادعى اجنبى ان كانت له بينة على ذلك لم يجز، وان لم تكن له بينة جاز صلحه.

٢١٤٢٣:- ولو ادعى الرجل على العبد التاجر فصالحه العبد عن جحود، أو عن اقرار على أن حط عنه الثلث، و آخر الثلث فأدى العبد الثلث فهو جائز ولو جحد المولى عليه، ثم ادعى عليه دعوى، ولم يكن للمدعى بينة فصالح العبد منه، فان لم يكن فى يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح يريد بقوله لا يجوز الصلح فى الحال فى حق المولى؛ فاما فى حق العبد فهو جائز، حتى يتبع به بعد العتق، فان كان فى يده مال من كسب التجارة فالمسئلة على الاختلاف الذى ذكرنا: فى المكاتب.

٢١٤٢٤:- وإذا كان فى يد العبد المحجور عليه متاع لمولاه فاستهلك رجل ذلك المتاع فصالحه العبد من ذلك على دراهم فالجواب فيه كالجواب فى المودع، إذا صالح عن الوديعة المستهلكة.

٢١٤٢٥:- ولو ان عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً فصالحه على بعض ما إدعاه، فان كان للمدعى على ذلك بينة لا يجوز هذا الصلح، وان لم تكن بينة جاز، ولو كان المدعى عبداً تاجراً، والمدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز هذا الصلح سواء كان

للمدعى بينة، أو لم تكن، فإن لم يكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى العبد المدعى عليه؛ لأنه التزم مالا بقوله، وهو محجور عليه فلا يصح فى حق المولى، ولكن يتبع بعد العتق، وإن كان للمدعى بينة لا يجوز الصلح لحق مولى العبد المدعى.

٢٦ ٤ ٢١: - وفى التجريد: ولو ادعى انسان على العبد التاجر ديناً فصالحه على أنه حط عنه البعض جاز، وإن لم يكن للمدعى عليه بينة، وليس فى يده مال فصالحه على مال ضمنه، ولم يواخذ به للحال، ولو كان فى يده مال جاز فى قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف، ومحمد لا يجوز.

الفصل الرابع والعشرون فى صلح اهل الذمة

٢١٤٢٧:- كل صلح جائز بين المسلمين جائز فيما بين اهل الذمة، وما لا يجوز بين المسلمين لايجوز بين أهل الذمة ماعدا خصلة، واحدة، وهو الصلح على الخمر، والخنزير؛ فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم.

٢١٤٢٧:- أخرج البيهقي فى سننه عن عبد الملك بن عمير عمن سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقول: دخلت على عمر رضى الله عنه، وهو يقلب يده هكذا فقلت: مالك يا امير المؤمنين! قال: عويمل لنا بالعراق خلط فى فيء المسلمين اثمان الخمر، واثمان الخنازير، الم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لعن الله اليهود حرّمت عليهم الشحوم ان يأكلوها فجملوها فباعوها، وأكلوا اثمانها قال سفيان: يقول: لاتأخذوا فى جزيتهم الخمر، والخنزير، ولكن خلّوا بينهم، وبين بيعها، فاذا باعوها فخذوا اثمانها فى جزيتهم - السنن الكبرى - جزية، باب لا يأخذ منهم فى الجزية حمراً ولا خنزيراً ١٤ / ٥٢ برقم ١٩٢٥٠

ونقل التهانوى فى اعلاء السنن : عن الأموال لأبى عبيد من طريق ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة: أنّ بلاً قال: لعمر بن الخطّاب رضى الله عنه: انّ عمالك ياخذون الخمر، والخنزير فى الخراج، فقال: لاتأخذوها منهم ولكن ولّوهم ببيعها، وخذوا أنتم من الثمن - اعلاء السنن بيوع، باب حرمة بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام ١٤ / ١٣٤

الفصل الخامس والعشرون

فى الصلح فى الرهن، والبيع الفاسد، والصدقة

٢١٤٢٨:- وإذا ادعى رجل عبدا فى يدى رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت عليه فقال: الذى فى يديه العبد العبد عبدى، والمائة لى عليك فاصطلحا على ان يبرئه المرتهن من المائة التى ادعى عليه، ويزيد له خمسين، ويترك المدعى الخصومة فى العبد فهذا الصلح جائز، وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهننا فى يده لا ينتقض الصلح.

٢١٤٢٩:- قال: ولو كان العبد فى يد المرتهن فقال: رهنته منى بمائة لى عليك فقال الراهن: لك على مائة، ولكنى مارهنت العبد منك فاصطلحا على ان زاده المرتهن خمسين درهما قرضا، وعلى أن يكون العبد رهننا بالمائة، والخمسين فهذا الصلح جائز.

٢١٤٣٠:- وان اصطلحا على أن يهب منه المرتهن خمسين درهما على أن يجعل الراهن العبد رهننا؛ وانما رهنه الساعة بالمائة بشرط أن يهب له المرتهن خمسين درهما لاجل الرهن فيكون رهننا بجعل، والرهن بجعل باطل، وللراهن أن يرجع فى رهنه.

٢١٤٣١:- ولو اصطلحا على أن يبرئه المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهننا بالخمسين الباقية فهذا جائز.

٢١٤٣٢:- ولو ادعى المرتهن ثوبا فى يد الراهن أنه رهنه اياه بعشرة دراهم اقرضه اياه، وأقرانه لم يقبض الرهن فقال الراهن: لك عندى عشرة الا انى لم ارهنتك فاصطلحا على أن يحط المرتهن درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز، وكذلك: لو اصطلحا على أن يرهنه اياه ليحط عنه درهما، ويقرضه درهما جمعا بين الحط، والزيادة؛ فانه جائز أيضا، فان لم يدفع اليه الثوب، وبداله فى امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت.

٢١٤٣٣:- ولو رهن رجل رجلا متاعا بمائة درهم، وقيمة المتاع مائة درهم،

وهلك الرهن فى يد المرتهن، واختلف الراهن، والمرتهن فقال المرتهن هلك المتاع عندى، وقال الراهن: لم يهلك فاصطلحا على ان يرد عليه المرتهن خمسين درهما، وأبرأه عن المائة فالصلح باطل فى قول أبى يوسف - وفى الخانية - وكذا الجواب، إذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن، وانكر الراهن.

٢١٤٣٤:- ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن، ولم ينكر فاصطلحا على شئ جاز الصلح فى قولهم.

٢١٤٣٥:- م: ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم، وقال الراهن: وكلتنى بالبيع، وقال المرتهن: ماوكلتك بالبيع، وقيمة الرهن مائتا درهم فاصطلحا على ان ابرأه من المائة، وزاد له المرتهن خمسين درهما كان ذلك جائزا، فان ظهر المتاع بعد ذلك عند المرتهن فقال: ماكنت بعت فالصلح جائز، ولا سبيل لصاحب المتاع على المتاع، ولو لم يكن شئ من ذلك، ولكن الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له؛ وانه كان اعاره ليرهنه فاصطلحا ان اقر المرتهن بذلك، فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن.

٢١٤٣٦:- وإذا باع المسلم من المسلم خادما بخمر بعينها، فاصطلحا على ان يسلم الجارية للمشتري بهذه الخمر بمائة درهم يعطى المشتري للبائع، فان هذا لا يجوز، وان اصطلحا على ان يسلم الخادم للمشتري بمائة درهم من غير خمر كان جائزا.

٢١٤٣٧:- وإذا كانت الدار فى يد رجل فادعى ان فلانا تصدق عليه بها، وقبضها، وقال لفلان: وهبتها لك، وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز فلا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح؛ لأن فى زعم مدعى الهبة أنه وهبها منه، ولم يأخذ منه عوضا فهذا الصلح يأخذ عوض هبته، وفى زعم مدعى الصدقة أنه تصدق بها، وقبضها الا أنه لما كان انكر الصدقة، وصالحه على مائة درهم فقد اشترى منه الصدقة ثانيا، والمتصدق عليه، إذا اشترى الصدقة

الفتاوى التاتارخانية ٣٨- كتاب الصلح ٣٩٠ الفصل: ٢٥ الصلح فى الرهن والبيع... ج: ١٤

ثانيامن المتصدق كان جائزا، وكان اقدامها على بيع الصدقة متضمنا فسخ الصدقة، والصدقة مما يحتمل الفسخ بعد تمامه مادامت الصدقة قائمة فى يد الفقير، فان المتصدق لو رجع فى الصدقة وقد رضى به الفقير جاز.

٢١٤٣٨:- قال محمد: عقيب هذه المسئلة، ولايستطيع مدعى الهبة الرجوع فى الدار، وان جحد رب الدار الهبة، أو الصدقة، وأراد أخذ داره فصالحه الذى فى يديه على ثوب على ان يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز.

٢١٤٣٩:- قال: وإذا اصطلحا على أن تكون الدار بينهما بالسوية نصفين على أن يرد الذى فى يديه الدار مائة درهم فالصلح جائز.

٢١٤٤٠:- وان كان فى يدى رجل عبد فادعى رجل على أنه تصدق عليه، وقبضه، وجحد الذى فى يديه العبد ذلك، وافتدى منه الذى فى يده العبد بثوب فدفعه اليه، وصالحه على أنه برئ من دعواه فى هذا العبد فهو جائز.

الفصل السادس والعشرون: فى المتفرقات

٢١٤٤١:- قال محمد: سبيل القاضى أن يرد الخصومة مرتين، أو ثلاثا ان كان يرجوا الاصطلاح فيما بينهم، وفى الذخيرة: لاينبغى للقاضى ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من المتوسطين به، ورد الاثر عن عمر، وسبيل القاضى ان لا يبادر فى القضاء بل يرد الخصوم إلى الصلح مرتين، أو ثلاثا، إذا كان يرجوا الاصطلاح بينهم بان كانوا يميلون إلى الصلح، ولا يطلبون القضاء لامحالة.

٢١٤٤٢:- م: فان قالوا: لايزيد الصلح، وطلبوا القضاء فهذا على وجهين: (١) الأول: ان يكون وجه القضاء ملتبسا للقاضى، وفى هذا الوجه يردهم إلى الصلح، وإن طلبوا القضاء هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده قال: وهو نظير مالو هلك المال فى يد الاجير المشترك بأمر يمكن التحرز عنه، فان القاضى لا يقضى، وإن طلبوا القضاء بل يأمرهم إلى الصلح ذكر شمس الأئمة الحلوانى: فى هذا الفصل أن القاضى يستعين بفتوى الأئمة وبفضل الحكم بينهم.

(٢) الوجه الثانى: أن يكون وجه القضاء مستتبنا للقاضى، وأبو الصلح، وفى هذا الوجه القاضى يقضى فيما بينهم هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى.

٢١٤٤٣:- وذكر شيخ الاسلام أن المسئلة على التفصيل ان وقعت الخصومة بين أجنبيين قضى بينهم، ولا يردهم إلى الصلح، وإن وقعت الخصومة بين المحارم، أو بين اهل بلدين، أو بين قبيلتين يردهم إلى الصلح مرتين، أو ثلاثا، وإن ابوا الصلح.

٢١٤٤١:- أخرج البيهقى عن محارب قال: قال عمر رضى الله عنه: ردُّوا الخصوم حتى يصطلحوا: فان فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن- السنن الكبرى للبيهقى- الصلح، باب ماجاء فى التحلل ٨/ ٤٢٨ برقم ١١٥٤٧

٢١٤٤٤:- وإن كان للرجل ظلة شارع، أو كنيف شارع على طريق العامة فحاصمه انسان فى طرحه فصالحه صاحب الصلح على دراهم مسماة على أن يتركها، فالصلح باطل، وإن كان الامام صالح صاحب الظلة جاز على دراهم على أن يترك الظلة فى موضعها جاز الصلح، ان كان فى ذلك صلاح المسلمين، ويضع تلك الدراهم فى بيت المال.

٢١٤٤٥:- واما إذا وقع الصلح على الطرح ان وقع الصلح على ان يعطى صاحب الظلة دراهم من المخاصم طرح الظلة ان كانت الظلة قديمة يجوز، وإن كانت حديثة اختلف المشائخ، والصحيح أنه لايجوز.

٢١٤٤٦:- واما إذا كان لايدرى حال الظلة لايجوز ايضا على اصح الاقوال، وإن كانت الظلة على طريق خاص فى سكة غير نافذة، فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة، ويترك الظلة لايجوز، إذا كانت الظلة قديمة، وإن كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة، وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المرور واما إذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح إلى جميع الظلة، فالصلح يصح فى حصته، ويتوقف فى حصة شركائه، فان اجاز شركاءه جاز الصلح فى الكل، وإن لم يجيزوا صلحه، ورفع الظلة لاشك ان الصلح يبطل فى حصة شركائه، حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح، وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ، والاصح انه لايرجع عليه؛ واما إذا كان الصلح مضافا إلى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح.

٢١٤٤٧:- بعد ذلك ينظران تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع بدل الصلح، وإن رفعوا الظلة حتى يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف، وإن كان لايعرف حال الظلة لايجوز الصلح؛ واما إذا كان وقع الصلح على الطرح، والرفع، فان وقع الصلح على أن يأخذ المصالح دراهم، ويرفع

الظلة فهو جائز على كل حال، وإن وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المصالح دراهم، ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة، وكذلك: ان كانت حديثة أو لا يدري حالها.

٢١٤٤٨:- قال شمس الائمة السرخسى: تأويل هذه المسئلة ان الظلة كانت على الطريق، وصاحب الظلة يدعى ملك ذلك الموضع لنفسه، أو يدعى حق قرار الظلة بسبب صحيح فيسقط حقه بما أخذ من المال بطريق الصلح على الانكار، وقال شيخ الاسلام: وما ذكرنا من الجواب فى سكة غير نافذة فتأويله، إذا كانت دارا مشتركة بينهم، أو أرضا مشتركة بينهم بنوافيها مساكن وحجرا أو دفعوا بينهم طريقا، حتى يكون الطريق ملكا لهم؛ فاما ان كانت السكة فى الاصل احيطت فان بنوا دوراً وتركوا هذا الطريق للمرور فالجواب فيه كالجواب فى طريق العامة.

٢١٤٤٩:- واما إذا اراد رجل احداث ظلة فى طريق العامة، ولا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبى حنيفة: ان لكل واحد من احاد المسلمين حق المنع، وحق الطرح، وعلى قول محمد له حق الخصومة فى المنع من الاحداث، وليس له حق الرفع وقال أبو يوسف ليس له حق المنع ولا حق الرفع، واما إذا كان يضر بالمسلمين فلكل واحد من احاد المسلمين حق المنع، والرفع جميعا، وإن اراد احداث الظلة فى سكة غير نافذة؛ فانه لا يعتبر فيه الضرر، وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشركاء، ومن خالفنا اعتبر الضرر، حتى إذا لم يدخل على اهلها ضرر لا يمنع، وشبه ذلك الجلوس على قارعة الطريق للاستراحة، والانتفاع بالشمس.

٢١٤٥٠:- واما الكلام فى الاباحة ذكر أبو جعفر الطحاوى: انه بياح له

٢١٤٤٩:- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبي، عن على: انه كان يقطع الكنف، أو يامر بقطعها.

مصنف ابن أبى شيبة - الدييات، الرجل يخرج من حده شيئاً فيصيب انساناً ١٦٠ / ١ برقم ٢٧٩٢٩ وأخرج أيضاً عن شريح: انه كان لا يدع ظلة لا يمر فيها الفارس برمح، ويقول: بنيتهم على رمح الفارس - مصنف ابن أبى شيبة - الدييات، الرجل يخرج من حده شيئاً فيصيب انساناً ١٦١ / ١ برقم ٢٧٩٣٤

احداث الظلة على طريق العامة، ولا يَأْثم قبل أن يخاصم احد فى ذلك، وبعد ماخاصمه انسان لا يباح له الانتفاع به، ويَأْثم بترك الظلة ، وقال أبو يوسف، ومحمد: له الانتفاع، إذا كان ذلك مما لا يضر بالعامة.

٢١٤٥١:- وفى شرح الطحاوى: قال: وإذا اشترع الرجل إلى الطريق جناحا، أو ميزابا فهذا لا يخلو إما ان تكون السكة نافذة أو غير نافذة اما إذا كانت السكة نافذة؛ فانه ينظر ان كان يضر ذلك بالمارين فلا يحل له ذلك، ولكل واحد ان يقلع عنه ذلك، وإن كان لا يضر بالمارين بحال حل له الانتفاع به ما لم يتقدم احد بالرفع، والنقض، فإذا تقدم اليه بذلك واحد من عرض الناس فليس له الانتفاع بعد ذلك، ولا يحل له عند أبى حنيفة خاصة، وعند صاحبيه حل له الانتفاع بعد التقدم كما كان يحل له قبله، وكذلك: هذا الحكم فى غرس الاشجار، وبناء الدكان، والجلوس للبيع، والشراء على قارعة الطريق، ولو تقدم اليه متقدم فصالح معه صاحب الجناح على مال لترك، أو أخذ من المتقدم مالا للطرح، والنقض، فلا يصح هذا الصلح، ويكون ذلك رشوة يجب عليه رده، ولو أشرع ذلك إلى سكة غير نافذة؛ فانه ينظر فى ذلك إن كان له فيه حق قديم لا يمنع عن ذلك، وإن لم يكن له حق فلا هل السكة ان يمنعه سواء كان لهم مضرة فى ذلك، أو لم يكن.

٢١٤٥٢:- وإذا كان لانسان نخلة فى ملكه فخرج شعبها إلى ارض جاره فأراد الجار قطع شعبها فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة، فان ذلك لا يجوز، وقد ذكر مسألة الظلة على سكة غير نافذة.

٢١٤٥٣:- وإذا خاصم اهل السكة فى ذلك فصالح صاحب الظلة معهم على دراهم مسماة ليتركوا ظلته كان الصلح جائزا، حتى لم يكن لهم ان يرفعوا الظلة بعد ذلك، وكذلك: لو كان على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم مسماة ليترك ذلك كان جائزا، وهنا قال: لا يجوز الصلح، حتى كان

الجار على خصوصته فى القطع، وفى الموضوعين جميعا الصلح وقع على الهواء مقصودا وبيع الهواء وإجارته مقصودا باطل.

٢١٤٥٤:- هذا إذا وقع الصلح على الترك؛ فاما إذا وقع الصلح على القطع فهذا على وجهين: (١) إن أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا. (٢) وإن أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا.

٢١٤٥٥:- وفى الخانية: رجل له نخلة، فى ملكه وخرج شعبها إلى أرض جاره كان لجاره أن يقطع، ويفرغ هواء ملكه؛ لأن من ملك أرضا ملك ماتحتها إلى الثرى، وما فوقها إلى السماء، وكان له أن يقطع.

٢١٤٥٦:- وهذا إذا لم يكن تفريغ الهواء بغير القطع بالمد إلى النخلة، والشد عليها؛ فانه لا يقطع يل يأمر صاحب النخلة بالتفريغ فان قطعه هو كان ضامنا، وإن لم يمكنه التفريغ الا بالقطع انما لا يضمن، إذا قطع هو من موضعه، وإذا رفع الامر إلى صاحبها يقطع صاحبها من ذلك الموضع؛ فان قطع اعلى منه، أو أسفل منه فى موضع يتضرر صاحب النخلة بذلك، وصاحب النخلة يتمكن من تفريغ الهواء بالقطع فى موضع آخر من غير ضرر يكون ضامنا؛ لأنه فوت على صاحب النخلة منفعة مقصودة من غير ضرورة، وكذا: لو كان للرجل نخلة، أو زرع فى أرض غيره بغير حق كان لصاحب الأرض، أن يأمره عليه بالتفريغ، فان قلع صاحب الأرض واتلف عليه ضمان، إذا كان صاحب الزرع متمكنا من تحويل الشجر، والزرع إلى أرض له اخرى من غير أن يهلك عليه ماله، ثم فى الموضع الذى لا يضمن الجار بقطع السعف، إذا قطع؛ فانه لا يرجع على صاحب النخلة بما أنفق فى مؤنة القطع، وإن كان مضطرا إلى التفريغ؛ لأنه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر إلى القاضى، حتى يأمر صاحب النخلة بالقطع، أو يأمر صاحب الأرض بالقطع ان كان صاحب النخلة غائبا، فإذا قطع بأمر القاضى يرجع إلى صاحب النخلة بما أنفق فى القطع، فان كان فى موضع لم يكن هناك قاض فقطع هو كان له أن يرجع على صاحب النخلة.

٢١٤٥٧:- فلو أن صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة ليترك السعف على حاله، ولا يقطع لايحوز هذا الصلح بخلاف الظلة، إذا كانت على سكة غير نافذة فخاصم أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة ليتركوا الظلة على حالها؛ فإنه يحوز ولا يبقى لهم حق الخصومة بعد ذلك، وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم معلومة ليترك الظلة على حالها؛ فإنه يحوز ذلك الصلح.

٢١٤٥٨:- رجل له باب في غرفة، أو كوة فخاصمه جاره فصالح جاره على دراهم معلومة فدفعها إلى الجار ليترك الكوة، ولا يسدها كان ذلك باطلا، وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة، والباب كان باطلا.

٢١٤٥٩:- م: قال: ولو ان رجلا ادعى في ارض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على دراهم مسماة، فالصلح جائز.

٢١٤٦٠:- قال: وكذلك: لو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجحداه فصالح أحدهما على أن اعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعى هل يحوز هذا الصلح فهذا على وجهين: (١) اما ان يكون الزرع مدركا، أو غير مدرك ان كان مدركا كان الصلح جائزا. (٢) فاما إذا كان الزرع غير مدرك لايحوز الصلح الا برضاء صاحبه، وهذا بخلاف مالو صالحه على أن يسلم له نصف الأرض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا.

٢١٤٦١:- هذا الذى ذكرنا: إذا كان الزرع مشتركا؛ فاما إذا كان الزرع كله لواحد فجاء انسان، وادعى فاعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع غير أرض ان كان مدركا؛ فإنه يحوز، وإن كان غير مدرك، وقد صالحه على نصف الزرع من الأرض فإنه لايحوز.

٢١٤٦٢:- وفى الفتاوى العتائية: سئل ابراهيم بن يوسف - عمن له على رجل الف درهم، والمطلوب ينكر ذلك فقال الطالب: للمطلوب صالحتك على مائة من الالف التى عليك لى، وابرأتك عن البقية، أو لم يقل أبرأتك عن البقية قال: هو جائز، ويرأ المطلوب عن الباقي فى الحكم؛ فانه يصح فى الحكم، ولم يحل له فيما بينه، وبين الله تعالى، وفى النوازل: فلو كان المطلوب قضاه الالف فأنكر الطالب، ثم صالحه المطلوب على مائة قال: الصلح جائز فى الظاهر؛ اما فيما بينه، وبين الله تعالى لا يحل للطالب ان يأخذ المائة؛ لأنه يعلم أنه لا شئ عليه.

٢١٤٦٣:- وفى الخانية: رجلان ادعيا أرضا، أو دارا فى يد رجل، وقالا: هى لنا ورثناها من أبينا فجدد الذى فى يديه فصالحه احدهما عن حصته على مائة درهم، فأراد الأبى الآخر أن يشاركه فى المائة لم يكن له ان يشاركه، وعن أبى يوسف فى رواية: لشريكه ان يشاركه فى المائة.

٢١٤٦٤:- رجل ادعى نخلة فى أرض رجل أنها له باصلها فجحد المدعى عليه، ثم صالحه على أن مايخرج من ثمرة العام يكون للمدعى لايحوز ذلك.

٢١٤٦٥:- وفى الحاوى: رجلان ادعيا عبدا فى يد رجل، ثم صالح مع احدهما من حصته على مائة درهم، فان للآخر أن يشاركه، ولو اقر ذواليد بمال ادعياه؛ فإنه لا يشاركه سواء كانت الدعوى فى إرث، أو شراء - وفى نوادر ابن رستم - هذا قول أبى يوسف، وقال محمد: لا يشاركه فى الوجهين جميعا الا ان يكون العبد مستهلكا.

٢١٤٦٦:- وفى النوازل: سئل أبو بكر عن رجلين لهما على رجل مأتا درهم فاراد احدهما أن يأخذ نصيبه، ولا يشاركه فى ذلك شريكه كيف يصنع قال: الوجه فى ذلك أن يبيع من المطلوب كفا من زبيب بمائة درهم، ويسلمه اليه، ثم ييرثه من نصف دينه القديم، ويطلبه بثمان الزبيب فلا يكون ذلك لشريكه.

٢١٤٦٧:- وقال أبو يوسف: فى الاملاء، دين بين رجلين أحال احدهما على

رجل، ثم أحال الآخر على آخر فما قبض احدها لا يشاركه الآخر.

٢١٤٦٨:- مات رجل، وعليه ديون فأدى الوصى من كسبه لأحدهم قال أبو يوسف يشاركه الباقيون، وقال محمد: لا يشاركونه، ويرجع الوصى فى مال الميت، ولو أدى الوصى من مال الميت يشاركونه اجماعا - وفى السراجية - صالح عن ثياب فى الذمة ان ضرب لها أجلا جاز، صلح السكران جائز، و صلح المكره لا يجوز.

٢١٤٦٩:- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل ادعى عبدا فصالحه على دراهم، أو دنانير حالة، أو مؤجلة يجوز سواء كان العبد قائما، أو هالكا، وإن صالحه على طعام ان كان مقبوضا قبل التفرق جاز عينا كان، أو دينا، وإن كان مؤجلا ان كان العبد قائما يجوز، وفى الهلاك لا يجوز، وفى الثياب المؤجلة ان كان العبد قائما يجوز، وفى الهلاك لا.

٢١٤٧٠:- وإن كان المدعى كيليا، أو وزنيا كالحنطة، والشعير فصالحه على دراهم، أو دنانير، وتفرقا من غير قبض ان ادعى حنطة معينة، وقال: غصبتنى هذه الحنطة صح الصلح، وإن ادعى دينا لا يجوز.

٢١٤٧١:- وفى شرح الطحاوى: ولو كان ماوقع عليه الصلح منقولا لا يجوز للمدعى بيعه قبل القبض عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وعند محمد: يجوز، وفى السراجية: صالح على حيوان لا يجوز الا أن يكون بعينها الا إذا اتى بشرائط السلم.

٢١٤٧٢:- م: رجل اشترى من آخر ضيعة، ولم يقبضها، ثم ان البائع باع هذه الضيعة من رجل آخر، وسلمها اليه، فأراد الأول أن يخاصم المشتري الثانى

٢١٤٦٨:- قول المصنف صلح السكران جائز:

أخرج ابن أبى شيبة عن ابراهيم قال: ماتكلم به السكران من شئ اقيم عليه - مصنف ابن أبى شيبة - الحدود، باب فى السكران يسرق يقطع ام لا؟ ١٤ / ٤٤١ برقم ٢٩٠٢٧ وأخرج عبد الرزاق عن ابن عباس قال: ما اصاب السكران فى سكره اقيم عليه - مصنف عبد الرزاق - باب طلاق السكران ٧ / ٨٣ برقم ١٢٣٠٥

فى الضيعة فقال له المشتري الثانى صالحنى على كذا من الدراهم ، واترك الضيعة علىّ ففعل فذاك جائز، وتصير الضيعة ملكا للثانى من جهة المشتري، وليس له أن يسترد ما اعطاه على هذا الشرط، وهذا على قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: لأنهما يريان بيع العقار قبل القبض؛ فاما محمد لا يرى بيع العقار قبل القبض، فلا يجوز الصلح عنده.

٢١٤٧٣:- وفى الفتاوى الصغرى: إذا كان لرجل على رجل الف درهم

فقضاه دراهم مجهولة بالوزن لايجوز، ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز.

٢١٤٧٤:- احد الورثة، إذا أخذ جميع التركة بالتغلب، واستهلكها،

والتركة عروض، وحيوانات، ثم ان هذا المستهلك صالح بقية الورثة على دراهم، أودنانير مؤجلة فقد قيل أنه يجوز، والصحيح من الجواب ان يقال على قول أبى يوسف ومحمد: لايجوز، وعلى قول أبى حنيفة، ورد فتوى بعض البلدان، صورته بعض الورثة، إذا كان غائبا، وهم كبار، والبعض حاضر، والحاضر امرأة الميت، وابن صغيره فصالح الوصى المرأة عن نصيبه على بدل معلوم بشرائطه فاتفق فتوى الأئمة ان الوصى ان صالحها ليكون نصيبها للصغير يجوز، وإن صالحها ليكون نصيبها لجميع الورثة لايجوز.

٢١٤٧٥:- ادعى حقا فى دار هى منزل لجماعه فصالح احد ورثة المدعى

على دراهم مسماة على أن يكون المدعى له خاصة جاز هكذا حكى فتوى مشائخنا.

٢١٤٧٦:- وفى مجموع النوازل: سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن

رجل مات وله مال فى يد انسان بغصب، أو عليه دين له، فطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين مستغرق والمدعى عليه يعلم ذلك فصالحه الورثة عما عليه، أو فى يده على مقدار معلوم من مال نفسه قال: لايرأ بهذا الصلح.

٢١٤٧٧:- وفى فتاوى الفضلى: اسكاف سرق من حانوته خفاف لاقوام

فأخذ الاسكاف السارق فصالح معه على شئ قالوا: ان كان ماسرق قائما فى يد السارق لايجوز الصلح الا باجازة أربابها، وإن كان مستهلكا يجوز -وفى الخانية-

وإن كان مستهلكا، فإن لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح، والاي توقف على أربابها، م: يجوز الصلح، وإن لم يجز أربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم، ولا يكون الحط كثيرا.

٢١٤٧٨:- وفي الخانية: ادعى رجل على رجل سرقة متاع، ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فهذه على وجوه ثلاثة: (١) اما ان تكون السرقة عروضاً. (٢) أو دراهم. (٣) أو دنانير وكل ذلك على وجهين: اما ان تكون السرقة قائمة، أو مستهلكة، فإن كانت عروضاً، وهى قائمة بعينها جاز الصلح، وتصير السرقة ملكاً للسارق بالمائة التى دفعها إلى المدعى، وإن كانت العروض مستهلكة لايجوز الصلح، وإن كانت السرقة دراهم ذكر فى الكتاب أنه لايجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة، أو لم تكن قالوا: تأويل ذلك، إذا كان لايعلم مقدار الدراهم المسروقة؛ اما إذا علم أنها كانت مائة جاز، إذا قبض المائة فى المجلس، وإن كانت السرقة ذهباً فصالح على الدراهم ذكر فى الكتاب انه يجوز سواء كانت السرقة قائمة، أو هالكة؛ اما إذا كانت ذهباً مستهلكاً ذكر أنه يجوز الصلح، وتأويله، إذا علم وزن الذهب؛ اما إذا لم يعلم؛ فإنه لايجوز.

٢١٤٧٩:- رجل قذف محصناً، أو محصنة فاراد المقذوف حد القذف فصالحه القاذف على دراهم مسماة، أو على شئ آخر على أن يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح، حتى لايجب المال، وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرفع الامر إلى القاضى بطل الحد، وإن كان ذلك بعد ما رفع الى القاضى لايبطل الحد.

٢١٤٧٩:- أخرج أبوداؤد عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تعافوا الحدود بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب - سنن أبى داؤد- الحدود، باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٢ / ٦٠١ برقم ٤٣٧٦ - سنن النسائى ٢ / ٢٢١ برقم ٤٨٩٦

٢١٤٨٠:- وكذا رجل زنى بإمرأة رجل فعلم الزوج، واران الزوج حدهما فصالحاه معا، أو احدهما على دراهم معلومة، أو شئ آخر على ان يعفو عنهما كان باطلا لايجب المال، وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع، أو بعده، والرجل، إذا قذف امرأته المحصنة، حتى وجب اللعان فصالحها على مال ان لا تطلب اللعان كان باطلا لايجب المال، وعفوها بعد الرفع باطل، وقبل الرفع باطل.

٢١٤٨١:- ولو ان رجلا أخذ سارقا فى دار غيره فأراد ان يدفعه إلى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم، حتى كف عنه كان باطلا، وعليه أن يرد المال على السارق.

٢١٤٨٢:- ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة لايجب المال على السارق، ويبرأ عن الخصومة، إذا دفع السرقة إلى صاحبها، ولو كان الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الأمر إلى القاضى، ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح بالاتفاق، وإن كان بلفظ الهبة، والبراءة يسقط العفو عندنا.

٢١٤٨٣:- والامام، أو القاضى، إذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا، ويعفو عنه لا يصح الصلح، ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع، أو بعده.

٢١٤٨٤:- قوم دخلوا على رجل بيته ليلا، أو نهارا، وشهروا عليه سلاحا، وهددوه، حتى صالح رجلا عن دعواه على شئ، أو اكروهوه على اقرار، أو إبراء ففعل قالوا: فى قياس قول أبى حنيفة: يجوز الصلح، والاقرار، والابراء لأن عنده الاكراه لايتحقق الا من السلطان، وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما أو عد والفتوى على قولهما.

٢١٤٨٢:- أخرج ابن ماجة عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه: أنه نام فى المسجد، وتوسد رداءه، فأخذ من تحت راسه، فجاء بسارقه إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فامر به النبى صلى الله عليه وسلم ان يقطع، فقال صفوان: يا رسول الله! لم ارد هذا، ردائى عليه صدقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهلا قبل ان تاتينى به. سنن ابن ماجة. الحدود، باب من سرق من الحرز / ١٨٦ برقم ٢٥٩٥

٢١٤٨٥:- هذا إذا شهروا عليه السلاح، وإن لم يشهروا عليه السلاح، وضربوه، فإن كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز؛ لأن غير السلاح يثبت فيمكنه أن يستغيث فيلحقه الغوث، وإن هددوه بخشب كبير لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم.

٢١٤٨٦:- هذا إذا كان في المصر نهرا، فإن كان ذلك في الطريق ليلا، أو نهرا، أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح، والاقرار باطلا، وإن لم يشهروا عليه السلاح.

٢١٤٨٧:- والزوج إذا هدد امرأته ليصالح من الصداق على شيء، أولتبرأه فهو بمنزلة الأجنبي، وإن هددها بالطلاق، أو بالتزوج عليها، أو بالتسرى لم يكن ذلك إكراها، وصلح الصبي التاجر جائز فيما يجوز الصلح للبالغ إلا الحط بغير عيب.

٢١٤٨٨:- وفي فتاوى آهو: ادعى مالا على رجل فقبل ثبوت دعواه صلح المتوسط بمقدار معلوم فلما قبض بدل الصلح أقر بان دعواه كان باطلا هل للمدعى عليه أن يرجع بما أعطاه من بدل الصلح قال القاضي جمال الدين: لا، إن كان المدعى عليه منكرا - وفي فتاوى القاضي بديع الدين: له أن يرجع صالحا، ثم تفاسخا بتراضيهما قال القاضي بديع الدين: سألت استاذي ظهير الدين فقال: يفسخ؛ لأن عقد الصلح واحد فإذا تفاسخا انفسخ قال القاضي بديع الدين: فيه اشكال؛ لانه إسقاط، والساقط لا يعود، وفي المنتقى: رواية أنه ينتقض بنقضهما، وقال القاضي جمال الدين ينبغي أن لا تصح هذه الاقالة، ولا ينتقض الصلح.

٢١٤٨٩:- اختلف ولي القاتل مع القاتل في بدل الصلح فقال القاتل: صالحت على خمسمائة درهم فقال ولي القاتل لا، بل على مائة دينار فالصلح باطل وسقط القصاص ولا شيء على القاتل لانهما اتفقا على الصلح، ثم كذبه ولي القاتل حيث قال: على مائة دينار الا إذا رجع ولي القاتل إلى قول القاتل.

٢١٤٩٠:- وفى الفتاوى: ولو صالحه على عبده، وقيمة العبد أقل من أرش اليد فهو عفو بقدر قيمته، ورجع بالباقي، وإن كانت قيمته أكثر من الأرش لزمه الكل، ولو اختصما وجب الأرش فيبطل الصلح، وقيل لا يجب شئ.

٢١٤٩١:- وفى الذخيرة: ادعى على آخر مالا معلوما، وادعى المدعى عليه الصلح، ان كان الصلح على جنس الحق لا حاجة إلى ذكر قبض بدل الصلح، وإن كان الصلح على خلاف جنس حقه لا بد من ذكر قبض بدل الصلح، ومن ذكر قبضه فى مجلس الصلح، وهل يشترط بيان بدل الصلح بعض المتأخرين قالوا: يشترط، وبعضهم قالوا: لا يشترط وذكر القبض يغنى عن بيانه كما فى ثمن المبيع؛ فانه لا يحتاج إلى بيانه عند ذكر قبضه.

٢١٤٩٢:- وفى الفتاوى العتائية: ويجوز الصلح فى دارا الحرب بين المسلمين الذين دخلوها، فان اسلموا هناك لم يجز خلافا لأبى يوسف، وكذا لو غصب مسلم من حربى، أو حربى من مسلم هناك لم يجز الصلح، وقيل عند أبى يوسف: يجوز، وكذا: لو غصب حربى من حربى لم يجز الصلح خلافا لأبى يوسف.

٢١٤٩٣:- وفى التجنيس المنتخب، المطلوب، إذا قضاه حقه، وانكر الطالب، ثم صالحه بمال جاز الصلح فى الظاهر، وفيما بينه، وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح، ولو ابرأه، أو وهبه على أنه بالخيار فالإبراء والهبة جائزان والخيار باطل.

٢١٤٩٤:- وفى الجامع الصغير الحسامى: ذكر فى كتاب الصلح ان الصلح، إذا وقع عن قيمة المستهلك على دراهم، أو دنانير، ثم اقام المستهلك البيئة أن القيمة كانت أقل من الذى وقع عليه الصلح بغبن فاحش أن البيئة غير مقبولة عنده، وعندهما مقبولة.

٢١٤٩٥:- وفى السراجية: لو اختلف ثلاثة نفر فى ساحة فصالح احدهم صاحبه على عبد ودفع اليه، ولا يرضى الثالث بذلك فمنازعة الثالث على حالها،

والمصالح يخرج عن الخصومة، ولو اراد المصالح نقص الصلح له ذلك.

٢١٤٩٦:- إذا كتب فى محضر الصلح أنه صالح على مال معلوم لم يكف
ماله يبين قدر المال.

٢١٤٩٧:- صالح من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض، ولو صالحه من
دار على عبد لم يجز.

٢١٤٩٨:- صالحه من دار على مكيل، أو موزون فى الذمة جاز الاستبدال
عنه، إذا قال أصالحك: من دعواك لم يكن اقرارا.

٢١٤٩٩:- ادعى على ميت مالا ورثته غيب الا واحدا فحكمما رجلا،
واقام البينة لم يجز على الغائبين، ويؤخذ من الحاضر ما فى يده، ولا يرجع هو
على الغائبين.

٢١٥٠٠:- وفى الفتاوى العتائية: ولو اصطلحا على أن اقر احدهما
لصاحبه بيت فى الدار فأقرله بالباقي جاز كما لو اصطلحا على أن يكون البيت
له، والباقي للآخر.

٢١٥٠١:- ولو ادعى ساحة فى ايديهما فاصطلحا على أن يأخذ احدهما
من صاحبه عبدا، وسلمه الساحة جاز، فان بين الساحة، ثم استحق العبد، أو ظهر
حرا عاد فى الدعوى، ولا ينقض بناءه كما قبل الصلح الا ان يستحق منها شيئا
بينة، ولو قال صالحتك: عن الدراهم التى لى عليك، ولم يبينها على دراهم مسماة
جاز استحسانا.

٢١٤٩٩:- أخرج أبو داؤد عن عليّ قال: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
اليمن قاضياً، فقلت: يا رسول الله! ترسلنى وأنا حديث السنّ، ولا علم لى بالقضاء، فقال: ان الله
سيهدى قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضينّ حتى تسمع من الآخر
كما سمعت من الأول؛ فانه أخرى ان يتبين لك القضاء قال: فما زلت قاضياً، أو ماشككت فى
قضاء بعد- سنن أبى داود- القضاء باب كيف القضاء ٢/ ٥٠٤ برقم ٣٥٨٢

٢١٥٠٢:- ولو صالح عن انكار على ان يشتري منه المدعى شيئاً بما ادعى فباعه به فهو اقرار، ولو استحق المبيع، أو ردبيع رجع المدعى بما ادعى، وتجب الشفعة فيما ادعى لو كان داراً عند صحة الصلح.

٢١٥٠٣:- ولو صالحه الاجنبى عن الألف على مائة عن انكار فلم يقبل المطلوب برئ عن الدعوى الا أن يقبل الصلح، والبراءة فيرجع الاجنبى بما ادعى -

٢١٥٠٤:- ولو صالحه بدنانيير لتكون تلك الدراهم له لم يجز كبيعه، ولا يجوز في العرض ان يصلح عن بعضه، وهو مغيب، وهو اقرار بانه في يده.

٢١٥٠٥:- وروى - إذا صالح عن عرض، ومثلى بألف إلى أجل أنه يبطل في حصته المثلى ان كان هالكاً، ويصح ان كان قائماً، ويصدق المالك أنه قائم؛ لانه يدعى الصحة، ولو كان بدل الصلح ثابتاً في الذمة لم يجز الاستبدال.

٢١٥٠٦:- وفي التفريد: صالح من العبد الآبق، أو غيره بعد الهلاك على اكثر من قيمته لم يجز عندهما، وعند أبى حنيفة: يجوز .

٢١٥٠٧:- وفي الخانية: رجل قال: لأخر لى عليك الف درهم، فقال له المدعى عليه ان حلفت أنها لك على ادفعها اليك فحلف المدعى فدفعها المدعى عليه قالوا: ان ادعى اليه الدراهم بحكم الشرط الذى شرط فهو باطل.

٢١٥٠٨:- وفي الكافى: ان ادعت المطلقة على زوجها نسب ولدها بان قالت أنه ابنه منها، وجحد الرجل فصالح من النسب على شئ فالصلح باطل.

٢١٥٠٩:- وفي السغناقى: ادعت امرأة على رجل ان هذا الصبى الذى فى يدها ابنه منها، وجحد الرجل، ولم تدع المرأة النكاح، وقالت: فد طلقنى، وافر الزوج؛ أنه كان قد طلقها، وبانت فصالح من النسب على مائة من الدراهم فالصلح باطل.

٢١٥١٠:- وفي الناصرية: ولو ادعى وقفاً عليه، وانكر المدعى عليه فصالح من ذلك على مال لا يصح.

٢١٥١١:- القيم فى امر الصغير لابد أن يكتب فى محضر الدعوى انه مأذون بالخصومة، واقامة البينة، وقبض كذا، ولو لم يكتب المدعى فى الصلح لا يجوز، ولعل البدل أكثر قال السيد الامام : الاجل، وعند اصحابنا: يجوز، وعليه الفتوى.

٢١٥١٢:- وفى الظهيرية- فى المقطعات - سئل نجم الدين النسفى - عن امرأة وقعت بينها، وبين زوجها مشاجرات فتوسط المتوسطون بينهما بالمصالحة فقالت المرأة: لا اصالحه، حتى يعطينى خمسين درهما هل يحل له ذلك، أو يكون رشوة قال: يحل له ذلك؛ لان للمرأة على زوجها حقوقا كثيرة ثابتة من المهر، والنفقة، والكسوة، والصلة، والمبرة، فإذا احتمل هذه الوجوه لم يكن رشوة.

٢١٥١٣:- وسئل شيخ الاسلام أبو الحسن : عن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا، فقال: لا بد ان تكون صحيحة.

٢١٥١٤:- رجل انهم بسرقة، وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم، ثم خرج، وانكر، وقال: انما صالحت خوفا على نفسى قالوا: ان كان فى حبس القاضى فالصلح جائز؛ لأنه لا يحبس الا بحق، وإن كان فى حبس الوالى لا يصح.

٢١٥١٥:- وسئل شيخ الاسلام هذا عمن مات، وله مال فى يد انسان بغصب، أو عارية فطلب منه الورثة تسليم ذلك، وعلى الميت دين مستغرق فصالح الورثة عما عليه، أو فى يده على مال دفعه اليهم هل يغرم لغرماء الميت قال: نعم، ولم يبرأ بهذا الصلح.

٢١٥١٦:- من عليه الدين المؤجل، إذا صالح صاحب دينه على ان يجعل حالا ان لم يكن ذلك بعوض جاز من عليه الدين المؤجل، إذا قضى المال قبل الأجل، ثم استحق المقبوض، أو وجده القابض زيوفاً، أو بنهرجة، أو ستوقه فردّه عاد المال إلى أجله.

٢١٥١٧:- رجلان لكل واحد منهما قصاص على صاحبه فاصطلحا على ان عفى كل واحد منهما عن صاحبه جاز الصلح.

٢١٥١٨:- ولو ادعى رجل الف درهم فاقربها، أو انكر فصالحه منها على مائة درهم إلى شهر على أنه إن اعطاء إلى شهر فهو برئ مما بقى وإن لم يعطها إلى شهر فمأتا درهم لم يجز.

٢١٥١٩:- وفي اليتيمة: سئل على بن احمد عن رجل زرع ارض رجل بغير إذنه، ثم بعثه المالك، وطالبه بتسليم الأرض، فقال: اعطنى البذر، والمؤنة التى دخلت منى فصالحه بالبذر، ونقد معلوم من المون ذهب، أو غيره، والزرع فى الأرض بقل هل يصح هذا الصلح، ولمن يكون الربع، فقال: ان دفع اليه، مثل بذره صلحا فالربع لصاحب الأرض قال: وهذا الجواب انما يستقيم فيما، إذا لم ينبت على قول أبى يوسف ينتظر، حتى ينبت فيأمره بالقطع ان شاء، وإن شاء اعطاه المال مازاد النظر فتقوم الأرض، وليس فيها بذر، والأرض، وفيها بذر؛ واما إذا كان بطلا؛ فانه ينظر؛ فان كانت له منفعة؛ فانه يصح الصلح سواء كان مثل البذر، أو اقل، أو اكثر.

٢١٥٢٠:- وسئل الحسن بن على : عمن ادعى على آخر فسادا فى البيع بعد قبض المبيع، ولم يتهياً له اقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنائير هل يصح الصلح، فقال لا، قيل، ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة، فقال: نعم.

٢١٥٢١:- وسئل على بن احمد، والخجندى - عن رجل ادعى على آخر مالا فانكر المدعى عليه، وحلف، ثم ادعى هذا المدعى بعد ذلك عند قاض آخر فانكر، وصولح بينهما هل يصح هذا الصلح، فقال على بن احمد: يصح، وقال الخجندى : بعد الحلف غير صحيح قال: وذكر الشيخ الامام : فى طريقه فى كتاب الصلح؛ واما إذا حلفه، ثم صالحه، وذكر القاضى الامام عبد الرحيم: انى ما وقفت على رواية هذه

المسئلة هل يصح ام لا يصح؛ فانما ذكر أبو زيد فى الاسرار: أنه لا يصح، وهكذا ذكره الشيرازى: ايضا فى نكتة، وضعها بعض مشائخنا المتأخرين، وقال: يصح، وروى عن محمد عن أبى حنيفة: انه يصح ايضا.

٢١٥٢٢:- وسئل أبو حامد: عن رجل ادعى على آخر ديناً فأقر به المدعى عليه، ثم صالحه على شئ، ولم يكن ذلك الشئ حاضراً، ثم تفرقا عن مجلس العقد هل يبقى الصلح صحيحاً فقال: إذا كان الصلح على الجنس يجوز، ويكون ابراء، وإن كان من خلاف الجنس لا يبقى الصلح صحيحاً ما لم ينفرد البدل؛ لأنه يصير بيع الدين بالدين، وذلك لا يجوز، وقال رضى الله عنه: ان عني به ان الدين كان دنائير فصالحه بدراهم، أو انه لم يكن ذلك الشئ فى ملكه يستقيم الجواب؛ واما إذا كان فى ملكه، وقد اشار اليه؛ فانه يبقى الصلح صحيحاً، وإن لم يكن بحضرتهم كالباع.

٢١٥٢٣:- وفى مجموع النوازل: رجل ادعى على رجل ديناً خمسة آلاف درهم وكرما فى يده فانكر المدعى عليه، ثم المدعى عليه صالحه على الف درهم جاز الصلح، ويكون هذا الصلح معاوضة فى حق الكرم، وفى حق الدراهم استيفاء لبعض الحق، وخطا عن الباقي، وتقسم الألف على خمسمائة آلاف، وعلى الكرم على قدر القيمة، حتى تظهر حصة الكرم فيجوز الصلح بحصة الكرم معاوضة وبحصة الدراهم خطا، واسقاطا.

٢١٥٢٤:- وفيه أيضا سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن صحة خط، و صلح، وبراءة انه ادعى فلان على فلان مالا معلوماً؛ وانه صالحه من ذلك على ثمانية آلاف درهم، وكان فى آخره؛ أنه ابرأه عن جميع دعاويه، وخصوماته، فقال: الصلح غير صحيح.

٢١٥٢٥:- قال فى الاصل: ادعى فى غنم رجل حقاً فصالحه على صوف هذه الاغنام على أن يجزه للحال جاز فى قول أبى يوسف، وفى الظهيرية- لايجوز فى قول محمد.

٢١٥٢٦:- م: ولو صالح على اللبن الذى فى ضرعه، أو على الولد الذى فى بطنه لا يجوز بالاتفاق، وفى الظهيرية: ولو صالحه على صوف ظهر شاة اخرى بعينها لا يجوز، م: واما بيع الصوف على ظهر الشاة فى ظاهر الرواية لا يجوز عند الكل، وروى عن أبى يوسف فى الامالى: أنه لو باع بشرط أن يحزّه من ساعته يجوز، وهبة الصوف على ظهر الغنم، إذا شرط على الجزّ يجوز باتفاق الروايات، وهبة اللبن فى الضرع لا يجوز على احدى الروايتين من كتاب الهبة؛ واما الصلح على قوائم الخلاف؛ فانه يجوز كما يجوز بيع قوائم الخلاف عند الكل.

٢١٥٢٧:- ادعى فى اجمة فى يدى رجل حقا فصالحه منها على ان يسلم صيدها للمدعى سنة هل يجوز، فان لم يكن الصيد الذى فى الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال كما لا يجوز البيع، وإن كان مملوكا له بان كان أخذه، وأرسله بالاجمة، ان كان يمكنه الأخذ من غير اصطيداد يجوز الصلح كما يجوز البيع، وإن كان بحيث لا يمكنه الأخذ الا بالاصطياد لا يجوز الصلح كما لا يجوز البيع.

٢١٥٢٨:- الصلح على مختيم دقيق معلومة من هذه الحنطة، أو على عشرة ارطال مسماة من لحم هذه الشاة، وهى حية، أو على ارطال مسماة من دهن هذا السم لا يجوز، فالحاصل ان كل صلح يحتاج فى تسليم المصالح عليه إلى نقض العينية لا يجوز كما فى البيع.

٢١٥٢٦:- أخرج الطبرانى عن عكرمة، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تباع ثمرة، حتى تطعم، ولاصوف على ظهر، ولالبن فى ضرع- المعجم الأوسط للطبرانى ٣/ ٩ برقم ٣٧٠٨

٢١٥٢٩:- صالحه من الدين على طعام إلى اجل لايجوز، وإذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين، فقال المدعى عليه: للمدعى صلح كن ازين دين بدين ده درم كه بتو دهم، فقال المدعى عليه: فعلت لا يتم الصلح مالم يقل المدعى عليه قبلت، وكذلك: إذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين نحو الدراهم، والدنانير، وطلب الصلح من جنس آخر؛ فاما إذا وقع الدعوى فى الدراهم، والدنانير، وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت، ولا يحتاج إلى قبول المدعى عليه، وإذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح انى كنت مبطلا فى الدعوى كان للمدعى عليه أن يرجع بما اخذ من بدل الصلح.

٢١٥٣٠:- وإذا ادعى على آخر أن له فى يده خمسين دينارا مال الشركة، وعليه خمسون دينارا قرضا، والمدعى عليه مقر بمال الشركة، ثم اصطالحا على خمسين دينارا لا يصح الصلح فى حصة الشركة، وإن انكر المدعى عليه مال الشركة، ثم اصطالحا عليه، فالصلح جائز فى حصة الشركاء، والقرض جميعا، وإذا صالح من الدين على عين، ثم تصادقا على أنه لا دين يبطل الصلح هذا هو المذكور فى عامة الكتب.

٢١٥٣١:- وفى نوادر بشر: عن أبى يوسف فى رجل ادعى على رجل ألف درهم، وصالحه المدعى عليه على عبد له، ثم تصادقا على ان ليس عليه شئ فالمدفوع اليه بالخيار إن شاء رد العبد على صاحبه، وإن شاء امسك العبد فيرد عليه.

٢١٥٣٢:- وفى نوادر ابن سماعة: عن أبى يوسف: فى رجل باع عبدا بألف درهم، وقبض الثمن، ولم يدفع العبد فضمن رجل للمشتري تسليم العبد، وطلب المشتري العبد فصالح أيضا من المشتري على أن يرد عليه الثمن يعنى على المشتري قال هو جائز، وللبائع الثمن الذى قبض، والعبد.

٢١٥٣٣:- قال ألا ترى ان رجلا، لو ادعى على رجل أنه باعه عبده بألف

درهم، وانكر ذلك الذى العبد فى يديه فصالح من دعواه على ان رد عليه الثمن، وقبضه، ثم اقر المدعى عليه بالبيع فالعبد له، والثمن الذى قبض كذا هنا.

٢١٥٣٤:- وفى فتاوى الفضلى: رجل اشترى من آخر ضياء، ثم اقر المدعى عليه بالبيع، ثم اشتراها رجل آخر من البائع أيضا، واستولى عليها المشتري الثانى، وأخذها بالقهر، والغلبة، ثم حضر المشتري، وأراد ان يخاصم المشتري الثانى فصالحه المشتري على مال معلوم معجل على ان يترك الضيعة فى يد المشتري الثانى فلا يخاصمه فيها فقبض المشتري الأول المال، وترك الضيعة، فى يد المشتري الثانى، ثم أن المشتري الثانى اراد أن يشتري المال من المشتري الأول ليس له ذلك، ويلزمه الضيعة فى قياس قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: وفى قياس قول محمد له ذلك.

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٩ - كتاب الهبة

٢١٥٣٥:- الهبة، والصدقة: هى التبرع بما ينتفع الموهوب له لغة، وتمليك العين بلا عوض شريعة، وأهلها اهل التبرع، وهو الحر المكلف، وركنها الايجاب، والقبول، وإنما يحث ان لو حلف لا يهب فوهب، ولم يقبل؛ لأنه انما يمنع نفسه عما هو مقدور له، وهو الايجاب لا القبول؛ لانه فعل الغير.

٢١٥٣٦:- وفى السغناقى: وأما شرائط صحتها فأنواع منها فى الواهب، ومنها فى الموهوب؛ اما فى الواهب: هو ان يكون من اهل الهبة، وكونه من أهله: ان يكون حراً بالغاً عاقلاً مالكا للموهوب، حتى لو كان عبداً، أو مكاتباً، أو مدبراً، أو أم ولد، أو من رقبته شئ من الرق، أو كان صغيراً، أو مجنوناً، أو لا يكون مالكا للموهوب: لا يصح وأما فى الموهوب فهو أن يكون الموهوب مقبوضاً، حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل

بسم الله الرحمن الرحيم

ومنهم من يلزمك فى الصدقة، فان أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون - سورة التوبة - رقم الآية: ٥٨

وما أوتيتم من شئ فمتاع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون - سورة القصص - رقم الآية: ٦٠

٢١٥٣٦:- أخرج ابن أبى شيبه عن عبد الله بن شداد: ان الحسين بن على مبراع يرمى، فاتاه بشاة فاهداها له، فقال له: حرّ انت أم مملوك؟ فقال: مملوك، فردّها عليه، فقال: انها لى، فقبلها منه، ثم اشتراه واشترى الغنم، وعتقه، وجعل الغنم له - مصنف ابن أبى شيبه - البيوع، والأفضية - فى الرجل يهدى فيقبل هديته ١١ / ٦٦٥ برقم ٢٣٦٤٢

قول المصنف: ان يكون الموهوب مقبوضاً - أخرج البيهقى عن النصر بن انس قال: نحلنى انس نصف داره، قال: فقال أبو بردة: ان سرك يجوز لك فاقبضه، فان عمر بن الخطاب قضى فى الانحال: ان ما قبض منه فهو جائز، ومالم يقبض فهو ميراث، قال: فدعوت يزيد الرشك فقسمها - السنن الكبرى للبيهقى - الهبات، باب ماجاء فى هبة المشاع ٩ / ١٥٨ برقم ١٢١٨٦

القبض، وان يكون الموهوب مقسوماً، اذا كان مما يحتمل القسمة، وأن يكون الموهوب متميزاً عن غير الموهوب، ولا يكون متصلاً، ولا مشغولاً بغير الموهوب. ٢١٥٣٧:- وأما حكمها فنقول: حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم، حتى يصح الرجوع، والفسخ عندنا، وعند الشافعي يقع الملك لازماً إلا في هبة الوالد للولد.

٢١٥٣٨:- وفي الهداية: الهبة عقد مشروع؛ لقوله عليه السلام: تهادوا تحابوا، على ذلك انعقد الاجماع، م: هذا الكتاب يشتمل على اثني عشر فصلاً.

٢١٥٣٧:- أخرج الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من وهب هبة فهو أحق بها مالم يثب منها. المستدرك للحاكم - البيوع ٣/ ٨٧٥ برقم ٢٣٢٣ ٢١٥٣٨:- قول المصنف: لقوله عليه السلام: تهادوا تحابوا:- أخرج أبو يعلى في مسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تهادوا تحابوا - مسند أبي يعلى الموصلى ٥/ ٣٦٢ برقم ٦١٢٢ السنن الكبرى للبيهقي - الهبات - باب التحريض على الهبة ٩/ ١٥٤ برقم: ١٢١٦٨ الادب المفرد للبخارى - باب قبول الهدية / ١٨٠ برقم ٥٩٤

الفصل الأول

فى الفاظ الهبة، وما يقوم مقامها

٢١٥٣٩:- ذكر الحاكم فى المنتقى: إذا كان لرجل عبد فى يدى رجل قال المودع: لمولى العبد هبه لى فقال: هو لك فقال: لا أقبل فهو هبة، وإذا قال: لغيره هذه الجارية لك فهى هبة جائزة، وفى الخانية: يملكها إذا قبض، م: رواه ابن سماعة عن أبى يوسف.

٢١٥٤٠:- وفى هبة الاصل: إذا قال: هب لك فأقبضها فهى هبة، وفى الاصل جعلت هذه الدار لك فأقبضها فهى هبة، وفى الخانية: أو قال: هب لك تسكنها فهى هبة.

٢١٥٤١:- م، وفى الفتاوى: عن الفقيه أبى جعفر: إذا قال: لغيره اين ترا فهذا هبة لا تجوز الا بالقبض ولو قال اين تراست، فهذا اقرار، وسئل أبو نصر عمن قال: جميع ما أملكه لفلان قال: هذا هبة لا يجوز الا بالقبض، ولو قال: جميع ما يعرف لى، أو ينسب لى لفلان فهو اقرار، وفى الفتاوى العتائية: وكذا نحلته هبة.

٢١٥٤٢:- م: وسئل أبو بكر عن رجل له ابن صغير غرس كرما، وقال: اغرسه باسم ابنى فهذا لا يكون هبة قيل له لو قال: جعلته باسم ابنى أفهذا لا يكون فقال: هذا اقرب إلى الهبة من الأول، وقيل ان قال: جعلته لابنى قال: لاشك فى هذا أنه هبة.

٢١٥٤٣:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو قال: اغرس باسم ابنى الأمر متردد، وإلى الصحيح اقرب، وقال الشيخ الامام الاستاذ: لو قال بشمار پسر خود كردم بمنزلة قوله جعلت باسم ولدى.

٢١٥٤٤:- وفى الخانية: رجل قال: جعلت هذا لولدى فلان كان هبة، ولو قال: هذا الشئ لولدى الصغير فلان جاز، ويتم من غير قبول.

٢١٥٤٥:- وفي الذخيرة: وسئل نجم الدين النسفي: عمن قال: اين زمين بنام فلان فرزند رسيده خود كردم فاجاب أنه لا يصير لابنه بهذا القدر، اذ ليس فيه ما يدل على التملك.

٢١٥٤٦:- ثم قال: وجدت في الزيادات: عن محمد: أنه لو كان لرجل ابن صغير، أو كبير معتوه، وللابن مال ورثه من امه، أو جعل له أبوه فقال: قول محمد جعل له أبوه يدل على أن هذا اللفظ صالح، وإن من قال: لابنه اين مال ترا كردم، أو قال: بنام تو كردم، أو ان تو كردم، أو تكلم بكلام يجرى مجراه؛ فانه تملك من الابن.

٢١٥٤٧:- وفي فتاوى آهو: سئل عمن قال: لابنه اين باغ زمينها ترا باز ديده ام مى خور چو من مردم آن تو نيست، وقبضه الابن قال مالك: نشود؛ وإنما يملك المنافع، وفي الغياثية: ولو قال: جعلته باسم ابني يكون تملكاً، وعليه أكثر مشائخنا.

٢١٥٤٨:- وفي تجنيس الناصري: لو قال: جعلته باسم ابني فلان فهذه هبة ان لم يرد الهبة يصدق.

← ٢١٥٤٤:- أخرج البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال: من نحل ولدًا له صغيرًا لم يبلغ ان يحوز نحله، فاعلن بها، واشهر عليها، فهي جائزة، وإن وليها أبوه - السنن الكبرى للبيهقي - الهبات - باب يقبض للطفل أبوه ١٥٦ / ٩ برقم ١٢١٧٨

وأخرج ابن أبي شيبة عن عثمان انه قال: لاتحوز الصدقة حتى تقبض الأصبي بين أبويه، فإن قبضهما له قبض - مصنف ابن أبي شيبة - البيوع، والأقضية - باب من قال لاتحوز الصدقة حتى تقبض ١٠ / ٥٢١ برقم ٢٠٤٩٧

٢١٥٤٩:- م، وفي الاصل: إذا قال: أعمرتك هذه الدار اعطيتك هذا الثوب عطية كسوتك هذا الثوب فهذا كله هبة- وفي الخانية- رجل قال: لآخر قد متعتك بهذا الثوب، أو قال: بهذه الدراهم فقبضها منه قال محمد: هو عندى هبة.

٢١٥٥٠:- م، وفي البقالى: وإن قال: اعطني، وهو فى يده فقال: اعطيتك فهذا هبة، وإن كان فى يد صاحبه فهو، ودیعة، وفي الخانية: رجل عنده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم أصرفها فى حوائجك كان قرضا، وإن كان حنطة فقال له: صاحب الحنطة كلها كانت هبة.

٢١٥٥١:- م، وفي الاصل: إذا قال: منحتك هذه الدراهم، أو هذا الطعام فهو هبة، ولو قال: منحتك هذه الجارية فهو عارية.

٢١٥٥٢:- وفي الظهيرية: ولو قال: منحتك هذه الارض فهو عارية -م- فالاصل ان لفظة المنحة، إذا اضيف إلى ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهي هبة، وإذا اضيف إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهي عارية.

٢١٥٤٩:- أخرج البخارى عن أبى سلمة، عن جابر قال: قضى النبى صلى الله عليه وسلم بالعمري: انها لمن وهبت له- صحيح البخارى - الهبة- باب ما قيل فى العمري، والرقبى ١/ ٣٥٧ برقم ٢٥٥١ ف: ٢٦٢٥

صحيح مسلم- الهبات- باب العمري ٢/ ٣٨ برقم ١٦٢٥
٢١٥٥١:- أخرج احمد فى مسنده عن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: أتدرون أى الصدقة افضل؟ قالوا: الله ورسوله اعلم، قال: المنيحة ان يمنح احدكم اخاه الدرهم، أو ظهر الدابة، أو لبن الشاة، أو لبن البقرة- مسند احمد ١/ ٤٦٣ برقم ٤٤١٥
٢١٥٥٢:- أخرج مسلم عن ابن عباس: ان النبى صلى الله عليه وسلم قال: لأن يمنح احدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها كذا، وكذا، لشيء معلوم- صحيح مسلم - البيوع- باب المزارعة، والمؤاجرة ٢/ ١٤ برقم ١٥٥٠

وأخرج البخارى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كانت له ارض فليزرعها، أو ليمنحها اخاه، فان ابى فليمسك ارضه- صحيح البخارى - الحرث والمزارعة- باب ما كان اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضاً فى الزراعة، والثمر ١/ ٣١٥ برقم ٢٢٨٣ ف: ٢٣٤١

٢١٥٥٣:- وفى الخانية: إذا دفع اليه شاة، وقال: هذه لك منحة فله ان يشرب لبنها وفيه رجل منح رجلا بغير، أو شاة، أو ثوبا، أو غير ذلك قال: كل شئ منحة مما ينتفع به للسكنى، أو اللبس مثل الدار، والثوب ولبن الشاة، وظهر البعير فهو عارية يردّه.

٢١٥٥٤:- وفى الطعام والدراهم، وما لا ينتفع الا بالاستهلاك يكون قرضا فى ظاهر الرواية كاعارة الدراهم، وفى النواذر: يكون هبة، م: وإذا قال: اطعمتك هذه الارض فهو عارية ولو قال اطعمتك هذا الطعام، فان قال: فاقبضه فهو هبة، وإن لم يقل فاقبضه تكون هبة، أو عارية، فقد اختلف المشائخ فى شروطهم.

٢١٥٥٥:- وفى الاصل: إذا قال: دارى لك عمري سكنى فهو عارية،

٢١٥٥٣:- أخرج البخارى عن أبى هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة والشاة الصفى تغدو باناء، وتروح باناء- صحيح البخارى - الهبة- باب فضل المنيحة ١/ ٣٥٨ برقم ٢٥٥٥- ف: ٢٦٢٩

وأخرج مسلم عن أبى هريرة: عن النبى صلى الله عليه وسلم: أنه نهى فذكر خصلاً، وقال: من منح منيحة غدت بصدقة، وراحت بصدقة، صبو حها وغبوقها- صحيح مسلم - الزكاة- باب فضل المنيحة ١/ ٣٢٨ برقم ١٠٢٠

وأخرج احمد عن أبى هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: خير الصدقة المنيحة، تغدو بأجر، وتروح بأجر، ومنيحة الناقة كعتاقة الاحمر، ومنيحة الشاة كعتاقة الاسود- مسند احمد بن حنبل ٢/ ٣٥٨ برقم ٨٦٨٦

٢١٥٥٥:- أخرج البخارى عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: العمرى جائزة- صحيح البخارى- الهبة- باب ما قيل فى العمرى، والرقبى ١/ ٣٥٧ برقم ٢٥٥٢ ف: ٢٦٢٦- صحيح مسلم - الهبات- باب العمرى ٢/ ٣٨ برقم ١٦٢٥

وأخرج ابن أبى شيبه عن ابراهيم قال: سألته عن رجل أسكن رجلاً داره، فمات المُسْكِن، والمُسْكَن؟ قال: ترجع إلى ورثة المُسْكِن، قال: قلت: يا ابا عمران! أليس كان يقال من ملك شيئاً حياته فهو لورثته من بعده؟ قال: انما ذاك فى العمرى، فاما السكنى، والغلة، والعارية؛ فانها ترجع إلى ورثتها- مصنف ابن أبى شيبه - البيوع، والاقضية- الرجل يسكن الرجل السكنى ١٠/ ٥١٨ برقم ٢٠٤٩٠

وليس بهبة، وفي السراجية: ان قال: لآخر دارى لك عمرى فهى بمنزلة الهبة، وكذا فى قوله نحلته دارى، م: وكذلك: قوله نحلى سكنى صدقة فهذا كله عارية، وكذلك: إذا قال: هى لك هبة عارية، أو قال: عارية هبة فهذا كله عارية، ولو قال: دارى هذه لك عمرى تسكنها فهو هبة بخلاف قوله عمرى سكنى.

٢١٥٥٦ - وفي الظهيرية: ولو قال: أرقبتك هذه الدار لا يكون هبة فى قول أبى حنيفة ومحمد: خلافا لأبى يوسف: والرقبى هو أن يقول صاحب الدار لمن بقى منا بعد صاحبه يعنى ان مت انا فهى لك، وإن مت أنت فهى لى فهذا ليس بتمليك فى الحال وهذا الفعل يسمى أرقابا، وهى من رقت الشئ رقوبا، أو ارتقبت ارتقبا أى انتظرت؛ وإنما سمي بذلك لأن كل واحد منهما يرتقب موت صاحبه، وفى الكبرى، ولو قال: دارى لك رقبى، أو حبسى فهو باطل عند أبى حنيفة ومحمد، خلافا لأبى يوسف.

٢١٥٥٦ - قول المصنف: لا يكون هبة فى قول أبى حنيفة، ومحمد خلافاً لأبى يوسف - قلت: ما وجدت حديثاً يوافق صريحاً لقول أبى حنيفة، ومحمد، ووجدت مادة كثيرة من الاحاديث توافق لقول أبى يوسف: كما اخرج أبوداؤد عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العمرى جائزة لاهلها، والرقبى جائزة لاهلها - سنن أبى داؤد - البيوع - باب فى الرقبى ٢ / ٥٠١ برقم ٣٥٥٨ وأخرج النسائى عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الرقبى لمن ارقبها - سنن النسائى - كتاب العمرى ٢ / ١٢١ برقم ٣٧٣٧، السنن الكبرى للنسائى - كتاب العمرى ٤ / ١٣١ برقم ٦٥٧٠

وأخرج ابن ماجة عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العمرى جائزة لمن اعرها، والرقبى جائزة لمن ارقبها - سنن ابن ماجة - الهبات - باب الرقبى ١٧٢ / ٢٣٨٣ وأخرج الترمذى عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العمرى جائزة لاهلها، والرقبى جائزة لاهلها.

وقال الترمذى بحثاً: والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم: ان الرقبى جائزة مثل العمرى، وهو قول احمد واسحاق، وفرق بعض اهل العلم من اهل الكوفة، وغيرهم بين العمرى، والرقبى، فجازوا العمرى ولم يجيزوا الرقبى وتفسير الرقبى ان يقول هذا الشئ لك ماعشت، فان مت قبلى فهى راجعة إلى، وقال: احمد، واسحاق: الرقبى مثل العمرى، وهى لمن اعطيتها، ولا ترجع إلى الأول - سنن الترمذى - الاحكام - باب ماجاء فى الرقبى ١ / ٢٥١ برقم ١٣٦٤

٢١٥٥٧:- وفى الخانية: رجل قال: لغيره دارى هذه لك رقبى، وقبضها قال أبو حنيفة: هى عارية، وهو قول محمد، وقال أبو يوسف: هى هبة جائزة، وقوله رقبى باطل، ولو قال: هذه الدار لك، فان مت قبلى فهى لى، وإن مت قبلك فهى لك ذكر عن أبى حنيفة فى النوادر: انه لو قال: هكذا كانت الهبة جائزة ويطلب الشرط. ٢١٥٥٨:- م: إذا قال: هذه الدار لك ولعقبك من بعدك فهى هبة له، وذكر العقب لغو، وكذلك: إذا قال: هى لك، ولعقبك من بعدك، ولو قال: اسكنتك هذه الدار حياتك، ولعقبك بعد موتك فهى عارية له حال حياته، ولعقبه بعد موته، وذكر العقب هنا لا يكون لغوا.

٢١٥٥٩:- وفى السراجية: قال لآخرين جوال گندم ترا بتسكين اللام فى جوال فالهبة على الحنطة دون الجوال، ولو قال: بكسر اللام فى جوال فالهبة على الظرف دون الحنطة قال: لآخر وهبت لك قفيزا من هذه الصبرة فاكتال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجز، ولو قال: وهبت لك من هذه الصبرة قفيزا فاكتله فاكتاله جاز.

٢١٥٦٠:- وفى فتاوى آهو: سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما: من حصة خود بتو ارزانى داشتم قال: لا يكون هبة.

٢١٥٦١:- وفى الخانية: رجل قال لآخر: أعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها كان عليه مثلها، أو قيمتها قال الفقيه أبو الليث هذا، إذا لم يكن

٢١٥٥٧:- راجع إلى رقم المسألة ٢١٥٥٦

٢١٥٥٨:- أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ايما رجل اعمر عمرى له، ولعقبه فانها للذى اعطيتها، لا ترجع إلى الذى اعطاها؟ لأنه اعطى عطاء وفعت فيه

المواريث - صحيح مسلم - الهبات - باب العمرى ٢ / ٣٧ برقم ١٦٢٥

سنن النسائى - كتاب العمرى ٢ / ١٢٢ برقم ٣٧٤٤

السنن الكبرى للنسائى - كتاب العمرى ٤ / ١٣٢ برقم ٦٥٧٧

بينهما دلالة، ولا التهادى، ولو قال: فى الدار هى لك هبة اجارة كل شهر بدرهم، أو قال: اجارة هبة فهى اجارة، ولو قال: لآخر خذ هذا المال، واغز فى سبيل الله يكون قرضاً، ولو دفع اليه دراهم فقال: أنفقتها ففعل فهو قرض.

٢١٥٦٢: - م، وفى الفتاوى: ان قال: لغيره فلان چیز مرا بخش، فقال: فداى تو باد فهذا لا يكون هبة، وكذلك: إذا قال: از تو دریغ نیست فهذا لا يكون هبة، وفى الفتاوى الخلاصة: وكذا لو قيل: لاحد الابنين ان اخاك وهب من مهر الام من الاب ما تصنع انت فقال: هرگز مارا اختيار بریں نبوده است كه ما ويرا نیازم لا يكون ابراء المهر، م: وعن أبى يوسف فى المنتقى: إذا قال: لغيره هذه الجارية لك حلال فهذا على أنه احل فرجها له فلا يجوز الا ان يكون قبله كلام يستدل على أنه وهبها له، ولو قال: وهبت لك فرجها فهو هبة، إذا قبضها.

٢١٥٦٢: - قول المصنف: إذا قال: لغيره هذه الجارية لك حلال: -

أخرج ابن أبى شيبه عن ابراهيم قال: سألت عن امرأة تحل ولیدتها لابنها؟ قال: لا تحل الا بنكاح، أو بهبة، أو بشراء. مصنف ابن أبى شيبه - النكاح . ما قالوا فى المرأة، أو الرجل يحل لرجل جاريته يطؤها؟ ٣٧٦ / ٩ برقم ١٧٥٨٣

وأخرج ايضاً عن نافع: ان ابن عمر سئل عن امرأة احلّت جاريته لزوجه؟ فقال ابن عمر: لا ادر، لعل هذا لو كان على عهد عمر لرجمه، انها لا تحل لك جارية الا جارية ان شئت بعته، وإن شئت اعتقتها، وإن شئت وهبتها، وإن شئت انكحتها من شئت. مصنف ابن أبى شيبه - النكاح ٣٧٥ / ٩ برقم ١٧٥٨١. شبير أحمد القاسمى بالمدرسة شاهى مراد آباد الهند

الفصل الثانى فيما يجوز من الهبة، وفيما لايجوز

٢١٥٦٣: - قال محمد فى الاصل: لايجوز الهبة الا محوزة مقسومة مقبوضة يستوى فيه الأجنبى، والولد، إذا كان بالغاً، وقوله لايجوز أى لا يتم الحكم، والجواز ثابت قبل القبض باتفاق الصحابة، وفى الكافى: لا يثبت الملك فى الهبة بالعقد قبل القبض عندنا، وقال مالك: يثبت، والصدقة على هذا الخلاف، ويعنى بالمحوز أن يكون مفرغاً عن املاك الواهب، وحقوقه، ويعنى بالمقسوم أن يبقى منتفعاً قبل القسمة، وبعدها.

٢١٥٦٤: - م: والقبض الذى يتعلق به تمام الهبة بأذن الواهب، وذلك نوعان صريح، ودلالة ففيما، إذا أذن له بالقبض صريحاً يصح قبضه فى المجلس، وبعد الافتراق عن المجلس، ويملكه قياساً، واستحساناً، ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لافى المجلس، ولا بعد الافتراق عن المجلس ولا يملكه قياساً ولو لم يكن أذن له بالقبض ولم ينهه عنه ان قبضه فى المجلس صح قبضه إستحساناً، ولم يصح قبضه قياساً - وفى الزاد: وهو قول الشافعى، م: وإن قبضه بعد الافتراق عن المجلس لم يصح قبضه قياساً واستحساناً.

٢١٥٦٣: - أخرج البيهقى عن النضر بن انس قال: نحلنى انس نصف داره، قال: فقال أبو بردة: ان سرك يجوز لك فاقبضه؛ فان عمر بن الخطاب قضى فى الانحال ان ما قبض منه فهو جائز، ومالم يقبض فهو ميراث، قال: فدعوت يزيد الرشك فقسمها - السنن الكبرى للبيهقى - الهبات - باب ماجاء فى هبة المشاع ١٥٨/٩ برقم ١٢١٨٦ وأخرج عبد الرازق عن القاسم بن عبد الرحمن: ان عليّاً، وابن مسعود كانا يجيزان الصدقة، وإن لم تقبض، قال: وكان معاذ بن جبل، وشريح لا يجيزا نها حتى تقبض، وقول معاذ، وشريح احبّ إلى سفيان - مصنف عبد الرازق - الصدقة - باب لا تجوز الصدقة الابالقبض ١٢٢/٩ برقم ١٦٥٩٥

٢١٥٦٥:- ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض بأذن الواهب جاز استحساناً لاقياساً، وإن كان لغير إذنه لايجوز، قياساً، واستحساناً، وفي التجريد: ولو وهب ديناً له على رجل، وأذن له فى القبض جاز إستحساناً وإن لم يأذن له فى القبض لم يجز.

٢١٥٦٦:- وفى البقالى: عن أبى يوسف: إذا قال: أقبضه، فقال: قبضت والموهوب حاضر جاز، ان لم يبرح الموهوب له قبل قوله: قبضت ولايكفى قوله قبلت وإذا لم يقل أقبضه فانما القبض ان ينقله؛ وإذا لم يقل: قبلت لم يجز، وإن نقل الا ان تكون الهبة بمسألته؛ وفى المضمرات: وفى الينايع: لو قال لرجل: هب لى هذا العبد، فقال الآخر: وهبت تمت الهبة.

٢١٥٦٧:- وفى الذخيرة: قال ابو بكر: إذا قال الرجل لغيره: وهبت عبدى هذا منك، والعبد حاضر، فقبض الموهوب له العبد، ولم يقل: قبلت، جازت الهبة، وكذلك: لو كان العبد غائباً فذهب وقبضه، ولم يقل: قبلت، جازت قال الفقيه أبو الليث: وبقول أبى بكر نأخذ.

٢١٥٦٨:- وفى الخانية: رجل قال لآخر: وهبت عبدى منك، والعبد حاضر بحيث لو مديده ناله فقال: قبضته قال أبو بكر: جازت الهبة من غير قوله قبلت، ويصير قابضاً فى قول محمد وقال أبو يوسف لا يصير قابضاً مالم يقبض، وفى التهذيب: ولو وهب من عبد فالقبول، والقبض اليه لا إلى المولى الا إذا كان صغيراً.

٢١٥٦٩:- م، وفى المنتقى: ابراهيم عن محمد: إذا وهب جارية لامرأته، والجارية فى البيت، وليست بحضرتها فقالت قبلت لم يجز الا أن تكون بحضرتها.

٢١٥٦٧:- أخرج البخارى عن ابن عمر حديثاً طرفه هذا: فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: بعنيه، فقال عمر: هو لك، فاشتره، ثم قال: هو لك يا عبد الله، فاصنع به ما شئت - صحيح البخارى - الهبة - باب من أهدي له هدية، وعنده جلساءه، ١ / ٣٥٥ برقم ٢٥٣٧ ف: ٢٦١٠

٢١٥٧٠:- قد ذكرنا ان الهبة لاتتم الا بالقبض، والقبض نوعان حقيقى؛
وانه ظاهر وحكمى، وذلك بالتخلية، وقد أشار فى هذه المسئلة إلى القبض
الحكمى، وهو القبض بطريق التخلية لأنها، إذا كانت بحضرتها فقد تمكن من
قبضها حقيقة، وهو تفسير التخلية، م: وهذا قول محمد: خاصة، وعند أبى يوسف:
التخلية ليست بقبض، وهذا الخلاف فى الهبة الصحيحة؛ فأما فى الهبة الفاسدة
فالتخلية ليست بقبض بلا خلاف.

٢١٥٧١:- وفى الخانية: والموهوب، إذا كان غائبا عن حضرة الواهب،
والموهوب له فالقبض فيها أن يأمره بالقبض، وعند أبى يوسف: لا يكون قبضا فيما
ينقل، حتى يزيله عن مكانه.

٢١٥٧٢:- م، وفى المنتقى: أيضاً، إذا وهب غلامه من رجل، والغلام
بحضرتها، ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب، وترك الغلام فليس له أن يقبضه،
وفيه أيضا رجل وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له، حتى وهبه الواهب من
رجل آخر ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثانى، وكذلك: لو أمر الأول بالقبض فقبضه
كان باطلا لأن الهبة من الثانى أبطلت الهبة من الأول.

٢١٥٧٣:- وفى الفتاوى الخلاصة: لو اشترى عبدا، ولم يقبضه، حتى وهبه
من رجل، أو رهنه، وأمره بقبضه فقبضه جاز، م، وفى الينايع: قال أبو جعفر: لو منع
امراته عن زيادة ابنيها، حتى يهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة.

٢١٥٧٤:- وفى نوادر هشام عن محمد: لو قالت المرأة: لزوجها وهو مريض
ان مت فى مرضك هذا فمهرى صدقة عليك فمات فى مرضه ذلك فهو باطل، والمهر
على الزوج، وعلى هذا، إذا كان المال على الأجنبى.

٢١٥٧٥:- م. وهب لرجل ثوبا فى صندوق مقفل عليه، ودفع الصندوق اليه
قال: هذا ليس بقابض لما وهب له، ولو كان الصندوق مفتوحا فهو قابض لما وهب له.

٢١٥٧٦:- وفي الكافي: وإذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له، وديعة، أو عارية، أو امانة ملكها بالهبة، والقبول، وإن لم يحدد فيها قبضا، وكذا لو كانت مضمونة في يده بالقيمة، أو المثل كالمقبوض على سوم البيع، والمغصوب فوهب له صح، ويثبت الملك بمجرد العقد بخلاف ماله كان مضمونا بغيره كالمرهون، والمبيع؛ فانه يحتاج إلى تجديد القبض.

٢١٥٧٧:- وفي الفتاوى العتائية: ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم، ووكل الموهوب له رجلا بالقبض، وغابا صح التسليم من الوكيل، فان امتنع وكيل الواهب خاصمه وكيل الموهوب، ويتفرد احد وكيلي التسليم به بخلاف، وكيلي القبض لا يتفرد احدهما.

٢١٥٧٨:- ولو وهب ذمي خمرا لذمي فوكل الواهب المسلم بالتسليم، أو الموهوب له المسلم بالقبض جاز، والتوكيل بالهبة توكيل بالتسليم.

٢١٥٧٩:- م: وهبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين، أو من جماعة عندهما صحيحة، وعند أبي حنيفة: فاسدة وليست بباطلة، حتى يفيد الملك عند القبض، وفي الغياثية: هو المختار ذكره الصدر الشهيد، م: فالشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع صحة الهبة، وتامها بالاجماع، ومن طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند أبي حنيفة: خلافا لهم، وفي الذخيرة: حتى ان من وهب داره من رجلين، واجمل الهبة فقال: وهبت منكما هذه الدار على قول أبي حنيفة: لايجوز وعلى قولهما يجوز.

٢١٥٧٦:- أخرج البخاري عن ابن عمر: انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، وكان على بكر صعب لعمر، وكان يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول أبوه: يا عبد الله! لايتقدم النبي صلى الله عليه وسلم احد، فقال: له النبي صلى الله عليه وسلم: بعنيه، فقال عمر: هو لك، فاشتراه ثم قال: هو لك يا عبد الله، فاصنع به ما شئت - صحيح البخاري - الهبة - باب من اهدى له هدية، وعنده جلساء هـ - ١ / ٣٥٥ برقم ٢٥٣٧ ف: ٢٦١٠

٢١٥٨٠: م- وإنما اشترط كون الموهوب مقسوما، ومفرغا وقت القبض، والتسليم لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب نصف الدار شائعا وسلم، ثم وهب النصف الباقي، وسلم لايجوز، ولو وهب النصف شائعا، ولم يسلمه، حتى وهب النصف الآخر، وسلم الكل يجوز على أصل أبي يوسف، ومحمد: إذا وهب الدار من رجلين، وسلم اليهما جملة يجوز، ولو سلم إلى كل واحد منهما نصف الدار لايجوز فهذا يبين لك أن العبرة لحالة القبض.

٢١٥٨١: - واختلف عبارة المشائخ في بيان معنى ذلك بعضهم قالوا: بان هبة المشاع عندنا غير فاسد الا أنها غير تامة لانعدام القبض على وجه التمام بسبب الشيوع فإذا انعدم الشيوع قبل القبض ذلك من تمام القبض فعملت الهبة السابقة عملها، وبعضهم قالوا: بان التسليم في معنى شرط العقد في العقد في باب الهبة، فإذا أزال الشيوع قبل القبض صار كأن العقد وقع على المفرز المقسوم، ولهذا، إذا وهب النصف، ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز، وجعل كأن العقد واحد ضرورة اتحاد الشرط، وهو القبض، والتسليم بخلاف ما إذا كان يفرق التسليم.

٢١٥٨٠: - أخرج ابن أبي شيبة عن عروة، عن عائشة ان ابا بكر كان نحلها جداد عشرين وسقاً، فلما حضر قال لها وددت انك كنت حزتيه، أو جد دتيه، وإنما هو اليوم مال الوارث - مصنف ابن أبي شيبة- البيوع، والأقضية، من قال لاتجوز الصدقة حتى تقبض ١٠/ ٥٢٢ برقم ٢٠٥٠٦

وأخرج عبد الرزاق من طريق المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القارى: انهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: ما بال أقوام ينحلون ابنائهم، فإذا مات الابن، قال الأب: مالى، وفى يدي، وإذا مات الأب، قال: قد كنت نحلتي ابني كذا وكذا، لانحل الا لمن جازه، وقبضه عن ابيه- مصنف عبد الرزاق - الوصايا- باب النحل ٩/ ١٠٢ برقم ١٦٥٠٩ وأخرج ايضا عن سماك بن الفضل قال كتب عمر بن عبد العزيز: انه لايجوز من النحل الا ما عزل، وافرد، واعلم- مصنف عبد الرزاق - الوصايا- باب النحل ٩/ ١٠٤ برقم ١٦٥١٤

٢١٥٨٢:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو وهب نصف الدار من رجل ثم قسم وسلم جاز، وفى الفتاوى العتائية: ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز، ولو وهب الجميع وسلم متفرقا جاز، ولو وهب نصف ثياب مختلفة، أو نصف العبيد جاز.

٢١٥٨٣:- م، وفى المنتقى: ابن سماعة عن أبى يوسف فى رجل قال: لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز، وهكذا روى ابن سماعة عن محمد: ولو قال: لاحدهما، وهبت لك نصفها ولهذا نصفها لم يجز، ولو قال: وهبت لكما هذه الدار لك ثلثها، ولهذا ثلثاها على قول محمد: يجوز، وعلى قول أبى يوسف لايجوز.

٢١٥٨٤:- وفى الخانية: رجل وهب لرجلين الف درهم، وقال: لاحد كما منها الثلث، والثلثان للآخر لايجوز فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف؛ ويجوز فى قول محمد، وكذا: لو قال: لاحد كما منها ستمائة، وللآخر أربعمائة، وفى المضممرات: ولو قال: وهبت منكما هذه الدار، والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجماع.

٢١٥٨٥:- م: وعنه ايضا فى رجل وهب نصف الدار غير مقسوم، ودفع الدار اليه فباع الموهوب له ما وهب له لايجوز بيعه قال؛ وهو بمنزلة من باع هبة لم يقبضها، وذكر محمد فى الاصل: هبة الدار من رجلين لايجوز، وعطف عليها الصدقة فقال: وكذلك الصدقة، وهذا يدل على انه إذا تصدق بما يقسم على رجلين لايجوز عند أبى حنيفة: كالهبة .

٢١٥٨٦:- وفى الجامع الصغير: قال لو تصدق بعشرة دراهم على فقيرين يجوز قال الحاكم الشهيد: يحتمل أن يكون المراد من قوله، وكذلك الصدقة على غنيين فيكون ذلك بمنزلة الهبة، والظاهر ان فى المسئلة روايتين فعلى رواية الجامع الصغير: فرق بين الهبة، والصدقة.

٢١٥٨٧:- وفى الجامع الصغير: أيضا لو وهب عشرة دراهم من فقيرين

جاز، وجعل الهبة من الفقير كالصدقة؛ واما إذا وهب عشرة دراهم من غنيين عند أبي حنيفة لايجوز.

٢١٥٨٨:- وذكر الشيخ احمد الطرا ويسى فى شرح كتاب الهبة: إذا وهب الرجل لرجل نصف درهم صحيح من الدراهم العدلية أنه يجوز، وهو الصحيح، وجعل هذا بمنزلة هبة المشاع فيما لايحتمل القسمة، وذكر اصلا، فقال: كل مايجب قسمته نقصانا؛ فإنه مما لايحتمل القسمة، وإذا لم يوجب نقصانا فهو مما يحتمل القسمة فعلى هذا القول ان كان الدرهم الواحد ينتقض بالهبة بالقسمة يجوز هبة نصفه، وإن كان لاينتقض لايجوز هبة نصفه.

٢١٥٨٩:- وذكر الصدر الشهيد فى واقعاته: إذا وهب لرجلين درهما صحيحا تكلموا فيه قال بعضهم: لايجوز قال: والصحيح أنه يجوز، وفى السراجية: وعليه الفتوى، وفى الخانية: والدينار الصحيح قالوا: ينبغى أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح.

٢١٥٩٠:- م، وفى المنتقى: ابن أبى مالك، عن أبى يوسف: فى رجل معه درهمان، فقال: لرجل وهبت لك درهما منهما قال: ان كانا مستويين فى الوزن، والجودة لم تجز الهبة الا أن يفرز له احدهما، وإن كانا مختلفين فالهبة جائزة.

٢١٥٩١:- قال: واما فى الدراهم المقطعة، والمكسرة فلا يجوز حتى يفرز، ولو قال: وهبت لك احد هذين الدرهمين، وهما مختلطان وهما مما يميز فالهبة باطلة، وفيه أيضاً عن أبى حنيفة: إذا دفع درهمين إلى رجلين قال: أحدهما لكما لم يجز كانا فى الوزن سواء، أو مختلفين، ولو قال: نصفها لكما ان كانا فى الجودة، والوزن سواء لم يجز، وإن كان احدهما ادون من الآخر، أو اردى جاز.

وفى الخانية: وإن قال: وهبت لك ثلثها وهما فى الوزن، والجودة سواء، ودفعهما اليه جاز.

٢١٥٩٢:- وفى فتاوى آهو: وسئل القاضى بديع الدين عمن قال: لذى رحم

محرم يگیرايس پنج دينار ترا و بسوى وى انداخت فقبل ان يقبض باز گرفت قال: لم يصح الهبة؛ لأنه ماتم بالقبض، والتخلى فلا يصير قابضا.

٢١٥٩٣:- وفى الخانية: رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل، وقال: ثلاثة لك قضاء من حقك، وثلاثة لك هبة، وثلاثة تصدقت بها عليك قال محمد: ثلاثة قضاء جائزة، وثلاثة صدقة لم تجز ولم يضمن وثلاثة هبة لم يجز ويضمن نص أن الهبة الفاسدة مضمونة.

٢١٥٩٤:- م، وفى فتاوى أبى الليث: رجل قال: لختن بالفارسية ايس زمين ترا، فاذهب، وازرعها ان قال: الختن عند ما قال: هذه المقالة قبلت، وزرع صارت الارض له، وإن لم يقل قبلت لاشئ له.

٢١٥٩٥:- وكذلك: لو وهب عبده لرجلين، أو وهب رجلان عبدا لهما من رجل، وكذلك: لو وهب رجل من رجلين نصف عبدين، أو نصف ثوبين مختلفين هروى، ومروى، أو نصف عشرة اثواب زطى، وهروى، ومروى، وكذلك الدواب المختلفة على هذا، وإن وهب نصيبا له فى حائط، أو طريق، أو حمام وسمى، وسلط فهو جائز.

٢١٥٩٦:- وفى الخانية: وفيما إذا فسدت الهبة بحكم الشيوع، إذا هلك الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه، ذكر ابن رستم: رجل دفع درهمين إلى رجلين، وقال: احدهما هبة لك، والآخر امانة عندك فهلكا جميعا يضمن درهما، وهو فى الآخر امين؛ وإنما ضمن؛ لأنه أخذ بهبة فاسدة نص فيها تكون مضمونة.

٢١٥٩٧:- وذكر فى مضاربة الكبير: رجل دفع إلى رجل الف درهم، وقال نصفها هبة لك، ونصفها مضاربة عندك لايجوز، فان هلك المال عند القابض يضمن خمسمائة درهم، ولو وهب نصف الدار، أو تصدق، وسلم ثم الواهب باع ما وهب، أو تصدق ذكر فى وقف الاصل: أنه يجوز بيعه، ولو باعه

الموهوب له لايجوز بيعه؛ لأنه لم يملك نص أن هبة المشاع فيما يقسم لايفيد الملك، وإن اتصل القبض، وبه قال الطحاوى، وذكر هشام: أنه يفيد الملك، وبه أخذ بعض المشائخ، وفي السراجية: وبه يفتى .

٢١٥٩٨:- وفي الخانية: عبد بين رجلين وهب له أحد المولين شيئاً يحتمل القسمة لا يصح أصلاً، وإن كان الموهوب شيئاً لا يحتمل القسمة جازت الهبة.

٢١٥٩٩:- وفي الفتاوى العتائية: ولو وهب الحربى المستأمن للمسلم، وعاد إلى دار الحرب، ثم عاد جاز القبض استحساناً، ولو كان عليه ما لان مختلفان فوهبه احدهما صح، والبيان اليه.

م: نوع منه

٢١٦٠٠:- وهب رجل داراً فيها متاع الواهب دفعها إلى الموهوب له فالهبة باطلة هكذا ذكر في الزيادات: ومعناه أنه غير نافذة، وفي الذخيرة: معناه أنه غير تامة وفي البقالى: فى الدار متاع الواهب، أو انسان من أهله.

٢١٦٠١:- الاصل فى جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط، وهذا لأن الموهوب مادام مشغولاً بملك الواهب كان يد الواهب قائمة على الموهوب لقيامها على ما هو شاغل للموهوب، وقيام يد الواهب على الموهوب يمنع تمام يد الموهوب له؛ فاما اشتغال ملك الواهب بالموهوب لا يمنع تمام الهبة لأن الموهوب فارغ لا مانع فيه عن تمام القبض لأن اشتغال ملك الواهب بالموهوب لا يوجب يد الواهب على الموهوب فلا يمنع تمام يد الموهوب له فلا يمنع تمام الهبة.

٢١٦٠٢:- جئنا إلى تخريج المسئلة فنقول الموهوب، وهو الدار كانت مشغولة بملك الواهب فمنع تمام القبض، وفي الذخيرة: تمام الهبة، وهو المعنى من البطلان المذكور فى الكتاب ألا ترى أنه لو فرغ الدار، وسلهما اليه فارغة تمت الهبة فيها.

٢١٦٠٣:- م: وكذلك: لو وهب لرجل جراباً وجوالقاً فيه طعام الواهب -وفى الخانية- وسلم فالهبة غير تامة، ولا يعتبر الشغل وقت العقد، إذا وقع التسليم فارغاً مفرزاً، أو يعتبر الاذن بالقبض بعد تفريغ الدار، ولا يكفي قوله مع الشغل سلمتها اليك.

٢١٦٠٤:- وفى الفتاوى العتائية: ولو وهبه فارغاً، وسلم مشغولاً لم يصح، ولا يصح قوله اقبضها، أو سلمت اليك، إذا كان الواهب فيه، أو أهله، أو متاعه، م: ولو وهب ما فى الدار من المتاع، وما فى الجراب، والجوالق من الطعام، وسلم فالهبة تامة.

٢١٦٠٥:- ونظير هذا، إذا وهب جارية من رجل وعليها حلّى وهب الجارية دون الحلّى، سلمها فالهبة تامة، وكذلك: إذا وهب دابة، وعليها سرج، أو لحام وهب الدابة دون السرج، واللحام، وسلمها اليه فالهبة تامة، وفي الفتاوى العتائية: وروى: انه إذا سلمها دخل الثياب، والحلّى فى الهبة، وكذا السرج، واللحام فى هبة الدابة.

٢١٦٠٦:- وفي الخانية: وكذا فى الصدقة، ويكون الثوب، والحلّى للواهب لالموهوب له، والمتصدق عليه لمكان العرف، والعادة قال رضى الله عنه: فان كان الثوب عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له، ولو وهب الحلّى الذى على الجارية، والثوب، ولم يهب الجارية لم تجز الهبة، حتى ينزعه، ويدفع الثوب، والحلّى للموهوب له، م: ولو وهب السرج، واللحام دون الدابة فالهبة غير تامة، ولو ان الواهب، أودع المتاع، والطعام من الموهوب له، ثم وهب الدار، والجوالق منه، وسلم الكل اليه تمت الهبة فى الدار.

٢١٦٠٧:- وفي فتاوى أبى الليث: إذا وهبت المرأة دارها من زوجها، وهى ساكنة فيها، ولها أمتعة فيها، والزوج ساكن معها يصح.

٢١٦٠٨:- وفي الذخيرة، وفي المنتقى: عن أبى يوسف: لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته، وإن تهب لزوجها، أو لاجنبى داراً وهما فيها ساكنان، وكذلك الهبة للولد الكبير لأن يد الواهب ثابتة على الدار.

٢١٦٠٩:- م، وفي المنتقى: رجل وهب عبده من رجل، وعلى عنق العبد شئ يحمله وهب العبد دون الذى فى عنقه، وسلمه جازت الهبة فى العبد، ولو وهب حماراً عليه حمل وهب الحمار دون الحمل لا يجوز.

٢١٦١٠:- ولو وهب لرجل ارضاً فيها زرع، ونخل أو نخلاً فيها تمر وهب زرعاً، أو نخلاً فى أرض، أو تمر فى نخل لم تجز الهبة، وفي الذخيرة: فان كان وهب الزرع، وأمره بالحصاد، أو وهب الثمر، وأمره بالجذاذ، والقبض جاز

استحسانا، وفي فتاوى آهو: لاتجوز هبة النخيل دون الثمر، والارض دون الزرع.

٢١٦١١: -م: وهب دارا وسلمها إلى الموهوب له، وفي الدار متاع الواهب، ثم وهب المتاع منه بعد ذلك وسلمه اليه جازت الهبة في المتاع، ولاتجوز في الدار ولو وهب المتاع أولا وسلمه اليه، ثم وهب الدار منه، وسلمها اليه جازت الهبة فيهما، ولو وهب الدار، ولم يسلم، حتى وهب المتاع، وسلمها جملة جازت الهبة فيهما، وكذلك: إذا وهب الجراب، والجوالق، ولم يسلم، حتى وهب الطعام، وسلم جملة جازت الهبة في الكل.

٢١٦١٢: - وفي الخانية: ولو وهب المتاع أولا، وسلم الدار مع المتاع، ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا، وكذلك: إذا وهب الارض، ولم يسلم، حتى وهب ما فيها من النخيل، والزرع، وسلمها جملة، وكذلك: إذا وهب النخيل، ولم يسلم، حتى وهب ما فيها من الثمر، وسلم الكل جازت الهبة في الكل.

٢١٦١٣: - وفي الفتاوى العتائية: وعن أبى يوسف: إذا وهب مافى البيت، وسلم البيت لم يجز، حتى يقبض المتاع فيزيله عن مكانه، وعند محمد: يجوز، ويصير قابضا بتسليم البيت، ولو كان الدار في يده بإجارة فوهب له البناء جاز، ولو وهب ما يخرج نخيلة للعام لم يجز.

٢١٦١٤: -م: وهب من آخر دارا فيها متاع الواهب، ووهب الدار، والمتاع جملة بعقد واحد، وسلمها إلى الموهوب له، ثم جاء مستحق، واستحق المتاع دون الدار فالهبة تامة في الدار، وفي الخانية: وهو كما لو استعار دارا، أو غصب متاع رجل، ووضع في الدار، ثم ان المستعير وهب الدار منه صحت الهبة، فان هلك المتاع، ولم يجز له، ثم جاء مستحق، واستحق المتاع كان له أن يضمّن الموهوب له، وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد: اما في قول أبى يوسف: لو استحق، وسادة منها تبطل الهبة في الدار؛ لأن موضع الوسادة من الدار لم يقبض.

٢١٦١٥: -م- وكذلك: لو وهب جوالقا بما فيه من المتاع، وسلمها الى

الموهوب له، أو وهب جراباً بما فيه من الطعام، ثم استحق المتاع، والطعام كانت الهبة تامة من الجراب، والجوالق، وفي الخانية: وكذا: لو وهب جوالقاً بما فيه من المتاع، وحلى بين الكل، ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه، ولو وهب من رجل داراً، وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي.

٢١٦١٦: - م: ولو وهب أرضاً بما فيه من الزرع، وسلمها، أو وهب نخيلاً بما فيها من الثمر، وسلمها، ثم استحق الزرع، والثمر بدون النخيل، والأرض فالهبة باطلة في الأرض، والنخيل بخلاف مسألة الجوالق، والجراب، والدار.

٢١٦١٧: - وفي الخانية: ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها، ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف: قال ابن رستم: وهذا قول أبي حنيفة، وقال محمد: لا تبطل الهبة في السفينة.

٢١٦١٨: - م، وفي المنتقى: قال لغيره: وهبت لك هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما، ولو قال: وهبت لك هذا البيت، وحصتي من هذا البيت الآخر جازت الهبة في البيت.

٢١٦١٩: - وفيه أيضاً: إذا وهب داره من ابنين له أحدهما صغير في عياله، والآخر كبير قال: إن قبض الكبير جازت الهبة لهما، وذكر في موضع آخر عن أبي يوسف: أن الهبة فاسدة، وهو الصحيح، ولا شك في فساد هذه الهبة عند أبي حنيفة: وإنما الشك في مذهبهما؛ فإنه لو وهب من كبيرين يجوز عندهما: وإذا كان أحدهما صغيراً قال: لا تجوز، وهكذا ذكر في فتاوى أبي الليث.

٢١٦٢٠: - قال البقالى: الحيلة أن يسلم الدار إلى الابن الكبير، ثم يهب الدار منهما، الحسن بن زياد عن أبي يوسف: إذا أعطاه نصف داره صدقة عليه، ونصفها هبة له، وقبل ذلك الرجل، وقبضها فهو جائز، وله أن يرجع في نصفها الذي سماه هبة.

٢١٦٢١: - وفي الفتاوى العتائية: ولو وهب داره لامرأته ولما في

بطونها، أو تصدق عليهما لم يجز، ولو وهب لحي وميت، أو حائط جاز كله للحي، ولو وهب داره لأولاده، وفيهم كبير لم يجز لأن القبول شرط في حق الكبير، ولو وهب رب المال مال المضاربة من المضارب، وهو دين، وأمره بقبضه، فإن كان فيه ربح لم يجز.

٢١٦٢٢- م، وفي فتاوى آهو: قال: لرجل وهبت نصيبى من هذا العبد منك، والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت، وقال بعضهم: لا يصح، ولو وهب نصيباً من العبد، أو الدار لا يدرى كم هو لم يجز، ويضمن ان قبض الجميع، وإن كان بتسليمه.

م: نوع منه

٢١٦٢٣: - إذا وهب الدين من غير من عليه الدين، وسلطه على القبض فقبضه جاز ذلك استحسانا، والقياس أن لا يجوز وبه أخذ زفر، وفي الابانة: لو قال: وهبت لك الدراهم التي لى على فلان فقبض مكانه أمانة جاز.

٢١٦٢٤: - م: وإذا وهب ما على ظهر غنمه من الصوف، أو ما فى ضرعه من اللبن لم يجز، فان أمره بجز الصوف، وحلب اللبن ففعل، وقبض جاز استحسانا، وان لم يأمره بالجز، والحلب، والقبض بعد ذلك لم يجز قياسا، واستحسانا، وعلى هذا زرع الارض، وثمر الاشجار، وإذا أمر بجذاذه، وحصاده كذا ذكر فى الاصل.

٢١٦٢٥: - وذكر فيه أيضا: إذا وهب ما فى بطن جاريته، وفى الخانية: أو ما فى بطن غنمه لرجل، وسلطه على قبضه، إذا وضعت فوضعت، وقبضه الموهوب له لم يجز، وكذا دهن السمسم قبل ان يعصر، والزيت فى الزيتون، ودقيق الحنطة من أصحابنا من يقول: على قياس هبة الدين ينبغى أن يجوز هنا أيضا، إذا سلطه على القبض، والاصح انه لا يجوز، وفى فتاوى البقالى: عن محمد انه يجوز فى الدهن وكذلك فى قوله ان ادرك الثمر، وقد طلع.

٢١٦٢٦: - وفى الفتاوى الخلاصة: والبنت لو وهبت مهرها من أبيها ان أمرته بالقبض صح، وفى التجريد: ولو وهبه سمنا فى لبن لم يجز، وفى الكافى: ولو وهب دقيقا فى برأودهننا فى سمسم لا يصح، وان اخرجهما، وسلمهما، وفى الهداية: فى الدقيق قال: ان طحن، وسلم لم يجز.

٢١٦٢٤: - أخرج الطبرانى عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تباع ثمرة حتى تطعم، ولاصوف على ظهر، ولالبين فى ضرع - المعجم الاسط للطبرانى ٩/٣ برقم ٢٧٠٨

٢١٦٢٧: -م: رجل ضلت منه لؤلؤة فوهبها لرجل وسلطه على قبضها، وطلبها، وقبضها قال أبو يوسف: الهبة باطلة، وقال زفر: الهبة جائزة ذكر الحاكم.

٢١٦٢٨: - وفي المنتقى: إذا وهب مال المضاربة للمضارب، وبعضها على الناس، وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده؛ وأما ما كان على الناس، فإن قال: أقبضها فهو جائز، وإن كان في المال ربح فلا يجوز.

الفصل الثالث: فيما يتعلق بالتحليل، وما يتصل به

٢١٦٢٩: - وفي فتاوى أبى الليث: رجل قال لآخر: انت فى حل فيما أكلت من مالى فله ان يأكله، ولو قال: من أكل من مالى فهو فى حل لا يحل لاحد ان يأكل هذا قول ابن زياد حكى عنه نصير قال نصير: سألت محمد بن سلمة: عن ذلك فقال: كل من أكل فهو فى حل، وفى السراجية: والفتوى على أنه يحل.

٢١٦٣٠: - م: قال نصير: أيضا سألت محمد بن مقاتل عن رجل له شجرة فقال: من أكل منها فهو فى حل فلا بأس بأن يأكل منها الغنى، والفقير، وفى الغياثية: هو المختار، واذا قال: لآخر حللنى من كل حق لك على ففعل، وبراؤه من غير أن يعلم ماله عليه قال أبو يوسف: برئ مما عليه حكما، وديانة، وقال محمد: فى الحكم كذلك، وفى الديانة: لا يطيب له مالم يعلم صاحب الحق بما عليه، وفى فتاوى القاضى: والصحيح قول أبى يوسف.

٢١٦٣١: - وفى الخانية: رجل قال: لآخر انت فى حل من مالى حيث ما اصبت فخذ منه ما شئت عن أبى يوسف: ان هذا على الدراهم، والدنانير خاصة،

٢١٦٣٠: - أخرج أبوداؤد عن عبد الله بن قرط، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ان اعظم الايام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر، وهو اليوم الثانى، قال: وقرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدنات خمس، أو ست فطفقن يزدفن اليه بايتهن يبدأ، فلما وجبت جنوبها، قال: فتكلم بكلمة خفية لم أفهمها، فقلت: ما قال؟ قال: من شاء اقتطع - سنن أبى داؤد - المناسك - باب الهدى اذا عطب قبل ان يبلغ ١ / ٢٤٥ برقم ١٧٦٥

٢١٦٣١: - قول المصنف: لو حلب بقره، او غنمه: - كما أخرج البخارى عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يحلبن احد ماشية امرئ بغير اذنه، أوجب احدكم ان تؤتى مشربته فكسر خزانته، فينتقل طعامه، فانما تخزن لهم ضروع مواشيهم اطعماتهم، فلا يحلبن احد ماشية احد الا باذنه - صحيح البخارى - اللقطة - باب لا تحلب ماشية احد بغير اذن ١ / ٣٢٩ برقم ٢٣٧١ ف: ٢٤٣٥

صحيح مسلم - اللقطة - باب تحريم حلب الماشية بغير اذن مالکها ٢ / ٨٠ برقم ١٧٢٦

ولو أخذ من أرضه، أو شجره فأكهه، أو لوزة، أو حلب بقرة، أو غنمه لايحل له ذلك.
 ٢١٦٣٢:- وفي النوازل: سئل أبو بكر: عن رجل قال: ابحت لفلان ان يأكل
 من مالى، والمباح له لايعلم بذلك، فان تناول من ذلك بالجهل؛ فانه يتناول حراما،
 ولايسعه ذلك مالم يعلم بالاذن، والاباحة.

٢١٦٣٣:- وفي الذخيرة: وفي وكالة النوازل: رجل له على آخردين، ولايعلم
 بجميع المال فقال له المديون أبرئنى ممالك على فقال: فى الدارين أبرأتك قال نصير:
 لايرأ الا بقدر ما يتوهم له عليه، وقال محمد بن سلمة: يبرأ عن الكل قال الفقيه أبو
 الليث: الجواب فى القضاء قال ابن سلمة: وفى حكم الآخرة كما قال نصير: وهذا
 اللفظ بظاهره عام، وهذا يبتنى عليه حكم القضاء الا أنه لايرضى بقلبه الا بالتوهم،
 وحكم الآخرة مبنى على الرضا.

٢١٦٣٤:- م: وعن نصير قال سئلت الحسن بن زياد عن رجل قال لآخر انت
 فى حل مما أكلت من مالى، او قال: أخذت، او قال: اعطيت قال: لايحل له ان يأخذ،
 وان يعطى الا للاكل خاصة، وسئل أبو بكر: عمن قال: لآخر جعلتك فى حل الساعة أو
 قال فى الدنيا قال نصير هو فى حل الدارين، ولو قال: لااخاصمك، ولااطلبك فى مالى
 قبلك قال: هذا ليس بشئ، وحقه عليه على حاله.

٢١٦٣٥:- وسئل أبو القاسم، عمن سيب دابته لعله فأخذها انسان
 وأصلحها لمن تكون قال: لمن سيبها، وان قال: من شاء فليأخذها فأخذها رجل
 فهى له قال الفقيه أبو الليث: الجواب هكذا اذا قال: لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها،
 وان لم يقل ذلك لقوم معينين، او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملكه
 صاحبها، وله ان يأخذها اين وجدها.

٢١٦٣٥:- أخرج ابوداؤد عن إبان: ان عامراً الشعبى حدثه: ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال: من وجد دابة قد عجز عنها اهلها ان يعلفوها، فسيبوها، فاحذها، فاحياها، فهى له
 - سنن ابى داؤد- البيوع- باب فى من احبب حسيراً ٤٩٧/٢ برقم ٣٥٢٤

وفى الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بينما إذا قال ذلك القول أو قال مطلقاً، وفى الخانية: ولو سيب دابته، وقال: لا حاجة لى إليها، ولم يقل هى لمن أخذها فأخذ انسان لا تكون له.

٢١٦٣٦:- وفى الحاوى: سئل أبو بكر: عمن رمى ثوبه لا يجوز أن يأخذه احد حتى يقول حين رماه من اراد أن يأخذه فليأخذه، وكنا فى طريق مكة رمى رجل بقصعة فقال: له رجل أرفعها قال: لا.

٢١٦٣٧:- وفى الواقعات: سئل عمن رفع عينا، وزعم الرافع ان الملقى قال: من أخذها فهو له، واقام البينة؛ فانه يكون للآخذ، وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال: الملقى، وسعه ان يأخذه بالخبر.

٢١٦٣٨:- وفى العيون: ولو ان رجلا غصب من رجل داراً، او درهماً، وهى فى يد الغاصب، فقال المغصوب منه: انت فى حل؛ فإنه يبرأ من ضمانها، وهى على حالها للمغصوب منه.

٢١٦٣٩:- وفى الذخيرة: وعن محمد: اذا كان لرجل على آخر مال، فقال: قد احللتك لك فهى هبة وان قال: حللتك منه فهو براءة، وفى الفتاوى: ولو قال: بالفارسية ترا بحل كردم، وله عليه دين يبرأ المديون، ولو قال: همه غرماء را بحل كردم يبرأ غرماءه.

٢١٦٤٠:- وفى جامع الفتاوى: يأكل التمر، ويطرح النوى فيلتقطه الرجل، وجلد الشاة نحرها الرجل فسلخها فدبغ الجلد، وصاحبها تركها؛ لأنه لا حاجة له فهذا لا بأس بأن يأخذه.

٢١٦٤١:- وفى نوادر هشام فى سرقين الدابة فى الخان: اذا ذهب صاحبها فهى لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها.

٢١٦٤٢:- م- وسئل أبو بكر: عن عبد مأذون دفع من مال مولاه، أو من

٢١٦٤٢:- أخرج ابن أبى شيبه عن درهم قال: سالت ابا هريرة، قلت: انه قد جعل على درهماً فى اليوم فاتصدق؟ قال: لا يحل لك من دمك، ولا من مالك شئ الا باذنه، تناول المسكين اللقمة- مصنف ابن أبى شيبه- الزكاة- من كره للعبد ان يتصدق بغير اذن مولاه ٦/ ٤٩٠ برقم ١٠٣٧٩

تجارته شيئاً لانسان هبة هل يسعه أن يقبل منه قال: ان دفع شيئاً لو بلغ مولاه كره ذلك لايسعه ان يقبل، وأن دفع شيئاً، لو بلغ مولاه لا يكره ذلك وسعه أن يقبل منه.

٢١٦٤٣:- واذا وهب للصغير شئاً من الماكول هل يباح لوالده ان يتناول من ذلك روى عن محمد نصاً أنه يباح، وفي الذخيرة: واكثر مشائخ بخارى على أنه لا يباح.

٢١٦٤٤:- وفي فتاوى اهل سمرقند: اذا اهدى الفواكه الى الصغير يحل للاب، والام الاكل، اذا اراد بذلك الابوين لكن اهدى للصغير استصغاراً لاهدية، واذا احتاج الاب الى مال ولده، فان كان فى المصر واحتاج لفقره اكل بغير شئ، وان كانا فى المضارة، واحتاج اليه لانعدام الطعام معه، وله مال، ولده أكل بالقيمة لقوله عليه الصلوة والسلام، الاب احق بمال ولده، اذا احتاج اليه بالمعروف، والمعروف ان يتناول بغير شئ ان كان فقيراً، وبالقيمة ان كان موسراً.

٢١٦٤٥:- م: رجل اتخذ وليمة للختان فأهدى الناس هدايا، ووضعوا بين يدي الولد فهذا على وجهين: اما ان قال: هذا للولد، أو لم يقل فالجواب فى الجهتين واحد فنقول المسئلة على قسمين: اما ان كانت الهدية تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان، أو شئ يستعمله الصبيان كالصولجان، والكرة أو لاتصلح للصبي كالدراهم، والدنانير، أو من متاع البيت، والحيوان ففى القسم الاول الهدية للصبي، وفى القسم الثانى ينظر الى المهدى، فان كان من اقرباء الاب، أو من معارفه فهى للاب، وان كان من اقرباء الام، أو من معارفها فهى للام هكذا حكى

٢١٦٤٤:- أخرج أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن ابيه، عن جده: ان رجلاً اتى النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! ان لى مالاً، وولداً، وان والدى يحتاج مالى، قال: انت ومالك لو الدك، ان اولادكم من اطيب كسبكم، فكلوا من كسب، اولادكم- سنن أبى داود- البيوع - باب الرجل يأكل من مال ولده ٢/ ٤٩٨ برقم ٣٥٣٠

عن الشيخ الامام أبى القاسم، والفقيه أبى الليث، وفى النوازل: وبه نأخذ، وفى الينايع، وقال بعضهم: اذا قالوا: للولد فهى له، وان لم يقولوا شيئاً فهى للوالد.

٢١٦٤٦: - م: وكذلك: اذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج، أو اقرباء المرأة، وهذا كله، اذا لم يقل المهدى اهديت للاب، أو للأم فى المسئلة الاولى، وللزوج، أو للمرأة فى المسئلة الثانية، وتعذر الرجوع الى قول المهدى؛ اما اذا قال: فالقول قول المهدى؛ لأنه هو المملك.

وفى الخانية: وقال بعضهم: فى الاحوال كلها تكون الهبة للوالد؛ لأنه هو الذى اتخذ الوليمة، وقال بعضهم: يكون للولد، والاعتماد على ماقلنا اولاً.

٢١٦٤٧: - م، وفى فتاوى أهل سمرقند: رجل قدم من السفر، وجاء بهدايا الى من ينزل عنده قال له: اقسم هذه الاشياء بين اولادك، وبين امرأتك، وبين نفسك، ان كان المهدى قائماً يرجع فى البيان اليه، وان لم يكن فما يصلح للنساء خاصة فهو للنساء، وما يصلح للصغار من الاناث فهو لهن، وما يصلح للصغار من الذكور لهم، وما يصلح له فهو له، وان كان يصلح للرجل، والمرأة جميعاً ينظر الى المهدى إن كان من اقارب الرجل، أو من معارفه فله، وان كان من اقارب المرأة، أو من معارفها فلها، فاذاً التعويل على العادة فى ذلك.

٢١٦٤٨: - وفى فتاوى أبى الليث: رجل اهدى إليه جاره شيئاً من الماكولات فى اناء فاراد أن ياكل فى ذلك الاناء هل يباح له ذلك قال: ان كانت الهدية ثريد، أو نحوه يباح له تناول من الاناء، وان كانت الهدية مثل الفاكهة، ونحوها، فان كان بينهما انبساط فى مثل هذا يباح.

٢١٦٤٩: - سئل أبو مطيع: عن رجل قال: لآخر ادخل كرمى وخذ من العنب كم يأخذ قال: أخذ عنقوداً واحداً، وفى الغياثية: هو المختار.

٢١٦٥٠- م: وان قال: خذ من البر قال: يأخذ مقدار منوين؛ لأن المنوين يجوز في كفارة اليمين قال الفقيه أبو الليث يجوز له أن يأخذ من العنب مقدار مايشبع انسان. وفي السراجية: اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه، أو احد من اهل بيته لم يآثم.

٢١٦٥٠- قول المصنف: اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه:-
أخرج البيهقي عن ابن مسعود رضى الله عنه: انه لما اتى أرض الحبشة أخذ بشيء فتعلق به، فاعطى دينارين حتى خلّى سبيله. السنن الكبرى للبيهقي - آداب القاضي - باب من اعطاها ليدفع بها عن نفسها، أو ماله ظلماً، أو يأخذ بها حقاً ١٥ / ١٤٥ برقم ٢١٠٦٨
وأخرج ابن أبي شيبة نحوه. مصنف ابن أبي شيبة - البيوع، والاقضية - الرجل يصانع عن نفسه ١١ / ٣١٤ برقم ٢٢٤٢٤

وأخرج البيهقي عن وهب بن منبه قال: ليست الرشوة التي يآثم فيها صاحبها بان يرشو فيدفع عن ماله ودمه انما الرشوة التي تأثم فيها ان ترشوا لتعطى ماليس لك. السنن الكبرى للبيهقي - آداب القاضي - باب من اعطاها ليدفع بها عن نفسه، أو ماله. ١٥ / ١٤٦ برقم ٢١٠٦٩

م: الفصل الرابع فى هبة الدين ممن عليه الدين

٢١٦٥١:- وفى الذخيرة: هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياساً، واستحساناً، وهبة الدين من غير من عليه الدين جائزة، إذا أمره بقبضه استحساناً، وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب الهبة: ان هبة الدين ممن عليه الدين لا يتم من غير قبول، والابراء يتم من غير قبول، ولكن للمديون حق الرد قبل مديونه إن شاء وعن زفر: أنه سوى بينهما، وقال: تتم الهبة، والابراء بدون القبول، وهذا الذى ذكرنا إختياره، وفى الخانية: وعن أبى يوسف أنها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسى، م: وذكر فى بيوع الواقعات فصل الهبة كما ذكر شمس الأئمة: أنها لاتتم من غير قبول، وذكر عامة المشائخ ان هبة الدين ممن عليه الدين، وبراءه يتم من غير قبول، ويرتد بالرد، وفى الغياثية: والظاهر هذا، وهو المختار.

٢١٦٥٢:- م: هذا كله فى حق الاصل: أما هبة الدين من الكفيل، وبراءه عن الدين فالهبة منه لاتتم بدون القبول، ويرتد بالرد، وبراءه يتم من غير قبول، ولا يرتد بالرد، وان وهب الدين الذى على الاصيل، أو ابرأه فمات قبل الرد فهو برئ، وكذلك: لو كان ميتاً فأبرأه منه، وجعله فى حل منه فهو جائز، فان رد الوارث هذا البراء يعمل رده، ويقضى بالمال، وهذا قول أبى يوسف، وقال محمد: لا يعمل

٢١٦٥١:- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقاً: قال شعبة عن الحكم هو جائز، وهب الحسن بن علفى لرجل دينه - صحيح البخارى - هبة - باب إذا وهب ديناً على رجل رقم الباب: ٢١، ١/ ٣٥٤ وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن شعبة قال: قال لى الحكم: أتانى ابن أبى ليلى فسألنى عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له، أله أن يرجع فيه؟ قلت: لا وسألت حماداً فقال: بلى له أن يرجع فيه - مصنف ابن أبى شيبه - بيوع - الرجل يهب للرجل الدين يكون عليه ١١ / ٤٤٠ برقم ٢٢٨٣٤

رده، والبراءة ماضية على حالها، ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف،
وفى الخانية: سواء كانت التركة مستغرقة، أو لم تكن فلو أن الوارث رد الهبة صح رده
فى قول أبى يوسف رحمه الله: وتبطل الهبة، وقال محمد: لا يصح، وقيل: لا خلاف
بينهما فصح رده عندهما: وانما الخلاف بينهما فيما، إذا وهب الدين من الميت فرد
الوارث عند أبى يوسف: يصح رده، وعند محمد: لا يصح.

٢١٦٥٣:- وفى الخزانة: عقد أن يكون الموت فيهما بمنزلة القبول فى العقد
هبة الدين من المديون، إذا لم يقبله، حتى مات المديون والوصية، إذا لم يقبله الموصى
له، حتى مات الموصى له تجب الهبة، والوصية. وفى الفتاوى العتائية: ولو وهب الدين
لابن من عليه الدين، وهو صغير لم يجز.

٢١٦٥٤:- وفى الفتاوى الخلاصة: ولو قال: له الغريم أبرأتنى ممالك على
فقال: قد أبرأتك من دينى عليك فقال: لا أقبل فهو برئ.

٢١٦٥٥:- وفى اليتيمة: سئل عمر الحافظ عمن مات، وترك ورثة، وديونا
على الناس، ونقودا، وعروضا فقبل ان يقتسموا ذلك وهب احد الورثة حصته مثلا كان
بحصة النصف من الدين ممن عليه الدين هل تصح هذه الهبة فقال: تصح استحسانا
كما لو صالح بعض الورثة مع البعض قيل له فلو كان مكان الدين عين، والمسئلة على
حالتها كيف الجواب؟ فقال: نعم يصح، ويكون كالحقة.

٢١٦٥٦:- سئل يوسف بن محمد: عن رجل دفع إلى آخر دينارا بناء على أنه
عليه، ثم تصادقا ان لادين عليه هل له ان يسترد ذلك منه، فقال: نعم له ان يسترد ذلك منه
سألت ابا حامد عن رجل علق البراءة بأمر كائن، فقال: يجوز، ويكون تنجيذا.

٢١٦٥٧:- وفى فتاوى آهو: ولو قبض المال من المديون، ثم قال له:
وامى كه مرا بوده است بتو بخشيدم صحت الهبة، وإذا صحت الهبة كان
للمديون ان يرجع على رب المال يعنى بما دفع إلى رب الدين، إذا وهب الدين من
المديون فلم يقبل، ولم يرده، حتى افترقا عن المجلس فجاء بعد أيام، ورده اختلفوا

فيه، والصحيح انه لا يرتد، وذكر شمس الائمة الحلوانى: خلافا بين الفقيه أبى بكر الاسكاف، وبين أبى القاسم الصفار.

٢١٦٥٨:- وقال شمس الائمة الحلوانى: هذا الاختلاف بناء على ان الرجحان فى هبة الدين ممن عليه الدين بطريق الاسقاط أم بطريق التملك فمن قال: بطريق التملك قال: لا يقتصر الجواب على المجلس، ومن قال: بطريق الاسقاط قال: يقتصر. وفى الفتاوى الخلاصة: وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرء اختلف المشائخ فيه، ولو سكت بعد الهبة، واقتضاها فهو كالقبول، ولو مات قبل القبول فهو كالقبول.

٢١٦٥٩:- م: ولو كان لرجل دين على عبد الغير فوهب الغريم الدين لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق، أو لم يكن، وفى كتاب المأذون فى باب هبة عبد التاجر، فان رده المولى هل يرتد برده قيل: هو على الخلاف الذى تقدم فى رد الوارث، وقيل: بان هذا يرتد اجماعاً. وفى الخانية: هو الصحيح، وفى الغيائية: هو المختار.

٢١٦٦٠:- وفى الذخيرة: وإذا وهب غريم الميت الدين لبعض ورثة الميت فالهبة لهم كلهم، وفى فتاوى آهو: ولو أبرأ الغريم احد الورثة من الدين صح فى نصيبه.

٢١٦٦١:- م: إذا كان الدين بين شريكين فوهب احدهم نصيبه من المديون صح، ولو وهب نصف الدين مطلقا ينفذ فى الربع، ويتوقف فى الربع كما وهب نصفه للعبد المشترك، من عليه الدين، إذا وهب مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين.

٢١٦٦٢:- وفى الزيادات: فى آخر باب الحوالة، وفى فتاوى أبى الليث: إذا قال المولى: لمكاتبه وهبت لك مالى عليك، فقال المكاتب: لا أقبل عتق المكاتب، والمال دين عليه.

٢١٦٦٣:- وفيه سئل أبو بكر عن شريكين قال احدهما: لصاحبه وهبت منك حصتي من الربع فرد على رأس المال فردّه عليه، ثم اراد ان يطالبه بالربع قال: إن كان المال قائماً غير مستهلك، ولم يقسمه، حتى وهبه فالهبة باطلة.

٢١٦٦٤:- وفي فتاوى آهو: سئل برهان الدين عمن مات مفلساً، وعليه دين فتبرع انسان بقضاء دينه هل يسقط دينه قال: لا؛ لأن اسقاط الساقط لا يتصور؛ لأنه سقط بموته مفلساً؛ لأن ذمته لم تبق، ولا يطل حق المطالبة فى الآخرة .

٢١٦٦٥:- سئل أيضاً عن المستأجرة، إذا مات حتى إنفسخت الاجارة، فقال: ورثة المستأجرة للآخر ما ازيں خانه بيزا رشديم هل يبرأ عن مال الاجارة قال: لا يبرأ بل يسقط، قلت: سئل القاضى بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت: هشت يك خویش، وكا بين بفر زندان ارزانى داشتم هل يبرأ عن التركة قال: لا.

٢١٦٦٦:- وفي الفتاوى: قيل لصاحب الحق: ان غريمك مات، ولم يترك شيئاً، فقال: هو فى حل، فإنه يبرأ، وعلى هذا لو قيل: كذا فقال: هو برئ ثم تبين خلافه؛ فإنه يبرأ، ولو قال: فهو برئ لا يبرأ.

٢١٦٦٤:- هذه المسئلة كما كانت لكن ورد فى الحديث ما يخالف لهذه المسئلة كما أخرج الترمذى فى سننه عن أبى قتادة أن النبى صلى الله عليه وسلم اتى برجل ليصلى عليه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: صلّوا على صاحبكم، فان عليه ديناً قال: أبو قتادة: هو علىّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوفاء فقال: بالوفاء فصلّى عليه.

وأخرج ايضاً عن أبى هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول: هل ترك لدينه من قضاء؟ فان حدث انه ترك وفاء صلى عليه، والآ قال: للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قام ، فقال: انا أولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى من المسلمين، وترك ديناً فعلىّ قضاءه، ومن ترك مالاً فهو لو رثته. سنن الترمذى - جنائز - باب ما جاء فى المديون ١/ ٢٠٥ برقم ١٠٧٥، ١٠٧٦

٢١٦٦٧:- وسئل القاضى جمال الدين عمن تبرع بقضاء الدين لرجل فابراً الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما أدى قال له: ان يرجع، ولو قال: لآخر گردن شوى مادر خود را از حقى كه مادر ترا بر گردن وى بود ازاد كن فقال: ازاد كردم اگروى مادر من بحل كند فقال كردم هل يكون إبراء قال: لا؛ لأنه تعليق بخطر، وهذا باطل، وكذا لو قال: لرجل مرا بحل كن فقال: بحل كردم اگرمرا بحل كنى فقال: بحل كردم لا يصح ابراء ه، ويصح ابراء الثانى، ولو قال: فى الصورة الأولى گردن، أو بيزار كردم، أو قال: ازاد كردم وليكن تاماً در مرا بحل كند يصح هذا الإبراء؛ لأن فى الأولى أتى بكلمة التعليق. وفى الثانية: أتى بكلمة الاستدراك، وهو لكن فيصح الإبراء، فى الثانية لافى الأولى.

٢١٦٦٨:- قال أيضاً: ولو قال: مرا بحل كن تاترا بحل كنم، فقال: بحل كردم، فقال: من نیز بحل كردم هرچه دين است يبراً منه، وهرچه عين است كالغصب، والوديعة لا يبرأ منه.

الفصل الخامس: فى الرجوع فى الهبة

٢١٦٦٩:- وفى الفتاوى العتائية: الرجوع فى الهبة مكروه فى الأحوال

كلها، ويصح.

٢١٦٧٠:- م: الهبة انواع هبة لاجنبى وهبة لذى رحم محرم، وهبة لذى رحم

ليس بمحرم، أو لمحرم ليس بذى رحم، وفى جميع ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم، وبعد التسليم ليس له حق الرجوع فى ذى الرحم المحرم،

٢١٦٦٩:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: قال النبى صلى الله عليه

وسلم العائد فى هبته كالعائد فى قبته. صحيح البخارى - هبة - باب لا يحل لاحد ان يرجع فى هبته، وصدقته ١/ ٣٥٧ برقم ٢٥٤٧، ٢٥٤٨ ف: ٢٦٢١، ٢٦٢٢

٢١٦٧٠:- أخرج ابن ماجه فى سننه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: الرجل احق بهبته مالم يثب منها. سنن ابن ماجه - هبات - باب من وهب هبته رجاء ثوابها ٢/ ١٧٢ برقم ٢٣٨٧

المستدرك للحاكم - بيوع ٣/ ٨٧٥ برقم ٢٣٢٣ قديم ٢/ ٥٢

أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عامر قال: إذا وهب الرجل الهبة فهو احق بها مادامت فى يده، فإذا اعطاها فقد جازت. مصنف ابن أبى شيبه - بيوع - فى الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها ١١/ ٢٣٦ برقم ٢٢١٣٠

قول المصنف: الآن بعد التسليم لا ينفرد الواهب الخ:-

أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عبيد الله قال: قال سفيان لارجوع فى هبته الا عند

القاضى. مصنف ابن أبى شيبه - بيوع - فى الهبة يرجع فيها ١١/ ٦٨٥ برقم ٢٣٧٢٤

مصنف عبد الرازق - مواهب - باب العائد فى هبته ٩/ ١١١ برقم ١٦٥٤٦

قول المصنف: وإذا وهب احد الزوجين لصاحبه الخ:- أخرج الطحاوى فى شرح معانى

الآثار عن أبى منصور قال قال ابراهيم إذا وهبت المرأة لزوجها، أو وهب الرجل لامرأته فالهبة جائزة، وليس لواحد منهما ان يرجع فى هبته. شرح معانى الآثار - الهبة، والصدقة - باب الرجوع

فى الهبة ٣/ ٣٥٥ برقم ٥٧٠٣

وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لاينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه إلى القضاء، أو الرضاء، وقبل التسليم ينفرد الواهب بذلك، وإذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يكون له حق الرجوع.

٢١٦٧١:- وفى الخانية: ولا يرجع فى الهبة من المحارم بالقربة كالآباء، والامهات، وان علوا، والا ولاد، وان سفلوا، وأولاد البنين، وأولاد البنات فى ذلك سواء، وكذلك الاخوة، والاخوات، والاعمام، والعمات، والمحرمة بالسبب لبالقربة لاتمنع الرجوع كالآباء، والأمهات، والاخوة، والاخوات من الرضاع.

٢١٦٧٢:- وكذا المحرمة بالمصاهرة كأمهات النساء، والربائب، وازواج البنين، والبنات.

٢١٦٧٣:- رجل وهب شيئا من ذى الرحم المحرم واحد هما مسلم، والآخر كافر لا يرجع الواهب فى الهبة، ولو وهب لاختيه، واجنبى عبدا فقبضاه كان له ان يرجع فى نصيب الأجنبى، وللواهب ان يرجع فى هبته قبل أن يقبضه الموهوب له كان الموهوب له حاضرا، أو غائبا أذن له فى قبضه ام لم يأذن.

٢١٦٧٤:- وفى الزاد: وان وهب هبة لذى رحم محرم فلا رجوع فيها، وقال الشافعى للوالد أن يرجع فيما وهب لولده، ثم الرجوع فى الهبة قد يمنع لمانع،

٢١٦٧١:- أخرج الحاكم فى مستدركة عن سمرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها. المستدرک للحاكم - بيوع - ٨٧٦ / ٣ برقم ٢٣٢٤ قديم ٥٢ / ٢

السنن الكبرى للبيهقى - هبة - باب المكافاة فى الهبة ٩ / ١٨١ برقم ١٢٢٥٧

سنن الدارقطنى - بيوع ٣ / ٣٩ برقم ٢٩٥٥

٢١٦٧٣:- وللواهب ان يرجع فى هبته الخ:-

أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عامر قال: إذا وهب الرجل الهبة فهو أحق بها مادامت فى يده، فإذا أعطاهما فقد جازت - مصنف ابن أبى شيبه - بيوع - فى الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها ١١ / ٢٣٦ برقم ٢٢١٣٠

والمانع اخذ العوض، وان يزداد الموهوب فى بدنه خيرا زيادة متصلة.

وفى السراجية: متولدة من الاصل، أو غير متولدة، م: حتى ان زيادة السعر لا تمنع الرجوع، وكذلك الزيادة المنفصلة - وفى الفتاوى الخلاصة - كالولد من النكاح، والسفاح - م - لا يمنع الرجوع فى الاصل كما يأتى بعد هذا، وان يخرج الموهوب من ملك الموهوب له، وإن يموت الواهب وإن يموت الموهوب له وان يهلك الموهوب، وان يتغير الموهوب من جنس إلى جنس لهلاك الموهوب حكما لصيرورته شيئا آخر وفى الخزانة أو غيره عن حاله بان كانت حنطة فطحنها، أو دقيقا فخبزه، أو سويقا فلتته بسمن، أو كان لبنا فاتخذة جبنا، أو سمنا، أو اقطا.

٢١٦٧٥:- وفى السغناقى: المراد بالزيادة المتصلة هو الزيادة فى نفس

الموهوب بشئ يورث زيادة فى قيمة الموهوب فى نفسه كالسمن، والجمال.

٢١٦٧٦:- وذكر فى المنافع: والمشائخ جمعوا الموانع فى قوله، ومانع

٢١٦٧٥:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن سفيان قال: وكان بعض من يشار

إليه يقول: إذا تغيرت، أو احدث فيها حدثاً فلا رجوع فيها من نحو أرض وهبت له فزرع فيها زرعاً، أو ثوبا صبغه، أو داراً بناها، أو جارية، ولدت، أو بهيمة ولدت الخ - مصنف عبد الرزاق -

مواهب - باب الهبة، إذا استهلك ١١٢/٩ برقم ١٦٥٥١

٢١٦٧٦:- أخرج الطحاوى فى شرح معانى الآثار عن عمر قال: من وهب هبة لذى

رحم جازت، ومن وهب هبة لغير ذى رحم فهو أحق بها مالم يثب منها، أو يستهلكها، أو يموت

أحدهما - شرح معانى الآثار - الهبة والصدقة - باب الرجوع فى الهبة ٣/ ٣٥٤ برقم ٥٦٩٩

اعلاء السنن - هبة باب امتناع الرجوع فى الهبة بهلاك الموهوب أو موت أحدهما ١٦/ ١٤٤

برقم ٥٢٩٦ - مصنف عبد الرزاق - مواهب - باب الهبات ١٠٧/٩ برقم ١٦٥٢٨

نقل ابن خزم فى المحلى من طريق ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز انه كتب إلى رجل وهب

هبة لم يثب عليها، فاراد أن يرجع فى هبته، فان ادركها بعينها عند من وهبها له لم يثب عليها أو تلفت عنده

فليرجع فيها علانية غير سرّ ثم ترد عليه إلا أن يكون وهب شيئا متبئاً فحسن عند الموهوب له فليقبض

له بشرواه يوم وهبها له إلا من وهب لذى رحم، فانه لا يرجع فيها، أو الزوجين أيهما أعطى صاحبه

شيئاً طيبة به نفسه فلا رجعة له فى شئ منها - المحلى لابن خزم - هبات ٨/ ٧٥

عن الرجوع فى الهبة يا صاحبى حروف "دمع خزقة" (١) الدال الزيادة. (٢) الميم موت الواهب، أو الموهوب له. (٣) والعين العوض. (٤) والخاء الخروج عن ملك الموهوب له. (٥) والزاء الزوجية. (٦) والقاف القرابة. (٧) والهاء الهالك فى يد الموهوب له.

٢١٦٧٧: م- ذكر فى باب العطية من هبة الاصل: إذا وهب لرجل عبدا مريضا به جرح فداواه الموهوب له، حتى برئ فليس للواهب ان يرجع فيها للزيادة الحاصلة عند الموهوب له ولهذا لو كان اصم، أو اعمى فسمع، أو ابصر؛ واما إذا مرض فى يد الموهوب له فداواه، حتى برئ، كان للواهب ان يرجع فيه وان كان الموهوب داراً أو ارضا فبنى فى طائفة منها بناء، أو غرس شجرا، وفى التحفة: أو نصب فيها دُولاباً، م: فلا رجوع فيها، وهذا إذا كان مابنى يعد زيادة، فان كان لا يعد زيادة كالاموى، أو يعد نقصانا كالتنور، وفى الكاشانة لا يمنع الرجوع.

٢١٦٧٨: - وفى الخانية: رجل وهب دارا، وبنى فيها، وجصصها، أو طينها، أو جعل فيها مغتسلا، وفى الظهيرية أو زخرفها بالذهب، الخانية: أو ارضا فبنى فى طائفة منها بناء، أو غرس شجرا فلا رجوع فى شئ من ذلك عندنا، وقال ابن أبى ليلى: له ان يرجع فى جميع ذلك.

٢١٦٧٩: - وفى التفريد: ولو انبت فى ناحية منها نخلا، أو بنى بيتا، أو دكانا، أو أربا كان ذلك زيادة متصلة فيها فلا يرجع فى شئ منها هذا، إذا كان الدار كبيرا بحيث يعد الزيادة فى الكل؛ اما إذا كان صغيرا حقيرا فلا عبء له، ولو كانت الارض عظيمة بحيث لا يعد الزيادة زيادة فى الكل؛ فانما يعد زيادة فى تلك القطعة فله ان يرجع فى غيرها.

٢١٦٨٠: - ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع، والمانع من الرجوع الزيادة المالية فى العين كذا ذكر شمس الائمة السرخسى: والنقصان فى الهبة بفعل الموهوب له، أو لا بفعله لا يمنع الرجوع.

٢١٦٨١:- الحسن بن زياد فى المجرد عن ابى حنيفة: إذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه، وفى الخانية: وقال صاحبه لا يرجع، وفيها وان كانت الهبة ثوبا فصبغه احمر، أو اصغر، أو خاطه لا يرجع الواهب، ولو قطع ولم يخطه كان له ان يرجع -م- قال ابن أبى مالك: كان أبو يوسف أولا يقول: فى هذه المسئلة بقول أبى حنيفة: ثم رجع، وقال: ربما انفق على السواد اكثر مما انفق على بعض الاصباغ فأرى انه زيادة فليس له ان يرجع، من المشائخ من رجع قول أبى يوسف: ومن المشائخ من قال: أن ابا حنيفة ما قال: بانقطاع حق الرجوع فى سواد يزيد فى قيمة الثوب؛ وانما قال بذلك فى سواد ينقص فى قيمة الثوب، ومنهم من قال قول أبى حنيفة: فى مطلق السواد، وفى الخانية: هذا إذا كان السواد لا يعد زيادة، فان كان يعد زيادة ترداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل.

٢١٦٨٢:- م، وفى المنتقى: ذكر هشام عن محمد: رجل وهب لرجل جارية اعجمية فعلمها القرآن، والكلام، والكتابة فللواهب ان يرجع فيها فى قولهم، وكذا لو علمها عملا ذكره بعد هذا يريد بقوله فى قولهم فى قول عامة العلماء سوى قوله، وقال لانهم يقولون: ما انفق عليها فى ذلك لا يضيفه على رأس المال فى بيع المرابحة يشير إلى ان هذا ليس بزيادة على الحقيقة، اذ لو كان زيادة لكان ما انفق عليها مضموما إلى رأس المال.

٢١٦٨٣:- قال محمد: وله ان يبيعها عليه مرابحة عندنا: وقد اشار إلى انه زيادة على الحقيقة فلا يكون للواهب ان يرجع فيها، ثم ذكر محمد بنفسه اصلا، فقال: كل ما زاد صلاحا بفعل فى العين فليس للواهب ان يرجع فيها، وما كان بغير فعل احد، أو من غلاء سعر فله ان يرجع فيه، وذكر بعد هذا عن الحسن بن زياد عن أبى يوسف: انه لا رجوع فيه قال: ثمة روى أبو يوسف، عن أبى حنيفة مثل قوله.

٢١٦٨٤:- وفى واقعات الناطقى: رجل وهب لرجل جارية فعلمها القرآن، أو الكتابة، أو المشط ليس له ان يرجع هو المختار -م- ذكر الحاكم: إذا ولدت الجارية

الموهوبة ولدا فله ان يرجع فيها، ولا يرجع فى ولدها، وقال أبو يوسف؛ انما يرجع فيها، إذا استغنى الولد عنها.

٢١٦٨٥:- وفى الحاوى: قال بشر قلت: وإن اختصموا فى الرجوع، والولد صغير، ثم ادرك، وقد كان ابطل القاضى الرجوع له فى الأمة قال له الرجوع فيها.

٢١٦٨٦:- م، وفى فتاوى أبى الليث: وهب من آخر كرباسا فقصره الموهوب له فليس للواهب ان يرجع فيه، وفى الخانية: بخلاف ماله غسله؛ لأن القصار زيادة بخلاف الغسل، وفى الإملاء، إذا غسله، أو قصره له ان يرجع فى الهبة.

٢١٦٨٧:- م. وهب من آخر عبدا كافرا فاسلم فى يد الموهوب له فليس للواهب ان يرجع فيه، وعن محمد ان له ان يرجع، وفى السراجية: إذا علم الموهوب حرفة، أو القرآن، أو كان كافرا فاسلم فى يد الموهوب له صح الرجوع.

٢١٦٨٨:- م، وفى فتاوى أبى الليث: رجل وهب لرجل ثمرا ببغداد فحمل الموهوب الثمر ببلخ ليس للواهب أن يرجع فيه، فان محمدا نص فى السيرالكبير: ان من وهب لرجل جارية فى دار الحرب، واخرجها إلى دار الاسلام ليس للواهب ان يرجع فيها.

٢١٦٨٩:- وفى المنتقى: محمد عن أبى حنيفة: فى رجل وهب من آخر ثيابا هروية بهرات فحملها إلى العراق، أو وهب طعاما فى العراق فحمل الموهوب له إلى مكة فليس للواهب ان يرجع قالوا: وهذا، إذا كان قيمته فى المكان المنقول إليه أكثر؛ اما إذا كان اقل، أو كانا على السواء فللواهب ان يرجع -وفى البقالى: ذكر الزيادة فى وضع المسئلة، فقال: لو حمل الثياب إلى بلد، وزادت قيمتها، وان كان انفق فى النقل مالا بان اعطى فى الكراء مالا يرجع على كل حال.

٢١٦٩٠:- وذكر القاضى الامام على السغدى: إذا كانت الهبة شيئا لاحتل له، ولا مؤنة فحمل الموهوب له إلى بلد يعز فيها، ويغلو سعرها فلا رجوع فيها، ولو حملة إلى بلد لا يعز فيها، وكان السعر فى بلدين على السواء، ثم عز، وغلا سعره

فللواهب الرجوع كما لو غلا سعره فى بلده، ولو نقط المصحف باعراب فلا رجوع، وكذا قيل: فى تحديد السكين، وللواهب ان يرجع فى بعض الهبة ان شاء، وكذلك: لو وهب عبد الرجلين، أو جعله لاحدهما صدقة.

٢١٦٩١:- وكذلك: لو وهب رجلان لرجل هبة، وقبضها الموهوب له، ثم اراد احدهما ان يرجع فى هبته فله ذلك، وفى الخانية: ثم اراد احدهما ان يرجع بحصته، والآخر غائب كان له ذلك، وكذا: لو وهب نصف العبد لاحدهما، وتصدق بالنصف على الآخر كان له ان يرجع فى الهبة دون الصدقة، ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان له ان يرجع فى الارض، وكذا فى عين الدار، إذا استهلك البعض بهدم، أو بيع كان له ان يرجع فى الباقي، وإذا وهب دارا فرجع فى بعضها لا تبطل الهبة فى الباقي.

٢١٦٩٢:- وفى اليتيمة: سئل الحسن بن زياة عمن وهب لآخر امرأة، وقبضها بأذنه، وصقلها هل يقطع هذا الفعل حق الرجوع فقال: لا، ونظيره غسل الثوب.

٢١٦٩٣:- م: إذا حبلت الجارية الموهوبة، فان كان الحبل قد ازداد فيها خيرا فليس له ان يرجع فيها، وان كان قد ازداد فيها شرًا، فله ان يرجع فيها، وهذا؛ لأن حال النساء مختلف منهن من إذا حبلت سمت، وحسن لونها، ومنهن من إذا حبلت اصفر لونها ودق ساقها، والزيادة تمنع الرجوع، والنقصان لا يمنع فينظر فى ذلك.

٢١٦٩٤:- وفى المنتقى: رجل وهب لرجل رضيعا فشب عند الموهوب له، وكبر، وطال، ثم صار شيخا فاراد الواهب ان يرجع فيه، وقيمه الساعة اقل منه قيمته حين وهبه فليس له ان يرجع فيه، وفى الخانية: لأن الزيادة فى البدن تمنع الرجوع، وان كانت تنقص من القيمة، وكذا لو كان نحيفا فسمن، أو كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب، م: ولو كان طويلا يوم وهبه فطال عند الموهوب له، وكان ذلك الطول نقصانا لازيادة بل كان اسمح له، وكان ينقص ثمنه فهذه الزيادة ليست بزيادة حقيقة فلا تمنع الرجوع وقد يكون للشئ زيادة صورة نقصان معنى كالاصبع الزائدة.

٢١٦٩٥:- وإذا وهب لرجل حديدة فضربها سيفاً، أو وهب دفاتر فكتب فيها لم يكن له ان يرجع فى ذلك؛ اما لتبدل العين، أو لزيادة فى العين.

٢١٦٩٦:- إذا وهب له اجذاعا فكسرهما، وجعلها حطباً، أو وهب له لبناً فجعله طيناً فله ان يرجع فيها، وان اعادها لبناً لم يرجع فيها، ولو وهب له بختجا فجعله خلاً لم يرجع فيه - وفى الظهيرية- والبختج المطبوخ من ماء العنب الذى ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه، ثم يطبخ ادنى طبخة، حتى لا يفسد، ثم يترك، حتى يشتد، ويقذف بالزبد، وهو معرب، واصله پخته.

٢١٦٩٧:- م: ولو وهب له سيفاً فجعله سكيناً، أو كسره، وجعل منه سيفاً آخر لم يرجع فيه، ولو وهب له حماماً فجعله مسكناً، أو وهب له بيتاً فجعله حماماً، فان كان البناء على حاله لم يزد فيه شيئاً فله ان يرجع، وان كان زاد فيه بناء، أو أعلق عليه باباً، أو حصصه، أو اصلحه، أو طينه فليس له ان يرجع فيه.

٢١٦٩٨:- ولو وهب له شاة، وفى الخانية: أو بقرة، م: فذبحها فله ان يرجع فيها، وهذا بلا خلاف، وكذا لو ضحى بها، أو ذبحها فى هدى المتعة لم يكن له ان يرجع فيها فى قول أبى يوسف، وقال محمد: يرجع فيها، ويجزى الاضحية، والمتعة، ولم ينص على قول أبى حنيفة: واختلف المشائخ فيه قال بعضهم: انه كقول أبى يوسف، وقال بعضهم: انه كقول محمد: وهو الصحيح.

٢١٦٩٩:- وفى الخانية: وهب لآخر دراهم وسلمها إلى الموهوب له، ثم ان الواهب استقرضها من الموهوب له فاقرضه جاز، ولا يكون للواهب ان يرجع فى الهبة ابدًا.

٢١٦٩٩:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن سفيان قال: إذا وهب رجل لرجل دراهم، ثم ان الواهب قال: للذى وهب له: اقرضنيها فاقرضها له فقد صارت ديناً للموهوب له على الواهب فهى بمنزلة الاستهلاك لا رجوع فيها- مصنف عبد الرزاق - مواهب - باب الهبة إذا استهلك ١١٣/٩ برقم ١٦٥٥٢

٢١٧٠٠:- رجل وهب ترابا قبله الموهوب له بالماء بطل حق الواهب فى الرجوع بخلاف ما إذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء؛ فانه لا يبطل حق الواهب فى الرجوع كما لو وهب حنطة قبله الموهوب له بالماء.

٢١٧٠١:- رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له، واخذ الموهوب له ارش اليد كان للواهب أن يرجع فى الهبة فيأخذ العبد، ولا يأخذ الارش فى قول أبى حنيفة، وأبى يوسف.

٢١٧٠٢:- وعن محمد: رجل وهب جارية، وسلمها إلى الموهوب له، ثم رجع فيها بغير قضاء، ولا رضاء واعتقها لم يجز عتقه قال: وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء، أو رضاء، وان لم يقبضه.

٢١٧٠٣:- مريض وهب له عبد، ثم رجع الواهب فى الهبة بغير قضاء فرده المريض عليه برضاء جاز ذلك من الثلث، فان كان الرد بقضاء لا يجوز، ولا شئ لورثة المريض على الواهب، وكذلك رجل اشترى عبدا، وقبضه، ثم وهبه لانسان، وسلم، ثم رجع فى الهبة بغير قضاء، ثم وجد بالعبد عيبا كان له ان يرده على بائعه جعل الرجوع فى هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضى.

٢١٧٠٤:- وفى السراجية: وهب دينارا له عليه لم يرجع، وهب له ثمرة فى نخل، وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع.

٢١٧٠٥:- وهب لرجل هبة، وقبضها الموهوب له، ثم وهب الموهوب له من رجل آخر، ثم رجع فيها الواهب الثانى، أو رد عليه فللواهب الأول ان يرجع فيها

٢١٧٠٤:- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الحكم فى رجل وهب لرجل دينارا عليه قال: ليس له أن يرجع فيه- مصنف ابن أبى شيبة -بيوع- الرجل يهب للرجل الدين يكون عليه

وفى الخانية: وعلى قول زفر: إذا كان الرجوع بغير قضاء لا يكون للواهب الأول ان يرجع، م: ولو وصل إلى الواهب الثانى بهبة، أو صدقة، أو ارث، أو بوصية، أو شرى، أو ما اشبه ذلك لم يكن للواهب الأول ان يرجع فيه.

٢١٧٠٦:- وفى السغناقى: ولو وهب ماغصب، أو باع، أو تصدق، أو أجر، أو رهن، أو أودع، أو اعار فهلك ضمنوا قيمته فلا يرجع الموهوب له، والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب، ويرجع المستأجر، والمودع، والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه، ولا يرجع السارق من الغاصب، ولا غاصب الغاصب، وفى السراجية: ولو زال الموهوب عن ملك الموهوب له يبطل الرجوع فلو عاد إلى ملكه عاد حق الرجوع.

٢١٧٠٧:- وفى السغناقى: فى المبسوط: والايضاح، والرجوع فى الهبة بغير قضاء فسخ كالرجوع بالقضاء، وعلى هذا دلت مسائل اصحابنا: فانهم قالوا: الرجوع فى المشاع الذى يحتمل القسمة يصح، ولو اعتبر هبة مبتدأة لم يصح مع الشيوع، وكذلك لا يتوقف على القبض فلو كانت هبة مبتدأة لتوقف على القبض، م: يجب أن يعلم بان الرجوع فى الهبة على رواية الجامع: فسخ عند محمد: سواء كان الرجوع بقضاء، أو بغير قضاء.

٢١٧٠٨:- وكذلك على رواية الاصل: من رواية أبى حفص، وعلى رواية الاصل: من رواية أبى سليمان فسخ، إذا كان بقضاء؛ فاما إذا كان بغير قضاء فهو عقد جديد، وعلى قول أبى يوسف: هو فسخ على كل حال، وقد ذكرنا المسئلة بتمامها مع مافيه من اختلاف المشائخ فى زكاة الجامع.

٢١٧٠٩:- ويجوز تصرف الموهوب له فى الهبة مالم يحكم القاضى بنقضها، فإذا حكم فلا يجوز تصرفه، وكذلك قول محمد، وأبى حنيفة: وان مات فى يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضى به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منعه بعد القضاء، وقد طلب منه الواهب فحينئذ يصير متعديا فيضمن، ولم

يتراد الهبة بعد الرجوع، ولم يحكم به الحاكم، حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب، وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده، أو رد الحاكم.

٢١٧١٠ م: وإذا قضى القاضى بابطال الرجوع لمانع، ثم زال المانع عاد الرجوع، بيبانه، إذا بنى فى الدار الموهوبة بناء، وابطل القاضى رجوع الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء، وعادت كما كانت فله ان يرجع فيها، وهذا بخلاف ما لو اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة ايام فحم العبد فى مدة الخيار، وخاصم المشتري البائع فى الرد، وابطل القاضى حقه فى الرد بسبب الحمى فى مدة الخيار ليس له ان يرد.

٢١٧١١ م: وهب لامرأة هبة، ثم تزوجها فله ان يرجع فيها، ولو وهب لامرأة هبة، ثم أبانها فليس له ان يرجع فيها.

٢١٧١٢ م: وفى السراجية: إذا وهبت المنكوحة لزوجها، حتى فسد النكاح، ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكر الصدر الشهيد فى الخلافات: ذكر محمد فى الكتاب: فى مواضع ان بالرجوع فى الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه، والمراد منه العود إلى قديم ملكه فيما يستقبل لافى ماضى، ألا ترى ان من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول، وسلمه إليه، ثم رجع فى الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ماضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا إليه فى حق زكاة ماضى وكذلك من وهب من آخر داراً وسلمها إلى الموهوب له، ثم بيعت دار بجنبها، ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب أن يأخذها بالشفعة، ولو عاد إليه قديم ملكه فيما ماضى، وجعل كأن الدار لم تنزل عن ملكه لكان له الأخذ بالشفعة.

٢١٧١٣ م: وفى الخانية: إذا وهب لذى رحم محرم، وهو مكاتب لا يرجع مادام مكاتباً فى قولهم، فان عجز، ورد فى الرق كان للواهب ان يرجع فى قول أبى يوسف، وقال محمد: لا يرجع، ولو أدى الكتابة فعتق لا يرجع الواهب فى قولهم: والصدقة، إذا تمت بالقبض لا يرجع المتصدق فيما كان للقرابة، أو للاجنبى.

٢١٧١٤:- م: وهب لعبد رجل شيئاً فالقبول، والقبض إلى العبد، وبعد القبول، والقبض الملك للمولى فبعد ذلك ينظر، ان كان العبد، ومولاه كل واحد منهما اجنبيا عن الواهب فللواهب حق الرجوع، وفى السراجية: وكذا لو كان عبد إمراًته.

٢١٧١٥:- م: وان كان العبد أجنبيا من الواهب، ومولاه ذورحم محرم من الواهب بان كان مولى العبد اخا للواهب فللواهب حق الرجوع فيها عند أبى حنيفة: خلافا لهما، وان كان العبد، ومولاه كل واحد منهما، ذا رحم محرم من الواهب فعلى قولهما: ليس للواهب حق الرجوع؛ واما قول أبى حنيفة: قال الكرخى: قال محمد: قياس قول أبى حنيفة أن له حق الرجوع، وقال الفقيه أبو جعفر: ليس له حق الرجوع، وفى الذخيرة: قال شمس الأئمة السرخسى: هو الصحيح.

٢١٧١٦:- م: وان كان لرجل دين على عبد رجل فوهب المولى العبد من رب الدين، وسلمه إليه، حتى سقط دينه، ثم رجع المولى فى العبد قال أبو يوسف: يعود الدين، وقال محمد: لا يعود الدين هكذا ذكر فى الزيادات، وذكر الحاكم فى المنتقى: قول أبى يوسف: كقول محمد حكى عن البلخى أن ابا يوسف استحسّن قول محمد، فقال: رأيت لو كان الدين لصبى على عبد رجل وهب مولى العبد من الصبى، وقبله الوصى، وقبض العبد، حتى سقط الدين، ثم رجع الواهب فى هبته لو قلنا لا يعود الدين ملك الوصى تصرفا ضارا بالصبى، وأنه فاحش.

٢١٧١٧:- وفى الخانية: وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه، وكذا: لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه، ولى الجناية بطلت، ويكون للواهب ان يرجع فى هبته استحسانا، وإذا رجع مولى العبد فى هبة العبد لا يعود الدين، والجناية فى قول محمد: ورواية عن أبى حنيفة: وفى القياس لا يصح رجوعه فى الهبة، وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة، والمعلى عن أبى يوسف وهشام عن محمد: وفى الاستحسان يصح رجوعه وفى الظهيرية: وعلى قول أبى يوسف يعود الدين.

٢١٧١٨:- وفى الذخيرة: قال محمد: فى آخر الجامع رجل وهب لعبد رجل

جارية، وقبضها العبد، ثم اراد الواهب الرجوع فى الهبة، والمولى غائب، وفى الظهيرية: فان كان المال فى يدى المولى ليس له ان يرجع، وان كان العبد مأذونا فله ذلك، وان كان العبد محجورا عليه لم يكن له ذلك، حتى يحضر المولى، فان قال العبد: انا محجور، وقال الواهب: انت مأذون ولى ان أرجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا: وهذا استحسان، والقياس ان يكون القول قول العبد، ثم انما حلفنا الواهب على العلم، ولو اقام العبد بينة أنه محجور لاتقبل بينته.

٢١٧١٩:- هذا كله، إذا كان المولى غائبا، والعبد حاضرا، فان حضر المولى، وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع فى هبته، فان كان الموهوب فى يد العبد لم يكن المولى خصما، وان كانت الهبة فى يد المولى كان المولى خصما، فان قال المولى، أودعنى هذه الجارية عبدى فلان، ولا أدرى أوهبها له ام لا، فاقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم، وإذا قضى القاضى بالجارية للواهب فقبضها الواهب، ثم حضر الموهوب له، وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله لكون الحرية أصلا، وكان له ان يأخذ الجارية، ثم ليس للبائع ان يرجع فى هبته.

٢١٧٢٠:- وان كانت الجارية قد ماتت فى يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها، وان شاء ضمن المودع، فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن، وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا، ثم أوجب الضمان فى الكتاب، ولم يحك فيه خلافا، وذكر الكرخى ان هذا قول محمد: فاما عند أبى يوسف لا يضمن.

٢١٧٢١:- وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذى، أو دعنى الا انه ليس بعبد لى فاقام المدعى البينة على ان فلانا الغائب عبده لاتقبل هذه البينة ان كان العبد حيا، وان قال الواهب: ليس لى بينة، وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استحلفه القاضى، فان حلف برئ عن الخصومة، وان نكل لزمته الخصومة، ولو اقام المدعى بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته، وقضى بالرجوع، وان اقام

المدعى بينة على ان الغائب عبد هذا الرجل، وانه مات قبلت بينته، وصار ذو اليد خصما، وان اقام المدعى بينة على ان الغائب كان عبده، وأنه قد باعه من فلان بالف درهم، وقبضه فلان منه لم تقبل بينته، وان اقام المدعى بينة على اقرار الذى فى يده الجارية، أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره ان الغائب عبده فالقاضى لا يقبل هذه البينة، ولا يجعل الذى فى يديه خصما.

٢١٧٢٢:- وفى العيون: صبى له على مملوك وصية دين وهب الوصى المملوك من الصبى جاز، وبطل الدين، ولو اراد الوصى ان يرجع فى هبته روى هشام عن محمد: أنه ليس له ذلك قال الشهيد: فى واقعاته هذا الجواب خلاف ظاهر الرواية قيل: ويجوز ان محمدا: انما ابطال حق الرجوع فى هذه الصورة دفعا للضرر عن الصبى، فان من مذهبه ان الدين الساقط بسبب الهبة لا يعود بفسخ الهبة. ٢١٧٢٣:- المعلى عن أبى لا يوسف: رجل وهب لرجل شجرة، وقطعها، وأنفق فى قطعها فله الرجوع.

وفى الخانية: ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب ان يرجع فيها، وفى مكانها من الارض هو الصحيح فلو أنه جعل الشجرة ابوابا وجذوعا لا يرجع الواهب فيه، وروى: أنه يرجع فى الجذوع كما لو جعلها حطبا فإنه يرجع فى الحطب. ٢١٧٢٤:- رجل وهب لرجل شيئا، ثم قال الواهب: اسقطت حقى فى الرجوع لا يسقط حقه.

الفصل السادس فى الهبة من الصغير

٢١٧٢٥:- وفى الذخيرة- وإذا اراد الرجل ان يفضل بعض أولاده فى الهبة فى حال الصحة روى عن أبى حنيفة : انه لا بأس به، إذا كان التفضيل بسبب زيادة الفضل له فى الدين، فان كانا سواء يكره هكذا ذكر فى بعض المواضع، وعن أبى يوسف: أنه لا بأس به إذا لم يرد الاضرار بالثانى، وذكر فى بعض المواضع ان كان التفضيل بالزيادة فلا بأس بذلك، وان كانا فى البر سواء لا ينبغي ان يفعل ذلك، وان كان له ولد فاسق لا يعطيه، وينبغي أن لا يعطيه اكثر من قوته كى لا يصير معينا له على المعصية.

٢١٧٢٥:- أخرج الطحاوى فى شرح معانى الآثار عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنّ عبد الرحمن فضلّ بنى أمّ كلثوم بنحل قسمه بين ولده- شرح معانى الآثار، الهبة، والصدقة، باب الرجل ينحل بعض بنيه دون بعض ٣/ ٣٦٠ برقم ٥٧١٨ وأخرج ايضا عن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم انها قالت: أنّ أبا بكر الصديق نحلها جداد عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلمّا حضرته الوفاة قال: والله يا بنيّة ما من احد من الناس احبّ الىّ غنى منك، ولا اعز الناس علىّ فقرأ من بعدى منك، وانى كنت نحلّك جداد عشرين وسقاً فلو كنت جدّدته، واحرزّته كان لك، وانما هو اليوم مال وارث؛ وانما هو اخوك، واختاك فاقتسموه على كتاب الله تعالى فقالت عائشة: والله يأبّت لو كان كذا وكذا لتركته؛ انما هى اسماء فمن الأخرى قال: ذو بطن بنت خارجة اراها جارية- شرح معانى الآثار، الهبة، والصدقة، باب الرجل ينحل بعض بنيه دون بعض ٣/ ٣٦٠ برقم ٥٧١٦ مؤطا الامام مالك، اقضية، باب ما لا يجوز من النحل / ٤٧٤

أخرج مسلم فى صحيح عن النعمان بن بشير قال: انطلق بى أبى يحملنى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! اشهد أنّى قد نحلّ النعمان كذا وكذا من مالى فقال: اكل بنيك قد نحلّ مثل ما نحلّ النعمان؟ قال: لا، قال: فاشهد على هذا غيرى، ثم قال: أيسرّك ان يكونوا اليك فى البرّ سواء قال: بلى قال فلا إذا- صحيح مسلم، هبات، باب كراهة تفضيل بعض الاولاد فى الهبة ٢/ ٣٧ برقم ١٦٢٣

٢١٧٢٦:- وفى الفتاوى الخلاصة: وان كان بعض أولاده مشتغلا بالعلم دون الكسب لا بأس بان يفضله على غيره، وعلى جواب المتأخرين لا بأس بان يعطى من أولاده من كان متأدبا.

٢١٧٢٧:- م: قال محمد فى الاصل: كل شئ وهبه لابنه الصغير، واشهد عليه، وذلك الشئ معلوم فى نفسه فهو جائز، والقبض ان يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط لازم، فان الهبة تتم بالاعلام، ولكن ذكر الاشهاد احتياطا احترازا عن الجحود، إذا كبر الولد، وفى الفتاوى الخلاصة: بخلاف ما إذا كان الابن بالغاً حيث يشترط قبضه، وان كان فى عياله.

٢١٧٢٨:- وفى المضمرة: وعلى هذا كل من كان وليا للصغير فوهب

٢١٧٢٦:- أخرج البيهقى فى سننه عن القاسم بن عبد الرحمن الأنصارى انه انطلق هو، وابن عمر حتى اتوا رجلاً من الأنصار فسا وموه بأرض له فاشتراها منه فاتاه رجل فقال: انى رأيت أنك اشتريت ارضاً، وتصدقت بها قال ابن عمر: فان هذه الارض لابنى واقد فانه مسكين نحله اياها دون ولده. السنن الكبرى، هبات، باب ما يستدل به على ان امره بالتسوية بينهم فى العطية على الاختيار دون الايجاب ٩/ ١٧٥ برقم ١٢٢٣٦

٢١٧٢٧:- أخرج مالك عن سعيد بن المسيب ان عثمان بن عفان قال: من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ ان يجوز نحله فاعلن ذلك واشهد عليها فهى جائزة، وان وليها أبوه. موطأ مالك، وصية، باب ما يجوز من النحل / ٤٨٥

السنن الكبرى، هبات، باب يقبض للطفل أبوه ٩/ ١٥٦ برقم ١٢١٧٨

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن سيرين قال: سئل شريح ما يجوز للصبي من النحل؟ قال: إذا شهد واعلم، قيل: فان أباه يجوز عليه؟ قال: هو أحق من حاز على ابنه. مصنف عبد الرزاق. وصايا، باب النحل ٩/ ١٠٣ برقم ١٦٥١١

٢١٧٢٨:- أخرج البيهقى فى سننه عن عبد الرحمن بن عبد القارى أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال: ما بال اقوام ينحلون أولادهم نحلة، فان مات احدهم قال: مالى فى يدي، وإذا مات هو قال: قد كنت نحلته ولدى لانحلة الانحلة يجوزها الولد دون الوالد، فان مات ورثه. السنن الكبرى، هبات، باب يقبض للطفل أبوه ٩/ ١٥٦ برقم ١٢١٧٩

موطأ مالك. اقضية، باب ما لا يجوز من النحل / ٤٧٤

منه شيئاً؛ فانه يملك الصبي بالهبة، وإذا ارسل غلامه فى حاجته، ثم وهبه لابنه الصغير صحت الهبة فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد، ولا يصير ميراثاً عن الوالد.

٢١٧٢٩:- وكذلك : إذا وهب عبداً آبقاً له من ابنه الصغير فما دام متردداً فى دار الاسلام جازت الهبة، ويصير الاب قابضاً لابنه بنفس الهبة، وفى السراجية: الا إذا ابق الى دار الحرب، وفى المنتقى، عن أبى يوسف: إذا تصدق بعبداً آبقاً له على ابنه الصغير لا يجوز، وروى المعلى عنه: انه يجوز فحصل عنه روايتان، وفى الخانية: وصى اليتيم: إذا وهب عبده للصغير، وللصغير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه، فان اراد الواهب ان يرجع فى هبته كان له ذلك فى ظاهر الرواية، وروى هشام عن محمد: أنه ليس له ذلك.

٢١٧٣٠:- وإذا كان العبد فى يد رجل رهناً، أو غصباً، أو بشراء فاسد فوهبه صاحب العبد من ابنه الصغير لا يجوز ولم يجعل الأب قابضاً لابنه الصغير بقبض هؤلاء، ولو كان العبد، وديعة فى يدى رجل، وفى الفتاوى الخلاصة: اوفى يد المستعير فوهبه صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز، وجعل الاب قابضاً لابنه بيد مودعه.

٢١٧٣١:- وفى الكافى: وإذا وهب الاب لطفله ملك الصغير بالعقد، ولا فرق بينهما، إذا كان فى يده او فى يد مودعه، وكذا، إذا وهبت للطفل امه شيئاً، وهو فى عيالها، وأبوه ميت، ولا وصى له جازت الهبة، وقبض الام بمنزلة قبض الأب لو كان حياً، وكذا كل من يعوله كالعم والاخ.

٢١٧٣٢:- م، وفى فتاوى أبى الليث: رجل وهب لابنه الصغير داراً، والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز- وفى الفتاوى العتائية: وهو المأخوذ، وعليه الفتوى، م: وسيأتى بعد هذا عن أبى حنيفة، وأبى يوسف: ما يخالف هذا.

٢١٧٣٣:- وفى المنتقى : عن محمد رجل وهب داراً لابنه الصغير، وفيها ساكن بأجر قال: لا يجوز، ولو كان بغير أجر، وكان هو فيها يعنى الواهب فالهبة جائزة

بخلاف ما ذا كان ساكنا بأجر، وكون الواهب فى الدار لا يمنع تمام الهبة، وعن أبى يوسف: لا يجوز للرجل ان يهب لامرأته، وان تهب لزوجها، أو لاجنبى دارا، وهما ساكنان فيها، وكذلك الهبة للولد الكبير.

٢١٧٣٤:- قال: ولو وهبها لابنه الصغير، وهو ساكن فيها يعنى الواهب جاز، وقد مر هذا، وعن أبى يوسف برواية ابن سماعة ان هبته لابنه الصغير فى هذه الصورة لا يجوز كهبته لابنه الكبير، وهكذا روى عن أبى حنيفة.

٢١٧٣٥:- وعنه أيضا فى رجل تصدق بارض مزروعة على ولده الصغير ان كان الزرع له جاز، وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز.

٢١٧٣٦:- وفى الخانية: رجل وهب فى صحته كل المال للولد جاز فى القضاء، ويكون آثما فيما صنع.

٢١٧٣٧:- وفى اليتيمة: سئل عمر النسفى عمن امر أولاده ان يقتسموا أرضه التى فى ناحية كذا بينهم، واراد به التملك فاققسموها، وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك ام يحتاج فيه الى ان يقول: لهم الاب ملكتكم هذه الاراضى، أو يقول: لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفترز فقال: لا وسئل عنها الحسن فقال: لا يثبت الملك لهم بالقسمة.

٢١٧٣٦:- أخرج مسلم فى صحيحه عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألك بنون سواه قال: نعم قال: فكلهم اعطيت مثل هذا قال: لا، قال: فلا أشهد على جور- صحيح مسلم- هبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة ٣٧/٢ برقم ١٦٢٣ وأخرج البخارى فى صحيحه عن النعمان بن بشير ان أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: انى نحل ابنى هذا غلاماً فقال: اكل ولدك نحل مثله قال: لا، قال: فارجعه- صحيح البخارى- هبة، باب الهبة للولد ١/٣٥٢ برقم ٢٥١٤ ف: ٢٥٨٦

٢١٧٣٧:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن شبرمة فى رجل نحل ابنه ثلث أرضه، أو ربعها، ولم يقاسمه الاب بالفرق قال: ليس له الا ما أخذ من القوم قال معمر: واخبرنى بعض أصحابنا عن ابراهيم النخعى: انه كان يراه جائزاً أو يقول: الفرق حيازة- مصنف عبد الرزاق- وصايا، باب النحل ٩/١٠٤ برقم ١٦٥١٥

٢١٧٣٨:- وفى التجنيس الناصرى: ولو وهب دارا لابنه الصغير، ثم اشترى بها دارا اخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لزفر: وإذا وهب لابنه، وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه، ولو دفع لابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا إذا دلت دلالة على التملك.

٢١٧٣٩:- الحسن بن زياد عن أبى حنيفة: فى رجل تصدق بداره على ابنه الصغير، وله فيها متاع، أو هو ساكنها، أو كان فيها قوم يسكنون بغير اجر، ولم يفرغها جازت الصدقة، وان كان فى يدى رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه فى الصدقة فيما إذا كان فيها ساكن باجر، أو بغير اجر يوافق جوابه فى الهبة، وجوابه فى الصدقة، فيما إذا كان هو الساكن، أو كان فيها متاعه يخالف جوابه فى الهبة فالمرئى عنه فى الهبة، إذا كان الواهب فى الدار، أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز فكما ان الهبة تفتقر الى القبض فالصدقة تفتقر الى القبض فيكون فى المسئلة روايتان عنه.

٢١٧٤٠:- وفى المضمرات: وان كان الموهوب له من اهل القبض فحق القبض له، وان كان صغيرا، أو مجنونا فحق القبض لوليه.

٢١٧٤٠:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن ابن عبد القارى انهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: ما بال اقوام ينحلون ابناءهم، فإذا مات الابن قال الاب مالى وفى يدى، وإذا مات الاب قال: قد كنت نحلته ابنى كذا وكذا لانحل الا لمن حازه، وقبضه عن ابيه- مصنفه عبد الرزاق، وصاياه، باب النحل ٩/ ١٠٢ برقم ١٦٥٠٩، السنن الكبرى، هبات، باب يقبض للطفل أبوه ٩/ ١٥٦ برقم ١٢١٧٩

قول المصنف: وان كان صغيراً الخ:- أخرج البيهقي فى سننه عن عثمان بن عفان انه قال: من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ ان يجوز نحلته فاعلن بها، وأشهد عليها فهى جائزة، وان وليها أبوه- السنن الكبرى، هبات، باب يقبض للطفل أبوه ٩/ ١٥٦ برقم: ١٢١٧٨، موطا مالك، وصية، باب مايجوز من النحل ٤٨٥

وأخرج ايضا عن سعيد بن المسيب قال: فشكى ذلك الى عثمان فرأى ان الوالد يحوز لولده، إذا كانوا صغاراً- السنن الكبرى هبات، باب يقبض للطفل أبوه ٩/ ١٥٦ برقم ١٢١٨٠

وفى الظهيرية: لو تصدق على ابنه الصغير بدار، والاب ساكن فيها لايجوز فى قول أبى حنيفة: ويجوز فى قول أبى يوسف: وعليه الفتوى.

٢١٧٤١:- **وفى الذخيرة:** ولو قال الاب وهبت هذا الشئ لابنى الصغير جازت الهبة من غير قبول لأن الاب يتولى هذا، وكل عقد يتولاه الواحد يكتفى فيه بالايحاب كبيع الأب ماله من ابنه الصغير، ولو اتخذ لو لده الصغير ثيابا، ثم اراد ان يدفع الى ولد آخر ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ أنه عارية له، وكذلك: لو اتخذ لتلميذه ثيابا، ثم أبق فاراد ان يدفع الى غيره.

٢١٧٤٢:- **م:** قال فى الاصل: وقبض الاب، والجد فى الهبة على الصغير جائز سواء كان الصغير فى عياله، أو لم يكن، وكذلك قبض وصيهما، الهبة على الصغير جائزة سواء كان الصغير فى عياله، أو لم يكن؛ فاما غير الاب، والجد نحو الاخ، والعم، والام، وسائر القرابات القياس ان لا يملكون قبض الهبة على الصغير، وان كان الصغير فى عياله، وفى الاستحسان يملكون، إذا كان الصغير فى عياله، وكذلك وصى هؤلاء، وكذلك الاجنبى الذى يعول اليتيم، وليس لليتيم احد يريه سواه جاز له قبض الهبة عليه استحسانا.

٢١٧٤٣:- **وفى الفتاوى الخلاصة:** ولو اراد اجنبى ان ينزعه من يده ليس له ذلك، وفى الاخ يصح قبضه ان كان الاب غائبا غيبة منقطعة ان كان فى حجره، وإن كان فى عيال من اختاره الاب ليس للاخ ولاية، **م:** ويستوى فى هذه المسائل التى ذكرنا: إذا كان الصبى يعقل القبض أولا يعقل.

٢١٧٤٤:- وهذا كله إذا كان الاب ميتا، أو حيا لكن غائبا غيبة منقطعة؛ فاما إذا كان حيا حاضرا، والصبى فى عيال هؤلاء الذين ذكرنا هم هل يصح قبض هؤلاء الهبة على الصغير لم يذكر هذا الفصل فى الكتاب نصا الا أنه ذكر فى الاجنبى، إذا كان يعول اليتيم، وليس لهذا اليتيم احد سواه جاز له قبض الهبة عليه، وهذا الشرط يقتضى ان لا يصح قبض هؤلاء، إذا كان الاب حاضرا، وذكر فى الجد أيضا أنه لا يملك القبض

على الصغير، إذا كان الاب حيا، ولم يفصل بينهما، إذا كان الصغير فى عياله، أو لم يكن فظاهر ما اطلقه يقتضى ان لا يصح، وذكر فى الام، إذا وهبت له عبدا، واشهدت على ذلك، وأبوه ميت جائز قبضها، وهذا الشرط يقتضى ان لا يصح.

٢١٧٤٥:- وفى الخانية: إذا وهب اجنبى لصغير فحق قبض الهبة، والقبول يكون للاب، فان مات الاب، أو غاب غيبة منقطعة كان ذلك لوصى الاب؛ لأنه بمنزلة الاب، وهو أولى من الجد، فان لم يكن وصى الاب فحق القبض يكون للجد اب الاب، ثم بعده وصى الجد، ولا يجوز قبض هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير فى عياله، فان كان الصغير فى حجر العم، وعياله فوهب للصغير هبة، ووصى الاب حاضرا فقبض العم قيل لا يجوز قبضه، وان قبض الاخ، أو العم، أو الام، والصبى فى عيال اجنبى لا يجوز وان قبض الاجنبى الذى الصغير فى عياله جاز.

٢١٧٤٦:- م، وذكر فى الصغيرة: التى يجامع مثلها وهى فى عيال الزوج انه، إذا قبضت هى، أو الزوج جاز القبض، وهنا الاطلاق يقتضى ان يصح القبض من الزوج حال حضرة الاب فمن المشائخ من سوى القبض من هؤلاء على الصغير، وان كان الاب حاضرا، وما ذكر من الشرط وقع اتفاقا فى الكتب، وإليه ذهب الشيخ الإمام فخر الاسلام على البزدوى: ومنهم من فرق بين الزوج، وغيره، وقال: يصح قبض الهبة عليها من الزوج حال حضرة الاب، ولا يصح قبض غيره حال حضرة الاب، وان كان الصغير فى عياله، وإليه ذهب شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسى.

٢١٧٤٧:- وفى الخانية: ولو كانت الصغيرة فى عيال الجد، أو الاخ، أو الام، أو العم فوهب لها هبة فقبض الزوج جاز، م: ثم شرط فى قبض الزوج على زوجته الصغيرة، إذا كانت يجامع مثلها فمن اصحابنا من قال: إذا كانت لا يجامع مثلها لم يحز قبض الزوج عليها، والصحيح انه إذا كان يعولها، وهى لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها؛ وانما اشترط ذلك لبيان ان العول لا يجب عليه، إذا كانت لا يجامع مثلها؛ فاما إذا عالها مع ذلك جاز قبضه عليها.

٢١٧٤٨:- وفى الذخيرة، والصغيرة: إذا لم يبين الزوج بها لايحوز قبض الزوج عليها، ولكن يقبض الولي عليها، م: ولايحوز قبض الزوج الهبة لها، ويحوز قبض الاب الهبة عليها، وان كانت فى عيال الزوج، وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه استحسانا، ان كان يعقل، وهذا قول علمائنا الثلاثة.

٢١٧٤٩:- وفى الذخيرة: قبول الهبة من الصبى صحيح، إذا تمحضت الهبة منفعة فى حق الصغير؛ اما إذا كان فيه ضرر الصبى لايصح حتى انه، إذا وهب رجل لصبى عبدا اعمى، أو ترابا فى دار قيل: ان كان يشتري من ذلك شئ؛ فانه يصح قبوله، ولايرد، وان كان لا يشتري منه ويلزمه مؤنة النقل، ونفقة العبد؛ فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبى الذى يعبر عن نفسه صحيح.

م: الفصل السابع: فى حكم العوض فى الهبة

٢١٧٥٠:- وفى السراجية: وتفسير التعويض ان يأتى الموهوب له بلفظ يعلم الواهب أنه عوض هبته، وسيأتى بيانه، رجل وهب لرجل عبدا على أنه يعوضه ثوبا بعينه، واتفقا على ذلك، ولم يقبض واحد منهما حتى امتنع احدهما منه فله ذلك، وان تقابضا جاز بمنزلة البيع، وليس لواحد منهما ان يرجع فيه بعد ذلك.

٢١٧٥١:- قال فى الاصل: إذا عوض الموهوب له الواهب من هبته عوضا، وقبضه الواهب فليس للواهب ان يرجع فى هبته بحصول مقصوده، وهو تاكيد الملك فى الموهوب، ويشترط ان يضيف الموهوب له العوض الى الواهب

٢١٧٥٠:- أخرج البيهقي فى سننه عن أبى موسى الأشعري قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه الإنحال ميراث مالم تقبض. السنن الكبرى هبات، باب شرط القبض فى الهبة ١٥٥ / ٩ برقم ١٢١٧٥
ونقل المحلى من طريق مطرف عن الشعبى قال الواهب أحق بهبته ما كانت فى يده، فإذا امضاها فقبضت فهي للموهوب له. المحلى لابن حزم. هبات، حجة من لم يجز الهبة، والصدقة الا بالقبض ٦٥ / ٨

أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابراهيم قال: الهبة لا تجوز حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل ان تقبض. مصنف عبد الرزاق. مواهب، باب الهبات ١٠٧ / ٩ برقم ١٦٥٢٩
٢١٧٥١:- أخرج الحاكم فى مستدركه عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من وهب هبة فهو أحق بها مالم يشب منها. المستدرک للحاكم. بيوع ٨٧٥ / ٣ برقم ٢٣٢٣ قديم ٥٢ / ٢

أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال: ونقول: ذو الرحم ذو الرحم قال: ونقول: لا يكون الثواب حتى يهبه، ويقول: هذا ثواب ما اعطيتنى، وان اعطاه مثل ذلك. مصنف عبد الرزاق. مواهب، باب الهبات ١٠٩ / ٩ برقم ١٦٥٣٥

فيقول : هذا عوض من هبتك، أو ثواب من هبتك، أو بدل عنها، أو مكانها، أو ما اشبه ذلك، وفي الخانية : أو قال: كافأتك، أو اثبتك، أو تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك، وفي التجريد: أو جازاتك، وفي الهداية: أو فى مقابلتها، م: حتى ان الموهوب له، إذا وهب للواهب شيئا، ولم يقل هذا عوض هبتك، أو ما اشبهه من الالفاظ لا يصير عوضا بل يكون هبة مبتدأة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع فى هبته، والملك لا يثبت فى العوض الا بالقبض بعد التسمية.

٢١٧٥٢:- وفي السغناقى: اما إذا ذكره بحرف الباء بان قال: وهبت منك هذا العبد بثوبك، أو بالف درهم، وقبله الآخر يكون بيعا ابتداء، وانتهاء بالاجماع.

٢١٧٥٣:- وفي الخانية: فان كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرائط الهبة فى الابتداء حتى لا يصح فى المشاع الذى يحتمل القسمة، ولا يثبت بها الملك قبل القبض، ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم، وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع، ولا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له، ويثبت بها الشفعة، ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض.

٢١٧٥٤:- وان استحق ما فى يد احدهما يرجع على صاحبه بما فى يده ان كان قائما، وبقيمته ان كان هالكا، والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض، وهذا استحسان، والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء، وانتهاء.

٢١٧٥٥:- وفي الكافى: والهبة بشرط العوض بأن يهب عبده لرجل على ان يهب الموهوب له عبده هبة ابتداء حتى يبطل بالشيوع، وعدم القبض، وقال زفر، والشافعى: ينعقد بيعا ابتداء، وانتهاء حتى يثبت الملك بمجرد العقد، ولا يبطل بالشيوع.

٢١٧٥٦:- وفي الذخيرة: وإذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة، أو نحلّه، أو أعمره، وقال: هذا عوض هبتك جاز، والتعويض من الاجنبى صحيح يبطل به حق الرجوع للواهب فى الهبة، ولا يكون للمعوض حق الرجوع لافى العوض، ولا على

المعوض عليه سواء عوض عنه بأمره، أو بغير أمره، وفى الخانية:- إلا ان يقول الموهوب له: عوض فلانا عنى على انى ضامن، وهو كما لو قال: لغيره اطعم عن كفارة يمينى، أو قال: زكاة مالى، أو قال: هب لفلان عبدك هذا عنى، فان المامور لا يرجع على الأمر الا ان يقول: له الأمر على انى ضامن بخلاف ما لو قال لغيره: اقبط دينى لفلان فقضاه، وكان للمأمور ان يرجع على الأمر، وان لم يقل: على انى ضامن.

٢١٧٥٧:- وفى الظهيرية: الاصل فى جنس هذه المسائل إن كان ما يطالب به الانسان بالحبس، والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان، وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس، والملازمة لا يكون الامر باداءه سببا للرجوع الا بشرط الضمان، وإذا استحققت الهبة كان للمعوض ان يرجع فى عوضه، ان كان قائما، وان كان هالكا ضمن قيمته الا رواية عن أبى يوسف رواه بشر ان العوض لا يضمن، إذا استحققت، والعوض مستهلك، وان استحق العوض كان للواهب ان يرجع فى هبته ان كانت قائمة -وفى الخانية ولم تزد خيرا -م- وان كانت هالكة فليس له ان يضمن الموهوب له قيمتها، وان استحققت نصف الهبة فللموهوب له ان يرجع بنصف العوض، وان كان العوض قد هلك رجع بنصف قيمته، فان قال الموهوب له: ارد مابقى من الهبة، وارجع بجميع العوض لم يكن له ذلك.

٢١٧٥٨:- وإذا استحق بعض العوض من يد الواهب فاراد الواهب ان يرجع ببعض الهبة ليس له ذلك، ويكون مابقى عوضا عن الكل، فان شاء امسك الباقي من العوض، ولا شئ له غير ذلك، وان شاء رد مابقى، ورجع بجميع الهبة، وفى الكافى: وقال زفر: إذا استحق نصف العوض له ان يرجع بنصف الهبة، وفى الخانية: فان قال الواهب: ارد مابقى من العوض، وارجع بجميع الهبة ليس له ذلك، وقال زفر: إذا استحق نصف العوض كان للواهب ان يرجع فى نصف الهبة، وعندنا ليس له ذلك؛ لأنها ليست بمعلومة، ولهذا يصح التعويض بشئ يسير وكثير من جنس الهبة، أو من غير جنسها، وإن كانت الهبة الف درهم، والعوض

درهم منها، أو كانت الهبة داراً، والعوض بيت منها لم يكن عوضاً، وكان للواهب ان يرجع فى الهبة استحساناً .

وفى الخانية: وقال زفر: يكون عوضاً، م: وكذا: إذا كانت الهبة دراهم، وثوباً فعوضه الدراهم، أو الثوب عن كل الهبة لم يكن عوضاً استحساناً.

٢١٧٥٩:- والحاصل ان عقد الهبة، إذا كان واحداً لا يصير بعض الموهوب عوضاً عن البعض؛ وأما إذا وهب له هبتين فى عقدتين مختلفتين .

وفى الخانية: فى مجلس واحد، أو فى مجلسين، م: فعوضه أحدهما عن الآخر كان عوضاً، وهذا قول أبى حنيفة، ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يكون عوضاً فى الوجهين.

٢١٧٦٠:- كل هبة من واهب يكون ان يرجع فيها؛ فانها لا تكون عوضاً عن شئ وهبه معها، أو قبلها، أو بعدها، وان رضى بها عوضاً، فان كانت قد تغيرت بزيادة كانت هبة أى عوضاً، ولو كانت أحدهما صدقة، والأخرى هبة فعوضه الصدقة من الهبة كان عوضاً، وهذا كله على ما أصله أبو يوسف ظاهر.

٢١٧٦١:- ولو وهب له حنطة فطحن بعضها، وعوضه دقيقاً من تلك الحنطة كان عوضاً، وكذلك: لو وهب له ثياباً وصبغ منها ثوباً بعصفر، أو خاطه قميصاً وعوضه إياه كان عوضاً، وكذلك: لو وهب له سويقاً فلتّ بعضه، وعوضه إياه، **وفى الخانية:** إذا وجد الواهب فى العوض عيباً لم يكن له ان يرجع فى شئ من الهبة كان العيب فاحشاً، أو لم يكن .

٢١٧٦٢:- رجل وهب عبده لرجلين فعوضه أحدهما عن حصته كان للواهب ان يرجع فى حصة الآخر، ويصح رجوعه فى النصف الشائع، ولو عوضه أحدهما عن نفسه، وعن صاحبه لا يكون للواهب ان يرجع فى شئ من العبد، ولو وهب نصرانى لمسلم هبة فعوضه المسلم خمراً، أو خنزيراً لم يكن عوضاً، وللنصرانى ان يرجع فى الهبة، وكذا الرجل إذا عوض الواهب شاة مسلوخة، ثم ظهر أنها ميتة رجع الواهب فى هبته.

٢١٧٦٣:- رجل وهب لرجل ثوبا لغيره، وسلمه إليه فاجاز المالك جازت الهبة من المالك، وله ان يرجع فيها مالم يعوض، أو يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك فحقوق الهبة تكون لصاحب الهبة لالذى باشرها فلو ان الموهوب له عوض للذى باشر الهبة، أو كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع فى الهبة.

٢١٧٦٤:- وفى الكافى: ولو وهب دارا فعوضه عن نصفه له ان يرجع فى النصف الذى لم يعوض.

٢١٧٦٥:- وفى الفتاوى العتائية: ولو وهب داره بشرط عوض وقيمتة الف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذ الشفيع بالفين، ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط، أو قيمته، ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به.

٢١٧٦٦:- م: عبد ماذون له فى التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع فى الذى له، والهبة باطلة.

وفى الخانية: وإذا بطلت الهبة بطل التعويض، م: وكذلك اب الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئا، وعوضه الموهوب له لا يصح.

٢١٧٦٧:- وفى الخانية: وكذلك الصغير إذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لأنه عوضه عن هبة باطلة، وكذلك: إذا وهب رجل للصغير هبة، وعوضه الأب من مال الصغير لم يحز التعويض، وللواهب ان يرجع فى هبته.

الفصل الثامن: فى حكم الشرط فى الهبة

٢١٧٦٨:- وفى البقالى: عن أبى يوسف: إذا قال: لغيره هذه العين لك ان شئت فدفعه إليه، فقال: شئت يجوز، وعند محمد: فى الثمر، إذا طلع، فقال: صاحب الثمر لغيره هو لك ان ادرك، أو قال: إذا كان غد فهو جائز بخلاف دخول الدار.

٢١٧٦٩:- وفى المنتقى: ابن سماعة عن محمد: رجل قال لغيره: وهبت لك هذه الامة على ان تعوضنى ألف درهم فدفع إليه الامة فوطيها، وولدت له قال: أمره ان يدفع العوض الذى شرط، أو القيمة.

٢١٧٧٠:- وفى فتاوى أبى الليث: سئل أبو نصر عن رجل قال لآخر: ابرأتك عن الحق الذى عليك على انى بالخيار قال: البراءة جائزة والخيار باطل ألا ترى انه لو وهب له شيئاً على أنه بالخيار جازت الهبة، وبطل الخيار فالبراءة أولى. ٢١٧٧١:- وفى الكافى: وإن وهب لرجل امة على ان يردّها عليه، أو على ان يعتقها، أو على ان يستولدها، أو وهب له داراً، أو تصدق عليه بدار على ان يرد عليه شيئاً، أو يعوضه شيئاً منها فالهبة جائزة، والشرط باطل.

٢١٧٧٢:- وفى الخانية: رجل وهب لآخر ارضاً على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم: ان كان فى الارض كرم، أو أشجار جازت الهبة، وبطل الشرط، وإن كانت الارض قراحاً فالهبة فاسدة.

٢١٧٧١:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن طاؤس أنه قال: من وهب هبة ليس يشترط فيها شرطاً فهو جائز، وقال: معاذ من أهل اليمن قضى: ايما رجل وهب ارضاً على انك تسمع لى، وتطيع فسمع، واطاع فهى للموهوب له، وايما رجل وهب كذا وكذا إلى اجل، ثم رجع إليه فهى للواهب، إذا جاء الأجل وايما رجل وهب ارضاً، ولم يشترط فهى للموهوب له هكذا فى الشرط قضى به معاذ بينهم فى الإسلام. مصنف عبد الرزاق، مواهب، باب الهبات

٢١٧٧٣:- وفي الاسبيجايي: رجل وهب لرجل هبة، أو تصدق عليه بصدقة على ان يرد عليه ثلثها، أو ربعها، أو بعضها، أو يعوض ثلثها، أو ربعها، أو بعضها فالهبة جائزة، ولا يرد عليه، ولا يعوضه بشئ.

٢١٧٧٤:- وفي العيون: ولو وهب رجل لآخر غلاما على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام قال أبو يوسف: ان اختار الهبة قبل ان يتفرقا جازت الهبة، والا فهي باطلة.

٢١٧٧٥:- وفي الكافي: ومن له على آخر الف درهم، فقال: إذا جاء غد فهو لك، أو انت منه برئ، أو قال: إذا أدبت إلى النصف فالنصف لك، أو انت برئ من النصف الباقي فهو باطل.

٢١٧٧٦:- وفي الفتاوى العتائية: إذا قال: ابرأتك على ان تعتق عبدك، أو قال: انت برئ على ان تعتقه بابرأى اياك فقال: قبلت، واعتقت به يبرأ عن الدين.

٢١٧٧٧:- وفي فتاوى أبي الليث: امرأة قالت: لزوجها وهبت منك مهرى على أن كل امرأة تتزوجها تجعل أمرها بيدي فهذا على وجهين: اما ان لم يقبل، أو قبل ففي الوجه الأول: لاتصح الهبة، وفي الوجه الثاني: تصح فبعد ذلك المسئلة على قسمين: اما ان جعل امرها بيدها، أو لم يجعل، فان جعل فالهبة ماضية، وإن لم يجعل فكذلك ذكر هذا عن الشيخ أبي بكر الاسكاف، وفي الظهيرية: كمن اعتق امة على ان لاتتزوج فقبلت عتقت تزوجت، أو لم تتزوج - وفي التجنيس الناصري - والمختار أنه يعود المهر لانعدام الشرط؛ لأن الهبة لاتصح بدون رضاها.

٢١٧٧٨:- وفي الخانية: امرأة قالت: لزوجها وهبت مهرى لك على ان لاتظلمنى فقبل الزوج ذلك، ثم ظلمها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف، وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة، وقال محمد بن مقاتل: فى مسألة الظلم مهرها عليه على حاله، إذا ظلمها، والفتوى على هذا القول قال مولانا رضى الله عنه، وعندى: انما لا يسقط المهر، إذا ضربها بغير حق؛ اما إذا ضربها لتأديب مستحق عليها لا يعود المهر.

٢١٧٧٩: - وفي الظهيرية: امرأة قالت: لزوجها وقت الجهاز أولم فما انفقت في الوليمة فانقص ذلك من مهرى قال أبو بكر البلخي: الامر كما قالت.

٢١٧٨٠: - وفي المنتقى: امرأة قالت: لزوجها تصدقت عليك بالالف التي لى عليك على ان لا تنسرى علىّ، أو قالت على ان لا تنزوج على فقبل، ثم تزوج، أو تنسرى فلا رجوع في الف.

٢١٧٨١: - وذكر في كتاب النكاح من فتاوى أبي الليث: أيضا إذا قال الرجل: لامرأته أبرئني عن مهرى، حتى اهب لك كذا فابترأته، ثم أبى الزوج أن يهبها قال نصير: يعود المهر عليه كما كان، وذكر في كتاب الحج امرأة تركت مهرها إلى الزوج على أن يحج بها فلم يحج بها قال محمد بن مقاتل: مهرها عليه على حاله، فإذا اختلف المشائخ في هذا الفصل قال صدر الشهيد: والمختار للفتوى مقاله نصير، ومحمد بن مقاتل: أنه يعود.

٢١٧٨٢: - امرأة قالت: لزوجها انك تغيب عني كثيرا، فان مكثت معي، ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكث معها زمانا، ثم طلقها فالمسئلة على وجوه خمسة:

- (١) إذا كانت عدة منها لاهبة للحال، وفي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج.
- (٢) الوجه الثاني: إذا وهبت له، وسلمت إليه، ووعدها أن يمكث معها، وفي هذا الوجه يكون الحائط للزوج، وإن لم تسلم الحائط للزوج لا يكون الحائط له.
- (٣) الوجه الثالث: إذا وهبت على شرط ان يمكث معها، وسلمت إليه، وقبل الزوج، وفي هذا الوجه الحائط للزوج، وهكذا ذكر عن الشيخ الإمام أبي القاسم: وعلى قياس قول نصير، ومحمد بن مقاتل: وهو المختار لا يكون الحائط للزوج؛ وفي البرهانية: والمختار ان لا يكون الحائط للزوج لأن الهبة فاسدة.
- (٤) الوجه الرابع: إذا قالت: وهبت منك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج.

(٥) الوجه الخامس: إذا صالحته على أن يمكث معها على أن الحائط هبة ففى هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج.

٢١٧٨٣:- وفى فتاوى الفضلى: امرأة وهبت مهرها لزوجها طمعا انه يقطع لها ثوبا كل حول مرتين بقدرها ، وفى الخانية: وقبل الزوج ذلك، م: وقد انقضى حولان، ولم يفعل؛ اما ان لم يكن ذلك شرطا فى الهبة، أو كان ففى الوجه الأول لا يعود مهرها لزوجها، وفى الوجه الثانى يعود، وكذلك المرأة، إذا وهبت مهرها لزوجها على ان يحسن إليها فلم يحسن كانت الهبة باطلة.

٢١٧٨٤:- امرأة وهبت لزوجها ضيعة على ان يمسكها، ولا يطلقها، وفى الخانية: فقبل الزوج ذلك، م: ثم طلقها بعد ذلك فهذا على وجهين: اما ان شرطت للمساك، وترك الطلاق، وقتا موقتا، أو لم تشترط ففى الوجه الأول، إذا طلق قبل مضى ذلك الوقت فالهبة باطلة، وفى الوجه الثانى الهبة صحيحة.

٢١٧٨٥:- وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها، وقبل الزوج قال: خلف الهبة صحيحة، وفى الخانية: طلقها ام لم يطلق، م: والشرط باطل.

٢١٧٨٦:- وسئل الفقيه ابو جعفر عمن منع امرأته عن المشى إلى أبويها، وهى مريضة فقال: لها ان وهبت لى مهرك أبعثك إلى أبويك فقالت المرأة: افعل، ثم قدمها إلى الشهود فوهبت بعض مهرها، وأوصت بالبعض على الفقراء، أو غيرهم، وبعد ذلك لم يعثها إلى أبويها، ومنعها قال: الهبة باطلة.

٢١٧٨٧:- وفى الخانية: رجل وهب لرجل ارضا، وسلمها إليه وشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة بخلاف ما إذا كانت الهبة كرما، وشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته، فان ثمة تصح الهبة، ويبطل الشرط.

٢١٧٨٨:- رجل قال لمديونه: ان لم تقض مالى عليك حتى تموت فانت فى

حل فهو باطل، ولو قال: رب الدين، إذا مت فانت في حل فهو جائز.

٢١٧٨٩:- ولو قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى، أو قالت: مهرى عليك صدقة فهو باطل، ولو قال الطالب: لمديونه، إذا مت فانا برئ من الدين الذى لى عليك جاز، ويكون وصية من الطالب للمطلوب، ولو قال: ان مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ، وهو مخاطرة، ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضى هذا، فمهرى عليك صدقة، أو قالت: فانت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها.

٢١٧٩٠:- المرأة إذا ارادت أن يتزوجها الذى طلقها، فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى تهبنى مالك على فوهبت مهرها الذى عليه على ان يتزوجها، ثم أبى ان يتزوجها قالوا: مهرها عليه على حاله تزوجها، أو لم يتزوجها.

٢١٧٩١:- وفى السراجية: إذا وهبت من الزوج شيئاً على أن لا يطلقها إلى وقت كذا فطلقها قبل مضى تلك المدة فالهبة باطلة.

م: الفصل التاسع

فى اختلاف الواهب، والموهوب له، والشهادة فى ذلك

٢١٧٩٢:- عين فى يدرجل جاء رجل، وادعى ان صاحب اليد، وهبه منه، وسلمه اليه، وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعى ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة، والقبض كان أبو حنيفة: أولاً يقول: لا تقبل هذه الشهادة، ثم رجع، وقال: تقبل وهو قول أبى يوسف ومحمد: وعلى هذا الخلاف الرهن، والصدقة، ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بلا خلاف بأن شهد احد الشاهدين على معاينة القبض، وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك.

٢١٧٩٣:- ولو كان العبد فى يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الأول، والآخر، وإن كان الواهب اقر بذلك عند القاضى، والعبد فى يده أخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة هنا، ولم يذكر لأبى حنيفة: قول أول، وآخر، وذكر فى كتاب الاقرار قوله الأول قال مشائخنا: ما ذكر هنا أصح.

٢١٧٩٤:- إذا استودع رجل ودیعة، ثم وهبها له، وجحد، وشهد عليه بذلك شاهدان، ولم يشهدا بالقبض فهذا جائز قال: فان جحد الواهب ان يكون فى يده يومئذ يعنى فى يد المدعى يوم ادعى الهبة، وقد شهدت الشهود على الهبة، ولم يشهدوا على معاينة القبض، ولا على اقرار الواهب بالقبض، والهبة فى يد الموهوب له يوم خاصم إلى القاضى؛ فانه يجوز، إذا كان الواهب حياً، وإن كان ميتاً فشهادتهما باطلة.

٢١٧٩٢:- أخرج البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة أنّ بنى صهيب مولى ابن جدعان ادّعوا بيتين، وحجراً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى ذلك صهيياً فقال: مروان من يشهد لكما على ذلك؟ قالوا: ابن عمر فدعاه فشهد لأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم صهيياً بيتين، وحجراً فقضى مروان بشهادته لهم- صحيح البخارى - هبة، باب بلا ترجمه ٣٥٧/١ برقم ٢٥٥٠ ف: ٢٦٢٤

٢١٧٩٥:- رجل وهب لرجل عبداً، وقبضه الموهوب له، ثم جاء رجل، وأقام بينة أنه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة، وإن لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة؛ انما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له، وكذلك ان أرخ شهود الشراء شهراً، أو سنة، وإن كان العبد فى يد الواهب فاقام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء، واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة، وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء.

٢١٧٩٦:- رجل وهب لرجل متاعاً، ثم قال: انما كنت استودعتك فالقول قول صاحب المتاع مع يمينه، وإذا حلف اخذ المتاع، فان وجده هالكا، فان كان هلك بعدما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته، وإن كان الهلاك بعد دعوى الهبة فلا ضمان .

٢١٧٩٧:- وفى المنتقى: بشر عن أبى يوسف: اتفق الواهب، والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض، ولكن اختلفا فى مقدار العوض فقال الواهب: العوض الف، وقال الموهوب له: خمسمائة، والعوض لم يقبض بعد، والموهوب قائم بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة، وإن شاء رجع فى الهبة، وإن كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته، وإن اختلفا فى اصل العوض فقال الموهوب له للواهب ما شرطت لك العوض اصلاً فالقول قوله، ويكون للواهب الرجوع، إذا كان الموهوب قائماً، وإن كان مستهلكاً فلا شئ على الموهوب له، ولكن حلف الموهوب له هنا على دعوى الواهب بالله ما شرط العوض يريد به، إذا كان الموهوب مستهلكاً.

٢١٧٩٨:- وفى الحانية: ولو ادعى رجل عبداً فى يد غيره، وزعم انه كان وهبه الذى فى يديه، وكان العبد غائباً عنهما فقبضه الموهوب له بغير إذنه، وقال الموهوب له: وهبته لى، وقبضته بإذنك فالقول قول الموهوب له، وإن قال الموهوب له: حين وهبته لى كان فى منزلك لا بحضرتنا فأمرتنى بقبضه فقبضته لا يصدق، وفى الكافى: ولو ادعى الموهوب له الهلاك صدق.

٢١٧٩٩:- وفى التجنيس الناصرى: وإذا قال الزوج: وهبت مهرها فى صحتها، وقالت الورثة: بل فى مرضها فالقول قول الزوج.

٢١٨٠٠:- وفى الذخيرة: دار فى يدى رجل قال: لآخر تصدقت بها على، وأذنت لى فى قبضها فقبضتها، وقال الآخر: لم آمرك وقبضت بغير إذنى فالقول للمتصدق، ولو قال المتصدق عليه كانت فى يدى فتصدقت بها على وقال المتصدق لا، بل كانت حينئذ فى يدى قبضتها بغير أمرى فالقول للمتصدق عليه، ولو قال المدعى عليه وهب لك والدى هذا العين فلم تقبضه الا بعد موته، وقال الموهوب له قبضته فى حياته، والعين فى يدى الذى يدعى الهبة فالقول للوارث.

٢١٨٠١:- وإذا اراد الواهب الرجوع فى الهبة فقال الموهوب له: انا اخوك، أو قال: عوضتك، وإنما تصدقت به على وكذب به الواهب فالقول قول الواهب وهذا إستحسان، والقياس ان يكون القول قول الموهوب له: وكذلك إذا كانت الهبة خادمة فقال: وهبتها لى وهى صغيرة فكبرت عندى وازدادت خيرا فكذبه الواهب فالقول قول الواهب، وهذا استحسان، والقياس ان يكون القول قول الموهوب له.

٢١٨٠٢:- وفى الكافى: ولو ادعى الموهوب له أنه بثمن عندى، وكذبه الواهب فالقول للواهب عندنا وعند زفر القول للموهوب له، ولو كان الموهوب أرضا فيها بناء، أو شجر، أو سويقا، وهو ملتوت، أو ثوبا، وهو مصبوغ، أو مخيط فقال الموهوب له، وهبتها لى وهى صحراء فبنيت فيها، أو غرست وهبته لى، وهو غير ملتوت، غير مخيط، أو غير مصبوغ فلتته انا، وصبغته، وخطته انا وقال الواهب: لا، بل وهبت كذلك فالقول قول الموهوب له: وكذلك إذا اختلفا فى بناء الدار وحلية السيف.

٢١٨٠٣:- وفى المنتقى: إذا اراد الواهب الرجوع فى الهبة، وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له: ولا يمين عليه، فان عين الواهب شيئا، وقال: هذا هو الهبة يحلف الموهوب له عليه.

٢١٨٠٤:- وفى المنتقى: ابن سماعة عن محمد فى رجل وهب جاريته من

رجل، وقبضها الموهوب له، وأولدها، ثم أقام الواهب البينة انه كان دبرها قبل أن يهبها قال: يأخذها، ويأخذ عقرها وقيمة أولادها، وكذلك: لو مات الواهب، وأقامت الامة البينة ان الواهب كان دبرها قبل أن يهبها لهذا الرجل كان الجواب كما قلنا.

٢١٨٠٥:- وفي الفتاوى العتائية: ولو استولدها الموهوب له فاقامت الجارية بينة أن الواهب كان دبرها اخذها الواهب وعقرها، وقيمة ولدها، والولد حر بالقيمة، ولو وهب عينا، ثم اقر به لآخر، وقال: كان هذا لك وهبتها بأمرك، وقال المقر له: بعثها منك بكذا، وقال الموهوب له كان للواهب، وهي مجهولة ضمن الواهب قيمتها للمقر له، وله أن يرجع في الهبة.

٢١٨٠٦:- وفي الحاوي، في فتاوى أبي الفضل: سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كان في يد أبيه مدة، وبعد أبيه كانت في يده فجاء مدع يخاصمه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: خصومته مع الموهوب له دون الواهب، وقال محمد: ان اراد اخذ الارض فكذلك، وإن أراد أخذ القيمة حيث استهلكها بالهبة كان أن يخاصم الواهب.

٢١٨٠٧:- وفي الخانية: ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها، وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها.

٢١٨٠٨:- م، وفي البقالى: يجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغية المولى ان كان مأذونا له، ويصدق الواهب انه مأذون فلا تقبل بينة العبد على انه محجور الا ان يكون على العلم، ولو غاب العبد، والهبة في يده فلا خصومة مع المولى، وإن كانت في يده فهو الخصم، إذا صدقه، أو قامت عليه البينة.

الفصل العاشر: فى هبة المريض

٢١٨٠٩:- قال فى الاصل: ولا تجوز هبة المريض، ولا صدقته إلا مقبوضة، فإذا قبض جازت من الثلث، وإذا مات الواهب قبل التسليم بطلت.

٢١٨١٠:- يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقدا وليست بوصية، واعتبارها من الثلث ما كانت لأنها وصية، ولكن لأن حق الورثة يتعلق بمال المريض، وقد تبرع بالهبة فيلزمه تبرعه بقدر ما جعل الشرع له، وهو الثلث، وان كان هذا التصرف هبة عقدا شرط له سائر شرائط الهبة، ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب.

٢١٨١١:- مريض وهب داره من رجل وسلمها إليه، ثم مات، ولا مال له غير الدار، ولم تجز الورثة الهبة، ونقضت الهبة فى الثلثين لم تبطل الهبة فى الثلث الباقي، وبهذه المسئلة تبين ان ملك الورثة، واستحقاقهم يثبت بسبب مقصور على حالة الموت، ولا يستند إلى أول المرض اذلو استند لتبين ان الهبة وجدت وثلثا الدار ملك للورثة، وصار المريض واهبا ثلث الدار شائعا، وهبة ثلث الدار شائعا لا يجوز.

٢١٨١٢:- وذكر محمد بن موسى الخوارزمي صاحب كتاب الجبر،

٢١٨٠٩:- أخرج البخارى فى صحيحه عن عامر بن سعد عن أبيه قال: مرضت فعادنى النبى صلى الله عليه وسلم فقلت يارسول الله! ادع الله ان لا يرّدنى على عقبي قال: لعل الله يرفعك، وينفع بك ناساً قلت: اريد ان أوصى، وانما لى ابنة فقلت اوصى بالنصف قال: النصف كثير قال: فالثلث قال: الثلث والثلث كثير أو كبير قال فأوصى الناس بالثلث فجاز لهم ذلك- صحيح البخارى- وصايا، باب الوصية بالثلث ١/ ٣٨٣ برقم ٢٦٦٢ ف: ٢٧٤٣

٢١٨١٠:- قول المصنف: ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب:

راجع إلى تخريج رقم المسئلة ٢١٧٢٥

والمقابلة ان المريض إذا وهب جاريته من رجل، وسلمها إلى الموهوب له، فوطيها الموهوب له، ثم مات الواهب، ولا مال له غير الجارية، ولم تجز الورثة الهبة نقضت في الثلثين، وكان على الموهوب له ثلثا عقر الجارية للورثة، وهذا يشير إلى ان حق الورثة يستند، ولا يقتصر على حالة الموت ذكر جواب المسئلة على هذا الوجه، ولم يستند إلى اصحابنا، ولو كان ما ذكره صحيحا بطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا لكن لا تكاد تصح، لأنه مخالف لجواب كتب اصحابنا ففي سائر كتب اصحابنا: ان حق الورثة، وملكهم لا يستند بل يقتصر، وان العقر لا يجب.

٢١٨١٣:- وفي الفتاوى العتابية: ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون عوض قيمته مثل ثلثي الهبة، أو أكثر جاز، وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين، وان شاء رد جميع الهبة، وأخذ عوضه، وكذا إذا عوضه من غير شرط، ولو لم يكن فيها عوض فأعتقه الموهوب له، وهو مريض أيضا سعى في ثلثيه لورثة الواهب، وفي الثلث لورثة الموهوب له، ولو كان على الواهب دين مستغرق سعى في جميع قيمته.

٢١٨١٤:- يضرب الغريم بالدين، وورثة الواهب بثلثي القيمة، ولو قتل الموهوب له الواهب رد الهبة، ولو قتله العبد فداه، أو دفع ثلثه بالجناية، وثلثيه رداً للهبة، ولو أعتقه الموهوب له في مرض الواهب فلا سعاية عليه، ولو أعتقه بعد موته، والدين محيط به لم يجز.

٢١٨١٥:- وروى إذا وطى الواهب المريض الامة لم يثبت النسب، وعليه العقر للموهوب له، ولو ثلث الامة، وثلث الولد، وباقيها لورثة الواهب، ولو قطع الواهب يدها ففي وجوب الأرش روايتان، ولو وطىها الموهوب له، ثم رجع الواهب المريض فعن محمد انه لا عقر عليه، وفي رواية الحسن يضمن الموهوب له من العقر بقدر ما فسخ الواهب الهبة، وإذا استولدها الموهوب له، ثم رجع الواهب المريض، فعن محمد: انه لا عقر عليه، وفي رواية الحسن يضمن الموهوب له من

العقر بقدر ما يفسخ الواهب الهبة، ورجع ورثة الواهب بثلثي قيمتها، وإن لم تلد فبثلثيها وثلثي العقر.

٢١٨١٦:- ولو وهب المريض دارا بشرط العوض فأخذها الشفيع بقيمة العوض فللورثة أن ينقضوا في الثلثين، وللشفيع أن يرد جميع الدار، ويأخذ عوضه.

٢١٨١٧:- م: قال محمد في الجامع: وهب عبدا قيمته ثلثمائة درهم من رجل صحيح على أن يعوضه الموهوب له عبدا يساوي مائة درهم وتقابضا، ثم مات المريض من ذلك المريض، ولا مال له غير العبد، وأبى الورثة أن يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار أن شاء نقض الهبة، ورد الموهوب كله، وأخذ عوضه، وإن شاء رد ثلثي العبد الموهوب على الورثة، وسلم ثلثه له، ولم يأخذ من العوض شيئا.

٢١٨١٨:- وفي الصغرى: إذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار، م: فإن قال الموهوب له: أزيد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك، ولو كان المريض وهب كرتمر يساوي ثلث مائة على أن يعوضه كرتمر يساوي مائة، وتقابضا، ثم مات المريض، ولا مال له سوى ذلك فللموهوب له الخيار أن شاء نقض الهبة، ورد الكر الموهوب، وأخذ كره، وإن شاء أخذ نصف الكر الموهوب، ورد نصفه، واسترد نصف الكر الذي هو عوض.

٢١٨١٩:- وفي جامع الفتاوى: مريض له عبد يساوي عشرة آلاف وهبه لرجل وسلمه إليه، ولا مال للواهب غيره، ثم إن العبد قتل المريض الواهب خطأ فأراد الموهوب له دفعه بالجناية دفع نصف العبد بالجناية.

٢١٨٢٠:- وفي العيون: هشام عن محمد: رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف درهم، ثم مات الواهب، ولا مال له غيره رجع إلى الورثة ثلثا المملوك، وبطل الدين، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد، وأبى يوسف: ثم رجع أبو يوسف، وقال: يعود ثلثا الدين، فإن وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه، ولابنه على هذا الغلام دين

قال: فان صح فهو جائز، وان مات فصار للورثة عاد دينه.

٢١٨٢١:- م، وفي المنتقى: رجل وهب عبده من مريض، ورجع فيه بغير حكم، وردّه إليه المريض قال: يجوز من الثلث، ولو رجع فيه بقضاء قاض جاز، ولا شيء لورثة الموهوب له فيه.

٢١٨٢٢:- وفي الخانية: الواهب إذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له، أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة: ان في القياس يعتبر من جميع ماله

٢١٨٢٣:- م: مريض وهب جاريتيه لمريض فرد الموهوب له على الواهب بهبته منه فهو جائز، وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب.

٢١٨٢٤:- وفيه أيضا: مريض وهب عبده لرجل، وعليه دين يحيط بقيمته، ولا مال له غير العبد فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز، ولو اعتقه بعد موته لا يجوز.

٢١٨٢٥:- وفيه أيضا ابن سماعة، عن أبي يوسف: رجل وهب عبدا له في مرضه، ولا مال له غيره فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب، وهو معسر نفذ عتقه، وإذا مات الواهب بعد ذلك فلا سعاية على العبد.

٢١٨٢٦:- وفي فتاوى أبي الليث: مريض وهب لرجل جارية فوطيها الموهوب له، ثم مات الواهب، وعليه دين يستغرق يرد الهبة، ويجب له على الموهوب له العقر قال الصدر الشهيد: هو المختار، وفي الحاوي: كان أبو نصر يقول: لا عقر عليه.

٢١٨٢٧:- م: وفي الاصل مريض وهب لمريض عبدا، وسلمه إليه فأعتقه، وليس لواحد منهما مال غيره، ثم مات الواهب، ثم مات الموهوب له، فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب، ويسعى في الثلث الباقي لورثة الموهوب له.

٢١٨٢٨:- وفي الذخيرة: مريضة وهبت صداقها من زوجها فهذا على

وجهين: اما ان برأت من مرضها، أو ماتت فى مرضها ففى الوجه الأول صح، وفى الوجه الثانى فالمسئلة على قسمين: اما ان كانت مريضة غير مرض الموت، أو مريضة مرض الموت ففى القسم الأول كذلك الجواب، وفى القسم الثانى لم يصح الا بإجازة الورثة.

٢١٨٢٩:- وفى السراجية: ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج فى حالة الطلق، وماتت فى النفاس لم يصح.

٢١٨٣٠:- وفى تحنيس الناصرى: الحامل إذا أخذها المخاض حكمها حكم مريض الموت.

٢١٨٣١:- وفى الملتقط مريضة تقوم إلى حاجتها، وترجع من غير معين على القيام، والقعود، فهذه فى حكم الاصحاء ينفذو يلزم هبة المهر من الزوج، والهبة للوارث، والتصدق لأكثر من الثلث.

٢١٨٣٢:- وفى جامع الفتاوى: مريض وهب غلاما لامرأته فقبضته، وأعتقته، ثم مات المريض فالتعتق نافذ، ويضمن القيمة.

٢١٨٣٣:- وفى السراجية: مريض وهب عبده، ولا مال له غيره فباعه، ثم مات المريض صح تصرفه، وضمن ثلثى قيمته لورثته.

٢١٨٢٨:- أخرج عبد الرزاق عن الشعبي قال: إذا أبرأت المرأة زوجها من صداقها، وهى مريضة لم يجز. مصنف عبد الرزاق. العدة، والنفقة ٧/ ٦٦ برقم ١٢٢١٤

الفصل الحادى عشر: فى المتفرقات

٢١٨٣٤:- إذا قال: لغيره وهبت لك هذه الغرارة الحنطة، أو هذا الزق السمن دخل تحت الهبة الحنطة، والسمن دون الغرارة، والزق، وبمثله، لوقال: وهبت لك غرارة الحنطة، وزق السمن دخل تحت الهبة الغرارة، والزق دون الحنطة، والسمن.

٢١٨٣٥:- وفى المنتقى: قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لغيره جعلت لك هذه الدار عمرى، أو قال: حياتى، أو قال: حياتك، أو قال: عمرك، وفى الخانية: أو هى لك حياتك، م: فإذا مت فهو رد على هذه هبة جائزة، وهذا الشرط باطل، والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة.

٢١٨٣٦:- وفى الخانية: وتفسير العمرى أن يقول، وهبته منك على أنك ان مت قبلى فهو لى، وان مت قبلك فهى لك فهذه هبة جائزة، والشرط باطل.

٢١٨٣٧:- وفى الظهيرية: أو يقول: هذه لك عمرى، فإذا مت انا أخذ ورثتى منك وهى تمليك للحال فصح، وعن النبى صلى الله عليه وسلم انه اجاز العمرى، وابطل شرط المعمر، وفى الكافى: وصح العمرى، للمعمر حال حياته، ولورثته من بعده.

٢١٨٣٥:- أخرج أبوداؤد فى سننه عن جابر بن عبد الله قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة من الانصار اعطاها ابنها حديقة من نخل فماتت فقال ابنها: انما اعطيتها حياتها، وله أخوة فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم هى لها حياتها، وموتها قال: كنت تصدقت بها عليها قال: ذلك ابعد لك- سنن أبى داؤد- اجارة، باب من قال فيه، ولعقبه ٥٠١ / ٢ برقم ٣٥٥٧

٢١٨٣٦:- أخرج مسلم فى صحيحه عن جابر وهو ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن اعمر عمرى له ولعقبه فهى له بتلة لا يجوز للمعطى فيها شرط، ولا ثنيا قال أبو سلمة: لأنه اعطى عطاء، ووقعت فيه المواريث فقطعت المواريث شرطه- صحيح مسلم- هبات، باب العمرى ٣٨ / ٢ برقم ١٦٢٥

٢١٨٣٧:- راجع الى تخريج رقم المسئلة ٢١٨٣٦

٢١٨٣٨:- م، وفى مجموع النوازل: رجل وهب لرجل شيئاً، وقبضه الموهوب له، ثم اختلسه من الواهب، واستهلكه غرم قيمته للموهوب له.

٢١٨٣٩:- ولو وهب لرجل شاة، وقبضها الموهوب له، ثم ذبحها الواهب بغير امره، أو وهب له ثوباً، ثم قطعها بغير أمره ففى الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة، ولا يغرم له الواهب شيئاً، وفى الثوب يأخذ الموهوب له الثوب، ويغرم الواهب له ما بين القطع، والصحة.

٢١٨٤٠:- وفى فتاوى أبى الليث: إذا قال لغيره: على وجه المزاح هب لى هذا الشئ فقال: وهبت، وقال الآخر قبلت، وسلم إليه جاز.

٢١٨٤١:- وفى الخانية: عن عبد الله بن المبارك: أنه مر بقوم يضربون الطنبور فوقف عليهم، وقال: هبوه منى حتى تروا كيف اضرب فدفعوه إليه فضربه على الارض، وكسره، وقال: أرايتم كيف اضرب فقالوا: ايها الشيخ خدعتنا، وانما قال لهم: ذلك احترازاً عن قول أبى حنيفة: فان عنده كسر الملاهى يوجب الضمان، وهذا دليل على ان هبة المازح جائزة.

٢١٨٤٢:- وفى مجموع النوازل: رجل له على رجل الف درهم صحيح، والف درهم غلة قال: وهبت منك احدى هاتين الالفين يجوز، والبيان إليه - وفى الخانية - قال محمد رحمه الله جازت الهبة، والبيان إليه مادام حياً، ولوارثه بعد موته ان مات قبل البيان.

٢١٨٤٣:- وفى فتاوى آهو: رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال خمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل افتى الإمام الاجل برهان الدين المرغينانى بانه وينصرف إليهما، وبه افتى القاضى بديع الدين.

٢١٨٤١:- ما وجدت هذه القصة فى كتب آثار التابعين، ولكن وجدت فى كتب الفقه

كما فى فتاوى قاضىخان (خانية على هامش الهندية ٢٦٥/٣

والحموى على هامش الأشباه - الاشباه / ٤٣

٢١٨٤٤:- سئل برهان الدين عمن وهب مال الاجارة قال: لاتصح هبة المستأجر، م: قال فى الاصل: الوكيل فى باب الهبة فى معنى الرسول حتى يجعل التعاقد هو الموكل دون الوكيل .

٢١٨٤٥:- وفى البقالى: التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم، وللوكيل بالتسليم ان يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض، وفيه ايضا، إذا وكل الواهب رجلا بالتسليم، وغاب، ووكل الموهوب له رجلا، وغاب جاز، فان امتنع وكيل الواهب عن التسليم خاصمه وكيل الموهوب له.

٢١٨٤٦:- وفى الخانية: رجل امر شريكه بان يدفع الى ولده مالا فامتنع الشريك من الاداء قالوا: ان كان امره بالدفع الى ولده على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك، وان لم يكن الأمر بالدفع على وجه الهبة للولد كان للولد ان يخاصم الشريك.

٢١٨٤٧:- وفى اليتيمة: سئل عن رجل نزع الدلو من البئر الا انه بعد لم يخرججه جاء رجل واخرجه هل يصير ملكا للثانى، فقال: على قياس قول أبى حنيفة، وأبى يوسف: يكون للثانى، وعلى قياس قول محمد: يكون للأول.

٢١٨٤٨:- وسئل على السغدى عمن قال لامرأته هبى لى جميع املاكك فقالت: وهبت هل يدخل فيه المهرام لا قال: لا.

٢١٨٤٩:- وسئل الحلوانى: عمن علق كوزه، أو وضعه فى سطحه فامطر السحاب فامتأ الكوز من المطر فجاء انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال: نعم قال رضى الله عنه: وجوابه فى الكوز مما لا اشكال فيه، اما فى الماء؛ فإنه ينظر ان كان اعده لذلك حينئذ يسترده، وان لم يعده لذلك لا يسترده، وسئل يوسف بن محمد وحمير الوبرى عن الشيوع: هل يكون مانعا من الاباحة كما يكون مانعا من صحة الهبة فقال: ليس بمانع بخلاف الهبة.

٢١٨٥٠:- وسئل على بن احمد عن رجل دخل الحمام، وقد دفع الى

صاحب الحمام الأجرة فاغترف من الاناء ماء بإناء دفعه إليه صاحب الحمام كما هو العارة فى يلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام، ويكون منه اباحة للداخلين فقال: صار احق به من غيره، ولكن ما صارت ملكا له.

٢١٨٥١:- وسئل والدى عمن خاصم زوجته، وأذاها بالضرب، والشتم حتى وهبت الصداق منه، ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال: هذه البراءة باطلة.

٢١٨٥٢:- وسئل الخجندى: عمن دفع الى امرأة اجنبية عينا لارادة سوء مثل الزناء هل له ان يطلب منها مادفع إليها فقال: ان قال: دفعت إليك لازنى بك له ان يطلب منها، وان وهبها ارادة منه الزناء، وهى قائمة بعينها له ان يستردها منها، وان كانت مستهلكة لاحق له.

٢١٨٥٣:- م، وفى فتاوى النسفى: سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسواله ليتوسع بالتصرف فيه فى المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج فاستولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال: ان كان وهبه من الزوج، أو اقرضه منه فلا، وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك.

٢١٨٥٤:- وسئل أيضا: عن رجل له ثلاثة بنين كبار، وكان دفع لواحد منهم فى صحته مالا ليتصرف فيه ففضل، وكثر ذلك فمات الاب أيختص به هذا الابن، أو يكون ميراثا عنه بينهم قال: ان اعطاه هبة فالكل له، وان دفع إليه ليعمل فيه للاب فهو ميراث.

٢١٨٥٥:- وفى الحاوى: قال محمد: رجل قال: لقوم انى قد وهبت جاريتى هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فأخذها، واحد منهم كانت له.

٢١٨٥٦:- وفيه ايضا قال رجل: أذنت للناس فى تمر نخيلى فمن أخذ شيئا فهو له فبلغ الناس فأخذوا منه كان لهم.

٢١٨٥٧:- وفى اليتيمة: سئل والدى عن رجل قال لآخر: ادفع لى اصطبلك حتى يكون فيه دابتي فدفعه له لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضى الله

عنه: وهكذا أجاب به على بن الحسين السغدي: وسئل على مرة أخرى فقال: هو لمن القى الحشيش سواء كان غاصبا للاصطبل، أو مستعيرا، أو غاصبا للدابة، أو مستعيرا لها الا ان يكون جعل لذلك موضعا معروفا، أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لى دبتك حتى تبيت فى اصطبلى فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل.

٢١٨٥٨: - م، وفى فتاوى أبى الليث: سئل الفقيه أبو بكر عن المرأة ارادت ان تهب مهرها من زوجها، ولا يبرأ زوجها عن ذلك ماذا تصنع قال تصالح: عن مهرها مع رجل على لؤلؤة، أو على شئ آخر سرا من زوجها، ولا ينظر الى ذلك الشئ، فإذا فعلت برئ الزوج، ثم تهب مهرها من الزوج، ثم تنظر الى اللؤلؤة فتردها بخيار الرؤية فيعود المهر على حاله.

٢١٨٥٩: - وفى السراجية: هبة المهر من الزوج الميت تصح استحسانا.

٢١٨٦٠: - م: وسئل الفقيه أبو الليث ايضا عن امرأة وهبت مهرها الذى لها على الزوج لابن صغير له، وقبل الاب قال: انا فى هذه المسئلة، وافق فيحتمل الجواز كمن كان له عند عبد رجل وديعة فأبقى العبد، ووهبه مولاه من ابن المودع، فإنه يجوز، وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال: لا يجوز قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ، وفى الغياثية: هو المختار، وفى فتاوى آهو: وعن ابن سلام، إذا قالت: وهبت مهرى عليك كذا لو لدى جاز وصار دينا على الزوج.

٢١٨٦١: - م، وفى العيون: رجل دفع ثوبين الى رجل، وقال: ايهما شئت فهو لك، والآخر لابنك فلان، وفى الكبرى، وهو صغير، م: فهذا على وجهين: (١) اما أن يبين الذى للابن قبل ان يفترقا عن المجلس. (٢) أو لم يبين ففى الوجه الأول جاز وفى الوجه الثانى لا يجوز، وعلى هذا لو وهب من آخر غلاما على ان الموهوب له، بالخيار ثلاثة ايام ان اختار الهبة قبل ان يتفرقا جازت الهبة، وان لم يختار حتى يتفرقا لم يجز.

٢١٨٦٢:- وفي الذخيرة: إذا وهب الرجل عبده من رجل، ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد ج من آخر بعد ما قبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول سبيل لا على الواهب الثاني، ولا على الموهوب له الثاني، ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء، ثم يرجع الواهب الأول على الواهب الثاني.

٢١٨٦٣:- وفي فتاوى النسفى: رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذى لك على فقالت: آرى بخشيدم فقال الشهود هل نشهد على هبتك فقالت: هزار تن گواه باشيد فقال: يعرف الردو التصديق فى اثناء كلامها فيحمل على ما يرون.

٢١٨٦٤:- وفي الخانية: رجل وهب عبد انسان بغير إذن المولى، وسلم، ثم ادعى مولاه انه عبده، واقام البينة، وقضى القاضى له، ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاف: أنه لا تجوز اجازته فى قول أبى حنيفة: وهذا على الرواية التى عند أبى حنيفة: ان قضاء القاضى للمستحق يكون فسخا للمعقود الماضية؛ اما فى ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكر شمس الائمة الحلوانى: فإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فتصح اجازة المستحق، والفتوى فى البيع فى ظاهر الرواية .

٢١٨٦٥:- وفي جامع الفتاوى: عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة فليلغرماء ذلك فلو فدى الواهب، أو الموهوب له قبل النقض تمضى الهبة، وكذلك الصدقة، وبيع المولى من غيره كذلك: ولو اجازوا الهبة بطل حقهم الا ان يعتق العبد، ولو اوصى بالعبد لرجل، ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد الذى فى يده، ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل للموصى له، وفى الصدقة، والهبة لا يكون الفضل للموهوب له، والمتصدق عليه.

٢١٨٦٦:- وفي واقعات الناطفى: رجل قال لمكاتبه: وهبت مالى عليك فقال المكاتب: لا اقبل الدين عتق المكاتب، والمال دين عليه.

٢١٨٦٧:- وفى البرهانية: رجل اشترى من رجل دارا فوهبها من غيره قبل القبض جاز بالاتفاق.

٢١٨٦٨:- م، وفى فتاوى أهل سمرقند- رجل اقر أنه وهب من فلان عبدا كان هذا اقرار صحيحا، وفى الخانية: والاصح ان اقرار الهبة لا يكون اقرارا بالقبض، م: وذكر فى العيون: ان من قال لآخر: وهبت لى الف درهم، ثم قال: بعدما سكت لم اقبضها فالقول قوله، وفى واقعات الناطفى: والفتوى على المذكور هنا.

٢١٨٦٩:- م، وفى فتاوى أهل سمرقند: عبد بين رجلين وهب أحدهما شيئا لهذا العبد فهذا على وجهين: ان كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة لاتصح الهبة اصلا اشترى من آخر دارا، ووهبها من غيره لم يجز فى قول أبى يوسف، وعند محمد: يجوز.

٢١٨٧٠:- وإذا وهب جاريتين فولدت احدهما فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فى واحدة منهما، وفيه وهب لمكاتبه هبة، ثم اراد ان يرجع فيها فان عجز المكاتب، أو اعتق فله ان يرجع فيما، إذا اعتق، ولا يرجع فيما إذا عجز، وهذا قول محمد، وقال أبو يوسف: له ان يرجع فى الوجهين جميعا.

٢١٨٦٧:- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عمر قال: كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فكننت على بكر صعب لعمر فكان يغلبنى فيتقدم أمام القوم فيزجره عمرو يردّه، ثم يتقدم فيزجره عمرو ويردّه، فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بعنيه فقال: هولك يا رسول الله! قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنيه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم هولك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت - صحيح البخارى - يوع، باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل ان يتفرقا ١/ ٢٨٤ برقم ٢٠٦٨ ف: ٢١١٥،

هبة باب من اهدى له هدية، وعنده جلسائه ١/ ٣٥٥ برقم ٢٥٣٧ ف: ٢٦١٠

٢١٨٧١:- قال فى الاصل: ايضا اعتق ما فى بطن جاريتيه، ثم وهب الجارية من رجل، وسلمها إليه جازت الهبة فى الام ولو باعها لم يجز قال فى الكتاب: الا ترى انه لو باع جارية حاملا، واستثنى ما فى بطنها لم يجز البيع، ولو وهبها، واستثنى ما فى بطنها جازت الهبة فى الام، والولد.

٢١٨٧٢:- وفى الخانية: ذكر فى عتاق الاصل: لو دبر ما فى بطنها، ثم وهب الام قيل فيه روايتان فى رواية لا تجوز الهبة، والاعتاق، والتدبير جميعا، وقيل جازت الهبة فيهما، والصحيح هو الفرق بين الاعتاق، والتدبير، فى الاعتاق تجوز الهبة، وفى التدبير لا تجوز، وفى الذخيرة: هبة البناء بدون الارض جائزة، وفيه رب الدين إذا بلغه موت غريمه فقال: جعلت فى حل، أو قال: وهبته، ثم ظهر انه حى فقال: ليس له ان يأخذ منه.

٢١٨٧٣:- إذا قال لغيره: وهبت نصيبى من هذا العبد، ولم يعلم الموهوب له كم نصيبه صحت الهبة.

٢١٨٧٤:- وذكر فى كتاب الصيد حديثا يدل على ان الهدية مشتركة بين جلساءه، وبين المهدى إليه قال الطحاوى: إذا كانت الهدية شيئا لا يحتمل القسمة كالثوب، أو مما لا يؤكل فى الحال كاللحم، ونحوه لم يجعل لأصحابه منه، شيئا، وان كانت الهدية شيئا يحتمل القسمة، وهو مهيا لاكل فى الحال يجعل لأصحابه من ذلك حظا، ويمسك البقية لاهله.

٢١٨٧٤:- أخرج الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أهديت له هدية، وعنده قوم فهم شركاؤه فيها - المعجم الكبير للطبرانى ١١ / ٨٥ برقم ١١١٨٣ السنن الكبرى - هبات، باب ذكر الخبر الذى روى من اهديت له هدية، وعنده ناس ٩ / ١٨٤ برقم ١٢٢٦٧، ١٢٢٦٨

٢١٨٧٥:- الاب إذا وهب عبدا لابنه الصغير، ثم مات الاب، ثم استحق رجل العبد، وضمن الابن فالابن لا يرجع على كل حال، وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن، وان لم يجدد رجع.

٢١٨٧٦:- وفي الفتاوى: عن محمد: انه قال: فيمن وهب لرجل نخلة، وهى قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها، ويسلمها إليه، وفى الشراء إذا خلى بينه، وبينها صار قابضا لها، وهب من آخر دراهم، ثم استقرضها منه فأقرضها جاز، وليس للواهب ان يرجع ابدا.

٢١٨٧٧:- إذا اودع الرجل رجلا شيئا من الاشياء، ثم لقيه فوهبه له، وليس الشئ بحضرتهمما فالهبة جائزة، إذا قال الموهوب له: قبلت لا يحتاج فيه الى قبض جديد، وكذلك هذا فى العارية، والاجارة.

الفصل الثانى عشر: فى الصدقة

٢١٨٧٨:- وفى الغياثية: الصدقة على الغنى هبة، وإن ذكر لفظ الصدقة، والهبة من الفقير صدقة، وإن ذكر لفظ الهبة واحد اللفظين جاز أن يذكر، ويراد به الآخر لكون كل واحد منهما تبرعا.

٢١٨٧٩:- وفى السراجية: لو تصدق على غنيين جاز فى رواية عن أبى حنيفة: وهو قولهما، ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع.

٢١٨٨٠:- م: قال محمد فى الاصل: والصدقة بمنزلة الهبة فى المشاع، وغير المشاع فى حاجتها، الى القبض قال: الا أنه لارجوع فى الصدقة إذا تمت فينتفى الرجوع فى الصدقة مطلقا من غير فصل بينهما، إذا كان المتصدق عليه غنيا، أو فقيرا، واختلف المشائخ فيه منهم من قال: ما ذكر من الجواب محمول على ما إذا كان المتصدق عليه فقيرا، أما إذا كان غنيا كان للمتصدق حق الرجوع، ومنهم من سوى بين الفقير، والغنى، وظاهر الاطلاق فى الكتاب يدل عليه.

٢١٨٨١:- وذكر فى المنتقى: أنه لارجوع فى الصدقة سواء كانت الصدقة على غنى، أو فقير قال ثمة، والقياس فى الصدقة على الغنى الرجوع استحسانا، وقلنا بانه لارجوع، وأما إذا وهب للفقير شيئا فلا رجوع فيه استحسانا، وذكر المسئلة فى الاصل مطلقا، وذكر فى بعض المواضع إذا وهبها منه، وهو

٢١٨٨٠:- أخرج البيهقى فى سننه عن عثمان، وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم أنهم قالوا: لا تجوز صدقة حتى تقبض.

وأخرج عن معاذ بن جبل، وشريح انهما كانا لا يجيزانها حتى تقبض - السنن الكبرى - هبات، باب شرط القبض فى الهبة ٩/ ١٥٦ برقم ١٢١٧٦، ١٢١٧٧ مصنف عبد الرزاق - صدقة، باب لا تجوز الصدقة الا بالقبض ٩/ ١٢٢ برقم ١٦٥٩٢

محتاج فهو على وجه الصدقة، وذكر فى بعضها، إذا وهبها من الفقير، وهو عالم بحاله قال فى الاصل: فكذلك، إذا اعطى سائلا، أو محتاجا على وجه الحاجة، ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا.

٢١٨٨٢:- وفى الخانية: رجل فى يده دراهم فقال: لله على ان أتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير: جاز، وان لم يتصدق حتى هلكت الدراهم فى يده فلا شئ عليه.

٢١٨٨٣:- وفيها رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن سلمة: ان كان الزوج يوسع عليها فى النفقة فهى موسرة بغنى الزوج، وفى السراجية: إذا وهب من الفقير شيئا لايمك الرجوع، وقيل هذا: إذا نوى الصدقة، وفى التهذيب: ولو تصدق قطعة نقرة على فقيرين جاز اتفاقا.

٢١٨٨٤:- م، وفى المنتقى: ابراهيم عن محمد رجل تصدق على رجل بصدقة، وسلمها إليه، ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض، وكذلك الهبة، إذا كان لدى رحم محرم، وقال: كل شئ لايفسخه القاضى، إذا اختصما إليه فهذا حكمه، وكل شئ فسخه القاضى، إذا اختصما إليه فاقاله الموهوب له فهو من مال الواهب، وان لم يقبض.

٢١٨٨٥:- يجب ان يعلم بان الصدقة لا تقبل الاقالة، والفسخ، ويجعل اقالة الصدقة تمليكاً مبتدأ، أو هبة مبتدأة.

٢١٨٨١:- أخرج البخارى فى صحيحه عن سفيان قال: سمعت مالكا يسأل زيد بن اسلم قال: سمعت أبى يقول: قال عمر: حملت على فرس فى سبيل الله فرأيت باع فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لا تشتري، ولا تعد فى صدقتك- صحيح البخارى- هبة، باب إذا حمل رجلاً على فرس ١/ ٣٥٩ برقم ٢٥٦٢ ف: ٢٦٣٦، زكوة، باب هل يشتري صدقته ١/ ٢٠١ برقم ١٤٦٧ ف: ١٤٨٩

٢١٨٨٦:- وفيه أيضا: إذا تصدق بداره على امرأته، وعلى مافى بطنها، وهى حامل لم يجر شئ من الصدقة، وكذلك: لو قال لها: تصدقت عليك، وعلى غلامى، أو قال: عليك، وعلى نفسى بهذه الدارهم لم يجر شئ من الصدقة، وكذلك: لو قال لها تصدقت عليك، وعلى الرجل الذى فى هذا البيت ففتح الباب فإذا ليس فيه احد.

٢١٨٨٧:- انما هذا بمنزلة رجل قال: تصدقت بهذه الدار على بنى الصغار الثلاثة، وهو يرى أنهم احياء، وكان بعضهم ميتا يوم قال هذا القول: وهو لا يعلم فالصدقة باطلة، ولو قال هذا: وهو يعلم بموت الميت منهم جازت الصدقة كلها للحى منهم أشار الى ان الايجاب، إذا وقع لمن يملك، ولمن لا يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكماله لمن يملك، وعند ذلك لا يتمكن الشيوع اصلا فيجوز الايجاب، وإذا وقع الايجاب لشخصين كل واحد منهما ممن يملك بوجه من الوجوه فالايجاب يكون لهما، وعند ذلك يتكمن الشيوع من احد الجانبين فيمنع جواز الايجاب على قول من يرى الشيوع من احد الجانبين مانعا.

٢١٨٨٨:- إذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورثه تلك الصدقة فلا بأس عليه.

٢١٨٨٩:- وفيه أيضا، إذا قال: جعلت غلة دارى هذه صدقة فى المساكين، أو قال: دارى هذه صدقة فى المساكين فما دام حيا يؤمر بالصدقة

٢١٨٨٨:- أخرج الترمذى فى سننه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال: كنت جالسا عند النبى صلى الله عليه وسلم: إذا أتته امرأة فقالت: يا رسول الله إني كنت تصدقت على أمي بجارية، وانها ماتت قال: وجب اجرک، وردّها عليك الميراث. سنن الترمذى، زکوة، باب ماجاء فى المتصدق يرث صدقة ١/ ١٤٤ برقم ٦٦٢

صحيح مسلم- صيام، باب قضاء الصيام عن الميت ١/ ٣٦٢ برقم ١١٤٩

سنن أبى داود- زکوة، باب من تصدق بصدقة ثم ورثها ١/ ٢٣٤ برقم ١٦٥٦

سنن ابن ماجه- صدقات، باب من تصدق بصدقة ثم ورثها ٢/ ١٧٢ برقم ٢٣٩٥

فاما إذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار، والغلة ميراث عنه، ولو نذر بالتصدق صريحا كان الجواب كما قلنا فهنا كذلك أيضا.

٢١٨٩٠:- إذا قال جميع مالى صدقة فهذا على الاموال التى يجب فيها الزكاة، ومال الزكاة فيه لا يدخل استحسانا، وكذلك: إذا قال: جميع ما املك عند بعض المشائخ، وعند بعضهم يدخل جميع ما يملكه قياسا، واستحسانا.

٢١٨٩١:- وفى الحاوى: إذا قال لله على ان أتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها اجزاه، وان لم يتصدق حتى هلكت فى يده فلا شئ عليه.

٢١٨٩٢:- وفى فتاوى آهو: رجل دفع الى رجل عشرة، وقال: تصدق بها على فلان الفقير فتصدق بغيرها من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضى: بديع الدين يضمن بالإتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم، أو مائة من حنطة، وقال: ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره فى الحاوى أنه يضمن وقال ظهير الدين لا يضمن لأن المقصود ابتغاء مرضاة الله، وقد وجد فى حق فقير.

٢١٨٩٣:- سئل القاضى بديع الدين عمن دفع لرجل فقير دراهم، وقال تصدق بها فانفقها على نفسه قال: لا يجوز.

٢١٨٩٤:- وفى الفتاوى: قال الفقيه أبو بكر: إذا كان الرجل محتاجا فالانفاق على نفسه افضل من التصدق قال الفقيه أبو الليث: إذا كان يعلم انه لو انفق يصبر على الشدة فالانفاق على غيره افضل، وفيه أيضا لا بأس بالتصدق على المكدين الذين يسألون الناس الحافا، ويأكلون، وفى السراجية: اسرافا، م: مالم يظهر للمتصدق ان ما يتصدق عليه ينفق فى المعصية.

٢١٨٩٣:- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن سفيان قال: لو قال: رجل لرجل تصدق بمالى على من شئت لم يكن له لياخذة لنفسه، ولكن ليعطيه ذارحم أو ولدأ أن شاء - مصنف عبد الرزاق - صدقة، باب لا تجوز الصدقة الا القبض ٩/ ١٢٣ برقم ١٦٥٩٧

٢١٨٩٥:- وفى السراجية: سئل النبی صلى الله عليه وسلم: إذا كثر السؤال فمن يعطى قال: من رق قلبك عليه، وفيها التصدق بثمان العبد على المحتاجين افضل من الاعتاق، رجل اخرج الدراهم من الكيس ليدفعه الى المساكين فلم يدفع فلا شئ عليه من حيث الحكم .

٢١٨٩٦:- رجل تصدق على ميت، أو دعا له، فانه يصل الثواب الى الميت، إذا جعل ثواب عمله لغيره من المومنين جاز، قوله مالى فى المساكين صدقة لا يتناول الديون على الناس .
٢١٨٩٧:- الصبى إذا تصدق بماله بأذن الاب لا يصح، وفى واقعات الناطفى - رجل تصدق بأمة، ودفعها إليه، وعليها ثياب، وحلى جاز، وتكون الثياب، والحلى للذى تصدق بها.

٢١٨٩٨:- رجل فى يده فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبى وأقام البينة على قول الأب فالدارله.
٢١٨٩٩:- وفى تحنيس الناصرى: عن عائشة رضى الله عنها ان سائلة سألتها فامررت خادمتها فأعطتها فلما رجعت قالت: ما قالت السائلة قالت قالت: بارك الله فيك قالت عائشة الحقيها وقولى، وفيك قولاً نقول الصدقة لنا فضل.

٢١٨٩٦:- أخرج الترمذى فى سننه عن ابن عباس ان رجلاً قال: يا رسول الله! ان امي توفيت أفينفعها ان تصدقت عنها قال: نعم قال: فان لي محرراً فاشهدك اني قد تصدقت به عنها- سنن الترمذى- زكوة، باب ماجاء فى الصدقة عن الميت ١ / ١٤٥ برقم ٦٦٤
صحيح مسلم- وصية، باب وصول ثواب- الصدقات الى الميت ٢ / ٤١ برقم ١٦٣٠
ونقل الهيثمى عن الطبرانى عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تصدق بصدقة تطوعاً فيجعلها عن أبويه فيكون لهما أجرها، ولا ينقص من أجره شيئاً- مجمع الزوائد ٣ / ١٣٨

٢١٨٩٩:- أخرج النسائى فى سننه الكبرى حديث عائشة بتغير يسير فانظر: عن عائشة قالت: اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة فقال: اقسمها قال: وكانت عائشة إذا رجع الخادم قالت: ما قالوا: لك تقول: ما يقولون يقول: بارك الله فيكم فتقول عائشة: وفيهم بارك الله ترد عليهم مثل ما قالوا، ويبقى اجرنا- السنن الكبرى للنسائى - كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول لمن اهدى له ٦ / ٨٣ برقم ١٠١٣٥

عمل اليوم واليلة لابن السني، باب ما يرد المهدى إذا دعى له / ٢٤٤ برقم ٢٧٨

٢١٩٠٠:- وفى الهداية: من نذر ان يتصدق بماله يتصدق بجنس مايجب فيه الزكاة- وفى الينايع- وهذا استحسانا اخذ به اصحابنا: والقياس ان يتصدق بجميع ماله، وبه أخذ زفر: ثم لافرق بين أن يكون مال الزكاة ذهباً، أو فضة، وبين أن يكون سائمة، أو مال التجارة، وكذلك: إذا نذر بجميع مايملكه -وفى الهداية - ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع، ويروى انه والأول سواء، ويقال له امسك منه ماتنفاقه على نفسك، وعيالك الى ان تكتسب، فإذا اكتسبت تصدق بمثل ما أنفقت، ولو قال: مالى فى المساكين صدقة، ولانية له دخل فيه ارض العشر دون ارض الخراج، وقال محمد: يتصدق بهما جميعاً.

٢١٩٠١:- وفى واقعات الناطفى: رجل قال لرجل: كل منفعة وصل الى من مالك فعلى ان اتصدق به فوهب له شيئاً فعليه ان يتصدق، وان أذن له ان يأكل من طعامه فليس له ان يتصدق به.

٢١٩٠٢:- م: وعن الحسن البصرى- فى من يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال: يضعها حتى يجيى آخر، فان أكلها اطعم مثلها، وقال عامر الجهنى هو بالخيار ان شاء قضاها، وان شاء لم يقضها لاتجاوز الصدقة الا بالقبض، وقال محمد: من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى، وان شاء لم يمض، وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الليث - وهو المأخوذ.

٢١٩٠٢:- ما وجدت اثر الحسن البصرى فى هذه المسئلة، ولكن وجدت اثر عمرو بن العاص رضى الله عنه من طريق ابن سيرين فانظر: أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن ابن سيرين قال: كان ابن العاص يقول: إذا اخرج اليه بالكسرة فلم يوجد حبسوها، حتى يجيى غيره- وأخرج ايضا عن عمرو بن العاص قال: يضعها حتى يجيى غيره- مصنف ابن أبى شيبة - زكوة، فى المسكين يؤمر له بالشئ فلا يوجد ٦/ ٤٩٢ برقم ١٠٣٨٨، ١٠٣٨٩ وقول عامر الجهنى أخرج ابن أبى شيبة معناه فى مصنفه من طريق اسراييل عن جابر، فانظر عن أبى جعفر، وعامر، وعطاء قالوا: ان شاء أمضاها، وان شاء أمسكها- مصنف ابن أبى شيبة- زكوة، من رخص أن يصنع بهاماشاء ٦/ ٤٩٣ برقم ١٠٣٩٢

٢١٩٠٣:- وفى تجنيس الناصرى: إذا قال السائل بحق الله، أو بحق محمد: ان تعطينى كذا لا يجب عليه الحكم، والاحسن فى المروءة ان تعطيه، وعن المبارك قال يعجبني، إذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطى.

٢١٩٠٤:- وفى الخانية: إذا فعل الصغير شيئاً من الحسنات لمن يكون ثواب ذلك اختلفوا فيه قال أبو بكر الاسكاف: حسناته تكون له دون أبويه، وانما يكون لو لديه اجر التعليم، والارشاد، وقال بعضهم: حسناته تكون لأبويه، والله اعلم بالصواب.

٢١٩٠٣:- أخرج أبوداؤد فى سننه عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسأل بوجه الله إلا الجنة. سنن أبى داؤد- زكوة باب كراهية المسألة بوجه الله تعالى ٢٣٥ / ١ برقم ١٦٧١

وأخرج عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من استعاذ بالله فاعيدوه، ومن سأل بالله فاعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه الخ- سنن أبى داؤد- زكوة، باب عطية من سأل بالله ٢٣٥ / ١ برقم ١٦٧٢

شعب الايمان- زكوة، فصل فى الاستغفار عن المسئلة ٢٧٦، ٢٧٧ / ٣ برقم ٣٥٣٧، ٣٥٣٨ وأخرج الطبرانى حديثاً طويلاً فى هذا الباب فانظر المعجم الكبير ١١٢ / ٨ برقم ٧٥٣٠ ٢١٩٠٤:- أخرج مسلم فى صحيحه عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم: لقي ركباً بالروحاء فقال: من القوم قالوا: المسلمون فقالوا: من انت قال، رسول الله فرفعت إليه امرأة صبيّاً فقالت: الهذا حج قال: نعم ولك اجر- صحيح مسلم - حج، باب صحة حج الصبى ٤٣١ / ١ برقم ١٣٣٦

سنن الترمذى- حج، باب فى حج الصبى ١٨٥ / ١ برقم ٩٢٨ سنن أبى داؤد- مناسك، باب فى الصبى يحج ٢٤٣ / ١ برقم ١٧٣٦ سنن النسائى - حج، الحج بالصغير ٣ / ٢ برقم ٢٦٤٤، مسند احمد قديم ٢١٩ / ١ جديد برقم: ١٨٩٨

وذكر الشيخ شبير احمد العثمانى معنى ما جاء فى الحديث، ولك أجر نقلاً عن القاضى عياض:- وأجرها فيما تتكلفه فى أمره فى ذلك وتعليمه، وتجنبيه ما يجتنب المحرم- فتح الملهم ٣ / ٣٧٣ تمّ المجلد الرابع عشر بفضل الله تعالى، وسيأتى بعده المجلد الخامس عشر أوله كتاب الاجارة.

شبير أحمد القاسمى بالمدرسة شاهی مراد آباد الهند

المجلد الرابع عشر ٢٠١٠٣ - ٢١٩٠٤ الصفحة

٣٧ / كتاب الإقرار ٢٠١٠٣ - ٢٠٨٧٨ ٣

هذا الكتاب يشتمل على خمسة وعشرين فصلاً:

٥ في بيان شرط جواز الإقرار	الفصل الأول
٧ في بيان ما يكون إقراراً وما لا يكون	الفصل الثاني
٥٧ في بيان ما يصح به الإقرار وما لا يصح	الفصل الثالث
٦٤ في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح	الفصل الرابع
٦٦ في بيان من يصح الإقرار ومن لا يصح	الفصل الخامس
٧١ في الإقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك	الفصل السادس
٧٣ في الإقرار بأخذ الشيء من مكان	الفصل السابع
٧٦ في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له	الفصل الثامن
٩٦ في الإقرار بشئ مبهم	الفصل التاسع
١١٠ في الخيار والاستثناء والرجوع	الفصل العاشر
١٢٧ في الرجل أقر بمال دفع إليه	الفصل الحادي عشر
 في إقرار الرجل بدين له على غيره أو بو ديدة له في	الفصل الثاني عشر
١٣٣ يد غيره لآخر	
١٣٤ في تكرار الإقرار	الفصل الثالث عشر
١٣٩ في الإقرار بمقدار مضافاً إلى صنفين من المال	الفصل الرابع عشر
١٤٠ فيما يكون إقراراً لشركة وما لا يكون	الفصل الخامس عشر
١٤٣ في نفي المقر له ملك المقر به وإقراره به لغيره	الفصل السادس عشر

١٤٥	حكمه	في إسناد الإقرار إلى حال ينأى صحته وثبوت	الفصل السابع عشر
١٤٨	في الجمع بين الشئيين المتناقضين في الإقرار		الفصل الثامن عشر
١٤٩	في الإقرار بالنكاح		الفصل التاسع عشر
١٥٠	في إقرار الرجل على نفسه أو على غيره		الفصل العشرون
١٥٣	في أقارير المريض وأفعاله		الفصل الحادى والعشرون
١٩٣	في إقرار الوارث بعد موت المورث		الفصل الثانى والعشرون
٢٠١	في الإقرار بالنسب		الفصل الثالث والعشرون
٢٠٧	فيما يكونون إقراراً بالإبراء وما لا يكون، وفي الإبراء صريحاً		الفصل الرابع والعشرون
٢١٥	في المتفرقات		الفصل الخامس والعشرون

٣٨ / كتاب الصُّلح ٢٠٨٧٩ - ٢١٥٣٤ ٢٢٣

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً:

٢٢٤	في بيان شرط جواز الصلح وحكمه	الفصل الأول
٢٢٦	في بيان أنواع الصلح	الفصل الثانى
٢٢٨	في بيان ما يصلح بدلاً ومبدلاً في الصلح وما لا يصلح	الفصل الثالث
٢٣٠	في الصلح عن الغير	الفصل الرابع
٢٣٨	في بيان ما يجوز من الصلح وما لا يجوز	الفصل الخامس

٢٩٥	فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح في المجلس وفي الصلح الذي يبطل بعد صحته	الفصل السادس
٢٩٩	في الصلح والإبراء عن الشرط.....	الفصل السابع
٣٠٤	في صلح الأب والوصى ومن أشبههما.....	الفصل الثامن
٣١٠	في صلح الوارث، وإقرار الوصى لبعض الورثة بشيء من المال ميراثاً عن الميت.....	الفصل التاسع
٣١٦	في الصلح على أن المدعى عليه يحلف وهو برئ من المال.....	الفصل العاشر
٣١٨	في الصلح على الخدمة والسكنى والغلة....	الفصل الحادى عشر
٣٢٣	في الصلح عن الدماء والجراحات.....	الفصل الثانى عشر
٣٣٦	في العوارض المحدثه في بدل الصلح وفي تصرف المدعى في بدل الصلح....	الفصل الثالث عشر
٣٣٨	في شرط الخيار في الصلح، وفي الخيار من غير شرط.....	الفصل الرابع عشر
٣٤١	في بينة يقيمها المدعى عليه بعد الصلح يريد إبطال الصلح.....	الفصل الخامس عشر
٣٤٤	في دين على شيء يقع به الإقرار.....	الفصل السادس عشر
٣٤٥	في الاستحقاق في الصلح.....	الفصل السابع عشر
٣٥٢	في المسائل المتعلقة بالأجل والبراءة.....	الفصل الثامن عشر
٣٥٥	في الصلح عن الحقوق التي ليست بمال....	الفصل التاسع عشر
٣٦٠	في الشهادة في الصلح.....	الفصل العشرون
٣٦٤	في الصلح في السلم.....	الفصل الحادى والعشرون

٣٧٢ في الصلح عن العيوب	الفصل الثاني والعشرون
٣٨٣ في صلح المكاتب والعبد التاجر	الفصل الثالث والعشرون
٣٨٧ في صلح أهل الذمة	الفصل الرابع والعشرون
٣٨٨ في الصلح في الرهن والبيع الفاسد والصدقة	الفصل الخامس والعشرون
٣٩١ في المتفرقات	الفصل السادس والعشرون

٣٩ / كتاب الهبة ٢١٥٣٥ - ٢١٩٠٤ ٤١٢

هذا الكتاب يشتمل على اثني عشر فصلاً:

٤١٤ في ألفاظ الهبة وما يقوم مقامها	الفصل الأول
٤٢١ فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز	الفصل الثاني
٤٣٧ فيما يتعلق بالتحليل	الفصل الثالث
٤٤٣ في هبة الدين ممن عليه الدين	الفصل الرابع
٤٤٨ في الرجوع في الهبة	الفصل الخامس
٤٦٢ في الهبة من الصغير	الفصل السادس
٤٧٠ في حكم العوض في الهبة	الفصل السابع
٤٧٥ في حكم الشرط في الهبة	الفصل الثامن
٤٨٠ في اختلاف الواهب الموهوب له والشهادة في ذلك	الفصل التاسع
٤٨٤ في هبة المريض	الفصل العاشر
٤٨٩ في المتفرقات	الفصل الحادي عشر
٤٩٨ في الصدقة	الفصل الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المجلد الرابع عشر من الفتاوى التاتارخانية

٣٧- كتاب الإقرار

رقم المسألة	الصفحة
٢٠١٠٣	تفسير الإقرار لغة وشرعاً..... ٣
٢٠١٠٤	سبب الإقرار..... ٣
٢٠١٠٥	شرط الإقرار..... ٣
٢٠١٠٦	ركن الإقرار..... ٤
٢٠١٠٧	حكم الإقرار..... ٤
٢٠١٠٨	الإقرار نوعان..... ٤
٢٠١٠٩	إقرار حقوق العباد..... ٤
٢٠١١٠	متى يصح الرجوع عن الإقرار..... ٥
٢٠١١١	الفصل الأول: في بيان شرط جواز الإقرار
٢٠١١٢	كون المقر به مما يجب تسليمه إلى المقر له إما عينه أو مثله..... ٥
٢٠١١٣	بطلان الإقرار بردّ المقر له..... ٦
٢٠١١٤	إعادة المقر الإقرار بعد بطلانه وتصديق المقر له..... ٦
٢٠١١٥	الفصل الثاني: في بيان ما يكون إقراراً، وما لا يكون
٢٠١١٦	خروج الكلام على وجه الكناية عن مال ادّعاه المدّعى..... ٧
٢٠١١٧	قول الرجل لفلان على ألف درهم..... ٧
٢٠١١٨	قول الرجل: مرا بفلان ده درهم دادنى است..... ٧
٢٠١١٩	قول الرجل: لفلان فى مالى ألف درهم..... ٧
٢٠١٢٠	قول الرجل: له من مالى ألف درهم..... ٧
٢٠١٢١	قول الرجل: له عندى ألف درهم..... ٨
٢٠١٢٢	قول الرجل: له على ألف..... ٨

٢٠١٢١	إقرار الرجل بدار له ثم دعواه البيع أو الشراء منه.....	٨
٢٠١٢٢	دعوى كل من الرجلين دار صاحبه، وصلحهما على الخروج من دار فى يد صاحبه.....	٨
٢٠١٢٣	قول الرجل: هذا الثوب عارية يملكه فلان.....	٩
٢٠١٢٤	قول الرجل: هذه الدراهم عارية من قبل فلان.....	٩
٢٠١٢٥	قول امرأة: أنا أمتك.....	٩
٢٠١٢٦	قول العبد: كاتبني أو أعتقني أو مثل هذه الألفاظ.....	٩
٢٠١٢٧	قول الرجل: هذا لفلان ميراث من أخيه.....	٩
٢٠١٢٨	قول الرجل: كل عبد لي فهو لفلان.....	٩
٢٠١٢٩	قول الرجل: هذه الدار ليست لي وهى له أو مثلها.....	١٠
٢٠١٣٠	قول الرجل: جميع مالي لفلان.....	١٠
٢٠١٣١	قول الرجل: أمى أمة لهذا.....	١٠
٢٠١٣٢	إقرار الرجل بعد الدخول بالطلاق قبله.....	١٠
٢٠١٣٣	قول الرجل: فعلت كذا إذا كان لك علىّ مائة.....	١١
٢٠١٣٤	إرادة الرجل إخراج أمته، وإقرارها لأبيها بدين.....	١١
٢٠١٣٥	عين فى يد رجل اقدم رجل على الشراء منه.....	١١
٢٠١٣٦	قول الرجل: لك علىّ ألف وأنت حرّ.....	١١
٢٠١٣٧	قول الرجل لأمته أياسارقة يازانية أو مثلها.....	١١
٢٠١٣٨	قول الرجل: له علىّ ألف درهم أو على هذا الجدار.....	١١
٢٠١٣٩	دعوى الرجل على الآخر أنك قبضت منى كذا بغير حق.....	١١
٢٠١٤٠	قول الرجل: له عندى ألفا درهم ودیعة.....	١١
٢٠١٤١	إقرار الأب لابنه الصغير بعين.....	١٢
٢٠١٤٢	صلح الورثة على شيء وفيهم المراهق، وإقراره الصلح عند البلوغ	١٢
٢٠١٤٣	دعوى الرجل ستين إبلاً.....	١٢
٢٠١٤٤	إكراه الرجل على بيع العفار وقوله خوفا ليس هذا بملك لي	١٢

- ٢٠١٤٥ قول الرجل: مولاها احتال فى إسقاط الحمل فأتى فى خجالة لذلك.. ١٣
- ٢٠١٤٦ سؤال المرأة الطلاق بشرط البراءة ثم دعواها بالايقاع عليها ثلثا ١٣
- ٢٠١٤٧ قول المؤذن: كردم فى جواب من قال له زن را طلاق كردى
وظنّ أنه قال صلوة كردى..... ١٤
- ٢٠١٤٨ قول الرجل: هى طالق ثلثا ثم تزوجها، وقال لم أكن تزوجتها حين الطلاق.... ١٤
- ٢٠١٤٩ قول الرجل: لأحد كما على كذا..... ١٤
- ٢٠١٥٠ إقرار الرجل بنكاحها ومهرها فقالت هى لم أعلم أنه تزوجنى ١٥
- ٢٠١٥١ دعوى الرجل نكاح امرأة وإنكارها، ثم قولها أثناء الخصومة اعطنى المهر ١٥
- ٢٠١٥٢ دعوى الرجل مالا معلوماً، وقول المدعى عليه استهزئ لأمرك اتفكر اليوم ١٥
- ٢٠١٥٣ فى سبعة مواضع سكوت الرجل يكون إقرار بالرق..... ١٥
- فصل: فى كل لفظ يكون إقراراً بالملك للمخاطب، وما لا يكون** ١٦
- ٢٠١٥٤ ستة ألفاظ تكون إقراراً بالملك..... ١٦
- ٢٠١٥٥ دعوى الرجل دارا فى يد غير، وقول صاحب الدار للمدعى سلم إلى هذه الدار.. ١٦
- ٢٠١٥٦ قول الرجل: اصطالحنا على أن أسلم الدار على أن تسلم لي ألف درهم ١٦
- ٢٠١٥٧ قوله بعد ذكر الصلح سلم لي خصومتك فى هذه الدار بألف ١٦
- ٢٠١٥٨ قول الرجل لغيره: سلم لي شراء هذه الدار..... ١٦
- ٢٠١٥٩ قول الرجل: أراضى هذه، وذكر حدودها لفلان..... ١٧
- ٢٠١٦٠ إقرار الرجل بعين لرجل، ثم إنكاره..... ١٧
- ٢٠١٦١ إقرار ذى اليد بالعين لرجل، ولم يكن بينهما سبب من أسباب الملك ١٧
- ٢٠١٦٢ قول الخصم للقاضى الأقر ولا أنكر..... ١٨
- ٢٠١٦٣ قول المرأة زنيته بأمنى، وإنكار الزوج، ثم قوله فى الغضب فعلت ذلك ١٨
- ٢٠١٦٤ إقرار الرجل أن عليه لفلان حنطة من سلم..... ١٨
- ٢٠١٦٥ خطبة الفتاة والعقد لها النكاح، ثم موتها قبل الزفاف وطلب الزوج الميراث... ١٨
- ٢٠١٦٦ قول الأب لابنتى جهاز كذا وكذا؟ فهل يكون إقراراً؟..... ١٨
- ٢٠١٦٧ دعوى الرجل سدساً وقول المدعى عليه لأدري أسدس أم ربع ١٩

٢٠١٦٨	إقرار المريض بأن البقرة صدق امرأتى.....	١٩
٢٠١٦٩	قول الرجل: عند القاضى مسيل ماء دار هذا فى دارى فمره بتحويله عن دارى...	١٩
٢٠١٧٠	إقرار الرجل: بدفع غلة الدار إلى فلان	١٩
٢٠١٧١	قول الرجل: ايس كاؤ من ترا	١٩
٢٠١٧٢	قول الرجل لابنه الصغير ايس مال ترا كردم أو مثلها	٢٠
٢٠١٧٣	قول الرجل: ايس زمين بنام فلان فرزند نارسيده خود كردم.	٢٠
٢١	نوع: فى الجواب الذى يكون إقراراً والذى لا يكون	
٢٠١٧٤	قول الرجل: اقض الألف الذى لي عليك، وقول الآخر: نعم.	٢١
٢٠١٧٥	قول الآخر فى الجواب اقعد واتزنها أو مثل هذه الألفاظ.....	٢١
٢٠١٧٦	قول الرجل: أعطنى ألف درهم، وقول الآخر اتزنها أو مثلها...	٢١
٢٠١٧٧	قول الرجل: أعطنى الألف الذى لي عليك، وقول الآخر: اصبر أو مثلها ..	٢١
٢٠١٧٨	قول الآخر فى الجواب: اجلس فاتزنها أو انتقدها أو مثلها..	٢٢
٢٠١٧٩	قول الآخر فى الجواب: اتزنها إن شاء الله تعالى أو مثل هذه الألفاظ...	٢٢
٢٠١٨٠	إقرار الرجل بالألفاظ المختلفة فى العربية، والفارسية.....	٢٢
٢٠١٨١	دعوى عشرة دراهم وقول المدعى عليه بدفعها إلى أخيه بأمر المدعى	٢٣
٢٠١٨٢	إقرار المدعى عليه بالمال.....	٢٣
٢٠١٨٣	دعوى الرجل مالا من صك وجحود المدعى عليه، وقوله لك على دينار غير ما كتب فى الصك.....	٢٣
٢٠١٨٤	دعوى الرجل بأنى دفعت إليك وقول المدعى عليه بأى سبب دفعت ونظائرها	٢٣
٢٠١٨٥	قول الرجل: اعتقت غلامك، وقول الآخر وأنت أعتقت أيضاً ونظائره	٢٤
٢٠١٨٦	قول الرجل: أنت قتلت فلانا، وقول الآخر وأنت قتلت فلانا	٢٤
٢٠١٨٧	إقرار الرجل لرجل بالدين وموته ودعوى الورثة إقراره به تلجئة	٢٤
٢٠١٨٨	دعوى الرجل على رجل ألفاً خمسمائة معجلة، وخمسمائة مؤجلة	٢٥
٢٠١٨٩	قيل لرجل لما قتلت فلانا، وقوله كذا كان مكتوباً فى اللوح المحفوظ	٢٥
٢٠١٩٠	قيل لفلان هل عليك لفلان كذا وإيماءه برأسه	٢٥

٢٥	قول الرجل لى عليك ألف درهم، وقول الآخر آخر عنى دعواك أو مثله	٢٠١٩١
٢٥	دعوى الرجل على الآخر فقوله آخر عنى هذه الألف التى ادعيت أو مثله..	٢٠١٩٢
	قول الرجل لغيره: أعطنى الألف التى لى عليك فقوله حتى	٢٠١٩٣
٢٦	يدخل على مالى أو مثله.....	٢٠١٩٤
٢٦	قول الرجل لى عليك مائة درهم، وقول الآخر مائة بعد مائة أو مثله	٢٠١٩٥
٢٦	قول الرجل: غرمائك علىّ أو مثله فى العربية والفارسية	٢٠١٩٦
٢٧	دعوى الرجل دارا وإقرار صاحب اليد شراء ها من المدعى.	٢٠١٩٧
٢٧	دعوى الرجل على الآخر القبض منه كذا بغير حق، وقوله بعدم القبض بغير الحق....	٢٠١٩٨
	دعوى العشرة، وقول المدعى عليه: ازين جملة مرا پنج درهم	٢٠١٩٩
٢٧	دادنى است أو مثلها	٢٠٢٠٠
٢٨	قول الرجل: لى عليك ألف، وقول الآخر إمّا خمسمائة منها فلا أو مثله	٢٠٢٠١
٢٨	قول الرجل: لى عليك ألف درهم، وقول المدعى عليه الحق أو الصدق أو مثله	٢٠٢٠٢
٢٨	قول الرجل: غفر الله لك حيث هبت لى المهر وقولها آرى بخشيدم	٢٠٢٠٣
٢٨	قول الرجل: لك علىّ درهم دقيق أو مثله	٢٠٢٠٤
٢٩	قول الرجل اقرضتنى ألفا فلم أقبل أو مثله	٢٠٢٠٥
٣٠	قول الرجل: لفلان علىّ ألف فيما أعلم أو مثل ذلك	٢٠٢٠٦
٣٠	شهادة النصرانى بالوحدانية والرسالة فى علمه فمأهو الحكم ...	٢٠٢٠٧
٣٠	قول الرجل: لفلان علىّ ألف فى حسابى أو مثل ذلك	٢٠٢٠٨
	كون الأخذ والاعطاء بين رجلين، وقول احدهما ما كان فى	٢٠٢٠٩
٣١	جريدتك فهو كذلك أو مثله	٢٠٢١٠
٣١	دعوى الرجل دينا مؤجلاً وحلف الآخر ماله اليوم قبلى شيء أو مثل ذلك .	٢٠٢١١
٣١	ضمان الرجل مال الأجرة	٢٠٢١٢
٣١	دعوى المال على الآخر، وقوله إن فلانا قضاك هذا المال عنى أو مثل ذلك	
٣١	دعوى الرجل على غيره أن له فى يده كذا عرضاً وشهادة الشهود	
٣٢	مسألة دعوى بعض من سهام الدار	

٢٠٢١٣	دعوى الرجل داراً، وقول المدعى عليه ملك توغير أو مثله	٣٢
٢٠٢١٤	إقدام الرجل على الاستيلاء هل يكون إقراراً	٣٢
٢٠٢١٥	قول الرجل: فى ما أحسب أو مثله	٣٢
٢٠٢١٦	قول الرجل: وجدت فى كتاب لفلان المائة أو مثله	٣٣
٢٠٢١٧	قول الرجل: للصكاك: اكتب له خط بيع هذه الدار ونظائره	٣٣
٢٠٢١٨	قول الرجل: فى سجل أو مثله	٣٣
٢٠٢١٩	قول الرجل: لفلان على ألف من ثمن المتاع	٣٤
٢٠٢٢٠	قول الرجل: للقسم اقسام هذه الدار	٣٤
٢٠٢٢١	قول الرجل: لفلان على ألف إنشاء الله أو مثله	٣٥
٢٠٢٢٢	قول الرجل: لفلان على ألف إن متّ، وبيان الأجل	٣٥
٢٠٢٢٣	قول الرجل: إذا قدم فلان فله على ألف أو مثله	٣٥
٢٠٢٢٤	تعليق الإقرار على مشية فلان أو على خطر	٣٦
٢٠٢٢٥	تعليق الإقرار بحمل المتاع إلى منزله	٣٦
٢٠٢٢٦	قول الرجل: اشتري منى عبداً فى يدك أو مثل ذلك	٣٧
٢٠٢٢٧	قول الرجل: أعطنى ثوب عبد، وقول الآخر: نعم	٣٧
٢٠٢٢٨	كتابة شهادة الشراء هل يكون إقراراً؟	٣٧
٢٠٢٢٩	قول الرجل اخبر فلانا أن له على ألف أو مثله	٣٧
٢٠٢٣٠	قول الرجل: لاتخبر فلانا أن له على ألف أو مثل ذلك	٣٨
٢٠٢٣١	قول الرجل: اشهدوا أنّ لفلان على ألف أو مثل ذلك	٣٨
٢٠٢٣٢	قول الرجل: لاتشهدوا أن عبدى حرّ أو مثل ذلك	٣٨
٢٠٢٣٣	قول الرجل: جميع مافى يدى لفلان أو مثله	٤٠
٢٠٢٣٤	قول الرجل: فلان شريكى فى جميع مافى الحانوت	٤٠
٢٠٢٣٥	إقرار الرجل بشركة الآخر معه فى الطحن	٤١
٢٠٢٣٦	إقرار الرجل لابنه بجميع مافى المنزل فى صحته	٤٢
٢٠٢٣٧	إقرار الرجل ببيع جميع مافى البيت من فلان	٤٢

٢٠٢٣٨	إقرار الرجل لإمرأته بجميع ما هو داخل المنزل	٤٢
٢٠٢٣٩	إقرار الرجل لإمرأته بالبيت، وما أغلق عليه الباب	٤٣
٢٠٢٤٠	تحليل الرجل ماله لغيره	٤٣
٢٠٢٤١	إقرار الرجل بحائط ثم قوله عنيت به البناء	٤٣
٢٠٢٤٢	إقرار الرجل بشجرة أو نخل	٤٣
٢٠٢٤٣	إقرار الرجل لرجل بنخل فى أرض	٤٣
٢٠٢٤٤	إقرار الرجل بنخلة فى بستانه	٤٤
٢٠٢٤٥	إقرار الرجل بالزرع للآخر	٤٤
٢٠٢٤٦	إقرار الرجل بالنخلة والكرم للآخر	٤٤
٢٠٢٤٧	إقرار الرجل بالدار، والأرض للآخر	٤٤
٢٠٢٤٨	إقرار الرجل بالدار للآخر وبالبيت لنفسه	٤٥
٢٠٢٤٩	إقرار الرجل بالدار للآخر وبالبناء لنفسه	٤٥
٢٠٢٥٠	إقرار الرجل بالبستان للآخر واستثناء النخلة	٤٥
٢٠٢٥١	تنفيل الإمام وقوله: من أصاب جبة فهى له وإصابة رجل جبة خز	٤٥
٢٠٢٥٢	إقرار الرجل بالسيف لآخر واستثناء الحلية	٤٦
٢٠٢٥٣	إقرار الرجل بالجارية للآخر وولدها لنفسه	٤٦
٢٠٢٥٤	إقرار الرجل بالخاتم للآخر والفص لنفسه	٤٦
٢٠٢٥٥	إقرار الرجل ببناء الدار لنفسه وأرضها للآخر وههنا خمس مسائل	٤٦
٢٠٢٥٦	تبتنى المسائل الخمسة على أصلين	٤٦
٢٠٢٥٧	قول الرجل: هذا الخاتم لى إلفصه ونظائره	٤٧
٢٠٢٥٨	إقرار الرجل بالأرض للآخر وفيها أشجار	٤٧
٢٠٢٥٩	إقرار الرجل بالأرض للآخر وفيها زرع	٤٧
٢٠٢٦٠	إقرار الرجل بنصف الغلة للآخر	٤٧
٢٠٢٦١	إقرار الكيس بما فيه من الدارهم للآخر	٤٨
٢٠٢٦٢	قول الرجل: هذه الأرض لفلان، وفيها زرع فالزرع لمن يكون؟	٤٨

٢٠٢٦٣	إقرار الرجل بالخاتم فالحقة والفص لمن يكون؟	٤٨
٢٠٢٦٤	إقرار الرجل بكون الحنطة من زرع الآخر	٤٩
٢٠٢٦٥	إقرار الرجل بالصوف الذى فى يده من غنم الآخر	٤٩
٢٠٢٦٦	إقرار الرجل بالجارية للآخر فهل يدخل فيه الولد؟	٤٩
٢٠٢٦٧	قول الرجل: هذا اللبن من غنم فلان	٤٩
٢٠٢٦٨	إقرار الرجل بغصب الحنطة على الحمار	٥٠
٢٠٢٦٩	إقرار الرجل بغصب الثوب من عيبة	٥٠
٢٠٢٧٠	إقرار الرجل بتمر فى قوسرة	٥٠
٢٠٢٧١	دخول كلمة "فى" على ما يصلح ظرفاً للمذكور	٥٠
نوع آخر: فى الإقرار بالكتابة		
٢٠٢٧٢	الإقرار بالكتابة على وجهين عدم كونه مستبيناً	٥١
٢٠٢٧٣	كون الكتابة مستبيناً ومسألة كتاب الرسالة	٥١
٢٠٢٧٤	مسألة كتاب الصك	٥١
٢٠٢٧٥	مسألة الكتابة على بياض	٥١
٢٠٢٧٦	مسألة كتاب الحساب	٥٢
٢٠٢٧٧	إقرار الرجل بوجوده فى الكتاب للآخر ألفا	٥٢
٢٠٢٧٨	كتابة الرجل فى صحيفة الحساب لفلان على ألف	٥٢
٢٠٢٧٩	قراءة الرجل صكاً بمال، وقوله الآخر أشهد عليك بهذا المال، وقوله: نعم	٥٢
٢٠٢٨٠	الإشارة من الأخرس هل يكون إقراراً؟	٥٣
٢٠٢٨١	ما يوجد مكتوباً فى "يادگار" بخط البياع فما هو الحكم؟	٥٣
٢٠٢٨٢	قراءة الرجل صكاً ومسألة الشهادة عليه	٥٣
٢٠٢٨٣	كتابة الرجل على رسم الرسائل إلى الآخر	٥٣
٢٠٢٨٤	كتابة الرجل على وجه الرسالة بحضرة الشهود ثم محوه ...	٥٤
٢٠٢٨٥	كتابة الرجل على نفسه ذكر حق بحضرة قوم، ثم قوله أشهدوا	٥٤
٢٠٢٨٦	كون الكتاب مصدراً مرسوماً نحو ما يكتب	٥٤

٢٠٢٨٧	كتابة الرجل بين أمين، وقوله أشهدوا	٥٤
٢٠٢٨٨	كتابة الرجل الإقرار على وجه الرسالة	٥٤
٢٠٢٨٩	كتابة الرجل على وجه الرسالة فى ثوب	٥٥
٢٠٢٩٠	ما كان مكتوباً بخط البيّاع والصراب والسّمسار فما هو الحكم؟	٥٥
	باب: الرجوع على الإقرار	
٢٠٢٩١	إقرار الرجل بكون المرأة أخته، ثم إرادته التزوج منها	٥٥
٢٠٢٩٢	إقرار الرجل ببنوة عبده ثم قوله: أو همت	٥٥
٢٠٢٩٣	إقرار الرجل بمال وجحود المقر له، ثم رجوع المقر	٥٦
٢٠٢٩٤	هبة رجل شيئاً ومساومته للبيع، ثم إرادة الرجوع	٥٦
	الفصل الثالث: فى بيان ما يصح به الإقرار، وما لا يصح	٥٧
٢٠٢٩٥	صحة الإقرار بالمجهول	٥٧
٢٠٢٩٦	كل تصرف لا يشترط لصحته إعلان ما صادفه ذلك فالإقرار به مع الجهالة صحيح ..	٥٧
٢٠٢٩٧	كل تصرف يشترط لصحته اعلام ما صادفه ذلك التصرف	
	فالإقرار مع الجهالة لا يصح	٥٧
٢٠٢٩٨	إقرار الغصب مع الجهالة فيؤمر المقر بالبيان	٥٧
٢٠٢٩٩	بيان المقر شيئاً على وجهين	٥٧
٢٠٣٠٠	الجهالة المتعلقة بالإقرار على ثلاثة أوجه	٥٨
٢٠٣٠١	جهالة المقر والمقر به	٥٨
٢٠٣٠٢	بيان المقر مالميس بمال فهو على وجهين	٥٨
٢٠٣٠٣	الإقرار للمجهول وبالمجهول هل يصح؟	٥٩
٢٠٣٠٤	إقرار الرجل بغصب الشيء، ثم قوله فى البيان أراد به خمرًا أو غيرها....	٥٩
٢٠٣٠٥	كون العبد مستهلكاً، وقول المقر قيمته ألف	٥٩
٢٠٣٠٦	إقرار الرجل بغصب شاة، فالرجوع فى البيان إليه	٥٩
٢٠٣٠٧	إقرار الرجل بدابة على نفسه فما هو الحكم؟	٦٠
٢٠٣٠٨	إقرار الرجل بكرّ حنطة للآخر فى طعامه	٦٠

٢٠٣٠٩	إقرار الرجل بغصب العبد من هذا أو من هذا، ودعوى كل واحد
٦١	منهما لنفسه، وحلف المقر لكل واحد منهما على ثلثا أوجه ...
٢٠٣١٠	صلح الرجلين قبل اليمين
٦١	قول الرجل: لك على هذا الرجل ألف
٢٠٣١٢	إقرار الرجل أن لفلان عنده وديعة
٢٠٣١٣	قول الرجل لهذا على مثل ما لهذا على
٢٠٣١٤	قول الرجل: لهذا على ألف وسكونه، ثم قوله ولهذا على مثل هذا
٢٠٣١٥	إقرار الرجل بنصف الدرهم ودينار وثوب بالخفض
٢٠٣١٦	إقرار الرجل لابنيه بعد موت أمهما وهما بالغان
٢٠٣١٧	إقرار الرجل لولده الصغير بعين
٦٤	الفصل الرابع: فى بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح
٢٠٣١٨	إقرار الرجل لما فى البطن على ثلاثة أوجه
٢٠٣١٩	بيان الرجل سبباً لا يستقيم وجوب المال به للجنين
٢٠٣٢٠	بيان الرجل من جهة الوصية
٢٠٣٢١	ولادة المرأة ولدين جنينين فما هو الحكم فى المسألة؟
٢٠٣٢٢	إقرار الرجل لصبى صغير بدين
٢٠٣٢٣	إقرار الرجل بإقراض الصبى له والصبى لا يعقل
٢٠٣٢٤	إقرار الرجل باستيعاد الصبى عنده والصبى لا يعقل
٢٠٣٢٥	إقرار الرجل بالكفالة للصبى والصبى لا يعقل
٢٠٣٢٦	إقرار الرجل بالكفالة عن اللقيط للآخر والصبى لا يعقل
٦٦	الفصل الخامس: فى بيان من يصح الإقرار ومن لا يصح
٢٠٣٢٧	إقرار الحر العاقل البالغ بحق
٢٠٣٢٨	إقرار الصبى التاجر بدين
٢٠٣٢٩	إقرار الصبى الغير المأذون بدين
٢٠٣٣٠	إقراره بالوديعة والعارية وغيرها

٢٠٣٣١	قول الابنة أقل من خمسة عشر بالحيض	٦٦
٢٠٣٣٢	إقرار الصبى بالبلوغ ومقاسمته الوصى	٦٧
٢٠٣٣٣	إقرار الصبى بالكتابة والعنق على المال	٦٧
٢٠٣٣٤	إقرار الصبى المحجور عليه بدين أو غيره	٦٧
٢٠٣٣٥	إقرار السكران	٦٨
٢٠٣٣٦	إقرار المراهق فى مجلسه بالبلوغ فى دعوى كانت له أو عليه ..	٦٨
٢٠٣٣٧	مسألة إقرار الأخرس بالكتابة	٦٨
٢٠٣٣٨	إقرار العبد التاجر بدين أو غيره لرجل	٦٩
٢٠٣٣٩	إقرار العبد لمولاه بشيء فى يده	٦٩
٢٠٣٤٠	إقرار العبد المأذون بالجناية	٦٩
٢٠٣٤١	إقرار العبد التاجر بمهر المرأة أو السرقة	٧٠
٢٠٣٤٢	إقرار العبد بالكفالة بالعنق	٧٠
٢٠٣٤٣	إقرار العبد بعنق فى عبد له	٧٠
٢٠٣٤٤	إقرار العبد بالطلاق	٧٠
	الفصل السادس: فى الإقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك	٧١
٢٠٣٤٥	إقرار الرجل للآخر عليه بعبد	٧١
٢٠٣٤٦	إقرار الرجل للآخر عليه بشاة أو بقرة أو بعير	٧١
٢٠٣٤٧	إقرار الرجل للآخر عليه بثوب هروى	٧١
٢٠٣٤٨	إقرار الرجل للآخر عليه بعقد قرض	٧١
٢٠٣٤٩	إقرار الرجل للآخر بشيئين	٧١
٢٠٣٥٠	إقرار الرجل للآخر عليه بدار أو أرض أو غيرها	٧٢
	الفصل السابع: فى الإقرار بأخذ الشيء من مكان	٧٣
٢٠٣٥١	إقرار الرجل بأخذ الثوب من دار بينه وبين الآخر	٧٣
٢٠٣٥٢	إقرار الرجل بقبض المائة من بيت فلان	٧٣
٢٠٣٥٣	إقرار الرجل بقبض عدل زطى من أرض فلان	٧٣

٢٠٣٥٤	إقرار الرجل بأخذ سرج كان على دابة فلان	٧٣
٢٠٣٥٥	قول الرجل بأخذ المائة من دار فلان	٧٣
٢٠٣٥٦	شهادة الشاهدين على اتیان رجل أرض فلان والاحتفار فيها واستخراج الألف منها	٧٤
٢٠٣٥٧	شهادة الشهود على أخذ رجل كراً من دار الآخر	٧٤
٢٠٣٥٨	إقرار الرجل بركوب دابة الآخر وأخذ الآخر الدابة منه	٧٤
٢٠٣٥٩	إقرار الرجل بأخذ الثياب من الحمام والمسجد الجامع والخان	٧٤
٢٠٣٦٠	إقرار الرجل بأخذ الثوب من المسجد، وهو مسجد الجماعة	٧٥
٧٦	الفصل الثامن: فى الاختلاف الواقع بين المقر والمقرله	
٢٠٣٦١	إقرار الرجل بأخذ الألف وديعة والألف غصباً وضياح الألف المغصوبة	٧٦
٢٠٣٦٢	إقرار الرجل بإيداع الألف وأخذ الألف غصباً وضياح الوديعة .	٧٦
٢٠٣٦٣	إقرار الرجل بأخذ الألف وديعة، وقول رب المال بأخذها غصباً	٧٦
٢٠٣٦٤	الاختلاف بين المقر والمقرله فى كراء الدابة	٧٦
٢٠٣٦٥	الاختلاف بين الوارث والمشتري فى ثمن المبيع وقبضه ...	٧٦
٢٠٣٦٦	إقرار الرجل بقبض الألف كانت له على الآخر، وقول الآخر	٧٧
	لم يكن لك على شيء	
٢٠٣٦٧	الاختلاف بين المقر والمقرله فى كون المأخوذ وديعة وملكاً .	٧٧
٢٠٣٦٨	الاختلاف بين الرجلين بإجارة الدار وملكها	٧٧
٢٠٣٦٩	الاختلاف بين المقر والخياط فى ملك القميص	٧٧
٢٠٣٧٠	الاختلاف بين المقر والمقرله فى إعاره الثوب وملكه	٧٨
٢٠٣٧١	اختلاف المقر والمقرله فى البيع ودفعه	٧٨
٢٠٣٧٢	قول الرجل بالاستقراض منه كراً ودفعه والأمر بدفعه إلى الآخر وإنكار المقرله	٧٨
٢٠٣٧٣	قول الرجل: أخذت مالك وأنت حربى	٧٨
٢٠٣٧٤	قول رب الثوب بخياطة الآخرله، ولم يقل بالقبض	٧٩
٢٠٣٧٥	قول الرجل بوديعة دار فى يد الآخر	٧٩

٢٠٣٧٦	جنس هذه المسائل على ثلاثة أنواع	٧٩
٢٠٣٧٧	قول الرجل بزرع الآخر الأرض، وهو لي، وقول الآخر هو لي	٧٩
٢٠٣٧٨	إقرار الرجل للآخر بالألف من مال فلان، وقول المقر له هو مالى	٧٩
٢٠٣٧٩	اختلاف المقر والمقر له فى التأجيل والتعجيل	٨٠
٢٠٣٨٠	إقرار الرجل بأخذ الألف وديعة وهلاكها، وقول صاحب المال بأخذها غصا ...	٨٠
٢٠٣٨١	إقرار الرجل بإعارة الدابة، وقول الآخر بغصبها	٨١
٢٠٣٨٢	قول الرجل باستعارة الثوب وهلاكه وقول المقر له بالغصب	٨١
٢٠٣٨٣	قول الرجل بغصب الألف والربح فيها، وقول المقر له قد أمرتك به	٨٢
٢٠٣٨٤	استهلاك لحم رجل يطوف فى السوق ثم فوله هى ميتة ونظائره ..	٨٢
٢٠٣٨٥	دعوى المقر له قرضا وإنكار المقر القرض وإقراره بالألف وديعة	٨٢
٢٠٣٨٦	دعوى المقر له ثمن بيع وإنكار المقر ذلك وإقراره بألف قرض	٨٢
٢٠٣٨٧	دعوى المقر له ألفا ثمن بيع وإنكار المقر ذلك وإقراره بالغصب	٨٢
٢٠٣٨٨	إرادة المقر له بأخذ الدراهم بأعيانها وإرادة المقر بدفع دراهم آخر	٨٣
٢٠٣٨٩	دعوى المقر له ألفاً قرضا وإقرار المقر بألف ثمن المتاع ...	٨٣
٢٠٣٩٠	إقرار الرجل بقبض كل المال للميت على الناس	٨٣
٢٠٣٩١	إقرار الرجل بوطئ الأمة ثم شراء أبيه تلك الأمة	٨٣
٢٠٣٩٢	إقرار الرجل للآخر بالألف ثمن المتاع وعدم قبضه المتاع	٨٤
٢٠٣٩٣	اختلاف المقر والمقر له فى قبض المتاع	٨٤
٢٠٣٩٤	إقرار الرجل بالمائة قرضا لما فى بطن فلانة وقول أب الجنين	
٢٠٣٩٥	بوصية أب المقر للجنين	٨٤
٢٠٣٩٦	اختلاف الأمة والمولى فى الاعتناق قبل الولادة وبعده	٨٤
٢٠٣٩٦	إنكار المقر له أولاً، ثم قوله فى مكانه بل لي عليك	٨٥
٢٠٣٩٧	قول الرجل: لفلان على ألف من ثمن هذا العبد فالمسألة على وجهين	٨٥
٢٠٣٩٨	قول الرجل: له على ألف من ثمن عبد اشتريته، ولم اقبضه ..	٨٥

٢٠٣٩٩	قول المصنف هذه المسألة على وجوه	٨٥
٢٠٤٠٠	إقرار الرجل ببيع الدار من ذى اليد وإنكار ذى اليد الشراء ..	٨٦
٢٠٤٠١	إقرار الرجل بابتياغ العبد من الآخر وقطع الحديث، ثم قوله بعدم القبض	٨٦
٢٠٤٠٢	إقرار الرجل للآخر بألف من ثمن الخمر، وقول المقرله: هي من ثمن البرّ	٨٦
٢٠٤٠٣	إقرار الرجل: لك على ألف ثمن العبد الذى فى يدك	٨٧
٢٠٤٠٤	اختلاف المقر والمقرله فى البيع والشراء	٨٧
٢٠٤٠٥	جحد المقر بالبيع من غير ذكر الثمن	٨٧
٢٠٤٠٦	إقرار الرجل لآخر بألف حرام أو ربا	٨٧
٢٠٤٠٧	كتابة الصك بألف ثمن برّ ثم قوله هي ثمن الخمر	٨٨
٢٠٤٠٨	إقرار الرجل بالألف تلجنة، وقول المقرله هي لي عليك حق	٨٨
٢٠٤٠٩	إقرار الرجل للآخر بألف من ثمن بيع، ثم قوله بأنها زيوف	٨٨
٢٠٤١٠	قبض الرجل من رجل ألفاً، ثم قوله هي ستوقه	٨٨
٢٠٤١١	قول الطالب: قضيتنى ألفاً، ثم قوله بعد ذلك هي زيوف ...	٨٩
٢٠٤١٢	إقرار الرجل بوديعة الألف، ثم قوله إنها زيوف	٨٩
٢٠٤١٣	قول الرجل: لك على ألف من ثمن الدار فقوله بل لي عليك ألف قرض	٨٩
٢٠٤١٤	إقرار الرجل بغصب الألف وسكوته، ثم قوله هي زيوف ...	٨٩
٢٠٤١٥	إقرار الرجل بعشرة أفلس من قرض، ثم قوله هي من الكاسدة ..	٨٩
٢٠٤١٦	إقرار الرجل للآخر بكرّ حنطة من ثمن مبيع إلا أنه من الحنطة الفاسدة	٩٠
٢٠٤١٧	إقرار المسلم إليه بقبض رأس المال، ثم دعوى الزّيافة	٩٠
٢٠٤١٨	بيع الغرماء العبد فى الدين	٩٠
٢٠٤١٩	قول الرجل لفلان على عشرة مثاقيل، ثم قوله هي سوداء ...	٩١
٢٠٤٢٠	قول المقر من ضرب كذا غير نقد البلد	٩١
٢٠٤٢١	قول الرجل: أسلمت إلى عشرة إلا أنى لم اقبضه، وقول رب السلم بالقبض	٩١
٢٠٤٢٢	إقرار الرجل بقبض رأس مال السلم، ثم دعوى الزّيافة	٩١
٢٠٤٢٣	إقرار الطالب بقبض الدين وتكذيب المطلوب، ثم قوله: نعم قبضتها من وكيلى	٩١

٢٠٤٢٤	قول الرجل: أقرضتني ألفاً، ولم تدفعها إليّ	٩١
٢٠٤٢٥	قول الرجل: بعثني دارك بألف، ولم أقبض	٩٢
٢٠٤٢٦	قول الرجل: أقرضتني ألفاً فلم أقبل	٩٢
٢٠٤٢٧	قول الرجل له على ألف قرضاً لم أقبضه	٩٢
٢٠٤٢٨	إقرار الرجل للآخر على ألف ثم هي تنقص كذا	٩٣
٢٠٤٢٩	دعوى الرجل داراً في يده على الآخر وإنكار المدعى عليه اليد	٩٣
٢٠٤٣٠	إقرار الرجل للآخر عليه مائة عدداً إلا أنها وزن خمسة أو ضرب ستة	٩٣
٢٠٤٣١	إقرار الرجل بالكوفة للآخر عليه مائة، ثم قوله هي تنقص دانقا	٩٤
٢٠٤٣٢	بيع الرجل عبداً، ثم إقراره بحريته	٩٥
٢٠٤٣٣	قول الأمة لغير ذى اليد هو دبرنى وتصديقه، وقول ذى اليد بل أنت أمتى	٩٥
٢٠٤٣٤	قول الرجل بعثني دارك، ثم قوله لم أقبض	٩٥
٩٦	الفصل التاسع: فى الإقرار بشيء مبهم	
٢٠٤٣٥	قول الرجل: لفلان علىّ دراهم	٩٦
٢٠٤٣٦	قول الرجل: علىّ غير ألف مثله	٩٦
٢٠٤٣٧	قول الرجل: كذا اكذا درهما فما هو الحكم؟	٩٦
٢٠٤٣٨	قول الرجل: لفلان علىّ كذا وكذا أو كذا وكذا درهما ...	٩٧
٢٠٤٣٩	قول الرجل: له علىّ كذا وكذا درهماً، وكذا وكذا دينار فما هو الحكم؟	٩٧
٢٠٤٤٠	قول الرجل: لفلان علىّ أموال عظام	٩٧
٢٠٤٤١	قول الرجل: له علىّ مال نفيس أو مثله	٩٨
٢٠٤٤٢	قول الرجل: لفلان علىّ مال لا قليل، ولا كثير أو مثله	٩٨
٢٠٤٤٣	قول الرجل: له علىّ فليس ونظائره	٩٨
٢٠٤٤٤	قول الرجل: لفلان علىّ دراهم مضاعفة ومثله	٩٩
٢٠٤٤٥	قول الرجل: لفلان علىّ شياه كثيرة	٩٩
٢٠٤٤٦	إقرار الرجل بمطلق الشركة	٩٩
٢٠٤٤٧	قول الرجل: له علىّ حنطة كثيرة	٩٩

٢٠٤٤٨	إقرار الرجل بأقفزة حنطة	٩٩
٢٠٤٤٩	إقرار الرجل بجذع فى دار لإنسان	١٠٠
٢٠٤٥٠	قول الرجل: له على حق وإرادته حق الإسلام	١٠٠
٢٠٤٥١	إقرار الرجل للآخر بحق فى عبده أو أمته	١٠٠
٢٠٤٥٢	إقرار الرجل بحق فى يده للآخر	١٠٠
٢٠٤٥٣	إقرار الرجل بحق فى عبد له، ثم جحوده	١٠٠
٢٠٤٥٤	مسألة دعوى الزيادة فى الإقرار	١٠٠
٢٠٤٥٥	تفسير المقر الحق وقوله هذا الجذع أو غيره	١٠١
٢٠٤٥٦	إقرار الرجل بحق فى أصل البستان، ثم تعيين ثمرة النخلة ...	١٠١
٢٠٤٥٧	إقرار الرجل بحق فى أرض، ثم قوله بالإجارة	١٠١
٢٠٤٥٨	قول الرجل: فى عبد لفلان فيه شركة	١٠١
٢٠٤٥٩	إقرار الرجل للآخر بمائة ودرهم	١٠٢
٢٠٤٦٠	إقرار الرجل للآخر بألف وعبد	١٠٢
٢٠٤٦١	إقرار الرجل للآخر بعشرة ودرهم	١٠٢
٢٠٤٦٢	إقرار الرجل للآخر بدرهم أو دينار	١٠٢
٢٠٤٦٣	كون المذكور عقيب العدد بحرف الواو أو بدونه	١٠٣
٢٠٤٦٤	إقرار الرجل على نفسه بدار أو شاة	١٠٣
٢٠٤٦٥	إقرار الرجل للآخر بجزء من الدار	١٠٣
٢٠٤٦٦	إقرار الرجل للآخر بشاة فى غنمه، وعدم تعيين شاتها	١٠٤
٢٠٤٦٧	إقرار الرجل للآخر بالعشرة فى دراهمه	١٠٤
٢٠٤٦٨	قول الرجل: له عشرة فى دارهمى بخيار العشرة	١٠٤
٢٠٤٦٩	كون بعض الدارهم زيوف فى دراهم المقر	١٠٤
٢٠٤٧٠	إقرار الرجل للآخر بعشرة دراهم ودانق	١٠٥
٢٠٤٧١	إقرار الرجل للآخر ألف درهم عارية	١٠٥

٢٠٤٧٢	إقرار الرجل للآخر عليه بين درهم إلى مائتى درهم أو من درهم إلى مائتى درهم	١٠٦
٢٠٤٧٣	إقرار الرجل للآخر عليه من درهم إلى عشرة	١٠٦
٢٠٤٧٤	إقرار الرجل للآخر ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دنانير	١٠٦
٢٠٤٧٥	إقرار الرجل للآخر بما بين هذين الحائطين	١٠٦
٢٠٤٧٦	إقرار الرجل للآخر عليه مائة مثقال ذهب وفضة أو كراً برّوشعير	١٠٧
٢٠٤٧٧	إقرار الرجل للآخر ما بين شاة إلى بقرة	١٠٧
٢٠٤٧٨	إقرار الرجل للآخر بعشرة دراهم فى عشرة دارهم	١٠٨
٢٠٤٧٩	إقرار الرجل للآخر بدرهم فى دينار أو مثله	١٠٨
٢٠٤٨٠	إقرار الرجل للآخر بدرهم فى قفيز حنطة	١٠٨
٢٠٤٨١	إقرار الرجل بثوب فى ثوب أو بثوب فى عشرة أثواب ونظائره	١٠٨
٢٠٤٨٢	قول الرجل فى الإقرار درهم بدرهم أو درهم على درهمين	١٠٩
٢٠٤٨٣	قول الرجل: درهم بجهة درهم أو مثله	١٠٩
٢٠٤٨٤	قول الرجل فى الإقرار درهم فدرهم	١٠٩
١١٠	الفصل العاشر: فى الخيار والاستثناء والرجوع	
٢٠٤٨٥	قول الرجل: لفلان على ألف على أنى بالخيار	١١٠
٢٠٤٨٦	قول الرجل لفلان على ألف من ثمن المبيع على أن المقر بالخيار	١١٠
٢٠٤٨٧	إقرار الرجل بالدين من كفاية على شرط الخيار مدة معلومة	١١٠
٢٠٤٨٨	شراء الرجل عبداً بغبن فاحش فى الصحة على أنه بالخيار، ثم اجازته فى المرض	١١٠
٢٠٤٨٩	أقوال العلماء فى حد الاستثناء	١١١
٢٠٤٩٠	بيان ألفاظ استثناء التحصيل والتعطيل	١١١
٢٠٤٩١	إقرار الرجل واستثناء متصلاً	١١١
٢٠٤٩٢	كون المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، وبيان أمثالها ..	١١٢
٢٠٤٩٣	استثناء الكل من الكل	١١٢
٢٠٤٩٤	استثناء خلاف الجنس	١١٣

٢٠٤٩٥	استثناء الرجل هل يكون رجوعاً؟	١١٣
٢٠٤٩٦	قول الرجل: لفلان عشرة إلا خمسة إلا ستة	١١٣
٢٠٤٩٧	قول الرجل: لفلان على ألف إلا ديناراً	١١٣
٢٠٤٩٨	قول الرجل: لفلان على نصف درهم، ودينار وثوب	١١٣
٢٠٤٩٩	قول الرجل: على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهماً	١١٤
٢٠٥٠٠	قول الرجل: له على عشرة، ثم قوله بعد السكوت إلا درهماً	١١٤
٢٠٥٠١	إقرار الرجل: بمالين واستثناء شيئاً	١١٤
٢٠٥٠٢	قول الرجل لفلان على درهم إلا رطل من زيت	١١٥
٢٠٥٠٣	قول الرجل: لفلان على عشرة إلا درهماً زيفاً	١١٥
٢٠٥٠٤	قول الرجل: لفلان على ألف درهم وللآخر مائة دينار إلا درهماً من الألف	١١٥
٢٠٥٠٥	قول الرجل: لفلان على ألف درهم وللآخر مائة دينار إلا قيراطاً	١١٥
٢٠٥٠٦	قول الرجل: لفلان على ألف درهم إلا مائة وخمسين	١١٥
٢٠٥٠٧	قول الرجل: لفلان على ألف درهم، ومائة دينار إلا مائة درهم وعشرة دنانير	١١٥
٢٠٥٠٨	قول الرجل: لفلان على كرحنطة وكر شعير إلا كرحنطة وقفيز شعير	١١٥
٢٠٥٠٩	قول الرجل لعبده: أنت حر إن شاء الله	١١٦
٢٠٥١٠	قول الرجل: لفلان على مائة درهم يا فلان إلا عشرة	١١٦
٢٠٥١١	قول الرجل: لفلان على درهم غير درهم ومثله	١١٦
٢٠٥١٢	قول الرجل: مافى هذا الكيس من الدراهم لفلان إلا ألف درهم فإنها لي ..	١١٧
٢٠٥١٣	قول الرجل: لفلان على ألف إلا أن يبدو لى غير ذلك	١١٧
٢٠٥١٤	قول الرجل: لفلان على مائة إلا قليلاً	١١٧
٢٠٥١٥	قول الرجل: لك على ألف إلا خمسمائة وخمسمائة	١١٨
٢٠٥١٦	إقرار الرجل بشيء بعينه واستثنائه عنه من صفة أو غير صفة ..	١١٨
٢٠٥١٧	قول الرجل: له على ألف درهم إلا درهماً إلا شيئاً	١١٨
٢٠٥١٨	قول الرجل: لفلان على ألف إلا ألفين	١١٨

٢٠٥١٩	قول الرجل: لك على ألف درهم وضح لإمائة دينار نبهرجة	١١٨
٢٠٥٢٠	قول الرجل: لفلان على عشرة جياذ إلا خمس زيوفا	١١٨
٢٠٥٢١	قول الرجل: له على ألف درهم غلة لإمائة وضح	١١٩
٢٠٥٢٢	قول الرجل: مافى هذا الكيس من الدارهم لفلان إلا ألف درهم فإنها لي ...	١١٩
٢٠٥٢٣	قول الرجل: هذه الدار لفلان إلا نصيبا منها فلفلان	١١٩
٢٠٥٢٤	قول الرجل: لفلان على دينار لإمائة درهم	١١٩
٢٠٥٢٥	قول الرجل: لفلان على شعرة دراهم إلا درهماً دانقا	١١٩
٢٠٥٢٦	قول الرجل غصبت فلانا هذا العبد إلا نصفه	١٢٠
٢٠٥٢٧	قول الرجل: مالي له إلا ألف درهم فإنها لي ونظائره	١٢٠
٢٠٥٢٨	صحّة استثناء مافى البطن فى خمسة أشياء	١٢٠
٢٠٥٢٩	مسألة الكتابة بالإقرار مع الاستثناء	١٢٠
٢٠٥٣٠	قول الرجل: له على ألف درهم لا، بل خمسمائة	١٢١
٢٠٥٣١	ذكر خلاف الجنس الأول بعد كلمة لا بل	١٢١
٢٠٥٣٢	قول الرجل: هذا العبد لزيد لا بل لعمره	١٢١
٢٠٥٣٣	إقرار الرجل للآخر بالغصب	١٢١
٢٠٥٣٤	قول الرجل: لفلان على درهم لا بل درهمان	١٢٢
٢٠٥٣٥	قول الرجل: لفلان على درهم لا، بل دينار	١٢٢
٢٠٥٣٦	قول الرجل: لك على ألف ثمن العبد لا، بل ثمن الجارية ...	١٢٢
٢٠٥٣٧	قول الرجل: لفلان على ألف أو نصفها لفلان	١٢٢
٢٠٥٣٨	قول الرجل: لفلان على مائة درهم وألف دينار وكرحنطة لا، بل لفلان	١٢٢
٢٠٥٣٩	قول الرجل: هذه الدار لفلان لا، بل لفلان	١٢٣
٢٠٥٤٠	استيلاد الحاضر الآمة، ثم مجئ الأول ولصديق الوالد الحاضر	١٢٣
٢٠٥٤١	قول رب الدين: قبضت منك درهماً أسود لا، بل درهماً أبيض	١٢٣
٢٠٥٤٢	قول الرجل: لفلان على ألف درهم ببيض لا، بل سود	١٢٣

٢٠٥٤٣	كون الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير، وقول رب الدين
١٢٣	قبضت منك ديناراً لا بل درهما
٢٠٥٤٤	قول الرجل: قبضت منك كذا من هذا الصك لا، بل من هذا الصك
٢٠٥٤٥	قول الرجل فى دراهم فى يده هى لفلان لا، بل لفلان
٢٠٥٤٦	قول الرجل: فى عبد فى يده هذا العبد مضاربة لفلان، ثم
١٢٤	قوله بشراءه بمال رب المال
٢٠٥٤٧	قول الرجل: هذه الألف أو دعنيها فلان لا، بل فلان
٢٠٥٤٨	قول رب الدين: قبضت من هذا عشرة لا، بل من هذا
٢٠٥٤٩	قول رب الدين: دفعت إلى مائة بيدك، ثم قوله لا، بل أرسلت بها
٢٠٥٥٠	إقرار المديون بإرسال العشرة مع الغلام بغير حرف الواو وبحرف الواو
٢٠٥٥١	قول الرجل: قبضت منك مائة لا، بل من كفيلك
٢٠٥٥٢	قول البائع بقبض الثمن من المشتري، ثم قوله بالمقاصة ...
٢٠٥٥٣	قول الرجل: قبضت من فلان عشرة دراهم تنقص دانقين ...
٢٠٥٥٤	قول الرجل: غصبت فلاناً غلاماً أبيض لا، بل أسود
١٢٧	الفصل الحادى عشر: فى الرجل أقر بمال دفع إليه
٢٠٥٥٥	قول صاحب اليد: هذه الألف لفلان دفعها إلى فلان وإقرار الدافع
٢٠٥٥٦	بدأ المقر بالدفع، ثم بيان الإقرار بالملك المطلق
٢٠٥٥٧	قول الرجل: هذه الألف لفلان أقرضنيها فلان ودعوى كل منهما .
٢٠٥٥٨	إقرار صاحب اليد أن العبد لفلان باعنيه الآخر بإذن الأول وتصديقه ..
٢٠٥٥٩	إقرار الرجل بأن العبد لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر .
٢٠٥٦٠	قول الرجل: هذه الألف لفلان أرسل بها إلى مع فلان
١٢٨	وديعة، ودعوى كل منهما
٢٠٥٦١	قول الرجل: هذه الدابة لفلان أرسل بها إلى مع فلان
٢٠٥٦٢	إقرار الرجل بعق عبد الغير، ثم إقرار برقبه لآخر ثم ملكه ..
٢٠٥٦٣	قول الرجل: هذه الألف لفلان أخذتها من فلان

٢٠٥٦٤	قول الرجل: لفلان على ألف جاء نى بها فلان	١٢٩
٢٠٥٦٥	إقرار الرجل هذا الصبى ابن فلان غصبته من فلان آخر	١٢٩
٢٠٥٦٦	إقرار الخياط بأن هذا الثوب لفلان أرسله إلى مع فلان، ودعوى كل منهما	١٢٩
٢٠٥٦٧	إقرار الرجل بأن فلانا سلم الثوب إليه لقطعه قميصاً، وهو	
	لفلان ودعوى كل منهما	١٣٠
٢٠٥٦٨	إقرار الرجل باستعارة الثوب من فلان بعته إلى مع فلان	١٣٠
٢٠٥٦٩	إقرار الرجل إن فلانا أتاه بالثوب عارية من فلان، ودعوى كل منهما	١٣٠
٢٠٥٧٠	قول صاحب اليد فلان دفع المال إلى مضاربة، ثم إقراره بذلك المال للآخر	١٣٠
٢٠٥٧١	إقرار صاحب اليد فى العبد أنه لفلان، ثم قوله بالوهم	١٣١
٢٠٥٧٢	إقرار صاحب اليد بكون الوديعة لفلان، ثم إكذاب نفسه والإقرار بها للآخر ...	١٣١
٢٠٥٧٣	إقرار الرجل هذه الألف لفلان أو ودعيتها فلان، وقول المقر له بالغصب منه	١٣١
٢٠٥٧٤	قول الرجل: لفلان على ألف من ميراث فلان	١٣١
٢٠٥٧٥	قول الرجل: أو ودعنى فلان هذه الألف وهى لفلان	١٣١
٢٠٥٧٦	إقرار صاحب اليد حرية العبد، ثم الإقرار به لفلان	١٣٢
٢٠٥٧٧	إقرار الرجل بدفع زيد إليه الدار وقوله أنها للمالك	١٣٢
٢٠٥٧٨	قول صاحب اليد: هذا ابن فلان وهذه امرأة فلان وهذا	
	الألف لفلان وموت فلان	١٣٢

الفصل الثانى عشر: فى إقرار الرجل بدين له

	على غيره أو بوديعة له فى يد غيره لآخر	١٣٣
٢٠٥٧٩	كون الدين لرجل فى صك بإسمه وإقرار الطالب أن ما فيه لفلان	١٣٣
٢٠٥٨٠	هل يكون للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر	١٣٣
٢٠٥٨١	إقرار الرجل أن ديناً له على فلان لفلان	١٣٣
٢٠٥٨٢	إقرار الرجل ما لي على فلان لفلان	١٣٣
٢٠٥٨٣	إقرار رب الوديعة أن الوديعة التى فى يد فلان لفلان	١٣٣
١٣٤	الفصل الثالث عشر: فى تكرار الإقرار	

٢٠٥٨٤	إقرار الرجل بالمائة لرجل وإشهاد عليه، ثم إقراره بالمائة لذلك الرجل بعينه ...	١٣٤
٢٠٥٨٥	كون الإقرار مطلقاً غير مقيد بالسبب	١٣٤
٢٠٥٨٦	إقرار الرجل بالمائة وإشهاد الشهادين، ثم إقراره بالمائة وإشهاد الشاهدين	١٣٤
٢٠٥٨٧	إقرار الرجل بالمائة وإشهاد الواحد عليه ثم إقراره بالمائة وإشهاد الآخر عليه	١٣٥
٢٠٥٨٨	إقرار الرجلين في صكين، وفي كل شاهد	١٣٥
٢٠٥٨٩	عدم كون الإقرار مقيد، وكونه في موطنين والاشهاد عليه شاهدين	١٣٥
٢٠٥٩٠	إقرار الرجل للمدعى بألف عند القاضى، ثم إقراره له بها في يوم آخر ..	١٣٦
٢٠٥٩١	عدم كون الإقرار في صكين وكون الشهادة في موطنين في كل موطن شهود بألف	١٣٦
٢٠٥٩٢	إقرار الرجل بألف ومائة دينار في موطن ثم إقراره فيه بألف درهم .	١٣٧
٢٠٥٩٣	إقرار الرجل بألف للمدعى، ثم إقراره بخمسمائة له في مجلس آخر	١٣٧
٢٠٥٩٤	إشهاد الرجل على نفسه بألف إلى شهر وإشهاد الآخرين بألف إلى شهر	١٣٧
٢٠٥٩٥	دعوى الرجل بألف كتب في صك، وفيه أن لاشيء عليه	
	غيرها والمائة في صك آخر فيه لاشيء عليه غيرها	١٣٧
٢٠٥٩٦	ما كان مكتوباً في الصكين كونه في وقتين	١٣٨
٢٠٥٩٧	قول الرجل في العبد: أو دعني فلان، ثم قوله أو دعني فلان آخر	١٣٨
	الفصل الرابع عشر: في الإقرار بمقدار مضافاً إلى صنفين من المال	١٣٩
٢٠٥٩٨	إقرار الرجل أن لفلان عليه مائتي مثقال ذهب وفضة	١٣٩
٢٠٥٩٩	إقرار الرجل أن لفلان عليه نصف درهم ودينار وثوب	١٣٩
٢٠٦٠٠	إقرار الرجل أن لفلان عليه عشرة أثواب هروية ومروية	١٣٩
	الفصل الخامس عشر: فيما يكون إقراراً بالشركة، وما لا يكون	١٤٠
٢٠٦٠١	إقرار الرجل أن لهذا الرجل في هذا العبد ألف وهو عبد المقر ..	١٤٠
٢٠٦٠٢	إقرار الرجل أن له في هذا البرذون ألفاً	١٤٠
٢٠٦٠٣	إقرار الرجل أن لفلان جريباً في هذا البستان	١٤٠
٢٠٦٠٤	إقرار الرجل أن لك في هذا العبد ألف درهم	١٤٠

٢٠٦٠٥	كون الدار فى يد رجلين وشهادة كل على صاحبه بالإقرار له بنصف الدار	١٤٠
٢٠٦٠٦	إقرار الرجل أن نصف الدار لرجل ثم إقراره أن نصفها للآخر	١٤١
٢٠٦٠٧	إقرار الرجل ببيت من دار مشتركة	١٤١
٢٠٦٠٨	كون الطريق بين الإثنين بين دارين، وإقرار أحدهما لرجل بثلثه	١٤١
٢٠٦٠٩	إقرار الرجل بشرب فى نهر مشترك	١٤١
٢٠٦١٠	إقرار الرجل بربع الدار لرجل وربعها لنفسه	١٤١
٢٠٦١١	إقرار أحد الشريكين بالنصف لرجل	١٤٢
الفصل السادس عشر: فى نفى المقر له ملك المقر به وإقراره به لغيره ١٤٣		
٢٠٦١٢	قول المقر له ما كانت هذه الدار لى، ولكنها لفلان	١٤٣
٢٠٦١٣	قول المقر له هذه الألف لهذا الآخر ورثها عن أخيه	١٤٣
٢٠٦١٤	إقامة الرجل بينة على إقرار أبيه أن الدار له، ثم إقرار الابن أن أصل الدار كانت لأبيه	١٤٣
٢٠٦١٥	قول رب الدين: الألف التى لى على فلان هى لفلان، وقول الآخر: ما هى لى على فلان	١٤٣
٢٠٦١٦	إقرار الرجل باستيفاء الدراهم، وقول الآخر: كانت لك على وهبتها لى	١٤٤
٢٠٦١٧	إقرار الرجل مالى عليه شيء، وقول الآخر: قد كان لك على ألف وقد قبضها..	١٤٤
٢٠٦١٨	قول الرجل: قد ابرأتك مالى عليك، وقول الآخر: كان لك على ألف وتصديق الأول	١٤٤
الفصل السابع عشر: فى إسناد الإقرار إلى حال ينافى صحته وثبوت حكمه ١٤٥		
٢٠٦١٩	إقرار الرجل بأنه أقر فى الصبا لفلان بألف درهم	١٤٥
٢٠٦٢٠	إقرار الزوج بالتزوج حال كونه مجوسيا	١٤٥
٢٠٦٢١	قول الرجل: بأنه أقر فى النوم	١٤٥
٢٠٦٢٢	إقرار الرجل بالتزوج فى الصبا	١٤٥
٢٠٦٢٣	إقرار الرجل بأخذ الألف من الآخر فى الصبا	١٤٥
٢٠٦٢٤	إقرار الحر بأنه أقر لفلان بألف حال كونه الصبا	١٤٦

٢٠٦٢٥	إقرار الرجل بأنه أقر للآخر بألف قبل الإعتاق	١٤٦
٢٠٦٢٦	أقر الرجل بقطع يد العبد بعد إعتاقه	١٤٦
٢٠٦٢٧	إقرار الرجل بوطئ الجارية بعد إعتاقها	١٤٦
٢٠٦٢٨	إقرار العبد لرجل: قطعت يدك وأنا عبد	١٤٧
٢٠٦٢٩	اعتاق الرجل عبده، ثم إقراره أنه أخذ منه هذا الشيء فى حالة الرق	١٤٧
٢٠٦٣٠	بيع الرجل عبده من الآخر بإقراره بقطع يد هذا الألف قبل البيع	١٤٧
	الفصل الثامن عشر: فى الجمع بين الشيئين المتناقضين فى الإقرار	١٤٨
٢٠٦٣١	إقرار الرجل للآخر عليه ألفا وأنه قضاه إياه موصولا بإقراره	١٤٨
٢٠٦٣٢	إقرار صاحب اليد بأن هذا العبد لفلان اشتريته بألف، ثم قوله بالشراء من الآخر بخمسمائة	١٤٨
٢٠٦٣٣	إقرار المريض بعبد بعينه لامرأته، ثم إعتاقه	١٤٨
٢٠٦٣٤	إقرار الرجل بأن هذا العبد لك اشتريته منك	١٤٨
٢٠٦٣٥	قول الرجل جميع ما فى يدي لفلان	١٤٨
	الفصل التاسع عشر: فى الإقرار بالنكاح	١٤٩
٢٠٦٣٦	إقرار الرجل بالتزوج بألف وتصديق المرأة بعد موته	١٤٩
٢٠٦٣٧	دعوى المرأة على الزوج بالتزوج فى العدة، وقول الزوج بالتزوج بعد العدة	١٤٩
٢٠٦٣٨	إقرار المرأة بالتزوج من فلان، وتصديق الزوج بعد موتها ...	١٤٩
	الفصل العشرون: فى إقرار الرجل على نفسه أو على غيره	١٥٠
٢٠٦٣٩	إقرار الرجل أن لفلان على وعلى فلان ألف درهم	١٥٠
٢٠٦٤٠	قول الرجل: لفلان عليه ألف درهم، ثم قوله عنيت معى فلانا	١٥٠
٢٠٦٤١	قول الرجل: لفلان علينا وإشارته إلى نفسه وآخرين معه ألف درهم	١٥٠
٢٠٦٤٢	قول الرجل: لفلان على رجل منا ألف	١٥٠
٢٠٦٤٣	قول الرجل: أقرضنا فلان ألف درهم	١٥٠
٢٠٦٤٤	موت الرجل وتركه ألفا، وقول رجل بترك الألف عنده وأنا ابنه	١٥١

٢٠٦٤٥	قول الرجل مات أبوك، وترك هذا ميراثا وأنا أخوك	١٥١
٢٠٦٤٦	موت الرجل وتركه ابنين، وإقرار أحدهما بمال على الأب..	١٥١
٢٠٦٤٧	موت الرجل وتركه أخوين وإقرار أحدهما بأخ، وإنكار الآخر	١٥٢
٢٠٦٤٨	قول الرجل: لكما على ألف من ثمن عبد	١٥٢
٢٠٦٤٩	قول الرجل: غصب أباكما ألفا ولا وارث له غيركما	١٥٢
	الفصل الحادى والعشرون: فى أقارير المريض وأفعاله	١٥٣
٢٠٦٥٠	تصرف المريض فيما ينقض	١٥٣
٢٠٦٥١	إقرار المريض لوارثه أو الوصية له	١٥٣
٢٠٦٥٢	هل للمريض إحالة بعض غرمائه على من ليس له عليه شيء؟	١٥٣
	النوع الأول: فى الإقرار لوارثه ولقاتله	١٥٤
٢٠٦٥٣	إقرار المريض لوارثه متى يجوز؟	١٥٤
٢٠٦٥٤	كون المقر له وارث المريض وقت الإقرار	١٥٤
٢٠٦٥٥	إقرار المريض لامرأته، ثم طلاقها قبل الدخول وموته بعد انقضاء العدة	١٥٤
٢٠٦٥٦	إقرار الرجل أن للجارية عليه مهرا بعد إعتاقها	١٥٤
٢٠٦٥٧	عدم كون المقر له وارثا وقت الإقرار	١٥٥
٢٠٦٥٨	إقرار الرجل لغير وارث، ثم صيرورته وارثا عند الموت	١٥٥
٢٠٦٥٩	عدم كون المقر له وارثا وقت الإقرار لكن سبب الإرث كان قائماً	١٥٥
٢٠٦٦٠	كون المقر له وارثا وقت الإقرار، ثم خروجه من أن يكون وارثا، ثم صيرورته وارثا	١٥٥
٢٠٦٦١	إقرار الرجل لابنه وهو عبد، ثم إعتاقه قبل الموت	١٥٥
٢٠٦٦٢	قول الرجل: بعت المتاع بأمره واستوفيت الثمن وضع عندي.	١٥٦
٢٠٦٦٣	إقرار الرجل فى مرضه لامرأته بدين، ثم موتها قبله ولها ابنان	١٥٦
٢٠٦٦٤	إقرار المريض لامرأته بالدين، ثم موتها قبله ولها ورثة	١٥٦
٢٠٦٦٥	إقرار الرجل بعبد فى يده أنه لفلان، وقول المقر له لم يكن لى، وإنما هو لفلان المقر المريض	١٥٧
٢٠٦٦٦	إقرار المريض باستيفاء عشرة دنانير كانت على ابنته الميتة وإنكار ابنه ...	١٥٧

٢٠٦٦٧	قول المرأة: ماترك زوجى شيئا، ثم دعوى المهر.....	١٥٧
٢٠٦٦٨	إقرار المريض بدين من مهرها	١٥٧
٢٠٦٦٩	مسألة إقرار المريض لقاتله	١٥٧
٢٠٦٧٠	إقرار المريض بقبض وديعة كانت عند وارثه.....	١٥٨
٢٠٦٧١	إقرار المريض باستيقاء دين الصحة من مديونه	١٥٨
٢٠٦٧٢	إقرار الرجل لوارثة بشيء وموته، ثم اختلاف المقرله وبعض الورثة	١٥٨
٢٠٦٧٣	اختلاف الورثة فى إعتاق العبد فى المريض والصحة	١٥٨
٢٠٦٧٤	إقرار المريض بمهر ألف ، ثم قيام البينة على هبة المرأة مهرها فى حياته	١٥٨
٢٠٦٧٥	إقرار المريضة باستيفاء مهرها وموتها	١٥٩
٢٠٦٧٦	إقرار الرجل بالنكاح ثم جحوده، وتصديق المرأة	١٥٩
٢٠٦٧٧	إقرار المرأة بالنكاح ثم جحودها	١٥٩
١٦٠	نوع آخر: فى إقرار المريض لأجنبى	
٢٠٦٧٨	إقرار المريض للأجنبى متى يجوز؟	١٦٠
٢٠٦٧٩	الحاجة الأصلية مقدمة على حق غرماء الصحة	١٦٠
٢٠٦٨٠	إقرار المريض بدين، ثم إقراره بوديعة	١٦١
٢٠٦٨١	إقرار المريض بالدين لرجلين	١٦١
٢٠٦٨٢	استقراض الرجل فى مرضه	١٦١
٢٠٦٨٣	إقرار الرجل للأجنبى، ثم قوله هو ابنى	١٦١
٢٠٦٨٤	قضاء بعض غرماء الصحة دينه، ثم موته	١٦١
٢٠٦٨٥	إقرار المريض للأجنبى بدين ألف، ثم بوديعة ألف بعينها	
١٦٢	لرجل، ثم بدين ألف لرجل	١٦٢
٢٠٦٨٦	إقرار المريض بدينين على التعاقب	١٦٢
٢٠٦٨٧	قول المقرله الأول بإبراء الميت عن الدين	١٦٢
٢٠٦٨٨	قضاء دين بعض الغرماء دون البعض	١٦٢
٢٠٦٨٩	إقرار الرجل بدين، ثم بوديعة تحاصا	١٦٣

٢٠٦٩٠	استقراض الرجل فى مرض الموت أو شراء شيء ومعاناة الشهود.	١٦٣
٢٠٦٩١	تزوج المرأة فى مرضه بألف	١٦٣
٢٠٦٩٢	إقرار المريض بدين ألف بعينها، ثم إقراره بوديعة ألف بغيرها لآخر	١٦٣
٢٠٦٩٣	بيع المريض عبدا من الأجنبى وبيع المشتري من وارث المريض..	١٦٣
	نوع آخر: فى الجمع بين الوارث والأجنبى فى الإقرار	١٦٤
٢٠٦٩٤	إقرار الرجل للوارث والأجنبى	١٦٤
٢٠٦٩٥	إقرار المريض بدين ألف لرجلين أحدهما وارثه، ثم موته من ذلك المرض	١٦٤
٢٠٦٩٦	إقرار المريض بدين لغير الوارث، ثم استدانتة من وارثه	
	بمعاناة الشهود ثم موته	١٦٥
٢٠٦٩٧	قول المريض لورثته: لفلان على حق فصدقه بمال قال ثم موته	١٦٥
	نوع آخر: فى المريض يقر لوارثه فيقر الوارث بالمقر به لغيره	١٦٦
٢٠٦٩٨	إقرار المريض لبعض ورثته بعينه، والتسليم إليه ثم موته	١٦٦
٢٠٦٩٩	إقرار المريض لأحد الورثة بعد، وقول المقر له ليس لى لكنه لفلان ولصديقه ...	١٦٦
٢٠٧٠٠	إقرار المريض للأجنبى بعين، وقول الأجنبى ليس لى، ولكنه لفلان وارث المقر	١٦٦
٢٠٧٠١	هبة المريض عبدا لبعض الورثة، ثم إقرار الموهوب له أن	
	المريض أقرب له للوارث الآخر قبل الهبة منى	١٦٦
٢٠٧٠٢	تكذيب المقر له الثانى، وقوله العبد عبدى ولا اعرف ما يقول	١٦٧
	نوع آخر: فى إقرار المريض باستيفاء دين	
	وجب له فى حالة الصحة أو فى حالة المرض	١٦٨
٢٠٧٠٣	الدين الواجب للمريض على وجهين	١٦٨
٢٠٧٠٤	علم وجوب الدين فى الصحة بقول المريض، وقول من دأب معه	١٦٨
٢٠٧٠٥	كون دين المريض واجبا على الوارث، وإقرار المريض بالاستيفاء	١٦٨
٢٠٧٠٦	وجوب الدين للمريض على غيره بدلا عن غير مال وإقراره بالاستيفاء	١٦٩
٢٠٧٠٧	بيع المريض عبده بمثل القيمة، وإقراره باستيفاء الثمن	١٦٩
٢٠٧٠٨	إقرار المريض ببيع العبد ومن فلان، وقبض الثمن وإنكار فلان ذلك	١٦٩

٢٠٧٠٩	إقرار المريض بقبض قيمة ما استهلك عليه فى المرض ١٧٠
٢٠٧١٠	إقرار العبد المأذون بدين فى الصحة، ثم مرضه وإقراره بدين ١٧٠
٢٠٧١١	وجوب الدين لرجل فى الصحة وإقرار رب الدين فى المريض بألف أنها وديعة عنده ١٧١
٢٠٧١٢	إقرار الرجل بألف هى وديعة هى أجود من الألف الواجب للمريض .. ١٧١
٢٠٧١٣	إقرار الرجل بألف زيوف أنها وديعة عنده ١٧١
٢٠٧١٤	إقرار الرجل بمائة دينار فى يده أنها وديعة عنده لمكاتبه ١٧١
٢٠٧١٥	قول المريض: أخذت هذه الألف النبهرجة من غريمى قضاء بحقى هذا على وجهين ١٧١
٢٠٧١٦	إقرار المريض لمكاتبه بوديعة من خلاف جنس الدين ١٧٢
٢٠٧١٧	إقرار المريض بقبض جناية عليه ١٧٢
٢٠٧١٨	إقرار المريض بشراء داره فى يده بألف من ابنه وأجنبى وعدم نقد الثمن ... ١٧٢
٢٠٧١٩	بيع المستقرض من مقرضه عبداً ١٧٣
٢٠٧٢٠	أودع مورثه بحضرة الشهود وإقرار المورث فى مرضه بإتلافه ١٧٣
٢٠٧٢١	إقرار المكاتب لسيدته بألف ولأجنبى بألف ١٧٣
٢٠٧٢٢	اقراض الأجنبى مكاتباً ألفاً ومرضه وإقرار سيده ألفاً ١٧٣
٢٠٧٢٣	إقرار المكاتب لسيدته بوديعة مائة دينار وإقراره للأجنبى بألف وموته ١٧٣
٢٠٧٢٤	إقرار الجانى بقطع يد المريض خطأ وإقرار المريض باستيفاء ماوجب له وما صالح عليه ١٧٣
٢٠٧٢٥	قطع الرجل يد عبد الآخر ١٧٤
٢٠٧٢٦	إقرار المرأة باستيفاء مهرها فى المرض ١٧٤
٢٠٧٢٧	إقرار المرأة باستيفاء المهر فى المرض بعد الدخول والطلاق .. ١٧٤
٢٠٧٢٨	طلاق المريض امرأته بسوالها، ثم إقراره لها بدين ١٧٥
٢٠٧٢٩	إقرار المريض باستيفاء قيمة العبد من الغاصب ١٧٥
٢٠٧٣٠	غصب العبد فى صحة المغصوب منه ثم مرضه ثم إباق العبد وإقرار المريض باستيفاء قيمته ١٧٥

٢٠٧٣١	غصب الرجل عبداً وهلاكه فى يد الغاصب	١٧٥
٢٠٧٣٢	بيع المريض عبده وإقراره باستيفاء الثمن فى مرضه ثم موته .	١٧٥
٢٠٧٣٣	بيع المريض داراً له بثلاثة آلاف إلى ستة ، وعليه ديون	
١٧٥	الصحة وموت البائع من مرضه	
٢٠٧٣٤	كتابة المريض عبده إلى سنة	١٧٦
٢٠٧٣٥	كتابة الرجل عبده فى الصحة وإقراره بالاستيفاء فى المرض ..	١٧٦
٢٠٧٣٦	إقرار الرجل فى الصحة بغصب الجارية، وقوله فى مرض موته هى مدبرة ...	١٧٦
٢٠٧٣٧	بيع العبد فى الصحة وقبض المشتري، وإقراره باستيفاء الثمن فى المرض .	١٧٦
٢٠٧٣٨	عدم حبس المشتري العبد لحقه	١٧٦
٢٠٧٣٩	إقرار المريض ببيع عين فى يده من فلان فى الصحة وقبض الثمن	١٧٧
٢٠٧٤٠	رد المشتري المبيع بسبب عيب على المريض	١٧٧
٢٠٧٤١	قول المريض كان لى عبد بعته منك فى الصحة وقبضت	
١٧٧	الثمن وتصديق الآخر	
٢٠٧٤٢	بيع المريض عبداً قيمته ألف بألفين وإقراره بالاستيفاء وعليه دين الصحة .	١٧٨
٢٠٧٤٣	شراء الرجل عبداً فى الصحة بأقل من قيمته ورده بعيب فى المريض ..	١٧٨
١٧٩	نوع آخر: فى المريض يريد إيصال النفع إلى ورثته	
٢٠٧٤٤	كون الألف للمريض على الأجنبى وكفالة الوارث بها فى	
١٧٩	الصحة وإقرار المريض باستيفاء ذلك	
٢٠٧٤٥	إبراء المريض الوارث عن الكفالة	١٧٩
٢٠٧٤٦	تبرع المريض على الأجنبى وإبراء الكفيل الوارث	١٧٩
٢٠٧٤٧	إحالة الكفيل الوارث	١٧٩
٢٠٧٤٨	إقرار المريض بغصب الجارية من الكفيل أو دعها إياه ثم موته	١٧٩
٢٠٧٤٩	قبض المريض المال من وارثه الذى عليه دين بمعاينة الشهود .	١٧٩
٢٠٧٥٠	كتابة المريض عبده وإقراره باستيفاء بدل الكتابة وموته من مرضه	١٨٠

- ٢٠٧٥١ توكيل الرجل رجلاً ببيع عبده وبيع الوكيل من وارثه وإقرار
 الموكل بقبض الثمن فى المرض ١٨٠
- ١٨١ نوع آخر: فى إثارة المريض بعض غرماءه أو بعض ورثته
- ٢٠٧٥٢ رجل له على رجل ألف حالة باعه الغريم عبداً بألف إلى سنة ١٨١
- ٢٠٧٥٣ بيع الرجل العبد أولاً بألف نسيئة ثم استقراض البائع من
 المشتري، ثم مرض المستقرض ١٨١
- ٢٠٧٥٤ لو كان على الآخر خمسمائة ثم شارك الآخر رجلاً آخر ... ١٨١
- ٢٠٧٥٥ إيداع الرجل ألفاً أباه فى صحته، وقول العبد الأب فى
 المرض باستهلاكها وإنكار الورثة ١٨٢
- ٢٠٧٥٦ إقرار الرجل بدين مشترك لوارثه ولأجنبي ١٨٣
- ٢٠٧٥٧ قول الأب فى المرض بشراء الدار من أحد أبناءه ومن
 الأجنبي وإقراره بقبضها منهما ١٨٣
- ٢٠٧٥٨ تكذيب الابن أباه وتصديق الأجنبي ١٨٤
- ٢٠٧٥٩ سوال إحدى المرأتين فى مرض الزوج بالطلاق وطلاقه، ثم
 إقراره لها بالمائة ١٨٤
- ٢٠٧٦٠ سوال المرأة بالطلاق فى مرض الزوج وطلاقه، ثم إقراره لها
 بدين مائة غير صداقها وقد وهبت مهرها ١٨٤
- ٢٠٧٦١ طلاق الرجل امرأته ثلثاً فى المرض بسؤالها، ثم إقراره لها
 بدين ولأجنبي بدين والوصية للآخر بالثلث ١٨٥
- ٢٠٧٦٢ طلاق الرجل إحدى امرأتيه ثلثاً بأمرها، ثم إقراره لها بدين .. ١٨٥
- ٢٠٧٦٣ كتابة الرجل عبده فى المرض وليس له مال غيره، ثم إقراره
 باستيفاء بدل الكتابة ١٨٥
- ٢٠٧٦٤ إقرار الصبي بالبلوغ ومقاسمته الوصية ١٨٥
- ٢٠٧٦٥ إقرار المكاتب لمولاه بألف فى صحته ولأجنبي بألف فى الصحة ١٨٦

٢٠٧٦٦	أداء المكاتب الألف إلى المولى من دين أقربيه فى صحته للمولى	١٨٦
٢٠٧٦٧	ترك المكاتب ابنا ولد فى مكاتبته	١٨٦
٢٠٧٦٨	كتابة الرجل عبده على الألف وإقراضه أجنياً ألفاً ثم مرض المكاتب، وإقراض المرلى ألفاً.....	١٨٦
٢٠٧٦٩	إقرار المكاتب فى المرض باستيفاء ماله على مولاه	١٨٦
٢٠٧٧٠	كتابة الرجل عبده على الألف فى صحته وإقرار المكاتب فى المرض للأجنى بألف	١٨٧
٢٠٧٧١	كتابة الرجل عبده على الألف ثم مرض المكاتب وإقراره لمولاه بقرض ألف، ولأجنى بقرض ألف	١٨٧
٢٠٧٧٢	كتابة الرجل عبده وإقراضه ألف درهم فى صحة المكاتب، ثم موته ..	١٨٧
٢٠٧٧٣	كتابه الرجل عبده على الألف وإقرار المكاتب لأحد الابنين بدين ألف، ثم موته	١٨٨
٢٠٧٧٤	إقرار المريض بألف درهم بعينها أنها لقطة عندى ثم موته ..	١٨٩
٢٠٧٧٥	إقرار المريض بدارهم أنها لقطة	١٨٩
٢٠٧٧٦	قول المريض: هذا العبد وديعة عندى لرجل سماه	١٨٩
٢٠٧٧٧	إعتاق الرجل أحد عبديه، وبيان العتق المبهم فى المرض ..	١٨٩
٢٠٧٧٨	شراء الرجل عبداً بغبن فاحش على أنه بالخيار، ثم إجازة البيع فى المرض ..	١٩٠
٢٠٧٧٩	إقرار المرأة باستيفاء الصداق من زوجها فى مرض الموت ..	١٩٠
٢٠٧٨٠	دعوى الرجل على الآخر مالاً وإثباته وإبراء ه	١٩٠
٢٠٧٨١	إقرار المريض ببيع عبد من ابنه وقبض الثمن منه، ثم أودعه عند ه	١٩١
٢٠٧٨٢	صورة المحابة فى إقرار المريض ببيع عبده من ابنه وقبض الثمن منه ..	١٩١
٢٠٧٨٣	إقرار الرجل فى مرضه بأرض فى يديه أنها وقف فالمسألة على ثلاثة أوجه ..	١٩٢
٢٠٧٨٤	إقرار المريض للأجنى، ثم موت المقرله، ثم موت المريض	١٩٢
٢٠٧٨٥	إقرار المريض لو ارثه وللأجنى بدين	١٩٢
	الفصل الثانى والعشرون: فى إقرار الوارث بعد موت المورث	١٩٣

٢٠٧٨٦	إقرار الابن أن على أبيه لفلان دين ألف ولفلان لرجل آخر ألف درهم	١٩٣
٢٠٧٨٧	إقرار الابن بوديعة لفلان وبالدين لآخر	١٩٣
٢٠٧٨٨	إقرار الوارث بدين ألف على الميت وإقراره بأخ له	١٩٣
٢٠٧٨٩	ترك الرجل ألفا وإقرار الابن بدين أو نكوله	١٩٤
٢٠٧٩٠	إقرار الوارث بألف وديعة بعينها لرجل ، ثم أقر الثاني بدين ألف على أبيه ..	١٩٤
٢٠٧٩١	قول الرجل لفلان: ألف درهم دين على ، ثم قوله :لا، بل لفلان ألف درهم	١٩٤
٢٠٧٩٢	قول الرجل: هذه الألف تركها الميت وديعة له، وقول الآخر	
١٩٥	لى على أبيك ألف درهم دين	١٩٥
٢٠٧٩٣	ولادة الجارية بعد موت السيد وإقرار بعض الورثة أنه ابن الميت ..	١٩٥
٢٠٧٩٤	إقرار الابن لامرأتين وقوله: هذه امرأته لا، بل هذه	١٩٥
٢٠٧٩٥	قول الغريم: قد قبض الميت منى خمسمائة فى حياته	
١٩٦	وتصديق أحد الابنين وتكذيب الآخر	١٩٦
٢٠٧٩٦	إقرار أحد الأخوين بأخ وإنكار الآخر	١٩٦
٢٠٧٩٧	موت الرجل وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقر فى مرضه بقبضه ..	١٩٦
٢٠٧٩٨	إقرار الرجل فى مرضه ببيع عبده فى صحته من ابنه وقبض	
١٩٧	الثلث منه ثم إيداع الابن العبد إليه	١٩٧
٢٠٧٩٩	اقتسام البنين التركة فى ما بينهم، ثم دعوى رجل على	
١٩٧	أبيهم ثلاثة آلاف درهم	١٩٧
٢٠٨٠٠	إقرار الرجل بأخ، وليس له وارث ثم رجوعه عن إقراره	١٩٧
٢٠٨٠١	دعوى الرجل على الميت ألفا وتصديق الوارث والدفع إليه،	
١٩٧	ثم دعوى الآخر على الميت دينا	١٩٧
٢٠٨٠٢	إذا كان لرجل مولى الموالاة فأقر بأخ أو ابن ثم مات ...	١٩٨
٢٠٨٠٣	إذا أسلم ووالى رجلاً ثم أقر بأخ	١٩٨
٢٠٨٠٤	إقرار أحد الابنين أن أبانا قبض الأبق من الغريم	١٩٩

٢٠٨٠٥	مريض له على أحد أبناء، الثلاثة ألف درهم فقال: قبضت هذه الألف	١٩٩
٢٠٨٠٦	إقرار الابن بأخ له بعد موته أبيه ثم إقراره بأخ آخر	١٩٩
٢٠٨٠٧	إقرار الابن بابن للميت ثم رجوعه وقوله: إنما أخى هذا الرجل الآخر .	٢٠٠
٢٠١	الفصل الثالث والعشرون: فى الإقرار بالنسب	
٢٠٨٠٨	صحة إقرار الرجل بأربعة نفر	٢٠١
٢٠٨٠٩	دعوى المرأة على رجل أنه ابنها أو على امرأة أنها امرأتها	٢٠٢
٢٠٨١٠	إقرار المرأة بصبي أنه ابنها وشهادة القابلة لها	٢٠٢
٢٠٨١١	ملك رجل عبداً فى الصحة وإقراره فى المرض أنه ابنه....	٢٠٢
٢٠٨١٢	قول أحد سيدى طفل لا يعبر عن نفسه هو ابنى وابنك	٢٠٣
٢٠٨١٣	قول أحد سيدى أمة هى أم ولدى، وقول الآخر بإعتاقها قبل دعوى الأول	٢٠٣
٢٠٨١٤	قول الزوج: هى ابنى من أخرى، وقول المرأة: هو ابنى من الآخر	٢٠٣
٢٠٨١٥	مسألة إقرار المقتول بأخ	٢٠٣
٢٠٨١٦	تركت المرأة زوجها وأخا الأب، ودعوى رجل أنه أخوها لأب وأم	٢٠٤
٢٠٨١٧	إقرار المريض بأنه أخوه أو عمه	٢٠٤
٢٠٨١٨	إقرار المرأة بزوجة وبنت وأخت وابن	٢٠٤
٢٠٨١٩	قول ابن النصرانى لمسلم: أنت وارثى أبى النصرانى	٢٠٤
٢٠٨٢٠	إقرار أحد الأخوين بعبد ولد فى ملك أبيهما	٢٠٥
٢٠٨٢١	موت الابن والأب وإقرار كل واحد لامرأة أنها زوجة أبيه..	٢٠٥
٢٠٨٢٢	ترك الرجل ابنين وامرأة وإقرار الابنين امرأة أخرى بزواجه..	٢٠٥
٢٠٨٢٣	رجل فى يده مال فأقر أنه ورث من امرأة له ثم إقراره لرجل أنه أخوها	٢٠٥
٢٠٨٢٤	مجهول النسب فى يده ألف فقال: ورثتها من أبى ثم أقر بأخ لأب وأم	٢٠٦
٢٠٨٢٥	إقرار الرجل بعبد لرجل أنه ابنه وموته	٢٠٦
٢٠٨٢٦	رجل فى يده مال فقال: أو دعنى وأخبرنى أن هذه ابنه أو أخوه	٢٠٦

الفصل الرابع والعشرون: فيما يكون إقراراً

٢٠٧	بالإبراء، وما لا يكون وفى الإبراء صريحا	
٢٠٧	إقرار الرجل لاحق قبل فلان	٢٠٨٢٧
٢٠٧	قول الرجل: لاحق لى قبله برئ من كل عين ودين	٢٠٨٢٨
٢٠٧	إشهاد الرجل على رجل أنه برئ إليه من كل مال قبله	٢٠٨٢٩
٢٠٨	إقرار الرجل أن فلانا برئ من حقه قبله	٢٠٨٣٠
٢٠٨	قول الرجل: لاحق لى فيما فى يدى	٢٠٨٣١
٢٠٨	قول المرأة: أنت زوجى، وقول الرجل: تزوجتنى فرددت ثم قوله: كنت أمرت	٢٠٨٣٢
٢٠٩	إقرار الرجل أنه ليس لى مع فلان شيء	٢٠٨٣٣
٢٠٩	قول الرجل: قد علمت أنه لاحق لى على فلان	٢٠٨٣٤
	جاء رجل بشاهدين على الآخر بالألف، وجاء المطلوب	٢٠٨٣٥
٢٠٩	بشاهدين على البراءة عنها والمسألة على ثلاثة أوجه	
٢٠٩	لو كان لرجل على رجل صكّا وفى يد المطلوب براءة ...	٢٠٨٣٦
٢١٠	وفاة المرأة وطلب زوجها من ورثتها براءة ته من المهر	٢٠٨٣٧
٢١٠	بيع الرجل عبدا ثم إقراره أنه كان حرا	٢٠٨٣٨
٢١٠	إقرار الرجل للآخر بألف وقول الآخر: لا أقبل	٢٠٨٣٩
٢١٠	قول الرجل: وهبت الدين الذى كان لى عليك، وقول الآخر: لا أقبل ..	٢٠٨٤٠
٢١٠	قول الرجل: قد خرجت من هذه الدار	٢٠٨٤١
٢١١	خاصم رجل رجلاً فى دار يدعيها، ثم قال: أبرأتك من هذه الدار	٢٠٨٤٢
	قول الرجل: الرجل للآخر لاحق لى عليم فاشهد لى عليك	٢٠٨٤٣
٢١١	بألف، وقول الآخر نعم	
٢١١	قول الرجل: خرجت من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البينة	٢٠٨٤٤
٢١١	جعل المرأة زوجها فى حل	٢٠٨٤٥
٢١٢	قول الرجل: جميع مالى على الناس من الدين قد استوفيت .	٢٠٨٤٦
٢١٢	إقرار المرأة بأن الصداق الذى على الزوج ملك فلان لاحق لى فى ذلك	٢٠٨٤٧

٢٠٨٤٨	إبراء صاحب الحق المديون عن بعض حقه خوفا من شر أقرباء المديون ..	٢١٢
٢٠٨٤٩	دعوى الرجل على الآخر قيمة فرس، وقول الآخر: أبرأتني عن الفرس .	٢١٣
٢٠٨٥٠	إقرار الوصى باستيفاء دين الميت على الغريم	٢١٣
٢٠٨٥١	بيع الوصى شيئا وإقراره باستيفاء الثمن	٢١٣
٢٠٨٥٢	إقرار الوصى بقبض كل دين على الناس للميت	٢١٣
٢٠٨٥٣	إقرار الوارث بقبض جميع مافى منزل الميت	٢١٣
٢٠٨٥٤	دفع وصى الميت ما كان فى يده من تركة الميت إلى ولد الميت وإشهاد الولد أنه قبض التركة	٢١٤
٢١٥	الفصل الخامس والعشرون: فى المتفرقات	
٢٠٨٥٥	قول الرجل: چندى مى بايد داد ترا، وقول الآخر: بست درهم بیش آزیں نهست ده بود	٢١٥
٢٠٨٥٦	قضاء دين إنسان وإرادة أخذ صك الإقرار وإبراء المقر له من الدفع	٢١٥
٢٠٨٥٧	بيع الرجل عبداً، ثم إقراره أنه كان حراً وإنكار المشتري	٢١٥
٢٠٨٥٨	إقرار المقضى له بعد القضاء بالدار أنها دار فلان لاحق له فيها وتصديق المقر له	٢١٥
٢٠٨٥٩	دعوى الرجل أن فلانا غصبه ثوبا وإقرار المدعى عليه ثم اختلا فهما فى قيمته	٢١٦
٢٠٨٦٠	قول المرأة: للزوج هر چه مرا بایست از تو یافتم وطالبته بمهرها بعد الطلا	٢١٦
٢٠٨٦١	قول الرجل: یا فلان لك على ألف درهم یا فلان	٢١٧
٢٠٨٦٢	قول الرجل: لورثة فلان على ألف درهم	٢١٧
٢٠٨٦٣	رجل فى يديه عبد فقال: أنا عبد فلان	٢١٧
٢٠٨٦٤	قول الرجل لأخى على درهم ولم يسمهم	٢١٧
٢٠٨٦٥	رجل فى يده دار أقرآن لرجل نصفها وقبل الدفع إليه أقر آخر بنصفها	٢١٨
٢٠٨٦٦	دعوى الرجل على رجل مالا كثيرا والصلح على شيء يسير	
٢١٨	عن جميع الدعاوى سرا	

٢٠٨٦٧	إقرار الرجل بغصب مال الصبي وإقرار الوارث بدين على المورث	٢١٨
٢٠٨٦٨	ولادة الأمة ثلاثة أولاد فى بطون ودعوى المولى نسب أكبرهم	٢١٩
٢٠٨٦٩	لو كان له عبد وله ابن ولابنه ابنان، فقال المولى: أحدهم	
٢١٩	ولدى ومات بلا بيان
٢٠٨٧٠	دار بين زيد وسعيد، وإقرار زيد أنها بينهما وبين عمرو وذو	٢١٩
٢٠٨٧١	كيس فى يد رجل وإقرار أحدهما لثالث بنصفه وتكذيب الشريك	٢٢٠
٢٠٨٧٢	كيس فى يد ثلاثة، وإقرار أحدهم لشريكه بثلاثة أرباع وله ربع	٢٢٠
٢٠٨٧٣	قول زيد: غصبنا من بكر ألف درهم وكنا ثلاثة أنفس ٢٢٠
٢٠٨٧٤	تواضع الرجلين فى السر على أن يتابعيا تلجئة بشيء يخاف البائع أن يغصب منه	٢٢٠
٢٠٨٧٥	قول الرجل: على ربع حنطة ٢٢١
٢٠٨٧٦	إقرار أحد المتفاوضين بكفالة ٢٢١
٢٠٨٧٧	إقرار الصبي ببلوغه إذا كان ابن ثلث عشرة سنة ٢٢١
٢٠٨٧٨	امارة الزوج دار امرأته ٢٢٢
٢٢٣	٣٨/ كتاب الصلح	
٢٠٨٧٩	بيان معنى الصلح وسببه وركنه وحكمه وشرطه وأنواعه ..	٢٢٣
٢٠٨٨٠	الركن فى الصلح أربعة ٢٢٣
٢٢٤	الفصل الأول: فى بيان شرط جواز الصلح وحكمه	
٢٠٨٨١	شرط جواز الصلح أن يكون البدل مالا معلوماً ٢٢٤
٢٠٨٨٢	قبول الصلح هل هو شرط؟ ٢٢٤
٢٠٨٨٣	شرط الصلح على التفصيل ٢٢٤
٢٠٨٨٤	حكم الصلح فى جانب البدل ٢٢٤
٢٠٨٨٥	حكم الصلح وقوع البراءة عن الدعوى ٢٢٥
٢٠٨٨٦	دليل جوازه قوله عليه السلام: ا لصلح جائز بين المسلمين ..	٢٢٥

٢٢٦	الفصل الثانى: فى بيان أنواع الصلح	
٢٢٦	الصلح على أربعة أنواع	٢٠٨٨٧
٢٢٦	دعوى الرجل شيئاً معلوماً من الدار والصلح من ذلك على مال معلوم	٢٠٨٨٨
٢٢٧	الصلح على ثلاثة أضرب، صلح مع الإقرار ومع السكوت ومع الإنكار	٢٠٨٨٩
٢٢٧	صورة الصلح على الإنكار	٢٠٨٩٠
٢٢٧	الصلح على الإنكار بعد دعوى فاسدة	٢٠٨٩١
٢٢٨	الفصل الثالث: فى بيان ما يصلح بدلاً ومبدلاً فى الصلح وما لا يصلح	
٢٢٨	وقوع الصلح على الدين والعين	٢٠٨٩٢
٢٢٨	ما صلح معاوضة إن كان عن إقرار فهو معاوضة المال	٢٠٨٩٣
٢٢٨	بالمال من الجانبين	
٢٢٨	دعوى الرجل مالاً فى يد رجل فصالح منه على شيء	٢٠٨٩٤
٢٢٩	اختلافهما فى القدر والوصف بعد الهلاك	٢٠٨٩٥
٢٢٩	إن كان موصوفاً فى الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف	٢٠٨٩٦
٢٣٠	الفصل الرابع: فى الصلح عن الغير	
٢٣٠	إجماع العلماء على جواز صلح الفضولى	٢٠٨٩٧
٢٣٠	دعوى الرجل حقاً قبل رجل فصالحه عنه غيره فهذا على وجهين	٢٠٨٩٨
٢٣١	المصالح صالح المدعى بأمر المدعى عليه	٢٠٨٩٩
٢٣١	بيان فائدة وجوب المال على المصالح بحكم العقد	٢٠٩٠٠
٢٣١	لو أضاف المال إلى نفسه أو ماله ولم يقل: أناضامن	٢٠٩٠١
٢٣٢	قول الرجل: صالحتك على هذا العبد، ولم ينسبه إلى نفسه	٢٠٩٠٢
٢٣٢	كون المدعى عليه مقراً بالمال وإنه يشتمل على فصلين	٢٠٩٠٣
٢٣٢	صلح المصالح بغير أمر المدعى عليه	
٢٣٢	كون المدعى عليه مقراً بالمال وصلح المصالح بأمره	٢٠٩٠٤
٢٣٣	كون الدعوى واقعة فى العين وهو على قسمين الأول كون المدعى عليه منكراً	٢٠٩٠٥

٢٠٩٠٦	القسم الثانى كون المدعى عليه مقرا	٢٣٣
٢٠٩٠٧	توقف صلح الأجنبى على الإجازة	٢٣٣
٢٠٩٠٨	إقرار المدعى عليه بعد صلح الأجنبى	٢٣٤
٢٠٩٠٩	توكيل الرجل رجلا بالصلح عنه فصالح	٢٣٤
٢٠٩١٠	دعوى الرجل على رجل ألفا فصالحه رجل عنه على المائة ..	٢٣٥
٢٠٩١١	صالح رجل عن رجل بغير أمره	٢٣٥
٢٠٩١٢	دعوى الرجل دارا فى يد رجل فصالح الأجنبى على مال ...	٢٣٥
٢٠٩١٣	دعوى الرجل قبل رجل دعوى رجل فصالحه رجل بغير أمر	
٢٠٩١٤	المدعى عليه ووجود المدعى الدراهم زيوفا	٢٣٥
٢٠٩١٥	دعوى الرجل داراً فى يد رجل ووجود صاحب اليد أو	
٢٠٩١٦	إقراره فصالح رجل متطوع الطالب على مال	٢٣٦
٢٠٩١٧	غصب الرجل من الآخر جارية فصالحا رجل المغصوب منه على كذا درهما ..	٢٣٦
٢٠٩١٨	وقوع الصلح من المدعى مع الفضولى على مال على أن	
٢٠٩١٩	يكون المدعى به للفضولى	٢٣٦
٢٠٩٢٠	وقوع الصلح من المدعى مع الفضولى على أن يكون المدعى به للمدعى عليه	٢٣٧
٢٠٩٢١	الفصل الخامس: فى بيان مايجوز من الصلح وما لايجوز	٢٣٨
٢٠٩٢٢	جواب الصلح من دعوى المال	٢٣٨
٢٠٩٢٣	الصلح على تحريم الحلال أو تحليل الحرام	٢٣٩
٢٠٩٢٤	عدم جواز الصلح فى سبعة أشياء	٢٣٩
٢٠٩٢٥	لو كان لرجل عطاء فى الديوان ومنازعة الآخر فيه فصالحه	
٢٠٩٢٦	المدعى على دراهم معلومة	٢٤٠
٢٠٩٢٧	جواز الصلح إذا كان البدل عينا قائما مملوكا له	٢٤٠
٢٠٩٢٨	كون المدعى به ذهباً أو فضة وبدل الصلح من جنسه	٢٤١
٢٠٩٢٩	دعوى الرجل على رجل شيئاً فاعترف فصالحه على المنافع	٢٤١

٢٠٩٢٥	كون الصلح عن الإنكار أو السكوت رجوع على دعواه	٢٤١
٢٠٩٢٦	لو كان الصلح عن سكوت أو إنكار رجوع عن خصومته من الدعوى .	٢٤٢
٢٠٩٢٧	هلاك بدل الصلح أو استحقاقه أو استهلاكه مستهلك	٢٤٢
	نوع منه: فى صلح بعض الورثة	٢٤٣
٢٠٩٢٨	كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال	٢٤٣
٢٠٩٢٩	صلح المرأة عن ثمنها، ولم يكن لزوجها ديون على الناس	
	وكان المأخوذ أكثر من نصيبها، فالمسألة على وجهين	٢٤٣
٢٠٩٣٠	بطلان الصلح على مثل نصيبها أو أقل من نصيبها من الدراهم حالة التصادق	٢٤٤
٢٠٩٣١	صلح المرأة على أرض أو دنانير	٢٤٤
٢٠٩٣٢	صلح المرأة على دراهم	٢٤٤
٢٠٩٣٣	صلح المرأة على دراهم ودنانير	٢٤٤
٢٠٩٣٤	كون التركة مجهولة	٢٤٥
٢٠٩٣٥	مصالحة الورثة امرأة على حيوان بعينه أو عرض بعينها	٢٤٥
٢٠٩٣٦	مصالحة الورثة امرأة من الدين والعين على مال أو على أن	
	تأخذ الدين من الغريم	٢٤٥
٢٠٩٣٧	لم يكن الدين معلوماً وقت الصلح، ثم ظهر دين أو عين للميت	٢٤٦
٢٠٩٣٨	عدم كون الدين مستثنى من الصلح	٢٤٦
٢٠٩٣٩	شرط الورثة بأن السلطان لو طمع شيئاً من الطمع فلا شيء عليك .	٢٤٦
٢٠٩٤٠	إدخال الورثة الدين فى الصلح على أن يخرج المصالح عنه ويكون الدين لهم	٢٤٦
٢٠٩٤١	كون التركة غير المكيل والموزون، ولكنها أعيان غير معلومة	٢٤٧
٢٠٩٤٢	دعوى المرأة على ورثة الزوج ميراثها، فصالحوها على أقل من نصيبها	٢٤٧
٢٠٩٤٣	صلح أحد الابنين الآخر على كذا درهماً	٢٤٧
٢٠٩٤٤	صلح الرجل مع امرأة أبيه من ميراثها	٢٤٧
٢٠٩٤٥	قبض الابن جميع التركة، ثم صالحته المرأة	٢٤٧

٢٠٩٤٦	موت الرجل وصلح المرأة من ثمنها على دراهم ، ثم ظهر
٢٤٨	بميت دين لم يعلم به الورثة
٢٠٩٤٧	لو كان على الميت دنانير ومبلغ من الحنطة والشعير
٢٤٨	فصالح غريمه مع ورثته
٢٠٩٤٨	دعوى الرجل حقا فى دار فى يد الورثة فصالح أحدهم من
٢٤٨	حقه على أن تكون له خاصة
٢٠٩٤٩	دعوى الرجل دارا فى يد الآخر فصالح رجل منها على عبد
٢٤٩	على أن تكون الدار له
٢٠٩٥٠	ترك الرجل امرأة وابنا ومائتين وعقارا وديونا على الآخر ومسألة الصلح ...
٢٤٩	ترك المرأة زوجا، وأما وأخا لأم وأخا لأب وأم فما هو الحكم ؟
٢٠٩٥٢	ترك الميت أموالا كثيرة وابنا وامرأة وصلح المرأة على
٢٤٩	دراهم حالة أو مؤجلة
٢٠٩٥٣	ترك الرجل ابنين، ودعوى رجل على أبيهما مائة وإقرار أحد الابنين والصلح ...
٢٠٩٥٤	عدم جواز الصلح بين الورثة على أن يكون الدين لأحدهم .
٢٠٩٥٥	صلح الابن والابنة الموصى له
٢٥١	نوع آخر: فى الصلح عن المغصوب والوديعة والهبة والإجارة وغيرها
٢٠٩٥٦	غصب الرجل ثوبا واستهلكه فصالحه منه على أكثر من قيمته
٢٠٩٥٧	إن كان العبد مستهلكا فصالحه على دراهم مثل قيمة العبد أو أكثر
٢٠٩٥٨	حق المغصوب منه قبل قضاء القاضى بالقيمة فى العين
٢٠٩٥٩	غصب الرجل شاة وذبحها وأكلها فضمن رجل تلك الشاة فما يجب على الغاصب؟
٢٠٩٦٠	أقرض رجل شاة واستهلكها المستقرض بعد القبض فما يجب على المستقرض ؟..
٢٠٩٦١	وقوع الصلح على أكثر من قيمة العبد مؤجلا
٢٠٩٦٢	وقوع الصلح على دراهم مثل قيمة العبد حالا واقتراهما من
٢٥٣	غير قبض بدل الصلح
٢٠٩٦٣	إباق المغصوب فصالحه مولاه على دراهم أو على المكيل أو الموزون

- ٢٠٩٦٤ غصب الرجل كرحنطة ثم صالحه على دراهم مسماة ٢٥٤
- ٢٠٩٦٥ غصب الرجل مائة درهم وعشرة دنانير واستهلكها وصالحه
- ٢٥٤ على كرحنطة، ثم استحقاقه
- ٢٠٩٦٦ غصب الرجل كرحنطة ثم صالحه على نصف كرحنطة فالمسألة على وجهين . ٢٥٤
- ٢٠٩٦٧ ولو صالحه على ثوب ودفع إليه جاز وهو الجواب فى سائر
- ٢٥٥ المكيلات وكل مايحتمل القسمة
- ٢٠٩٦٨ غصب الرجل عبداً من رجلين واستهلكه، ثم صالحه
- ٢٥٥ احدهما عن نصيبه على دراهم
- ٢٠٩٦٩ كون العرض قائماً و صلح أحدهما الغاصب عن نصيبه فهذا على وجوه .. ٢٥٦
- ٢٠٩٧٠ غصب الرجل إناءً مصبوغاً من فضة فصالحه منه على مثل
- ٢٥٦ وزنه من الفضة ثم فارقه قبل الإعطاء
- ٢٠٩٧١ غصب الرجل طوقاً فيه مائة دينار وضياعه من الغاصب
- ٢٥٦ والصلح على خمسين ديناراً
- ٢٠٩٧٢ غصب قلب فضة وصالحه بعد الغصب على أكثر من قيمته . ٢٥٧
- ٢٠٩٧٣ غصب الرجل عروضا وحنطة وشعيرة وصالحه المغصوب
- ٢٥٧ منه على ألف إلى سنة
- ٢٠٩٧٤ لو صالح الغاصب الأول بمادون قيمة المغصوب فما هو الحكم ؟ ٢٥٧
- ٢٠٩٧٥ وقوع الصلح فى الوديعة على أربعة أوجه
- ٢٠٩٧٦ فى الوجه الثالث بعد وقوع الصلح لو قال المالك: إن المودع
- ٢٥٩ لم يقل قبل الصلح بضياع الوديعة وهو يقول: لا، بل قلت
- ٢٠٩٧٧ قول المودع: هلكت أو ربطت والمالك لم يقل شيئاً بل سك ٢٥٩
- ٢٠٩٧٨ دعوى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه فصالحه على شيء . ٢٥٩
- ٢٠٩٧٩ كون الوديعة قائمة وهى مائتا درهم فصالح المودع المالك على مائة درهم ... ٢٥٩
- ٢٠٩٨٠ استيداع المرأة رجلاً وديعة كانت عندها لغيرها، ثم قبضها
- ٢٦٠ منه ، ثم استيداعها آخر وقبضها منه ففقدت منها متاعاً

- ٢٠٩٨١ صلح المرأة من صاحب المتاع على قيمة المتاع على وجهين ٢٦٠
- ٢٠٩٨٢ نفقت الدابة تحت المستعير وإنكار رب الدابة الإعارة
- ٢٦١ وصالح المستعير على المال
- ٢٠٩٨٣ دعوى الرجل دينار، ودعوى المديون قضاءه وإنكار
- ٢٦١ الطالب، ثم صلحه على شيء ثم قيام البينة على القضاء
- ٢٠٩٨٤ إن أقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض
- ٢٦١ دعوى الرجل على الآخر مائة درهم أمانة في يده واصطلحا على عشرة دنائير ..
- ٢٠٩٨٥ جواز الصلح عن الأمانات قبل دعوى الأمين الهلاك أو الردّ ٢٦٢
- ٢٠٩٨٦ صلح أخ امرأة الزوج من ميراثها على دراهم ومتاع وسمى
- ٢٦٢ ذلك كله، ثم اختلافهما في ذلك فهذا على وجوه
- ٢٠٩٨٨ استيجار الرجل من الآخر داراً، واختلافهما في المدة
- ٢٦٣ شهرين أو ثلاثة أشهر وصلحهما
- ٢٠٩٨٩ والأصل في هذه المسائل أن ينظر في الزيادة إن كانت مجهولة لا يجوز ..
- ٢٦٣ صلح الآجر والمستأجر على سكنى الأشهر الثلاثة بعشرة
- ٢٠٩٩٠ على إن إعطاء المستأجر أرضاً معينة
- ٢٦٤ دعوى رب الدابة أكثر من الأجر المسمى، ودعوى
- ٢٠٩٩١ المستأجر أبعد من مكان المسمى وصلحهما
- ٢٦٤ دعوى الرجل استكراء الدابة بإكاف لحمل الثقل إلى بغداد
- ٢٠٩٩٢ وجحود رب الدابة، ثم صلحهما
- ٢٦٤ نوع: في صلح العامل بيده
- ٢٠٩٩٣ دفع الرجل إلى قصار ثوباً فخرقه بدقه فصالحه رب الثوب
- ٢٦٥ على دراهم، فالمسألة على وجهين
- ٢٠٩٩٤ وقوع الصلح على مكيل أو موزون في مسألة القصار
- ٢٦٥

- ٢٠٩٩٥ وقوع الصلح بين رب الثوب والقصار على أن يأخذ من
القصار حنطة مسماة إلى أجل ٢٦٥
- ٢٠٩٩٦ دفع الغزل إلى حائك ينسجه سبعا في أربع فعمل أكثر من
ذلك أو أصغر ثم صلحها ٢٦٦
- ٢٠٩٩٧ صلح صاحب الغزل والحائك على أن يأخذ الثوب ويعطى الحائك بعض الأجر ٢٦٦
- ٢٠٩٩٨ دفع الثوب إلى صباغ لصبغه بقفيز عصفر بدرهمين فصبغه
بقفيزين بدرهم ثم صلحهما ٢٦٦
- ٢٠٩٩٩ هلاك الثوب عند القصار ثم صلحه بعد ذلك على دراهم .. ٢٦٦
- ٢١٠٠٠ رد القصار الثوب على صاحبه وطلب الأجر ، ودعوى
صاحب الثوب إيفاء الأجر ثم صلحهما ٢٦٧
- ٢١٠٠١ قول الراعى المشترك بموت شاة وتكذيب رب الغنم ثم
صالحه من قيمتها على شيء ٢٦٧
- ٢١٠٠٢ قول الراعى بموت شاة من الغنم فصالحه رب الغنم على دراهم معدودة .. ٢٦٧
- ٢١٠٠٣ دعوى القصار بدفع الثوب وتكذيب رب الثوب ثم صلحهما . ٢٦٧
- ٢٦٨ نوع: فى الصلح فى المهر والنكاح والطلاق
- ٢١٠٠٤ تزوج الرجل امرأة على خادم ثم صالحه على شاة بعينها ... ٢٦٨
- ٢١٠٠٥ جواز الصلح فى النكاح على أكثر من مهر المثل ٢٦٨
- ٢١٠٠٦ دعوى المرأة النكاح بألف وهذا الصبى ابنه منها فصالحهما
من جميع الدعوى على المائة ٢٦٩
- ٢١٠٠٧ دعوى المرأة الفرض فى المهر وجحود الزوج ثم لهما ٢٦٩
- ٢١٠٠٨ صحة الصلح عن دعوى النكاح وكان خلفا والمسألة على وجهين .. ٢٦٩
- ٢١٠٠٩ دعوى المرأة النكاح وجحود الرجل فصالحته على مال ... ٢٦٩
- ٢١٠١٠ قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما وصلح الآخر ٢٦٩
- ٢١٠١١ طلاق الرجل قبل الدخول واختلافهما فى المهر وصلحهما على مقدار ... ٢٧٠

- ٢١٠١٢ دعوى التزوج على امرأة وجحوها ثم صلحهما على المائة
 على أن تقر له بالنكاح ٢٧٠
- ٢١٠١٣ دعوى الرجل على الآخر ألفا فقال له المدعى: أقر لي بألف
 حتى أعطيك مائة فأقر ٢٧٠
- ٢١٠١٤ دعوى الرجل عبدا وجحود صاحب اليد فصالحه على
 المائة على أن يقر له بالعبد ٢٧١
- ٢١٠١٥ إقرار المرأة بالنكاح في هذه الصورة ٢٧١
- ٢١٠١٦ وقوع المشاجرة بينهما وبين الزوج ، وقول المرأة: لا
 أصلحه حتى يعطيني خمسين درهماً ٢٧١
- ٢١٠١٧ دعوى المرأة النكاح فصالحها على المائة على أن تترك دعواها ٢٧١
- ٢١٠١٨ دعوى المرأة الطلقات الثلاث وجحود الزوج ثم صلحهما ٢٧١
- ٢١٠١٩ كون الدعوى من المرأة في بائن فصالحته على أن يطلقها تطليقة بائنة ٢٧١
- ٢١٠٢٠ دعوى التزوج على امرأة وهي منكرة فصالحته على المائة
 على أن يبرئها من التزوج ٢٧١
- ٢١٠٢١ صلح المبانة زوجها من سكنهاها على دراهم ٢٧٢
- ٢١٠٢٢ دعوى المرأة على رجل أنها امرأته وإن لها عليه ألف من
 المهر وهذا الصبي ابنه منها وجحود الرجل ثم صلحهما .. ٢٧٢
- ٢١٠٢٣ صلح الرجل امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معدودة .. ٢٧٣
- ٢١٠٢٤ جواز الصلح على النفقة على عبد في الذمة ، ثم عنه على طعام ٢٧٣
- ٢١٠٢٥ صلح الرجل عن نفقة المرأة والولد الصغير بأكثر مما لا يتغابن فيه ٢٧٣
- ٢١٠٢٦ تزوج الرجل امرأة على المهر المسمى والدخول بها ومسألة الصلح .. ٢٧٣
- ٢٧٤ نوع آخر: في الصلح في الخلع
- ٢١٠٢٧ صلح الرجل امرأته أن يطلقها على أن ترضع ولده سنتين
 على إن زادهما ثوبا بعينه مع ذلك ٢٧٤

٢١٠٢٨	لو كانت المرأة زادته مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة
٢٧٤	الرضاع والمسألة بحالها
٢٧٤	نوع آخر: فى الصلح عن دعوى الرق والحرية
٢١٠٢٩	دعوى الرجل على مجهول النسب أنه عبده وإنكار المدعى عليه ثم صلحهما
٢١٠٣٠	أخذ المدعى منه كفيلاً بالمال فما هو الحكم ؟
٢١٠٣١	دعوى الرجل على أمة، وقولها: أنا حرة فصالحته من ذلك على مائة
٢١٠٣٢	دعوى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه المولى
٢١٠٣٣	دعوى المكاتب أن مولاه أعتقه فصالحه المولى على أن
٢٧٥	يحط عنه النصف من بدل الكتابة
٢١٠٣٤	دعوى العبد عتقا على مولاه وجحوده فصالحه على العبد
٢٧٥	على مال ليمضى عتقه
٢٧٦	نوع: فى صلح دعوى العقار
٢١٠٣٥	دعوى الرجل دارا فى يد رجل ثم صلحهما على بيت
٢٧٦	فالمسألة على وجهين
٢١٠٣٦	صلح الرجل عن دعوى دار على سكنى بيت منها أبدا
٢١٠٣٧	دعوى الرجل دارا فصالحه على قطعة منها
٢١٠٣٨	بيان حيلة الجواز
٢١٠٣٩	دعوى الرجل حقا فى دار ولم يسم فصالحه على بيت معلوم .
٢١٠٤٠	دعوى الرجل دارا فصالحه المدعى عليه على نصفها
٢١٠٤١	صلح الرجل رجلاً على نصف الدار على أن يبرأ من النصف الباقي
٢١٠٤٢	دعوى الرجل داراً فى يد رجل وصلحهما على أن يسكنها صاحب اليد سنة ...
٢١٠٤٣	دعوى الرجل ديناً وصلحهما على دار على أن يسكنها
٢٧٧	الذى عليه الدين سنة
٢١٠٤٤	دعوى الرجل دارا وإنكار المدعى عليه فصالحه المدعى
٢٧٧	على دراهم ليقر المدعى عليه
٢١٠٤٥	دعوى الرجل دارا فصالحه من ذلك على أن يضع على حائط منها جذعا

٢٧٨	دعوى الرجل حقا في دار فصالحه من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة	٢١٠٤٦
٢٧٨	دعوى الرجل دارا، ولم يعينها فصالحه عنها ثم المخاصمة في دار بعينها ..	٢١٠٤٧
٢٧٨	استئجار العلو لبيت عليه، ودعوى الرجل دارا ثم صلحهما	٢١٠٤٨
٢٧٨	أن يكون البيت لأحدهما والسطح للآخر	٢١٠٤٩
٢٧٩	دعوى الرجل دارا فصالح المدعى عليه على خدمة عبده سنة .	٢١٠٥٠
٢٧٩	استئجار الرجل عبداً للخدمة فهل له السفر به وإخراجه إلى أهله ؟	٢١٠٥١
٢٧٩	دعوى الرجل فصالحه من ذلك على خدمة عبد بعينه شهرا	٢١٠٥٢
٢٧٩	لو صالحه على أن يركب دابته إلى بغداد فما هو الحكم ؟.	٢١٠٥٣
٢٨٠	دعوى الرجل داراً وصالحه على سكنى بيت منها مدة معلومة على الإنكار ثم موت أحدهما	٢١٠٥٤
٢٨٠	دعوى الرجلين داراً فصالحه أحدهما عن إنكار فما هو الحكم ؟	٢١٠٥٥
٢٨٠	موت المصالح قبل السكنى وقبل الخدمة	٢١٠٥٦
٢٨١	دعوى الرجل حقا في دار في يد رجل وبعضهم غائب فصالح الشاهد منهم	٢١٠٥٧
٢٨١	صلح الرجل عن دعواه حقا في دار على عبد إلى أجل	٢١٠٥٨
٢٨١	دعوى الرجل دارا فصالحه على عبد إلى أجل أو على خدمة عبد ثم قتل العبد خطأ	٢١٠٥٩
٢٨٢	دعوى الرجل في دار فصالحه الذى الدار في يده على عبد إلى أجل ..	٢١٠٦٠
٢٨٢	دعوى الرجل داراً و صلحهما على أن يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها إلى صاحب اليد	٢١٠٦١
٢٨٢	دعوى الرجل أرضا فاصطلحا على عبد معين ، ثم إقامة العبد بينة على حريته	٢١٠٦٢
٢٨٢	دعوى الرجل ديناً و صلحهما على دار أن يسكنها المدعى .	٢١٠٦٣
٢٨٢	دعوى الرجل دارا فصالحه المدعى عليه كذا ذرعا مسمى من الدار ..	٢١٠٦٤
٢٨٣	دعوى الرجل حقا في دار فصالحه على كذا كذا ذرعا مسماة من الدار	٢١٠٦٥
٢٨٣	شراء الرجل دارا واتخاذها مسجداً ثم دعوى الرجل فيها ومسألة الصلح .	٢١٠٦٦
٢٨٣	كون الدار فى أيدي ثلاثة نفر ومسألة الصلح بينهم	٢١٠٦٧
٢٨٣	كون الدار فى يد رجلين فاختصما فيها ومسألة الصلح بينهما	

٢٨٤	اختصام الرجلين فى حائط وصلحها على هدمه وبناء ه ...	٢١٠٦٨
٢٨٤	دعوى الرجل فى بيت له سطح وصلحهما أن يكون البيت لأحدهما والسطح للآخر	٢١٠٦٩
٢٨٤	دعوى الرجل بناء دار فصالحه من بناءها على دراهم مسماة .	٢١٠٧٠
٢٨٤	دعوى البناء أو زيادة عن أبنيتهما وصلح أحدهما عن نصيبه	٢١٠٧١
٢٨٤	دعوى الرجل داراً، فصالح المدعى عليه على سكنى بيت معين من الدار مدة معلومة	٢١٠٧٢
٢٨٤	دعوى كل من الرجلين فى دار صاحبه حقاً وصلحهما ...	٢١٠٧٣
٢٨٤	دعوى الرجل داراً، فصالحه منها على دراهم مسماة على أن يزيد الآخر كرحنطة فالمسألة على وجهين	٢١٠٧٤
٢٨٥	وقوع الصلح على أن يأخذ المدعى الدراهم من المدعى عليه	٢١٠٧٥
٢٨٦	كون الأجل مضروباً فى البعض	٢١٠٧٦
٢٨٦	دعوى الرجل أرضاً ثم صلحهما	٢١٠٧٧
٢٨٦	دعوى الرجل حقاً فى علو الرجل فصالحه على بيت معين فى علو آخر	٢١٠٧٨
٢٨٦	دعوى الرجل حقاً فى أرض رجل فصالحه على شرب نهر شهراً ..	٢١٠٧٩
٢٨٧	رجل له باب فخاصمه جاره فصالحه على دراهم معلومة ..	٢١٠٨٠
٢٨٧	رجل له باب غرفة فادعاه جاره فابتدأ خصومته بدراهم صالحه عليها	٢١٠٨١
٢٨٨	نوع : فى الصلح عن الدين	
٢٨٨	دعوى الرجل ألف درهم سود فصالحه بعد الإنكار على ألف درهم بجيبه فالمسألة على أربعة أوجه	٢١٠٨٢
٢٨٩	صلح الرجل بألف حالة على ألف مؤجلة	٢١٠٨٣
٢٨٩	رجل له على الآخر كرحنطة جيدة فصالح على نصف كرحنطة ..	٢١٠٨٤
٢٨٩	رجل له على رجل ألف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبر سود	٢١٠٨٥
٢٨٩	بيع الرجل عبداً بألف درهم سود، ثم صالحه على ألف ومائة نبهجة	٢١٠٨٦

٢٨٩	دعوى الرجل بألف درهم فصالحه منها على عشرة دنانير إلى أجل	٢١٠٨٧
	لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة	٢١٠٨٨
٢٩٠	درهم وعشرة دنانير إلى أجل	٢١٠٨٩
٢٩٠	لو صالح عن حقه على أزيد من جهة الوصف	٢١٠٩٠
٢٩٠	رجل له على رجل ألف درهم فقضاه دراهم مجهولة الوزن على وجه الصلح ..	٢١٠٩١
	بين رجلين أخذ وإعطاء ولا يعرفان مال الطالب على الآخر	٢١٠٩٢
٢٩١	فصالحه على مائتي درهم إلى أجل	٢١٠٩٣
٢٩١	دعوى البراءة عن الدين	٢١٠٩٤
	كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف	٢١٠٩٥
٢٩١	كرشعير بغير عينه إلى أجل	٢١٠٩٦
٢٩١	رجل له على رجل ألف إلى أجل فصالحه على خمسمائة حالة	٢١٠٩٧
٢٩١	دعوى الرجل على رجل ألف درهم فصالحه على مائة درهم إلى شهر	٢١٠٩٨
٢٩٢	صلح أحد شريكي الدين المشترك عن نصيبه على ثوب ...	٢١٠٩٩
	إن كان الدين المشترك واجبا بسبب واحد واستيفاء	٢١١٠٠
٢٩٢	أحدهما نصيبه من الدين المشترك	٢١١٠١
	لو كان للمطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن	٢١١٠٢
٢٩٢	يجب لهما عليه وصار قصاصا فما هو الحكم؟	٢١١٠٣
٢٩٣	دعوى الرجل دينا فصالحه على عبد غيره	٢١١٠٤
٢٩٣	دعوى الرجل ألفا فصالحه على خمسمائة إلى أجل فما هو الحكم؟ .	
٢٩٣	دعوى الرجل ألفا وإنكار المدعى عليه فأراد المدعى الصلح على مائة	
٢٩٤	صالحه عن دراهم على دنانير إلى أجل	
٢٩٤	دعوى الرجل ألف درهم على رجلين فصالح على مائة دينار إلى أجل	
٢٩٤	دعوى الرجل ألف درهم على رجل وإنكاره ، ثم الصلح على مائة منها	

- ٢١١٠٥ دعوى الرجل عينا على الآخر و صلحهما على ذلك و كتابة الصك ٢٩٤
- الفصل السادس: فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح فى المجلس**
- ٢٩٥ وفيما لا يشترط، وفى الصلح الذى يبطل بعد صحته
- ٢١١٠٦ وقوع الصلح من دعوى الدار على دراهم، وافتراقهما قبل قبض بدل الصلح ٢٩٥
- ٢١١٠٧ صلح الرجل عن دعوى الكرم على دراهم ٢٩٥
- ٢١١٠٨ صلح الرجل على أكثر من الدين ٢٩٥
- ٢١١٠٩ وقوع الصلح من دعوى الدار عن إنكار على دراهم
- ٢٩٦ وافتراقهما قبل قبض بدل الصلح ٢٩٦
- ٢١١١٠ رجل له على ألف درهم غلة فصالحه على خمسمائة درهم نجية ٢٩٦
- ٢١١١١ رجل له على رجل كرحنطة فصالحه ذلك على عشرة دراهم .. ٢٩٦
- ٢١١١٢ رجل له على رجل كرحنطة فصالحه على كرشعير ووجود المدعى به عيا ٢٩٦
- ٢١١١٣ كان الما لان عليه لأحدهما دراهم وللآخر دنانير فصالح على مائتى درهم ٢٩٧
- ٢١١١٤ غصب الرجل إناء فضة واستهلكه، وقضاء القاضى عليه
- ٢٩٧ بالقيمة وتفرقهما قبل القبض ٢٩٧
- ٢١١١٥ رجل له على الآخر مائة دينار نيسابورية فصالحه على مائة
- ٢٩٧ بخارية وتفرقا قبل القبض ٢٩٧
- ٢١١١٦ دعوى الرجل ألف درهم وإنكار الآخر و صلحهما على
- ٢٩٧ عشرة دنانير وافتراقهما من غير القبض ٢٩٧
- ٢١١١٧ دعوى الرجل ألف درهم لافضة فيها وصالحه على مائة
- ٢٩٧ درهم غطريفية وتفرقا قبل القبض ٢٩٧
- ٢١١١٨ دعوى الرجل عشرة دراهم وعشرة دنانير فصالحه المدعى
- ٢٩٨ عليه على خمسة دراهم ٢٩٨
- ٢١١١٩ دعوى الرجل دارا فصالحه المدعى عليه على عبد، وأقام العبد بينة أنه حر ٢٩٨

٢٩٩	الفصل السابع: فى الصلح والإبراء عن الشرط
٢١١٢٠	رجل له على رجل ألف درهم دين إلى أجل فصالحه
٢٩٩	الطالب على أن أعطاه كفيلا وآخر عنه سنة بعد الأجل
٢١١٢١	رجل له ألف درهم ومائة دينار على الآخر إلى أجل فعجل
٢٩٩	المائة على أن آخر عنه الدراهم سنة
٢١١٢٢	رجل له ألف درهم على رجل فقال: ادفع غدا خمسمائة
٣٠٠	على أنك برئ من الباقي
٢١١٢٣	وضع المسألة المذكورة فى الحط وجعلها فى الأصل على ثلاثة أوجه
٣٠١	لو قال الغريم: إذا أديت خمسمائة فأنت برئ عن الباقي ...
٢١١٢٥	رجل له ألف درهم على رجل فصالح معه خمسمائة على أن يعطيني إياه ..
٢١١٢٦	لو قال: أبرأتك عن الخمسمائة على أن تؤدى إليّ الخمسمائة.
٢١١٢٧	لو صالحه من ألف على سبعمائة على أن يعطيها قبل الليل
٢١١٢٨	لو كان عليه دين مؤجل فصالحه على أن يعطيه كفيلا ورهنا ويزيد فى أجله
٢١١٢٩	لو صالح عن القرض على بعضه إلى أجل فما هو الحكم؟ ...
٢١١٣٠	قول رب الدين: إن دفعت غدا خمسمائة فالخمسمائة الأخرى مؤخرة سنة
٢١١٣١	قول رب الدين: عجل لي مائة وأنت برئ من الباقي
٢١١٣٢	رجل له ألف درهم وضح حالة، وصالحه على تسعمائة على
٢١١٣٣	أن يعطيه قبل الليل
٢١١٣٤	قول الرجل لخصمه: أنت برئ من دعوى بشرط الحلف مالى عليك شيء
٢١١٣٥	دعوى الرجل دارا وعبداء، ثم قوله: أبرأتك عن هذه الدار
٢١١٣٦	الفصل الثامن: فى صلح الأب والوصى ومن أشبههما
٢١١٣٧	كون الدار للصبي، ودعوى الرجل فيه فصالحه أب الصبي على مال الصبي
٢١١٣٨	كون شهود المدعى مستورين واختلاف المشايخ فيه
٢١١٣٩	وقوع الدعوى للصغير، ثم صلح الأب من حقه على دراهم
٢١١٤٠	جواز الصلح على الصغير ممن يملك التصرف فى ماله

٢١١٣٩	إيصاء الأب إلى غيره فهل للجد ولاية البيع والشراء والصلح على حافده؟. ٣٠٥
٢١١٤٠	دين الصبى على رجل فصالحه أبوه على البعض وحط البعض ٣٠٥
٢١١٤١	صلح وصى الأب بمنزلة صلح الأب ، ولو صالح وصيه عن القصاص فى النفس فما هو الحكم؟ ٣٠٥
٢١١٤٢	بيان مسألة صلح الوصى على التفصيل ٣٠٦
٢١١٤٣	وقوع الصلح فى الدعوى للورثة فى العقار أو المنقول فما هو الحكم؟ ٣٠٦
٢١١٤٤	كون الورثة صغاراً وكباراً ووقوع الصلح فى الدعوى عليهم والكبار حضور ... ٣٠٦
٢١١٤٥	متى ثبت للوصى بيع بعض التركة كان له بيع الكل ٣٠٧
٢١١٤٦	وقوع الصلح فى الدعوى للورثة فى المنقول ٣٠٧
٢١١٤٧	صلح وصى الأم والعم والأخ مثل وصى الأب ٣٠٧
٢١١٤٨	وقوع الدعوى للصغير فيما سوى العقار ٣٠٧
٢١١٤٩	دعوى الرجل فى دار يتيم فمتى يجوز للوصى الصلح؟ ٣٠٨
٢١١٥٠	علم الوصى بعدالة شهود المدعى فهل له حق الصلح قبل إقامة البينة؟ ٣٠٨
٢١١٥١	للمدعى على الصغير بينة ، ولم يذكر بقيام البينة عند القاضى والوصى ، فهل للوصى حق الصلح؟ ٣٠٨
٢١١٥٢	إقرار الرجل أنى أخذت من أهلك شيئاً وقد كان غصب منى فهل للابن أخذه منه؟ ٣٠٨
٢١١٥٣	دعوى الدين على الميت فصالحه الوصى من مال الميت .. ٣٠٨
٢١١٥٤	بيان حيلة الوصى أن لا يضمن للورثة إذا علم بالدين للمدعى ٣٠٩
٢١١٥٥	دعوى الدار على وصى الصغير فصالح الوصى قبل عدالة الشهود لجهة الصغير ٣٠٩
	الفصل التاسع : فى صلح الوارث وفى إقرار الوصى لبعض الورثة بشيء من المال ميراثاً عن الميت
٢١١٥٦	دعوى الوارثين قبل وصيهما ميراثاً و صلح الوصى أحدهما ٣١٠
٢١١٥٧	إرادة الأخ الذى لم يصلح مع الوصى أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصى ٣١٠

٢١١٥٨	كون الورثة صغاراً وكباراً فصالح الوصى الكبار عن
٣١٠	دعواهم، ودعوى الصغار على دراهم مسماة
٢١١٥٩	كون الدار بين ورثة، ودعوى الرجل فيها حقاً، وصالح
٣١١	الوارث الحاضر المدعى فالمسألة على وجهين
٢١١٦٠	صلح الوارث الحاضر المدعى أن يصير حقه له
٢١١٦١	دعوى الرجل حقاً فى دار فى يد ورثة فصالح المدعى
٣١١	الحاضر منهم على شيء مسمى من جميع حقه
٢١١٦٢	دعوى الرجل حقاً فى دار فى يد الورثة فصالح أحدهم من نصيبه
٣١٢	دعوى الرجلين داراً فى يد رجل، ثم صالحه أحدهما من حصته
٢١١٦٣	كون العبد بين رجلين وبيع أحدهما جميع العبد
٢١١٦٤	إقرار الوصى لأحد الورثة عنده من الميراث كذا وكذا درهماً..
٣١٣	إقرار الوصى لأحد الورثة، وهو كبير وفى الورثة صغير ثم جحد الوصى
٢١١٦٦	وصية الرجل لرجل بعبد وترك الميت ابناً وابنة فصالحا
٣١٣	الموصى له على مائة درهم
٢١١٦٨	إن كان الصلح عن إقرار أو عن إنكار فى المسألة المذكورة
٣١٣	أعلاه فما هو الحكم؟
٢١١٦٩	دعوى الوارث على الوصى دينار فصالحه الوصى بدار من التركة
٣١٣	مسألة الصلح إلى مدة والوصية له بالجنين
٢١١٧١	لو كانت الوصية بما فى البطن للصغير فهل يجوز صلح الأب؟
٢١١٧٢	كانت فى التركة وصية بالثلث والورثة صغار وكبار
٣١٤	فصالحه الكبار على دراهم مسماة
٢١١٧٣	إن كان الصلح على أن يكون نصيب الموصى له للمصالح فما هو الحكم؟
٢١١٧٤	كون الميراث بين صغيرين وكبيرين وله وصى وموصى له
٣١٥	واجتماعهم وصلحهم

الفصل العاشر: فى الصلح على أن المدعى عليه يحلف وهو برئ من المال ٣١٦	
٢١١٧٥	الصلح على أن يحلف المدعى عليه وهو برئ من المال ... ٣١٦
٢١١٧٦	الصلح على أن يحلف المدعى والمدعى عليه يكون ضامنا لما يدعى ٣١٦
٢١١٧٧	هل بيرا المدعى عليه عن المال بحلفه إن استحلفه القاضى
٣١٦	فهل له الاستحلاف ثانيا؟
٢١١٧٨	الصلح على أنه إن حلف فهو برئ من الخصومة إلى أن يجد البينة ٣١٦
٢١١٧٩	قول الطالب للمطلوب: أنت برئ من دعوى على أن تحلف ٣١٦
٢١١٨٠	قول المدعى عليه لمدعى الألف: إن حلفت أنها لك أديتها إليك ٣١٧
٢١١٨١	الصلح على حلف الطالب على دعواه وحلف المطلوب أنه
٣١٧	لم يكن له قبله شيء
٢١١٨٢	الصلح على أن يحلف المطلوب على أنه برئ ٣١٧
الفصل الحادى عشر: فى الصلح على الخدمة والسكنى والغلة ٣١٨	
٢١١٨٣	وصية الرجل بخدمة عبده لرجل سنة و صلح الوارث من
٣١٨	الخدمة على دراهم
٢١١٨٤	لو صالحه على خدمة عبد آخر أو ركوب دابة شهرا أو
٣١٨	لبس ثوب شهرا فما هو الحكم؟
٢١١٨٥	بيع الموصى له الثوب قبل القبض وبيعه قبل القبض فى
٣١٨	الصلح عن القصاص على ثوب
٢١١٨٦	صلح أحد الوارثين على أن تكون خدمة له ٣١٩
٢١١٨٧	صلح الوارث الموصى له بسكنى الدار على دراهم مسماة . ٣١٩
٢١١٨٨	عود حق الموصى له فى سكنى الدار
٢١١٨٩	وصية الرجل بغلة عبده و صلح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ٣١٩
٢١١٩٠	وصية الرجل بغلة نخيله أبدا و صلح الموصى له مع الوارث على دراهم مسماة ٣٢٠
٢١١٩١	انقسام بدل الصلح على الثمرة الموجودة وعلى ما يخرج فى
٣٢٠	المستقبل على قدر قيمتهما

٢١١٩٢	الصلح على عبد ثم استحقاق نصف العبد من يد الموصى له	٣٢١
٢١١٩٣	الصلح على حنطة بعينها	٣٢١
٢١١٩٤	الصلح على ثمر مجذوذ	٣٢١
٢١١٩٥	وصية الرجل بما فى بطن أمته فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ...	٣٢٢
٢١١٩٦	وصية الرجل بألف درهم لما فى بطن فلانة و صلح رب الحبل من الوصية .	٣٢٢
٢١١٩٧	الفصل الثانى عشر: فى الصلح عن الدماء والجراحات جرح الرجل عبداً فيها قصاص فصالحه من ذلك على مال	٣٢٣
٢١١٩٨	فهننا ست مسائل	٣٢٣
٢١١٩٩	رجل شج رجلاً موضحة ، ثم وكل المشجوج رجلاً بالصلح مع الشاج ..	٣٢٣
٢١٢٠٠	وقوع الصلح عن القائم وعدم التعرض فى الصلح لما يحدث من الشجة	٣٢٣
٢١٢٠١	بطلان الصلح فى الجراحات عمداً	٣٢٤
٢١٢٠٢	وقوع الصلح عن الجناية	٣٢٤
٢١٢٠٣	إقرار الرجل عن نفسه بالقتل وتكذيب العاقلة	٣٢٥
٢١٢٠٤	الصلح عن جناية العمد والخطأ والنفس وما دونها	٣٢٥
٢١٢٠٥	صلح الولي من جناية الخطأ على مائة بغير	٣٢٥
٢١٢٠٦	الصلح على أحد مقادير الدية	٣٢٦
٢١٢٠٧	الصلح عن الجناية على شيء من المكيل أو الموزون إلى أجل	٣٢٦
٢١٢٠٨	الصلح عن دم العمد منضمماً بالصلح عن الخطأ	٣٢٦
٢١٢٠٩	لوقضى عليه بالدراهم فصالح على ألفى دينار	٣٢٦
٢١٢١٠	دعوى الرجل قصاصاً على رجل فصالح من ذلك على مال	٣٢٦
٢١٢١١	الصلح عن دم العمد على سكنى دار	٣٢٧
٢١٢١٢	الصلح من حد القذف على مال	٣٢٧
٢١٢١٣	دعوى الرجل دماً أو جراحة على رجل فالمسألة على وجهين .	٣٢٧
٢١٢١٤	دعوى الرجل دم الخطأ أو جراحة الخطأ فصالحه على الدية على مال	٣٢٧
٢١٢١٥	قطع الرجل إصبع رجل فصالح منها على ألف ثم شلت إصبع أخرى	٣٢٧

٢١٢١٥	قتل الرجل عمدا وللمقتول ابنان فصالح أحدهما عن حصته على المائة ..	٣٢٧
٢١٢١٦	ما صلح مهراً فى النكاح صلح بدلاً فى الصلح عن دم العمد	٣٢٧
٢١٢١٧	الصلح عن دم العمد على عبيدين، ثم ظهر أحدهما حر	٣٢٨
٢١٢١٨	الاختلاف بين القاتل وبين ولى القتل فى العبد المصالح عليه	٣٢٨
٢١٢١٩	صلح ولى القتل على العفو عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم آخر	٣٢٨
٢١٢٢٠	لكل واحد على صاحبه القصاص و صلحهما على عفو صاحبه	٣٢٨
٢١٢٢١	فرض القاضى فى الخطأ بالدية فصالحه على أكثر	٣٢٨
٢١٢٢٢	الصلح عن الإبل بالدراهم أو الدنانير بقدر قيمتها	٣٢٩
٢١٢٢٣	لو صالحه على قتل عبده وقيمة العبد أقل من أرش اليد	٣٢٩
٢١٢٢٤	الصلح عن دم العمد على دار	٣٢٩
٢١٢٢٥	حبس الوالى رجلاً لأجل التهمة فى السرقة فصالحه آخر فى السجن على الإقرار ..	٣٢٩
٢١٢٢٦	لو صالحه على أن يقطع رجله	٣٢٩
٢١٢٢٧	لو صالحه رجل عن الدم على عبد له وضمن له خلاصه ...	٣٣٠
٢١٢٢٨	إضافة الفضولى الصلح إلى عبد وإضافة العبد إلى نفسه، ثم استحقاق العبد	٣٣٠
٢١٢٢٩	قتل العبد والحر رجلاً وأمر الحر ومولى العبد رجلاً بالصلح عنهما ولى القتل	٣٣٠
٢١٢٣٠	صلح مولى العبد أحد الوليين من نفسه من الدم على العبد	٣٣٠
٢١٢٣١	لو صالحه على عبد آخر مع ذلك أو نصف العبد القاتل	٣٣١
٢١٢٣٢	قتل المكاتب رجلاً عمداً، ثم الصلح عن نفسه على شيء من كسبه ..	٣٣١
٢١٢٣٣	لو قتل عبد عبده المأذون عمداً فصالح العبد المأذون على عبده ..	٣٣١
٢١٢٣٤	قتل الأمة رجلاً خطأ له وليان و صلح أحد الوليين على ابن الأمة بحصته ..	٣٣١
٢١٢٣٥	اختيار الفداء فى حق الوليين، هل يكون اختيار فى حق الآخر؟	٣٣١
٢١٢٣٦	قتل المدبر عمدا فصالح عنه مولاه بألف وهى قيمته	٣٣١
٢١٢٣٧	قطع المرأة يد رجل والصلح من الجراحة على أن يتزوجها	
٣٣٢	وجرح الرجل امرأته فصالحته على الخلع منه	

٢١٢٣٨	إن وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح فما هو الحكم؟	٣٣٢
٢١٢٣٩	مسألة الخلع على الجراحات ، وما يحدث منها	٣٣٢
٢١٢٤٠	الصلح على الخلع الضربة أو الشجة أو القطع	٣٣٤
٢١٢٤١	جرح الرجل امرأته فصالحها زوجها على أن يطلقها واحدة على إن عفت له ...	٣٣٤
٢١٢٤٢	مسألة الكتابة على أربعة أوجه	٣٣٤
٢١٢٤٣	وقوع الصلح على دراهم أو طعام وتفرقهما من غير قبض ..	٣٣٤
٢١٢٤٤	قتل المكاتب رجلاً والصلح من دم العمد على مال إلى أجل ومسألة الكفالة	٣٣٥
٢١٢٤٥	إن صالح المكاتب من ذلك على شيء من المكيل أو الموزون	
٣٣٥	وتفرقهما من غير قبض	
	الفصل الثالث عشر: فى العوارض التى تحدث فى بدل الصلح	
٣٣٦	وفى تصرف المدعى فى بدل الصلح	
٢١٢٤٦	دعوى الرجل داراً والصلح عن دعواه على خدمة عبد سنة،	
٣٣٦	ثم إعتاق المولى عبده	
٢١٢٤٧	الصلح على سكنى دار فهدمها رجل	٣٣٦
٢١٢٤٨	دعوى الرجل داراً والصلح على عبد بعينه فأراد المدعى بيعه قبل القبض ..	٣٣٦
٢١٢٤٩	دعوى الرجل داراً والصلح على سكنى بيت معلوم من الدار عشر سنين ..	٣٣٧
٢١٢٥٠	دعوى الرجل داراً والصلح على ثياب أو حيوان ، وأراد	
٣٣٧	المدعى بيعه قبل القبض	
٢١٢٥١	كل شيء إذا صالحته عليه فاستحق ورجعت بقيمته جاز بيعه قبل القبض	٣٣٧
٢١٢٥٢	كل شيء صالحته عليه، ثم استحق لا ترجع بقيمته وترجع فى الدعوى ..	٣٣٧
٢١٢٥٣	دعوى الرجل حقا فى دار والصلح على دار أخرى وباعها المدعى قبل القبض	٣٣٧
٣٣٨	الفصل الرابع عشر: فى شرط الخيار فى الصلح وفى الخيار من غير شرط	
٢١٢٥٤	دعوى الرجل مائة درهم والصل على عبد وشرط الخيار ..	٣٣٨
٢١٢٥٥	رجل له عشرة دنانير على رجل والصلح على ثوب وشرط	
٣٣٨	المطلوب لنفسه الخيار	

٢١٢٥٦	كون الدين لرجلين فصالحهما المطلوب على عبد بشرط الخيار لهما	٣٣٨
٢١٢٥٧	كون الدين على رجلين فصالحاه على عبد بشرط الخيار ..	٣٣٨
٢١٢٥٨	دعوى الرجل حقا فى أرض والصلح على أرض أخرى فغرقت	٣٣٩
٢١٢٥٩	غرق الأرض التى وقع الصلح عنها	٣٣٩
٢١٢٦٠	وقوع الصلح عن إنكار وغرق الأرض التى وقع الصلح عنها	٣٣٩
٢١٢٦١	دعوى الرجل قبل رجل دعوى والصلح على عدل زطى ثم	
	صلحه على هذا العدل رجلا آخر	٣٣٩
٢١٢٦٢	وقوع الصلح عن ألف درهم دين على عبد ثم تصادقا أنه لادين	٣٤٠
	الفصل الخامس عشر: فى بينة يقيمها	
	المدعى عليه بعد الصلح يريد إبطال الصلح	٣٤١
٢١٢٦٣	دعوى الرجل مالا و جحود المدعى عليه وإعطاه إياه، ثم	
	إقامته بينة ان المدعى قال قبل الصلح ليس لى قبل فلان شيء	٣٤١
٢١٢٦٤	دعوى الرجل داراً فصالح المدعى عليه على الألف على أن	
	يسلمها، ثم إقامته بينة أنها له	٣٤١
٢١٢٦٥	إقامة المدعى بينة أنه اشتراها من المدعى قبل الصلح	٣٤١
٢١٢٦٦	صلح الرجل على مال ثم أعاد الصلح على مال آخر	٣٤١
٢١٢٦٧	دعوى الدين على وارث الميت وإثباته بالبينة، ثم صالح	
	الوارث الآخر المدعى على بعض ما ادعاه	٣٤٢
٢١٢٦٨	دعوى الرجل داراً، ودعوى المدعى عليه الصلح قبل ذلك.	٣٤٢
٢١٢٦٩	دعوى الرجل داراً إرثاً عن أبيه و صلحهما على شيء، ثم	
	دعوى صاحب اليد شراء الدار من أب المدعى	٣٤٢
٢١٢٧٠	وقوع الدعوى مطلقاً، ثم إقامة المدعى عليه بينة على شراء	
	الدار من المدعى قبل الصلح	٣٤٢
٢١٢٧١	دعوى المدعى عليه الإبراء قبل الصلح	٣٤٢
٢١٢٧٢	دعوى الرجل داراً فصالحه على بعض الدار فهل تسمع بينة المدعى لأخذ الباقي ؟	٣٤٣

٢١٢٧٣	دعوى الرجل دارا وألف درهم فصالحه على مائة درهم،
٣٤٣	ثم قول المدعى: ما كان لى الدار والألف
٢١٢٧٤	استحقاق ثوب المصالح أو الرد بالعيب
٣٤٤	الفصل السادس عشر: فى دين على شيء يقع به الإقرار
٢١٢٧٥	دعوى الرجل ألفا وإنكار المدعى عليه ثم الصلح
٢١٢٧٦	دعوى الرجل نصف الدار وإقراره بالنصف لذى اليد ثم استحق نصف
٢١٢٧٧	إن كان الصلح عن إقرار واستحق بعض المصالح عنه
٣٤٥	الفصل السابع عشر: فى الاستحقاق فى الصلح
٢١٢٧٨	دعوى الرجل حقا مجهولاً فى دار فصالحه ذو اليد على
٣٤٥	دراهم ثم استحقاق الدار من يده
٢١٢٧٩	دعوى الرجل نصف الدار شائعاً وصالحه صاحب اليد على
٣٤٥	دراهم ثم استحقاق نصف الدار
٢١٢٨٠	دعوى الرجل نصف الدار وإقراره بالنصف لذى اليد
٣٤٥	وصالحه ذو اليد على دراهم، ثم استحق من الدار شيء
٢١٢٨١	دعوى الرجل نصف الدار وعدم قوله فى النصف الآخر شيئاً
٣٤٦	والصلح على المائة، ثم استحق نصف الدار
٢١٢٨٢	عدم إقرار المدعى عليه للمدعى الثانى بشيء وقضاء
٣٤٦	القاضى بنصف الدار للمدعى الثانى
٢١٢٨٣	الصلح على شيئين فاستحق أحدهما
٢١٢٨٤	دعوى الرجل عشر الدار فصالحه على مائة درهم، ثم استحق من الدار العشر ..
٢١٢٨٥	اختصاص الرجلين وصلاحهما على إن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها ...
٢١٢٨٦	رجل له ألف درهم فصالحه على المائة، ثم استحققت المائة من يد الطالب
٢١٢٨٧	لو وجد الدراهم ستوقه أو زيوفاً بعد ماتفرقا فما هو الحكم؟
٢١٢٨٨	لو كان عليه كرحنطة وصالح على كرشعير ثم استحق ذلك الشعير
٢١٢٨٩	وقوع الصلح عن إنكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه ..

٢١٢٩٠	دعوى الرجل ألفا ودارا فصالحه المدعى عليه على مائة
٣٤٨	دينار ثم استحققت الدار من يد المدعى عليه
٢١٢٩١	دعوى الرجل دارا فصالحه منها على عبد فاستحق العبد ...
٢١٢٩٢	إن كان ما وقع الصلح عليه ديناً فهل يبطل الصلح بالاستحقاق؟
٢١٢٩٣	دعوى الرجل مالاً فصالحه منه على جارية واستولدها ثم استحقاقها
٢١٢٩٤	دعوى الرجل حقاً في دار فصالحه على عبد وعلى مائة درهم واستحقاق العبد
٢١٢٩٥	لو أعطى المدعى ثوباً للذى في يده الدار والمسألة بحالها ثم استحق العبد
٢١٢٩٦	الصلح عن دين مجحود على أمة واستولدها، ثم استحقها رجل بالبينة
٢١٢٩٧	الصلح عن أمة على أمة واستولد كل واحد فاستحققت التى أخذها المدعى ...
٢١٢٩٨	وقوع الصلح على أن يسلم المدعى عليه الأمانة إلى المدعى ويأخذ منه أتمته
٢١٢٩٩	لو كان المدعى داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً ..
٢١٣٠٠	شراء الحر أمة وزوجها فاستولدها فاستحققت
٢١٣٠١	دعوى الرجل داراً وإنكار المدعى عليه ودفع المدعى شيئاً
٣٥١	إلى ذى اليد بطريق الصلح وأخذ الدار منه ثم استحققت
٢١٣٠٢	رجل على الآخر عشرة دراهم وعشرة أفقرة حنطة فصالحه أحد عشر درهماً
٣٥٢	الفصل الثامن عشر: فى المسائل المتعلقة بالأجل والبراءة
٢١٣٠٣	رجل له على رجلين مؤجل، وقضاء المديون قبل
٣٥٢	الأجل، ثم استحق المقبوض من يد رب الدين
٢١٣٠٤	الصلح على عبد وقبض العبد فاستحق أو ظهر حراً ومسألة إقالة الصلح ..
٢١٣٠٥	لو كان بالدين كفيل ثم تقايلا الصلح
٢١٣٠٦	لو صالحه على عبد فوجد به عيباً فردّه فما هو الحكم؟
٢١٣٠٧	قول المطلوب: أبطلت الأجل الذى فى هذا الدين أو قوله: تركت الأجل .
٢١٣٠٨	قول المطلوب: برئت من الأجل فههنا مسألتان
٢١٣٠٩	قول المطلوب: برئت من الأجل الذى لى فى هذا الدين
٢١٣١٠	رجل له على الآخر مال حال فصالحه على أنه جعله نجوماً

٢١٣١١	كفالة الرجل بالمال ثم صلح الكفيل المكفول له على أن
٣٥٤	جعل المال مؤجلاً
٣٥٥	الفصل التاسع عشر: فى الصلح عن الحقوق التى ليست بمال
٢١٣١٢	الصلح بين الشفيع والمشتري
٢١٣١٣	صلح الشفيع والمشتري على النصف أو الثلث أو أخذ بيت منها بعينه
٢١٣١٤	الصلح على أن يسلم الشفعة بدراهم مسماة يعطيه المشتري
٢١٣١٥	صلح الشفيع مع المشتري فهو على ثلاثة وجوه
٢١٣١٦	الصلح بينهما قبل طلب الشفعة
٢١٣١٧	دعوى الرجل دارا فصالحه على دراهم فأراد الشفيع أخذها بالشفعة .
٢١٣١٨	وقوع الصلح عن الكفالة بالنفس على دراهم
٢١٣١٩	الصلح على مال على أن يبريه من الكفالة
٢١٣٢٠	شراء الرجل دارا لها شفيع فصالح الشفيع لتسليم الشفعة
٢١٣٢١	الصلح بين الشفيع والمشتري على أن يأخذ الشفيع بناء معيناً من الدار
٢١٣٢٢	صلح الشفيع والمشتري على أن يأخذ الشفيع الدار بأكثر من الثمن ..
٢١٣٢٣	شراء الرجل داراً، ودعوى الآخر شقفاً منها وطلب الشفعة فى الباقي
٢١٣٢٤	شراء الرجل أرضاً، ثم جحد الشفيع التسليم فصالحه المشتري
٢١٣٢٥	موت المشتري و صلح ورثته مع الشفيع أن يعطوله نصف الدار بنصف الثمن
٢١٣٢٦	دعوى الشفعة فى دار فصالحه المشتري على أن يعطيه داراً أخرى
٢١٣٢٧	دعوى الرجل دارا فصالحه المدعى عليه على دراهم على أن يترك الخصومة ...
٢١٣٢٨	صلح الشفيع والمشتري على أن يأخذ الشفيع بيتاً معيناً من
٣٥٨	الدار بحصته من الثمن
٢١٣٢٩	الكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة
٢١٣٣٠	دعوى المرأة المطلقة صبياً فى يد الزوج وجوده فصالحها على مائة درهم ..
٢١٣٣١	درب بين خمسة نفر وبيع أحدهم نصيبه من الطريق

٢١٣٣٢	شراء الرجل حجرة فى سكة غير نافذة، وأراد أن يجعلها
٣٥٩	طريقاً وتصير السكة نافذة فهل لهم منعه؟
٢١٣٣٣	رجل له مجرى نهر فى دار الآخر فأراد حفره
٣٦٠	الفصل العشرون: فى الشهادة فى الصلح
٢١٣٣٤	دعوى الرجل داراً، وإقامة صاحب اليد بينة على أن المدعى صالحه...
٢١٣٣٥	تسمية الشاهدين واختلافهما فى مقدار المسمى فالمسألة على وجهين ..
٢١٣٣٦	صالح الرجل الشاهد عليه على مال على أن يكتم الشهادة ..
٢١٣٣٧	دعوى المشهود عليه ذلك وجحود الشاهد ، وقوله: ما
٣٦١	أخذت ما لامنك لكتم الشهادة
٢١٣٣٨	قول المدعى عليه: أعطيتك مادعيت وجحوده فصالحه على خمسمائة ..
٢١٣٣٩	دعوى الرجل داراً فصالحه على بعضها
٢١٣٤٠	دعوى الرجل ألف درهم وداراً فصالحه على مائة درهم ...
٢١٣٤١	إقامة المدعى بينة على الصلح عن الدار وذى اليد على البراءة
٢١٣٤٢	دعوى الرجل داراً والصلح على نصفها والقول بالبراء من
٣٦٢	الباقي ثم إقامة البينة على جميع الدار
٢١٣٤٣	صلح الرجل رجلاً على نصف الدار على أن يبرأ عن النصف الباقي
٢١٣٤٤	إقامة رب المدين بينة على أنه صالحه، وإقامة المطلوب بينة على الإبراء
٢١٣٤٥	قول الطالب: صالحتك على خمسمائة ، وقول المطلوب
٣٦٣	صالحتنى على أربعمائة
٣٦٤	الفصل الحادى والعشرون: فى الصلح فى السلم
٢١٣٤٦	الصلح فى السلم على أخذ نصف رأس المال وعلى أن يأخذ منه نصف سلمه .
٢١٣٤٧	لرجل على رجل ثوب قد أسلم فصالحه على نصف رأس
٣٦٤	المال على أن يعطيه نصف السلم

٢١٣٤٨	كون السلم مؤجلاً والصلح على أن يأخذ نصف رأس المال
٣٦٤	ويناقض نصف السلم ويعجل نصف السلم قبل الأجل.....
٢١٣٤٩	كون السلم كرحنطة حالة وكر شعير إلى أجل فصالحه
٣٦٥	على أن يأخذ الحنطة ويزيد في أجل الشعير.....
٢١٣٥٠	كون السلم كرحنطة إلى أجل فصالحه على إن زاده في الأجل مدة معلومة
٣٦٥	صلح رب السلم مع المسلم إليه من الطعام المسلم فيه على دار أو أرض ..
٢١٣٥٢	كون السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة ..
٢١٣٥٣	إقالة السلم بلفظ الصلح.....
٢١٣٥٤	رجلان أسلما إلى رجل في طعام ثم صلح أحدهما من نصيبه على رأس المال
٢١٣٥٥	كون الصلح بين شريكين شركة مفاوضة.....
٢١٣٥٦	أسلم دراهم معدودة في كرحنطة إلى أجل ثم صلحهما
٣٦٧	على أن يزيد السلم عليه نصف الكر إلى ذلك الأجل.....
٢١٣٥٧	كون السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن
٣٦٧	يزيد عليه مائتي درهم.....
٢١٣٥٨	أسلم المسلم عليه الثوب بعد القبض إلى الآخر ، ثم الأول
٣٦٧	صالح مع رب السلم الأول على رأس المال فههنا فصلان ..
٢١٣٥٩	عود الثوب إليه بسبب وتمليك مبتدأ من كل وجه.....
٢١٣٦٠	عود الثوب إليه بسبب يشبه الفسخ والتمليك.....
٢١٣٦١	كون الصلح من المسلم إليه ثم عاد إليه الثوب.....
٢١٣٦٢	لرجل على رجل كرحنطة سلم وبه كفيل فصالح الكفيل
٣٦٩	رب السلم على رأس المال.....
٢١٣٦٣	صلح الكفيل رب السلم على طعام وسط أو ردئ.....
٢١٣٦٤	دعوى الرجل مائة وكر حنطة سلماً فصالحه من ذلك على عشرين ديناراً ..
٢١٣٦٥	صلح الكفيل الطالب على طعام من جنس مال الثمن.....

٢١٣٦٦	صلح الكفيل رب السلم على أن يزيده درهماً فى رأس المال	٣٧٠
٢١٣٦٧	صلح الكفيل الطالب على إعطاء الطعام فى غير موضع	
٣٧٠	الشرط وإعطاء أجر الحمل إلى موضع المشروط	
٢١٣٦٨	دعوى الرجل مائة درهم وكرحظة سلم فصالحه من ذلك على عشرين ديناراً	٣٧٠
٢١٣٦٩	إذا كان رأس المال دنانير فهل يجوز الصلح فى المسألة المذكورة أعلاه؟	٣٧١
٢١٣٧٠	وقوع الصلح على كرشعير بغير عينه	٣٧١
	الفصل الثانى والعشرون: فى الصلح عن العيوب	٣٧٢
٢١٣٧١	وجد بالمبيع عيباً فصالحه على أن يحط شيئاً من الثمن ...	٣٧٢
٢١٣٧٢	شراء الرجل عبداً ثم وجد به عيباً وإنكار البائع، ثم صلح	
٣٧٢	البائع على ردّ دراهم على المشتري	٣٧٢
٢١٣٧٣	الصلح من العيب على مائة دينار	٣٧٢
٢١٣٧٤	موت العبد عند المشتري قبل أن يعلم بالعيب، ثم العلم بالعيب والصلح عنه ...	٣٧٢
٢١٣٧٥	الصلح من دعواه على أرض بعينه، ثم وجد به عيباً	٣٧٣
٢١٣٧٦	لو وجد بما وقع عليه الصلح عيباً، فلم يقدر على رده فما هو الحكم؟	٣٧٣
٢١٣٧٧	بيع المشتري الأول العبد من غيره، ثم اطلّعه على العيب	
٣٧٣	فصالح البائع الأول على دراهم	٣٧٣
٢١٣٧٨	المشتري الثانى رجّع على بائعه فهل يرجع بائعه على البائع الأول؟	٣٧٣
٢١٣٧٩	حدوث العيب عند المشتري الثانى ورجوعه على بائعه بالنقصان.	٣٧٤
٢١٣٨٠	وجود المشتري بالعبد عيباً ينقصه مائة درهم فصالح على أكثر منه	٣٧٤
٢١٣٨١	اطلاع المشتري على العيب بعد قطع الثوب وخياطه، ثم	
٣٧٤	الصلح من ذلك على دراهم	٣٧٤
٢١٣٨٢	كون الثمن مكيلاً، ثم وجد بالعبد عيباً فصالح فما هو الحكم؟	٣٧٤
٢١٣٨٣	وقوع الصلح على خلاف جنس الثمن	٣٧٤
٢١٣٨٤	الصلح من العيب ركوب دابة شهراً	٣٧٥
٢١٣٨٥	صالحها عن عيب الغلام على إن زوجت نفسها منه	٣٧٥

٢١٣٨٦	طعن المشتري بعيب فى عين الجارية، ثم صالحه البائع عن عينها على شيء...	٣٧٥
٢١٣٨٧	شراء الرجل عبداً، ثم صالحه من كل عيب على دراهم....	٣٧٥
٢١٣٨٨	لوصالحه من صنف من العيوب على إن حط عنه درهماً...	٣٧٥
٢١٣٨٩	طعن المشتري بعيب فصالحه على شيء من ثمنه	٣٧٦
٢١٣٩٠	الصلح على إبراءه من ذلك العيب ومن كل عيب	٣٧٦
٢١٣٩١	شراء الشيء من امرأة فظهر على عيب فصالحته على أن تزوجه..	٣٧٦
٢١٣٩٢	شراء ثوبين ثم وجد بأحدهما عيباً فصالحه على أن يرد	
	على أن يزيد فى ثمن الآخر	٣٧٦
٢١٣٩٣	الصلح عن كل عيب على دراهم معلومة	٣٧٧
٢١٣٩٤	طعن المشتري بعيب والصلح على إن أبرأ البائع عن ذلك العيب وعن كل عيب	٣٧٧
٢١٣٩٥	شراء الرجل أمة ثم طعن المشتري بعيب ، ثم صلحهما على	
	أن يقبل الجارية ويرد على المشتري شيئاً من الثمن	٣٧٧
٢١٣٩٦	إن كان البائع جاحداً كون العيب عنده فالمسألة على وجهين..	٣٧٧
٢١٣٩٧	أخذ من المشتري ثوباً وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله	٣٧٨
٢١٣٩٨	شراء الثوب وقطعه قميصاً ولم يخطه ثم وجد به عيباً فصالحه	
	البائع على قبول الثوب وحط المشتري من الثمن مقدار درهمين	٣٧٨
٢١٣٩٩	صلح البائع والمشتري على إن قبل الباع السلعة ورد على	
	المشتري أقل مما أخذ منه بدرهم	٣٧٨
٢١٤٠٠	طعن المشتري بعيب جحد البائع وصلحهما على أن يحطّ	
	كل واحد منهما عشرة	٣٧٩
٢١٤٠١	شراء الثوب الرجل صبرة حنطة فوجد فى أسفله دكاناً فما هو الحكم ؟..	٣٧٩
٢١٤٠٢	شراء الثوب بعشرة وطعن المشتري بعيب وجحود البائع..	٣٧٩
٢١٤٠٣	رد المبيع على المشتري الأول فهل له أن يرد على بائعه؟..	٣٨٠
٢١٤٠٤	شراء الرجل ثوباً بعشرة فسلمه إلى قصار فجاء به متخرقاً،	
	ثم صلح المشتري والقصار والبائع فيما بينهم	٣٨٠

٢١٤٠٥	وقوع الصلح على أن يقبل البائع الثوب	٣٨٠
٢١٤٠٦	وقوع الصلح على أن يقبل البائع الثوب ويحط المشتري	
٢١٤٠٧	من البائع درهماً ويأخذ القصار ويعطيه أجره	٣٨٠
٢١٤٠٨	صلح المشتري مع القصار	٣٨١
٢١٤٠٩	أمر الرجل رجلاً بشراء الجارية فظهر بها عيب فصالح البائع	
٢١٤١٠	الآمر من العيب على مبلغ	٣٨٢
٢١٤١١	شراء الرجل عبداً، ثم طعنه بعيب فصالحه على إن حط عنه	
٢١٤١٢	طائفة من الثمن عن إبراءه عن كل عيب	٣٨٢
٢١٤١٣	شراء الجارية فلم تحض عنده فصالح مع البائع بشيء ثم حاضت	٣٨٢
٢١٤١٤	طعن المشتري بحبلها فصالحه البائع على حط درهم عنه	
٢١٤١٥	ثم ظهر أنه لم يكن بها حبل	٣٨٢
٢١٤١٦	دعوى المشتري العيب وإنكار البائع وصلاحهما على أن يرد	
٢١٤١٧	البائع شيئاً من الثمن ثم تبين أنه لم يكن عيباً	٣٨٢
٢١٤١٨	الفصل الثالث والعشرون: فى صلح المكاتب والعبد التاجر	٣٨٣
٢١٤١٩	صلح المولى مكاتبه من مكاتبته على ألف على إن عجل له	
٢١٤٢٠	بعض المكاتب قبل حلها	٣٨٣
٢١٤٢١	لوصالحه من المكاتبه وهى دراهم على دنانير إلى أجل فما هو الحكم؟	٣٨٣
٢١٤٢٢	صالحه على إبطال الكتابة على الدراهم وجعل المكاتبه	
٢١٤٢٣	على وصيف إلى أجل	٣٨٣
٢١٤٢٤	دعوى المكاتب على رجل ديناً وجحود الرجل فصالحه	
٢١٤٢٥	المكاتب على أن حط عنه النصف	٣٨٣
٢١٤٢٦	إذا أخرج المكاتب الدين فما هو الحكم؟	٣٨٤
٢١٤٢٧	حط المأذون الدين	٣٨٤

٢١٤١٩	بيع المكاتب جارية وطعن المشتري بعيب وصالحه على
٣٨٤	إن حط عنه شيئاً من الثمن
٢١٤٢٠	دعوى الرجل على رجل دينار و جحود ثم الصلح على أداء
٣٨٤	البعض و حط البعض
٢١٤٢١	عجز المكاتب ودعوى الرجل قبله دينار و صلحهما على
٣٨٤	أخذ البعض وتأخير البعض
٢١٤٢٢	دعوى المولى على المكاتب ديناً فصالحه على حط البعض وأخذ البعض
٢١٤٢٣	دعوى الرجل على العبد التاجر فصالحه العبد على حط الثلث وتأخير الثلث
٢١٤٢٤	فى يد العبد المحجور متاع لمولاه فاستهلكه رجل فصالحه
٣٨٥	العبد من ذلك على دراهم
٢١٤٢٥	دعوى العبد المحجور ديناً على العبد التاجر فصالحه على بعض ما ادعاه
٢١٤٢٦	دعوى الرجل دينار على العبد التاجر فصالحه على أنه حط عنه البعض
٣٨٦	٣٨٧
٢١٤٢٧	الفصل الرابع والعشرون: فى صلح أهل الذمة
٣٨٧	كل صلح جائز بين المسلمين جائز فى أهل الذمة
٢١٤٢٨	الفصل الخامس والعشرون: فى الصلح فى الرهن والبيع الفاسد والصدقة
٣٨٨	دعوى الرجل رهن عبد بمائة درهم، وقول ذى اليد بملك
٢١٤٢٩	العبد والمائة لى عليك ثم صلحهما
٣٨٨	كون العبد فى يد المرتهن فقال: رهنته منى بمائة لى عليك
٢١٤٣٠	وقال الراهن: لك عليّ مائة ولكنى مارهنت العبد ثم صلحهما
٣٨٨	صلح الراهن والمرتهن على أن يهب منه المرتهن خمسين
٢١٤٣١	درهماً على أن يجعل الراهن العبد رهناً
٣٨٨	صلح الراهن والمرتهن على أن يبريه المرتهن عن خمسين
٢١٤٣٢	على أن يجعل الراهن العبد رهناً بالخمسين
٣٨٨	دعوى المرتهن رهن ثوب فى يد الراهن ثم صلحهما

٢١٤٣٣	رهن الرجل متاعاً بمائة درهم وهلاك الرهن في يد المرتهن ثم صلحهما	٣٨٨
٢١٤٣٤	دعوى الراهن على المرتهن الاستهلاك ثم صلحهما على شيء	٣٨٩
٢١٤٣٥	قول الرهن للمرتهن: وكلتني ببيع متاع، وقول المرتهن:	
٢١٤٣٦	ماوكلتك بالبيع، ثم صلحهما	٣٨٩
٢١٤٣٧	بيع المسلم من المسلم خادماً بخمر بعينها ثم صلحهما	٣٨٩
٢١٤٣٨	دعوى الرجل في داراً أن فلاناً تصدق بها عليه، وقوله لفلان	
٢١٤٣٩	وهبتها لك وأريد الرجوع فيها ثم صلحهما	٣٨٩
٢١٤٣٩	جحد رب الدار الهبة وأراد أخذ داره فصالحه صاحب اليد على ثوب	٣٩٠
٢١٤٤٠	صلح مدعى الهبة ورب الدار على أن تكون الدار بينهما بالسوية .	٣٩٠
٢١٤٤٠	دعوى الرجل على رجل على أنه تصدق العبد عليه وجحد	
٢١٤٤١	صاحب اليد ثم صلحهما	٣٩٠
٢١٤٤١	الفصل السادس والعشرون: في المتفرقات	٣٩١
٢١٤٤٢	لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه	٣٩١
٢١٤٤٣	قول الخصوم للقاضي: لا نريد الصلح وطلبوا القضاء فالمسألة على وجهين	٣٩١
٢١٤٤٤	إن وقعت الخصومة بين أجنبيين قضاء بينهم ولا يردهم إلى الصلح	٣٩١
٢١٤٤٤	مخاصمة رجل صاحب ظلة شارعة في طرحه فصالحه	
٢١٤٤٥	على دراهم مسماة على أن يتركها	٣٩٢
٢١٤٤٥	وقوع الصلح على الطرح إن كانت قديمة أو حديثة	٣٩٢
٢١٤٤٦	كون الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة ومسألة الصلح ..	٣٩٢
٢١٤٤٧	تبرع الشركاء بترك الظلة	٣٩٢
٢١٤٤٨	كون الظلة على الطريق وصاحب الظلة ملك ذلك الموضع لنفسه	٣٩٣
٢١٤٤٩	إرادة رجل إحداث ظلة في طريق العامة ولا يضر بالعامة	٣٩٣
٢١٤٥٠	الكلام في إباحة إحداث على طريق العامة	٣٩٣
٢١٤٥١	إشراع لرجل إلى الطريق جناحاً أو ميزاباً	٣٩٤
٢١٤٥٢	خروج شعب النخلة إلى أرض الجار فأراد الجار قطعها فصالحه رب النخلة	٣٩٤

٢١٤٥٣	مخاصمة أهل السكة فى الظلة فصالح صاحبها معهم على دراهم ليتركوا ظلته	٣٩٤
٢١٤٥٤	وقوع الصلح على قطع الشعب فالمسألة على وجهين	٣٩٥
٢١٤٥٥	خروج شعب النخلة إلى أرض الحار فهل للحار قطعه ويفرغ هواء ملكه؟	٣٩٥
٢١٤٥٦	إن لم يكن تفريغ الهواء بغير قطع فيأمر صاحب النخلة بالتفريغ	٣٩٥
٢١٤٥٧	صالح صاحب النخلة جاره ليترك السعف على حاله	٣٩٦
٢١٤٥٨	رجل له باب فى غرفة فخاصحه جاره فصالح جاره على دراهم	٣٩٦
٢١٤٥٩	دعوى الرجل فى أرض فصالحه صاحب الأرض	٣٩٦
٢١٤٦٠	دعوى الرجل فى أرض لرجلين فيها زرع وجحودهما فصالح أحدهما	٣٩٦
٢١٤٦١	إذا كان الزرع لواحد وادعى فيه إنسان فما هو الحكم؟ ...	٣٩٦
٢١٤٦٢	رجل له على رجل ألف درهم وإنكار المطلوب ذلك ثم صلحهم.	٣٩٧
٢١٤٦٣	دعوى الرجلين ملك أرضا إرثا من أبيهما وجحود ذى اليد	
٢١٤٦٤	فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم	٣٩٧
٢١٤٦٥	دعوى الرجل نخلة فى أرض رجل وجحود المدعى عليه ثم صلحهما	٣٩٧
٢١٤٦٥	دعوى الرجلين عبداً فى يد رجل ثم صالح من أحدهما مع	
٢١٤٦٦	أحدهما من حصته على مائة درهم	٣٩٧
٢١٤٦٦	لرجلين على رجل مائتا درهم فأراد أحدهما أن يأخذ نصيبه	
٢١٤٦٧	ولا يشاركه فى ذلك شريكه كيف يصنع؟	٣٩٧
٢١٤٦٧	دين بين رجلين أحال أحدهما على رجل ثم أحال على آخر	٣٩٧
٢١٤٦٨	موت رجل وعليه ديون فادّى الوصى من كسبه لأحدهم ..	٣٩٨
٢١٤٦٩	دعوى الرجل عبداً فصالحه على دراهم	٣٩٨
٢١٤٧٠	كون المدعى به كيلياً أو وزنياً فصالحه على دراهم أو دنانير	٣٩٨
٢١٤٧١	لو كان ماوقع عليه الصلح منقولا فهل يجوز للمدعى بيعه قبل القبض؟ ...	٣٩٨
٢١٤٧٢	شراء الرجل ضيعة، ولم يقبضها ثم بيع البائع هذه الضيعة من رجل آخر .	٣٩٨
٢١٤٧٣	رجل له على رجل ألف درهم فقضاه دراهم مجهولة الوزن	٣٩٩
٢١٤٧٤	أخذ أحد الورثة جميع التركة بالتغلب ثم صلحه بقية الورثة على دراهم مؤجلة	٣٩٩

٢١٤٧٥	دعوى الرجل حقاً فى دارهى منزل لجماعة فصالح أحد
٣٩٩	ورثة المدعى على دراهم مسماة
٢١٤٧٦	موت رجل وله مال فى يد إنسان بغصب، فطلب منه الورثة
٣٩٩	تسليم ذلك ومسألة الصلح
٢١٤٧٧	سرق من حانوت الإسكاف خفاف للأقوام فأخذ الإسكاف
٣٩٩	السارق، فصالح معه على شيء
٢١٤٧٨	دعوى الرجل رجل ثم صالحه على مائة درهم على أن يقر
٤٠٠	السارق بالسرقة ففعل فالمسألة على وجوه ثلاثة
٢١٤٧٩	قذف الرجل محصناً فأراد المقذوف حد القذف فصالحه
٤٠٠	القاذف على دراهم مسماة على أن يعفو عنه
٢١٤٨٠	زنا الرجل بامرأة رجل فأراد الزوج حدها فصالحاه معاً أو
٤٠١	أحدهما على دراهم معلومة على أن يعفو عنهما
٢١٤٨١	أخذ الرجل سارقاً فى دار غيره فصالحه السارق على مال معلوم ..
٤٠١	الصلح من صاحب السرقة
٢١٤٨٣	صلح الإمام شارب الخمر على أن يأخذ منه مالاً ويعفو عنه
٢١٤٨٤	دخول قوم على رجل وتهديده حتى صالح رجلاً عن دعواه على شيء
٢١٤٨٥	دخول قوم على رجل، ولم يشهدوا عليه الصلاح وضربوه
٤٠٢	حتى صالح رجلاً عن دعواه
٢١٤٨٦	إن كان هذا التهديد فى الطريق ليلاً أو نهاراً أوفى رستاق فما هو الحكم؟
٢١٤٨٧	تهديد الزوج امرأته ليصالح من الصداق على شيء
٢١٤٨٨	إقرار المدعى بعد قبض بدل الصلح أن دعواه كان باطلاً ..
٢١٤٨٩	اختلاف ولى القتل مع القاتل فى مقدار بدل الصلح
٢١٤٩٠	صالحه على عبده وقيمة العبد أقل من أرش اليد
٢١٤٩١	دعوى الرجل مالاً معلوماً، ودعوى المدعى عليه الصلح ...
٢١٤٩٢	مسألة الصلح فى دار الحرب

٢١٤٩٣	قضاء المطلوب حقه وإنكار الطالب ثم صالحه بمال	٤٠٣
٢١٤٩٤	وقوع الصلح عن قيمة المستهلك على دراهم	٤٠٣
٢١٤٩٥	اختلاف ثلاثة في ساحة فصالح أحدهم صاحبه على عبد وعدم رضا الثالث	٤٠٣
٢١٤٩٦	الكتابة في محضر الصلح أنه صالح على مال معلوم	٤٠٤
٢١٤٩٧	الصلح من دم العمد على عبد فهل يجوز بيعه قبل القبض ؟.	٤٠٤
٢١٤٩٨	صالحه من دار على مكيل في الذمة	٤٠٤
٢١٤٩٩	دعوى المال على الميت والورثة غيب إلا واحداً فحكم رجلاً	٤٠٤
٢١٥٠٠	صلح الرجلين على إن أقر أحدهما لصاحبه بيت في الدار فأقر له بالباقي ..	٤٠٤
٢١٥٠١	ادعى ساحة في أيد يهما وصلحهما على أخذ أحدهما من صاحبه عبداً ثم استحقاق العبد	٤٠٤
٢١٥٠٢	لوصالح عن إنكار أن يشتري منه المدعى شيئاً بما ادعى فباعه به	٤٠٥
٢١٥٠٣	لوصالحه الأجنبي عن الألف على مائة عن إنكار فلم يقبل المطلوب .	٤٠٥
٢١٥٠٤	صالحه بدنانير لتكون تلك الدراهم له	٤٠٥
٢١٥٠٥	صالح عن أرض ومثلى بألف إلى أجل	٤٠٥
٢١٥٠٦	صالح من العبد الآبق بعد الهلاك على أكثر من قيمته	٤٠٥
٢١٥٠٧	قول المدعى عليه: إن حلفت أنها لك على أدفعها إليك	٤٠٥
٢١٥٠٨	دعوى المطلقة على زوجها نسب الولد والصلح من النسب على شيء	٤٠٥
٢١٥٠٩	دعوى المرأة على رجل أن الصبى ابنه، وإقرار الزوج بالطلاق والصلح من النسب	٤٠٥
٢١٥١٠	الصلح من الوقف على مال	٤٠٥
٢١٥١١	القيم في أمر الصغير لا بد أن يكتب في محضر الدعوى أنه مأذون بالخصومة .	٤٠٦
٢١٥١٢	قول المرأة: لأصالح الزوج حتى يعطيني خمسين درهماً .	٤٠٦
٢١٥١٣	الصلح عن إنكار بعد الدعوى الفاسدة	٤٠٦
٢١٥١٤	دعوى المتهم بالسرقة إنما صالحت خوفاً على نفسه	٤٠٦
٢١٥١٥	موت الرجل وله مال في يد الآخر فطلب منه الورثة فصالح الورثة عما عليه	٤٠٦

٢١٥١٦	صلح رب الدين على أن يجعل المؤجل حالا	٤٠٦
٢١٥١٧	الصلح على عفو كل واحد من صاحبه القصاص	٤٠٧
٢١٥١٨	دعوى الرجل ألف درهم فصالحه على المائة إلى شهر	٤٠٧
٢١٥١٩	زرع الرجل أرض الغير بغير الأذن وطالب المالك بتسليم الأرض ثم صلحهما .	٤٠٧
٢١٥٢٠	دعوى الرجل فسادا في البيع بعد قبض المبيع والصلح عن	
	دعوى الفساد على دنائير	٤٠٧
٢١٥٢١	دعوى الرجل مالا وإنكار الآخر ثم دعوى المدعى عند	
	قاضي آخر وإنكار الآخر ثم الصلح بينهما	٤٠٧
٢١٥٢٢	دعوى الدين على الآخر فأقر به المدعى ثم صالحه على شيء	٤٠٨
٢١٥٢٣	دعوى الرجل دينار خمسة آلاف وكرماً في يده وإنكار	
	الآخر ثم صالحه على ألف درهم	٤٠٨
٢١٥٢٤	دعوى المال المعلوم والصلح من ذلك على ثمانية آلاف	
	على أن أبرأه عن جميع الدعاوى والخصومات	٤٠٨
٢١٥٢٥	دعوى الرجل حقاً في غنم رجل فصالحه على صوف على أن يجزه للحال	٤٠٨
٢١٥٢٦	لو صالح على اللبن الذي في زرعه أو الولد الذي في بطنه .	٤٠٩
٢١٥٢٧	دعوى الرجل حقاً في أجمة فصالحه على أن يسلم صيدها للمدعى سنة ..	٤٠٩
٢١٥٢٨	الصلح على مخاتيم دقيق معلومة من هذه الحنطة	٤٠٩
٢١٥٢٩	صالحه من الدين على طعام إلى أجل	٤١٠
٢١٥٣٠	دعوى الرجل على الآخر أن له في يده خمسين دينارا مال	
	الشركة وعليه خمسون دينارا قرضاً ثم صلحهما	٤١٠
٢١٥٣١	دعوى الرجل ألف درهم وصالحه الآخر على عبد له ثم	
	تصادقا على أن ليس له شيء	٤١٠
٢١٥٣٢	بيع الرجل عبداً بألف درهم وقبض الثمن ، ولم يدفع العبد ومسألة الصلح	٤١٠
٢١٥٣٣	دعوى الرجل على رجل أنه باعه عبده وإنكار ذي اليد وصلحهما	٤١٠
٢١٥٣٤	شراء الرجل ضياعاً من الآخر وإقراره بالبيع ثم شراءها من البائع ..	٤١١

٤١٢	٣٩- كتاب الهبة	
٤١٢	تفسير الهبة لغة وشرعا ، وبيان ركنها	٢١٥٣٥
٤١٢	شرائط صحة الهبة	٢١٥٣٦
٤١٣	حكم الهبة	٢١٥٣٧
٤١٣	الهبة عقد مشروع	٢١٥٣٨
٤١٤	الفصل الأول: فى ألفاظ الهبة وما يقوم مقامها	
٤١٤	قول المودع لمولى العبد: هبه لى فقال: هولك فقال: لا أقبل..	٢١٥٣٩
٤١٤	قول الرجل: جعلت هذه الدار لك فاقبضها	٢١٥٤٠
٤١٤	قول الرجل لغيره اين ترا فهل يكون هبة؟	٢١٥٤١
٤١٤	رجل له ابن صغير غرس كرماً، وقال أغرسه بإسم ابنى	٢١٥٤٢
٤١٤	قول الرجل: اغرس بإسم ابنى هل يكون هبة؟	٢١٥٤٣
٤١٤	قول الرجل: جعلت هذا لولدى الغلام	٢١٥٤٤
٤١٥	قول الرجل اين زمين بنام فلان فرزند رسیده خود کردم ..	٢١٥٤٥
٤١٥	قول الرجل لابنه: اين مال ترا کردم	٢١٥٤٦
٤١٥	قول الرجل لابنه: اين باغ زمينها ترا باز ديدہ أم ميخور	٢١٥٤٧
٤١٥	قول الرجل: جعلته بإسم ابنى فلان	٢١٥٤٨
٤١٦	قول الرجل : اعمرتك هذه الدار	٢١٥٤٩
٤١٦	قول الرجل: اعطنيہ وهو فى يده ، فقال: اعطيتك	٢١٥٥٠
٤١٦	قول الرجل: منحتك هذه الدراهم	٢١٥٥١
٤١٦	قول الرجل: منحتك هذه الأرض	٢١٥٥٢
٤١٧	دفع إليه شاة، وقال: هذه لك منحة	٢١٥٥٣
٤١٧	قول الرجل: اطعمتك هذه الأرض	٢١٥٥٤
٤١٧	قول الرجل: دارى لك عمرى سكنى	٢١٥٥٥
٤١٨	قول الرجل: أرقمتك هذه الدار	٢١٥٥٦
٤١٩	قول الرجل لغيره: دارى هذه لك رقبى وقبضها	٢١٥٥٧

٢١٥٥٨	قول الرجل: هذه الدار لك ولعقبك من بعدك	٤١٩
٢١٥٥٩	قول الرجل: ايس جوال گندم ترا	٤١٩
٢١٥٦٠	قول أحد الرجلين: من حصّة خود بتوار زانى داشتم	٤١٩
٢١٥٦١	قول الرجل: اعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها	٤١٩
٢١٥٦٢	قول الرجل لغيره: فلان چیز مرا بخش، فقال: فدائى تو باد هل يكون هبة؟	٤٢٠
٤٢١	الفصل الثانى: فيما يجوز من الهبة وفيما لايجوز	
٢١٥٦٣	عدم جواز الهبة إلا محوزة مقسومة مقبوضة	٤٢١
٢١٥٦٤	القبض الذى يتعلق به تمام الهبة بإذن الواهب نوعان: صريح ودلالة ..	٤٢١
٢١٥٦٥	لو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض	٤٢٢
٢١٥٦٦	قول الرجل: اقبضه فقال: قبضت	٤٢٢
٢١٥٦٧	قول الرجل: وهبت عبدى هذا منك فقبض الموهوب له العبد، ولم يقل قبلت	٤٢٢
٢١٥٦٨	قول الرجل: وهبت عبدى منك، والعبد حاضر فقال: قبضته	٤٢٢
٢١٥٦٩	هبة الرجل جارية لامرأته والجارية فى البيت وليست بحضرتها فقالت: قبلت	٤٢٢
٢١٥٧٠	القبض نوعان: حقيقى وحكى، وذلك بالتخلية	٤٢٣
٢١٥٧١	كون الموهوب غائباً عن حضرة الواهب والموهوب فما هو صورة القبض؟	٤٢٣
٢١٥٧٢	هبة الرجل غلامه وهو بحضرتهم، ولم يقل الواهب: اقبضه	
٤٢٣	فذهب الواهب وترك الغلام	٤٢٣
٢١٥٧٣	شراء الرجل عبداً، ولم يقبضه حتى وهبه من رجل وأمره بقبضه	٤٢٣
٢١٥٧٤	قول المرأة: إن مت فى مرضك هذا فمهرى صدقة عليك ..	٤٢٣
٢١٥٧٥	هبة الثوب لرجل فى صندوق مقفل عليه	٤٢٣
٢١٥٧٦	كون العين الموهوب له فى يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة ..	٤٢٤
٢١٥٧٧	توكيل الواهب رجلاً بالتسليم، وتوكيل الموهوب له رجلاً بالقبض ..	٤٢٤
٢١٥٧٨	هبة الذمى خمرأً لذمى وتوكيل الواهب المسلم بالتسليم ..	٤٢٤
٢١٥٧٩	مسألة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين أو جماعة	٤٢٤

٢١٥٨٠	شرط كون الموهوب مقسوما ومفرغا وقت القبض والتسليم .	٤٢٥
٢١٥٨١	اختلاف عبارات المشائخ فى بيان معنى هبة المشاع.....	٤٢٥
٢١٥٨٢	هبة الرجل نصف الدار ثم قسم وسلم	٤٢٦
٢١٥٨٣	قول الرجل: وهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها	٤٢٦
٢١٥٨٤	هبة الرجل ألف درهم لرجلين وقوله لأحد كما منها الثلث والثلثان للآخر .	٤٢٦
٢١٥٨٥	هبة الرجل نصف الدار غير مقسوم ويبيع الموهوب له	٤٢٦
٢١٥٨٦	تصدق الرجل بعشرة دراهم على فقيرين	٤٢٦
٢١٥٨٧	هبة عشرة دراهم من فقيرين	٤٢٦
٢١٥٨٨	هبة الرجل نصف درهم صحيح من الدراهم العدلية	٤٢٧
٢١٥٨٩	هبة درهم صحيح لرجلين	٤٢٧
٢١٥٩٠	رجل معه درهمان فقال لرجل وهبت لك درهما منهما	٤٢٧
٢١٥٩١	قول الرجل: وهبت لك أحد هذين الدرهمين وهما مختلطان وهما مما يميز ..	٤٢٧
٢١٥٩٢	قول الرجل لذى رحم محرم: بغير اين پنج دينار ترا	
	وبسوءى وء انداخت وقبل القبض بازگرفت	٤٢٧
٢١٥٩٣	دفع تسعة دراهم، وقال: ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك	
	هبة وثلاثة تصدقت بها عليك	٤٢٨
٢١٥٩٤	قول الرجل لختنة اين زمين ترا فاذهب وازرعها.....	٤٢٨
٢١٥٩٥	هبة الرجل عبده لرجلين	٤٢٨
٢١٥٩٦	فساد الهبة بحكم الشيوع وهلاكها عند الموهوب له	٤٢٨
٢١٥٩٧	دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مزارعة عندك ..	٤٢٨
٢١٥٩٨	هبة أحد الموليين للعبد المشترك شيئا يحتمل القسمة	٤٢٩
٢١٥٩٩	هبة الحربى المستأمن للمسلم	٤٢٩
٢١٦٠٠	هبة الرجل دارا فيها متاع الواهب	٤٣٠
٢١٦٠١	اشتغال الموهوب بملك الواهب	٤٣٠
٢١٦٠٢	الموهوب كان مشغولا بملك الواهب فما هو الحكم؟ ...	٤٣٠

٢١٦٠٣	هبة الرجل جرابا وجوالقا فيه طعام الواهب	٤٣٠
٢١٦٠٤	هبة الموهوب فارغا وتسليمه مشغولا	٤٣٠
٢١٦٠٥	هبة الجارية من رجل وعليها حلى	٤٣١
٢١٦٠٦	ثوب الجارية والحلى لمن يكون؟	٤٣١
٢١٦٠٧	هبة المرأة دارها من زوجها وهى ساكنة فيها	٤٣١
٢١٦٠٨	هبة الرجل لامرأته وهما فيها ساكنان	٤٣١
٢١٦٠٩	هبة الرجل عبده وعلى عنق العبد شيء يحمله	٤٣١
٢١٦١٠	هبة الرجل أرضا فيها زرع	٤٣١
٢١٦١١	هبة الدار وفيها متاع الواهب وسلمها، ثم وهب المتاع وسلمه	٤٣٢
٢١٦١٢	هبة المتاع أولا وسلم الدار مع المتاع ثم هبة الدار	٤٣٢
٢١٦١٣	هبة ما فى البيت وتسليم البيت	٤٣٢
٢١٦١٤	هبة الدار والمتاع جملة بعقد واحد وسلمها واستحقاق المتاع دون الدار	٤٣٢
٢١٦١٥	هبة الجوالق بما فيه وسلمها ثم استحقاق ما فى الجوالق	٤٣٢
٢١٦١٦	هبة الأرض بما فيه من الزرع وسلمها ثم استحقاق الزرع بدون الأرض ..	٤٣٣
٢١٦١٧	هبة سفينة فيها طعام بطعامها، ثم استحق الطعام	٤٣٣
٢١٦١٨	قول الرجل: وهبت لك هذين البيتين واحدهما مشغول	٤٣٣
٢١٦١٩	هبة الدار من ابنين أحدهما صغير فى عياله والآخر كبير	٤٣٣
٢١٦٢٠	بيان الحيلة أن يسلم الدار إلى الابن الكبير ثم يهبها منهما ..	٤٣٣
٢١٦٢١	هبة الدار لامرأته ولما فى بطنها	٤٣٣
٢١٦٢٢	هبة الرجل نصيبه من العبد والموهوب له لايعلم كم نصيبه؟	٤٣٤
٢١٦٢٣	هبة الدين من غير من عليه الدين	٤٣٥
٢١٦٢٤	هبة ما على ظهر الغنم من الصوف	٤٣٥
٢١٦٢٥	هبة ما فى بطن الجارية	٤٣٥
٢١٦٢٦	هبة البنت مهرها من أبيها	٤٣٥
٢١٦٢٧	رجل ضلت منه لؤلؤة فوهبها لرجل	٤٣٦

٢١٦٢٨	هبة مال المضاربة للمضارب	٤٣٦
	الفصل الثالث: فيما يتعلق بالتحليل	٤٣٧
٢١٦٢٩	قول الرجل: أنت فى حل فيما أكلت من مالى	٤٣٧
٢١٦٣٠	رجل له شجرة فقال: من أكل منها فهو فى حل	٤٣٧
٢١٦٣١	قول الرجل: أنت فى حل من مالى حيث ما اصبحت فخذ منه ماشئت .	٤٣٧
٢١٦٣٢	قول الرجل: أبحث لفلان أن يأكل من مالى	٤٣٨
٢١٦٣٣	قول المديون: ابرئنى ممالك على فقال فى الدارين ابرأتك..	٤٣٨
٢١٦٣٤	قول الرجل: أنت فى حل مما أكلت من مالى	٤٣٨
٢١٦٣٥	تسييب الرجل دابته فأخذها إنسان وأصلحها لمن تكون؟ .	٤٣٨
٢١٦٣٦	رمى الرجل ثوبه فهل يجوز أخذه؟	٤٣٩
٢١٦٣٧	رفع الرجل عينا وزعمه أن الملقى قال: من أخذها فهو له ..	٤٣٩
٢١٦٣٨	غصب الرجل داراً وهى فى يده فقال المغصوب منه أنت فى حل	٤٣٩
٢١٦٣٩	رجل له على الآخر مال فقال: قد احللتك لك	٤٣٩
٢١٦٤٠	أكل الرجل التمر وطرحه النواة فيلتقطه الرجل	٤٣٩
٢١٦٤١	سارقين الدابة فى الخان لمن يكون؟	٤٣٩
٢١٦٤٢	دفع العبد المأذون من مال مولاه هبة لإنسان	٤٣٩
٢١٦٤٣	هبة الماكول للصغير هل يباح لوأده التناول منه؟	٤٤٠
٢١٦٤٤	إهداء الرجل الفواكة إلى الصغير فهل يحل للأب والأم الأكل؟..	٤٤٠
٢١٦٤٥	اتخذ الرجل وليمة للختان فاهدى الناس الهدايا ووضعوا	
	بين يدي الولد فالمسألة على وجهين	٤٤٠
٢١٦٤٦	أخذ الرجل وليمة لزفاف ابنته فاهدى الأقرباء الهدايا	٤٤١
٢١٦٤٧	قدوم الرجل من السفر وجاء بهدايا إلى من ينزل عنده	٤٤١
٢١٦٤٨	إهداء الرجل إلى جاره شيئاً من المأكولات فى إثناء فهل له	
	الأكل فى ذلك الإناء؟	٤٤١
٢١٦٤٩	قول الرجل للآخر: أدخل الكرم وخذ من العنب فكم يأخذ؟	٤٤١

٢١٦٥٠	قول الرجل: خذ من البر فكم يأخذ؟	٤٤٢
	الفصل الرابع: فى هبة الدين ممن عليه الدين	٤٤٣
٢١٦٥١	جواز هبة الدين ممن عليه الدين	٤٤٣
٢١٦٥٢	هبة الدين من الكفيل وإبراءه عن الدين	٤٤٣
٢١٦٥٣	عقد أن يكون الموت فيهما بمنزلة القبلة هبة الدين من المديون والوصية	٤٤٤
٢١٦٥٤	قال له الغريم: أبرأتنى ممالك على فقال أبرأتك	٤٤٤
٢١٦٥٥	هبة أحد الورثة حصته	٤٤٤
٢١٦٥٦	تعليق البراءة بأمر كان	٤٤٤
٢١٦٥٧	قبض المال من المديون ثم قال له: وامى كه مرا بوده است بتوبخشيدم ..	٤٤٤
٢١٦٥٨	الرجحان فى هبة الدين ممن عليه الدين بطريق الإسقاط أم بطريق التمليك	٤٤٥
٢١٦٥٩	رجل له دين على عبد الغير فوهبه لمولاه	٤٤٥
٢١٦٦٠	هبة غريم الميت الدين لبعض ورثة الميت	٤٤٥
٢١٦٦١	كون الدين بين شريكين وهبة أحدهما نصيبه	٤٤٥
٢١٦٦٢	قول المولى لمكاتبه: وهبت لك مالى عليك فقال المكاتب: لا قبل	٤٤٥
٢١٦٦٣	قول أحد الشريكين: وهبت منك حصتى من الربح فرد على رأس المال ..	٤٤٦
٢١٦٦٤	موت الرجل مفلسا وعليه دين فتبرع رجل بقضاء دينه هل يسقط دينه؟ ..	٤٤٦
٢١٦٦٥	موت المستأجرة، وقول ورثتها للآجر ما ازيى خانه بيزار شديد	٤٤٦
٢١٦٦٦	قيل لصاحب الحق: غريمك مات ولم يترك شيئا فقال هو فى حل	٤٤٦
٢١٦٦٧	تبرع الرجل بقضاء الدين للآخر وإبراء الطالب المطلوب	
٢١٦٦٨	بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع؟	٤٤٧
٢١٦٦٨	قول الرجل: مرابحل كن تاترا بحل كنم	٤٤٧
	الفصل الخامس: فى الرجوع فى الهبة	٤٤٨
٢١٦٦٩	مسألة الرجوع فى الهبة	٤٤٨
٢١٦٧٠	الهبة بإعتبار الموهوب له أنواع	٤٤٨
٢١٦٧١	لا يرجع فى الهبة من المحارم بالقرابة	٤٤٩

٢١٦٧٢	المحرمية بالمصاهرة مثل المحارم بالقراية	٤٤٩
٢١٦٧٣	هبة شيء من ذى رحم محرم أحدهما مسلم والآخر كافر لا يرجع فى الهبة	٤٤٩
٢١٦٧٤	هبة الرجل لذى رحم محرم ومسألة الرجوع	٤٤٩
٢١٦٧٥	المانع من الرجوع فى الهبة الزيادة المتصلة فى الموهوب .	٤٥٠
٢١٦٧٦	موانع الرجوع فى الهبة فى حروف دمع خزق	٤٥٠
٢١٦٧٧	هبة الرجل عبداً مريضاً ودعواه الموهوب له حتى برئ فهل للواهب الرجوع؟	٤٥١
٢١٦٧٨	هبة الرجل داراً وبنى فيها وجصص فهل للواهب الرجوع؟	٤٥١
٢١٦٧٩	انبسات النخل فى ناحية من الدار أو بنى بيتاً فلا يرجع فى شيء	٤٥١
٢١٦٨٠	كانت الزيادة بناءً فانهدم فهل يعود حق الرجوع؟	٤٥١
٢١٦٨١	هبة الرجل ثوباً فصبغه بسواد فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٢
٢١٦٨٢	هبة الجارية الأعجمية لرجل فعلمها القرآن والكلام والكتابة	
٢١٦٨٣	فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٢
٢١٦٨٤	بيع الجارية المذكورة مرابحة	٤٥٢
٢١٦٨٥	ولادة الجارية الموهوبة ولداً فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٢
٢١٦٨٦	إخصام الواهب والموهوب له فى الرجوع والولد صغير .	٤٥٣
٢١٦٨٧	هبة الكرباس من آخر فقصره الموهوب له فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٣
٢١٦٨٨	إسلام العبد الموهوب فى يد الموهوب له فهل للواهب الرجوع بعده؟	٤٥٣
٢١٦٨٩	هبة الثمر ببغداد فحمله الموهوب له ببلخ فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٣
٢١٦٩٠	هبة الثياب الهروية بهرات فحملها إلى العراق فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٣
٢١٦٩١	هبة شيء لاحتل له ولا مؤنة فحمل الموهوب له إلى بلد يعز	
٢١٦٩٢	فيها ويغلو سعرها فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٣
٢١٦٩٣	هبة الرجلين لرجل وقبضها الموهوب له ثم أراد أحدهما الرجوع فى الهبة	٤٥٤
٢١٦٩٤	هبة الرجل امرأة وقبضها الموهوب له وثقلها فهل للواهب الرجوع؟ ..	٤٥٤
٢١٦٩٥	حمل الجارية الموهوبة ومسألة الرجوع فيها	٤٥٤
٢١٦٩٦	هبة الرجل رضيعاً فشب وصار شيخاً عند الموهوب له فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٤

٢١٦٩٥	هبة الرجل حديدة فضر بها سيفاً ومسألة الرجوع فيها	٤٥٥
٢١٦٩٦	هبة الرجل أجدعاً فكسرها وجعلها حطباً فهل للواهب الرجوع؟	٤٥٥
٢١٦٩٧	هبة السيف لرجل فجعله سكيناً وهبة الحمام لرجل فجعله مسكناً ومسألة الرجوع	٤٥٥
٢١٦٩٨	هبة الشاة لرجل فذبحها فهل للواهب الرجوع بعده؟	٤٥٥
٢١٦٩٩	هبة الدراهم وتسليمها ثم استقرضها الواهب من الموهوب له فافرضه	٤٥٥
٢١٧٠٠	هبة التراب قبله الموهوب له بالماء فهل للواهب الرجوع؟ .	٤٥٦
٢١٧٠١	هبة العبد وقطع يده عند الموهوب له وأخذته أرش اليد فهل للواهب الرجوع بعده؟	٤٥٦
٢١٧٠٢	هبة الجارية وتسليمها ثم الرجوع فيها غ غير قضاء ولا رضاء وإعتاقها	٤٥٦
٢١٧٠٣	هبة العبد لمريض ثم رجوع الواهب فى الهبة بغير قضاء ...	٤٥٦
٢١٧٠٤	هبة الدين للمديون ومسألة الرجوع	٤٥٦
٢١٧٠٥	وهب لرجل وقبضها الموهوب له ثم وهب من الآخر ثم رجوع الثانى فى الهبة فهل للأول الرجوع فيها؟	٤٥٦
٢١٧٠٦	هبة ما غصب فلا يرجع الموهوب له بما ضمن على الغاصب	٤٥٧
٢١٧٠٧	الرجوع فى الهبة بغير قضاء فسخ كالرجوع بالقضاء	٤٥٧
٢١٧٠٨	الرجوع فى الهبة فسخ إذا كان بقضاء وإن كان بغير قضاء فهو عقد جديد	٤٥٧
٢١٧٠٩	تصرف الموهوب له فى الهبة مالم يحكم القاضى بنقضها.	٤٥٧
٢١٧١٠	قضاء القاضى بإبطال الرجوع لمانع ثم زال المانع	٤٥٨
٢١٧١١	هبة الرجل لامرأة ثم تزوجها فهل له الرجوع فى الهبة	٤٥٨
٢١٧١٢	هبة المنكوحه لزوجها حتى فسدت النكاح ثم رجع الواهب	٤٥٨
٢١٧١٣	الهبة لذى رحم محرم وهو مكاتب فهل له الرجوع فى الهبة؟.	٤٥٨
٢١٧١٤	هبة الشيء لرجل فحق القبول والقبض إلى من يكون؟	٤٥٩
٢١٧١٥	إن كان العبد أجنبياً ومولاه ذو رحم محرم من الواهب فهل للواهب الرجوع فى الهبة؟	٤٥٩

٢١٧١٦	لرجل دين على عبد فوهبه المولى من رب الدين وسلمه ثم
٤٥٩	رجوع المولى فى العبد
٢١٧١٧	هبة العبد المديون من صاحب دينه
٢١٧١٨	هبة الجارية لعبد رجل وقبضها العبد ثم أراد الواهب
٤٥٩	الرجوع والمولى غائب
٢١٧١٩	حضور المولى وغياب العبد فأراد الواهب الرجوع فى الهبة ..
٢١٧٢٠	إن ماتت الجارية فى يد الواهب كان للموهوب له الخيار ..
٢١٧٢١	قول المولى: قد علمت أنك وهبتها للذى أو دعنى إلا انه ليس بعبد لى
٢١٧٢٢	صبي له على مملوك وصية دين ووهب الوصى المملوك من الصبي ...
٢١٧٢٣	هبة الشجرة لرجل وقطعها وأنفق فى القطع فهل له الرجوع
٢١٧٢٤	قول الواهب بعد الهبة اسقطت حقى فى الرجوع
٤٦٢	الفصل السادس: فى الهبة من الصغير
٢١٧٢٥	تفصيل بعض الأولاد فى الهبة فى الصحة
٢١٧٢٦	بعض الأولاد مشغل بالعلم فهل يجوز تفضيله على غيره فى الهبة؟ ...
٢١٧٢٧	كل شيء وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء
٤٦٣	معلوم فى نفسه فما هو الحكم؟
٢١٧٢٨	من كان وليا للصغير فوهب منه شيئاً
٢١٧٢٩	هبة الرجل عبداً أبقا من ابنه الصغير
٢١٧٣٠	كون العبد فى يد رجل رهنا فوهبه من ابنه الصغير
٢١٧٣١	هبة الأب لطفله فيملك الصغير بالعقد
٢١٧٣٢	هبة الرجل لابنه الصغير داراً وهى مشغولة بمتاع الواهب ...
٢١٧٣٣	هبة الرجل داراً لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر
٢١٧٣٤	هبة الدار لابنه الصغير والواهب ساكن فيها
٢١٧٣٥	تصدق الرجل بأرض مزروعة على ولده الصغير

٢١٧٣٦	هبة كل المال للولد	٤٦٥
٢١٧٣٧	أمر أولاده أن يقتسمو أرضه التى فى ناحية كذا بينهم	٤٦٥
٢١٧٣٨	هبة الرجل دارا لابنه الصغير ثم الشراء بها داراً أخرى	٤٦٦
٢١٧٣٩	تصدق الرجل بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع	٤٦٦
٢١٧٤٠	إن كان الموهوب له من أهل القبض فحق القبض له، وإن كان صغيراً أو مجنوناً فما هو الحكم؟	٤٦٦
٢١٧٤١	قول الأب: وهبت هذا الشيء لابنى الصغير	٤٦٧
٢١٧٤٢	مسألة قبض الأب والجد فى الهبة على الصغير	٤٦٧
٢١٧٤٣	أراد الأجنبى أن ينزع الموهوب له من يد اليتيم	٤٦٧
٢١٧٤٤	كون الأب حياً حاضراً والصبي فى عيال الأخ وغيره فحق القبض إلى من يكون؟	٤٦٧
٢١٧٤٥	هبة الأجنبى لصغير فحق القبض والقبول إلى من يكون؟ ..	٤٦٨
٢١٧٤٦	هبة الرجل للصغيرة وهى فى عيال الزوج إذا قبلت هى أو الزوج فما هو الحكم؟ ..	٤٦٨
٢١٧٤٧	كانت الصغيرة فى عيال الجد أو الأخ فوهب لها هبة فقبض الزوج ..	٤٦٨
٢١٧٤٨	الصغيرة إذا لم يبين الزوج بها فهل يجوز قبضه على الهبة؟ ..	٤٦٩
٢١٧٤٩	قبول الهبة من الصبي	٤٦٩
٤٧٠	الفصل السابع: فى حكم العوض فى الهبة	
٢١٧٥٠	تفسير التعويض	٤٧٠
٢١٧٥١	عوض الموهوب له الواهب وقبضه الواهب فهل للواهب الرجوع فى الهبة؟ ..	٤٧٠
٢١٧٥٢	قول الموهوب له: وهبت منك هذا العبد بثوبك	٤٧١
٢١٧٥٣	إن كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرائط الهبة فى الإبتداء ..	٤٧١
٢١٧٥٤	إن استحق مافى يد أحدهما فما هو الحكم؟	٤٧١
٢١٧٥٥	الهبة بشرط العوض	٤٧١
٢١٧٥٦	تصدق الموهوب له بصدقه على الواهب وقوله: هذا عوض هبتك ..	٤٧١
٢١٧٥٧	ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر باداء ..	٤٧١
٤٧٢	سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان	٤٧٢

٢١٧٥٨	استحقاق بعض العوض من يد الواهب فأراد أن يرجع ببعض الهبة	٤٧٢
٢١٧٥٩	هبة الرجل لرجل هبتين فى عقدين مختلفين فعوضه	
٢١٧٦٠	أحدهما عن الآخر كان عوضا.....	٤٧٣
٢١٧٦١	كل هبة يكون أن يرجع فيها فإنها لا تكون عوضا عن شيء	
٢١٧٦٢	وهبه معها أو قبلها أو بعدها.....	٤٧٣
٢١٧٦٣	هبة الرجل لرجل حنطة فطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة	٤٧٣
٢١٧٦٤	وهب عبده لرجلين فعوضه أحدهما عن حصته.....	٤٧٣
٢١٧٦٥	وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه وأجاز المال فله الرجوع مالم يعوض .	٤٧٤
٢١٧٦٦	هبة الرجل دارا فعوضه عن نصفه.....	٤٧٤
٢١٧٦٧	هبة الرجل داره بشرط العوض.....	٤٧٤
٢١٧٦٨	وهب العبد المأذون لرجل وعوضه الموهوب له من هبته..	٤٧٤
٢١٧٦٩	هبة الصغير ماله لرجل فعوضه الموهوب له.....	٤٧٤
٢١٧٧٠	الفصل الثامن: فى حكم الشرط فى الهبة	٤٧٥
٢١٧٧١	قول الرجل لغيره هذه العين لك إن شئت فدفعه إليه فقال: شئت..	٤٧٥
٢١٧٧٢	قول الرجل: وهبت لكل هذه الأمة على أن تعوضنى ألف درهم	٤٧٥
٢١٧٧٣	قول الرجل: أبرأتك عن الحق الذى عليك على أنى بالخيار.	٤٧٥
٢١٧٧٤	هبة الرجل أمة لرجل على أن يردها عليه.....	٤٧٥
٢١٧٧٥	هبة الأرض على إنما يخرج منها ينفق ذلك على الواهب ..	٤٧٥
٢١٧٧٦	هبة الرجل لرجل على أن يرد عليه ثلثها.....	٤٧٦
٢١٧٧٧	هبة الرجل غلاما للآخر على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام	٤٧٦
٢١٧٧٨	لرجل على الآخر ألف درهم فقال: إذا جاء غد فهو لك	٤٧٦
٢١٧٧٩	قول رب الدين: أبرأتك على أن تعتق عبدك.....	٤٧٦
٢١٧٨٠	قول المرأة: وهبت مهرى على أن كل امرأة تزوجها تجعل أمرها بيدي ...	٤٧٦
٢١٧٨١	قول المرأة: وهبت مهرى على أن لا تظلمنى.....	٤٧٦
٢١٧٨٢	قول المرأة للزوج: أو لم فما انفقت فيها فانقص ذلك من مهرى ..	٤٧٧

- ٢١٧٨٠ قول المرأة: تصدقت عليك بالألف التى لى عليك على أن لاتشرى على ٤٧٧
- ٢١٧٨١ قول الرجل لامرأته : ابرئنى عن مهرى حتى أهب لك كذا
- ٢١٧٨٢ قول المرأة لزوجها: إن مكثت معى ولا تغيب فقد وهبت لك فأبرأته ثم إباء الزوج الهبة ٤٧٧
- الحائض فمكث معها زمانا ثم طلقها فالمسألة على وجوه خمسة ٤٧٧
- ٢١٧٨٣ هبة المرأة مهرها طمعاً أنه يقطع لها ثوبا كل حول مرتين .. ٤٧٨
- ٢١٧٨٤ هبة المرأة لزوجها ضيعة على أن يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ثم طلقها ٤٧٨
- ٢١٧٨٥ هبة المهر من زوجها على أن لا يطلقها ٤٧٨
- ٢١٧٨٦ قول الرجل لامرأته: إن وهبت لى مهرى ابعثك إلى أبويك .. ٤٧٨
- ٢١٧٨٧ هبة الأرض وتسليمها على أن ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج ٤٧٨
- ٢١٧٨٨ قول الرجل: إن لم تقض مالى عليك حتى الموت فأنت فى حل ٤٧٨
- ٢١٧٨٩ قول المرأة لزوجها: إن مت من مرضك هذا فأنت فى حل من مهرى . ٤٧٩
- ٢١٧٩٠ قول المطلق للمرأة: لأتزوجك حتى تهبنى مالك على ٤٧٩
- ٢١٧٩١ هبة المرأة من الزوج على أن لا يطلقها إلى وقت كذا ٤٧٩
- ٢١٧٩٢ الفصل التاسع: فى الاختلاف الواهب والموهوب له والشهادة فى ذلك ٤٨٠
- اختلاف الواهب والموهوب له فى الهبة فجاء المدعى ببينة ٤٨٠
- شهدت على إقرار الواهب بالهبة والقبض ٤٨٠
- ٢١٧٩٣ كان العبد فى يد الموهوب له فشهد الشهود على إقرار الواهب بالقبض .. ٤٨٠
- ٢١٧٩٤ استودع رجل وديعة ثم وهبها له وجحدته وشهد عليه بذلك شاهدان. ٤٨٠
- ٢١٧٩٥ إقامة الرجل بينة أن الموهوب له اشترى العبد من الواهب إقبل الهبة .. ٤٨١
- ٢١٧٩٦ هبة الرجل لرجل متاعا ثم قوله: كنت استودعتك ٤٨١
- ٢١٧٩٧ اتفاق الواهب والموهوب له على الهبة بشرط العوض واختلافهما فى مقداره . ٤٨١
- ٢١٧٩٨ دعوى الرجل هبة عبد فى يد غيره ٤٨١
- ٢١٧٩٩ اختلاف الزوج والورثة فى هبة المهر فى الصحة والمرض . ٤٨٢

- ٢١٨٠٠ قول صاحب اليد: تصدقت بالدار على وأذنت لى فى القبض، وقال الآخر: لم أمرك ٤٨٢
- ٢١٨٠١ أراد الواهب الرجوع فى الهبة فقال الموهوب له: انا أخوك ٤٨٢
- ٢١٨٠٢ دعوى الموهوب له أنه بضمن عندى وتكذيب الواهب ٤٨٢
- ٢١٨٠٣ أراد الواهب الرجوع فى الهبة ودعوى الموهوب له أنها هلكت .. ٤٨٢
- ٢١٨٠٤ إقامة الواهب بينة أنه كان دبر الجارية قبل أن يهبها ٤٨٢
- ٢١٨٠٥ استولد الموهوب له الجارية وإقامة الجارية بينة أن الواهب دبرها ٤٨٣
- ٢١٨٠٦ أرض كانت فى يد أب رجل مدة وبعده فى يده فجاء مدعى يخاصمه ٤٨٣
- ٢١٨٠٧ دعوى المرأة أن الزوج استكرها فى الهبة ٤٨٣
- ٢١٨٠٨ جواز الرجوع فيما وهب للعبة بغية المولى إن كان مأذونا له . ٤٨٣
- ٤٨٤ الفصل العاشر: فى هبة المريض
- ٢١٨٠٩ عدم جواز هبة المريض ولا صدقته ٤٨٤
- ٢١٨١٠ هبة المريض هبة اقدم وليست بوصية ٤٨٤
- ٢١٨١١ هبة المريض داره وسلمها، ثم مات ٤٨٤
- ٢١٨١٢ هبة المريض جاريته وسلمها فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب ٤٨٤
- ٢١٨١٣ هبة المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون عوض قيمته مثل ثلثى الهبة ٤٨٥
- ٢١٨١٤ يضرب الغريم بالدين وورثة الواهب بثلثى القيمة ٤٨٥
- ٢١٨١٥ وطئ الواهب المريض الأمة فهل يثبت النسب؟ ٤٨٥
- ٢١٨١٦ هذه المريض دارا بشرط العوض فأخذها الشفيع بقيمة العوض ٤٨٦
- ٢١٨١٧ هبة المريض عبدا قيمته ثلث مائة من رجل صحيح على أن يعوضه الموهوب له عبدا يساوى مائة ٤٨٦
- ٢١٨١٨ هبة المريض شيئا لا يخرج عن الثلث ٤٨٦
- ٢١٨١٩ هبة المريض عبدا يساوى عشرة آلاف ثم قتل العبد المريض الواهب خطأ ٤٨٦
- ٢١٨٢٠ هبة الرجل عبداً فى مرضه لرجل له على العبد ألف درهم ... ٤٨٦

٢١٨٢١	هبة الرجل عبده من مريض ورجع فيه بغير حكم	٤٨٧
٢١٨٢٢	رجوع الواهب فى هبته فى مرض الموهوب له بغير قضاء .	٤٨٧
٢١٨٢٣	هبة المريض جاريته لمريض فرد الموهوب له على الواهب بهبته منه .	٤٨٧
٢١٨٢٤	هبة المريض عبده وعليه دين يحيط بقيمته	٤٨٧
٢١٨٢٥	هبة الرجل عبداً فى مرضه ولا مال له غير فأعتقه الموهوب له قتل موت الواهب	٤٨٧
٢١٨٢٦	هبة المريض جارية فوظئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين يستغرق	٤٨٧
٢١٨٢٧	هبة المريض عبداً لمريض وسلمه فأعتقه	٤٨٧
٢١٨٢٨	هبة المريضة صداقها من زوجها فالمسألة على وجهين	٤٨٧
٢١٨٢٩	هبة المرأة مهرها فى حالة الطلق وموتها فى النفاس	٤٨٨
٢١٨٣٠	أخذ الحامل المخاص فحكمها حكم المريض	٤٨٨
٢١٨٣١	مريضة تقوم إلى حاجتها وترجع من غير معين فهى فى حكم الأصحة	٤٨٨
٢١٨٣٢	هبة المريض غلاماً لامرأته فقبضته وأعتقته ثم موت المريض .	٤٨٨
٢١٨٣٣	هبة المريض عبده ولا مال له غير فباعه ثم موت المريض ..	٤٨٨
٤٨٩	الفصل الحادى عشر: فى المتفرقات	
٢١٨٣٤	قول الرجل: وهبت لك هذه الغرارة الحنطة	٤٨٩
٢١٨٣٥	قول الرجل: جعلت لك هذه الدار عمرى أو حياتى	٤٨٩
٢١٨٣٦	تفسير العمرى	٤٨٩
٢١٨٣٧	إجازة النبى صلى الله عليه وسلم العمرى وإبطال شرط المعمر	٤٨٩
٢١٨٣٨	هبة الرجل شيئاً وقبضها الموهوب له ثم استخلصه من يد الواهب واستهلكه...	٤٩٠
٢١٨٣٩	هبة الرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره.	٤٩٠
٢١٨٤٠	قول الرجل على وجه المزاح: هب لى هذا الشئ فقال: وهبت	٤٩٠
٢١٨٤١	بيان قصة عبد الله بن مبارك	٤٩٠
٢١٨٤٢	لرجل على رجل ألف درهم صحيح وألف غلة فقال: وهبت	٤٩٠
٤٩٠	منك احدى هاتين الألفين	٤٩٠

٢١٨٤٣	لرجل على الآخر مائة حال وخمسون مؤجل وهبة رب الدين خمسين ٤٩٠
٢١٨٤٤	هبة الرجل مال الإجارة ٤٩١
٢١٨٤٥	التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم ٤٩١
٢١٨٤٦	أمر الرجل شريكه بدفع المال إلى ولدى وامتناع الشريك من الأداء .. ٤٩١
٢١٨٤٧	نزع الرجل الدلو من البئر إلا أنه بعد لم يخرججه فجاء رجل وأخرججه .. ٤٩١
٢١٨٤٨	قول الرجل لامرأته: هبى لي جميع أملاكك فقالت: وهبت
٤٩١	فهل يدخل فيه المهر؟ ٤٩١
٢١٨٤٩	تعليق الرجل كوزه فامطر السحاب فامتأ فجاء رجل وأخذ الكوز مع الماء ٤٩١
٢١٨٥٠	دخول الرجل الحمام بعد دفع الأجرة فاغترف من الإناء ماء
٤٩١	هل يصير الماء ملكاً له؟ ٤٩١
٢١٨٥١	مخاصمة الرجل زوجته وأذاها حتى وهبت الصداق ولم يعوضها
٤٩٢	فهل لها الرجوع؟ ٤٩٢
٢١٨٥٢	دفع الرجل إلى امرأة عينا لإرادة سوء هل له أن يطلب منها مادفع إليها؟ ٤٩٢
٢١٨٥٣	إعطاء المرأة زوجها مالا ليتوسع فى المعيشة بالتصرف فيه
٤٩٢	واستولى بعض غرماء الزوج على ذلك المال ٤٩٢
٢١٨٥٤	دفع الرجل لواحد من الأبناء مالا ليتصرف فيه ففضل ومات الأب ٤٩٢
٢١٨٥٥	قول الرجل لقوم: وهبت جاريتى لأحدكم فليأخذ من شاء . ٤٩٢
٢١٨٥٦	قول الرجل: أذنت للناس فى تمر نخيلى ٤٩٢
٢١٨٥٧	قول الرجل: ادفع اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعه له لمن يكون السارقين؟ ٤٩٢
٢١٨٥٨	إرادة المرأة هبة المهر من زوجها ولا يبرأ الزوج عن ذلك ماذا تصنع؟ . ٤٩٣
٢١٨٥٩	هبة المهر من الزوج الميت ٤٩٣
٢١٨٦٠	هبة المرأة ومن الزوج الذى لها على الزوج لابن صغير له، وقبل الأب ٤٩٣
٢١٨٦١	دفع الرجل ثوبيين وقوله: أيهما شئت فهو لك والاخر
٤٩٣	لابنك وهو صغير فالمسالة على وجهين ٤٩٣

٢١٨٦٢	هبة الرجل عبده من رجل ثم هبة الموهوب له ذلك العبد من آخر .	٤٩٤
٢١٨٦٣	قول الرجل لامرأته: غفر الله لك حيث وهبت لى المهر	
٤٩٤	فقلت: آرى بخشيدم	٤٩٤
٢١٨٦٤	هبة الرجل عبد إنسان بغير إذن المولى	٤٩٤
٢١٨٦٥	هبة العبد المديون فأراد الغرماء نقض الهبة	٤٩٤
٢١٨٦٦	قول الرجل لمكاتبه: وهبت مالى عليك فقال المكاتب: لا قبل الدين .	٤٩٤
٢١٨٦٧	شراء الرجل دارا وهبتها قبل القبض	٤٩٥
٢١٨٦٨	إقرار الرجل انه وهب من فلان عبداً	٤٩٥
٢١٨٦٩	عبدین رجلین وهب أحدهما شيئاً لهذا العبد فالمسألة على وجهين .	٤٩٥
٢١٨٧٠	هبة الرجل جاريتين فولدت احداهما فعوضه الولد عنهما	٤٩٥
٢١٨٧١	إعتاق مافى بطن الجارية ثم هبة الجارية من رجل وسلمها	٤٩٦
٢١٨٧٢	تدبير مافى بطن الجارية ثم هبة الأم	٤٩٦
٢١٨٧٣	قول الرجل: وهبت نصيبى من العبد، ولم يعلم الموهوب له كم نصيبه	٤٩٦
٢١٨٧٤	الهبة مشتركة بين الجلساء وبين المهدى إليه	٤٩٦
٢١٨٧٥	هبة الرجل عبدا لابنه الصغير، ثم موت الأب ثم استحق رجل العبد ..	٤٩٧
٢١٨٧٦	هبة الرجل نخلة وهى قائمة فمتى يكون قابضاً لها؟	٤٩٧
٢١٨٧٧	أودع الرجل رجلاً شيئاً ثم لقيه فوهبه له، وليس الشيء بحضرتيهما ..	٤٩٧
٤٩٨	الفصل الثانى عشر: فى الصدقة	
٢١٨٧٨	الصدقة على الغنى هبة	٤٩٨
٢١٨٧٩	التصدق على غنيين والتصدق على فقيرين	٤٩٨
٢١٨٨٠	الصدقة بمنزلة الهبة فى المشاع وغير المشاع فى حاجتها إلى القبض	٤٩٨
٢١٨٨١	لارجوع فى الصدقة	٤٩٨
٢١٨٨٢	فى يد الرجل دراهم فقال: لله على أن اتصدق بهذه الدارهم فتصدق بغيرها	٤٩٩
٢١٨٨٣	تصدق الرجل على امرأة معسرة لها زوج مؤسر	٤٩٩
٢١٨٨٤	تصدق الرجل وسلمها ثم استقال الصدقة فأقاله	٤٩٩

٢١٨٨٥	الصدقة لا تقبل الإقالة والفسخ	٤٩٩
٢١٨٨٦	تصدق الرجل بداره على امرأته وعلى مافى بطنها وهى حامل	٥٠٠
٢١٨٨٧	قول الرجل: تصدقت بهذه الدار على بنى الصغار الثلاثة	
٥٠٠	وهو يرى أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا	
٢١٨٨٨	موت المتصدق عليه والمتصدق وارثه	٥٠٠
٢١٨٨٩	قول الرجل: جعلت غلة دارى هذه صدقة فى المساكين ...	٥٠٠
٢١٨٩٠	قول الرجل: جميع مالى صدقة	٥٠١
٢١٨٩١	قول الرجل: لله على التصديق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها	٥٠١
٢١٨٩٢	دفع الرجل إلى رجل عشرة وقال: تصديق بها على فلان	
٥٠١	فتصدق بغيرها وأمسك تلك العشرة	
٢١٨٩٣	دفع الرجل لفقرى دراهم، وقال: تصديق بها فأنفقها على نفسه	٥٠١
٢١٨٩٤	إذا كان الرجل محتاجاً فالإنفاق على نفسه أفضل أو التصديق.	٥٠١
٢١٨٩٥	التصدق بثمان العبد على المحتاجين أفضل أم الإعتاق؟ ...	٥٠٢
٢١٨٩٦	تصدق الرجل على ميت	٥٠٢
٢١٨٩٧	تصدق الصبى بماله	٥٠٢
٢١٨٩٨	تصدق الرجل بالدار على ولده الصغير، ولم يقل قبضتها له .	٥٠٢
٢١٨٩٩	قصة عائشة صديقة رضى الله تعالى عنها	٥٠٢
٢١٩٠٠	نذر الرجل أن يتصدق بماله	٥٠٣
٢١٩٠١	قول الرجل كل منفعة وصل إلى من مالك فعلى التصديق به	٥٠٣
٢١٩٠٢	إخراج الرجل كسرة إلى مسكين فلم يجده	٥٠٣
٢١٩٠٣	قول السائل بحق الله أو بحق محمد أن تعطينى كذا	٥٠٤
٢١٩٠٤	إذا فعل الصغير شيئاً من الحسنات لمن يكون ثواب ذلك ..	٥٠٤

تمّ المجلد الرابع عشر بفضل الله تعالى
وسياتى بعده المجلد الخامس عشر أوله كتاب الإجارة